أمين مصطفى

المقاومة في لبنان

١٩٤٨م - ٢٠٠٠م





المقاومة في لبنان
١٩٤٨ ـ ٢٠٠٠



المقاومة في لبنان

١٩٤٨ ـ ٢٠٠٠

أمين مصطفى



الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م



دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع
هاتف: ٥٥٠٤٨٧/٠١ - ٨٩٦٣٢٩/٠٣ - فاكس: ٥٤١١٩٩ - ص.ب: ٢٥/٢٨٦ غبيري - بيروت - لبنان
E-Mail: daralhadi@daralhadi.com - URL: http: //www. daralhadi.com



إهـــــداء

إلى الشهيد سعيد مؤاسي «طارق».

إلى كل الشهداء الذين كتبوا النصر بدمائهم...

ليستعيد لبنان حريته.. وتستعيد الأمة عزتها

أمين مصطفى








شكــر

أتوجه بشكري العميق، إلى كل القيادات السياسية والعسكرية والروحية، التي منحتني الثقة والوقت، وتحملت معي ساعات طويلة من الحوار الذي استغرق أياماً في بعض الأحيان، وقدّمت ما توافر لديها، أو ما سمحت الظروف به من معلومات ثمينة، أضاءت مساحات مهمة من هذا الكتاب.

كما أشكر الأصدقاء والمناضلين القدامى والباحثين الذين لم يبخلوا لحظة في تزويدي بالأشرطة والوثائق، ليتسنى لي تقديم مادة غنية، تفيد القارئ والباحث والطالب، في موضوع المقاومة في لبنان، وتضيف جديداً للمكتبة العربية والإسلامية والجهادية.




مقدمة

لم أكن أتوقع أن يستغرق مني تحضير هذا الكتاب، وقتاً طويلاً امتد إلى ثلاثة أعوام، لأني كنت أعتقد أن تناول موضوع المقاومة في لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي أمر سهل بسبب توافر مصادره، ثم لاعتباري أن المرحلة الممتدة ما بين العام ١٩٤٨ و٢٠٠٠، عايشت مآسيها وأفراحها عن قرب، انكساراتها وانتصاراتها، عايشت هذه المرحلة كابن نكبة وتهجير ومعاناة طويلة ومريرة، وكصحافي تنقل عشرات السنين بين قواعد المقاتلين والمكاتب السياسية للتنظيمات الفلسطينية واللبنانية على حد سواء.

ظننت في البداية، أن هذه المعايشة، والمقابلات التي أجريتها، والصلات الوثيقة التي تربطني برموز مختلف الفصائل والتنظيمات المجاهدة، سوف يوفر لي مادة تستحق أن أفرد لها أكثر من دراسة أو كتاب.

ثم إن عدداً من الباحثين والكتاب والإعلاميين، سبقوني إلى تناول بعض جوانب من هذا الموضوع بشكل أو بآخر، وهذا بدوره يمكن أن يؤمن لي مراجع، على قدر من الأهمية.

غير أني فوجئت عندما باشرت العمل، أن كل ما كان في ذاكرتي، لن يزودني بالكثير مما أحتاجه للأسباب التالية:

أولاً: عدم مصداقية بعض القيادات والأفراد الذين التقيتهم في ذكر الحقائق كما هي، فمنهم من حاول أن يبرز بشكل أسطوري يتجاوز الجهة التي يمثل، ومنهم من حاول أن ينقص حق الآخرين أو يلغيهم تماماً، كي يظهر دور تنظيمه أو فئته، وهذا ما رفضت تدوينه. خاصة وإنني لم أكن غريباً عن هذه الأجواء، ولم أنزل بالمظلة للبحث في هذه القضية.

ثانياً: بقيت شهوراً طويلة وأنا أبحث عن الرموز المؤسسين للمقاومة، في الفترة الممتدة ما بين ١٩٤٨ـ ١٩٦٥، فمعظمهم إما استشهدوا أو ماتوا أو كانوا على فراش المرض أو هاجروا، ومصادر هذه المرحلة كادت تكون شبه معدومة وبعض ما كان موجوداً، أحرقته الحروب، أو أتلفته أو فُقد بشكل أو بآخر، وبدا لي وكأن هذه الحقبة لم تأخذ حيّزاً واسعاً من اهتمام الباحثين والكتاب، وكذلك التنظيمات التي لم تكن تهتم بأرشيفها الخاص، أو كانت تتلف الملفات خوفاً من مداهمات أجهزة الاستخبارات، أو تسريب المعلومات إلى جهة معادية.

وكان علي أن أبدأ تقريباً من الصفر، إلى أن عثرت على بعض المفاتيح والأشرطة التي ساعدتني على تقديم ما يمكن أن يعطي صورة واضحة عن تلك المرحلة، ويؤسس لأعمال بحثية ودراسات شمولية في ما بعد، فالمهم أن لا يبقى هذا الجانب مخفياً.

ثالثاً: لاحظت من معظم الكتب والدراسات التي اطلعت عليها، أن أصحابها انطلقوا في كتاباتهم من منطلقات تنظيمية بحتة، فانحصر اهتمامهم بالجهة التي يعبرون عنها، فلم يروا من المشهد إلاّ صورتهم، وكأن الساحة النضالية كانت محصورة بهم وخالية من دونهم، وقد رأيت في ذلك إجحافاً، ونقصاً في المعلومات وانحيازاً لا يجوز الاعتماد عليه.

رابعاً: كانت أحداث المقاومة، بخاصة في الفترة الأخيرة، متحركة ومتغيرة باستمرار، فآثرت الانتظار بدل تناول هذه الحقبة بشكل سريع ومجتزأ، ما استوجب الصبر حتى انقشاع الرؤيا وجلاء غبار المعارك، إلى أن اتضحت الصورة على النحو الذي تناولته.

خامساً: وجدت أن المباشرة بالكتابة قبل لقاء بعض الرموز المهمة والمؤثرة في مسار العمل المقاوم، سواء على الصعيد السياسي أو العسكري، سوف يخفف من قيمة بعض المفاصل الأساسية للوقائع. ولذلك انتظرت طويلاً، وأجريت اتصالات مكثفة عبر قنوات عدة، حتى تمكنت من تأمين هذه اللقاءات، ونقل المعلومات على لسانهم، كونهم أصحاب القضية والقرار والممارسة، إذ لا يجوز أن أنقل عن مصادر تناولها غيري وأبطال الحدث موجودون أحياء بيننا، وإمكانية محاورتهم أمر متيسر رغم بعض الصعوبات.

سادساً: يؤسفني أن أشير إلى أن بعض الذين التقيتهم وحاورتهم، رفض تسجيل ما قال على الرغم من أنه أصبح متقاعداً ولا يقوم بأي نشاط، والبعض الآخر طلب عدم ذكر اسمه، وثالث تنكّر لما رواه، إما بعد استشارات أجراها مع جهات معينة، أو خوفاً من سرد معلومات وحقائق يمكن أن تلحق به ضرراً، أو لأنه لم يكن صادقاً أصلاً. ومهما كان السبب، فإن هذه الأمور أو بعضها، كانت تسبب لي الأسى والمرارة، وذلك لسببين:

الأول: لأن معلومات فقدتها كان يمكن أن تخدم القضية التي كنت بصدد تناولها من جهة.

والثاني: الضن بإعطاء شهادة قد تضيء على جوانب مهمة، تساعد

في اكتشاف دهاليز سياسية أو عسكرية قد يردم فوقها التراب والنسيان مع مرور الزمن من جهة ثانية.

سابعاً: لاحظتّ خلال اطلاعي على أرقام العمليات، أو بعض الوقائع، أن أكثر من جهة أو تنظيم سياسي أو عسكري قد تبناها، والجميع يدعي انتسابها إليه، فاضطررت إلى التغاضي عن بعضها، وإهمالها أحياناً كي لا أثقل على ضميري البحثي العلمي، بأن أنسب العمل لشخص أو جبهة ليس من حقها أو من تنفيذها.

ثامناً: تسويف البعض في إعطائي معلومات أو أرقام أحتاجها، حتى أصاب بالملل، ليلقي باللائمة على تقصيري، ويتنصل هو من أي مساءلة تنظيمية أو سياسية أو فكرية بعد ذلك، أو من أي عتب.

على الرغم من وجود هذه الصعوبات والمعوقات وغيرها الكثير، دأبت على متابعة هذا الملف، حتى خرج بالشكل الذي أصبح بين أيدي القراء والتاريخ. فالبعض كان كريماً بحق قضيته ومعي فأعطى وتحمل إلى جانبي الوقت والجهد والمثابرة، وهنا قد يبدو للقارىء عندما يلاحظ استنادي إلى آرائه ومعلوماته وكأنني أتبنى مواقفه أو أتعاطف معه أكثر من غيره، وحقيقة المسألة غير ذلك تماماً، مع اعترافي بأن هذا شرف كبير لي، فأي تهمة بالانحياز لأي رمز مقاوم وسام كبير.

وبما أن موضوع المقاومة، حساس ودقيق، ولا يرتبط بطرف أو بدولة، أو أمة لوحدها، كان إصراري على إخراج هذا الكتاب، بأفضل ما أستطيع، لأنه يمكن أن يعطي الكثير من الانطباعات عن شعب وأمة، وعن ممارسة ميدانية، ومدرسة فكرية وعسكرية تفيد أي مسيرة جهادية. المهم أنني نقلت التجارب كما حصلت، وكذلك نقلت الوقائع الميدانية،

وكل الاعتداءات والاجتياحات والخطط التي استهدفت لبنان ليكون مرجعاً يستطيع أي متابع أن يقرأ المراحل بشكل أعمق وأدق، وأن يبني على أساسها مواقفه.

عدت من خلال كتابتي بالذاكرة وبالتاريخ، إلى النقطة الأولى التي فجرت المقاومة، أي منذ أن أنشىء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وتهجير الملايين من العرب، وتهديد بلدان الجوار، وتحديداً لبنان، مروراً بكل الآلام والعذابات من قتل وتدمير ومجازر، واجتياحات ومؤامرات بعد ذلك، وصولاً إلى آخر فصل من فصول المقاومة التي حققت الانتصار ودحر الاحتلال، وقد قسمت الكتاب إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: لبنان في دائرة المخططات الصهيونية، تناولت فيه المؤامرات والمشاريع الصهيونية التي حاولت أن تجعل من لبنان بلداً خاضعاً للهيمنة الصهيونية، وكشفت الأطماع والخرائط التي كانت تعد للسيطرة على الثروة المائية والموقع الاستراتيجي للبنان، وضرب مقوماته الاقتصادية، والسياحية، وإضعاف دوره المصرفي والإعلامي والقيادي في المنطقة.

وكان لا بد أن أشير في هذا الفصل إلى التحالفات الصهيونية مع بعض الأطراف اللبنانية، وإلى استغلال إسرائيل لبعض الظروف السياسية الإقليمية والدولية لقضم مساحات من الأرض، وتعديل الحدود ثلاث مرات، وإلى قضية مزارع شبعا، وإقامة ما يسمى بالشريط الحدودي في أعقاب الاجتياحات المتتالية، وإنشاء جيش للعملاء، والاعتداءات التي رافقت كل هذه السياسات، وأدت إلى كوارث إنسانية كبيرة. وصولاً إلى محاولات الاستيطان، وإلى وجود قوات الطوارىء الدولية ودورها.

الفصل الثاني: ركزت فيه على الاعتداءات والاجتياحات الصهيونية، بدءاً من العام ١٩٤٨، وحتى تاريخ إعداد هذا الكتاب. وتناولت اجتياحات: ١٩٧٨ أو «عملية الليطاني»، ١٩٨٢ أو «عملية سلامة الجليل»، ١٩٩٣ أو «عملية تصفية الحسابات»، و١٩٩٦ أو عملية «عناقيد الغضب». والتي تسببت عبر كل هذه السنوات، بمجازر وحشية، وأعمال تدمير ونسف واغتيالات لم يسبق لها مثيل في العالم. وصولاً إلى حقول الألغام التي خلفتها إسرائيل وراءها، لتبقى شاهداً على بقاء هذا العدوان.

الفصل الثالث: المقاومة الشعبية، وهي أولى أنواع المقاومات التي دارت ضد عصابات الاحتلال الصهيونية، وقد تركز الفصل على دور المتطوعين اللبنانيين في المقاومة، ودور الجيش اللبناني في تدريبهم، وكيفية التشكيل والتعبئة كما ورد على لسان قيادات عايشوا تلك المقاومات. . . . . التي قام هؤلاء المتطوعون بها بقيادة الشهيد معروف سعد، والشهيد النقيب محمد زغيب. ويكشف على لسان الجنرال فرانسوا جينادري الاختراقات الأمنية التي حققها لبنان وعن أول عملية تبادل للأسرى بين العرب والصهاينة.

الفصل الرابع: تناول المقاومة الفلسطينية في لبنان، والمراحل التي مرت بها، والدور الذي لعبته في تدريب وتسليح القوى والأحزاب والمواطنين والوطنيين اللبنانيين، والمواجهات المشتركة، وتأسيس التحالف الوطني اللبناني الفلسطيني لمواجهة المخططات المضادة، محلياً وإقليمياً ودولياً، وصولاً إلى خروج هذه المقاومة من بيروت، وعززت ذلك بلقاءات وشهادات لمسؤولين فلسطينيين كباراً لعبوا أدواراً مهمة في التعبئة والتنظيم والعمل الميداني.

الفصل الخامس: نشأة وتأسيس جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، والقوى والأحزاب والتيارات التي شاركت فيها، والعمليات التي نفذتها في بيروت والجبل والجنوب، مع إحصاءات وأرقام دقيقة حول حصيلة هذا الجهد الطويل.

الفصل السادس: أفواج المقاومة اللبنانية ـ أمل، بدءاً من لحظة إنشائها على يد الإمام موسى الصدر حتى الآن، والتركيز على مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي والعمليات التي نفذتها، كما تناول هذا الفصل الخلافات والانقسامات التي حصلت داخل صفوف هذه الحركة، وصولاً إلى المرحلة الأخيرة التي استقرت عليها.

الفصل السابع: تناول المقاومة الإسلامية، وفيه استعراض لكل مراحل ولادة ونشأة وتطور حزب الله، مع أحاديث لكبار قادته السياسيين والعسكريين، وسرد لوقائع العمليات المهمة التي أدت إلى كسر شوكة الاحتلال الإسرائيلي، وإذلاله، وتحطيم ميليشيا العملاء، وإنهاء أسطورة الجيش الذي لا يقهر، ودحره من لبنان، وصولاً إلى تسجيل الانتصار......

الفصل الثامن: السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ويتناول ولادة وتدريب وتنشئة هذه السرايا، كما يرويها المؤسسون والقادة الميدانيون والعناصر، وفتح المشاركة الواسعة لكافة قوى وشرائح وطوائف المجتمع اللبناني للانخراط في العمل المقاوم.

إضافة إلى ملاحق تسلط الضوء على بيانات وخرائط ومواقف تكشف المزيد من المعلومات.



الفصل الأول

لبنان في دائرة المخططات الصهيونية

الممارسات والأطماع التوسعية
في الجنوب والبقاع

أولاً: لبنان في المخططات الصهيونية

منذ أن تبلورت فكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، كان لبنان بعامة، وجنوبه بخاصة، في صلب اهتمامات الحركة الصهيونية العالمية، وقد جنح البعض إلى تثبيت المساحة الممتدة من نهر الأولي حتى الحدود مع فلسطين، على خارطة الدولة الموعودة، وراح يروّج لها عبر حركة إعلامية دبلوماسية واسعة، شملت أروقة الأمم المتحدة، وعواصم الدول الكبرى، ولتحقيق ذلك الحلم نشطت الدوائر الصهيونية في العمل على خطين:

١ ـ تفتيت وتقسيم لبنان، ومحاولة عزله عن محيطه العربي والإسلامي.

٢ ـ قضم ما يسهل قضمه، بالتعاون والتنسيق مع الانتدابين البريطاني والفرنسي اللذين كانا يسيطران على فلسطين ولبنان آنذاك. وهذا ما كشفته الوثائق والمواقف والمذكرات الصهيونية نفسها، قبل أن يتناول تفاصيلها باحثون بريطانيون وفرنسيون وغيرهم. فقد أشاد بن غوريون، بتقرير لجنة بيل «التي جعلت لنا حدوداً مشتركة مع لبنان»، وخاطب حزب العمل الصهيوني الموحد أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني العشرين في مدينة زيوريخ العام ١٩١٧: بأن «لبنان هو الحليف الطبيعي

لفلسطين اليهودية، وأن وضع المسيحيين يشبه إلى حد كبير وضعنا في فلسطين»[1].

وعلى هذا الأساس بدأ العمل من أجل إقامة دولة مارونية بجوار الدولة اليهودية، بعد طرد المسلمين الشيعة من الجنوب، وشراء الأراضي، وبناء مشاريع مائية مشتركة على ضفاف نهر الليطاني.

ولتنفيذ ذلك وقّع مندوب المنظمة الصهيونية يهو شواع حانكين، اتفاق تعاون مع الفعاليات المارونية في آذار/ مارس من العام ١٩٢٠[2]. وقد نشرت تفاصيل الاتصالات والاجتماعات بين الطرفين، في مذكرات الياهو ساسون، والياهو ايلات في كتابيهما: «الطريق إلى السلام»، و«جلوس صهيون والعرب»، وهي تفضح تسهيل بيع الأراضي اللبنانية من أجل تجزئة لبنان، وجعله دولتين: الأولى تابعة لإسرائيل، والثانية تابعة لسوريا، وهذا ما أكدته صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، عندما تحدثت عن مشروع قدّمه رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق شامير في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣، في هذا الخصوص، بناء على مخطط سابق، وكان البطريرك أنطون عريضة أشار في ١٠ نيسان/ أبريل من العام ١٩٣٤، في رسالة بعث بها إلى عمدة الجمعيات الاثني عشرية اليهودية في الأرجنتين:

«إننا مستعدون لمؤازرتكم مع ضعفنا في كل ما يأل لخير أمتكم ونجاحها، سالكين بذلك خطة الإنجيل المقدس، وطريقة سلفائنا البطاركة» وفي العام ١٩٣٥، أرسل البطريرك الماروني إلى فلسطين اثنين

---

(١) «فكر»، العلاقة التاريخية بين الانعزالية اللبنانية والصهيونية اليهودية، تموز/يوليو ١٩٧٩، ص٢٣٩.

(٢) الحاج، بدر، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان، دار مصباح الفكر، ص١١٤.

من رجال الكنيسة المارونية هما: «المطرانين عقل والمعوشي، فاجتمعا بحاييم وايزمن، وتمَّ الاتفاق بين الطرفين للعمل على تحويل لبنان إلى وطن قومي مسيحي، مقابل أن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود»[1].

وتوالت الاجتماعات في عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وفي لبنان حول ذلك، ما شجّع الصهاينة على التدخل في شؤون لبنان الداخلية عبر التاريخ، باعتبار أن ذلك يعنيهم مباشرة، إذ راهنوا باستمرار، على إحداث ثغرات في الصف الوطني، من خلال فريق متعاطف ومتعاون ومستعد أن يذهب معهم حتى نهاية المطاف، غير عابىء بالنتائج، وهذا ما كشفته الحرب في لبنان التي دامت حوالي ١٥ عاماً، عندما أقدمت إسرائيل على تزويد ميليشيا «القوات اللبنانية» بالسلاح والمال، ودربت قياداتها وعناصرها، وساعدتها في السيطرة على بعض المناطق اللبنانية، وتوجت ذلك بإيصال قائد هذه الميليشيا بشير الجميل إلى سدة الرئاسة غير أن عمر هذا التحالف كان قصيراً، عندما قتل الجميل في عملية نسف مقر القيادة في بيت الكتائب المركزي، مع عدد من ضباط وعناصر الحزب ولم يكن الجميل الرئيس اللبناني الأول الذي تربطه صلة تحالف مع الصهاينة، إذ سبقه إلى ذلك الرئيس اميل اده (١٩٣٦ـ ١٩٤١)، وقد ذكر الياهو ايلات في مذكراته، أن اده أكد له أنه يتطلع إلى يوم يستطيع فيه لبنان أن يقيم علاقات ودية مع الدولة اليهودية في فلسطين عند نشوئها، وأنه يرى في الصهيونية وفلسطين اليهودية، حليفتان للبنان المسيحي المحرر والمحصن من التبعية للعالم العربي أو السوري».

---

(١) كوراني، محمد، الجذور التاريخية للمقاومة الإسلامية في جبل عامل، دار المسيرة ـ بيروت.

وكان الرئيس بشارة الخوري، المتحمس لعلاقة حميمة مع اليهود، يرى في العام ١٩٤١، أن هناك حاجزاً بين الطرفين يجب إزالته، وهو جبل عامل، وهناك ضرورة لتفريغ تلك المنطقة من السكان المسلمين الشيعة الذين يشكلون خطراً على بلدينا، لأنه سبق لهم أن تعاونوا مع عصابات مفتي فلسطين، لتهريب السلاح، وشاركوا معه في الثورة ضد الصهاينة والانتداب البريطاني، وأعتقد أن تفريغ جبل عامل وتوطين الموارنة اللبنانيين المهاجرين إلى أمريكا بعد انتهاء الحرب، هو الحل الأمثل، واقترح البطريرك عريضة اقتراض مبلغ مالي كبير من اليهود لشراء الأرض، وبهذه الطريقة يصبح الموارنة جيراناً لليهود، ويصبح التعاون سهلاً ودون مضايقات، وسيقف الموارنة واليهود صفاً واحداً أمام الزحف الإسلامي في الشرق.

واستمرت الاتصالات بين الجانبين أثناء حرب العام ١٩٤٨، وقد كتب موشيه شاريت في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر العام ١٩٥٠، إلى والتر ايتان مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية: «إن هذه المجموعة جديرة بالاهتمام من قبلنا، والصورة المعروضة هي كالتالي: إن إخراج لبنان من دائرة العالم العربي، ودمجه مع إسرائيل، أمر مشجع للغاية، ويفتح الباب أمام إعادة اصطفاف بعيدة المدى في الشرق الأوسط».

ولاقى هذا الاقتراح صداه عند بن غوريون، عندما ساند الرئيس كميل شمعون، في أزمة حكمه إبان الثورة الشعبية في العام ١٩٥٨، ومنذ ذلك الوقت نشأت بين الطرفين علاقة متينة، اتسعت في ما بعد لتشمل قيادات أخرى، عندما دفع شمعون برئيس حزب الكتائب بيار الجميل وابنه بشير للتعاون الوثيق مع إسرائيل، كما أن نجله داني

شمعون كانت له صلات بارزة في هذا الاتجاه، غير أن الصهاينة وكعادتهم سرعان ما تخلوا عن حلفائهم في جبل لبنان، فمنيوا بهزيمة كبيرة، ثم تخلوا عنهم في جنوب لبنان بعد اندحارهم على يد المقاومة اللبنانية، فعاشوا لحظات ذل لم يعهدها فريق سياسي من قبل ومع ذلك بقي فريق من اللبنانيين متمسك بخيار مد الجسور مع الصهاينة الأمر الذي استغله الزعماء الإسرائيليون بطريقة بشعة فعمل هذا الفريق على رصد حركة المقاومة، ونشاط الجيش اللبناني واغتيال عدد من الرموز الوطنية، وكانت إسرائيل تنظر إلى لبنان قبل هزيمتها في العام ٢٠٠٠، «إنه الحلقة الأضعف في الجامعة العربية»، وعلى ضوء هذه الرؤية سعى وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه دايان، إلى تنفيذ فكرة بن غوريون، بتوسيع حدود إسرائيل على حساب لبنان، واستمالة ضابط لبناني لإعلان نفسه منقذاً للموارنة، يقيم نظاماً متحالفاً مع إسرائيل، وبذلك «يمكننا ضمّ كل الأراضي الموجودة إلى جنوب الليطاني ويتحسن وضعنا» واستفادت إسرائيل من الهزيمة العربية في العام ١٩٦٧ لاستكمال مشروعها، واتخذت من تسلل بعض الفدائيين الفلسطينيين إلى لبنان ذريعة لهدم البنى التحتية اللبنانية، وضرب مقوماته الاقتصادية والمالية والسياحية، واستغلت في العام ١٩٦٨ العملية الفلسطينية ضد طائرة العال في مطار أثينا، لتدمر ١٣ طائرة مدنية لبنانية، وكان الهدف ضرب أهم جسر تواصل في المنطقة وإشعال الفتنة السياسية في لبنان تمهيداً لإضرام نار الحرب الداخلية التي يمكن أن تفتك بالبشر والحجر على حد سواء، إذ كان يصعب على إسرائيل أن ترى نمو وتقدم لبنان المضطرد، لأن ذلك من شأنه إذا ما استمر أن يؤثر على إسرائيل اقتصادياً ومعنوياً وإعلامياً وسياسياً وأمنياً. واتبعت إسرائيل خطواتها

التصعيدية، باستهداف المدنيين في جنوب لبنان، لتفريغه من السكان، توطئة لضمه، وخلق حزام بؤس حول بيروت، لإرهاق العاصمة وفرض واقع اجتماعي صعب فيها.

ولم تكتف إسرائيل بذلك، فقامت في ١٥ أيلول/سبتمبر من العام ١٩٧٢، باجتياح الجنوب، بحجة الرد على عملية فدائية فلسطينية ضد فريق رياضي إسرائيلي في ميونيخ، وكانت الحصيلة قتل ١١٨ شخصاً وتدمير ١٥٠ منزلاً، وتمشيط ١٨ قرية، وتدمير جسرين، وأدت إلى التباعد بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني[١]، وكان الصهاينة يراهنون على توسيع دائرة الخلافات بين الفلسطينيين واللبنانيين إذ كان لبنان الرسمي يعتبر أنه لا يستطيع وحده تحمل أعباء المواجهة مع إسرائيل، ما أدى إلى انقسام في الآراء، فأيد فريق لبناني هذا الرأي، بينما عارضه فريق آخر، لافتاً إلى أن المعركة قومية ولا بد من مشاركة الجميع بها، وتسخير كل الإمكانات للتصدي للغزو الإسرائيلي.

ولتعميق الشرخ الداخلي، وجهت إسرائيل ضربة قوية في قلب بيروت، عندما استهدفت ثلاثة قادة فلسطينيين في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٣، رداً على عملية فلسطينية في نيقوسيا استهدفت إسرائيليين وقد خلقت هذه الهجمة أزمة سياسية في لبنان، دفعت رئيس الوزراء إلى الاستقالة، وتحميل الجيش اللبناني مسؤولية عدم صدّ وملاحقة المجموعة الإسرائيلية.

وكانت هذه الحادثة وغيرها من الحوادث في العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥ (٤٤ خرقاً للمجال الجوي، ١٠ أعمال خرق للمياه الإقليمية،

---

(١) الجنوب اللبناني ١٩٤٨- ١٩٨٦، حقائق وأرقام، صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية، ص٥٨.

١٠ اقتحامات بحرية، و٨ اقتحامات برية و٣٤٧ عملية قصف)، مدخلاً لتأزيم الوضع اللبناني الداخلي وتفجيره تالياً، وما حادثة بوسطة عين الرمانة في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٧٥، سوى الشرارة التي أدت إلى اندلاع حرب شرسة، حصدت آلاف القتلى والجرحى، وشردت الملايين وألحقت دماراً هائلاً في المنازل والممتلكات، وتسببت بهجرة آلاف العائلات إلى الخارج، وتحديداً كندا، أمريكا، فرنسا، استراليا، الدانمارك والسويد، كما تسببت بانهيار العملة الوطنية وتدمير الوضع الاقتصادي وسمعة لبنان الخارجية.

ولعبت إسرائيل في كل جولات الحروب، دور المحرض والممول لبعض الجهات، ليس حباً بها، إنما رغبة في إنهاء لبنان كدولة ومؤسسات، وستكون لنا وقفات تفصيلية مع الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية التي تؤكد الخطة الإسرائيلية في القضاء على لبنان وسلخه عن محيطه وعن خارطة المنافسة والدور الريادي والحضاري والسياسي والأمني والاجتماعي والثقافي والإعلامي، فالمشروع الصهيوني كان يخشى لبنان النهضة، لبنان التعايش الفريد والمميز، لبنان المتعدد والمتنوع والقادر على سحب بساط أي دور مفترض لإسرائيل في المنطقة، لبنان ملاذ كل الوطنيين والقوميين العرب، ومحطة عبور ومقر الشركات والمصارف العالمية.

وبعد فشل المشروع الصهيوني في تحقيق أهدافه، سعت إسرائيل وحسب ما أعلنه آرييل شارون للتلفزيون الإسرائيلي في ١٦ حزيران/ يونيو العام ١٩٨٢: إلى إقامة حكومة موالية للغرب في لبنان تستطيع معها إسرائيل توقيع اتفاقية سلام، وهذا ما كرره قائد ميليشيا «جيش لبنان الحر» الرائد سعد حداد، في ٢٢ تموز من نفس العام، عندما قال: «لن أتراجع

عن مواقفي لأضع نفسي بتصرف حكومة لبنانية جديدة، إلا إذا حققت هذه الأخيرة الجلاء الكامل للإرهابيين والسوريين، ووقعت مع إسرائيل ليس فقط اتفاقية سلام، إنما أيضاً حلفاً دفاعياً»[١]، وفي ٢٦ آب/ أغسطس تحدّث شارون عن «ولادة قريبة لمحور سلام بين القدس والقاهرة وبيروت، وجدد في ٢٩ من ذات الشهر، أن السلطة اللبنانية الجديدة بعد انتخاب بشير الجميل رئيساً، «طفل ولد بعملية قيصرية، ولم يكن باستطاعته مواجهة الوضع الحالي وحده»[٢]، كإشارة إلى الرغبة في التدخل لبناء جيش تشرف إسرائيل على تدريبه وتسليحه حسب غاياتها السياسية والعسكرية، غير أن شيئاً من ذلك لم ينجز، فانقلب السحر على الساحر، وانتصر لبنان، فتحول جنوبه وبقاعه إلى كتل من نار ضد الاحتلال، فأحرقت كل الأحلام والمشاريع والبرامج الإسرائيلية في لبنان.

لقد حاولت إسرائيل يائسة، من خلال اجتياحاتها، وتحالفاتها واحتلالها، واختراقاتها الداخلية، أن تحقق جملة أهداف أبرزها:

١ ـ ضرب وتفكيك بنية لبنان الوطنية، ومنع التواصل بين أطرافها، من خلال ما كان يسمى بخطوط التماس بين مختلف المناطق.

٢ ـ توسيع هوّة الخلافات الطائفية والمذهبية بين اللبنانيين.

٣ ـ السيطرة على ما سمي بمنطقة الحزام الأمني في الجنوب، واستغلال الثروة المائية فيها، وبناء المستوطنات فوقها، وتحويلها إلى سوق استهلاكية للبضائع والمنتجات الإسرائيلية، وجسر عبور لإسرائيل إلى بقية الأقطار العربية، وتطبيع العلاقات في كافة المجالات معها.

---

(١) الجنوب اللبناني، مصدر سابق.
(٢) المصدر السابق نفسه.

٤ ـ تشجيع وتنمية الشائعات وغرس الفتن، وخلق أجواء من التوتر بين اللبنانيين، كي تظل الساحة الداخلية مستنزفة في صراعات هامشية، ما يفسح في المجال أمام إسرائيل للتفرغ في عملية النهب، وتقوية نفوذها وتوسيع حدودها.

٥ ـ فصل لبنان عن محيطه العربي والإسلامي.

٦ ـ محاولة تقسيم لبنان، وهذا ما أعلنه الكولونيل هاير بايل المدير السابق للمدرسة العسكرية الإسرائيلية في ١٩ نيسان/ أبريل العام ١٩٨٣، عندما قال: الحل الوحيد هو تقسيم لبنان إلى دولتين مسيحية وإسلامية». وكان الإسرائيليون يتوهمون، أن فترة حرب دامت أكثر من ثلاثين عاماً على لبنان، لم تترك وسيلة إلا واستخدمتها، سواء كانت عسكرية، دبلوماسية، اقتصادية، أو غيرها، كافية إلى تقويض دعائم لبنان وتلغي دوره في الشرق الأوسط، غير أن كل هذه التكهنات سقطت، بعد أن خرج هذا البلد الصغير، المثخن بالجراح من تحت الأنقاض، ومن بين الرماد، كطائر الفينيق، يعلن ولادة جديدة، أضاءت جوانبها مقاومة باسلة ومميزة وفريدة، مما سجل للبنان صفحة مجد، ولإسرائيل صفعة ألم وخذلان، فقد استطاع لبنان بفضل هذه المقاومة، وجيشه الوطني، وقيادته الحكيمة، وعلاقته الاستراتيجية مع سوريا، أن يجتاز محنته، وينتصر لقضيته العادلة والإنسانية، ويفرض الانسحاب على المحتل، ويشتت كل المتعاونين والمراهنين على إسرائيل، ويجهض أحلامهم ومشاريعهم.

٧ ـ فرض اتفاق مع لبنان، يمنح إسرائيل «حق المراقبة في الجنوب» ويؤدي إلى التطبيع بين البلدين، عبر ما سمي «اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣، لكن لبنان ـ بفضل موقف قواه الوطنية الصلب ـ أسقط هذا الاتفاق في ٥ آذار/ مارس ١٩٨٤. وحرم إسرائيل من تنفيذ جزء من

مشروعها التوسعي، خاصة وأن هذا الاتفاق جاء في أعقاب دعوات في الكنيست تطلب ضم الجنوب كله إلى إسرائيل.

وكان رئيس المخابرات الإسرائيلية الأسبق بوشوا ساغي، أعلن في بداية العام ١٩٨٤: «احتلال المنطقة الممتدة من جنوب نهر الأولي حتى الحدود الإسرائيلية، بشكل نهائي»[١].

ثانياً: الأطماع التوسعية في الجنوب والبقاع

حاولت الدولة العبرية تكريس الجنوب وأجزاء من البقاع، إضافة إلى أراض عربية أخرى، ضمن خارطتها الجغرافية، وكانت تتحين الفرص والمناسبات لتحقيق رغباتها، تارة بالاستعانة بقوى الانتداب، وتارة أخرى عبر استخدام العنف والإرهاب، ومرة ثالثة باستعمال المال والإغراءات السياسية، واستندت إسرائيل في نظرياتها ومزاعمها وطروحاتها، إلى ادعاءات دينية قديمة، فأسندت مقولاتها زوراً إلى التوراة، أو إلى ما سمي بمبادىء حكماء صهيون، حيث اعتبرت «أن أي أرض تقع عليها بطون أقدامهم، هي ملك لهم، كما وعدهم بذلك الرب».

وبناء على هذا المعتقد المزعوم، قام المليونير اليهودي المعروف البارون روتشيلد، بشراء أراض واسعة من سهل الخيام والمطلة والمنارة في العام ١٩٨٢، كخطوة أولى لبناء مستوطنات زراعية في جنوب لبنان، تليها خطوات في كافة أرجاء الجنوب والبقاع وفلسطين للغاية ذاتها، واعتمد الصهاينة في خطتهم التوسعية، إلى قدرتهم في استيعاب الأرض وهضمها، وهذا ما أكد عليه أحد أبرز مؤسسي الحركة الصهيونية تيودور

---

(١) وكالة الأنباء الفرنسية، ١٤/٥/١٩٨٤.

هيرتزل في خريف العام ١٨٩٨، عندما قال: «نحن نطالب بما نحتاج إليه، كلما ازداد عدد المهاجرين، ازدادت حاجتنا للأرض»، وهذا ما كرره بن غوريون عندما أعلن: «إن على إسرائيل دائماً أن تجد أسبابها للتوسع». الأمر الذي دفع إسرائيل إلى رفض الإفصاح عن حدودها، فتركتها مفتوحة حسب الحاجة والضرورة والإمكانات المتاحة، والظروف السياسية والأمنية. هذه النظرة للحدود، عكستها كافة المؤتمرات والندوات الصهيونية، فقد ورد في المؤتمر الصهيوني الذي عقد في ألمانيا بتاريخ ٣٠ نيسان/ أبريل العام ١٩٠١:

«من الواجب على الصهاينة انتزاع الأراضي المجاورة لفلسطين، ودفع الهجرة اليهودية إليها».

وهذا ما أوضحه الزعيم الصهيوني ماكن نوردو، في المؤتمر الصهيوني الخامس: «يدعي خصومنا أن فلسطين غير قادرة على استيعاب، ١٢ إلى ١٥ مليون يهودي، وما يجب توضيحه هنا، أن فلسطين لا تعني فلسطين الحالية، بل إسرائيل الكبرى التي تضم الأراضي الواقعة بين الفرات والنيل».

ورأى حزب العمل الصهيوني الموحد، خلال المؤتمر الصهيوني العشرين، الذي عقد في مدينة زيوريخ في ٢٩ تموز/ يوليو العام ١٩١٧، «لبنان جاراً متعاوناً»، من خلال ما تبين لزعمائه أثر الاتصالات السرية مع القادة اللبنانيين الموارنة، وعن ذلك عبّر بن غوريون: «إن الدولة اليهودية استجد في لبنان كجار لها، حليفاً وفياً منذ اليوم الأول لوجودها، ولن يكون من المستبعد أننا عبر الحدود اللبنانية، سوف نملك الفرصة الأولى لتوسيع عملنا، ونيل التعاون الكامل والنية الحسنة مع جيراننا».

وبعد الحصول على وعد وزير الخارجية البريطانية اللورد بلفور في العام ١٩١٧، بإقامة كيان لهم في فلسطين، نشطت الحركة الصهيونية العالمية، وبتشجيع من الانتداب البريطاني، على قضم مساحات واسعة من الجنوب، كمرحلة للاستيلاء على الجنوب كله في ما بعد، وتكشّف ذلك أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني في العام ١٩١٩، الذي وضع النقاط الرئيسة لمؤتمر الصلح، فعرض هربرت صموئيل، مسودة برنامج على وزير الخارجية البريطاني، لتبني الأفكار الصهيونية، لكن الوزير البريطاني ـ وتهرباً من الفضيحة ـ نصح المسؤول الصهيوني تقديم البرنامج مباشرة إلى المؤتمر، كي لا تبدو الشراكة واضحة، ومما جاء في البيان الملحق للمشروع، بعد إجراء بعض التعديلات عليه:

«إن حدود فلسطين، يجب أن تسير وفقاً للخطوط العامة المذكورة أدناه:

تبدأ من الشمال عند نقطة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط، بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان، حتى تصل إلى جسر القرعون، فتتجه إلى البيرة، متبعة الخط الفاصل بين حوضي القرن ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي، متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ، حتى جوار بيت جن، وتتجه معه شرقاً، متبعة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية حتى تقترب من الخط الحديدي الحجازي وإلى الغرب منه»[1].

وعندما تناهى إلى مسامع الصهاينة، أن الحدود الفلسطينية المعطاة لهم لن تشمل نهر الليطاني اللبناني، سارع حاييم وايزمن (مذكرات

(١) الموسوعة الفلسطينية.

وايزمن ـ المجلد التاسع)، إلى مناشدة وزير الخارجية البريطاني بلفور، عبر رسالة بعث بها إليه، للتدخل الفوري لتعديل الاتفاق، ومما جاء في الرسالة:

«علمت أن مصير الحدود الشمالية لفلسطين، سوف يتقرر بفصل نهر الليطاني عن فلسطين، مما سيحرم «بلدنا» من طاقة اقتصادية جبارة، أرجوك في اللحظة الأخيرة أن تتدخل لاستخدام نفوذك، ضد مثل هذه المساومة».

في هذه الأثناء كانت النقاشات قائمة حول رسم الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، بين الانتدابين البريطاني والفرنسي، وشهدت حالات مد وجزر كثيرة، بعث خلالها وايزمن رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر العام ١٩١٩، أورد فيها مطالبه بالحدود الشمالية، ومما جاء فيها:

«نعتبر من الضروري أن تشمل الحدود الشمالية لفلسطين، وادي الليطاني لمسافة ٢٥ كلم فوق الالتواء، والمنحدرين الغربي والجنوبي لجبل حرمون».

وأبدى أبناء الجنوب اللبناني مخاوفهم وانزعاجهم من هذه المطالب، فرفضوها، وأكدوا تمسكهم بلبنان الواحد، وعبّر عن ذلك الشعور مراسل جريدة «البشير» في جبل عامل، عندما كتب:

«هاج هائجهم، وخافوا أن يصير إلحاقهم بالحكومة الصهيونية، الأمر الذي يكدر عموم سكان قضاء صور على اختلاف طوائفهم، لا سيما أنه لا يوجد في قضاء صور يهودي واحد، وأن الأهالي إجمالاً أبانوا عن رغباتهم في الانضمام إلى لبنان الكبير، وتقدم منهم

استدعاءات عديدة موقعة بإمضاءاتهم وأختامهم، يبينون فيها رغباتهم ويلتمسون تحقيقها، ولا نظن المؤتمر (الصلح) إلا مخيباً لمطالبنا[1].

وسعى الصهاينة لدى الرئيس الأمريكي ولسون، للضغط على الانتداب الفرنسي للقبول بالادعاءات اليهودية، وتعديل اتفاق سايكس - بيكو، الموقع بين بريطانيا وفرنسا، ومما جاء في الرسالة إليه:

«إن تحقيق مطالب الفرنسيين المستندة إلى معاهدة سايكس - بيكو السرية، ضربة قاضية على الوطن القومي اليهودي، لأنها تتنافى وطبيعة أرضه، وتهمل حاجاته الاقتصادية، إن نجاح الصهيونية يتوقف على توسيع حدود فلسطين في الشمال والشرق، لتشمل نهر الليطاني ومنابع المياه في حرمون».

لكن رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو، رفض هذا الاقتراح، وأصرّ على الحدود كما رسمتها معاهدة «نوار» ١٩١٦ «مع تعديل طفيف قضى بضم بحيرة طبرية إلى الخارطة الفلسطينية، بحيث صارت حدود فلسطين في الشمال تمتد من رأس الناقورة إلى شمال بحيرة طبريا».

غير أن رفض كليمنصو، لم يثن عزيمة الصهاينة عن مواصلة العمل على إقناع فرنسا بوجهة نظرهم، وحققوا بالفعل نجاحات بعد استلام ملليران السلطة خلفاً لكليمنصو، وذلك أثناء مؤتمر سان ريمو الذي عقد في نيسان/ابريل من العام ١٩٢٠، بحيث أصبحت الصيغة الجديدة للحدود، تشمل منطقة الحولة والجليل الأعلى، ومعظم موارد مياه نهر الأردن، وطبقاً لاتفاق هذا المؤتمر، بدأت المباحثات الرسمية

(١) الريّس فايز، القرى الجنوبية السبع.

الفرنسية ـ البريطانية لرسم تفاصيل الحدود في ٢٩ تموز/يوليو العام ١٩٢٠، اشترك فيها برتلو ممثلاً لفرنسا، وافاتستار ممثلاً لبريطانيا. واحتج سكان الحولة على هذا الاتفاق، ونددوا به، وطالبوا الجنرال غورو عبر برقية بعثوا بها إليه، للتدخل وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه سابقاً، ومما جاء في البرقية:

«بما أن علاقات الحولة بكاملها، وتجارتها بالأخص، مع جديدة مرجعيون، ومع القنيطرة، نرفض رفضاً باتاً بأن تكون تابعة لحكم اليهود، وبناء على ذلك نطالب بإلحاح أن نكون تابعين إلى المنطقة الفرنساوية، وتحت حكم الدولة العلية، فرنسا العظيمة، فضلاً عن ذلك نسترحم بأن تكون الحولة مديرية تابعة لقضاء مرجعيون».

والمشكلة أن الاتفاق المذكور، والذي تم بموجبه اعلان دولة «لبنان الكبير»، لم يكن نهائياً، فأبقى الحدود الشمالية مفتوحة لنهم الشهوات الصهيونية، مما رتب عليه لاحقاً المزيد من عمليات ضمّ الأرض ومصادرتها، وتكشف مذكرة حاييم وايزمن التي بعث بها إلى وزير خارجية بريطانيا في ٣٠/١٠/١٩٢٠، جانباً من الأطماع الصهيونية:

«إني متأكد من أن سيادتكم تدركون أهمية الليطاني الكبرى لفلسطين فلو توافرت لها جميع مياه الأردن واليرموك لن تفي بحاجتها إن الليطاني هو المصدر الذي يمكنه أن يؤمن الري للجليل الأعلى، ولتوليد الطاقة الكهربائية للأحياء الصناعية».

وهذا ما دعا إليه في ما بعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون عندما خاطب الجنرال ديغول:

«إن أمنيتي في المستقبل، أن أجعل نهر الليطاني، حدود إسرائيل الشمالية».

أ ـ اقتطاع ٣٠ قرية (١٩١٩ـ ١٩٢٣):

بناء لاتفاق حسن الجوار، بين الانتدابين البريطاني والفرنسي في العام ١٩٢٠، تمَّ سلخ عدد من القرى والمزارع والبلدات الجنوبية، إلى داخل حدود الانتداب البريطاني في فلسطين، حيث أصبحت في قبضة الحركة الصهيونية لاحقاً، في ٣٠ آب/أغسطس من العام ١٩٢٤، وسلخت عن لبنان بموجب اتفاق القدس في ٢ شباط/فبراير ١٩٢٦، وكانت هذه «الوجبة» الجديدة مفتاح شهية لابتلاع المزيد من القرى اللبنانية وصولاً إلى نبعي الوزاني والحاصباني اللذين يشكلان شرياناً مائياً مهماً، إضافة إلى آبار ارتوازية وينابيع، وقد رسمت الحدود الجديدة، على النحو التالي:

«خط يبدأ من رأس الناقورة على ساحل البحر المتوسط، ثم يتجه شرقاً بالقرب من لبونة ويارين ورامية ويارون في الجنوب اللبناني، ثم تتابع شمالاً مع ميل طفيف نحو الشرق، ماراً بقرى ألحقت بفلسطين، مثل: صلحا، المالكية، قدس، المنارة حتى المطلة في أقصى الحدود الشمالية تقريباً.

ثم يتجه نحو الجنوب الشرقي، ماراً بالقرب من آبل القمح والسنديانة وتل القاضي ودان، ليتجه بعدها جنوباً ماراً وسط بحيرة طبريا»[1].

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، مصدر سابق.

وبموجب الاتفاق وغيره، تم اغتصاب حوالي ٢٣ ألف دونم من أراضي جنوب لبنان، إضافة إلى ما اقتطعه الانتداب البريطاني، أثناء مفاوضاته على ترسيم الحدود، وبذلك اقتطعت حوالي ٣٠ قرية ومزرعة من الجنوب، أنشئت فوقها المستوطنات الصهيونية، وهذه القرى هي:

«المطلة، النخيلة، الصالحية، الناعمة، الخالصة، الدوارة، الخصاص، العباسية، دفنة، اللزازة، معسولة، المالكية، الدحيرجات، الجردية، كفر برعم، الزاوية، المنصورة، الذوق الفوقاني، الذوق التحتاني، خان الدوير، هونين، آبل القمح، شوقا، اقرت، حانوتة، طربيخا، سروح، النبي روبين، قدس وصلحا». وقد ارتكب ضد بعض هذه القرى مجازر وحشية، كان أشدها قسوة مجزرة صلحا.

وبعد النزوح ظل أبناء هذه القرى يحملون الأوراق الثبوتية اللبنانية، و«هوية دولة لبنان الكبير»، وبناء للمطالبة استعاد ثلث أهالي «القرى الجنوبية السبع»، وهي: هونين، صلحا، طربيخا، المالكية، قدس، النبي يوشع وآبل القمح، الجنسية اللبنانية، إلا أن تدخل الحكومة آنذاك في أواسط الستينات ولأسباب سياسية وطائفية أوقف استعادة الجنسية لهؤلاء المواطنين، فبقي ثلثا السكان وهم أبناء وأحفاد وإخوة الذين حصلوا على الجنسية اللبنانية، بلا جنسية حتى العام ١٩٩٤، عندما صدر مرسوم التجنيس الذي يحمل الرقم ٥٢٤٧، المؤرخ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٩٤، حيث تم تجنيس معظم هؤلاء، في إطار صفقة تم خلالها منح الجنسية لآلاف الأشخاص من جنسيات مختلفة، ومع ذلك بقي عدد قليل من أبناء هذه القرى بلا جنسية، بحجة أن أسماءهم سقطت سهواً من الكمبيوتر، أو حرموا من تقديم طلبات.

وقد لعبت «لجنة القرى الجنوبية السبع»، التي تشكلت من فعاليات القرى، دوراً مهماً في التوصل إلى تأمين الجنسية، إذ سعت خلال حوالي ٢٠ عاماً تقريباً، من خلال اتصالاتها وضغوطها، ومؤتمراتها وندواتها وحركتها الإعلامية الناشطة، إلى التعريف بحقيقة وتاريخ هذه القرى، وبالصراع العربي ـ الصهيوني، وفضح مؤامرة ترسيم الحدود، واقتطاع الأراضي اللبنانية، وبناء عليه صدر مرسوم التجنيس لصالح ٢٦ قرية من القرى المقتطعة، وقّعه كل من: رئيس الجمهورية آنذاك الياس الهراوي، رئيس الحكومة رفيق الحريري، ووزير الداخلية بشارة مرهج، وتمَّ تنفيذه عملياً في ٢١/٣/١٩٩٥، حيث حصل الذين صدرت أسماؤهم في الجريدة الرسمية على إخراجات قيد لا تخولهم العمل بموجبها في الدوائر الحكومية، بانتظار مرور عشرة أعوام على صدور هذا المرسوم، علماً بأن من حقهم الاقتراع، وخدمة العلم.

ب ـ محاولات التمدد عام ١٩٤٨:

بعد استيلاء الصهاينة على جزء من فلسطين في العام ١٩٤٨، وضم أجزاء واسعة من القرى الجنوبية السبع والقرى المجاورة لها، وهزيمة جيش الإنقاذ العربي، حاولوا التمدد شمالاً لاقتطاع أراض جنوبية أخرى، وتمكنوا بالفعل من دخول القرى المتاخمة للحدود مثل: عيثرون، مارون، الطيبة، دير سريان، مركبا، يارون، ميس الجبل، تل النحاس، كفركلا، حمامص، وحولا، وصولاً إلى منابع نهر الليطاني، حيث يكمن الهدف الأساسي، وارتكب الصهاينة في حولا مجزرة رهيبة.

وفي ١٥ شباط/فبراير من العام ١٩٤٩، وطبقاً لمصادر الجيش اللبناني، انسحب الإسرائيليون من تل نحاس وحمامص، أي قبل أسبوعين من توقيع معاهدة الهدنة في الأول من آذار/مارس، وفي الثاني

من نيسان/ أبريل، انسحبوا من بقية القرى. وقد دافع الأهالي ببسالة عن قراهم وأرزاقهم، غير أن النقص في السلاح والذخيرة، وانعدام المساعدة من جيش الإنقاذ، أدى إلى نزوحهم عن أرضهم شهوراً عدة، عانوا خلالها الجوع والإذلال والحرمان، لكن تدخل الانتداب الفرنسي، واحتجاجه على الممارسات الإسرائيلية والضغط على الانتداب البريطاني، أجبر الصهاينة على التراجع عن القرى المحتلة، ومع ذلك تم اقتطاع حوالي ألفي دونم من الأراضي في العام ١٩٤٩، تحت ذريعة تحسين رسم الحدود، فعاد الأهالي إلى منازلهم، ولكن هذا لم يعن توقف الاعتداءات ضدهم، فظلت الحكومات الصهيونية المتعاقبة تتحين الفرص للانقضاض عليهم من جديد، بغية التوسع، وذكرت بعض الإحصاءات، أن سكان مرجعيون فقدوا خلال تلك الفترة حوالي ١٤٢١١ دونماً من أرضهم، وفقدت كفركلا ٢٠٠٧ دونمات، ودير ميماس ١٠٨٧ دونمات، وحاصبيا ٤٤٤١ دونماً، والقليعة ٢١٠ دونمات، والطيبة ٤١٩ دونماً، إضافة إلى ٢٠٠ دونم من قرى ومزارع قريبة.

ومع ذلك كله، بقيت مساحات من أراضي القرى الجنوبية السبع داخل القسم المحرر، تتسع وتضيق حسب رسم الحدود، أو تعديلها أحياناً، فمن أصل ١٢٨٤٠ دونماً في هونين، تحرر ٢٩٠٠ دونيم وهذه الأراضي تتداخل مع أراضي قرى: مركبا، رب ثلاثين، عديسة وحولا. وبقي من أراضي قدس البالغة ١٢٠٠ دونم، ٢٠٠ دونم متداخلة مع أراضي بلدة عيثرون في منطقة أبو شوارب، وبالنسبة لطبريخا التي تبلغ مساحتها ٣٥٠٠٠ دونم، هناك ٥٠٠٠ دونم داخل الجزء المحرر، وهذه المساحة تتداخل مع: راميا، عيثا الشعب، يارين، ومروحين، وكذلك

فإن مساحة صلحا تبلغ ١٠ آلاف دونم، وهناك ٤٤٤ دونماً في المنطقة المحررة تتداخل مع: مارون الراس، يارون وعيثرون، أما قرية النبي يوشع، فمساحتها ٢٠٠٠ دونم لكن ليس لها أراضٍ مشتركة مع قرى الجوار، غير أن آبل القمح البالغة ١٧ ألف دونم، فلها ١٠ آلاف دونم داخل القسم المحرر وبالنسبة للمالكية التي تقدر مساحتها بـ١٢ ألف دونم، هناك ٢٥ دونماً في الجزء المحرر، وأرضها تتداخل مع أراضي عيثرون[1].

وبعد اندحار الاحتلال الإسرائيلي عن الجنوب، في ٢٥ أيار/مايو العام ٢٠٠٠، نظمت لجنة القرى الجنوبية السبع، مسيرة ضخمة، ضمت حوالي ٧ آلاف مواطن، جالوا على طول الحدود في ٢٠٠٠/٦/٩ وأطلعت الأجيال القديمة والمتوسطة والصغيرة، على واقع الأرض، ودعت إلى إعادة بناء القرى السبع على القسم المحرر، ليظل الأهالي شهود عيان على جريمة الاحتلال، منتظرين الفرصة المناسبة لاستكمال عودتهم إلى كامل قراهم.

ج ـ الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧: مزارع شبعا

على الرغم من عدم دخول لبنان الحرب، إلى جانب كل من سوريا ومصر والأردن في العام ١٩٦٧ ضد إسرائيل، فإن لبنان عموماً وجنوبه خصوصاً لم يسلما من العدوان والقتل والتهجير والاحتلال، أسوة بما حصل في دول الطوق العربية الأخرى، وهذا ما عبّر عنه موشيه دايان، عندما أكد أن تعديل الحدود لا يجوز أن يظل ناقصاً من ناحية شمال إسرائيل، وقال: هناك ضرورة لتعديل حدودنا مع لبنان،

---

(١) الريس، عن مؤسسة الوفاء ـ بيروت ـ مصدر سابق.

وأعطى أوامره لقواته العسكرية كي تحتل ١٤ مزرعة تابعة لبلدة شبعا في منطقة العرقوب بالجنوب في ١٥ حزيران/ يونيو ٦٧ وهذه المزارع هي:

- المغر: سكانها من آل سرحان وآل ماضي، وفيها (٢٠٠ منزل).

- فشكول: (٤٠ منزلاً)، من آل حمد.

- زبدين - الحارة الفوقا: (٥٠ منزلاً) من آل عبد الله وآل نصار، والحارة التحتا (١٥٠ منزلاً) من آل حمدان.

- خلة الغزالة: (١٥ منزلاً) من آل هاشم وآل الخطيب.

- ربعة: (١٢ منزلاً) من آل فارس وآل حمدان.

- بيت البراق: (١٢ منزلاً) من آل فارس وآل حمدان.

- كفر دورة: (٢٠ منزلاً) من آل صعب.

- برختا: (٦٠ منزلاً) من آل منصور.

- جورة العقارب: (٢٠ منزلاً) من آل صعب وآل كنعان.

- رمتا: (٤٠ منزلاً) من آل هاشم.

- النخيلة: (٢٠٠ منزل) من آل شهاب وآل أميوني وآل زغبي.

- القرن: (١٥ منزلاً) من آل هاشم وآل الخطيب.

- قفوة: (٢٠٠ منزل) من عموم أهالي شبعا.

- برنعيا: (١٣ منزلاً) من عموم أهالي شبعا.

ومن أبرز معالم هذه الأرض، وجود ثلاثة ينابيع للمياه هي: نبع وادي العسل، نبع برختا ونبع الربعة، وفيها مقام النبي إبراهيم الخليل عليه السلام.

وترتفع منقطة المزارع التي تبلغ مساحتها أكثر من مائتي كيلومتر مربع، بعرض يتراوح بين ٧ و١٠ كيلومترات، وطول ٢٥ كيلومتراً، ترتفع عن سطح البحر أكثر من ٢٥٠٠ متر، مما يجعل لها موقعاً سياحياً واستراتيجياً بالغ الأهمية، فهي تشرف على باقي مناطق الجنوب اللبناني، والجليل الأعلى في فلسطين، والجزء الجنوبي من سلسلة جبال الشيخ، وهضبة الجولان، وسهول البقاع وحوران والحولا، ولذلك تمسكت بها إسرائيل، ولم تنسحب منها إثر انسحابها من الجنوب، مدعية أن هذه الأراضي سورية، رغم أن المسؤولين السوريين أكدوا لبنانية المزارع، والأهالي قدموا إثباتات وسجلات ووثائق توضح انتماء هذه المنطقة إلى لبنان، ولذلك فإن لبنان اعتبر أن تنفيذ القرار الدولي ٤٢٥ ما زال ناقصاً ما دامت المزارع محتلة، كما أن المقاومة أعلنت استمرار عملياتها حتى تحرير آخر ذرة من تراب هذه المزارع، ولم تعترف بما أطلق عليه «الخط الأزرق» الذي رسمته الأمم المتحدة، في محاولة لتكريس أمر واقع غير معترف به.

وفي محاولة لتعميق احتلالها، أقامت إسرائيل فوق مزارع شبعا، مراصد عسكرية، أهمها: الشحار، ملحافة والفوار، والأخير يعتبر الأضخم في الشرق الأوسط، وحاولت استغلال المنطقة سياحياً فأنشأت مراكز للتزلج، وأقامت مشاريع زراعية ذات مردود اقتصادي مهم.

وكذلك احتلت إسرائيل في أعقاب حرب العام ١٩٦٧، المناطق الواقعة في السفوح الجنوبية لجبل الشيخ، وهي: النقار، الشحل، السواقي وجورة العليق، وركزت فوقها بطاريات المدفعية الثقيلة لقصف بقية المناطق اللبنانية، واستمرت إسرائيل في استيلائها على الأراضي هناك حتى نيسان/أبريل العام ١٩٨٩، معتبرة أن يدها مطلقة في

الاحتلال وتخطيط الحدود كما تمليه عليها مصلحتها، وتبريراً لذلك قال ايمانويل راكمان: «إن عدم ذكر الحدود بالتفصيل في دستور الولايات المتحدة قد ساعد على التوسع، وعلى هذا الأساس فإن الحكومة الائتلافية في إسرائيل، فضلت تجنب وضع أية تشريعات تتعلق بالحدود لسببين:

١ ـ عدم إثارة نقمة الأحزاب الدينية في حال القبول بأرض أصغر مما ورد في التوراة.

٢ ـ ولاعتقاد معظم اليهود في إسرائيل، أنه يجب الامتناع عن كل ما من شأنه أن يعيق كسب أراض إضافية، بالشراء أو بطرق أخرى، ولذلك فإن الصمت الدستوري بدا كأفضل خيار»[1].

وطبقاً لهذا المفهوم، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٨، هجمات عدة من الجو والبحر والبر، على عدد من قرى وبلدات ومدن الجنوب، بهدف تفريغها من السكان نهائياً، وقد استخدمت في هذه الهجمات، قنابل النابالم، والقنابل الفوسفورية والانشطارية المحرمة دولياً، فقتلت المئات من المدنيين، ودفعت بأكثر من ربع مليون مواطن للنزوح باتجاه بيروت، بعد تدمير منازلهم وإحراق بساتينهم ومحاصيلهم الزراعية.

د ـ احتلال الأراضي بين أعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٨٧:

استغلت إسرائيل حرب العام ١٩٧٣، فاقتطعت أجزاء من سفوح جبل الشيخ، وضمت إليها «تلة السدانة»، وأقامت فوقها نقاط مراقبة

(١) التحرير، وزارة الإعلام اللبنانية، مصدر سابق.

عسكرية، ومرابض مدفعية، وفي العام ١٩٧٤، توسعت في أراضي بلدة عيثرون الحدودية، فاقتطعت مساحة بطول ٣ كيلومترات، وعرض يتراوح ما بين ١٠٠ و٥٠٠ متر، وفي العام ١٩٧٥، اقتطعت ٨٠ دونماً من بلدة بليدا، و٩٠ دونماً من أراضي رامية، و٥٠ دونماً من عيتا الشعب، و١٥٠ دونماً من أراضي علما الشعب وتلال الضهيرة، إضافة إلى المنطقة الواقعة شمالي شرقي بلدة كفرشوبا.

وفي العام ١٩٨٠، اقتطع الاحتلال الإسرائيلي حوالي ٤٠٠٠ دونم، تابعة لقرى الشريط الممتد من علما الشعب وحتى العديسة، وتم تسييج حوالي ٢٠ ألف دونم من سهل الخيام.

وفي أعقاب اجتياح العام ١٩٨٢، سيجت إسرائيل ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ دونم من أراضي رميش، وحوالي ٧٥٠ دونماً من أراضي رامية، الضهيرة، ومروحين، و٢٠٠٠ دونم من أحراج مارون الراس، و٧٥ كلم تمتد من المدخل الشمالي لبلدة كفركلا، مروراً بمنطقة تل النحاس، وتشمل الجهة الجنوبية من سهل الخيام وباب التينة، وصولاً إلى منطقة الوزاني، وتم قضم مساحات جديدة من عيثرون بلغت خمسة دونمات (منطقة المحافر).

وبين نيسان/أبريل العام ١٩٨٩، ونيسان/أبريل العام ١٩٩٠، قضمت إسرائيل ٤٠ كلم^{2} من الأراضي، وشقت طرقاً عسكرية تصل ما بين مستعمرة المطلة وموقع المرصد في جبل الشيخ، وقد علق أحد ضباط القوات الدولية العاملة في الجنوب على هذه العمليات بسخرية:

«إن القوات الإسرائيلية لا تقوم باقتطاع أراضي لبنانية، لكنها تعمد إلى «تجميل» الحدود الدولية للبنان، لجعلها مستقيمة بدل التعرجات والنتوءات القائمة فيها، والتي تضمها أراضيها».

وفي العام ١٩٩٥، تقدمت باتجاه أملاك الوقف الماروني في الدبية ووضعت اليد عليها.

وكانت إسرائيل تحلم بالاحتفاظ بهذه الأرض إلى الأبد، إلا أن المقاومة اللبنانية الشرسة حرمتها من مجرد هذا الحلم، وفرضت عليها الهزيمة، فحاولت الاحتفاظ بأمتار هنا وهناك، لكن إصرار المقاومة والحكم والشعب في لبنان على التحرير الكامل، حال دون بقاء أي شبر من الأرض في يد المحتل، وأعلن الرئيس اميل لحود ورئيس الوزراء سليم الحص آنذاك، أن لبنان لن يسكت على الضيم والظلم، فانتزعا كل الحقوق، وأجبرا المحتل على التراجع إلى الوراء بإشراف مندوب الأمم المتحدة تيري رود لارسن، وبذل الوفد العسكري اللبناني برئاسة العقيد الركن أمين حطيط، دوراً مهماً في رسم الحدود على النحو الذي يراه لبنان مناسباً، ولكنه لم يعترف بالخط الأزرق كحد نهائي لأنه لا يتضمن مزارع شبعا، وقدم لبنان إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان خرائط ومستندات تؤكد لبنانية هذه المزارع، طبقاً لمصادر الإدارة الأمريكية نفسها، ووزع مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة السفير سليم تدمري، مذكرة على الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن كوثيقة رسمية، تثبت أن المزارع لم تكن يوماً غير لبنانية، وأرفقها بوثائق وسندات ملكية، فضلاً عن محضري تصنيف للأراضي رقمها التسلسلي ١٠٠ و٤٩٦، وتضمنت الوثائق قراراً لمجلس الوزراء اللبناني اتخذ في ١٦ كانون الثاني/يناير العام ١٩٤٨ حول الخلاف القائم بين الحكومة اللبنانية وإدارة الوقف الإسلامي في شبعا، وحول ملكية الحرج المعروف بحرج شبعا، والذي تبلغ مساحته ٣ ملايين م^{2}.

ثالثاً: الشريط الحدودي

اضطرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، ونتيجة ازدياد ضغط المقاومة، والانتفاضات الشعبية التي شاركت فيها مختلف الشرائح الاجتماعية، إلى إخلاء عدد من مواقعها التي احتلتها في أعقاب اجتياح العام ١٩٨٢ في صيدا وصور والنبطية، والاكتفاء بما أطلق عليه اسم الشريط الحدودي المحتل، الممتد من الناقورة غرباً إلى سفوح جبل الشيخ شرقاً، بعمق ١٢ كلم عند معبر الحمرا في القطاع الغربي، وبعرض يتراوح بين ٥ و١٥ كلم٢، ويصل إلى حوالي ٤٠ كلم في منطقة جزين - باتر.

تكوّن هذا الشريط المؤلف من ١٧١ قرية وبلدة ومزرعة، من ٨٣٦ كلم٢، مثلث ٤٥٪ من أراضي الجنوب اللبناني، البالغة ٢٠٠٠ كلم٢ وما نسبته ١٠٪ من مساحة لبنان، وبلغ عدد السكان فيه حوالي ٤٥٠ ألف نسمة، وقد اختارت إسرائيل هذه المنطقة للأسباب التالية:

أولاً: لأنها متاخمة للحدود مع فلسطين المحتلة، مما يفسح في المجال أمام القوات الإسرائيلية حشد عديدها عندما تقتضي الحاجة بأسرع وقت ممكن.

ثانياً: توفير الأمن النسبي للمستوطنات الشمالية، وإبعاد المقاومة مسافة أطول، وإيجاد العوائق الطبيعية أمام رجالها.

ثالثاً: اتخاذ الجبال والتلال مراكز مراقبة، ومرابض مدفعية وصاروخية، لقصف المناطق المحررة.

رابعاً: الوصول إلى منابع المياه في الحاصباني والوزاني، وجرّها إلى فلسطين عبر أنابيب أعدت خصيصاً لذلك.

خامساً: توفير سوق لتصدير البضائع والمنتجات الإسرائيلية، وتأمين اليد العاملة الرخيصة، خاصة بعد تصاعد الانتفاضة في فلسطين المحتلة، وامتناع أو منع عدد كبير من الأيدي العاملة الفلسطينية من العمل في المصانع والمزارع والمؤسسات الصهيونية.

سادساً: تشكيل ميليشيا من أبناء الشريط الحدودي، تكون بمثابة أكياس رمل بشرية حيناً، ورأس حربة حيناً آخر ضد المقاومة والمناطق المحررة.

سابعاً: التفكير بإقامة شبكات استيطانية صهيونية فوق أرض الجنوب، بعد مساع للتطبيع في كافة المجالات: الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، الزراعية، التربوية والصحية وغيرها.

وما أن تم تمركز الجيش الإسرائيلي في هذا الشريط، حتى سارع إلى تحويل كل القمم والمرتفعات إلى مواقع عسكرية مشتركة مع ما أطلق عليه اسم «جيش لبنان الحر» الذي ترأسه سعد حداد، ومن بعده أنطوان لحد، عزّزها ببطاريات المدفعية الثقيلة والدبابات المجهزة بأحدث أجهزة المراقبة الالكترونية.

وهذه المواقع هي: جبل الشيخ، تلال الشريفي، الأحمدية، عين قنيا، زمرية، زغلة، الطهرة، السويداء، الزفاتة، الدبشة، علي الطاهر، طلوسة، بئر كلاب، بصليا، كحيل، الباط، سجد، صافي، الشّومرية، علمان، قلعة الشقيف أرنون، قلعة دوبيه، بيت ياحون، برعشيت، مارون الراس، رشاف، باسيل، العباد، حميد، شمع والبياضة.

وفي العودة إلى القرى والبلدات والمزارع المحتلة، نراها موزعة حسب الأقضية الجنوبية السبعة كالتالي:

قضاء صيدا: توجد فيه قرية محتلة واحدة، هي برتي، ومزرعة واحدة أيضاً هي: بصليا ويبلغ عدد سكانها ٢٠٥٣ نسمة.

قضاء صور: مؤلف من ١٧ بلدة وقرية ومزرعة محتلة، هي: البستان، الجبين، شمع، شيحين، طيرحرفا، علما الشعب، مروحين، الناقورة، يارين، لبونة، أم الرب، أم التوت، حامول، الضهيرة، البطيشية، الزلوطية، ويبلغ عدد سكانها: ١٢٣١٢ نسمة.

قضاء بنت جبيل: يضم ١٨ بلدة وقرية محتلة و٣ مزارع وهي: بنت جبيل، بيت ليف، بيت ياحون، حانين، دبل، رميش، رشاف، رامية، صربين، الطيري، عيثرون، عين ابل، عيناتا، عيتا الشعب، القوزح، كونين، مارون الراس ويارين.

والمزارع: الصالحاني، سموخا، جباب العرب، إضافة لقلعة دوبيه قرب شقرا، وبذلك يبلغ تعداد كل هذه القرى والبلدات والمزارع حوالي: ٦٦٩٢٧ نسمة.

قضاء مرجعيون: يبلغ عدد البلدات والقرى المحتلة فيه ٢٥، إضافة إلى مزرعتين.

البلدات والقرى هي: إبل السقي، بلاط، بليدا، مرجعيون، الخربة، دبين، دير سريان، دير ميماس، بيوضة، بني حيان، سرده والعمرة، طلوسة، الطيبة، عديسة، عدشيت، القصير، القليعة، القنطرة، محيبيب، مركبا وميس الجبل.

المزرعتان هما: علمان والوزاني.

يبلغ عدد سكان قرى وبلدات ومزارع هذا القضاء: ١٠٤٠٨١ نسمة.

قضاء جزين: ٨١ بلدة وقرية ومزرعة محتلة، منها: جزين، بكاسين، بحنين، انان، بتدين اللقش، بنواتي، بسري، حيطورة، حيداب، الحمصية، داريا، قتالة، ريمات، روم، الريحان، زحلتا، الغاطية، سنية، صفارية، صباح، صيدون، عازور، السريري، عين مجدلين، عارية، عرمتى، العيشية، الجرمق، قيتولي، كفرحونة، المكنونية، الميدان، مزرعة المطحنة، سجد، وادي جزين، مشموشة، القطراني، حيتولة، البابا، الحرف، كفرفالوس ومجيدل.

قضاء حاصبيا: يتألف من ١٣ قرية، إضافة إلى ٦ مزارع محتلة.

البلدات والقرى: حاصبيا، كفرشوبا، كوكبا، كفرحمام، الهبارية، أبو قمحة، الدلافة، راشيا الفخار، شبعا، شوبا، عين قنيا، عين جرما وفرديس.

المزارع: الخريبة، الماري، المجيدية، مزرعة صيلب، النخيلة وحلتا.

قضاء النبطية: احتلت منه القوات الإسرائيلية قريتين، هما: أرنون ويحمر الشقيف، ومزرعتين، هما: حمى أرنون وعلي الطاهر، إضافة إلى تلال السويداء وعلي الطاهر، الطهرة وقلعة أرنون.

البقاع الغربي: استغلت قوات الاحتلال، التلال الاستراتيجية في منطقة البقاع الغربي، فأقامت مواقع عسكرية، تحكّمت ببلدات وقرى أقضية: حاصبيا، جزين والبقاع الغربي.

أ ـ «جيش لبنان الحر»:

منذ تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين، وزعماؤه يفكرون باحتلال الأراضي الجنوبية حتى نهر الأولي شمالي مدينة صيدا، يشرف

عليها ضابط متعاون من الجيش اللبناني، وقد وجدوا في الحرب الأهلية اللبنانية التي نشبت في العام ١٩٧٥، الفرصة المؤاتية لتحقيق مآربهم، وفي شهر تموز يوليو من العام ١٩٧٦، أعلنت إسرائيل عن تدخلها المباشر في هذه الحرب، من خلال فتح معبري بيرانيت في خراج بلدة رميش في قضاء بنت جبيل، والمطلّة في قضاء مرجعيون، قدمت من خلالهما مساعدات طبية، وسمحت للمسيحيين بالدخول إلى إسرائيل للعمل فيها أو شجعتهم على تسويق منتجاتهم إليها والتسوّق منها، ثم أقدمت على إنشاء ٢١ موقعاً إسرائيلياً داخل الأراضي اللبنانية.

هذه البداية كانت إشارة لجعل بوابتي رميش والقليعة، جسر عبور للميليشيات والأحزاب المسيحية في المنطقة الشرقية من بيروت إلى إسرائيل، فأقامت معها علاقات مباشرة، تزودت أثناءها بالعتاد والذخيرة الحربية، وتدرّبت على القتال ضد القوى «الوطنية اللبنانية والفلسطينية»، وتسرّبت هذه العناصر إلى القرى المسيحية في الجنوب، وتحديداً: رميش، عين ابل، دبل والقليعة، حيث نقلت سلاحاً وبدأت بتدريب بعض الشباب في تلك القرى على حمله، وهنا نجح نقولا الحداد ولويس الحصروني في تجنيد شباب وفتيات من رميش والقليعة، داخل إحدى المعسكرات الإسرائيلية بإشراف ضابط استخبارات صهيوني يدعى «أبو يوسف»، وكان للرقيب في الجيش اللبناني عقل هاشم، دوراً مشابهاً مع أبناء القريتين المذكورتين، بينما كان فرنسيس رزق من قرية القليعة ينشىء الركائز الأولى للقوة العسكرية التي أشرف عليها النقيب آنذاك سعد حداد في تموز يوليو من العام ١٩٧٥، باسم «قوات القليعة»، وكانت هذه هي النواة لما سمي لاحقاً بـ«جيش لبنان الحر»، ثم «جيش لبنان الجنوبي».

وقد استغلت إسرائيل، وعملاؤها، الحركة التي قادها الملازم الأول أحمد الخطيب في الجيش اللبناني، ليشكل «جيش لبنان العربي»، فاستقبلوا ٢٠٠ ضابط وجندي من رميش، عين ابل وعلما الشعب، كانوا في ثكنتي النبطية ومرجعيون، مع دباباتهم وآلياتهم ليشكلوا تجمعاً عسكرياً خاضعاً للقرار الإسرائيلي، وقد برز فيه الضابطان: سعد حداد وسامي الشدياق، وقد تمكنا من السيطرة على حوالي ٣٠ قرية جنوبية وفي العام ١٩٧٩ أعلن حداد عن إنشاء «دولة لبنان الحر»، لكن إسرائيل استبدلت التسمية بـ«جيش لبنان الحر»، وشيئاً فشيئاً أخذت هذه الميليشيا تزيد من عددها وعتادها، بالتعاون والتنسيق مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية، مستخدمة أسلوب الترغيب حيناً والترهيب حيناً آخر ضد الأهالي، إلى أن فرضت قرار التجنيد الإجباري على كل الفتيان والشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين الـ١٥ والـ٣٥ عاماً، ووصف وزير الدفاع الإسرائيلي عازر وايزمن، الرائد حداد في ٢٧ شباط/ فبراير العام ١٩٧٨: بأنه «حجر الزاوية لأمن شمال إسرائيل».

ولاقت هذه الإجراءات احتجاجاً واسعاً من الأهالي، ما دفع الميليشيا بمساندة قوات الاحتلال، إلى زج العشرات من الشباب الرافض وأهاليهم في المعتقلات، بينما اضطر الباقون إلى الفرار، إما إلى بيروت، أو إلى خارج لبنان، كما لاقت هذه الخطوة استياء رسمياً كبيراً، فأعلن عن فصل سعد حداد من الجيش، واستدعي للمثول أمام المحكمة العسكرية في ١٦ نيسان/ ابريل من نفس العام، لكن الرئيس كميل شمعون أشاد بحداد ودوره، واعتبر عمله «انقلاباً يهدف إلى تحرير

لبنان من كل احتلال عسكري غريب»[1]، وكذلك أشاد به بشير الجميل قائد ما سمي بـ«القوات اللبنانية» آنذاك.

وفي العام ١٩٨٠، أصبح «جيش لبنان الحر»، مؤلّفاً من ثلاث كتائب نظامية، بلغ عدد عناصرها ٨٠٠ جندي، بينهم ٢٥٠ من القرى والبلدات الإسلامية، ونشطت المخابرات الإسرائيلية في تدريب هذه العناصر، ليكونوا بمثابة عيون لرصد تحركات رجال المقاومة من جهة، ومساعدتها في قمع أي حركة مضادة من جهة أخرى، كما قام الجيش الإسرائيلي بتدريب وإعداد عناصر أخرى داخل فلسطين المحتلة، لتقوم بمهام عسكرية.

وفي العام ١٩٨١، حددت مسؤولية هذه الميليشيا، فأوكل لها حماية نقاط العبور والتسلل إلى ما كان يسمى بـ«الحزام الأمني». وكانت تشارك قوات الاحتلال، في إقامة الكمائن ضد «القوات المشتركة» الفلسطينية ـ الوطنية اللبنانية، كما تشارك في تنفيذ عمليات محددة. وأثناء اجتياح العام ١٩٨٢، تمددت هذه الميليشيا مع قوات الاحتلال، لتصل إلى نهر الأولي شمالي مدينة صيدا، واقتصرت مهامها على إقامة الحواجز، والقيام بالمداهمات الأمنية ضد الوطنيين.

ب ـ «جيش لبنان الجنوبي»:

تسلم الميليشيا اللواء المتقاعد في الجيش اللبناني انطوان لحد، في ٤/ ٤/ ١٩٨٤، بعد وفاة الرائد سعد حداد، وقد أدخل تعديلات جذرية على العدد والعدة لهذا «الجيش» ليصبح مناسباً للدور الذي سيوكل إليه

---

(١) الجنوب اللبناني، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٦: حقائق وأرقام، مصدر سابق.

في مواجهة المقاومة، وإثر انسحاب إسرائيل من منطقة صور في ٢٩/ ٤/ ١٩٨٥، استبدل لحد التسمية فأطلق على ميليشياته اسم «جيش لبنان الجنوبي» بدل «جيش لبنان الحر»، بعد أن دمج مختلف وحداته، غير أن الإشراف الفعلي ظل من صلاحية ضابط استخبارات إسرائيلي.

تمركزت القيادة العامة لهذا «الجيش» في ثكنة مرجعيون المهجورة التابعة للجيش اللبناني الشرعي، بينما تحولت ثكنة «صف الهوا» الواقعة عند المدخل الشمالي لمدينة بنت جبيل، مقراً لقيادة القطاع الأوسط والغربي، وانتشرت وحدات الميليشيا على امتداد ١٢٠ كلم[٢]، هي المسافة ما بين رأس البياضة ـ الناقورة غرباً، حتى سفوح جبل الشيخ شرقاً، وجزين شمالاً، وأقامت مع قوات الاحتلال ١٢ موقعاً مشتركاً هي: موقع معبر زمريا في حاصبيا، أبو قمحة، تلة عين قنيا، موقع وثكنة زغلة، تلة المشروع في الطيبة، معبر وموقع كفرتبنيت، ثكنة مرجعيون، معسكر المجيدية للتدريب موقع الـ١٧ في صف الهوا عند المدخل الشمالي لبنت جبيل، موقع معبر بيت ياحون، جبل حميد وموقع معبر رأس البياضة. كما تمركزت وحدات الجيش الجنوبي في ٥٦ موقعاً عسكرياً على حدود المنطقة المحتلة وداخلها، ويوجد أكثر من نصف هذه المواقع في منطقة جزين.

أشرف على تدريب عناصر هذه الميليشيات، قوات الاحتلال الإسرائيلية، وقد زودتهم بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة والمتوسطة، وتضم «٥٠ دبابة من طراز تي: ٥٤ و٥٦، وعدد من الدبابات من طراز سنتوريون، وعدد من ناقلات الجند أم ـ ١١٣، وأنصاف المجنزرات، ومدافع ميدان من عيار ١٥٥ ملم، إضافة إلى مدافع هاون من العيارات المختلفة، والرشاشات الثقيلة، من عيار:

١٢,٧ و١٤,٥ ملم، والشاحنات المتوسطة لنقل الجنود وسيارات الجيب، والتشكيلة العسكرية لهذا «الجيش» هي السرية التي يتراوح عددها بين ٦٠ و٧٠ ضابطاً وجندياً.

وبلغ عدد أفراد هذا «الجيش» في العام ١٩٨٥، حوالي ٢٢٠٠ عنصر ٧٠٪ منهم من المسيحيين، وقد ارتفع هذا العدد في عهد الجنرال ديڤيد اعمون، الذي تسلّم وحدة الارتباط الإسرائيلية في الجنوب في ٦ تموز/ يوليو من العام المذكور، إلى ٢٧٠٠، وأخيراً وصل عدد الضباط والجنود في «الجنوبي» إلى ٣٠٠٠ عنصر، موزعين على الأقضية كما يلي طبقاً لما ذكره «المركز العربي للمعلومات»:

- حوالي ١٢٥٠ ضابطاً وجندياً من قرى وبلدات قضاء مرجعيون وحاصبيا.

- حوالي ١٠٠٠ ضابط وجندي من بلدات وقرى قضاءي بنت جبيل وصور.

- حوالي ٧٥٠ ضابطاً وجندياً من قرى قضاء جزين ومن مهجري منطقة شرق صيدا[١].

هذا وتراوحت مرتبات العناصر في بداية الأمر ما بين ١٣٠ و٢٥٠ دولاراً، ثم ارتفعت إلى ٣٠٠ دولار فـ٤٠٠ دولار للعنصر الواحد، بعد الزيادة التشجيعية، بينما كان راتب انطوان لحد ٤٢٠٠ دولار شهرياً، يتقاضاه من وزارة الدفاع الإسرائيلية، وبذلك بلغت كلفة «الجنوبي» السنوية ١٠٠ مليون دولار.

---

(١) «السفير»، بتاريخ ١٩٩٥/٣/١٧.

إضافة إلى ذلك، حاولت إسرائيل تقديم ما أسمته «المكافأة» ببعض المناسبات، وهي عبارة عن رشوة لجذب الشباب، خاصة في ظل ظروف المواطنين الاقتصادية الصعبة في الشريط، ولتشجيع هذه العناصر على البقاء والصمود، بعد أن ازداد عدد الفارين، والرافضين للانخراط في صفوف هذه الميليشيات، نتيجة هجمات المقاومة النوعية اليومية، وارتفاع نسبة الخسائر البشرية بين أفرادها، حيث سجلت الإحصاءات سقوط ما لا يقل عن ١٤٧ قتيلاً و٦١٢ جريحاً، عدا الأسرى من الميليشيات ما بين الأعوام ١٩٨٥ و١٩٩٠.

وفي العام ١٩٩٣، فرّ من «الجنوبي» ٥٧ عنصراً من أصل ١٥٠ عنصراً تم تجنيدهم بالقوة، فيما قتل ٣٠ منهم وأصيب عدد آخر بجروح، من بينهم ٧ عناصر من بلدة عيثرون.

ومن بين القتلى برتبة مسؤول سرية: عبد الحليم مصطفى، انطونيو (أرمني)، عبد النبي بزي (الجلبوط)، فارس أبو سمرا، بسام نهرا، جعفر نورا، فارس جبور، أسعد نصر (قائد الفوج العاشر)، داني خير الله، سعيد عماش، نايف الشوفي، سليم الشوفي، مارون أبو كسم، ميلاد عبود، الياس الحاج ورشيد أبو زيد.

وذكرت مصادر «المقاومة الإسلامية»، أنه في الأشهر الثمانية الأولى من العام ١٩٩٤، تم قتل وجرح ١٥١ عنصراً من الميليشيات الجنوبية، وقد اعترفت الميليشيات بمقتل وجرح ١١٧، بينهم ٤٧ قتيلاً و٧٠ جريحاً.

ج ـ تصفية العملاء:

وكان لسقوط أكثر من ١٥ مسؤولاً من الميليشيات أثره الكبير على معنويات العناصر، مما دفع بأعداد كبيرة إلى الفرار وإعلان التوبة، أو

إلى الهجرة، أو إلى القبول بالسجن بدل الالتحاق بمعسكرات الميليشيات، وقد ساند هؤلاء الفارين، الأهالي أنفسهم، حيث تظاهروا ضد التجنيد وقوات الاحتلال.

أبرز عمليات تصفية هؤلاء المسؤولين في ذلك الوقت، كانت: عملية عرمتى ـ الريحان، التي استهدفت أسعد نصر، وعملية معبر زمريا التي أدت إلى قتل عدد من العناصر بينهم مسؤول المعبر عادل وهب الذي أصيب إصابات خطيرة، عملية بنت جبيل التي استهدفت رياض العبد الله، وعملية بنت جبيل النوعية التي استهدفت اجتماعاً سرياً برئاسة مسؤول اللواء الغربي عقل هاشم.

هذا الواقع أجبر القادة السياسيين والعسكريين الصهاينة إلى الإسراع لترميم التصدّع في صفوف هذه الميليشيات، فقاموا بزيارات متلاحقة للقطاع الجنوبي المحتل. كان أبرزها زيارة ١٣ وزيراً من أصل ١٧ وزيراً إسرائيلياً برئاسة إسحق رابين للشريط الحدودي في مطلع العام ١٩٩٥، حيث التقوا لحد وحاولوا شد أزره، والتعهد له بعدم التخلي عنه بعد توقيع تسوية مع لبنان.

حول هذه الزيارات تحدث وزير الصحة الإسرائيلي افرايم سنيا الذي كان قائداً لوحدة الارتباط الإسرائيلية في الشريط عام ١٩٨٢، بعد جولة له في الشريط وزيارته بنت جبيل وموقع «شقيف النمل» في ٧/ ٣/ ١٩٩٥، واجتماعه بلحد، فقال:

«إن زيارة المسؤولين الإسرائيليين للشريط تظهر نظرة إسرائيل إلى هذه المنطقة وأهميتها عندها».

وأكد: «إن إسرائيل تقف إلى جانب الميليشيات الحدودية للدفاع عن المنطقة، وعن حدودها الشمالية».

وهكذا كشف المسؤول الإسرائيلي، أسباب إنشاء هذه الميليشيات، باعتبارها تمثل سياجاً أمنياً لها، وهو ما أكده عضو مجلس العموم البريطاني سيريل تاونسند، في مقالة نشرتها جريدة «الحياة».

«أنشىء جيش لبنان الجنوبي بالطبع لتنفيذ مهمات معينة بالإنابة عن الإسرائيليين ولتحمل أعباء وجودهم في لبنان». وأضاف: «إنه أنشىء لإنقاذ أرواح الجنود الإسرائيليين».

لكن هذا «الجيش» لم يتمكن من الصمود طويلاً، بعد تزايد العمليات ضده، وانهيار روحه المعنوية، مما أثار مخاوف الجنود الصهاينة وزاد من إحراجهم وقلقهم، وحول هذه الحقيقة كتب «الان بينكاس» في صحيفة «جيروزاليم بوست» الصهيونية في عددها الصادر بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر العام ١٩٩٤: «إن جيش لبنان الجنوبي ينزف، وهو يعاني الإرباك، ومعنوياته واندفاعه ينضبان نتيجة حرب استنزاف لا نهاية لها على ما يبدو، ويفقد خيرة ضباطه وجنوده في معارك يومية ضد «حزب الله» الذي ابتكر في العام الماضي استراتيجية متطورة لإضعافه».

هذه الإشارات والتوضيحات وغيرها أكدت أن الرهان الصهيوني على هذه الميليشيات كان قصير النظر، فسرعان ما سقط عند أول احتكاك عملي مباشر. ولذلك لم تبق الآثار السلبية عند حدود الميليشيات وحدها، بل عكست نفسها كذلك على الجنود الصهاينة أنفسهم الذين كانوا يتخلون عن مواقعهم كما حصل أثناء عملية «الدبشة» في العام ١٩٩٥ وغيرها، وإلى تبادل اتهامات التقصير بين قادة الألوية الصهيونية.

إن تصاعد عمليات المقاومة ونوعيتها، فرضت على الصهاينة التفكير ملياً بعدم جدوى البقاء في الشريط الحدودي، وانتظروا الفرج في إعلان تسوية مع لبنان أو من دون ذلك للخروج بأقل نسبة ممكنة من الخسائر، وقد ارتفعت الأصوات السياسية، العسكرية والشعبية للخروج من «فيتنام» الثانية أو «وادي الدموع» أو «وادي جهنم» قبل فوات الأوان، وبدون شروط أو مكاسب، إلاّ أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو آنذاك خشي على سمعة إسرائيل الإقليمية والدولية، وعلى معنويات جيشه، فرفض الضغوط الداخلية، مؤجلاً القرار إلى وقت آخر، ما أدى إلى مزيد من الانهيارات والخسائر في صفوف الاحتلال والميليشيا المتعاملة معه، وقد تمكنت المقاومة ما بين العام ١٩٨٢ و١٩٩٨، أن تكبد الميليشيا اللحدية خسائر بشرية فادحة، كما يظهرها الجدول التالي، حسب الاعترافات الإسرائيلية وإحصاءات المقاومة:

السنة	اعترافات إسرائيل		مصادر المقاومة	
	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى
١٩٨٢_١٩٩٢	١٢٠	٤٠٤	٣٩٩	٤٤٠
١٩٩٣	٢٢	٤٥	٢٥	٨٤
١٩٩٤	٤٠	٩٦	٤٦	١٠٩
١٩٩٥	٤٤	١٠٤	٧٤	١٤٨
١٩٩٦	٢٠	٨٥	٣٤	٧٢
١٩٩٧	٢٧	٦٦	٢٩	٧٧
١٩٩٨	٣١	٤٧	٣٢	٧٥
المجموع	٣٠٤	٨٢٠	٦٣٩	١٠١٥

وعلى صعيد العمليات النوعية ضد رموز هذه الميليشيا، فإن الدلائل والوقائع كشفت على قدرة متميزة وخارقة للمقاومة في الوصول إلى عقر دار تلك القيادات واصطيادها واحداً تلو الآخر، ففي العام ١٩٩٤ تم إعدام مسؤول معبر بيت ياحون، حسين عبد النبي من بلدة برعشيت، وكان قد ارتكب عدداً من المجازر والتنكيل بالمواطنين، وشارك في مجازر صبرا وشاتيلا، وفي شباط/ فبراير من نفس العام، نسفت المقاومة العميل محمد جواد المعروف باسم «الزلغوط» بالقرب من قرية بيت ليف، وفي شهر آذار/ مارس من العام ١٩٩٤ أيضاً أعدمت المقاومة عبد النبي بزي المشهور بـ«الجلبوط»، الذي ارتكب جرائم بشعة، وعمليات تعذيب واعتقال، وفي ٦/ ١٠/ ١٩٩٤، تمت تصفية مجموعة من القيادات الأمنية دفعة واحدة كانوا يعقدون اجتماعاً سرياً في بنت جبيل، وهم: جواد زلغوط، فارس أبو سمرا، غسان نهرا، هاني بيضون، ونمر داغر، وفي العام ١٩٩٤ تمت عملية إعدام العميل ايلي نصر من قادة القطاع الشرقي في ثكنة الريحان، وفي ٢٠/ ٤/ ١٩٩٧، أعدم أسعد نمور وهو من مسؤولي الفوج العشرين للميليشيا، وفي ٢٣/ ٤/ ١٩٩٩ أعدم جوزف كرم الملقب بـ«علوش»، وهو قائد فوج العشرين، وفي صيف العام نفسه أعدم فوزي الصغير على طريق كونين، وسجله حافل بتعذيب المعتقلين والرافضين الانخراط في صفوف التجنيد الإجباري، وفي شباط/ فبراير من العام ٢٠٠٠، تمَّ نسف أخطر العملاء وأكثرهم شراسة وقرباً من أجهزة الأمن الإسرائيلية المدعو عقل هاشم، وذلك أثناء تواجده أمام منزله في بلدة دبل وهذا العميل مسؤول عن مجازر بنت جبيل، حانين ومارون الراس، وصبرا وشاتيلا، وفجر سيارات مفخخة في بيروت ومناطق أخرى، وشارك في اغتيال عدد من المقاومين.

أما بقية العملاء وأثناء التحرير ابتداء من ٢١ وحتى ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٠، فانقسموا إلى قسمين: قسم سلم نفسه للمقاومة أو للأهالي أو للجيش اللبناني حيث خضعوا للمحاكمة، وقسم آخر آثر الفرار إلى إسرائيل مع عائلته وأولاده، حيث عوملوا معاملة سيئة جداً، ما دفع بعدد منهم إلى العودة إلى لبنان وتسليم نفسه إلى السلطات الرسمية، معتبراً أن السجن في وطنه أفضل بكثير من المعاناة والإهانة على يد الإسرائيليين، وبلغ عدد العملاء الفارين ٤٧٠٠، غادر منهم ٤٠٠ إلى ألمانيا، وقد شكا العميل اتيان صقر «أبو أرز» من المعاملة الإسرائيلية، وقال حسب «يو.بي.تي» ليست هذه طريقة للتعامل مع حليف كان وفياً معك ٢٥ عاماً، إن أفراد الميليشيا أهينوا مرة حين فروا من لبنان، ويتعرضون الآن للإهانة مرة ثانية»، ولم يكن لحد بالطبع أحسن حظاً ومعاملة من صقر.

هـ ـ التهجير:

حاولت «إسرائيل» عبر اعتداءاتها المتكررة، تفريغ الجنوب عموماً من سكانه، والمناطق التي بقيت تحت سيطرتها بشكل خاص، فطبقت على المواطنين حصاراً اقتصادياً صعباً، ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، وقضت على المحاصيل الزراعية، وقطعت الأشجار المثمرة، ومارست إرهاباً متعمداً في كل القطاعات، مما اضطر البعض إلى النزوح، لتوفير لقمة الخبز، وإلى جانب ذلك فتحت عدداً من السجون وألقت بالمئات فيها دون محاكمات أو تحقيقات، وفرضت الضرائب الباهظة، وأجبرت الأهالي على شراء المواد الغذائية الصادرة من إسرائيل.

ومسألة تهجير أبناء الجنوب وإبعادهم عن قراهم وممتلكاتهم،

تمثل سياسة ثابتة وأساسية لدى إسرائيل، فمنذ العام ١٩٤٨ وهي تقوم بهذه الممارسات اللاإنسانية، والمتناقضة مع حقوق الإنسان.

وإذا كانت قد احتلت القرى الجنوبية السبع وأراض مجاورة ما بين الأعوام ١٩٢٤ و١٩٤٨ وهجّرت سكانها، فإنها في العام ١٩٦٧ قضمت ١١ مزرعة في خراج بلدة شبعا ومساحات من الهضاب الغربية والجنوبية لجبل الشيخ في الجزء اللبناني، وبين ١٩٧٠ و١٩٧٥، دمّرت المدفعية والطائرات الحربية الإسرائيلية عدداً من قرى وبلدات قضاء حاصبيا، من بينها بلدة كفرشوبا، مما دفع الأهالي إلى النزوح وفي العام ١٩٧٦ تم قصف وتهجير قرى وبلدات قضاء صور وحدثت هجرة مماثلة لسكان قضاءي بنت جبيل ومرجعيون بين عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨.

أما النزوح الكبير فقد رافق اجتياح العام ١٩٨٢، حيث هجّر معظم سكان القرى الحدودية، وفي العام ١٩٨٤ تم تهجير سكان بلدة كونين.

وبين العام ١٩٨٥ و١٩٩٢ تم إبعاد عدد من العائلات عن قرى العرقوب، وفي العام ١٩٩٤، أبعدت أيضاً عائلات من حولا وكفركلا، وفي العام ١٩٩٦، هجرت أكثر من ربع مليون مواطن، لكنهم سرعان ما عادوا إلى منازلهم بعد أن فدتهم مجزرة قانا[١].

وفي دراسة ميدانية قام بها مركز جبل عامل للدراسات والأبحاث عام ١٩٨٨، إشارة إلى أن إحصاء المهجرين الذين انتقلوا من المناطق الجنوبية المحتلة، إلى مدينة بيروت وضاحيتها، بلغ ٢٣٠٥ عائلات، بلغ عدد أفرادها حوالي ٢٥٨١٢ نسمة.

(١) ملف نشرته «السفير» في ١٩٩٣/١٢/٢١.

وكانت الممارسات التعسفية الإسرائيلية قد أسفرت كذلك، عن مقتل العشرات من المواطنين، وتدمير منازلهم، وقد ذكرت بعض الإحصاءات أنه ما بين العام ١٩٨٥ و١٩٨٨، ثم قتل ما لا يقل عن ١١٥ شخصاً واعتقال أكثر من ٥٠٠ آخرين من الشريط الحدودي، وإلى نسف ٦٠ منزلاً، وإبعاد حوالي ١٠٠ عائلة، وتدمير وتهجير قرى: كونين، سجد ولوسي، وتهجير نسبة ٩٠٪ من سكان الطيري ورشاف (انظر الجدول).

*** قضاء مرجعيون**

اسم البلدة	عدد العائلات	عدد أفراد العائلات
١ ـ ميس الجبل	٣٤٦	٢٦٣٠
٢ ـ كفركلا	٧٤	٥١٣
٣ ـ بليدا	١٦٣	١٣٣١
٤ ـ حولا	١٤٧	١١٦٣
٥ ـ مركبا	٨٧	٦٨٢
٦ ـ بني حيان	١٧	١٢٩
٧ ـ دبين	٧٠	٥٥٦
٨ ـ عديسة	٨٣	٦٣٠
٩ ـ إبل السقي	٥	٤٣
١٠ ـ رب ثلاثين	١٠٣	٨٣٣
١١ ـ طلوسة	٦٢	٥٠٧
١٢ ـ الخيام	٢٣٣	١٨٢٠
١٣ ـ محيبيب	٥١	٣٨٠
١٤ ـ الطيبة	١٥١	١٢٠٠
١٥ ـ بلاط	١١	١٦٨

* قضاء بنت جبيل

اسم البلدة	عدد العائلات	عدد أفراد العائلات
١ ـ بنت جبيل	١٩٨	١٥٠٢
٢ ـ رامية	٥٨	٤١٢
٣ ـ بيت ليف	٦٧	٤٧٧
٤ ـ حانين	٥١	٤١٠
٥ ـ عيتا الشعب	٢٨	٢١٩
٦ ـ رشاف	٦٨	٥٣٩
٧ ـ عيناتا	٥٤	٤٦٩
٨ ـ الطيري	٥٨	٤٧٨
٩ ـ عيثرون	٧٠	٥٨١
١٠ ـ مارون الراس	٤١	٣٢١
١١ ـ كونين	١١٨	٩٥٣
١٢ ـ بيت ياحون	٣٢	٢٦١

* قضاء صور

اسم البلدة	عدد العائلات	عدد أفراد العائلة
١ ـ مروحين	٤٦	٣٢٠
٢ ـ الجبين	٥٦	٤٣٩
٣ ـ يارين	٢٧	٢٢٤
٤ ـ الضهيرة	٢٧	١٧٩
٥ ـ طير حرفا	٢٤	٢٠٢
٦ ـ شيحين	٢٦	١٨٥

* قضاء النبطية

اسم البلدة	عدد العائلات	عدد أفراد العائلات
١ ـ أرنون	٢٥	١٩١
٢ ـ يحمر الشقيف	٢٩	٢٥٧

* قضاء جزين

اسم البلدة	عدد العائلات	عدد أفراد العائلة
١ ـ الريحان	٦٦	٥٦٥
٢ ـ مليخ	٩٢	٧٢٠
٣ ـ بنواتة	٣٣	٢٣٠
٤ ـ روم	٥٩	٤٥٥
٥ ـ سجد	٦٨	٤٩٧
٦ ـ عرمتى	١١٤	٩٠٠
٧ ـ كفرحونة	١٠١	٨٥١
٨ ـ قيتولة	١٦	١٠٩

* قضاء حاصبيا

اسم البلدة	عدد العائلات	عدد أفراد العائلات
١ ـ شبعا	١٥	٨٧
٢ ـ الهبارية	١٩	٩٧
٣ ـ كفرشوبا	١٦	٧٧

ولجأت «إسرائيل» إلى أساليب ملتوية عدة لإبعاد الشباب والعائلات الجنوبية، خوفاً من حدوث انتفاضات شعبية ضدها، ولإخلاء الساحة أمامها وأمام المتعاملين معها، لقضم الأرض، واستغلال ثرواتها وأسواقها، فشكلت لهذه الغاية شبكة بإدارة أجهزتها الاستخباراتية لتشجيع السكان على الهجرة، عبر تأمين تأشيرات السفر المطلوبة، وكانت الوجهة المقصودة: الدانمارك، استراليا، كندا، السويد، المانيا، سويسرا وفنزويلا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك مقابل عمولات تتراوح بين ألف و٣٠٠٠ دولار للشخص الواحد. وتسهيلاً أمام المغادرين، كانت إسرائيل تفتح مطاراتها وموانئها لسفر سكان الشريط الحدودي، وبناء لذلك فقد غادرت حوالي ٥٠٠ عائلة إلى بلاد الاغتراب موزعة على الشكل التالي:

- ١٦٠ عائلة من قرية عيثرون إلى السويد، كندا، استراليا والمانيا.
- ٧٥ عائلة من قرية بليدا إلى المانيا الغربية.
- ٥٠ عائلة من بنت جبيل إلى الولايات المتحدة.
- ٢٥ عائلة من يارون إلى فنزويلا والولايات المتحدة.
- ١٠ عائلات من عين ابل إلى استراليا.

هذا بالطبع عدا العائلات التي غادرت عبر مطار بيروت والموانىء اللبنانية المختلفة، وأفادت دراسة أجرتها منظمة الأغذية الدولية «الفاو» بالتعاون مع مصلحة الليطاني سنة ١٩٧٢، أن حركة النزوح من الجنوب بلغت ٤٠٪ من التعداد السكاني، وهي نسبة تتفاوت بين منطقة وأخرى وتصل إلى ٥٠٪ إلى سكان القرى والبلدات القريبة من الحدود، وهذا يعني أن نصف سكان الجنوب وبخاصة الفئات المنتجة والشابة قد نزحت

إلى العاصمة وبلاد الاغتراب، ومنذ اجتياح ١٩٧٢ وحتى ١٩٨٢، تجاوزت نسبة النزوح الثلثين، وبلغت في منطقة الاحتلال ٨٠٪.

و ـ تجارب الاستيطان:

حاولت «إسرائيل» بعد تسييجها لبعض المساحات من المناطق المحتلة، إقامة عدد من المستوطنات فوقها، لتوطين العائلات اليهودية القادمة من أثيوبيا (الفلاشا)، وعدد من المهاجرين اليهود السوفيات، الذين استقطبوا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وهي بذلك إنما هدفت إلى الاستيلاء على أراضٍ جديدة بالقوة، مستفيدة من عامل الوقت والظروف السياسية الإقليمية والدولية، كما حصل معهم بالنسبة لفلسطين، حيث تتحوّل إلى أمر واقع يتعايش معا السكان الأصليين بشكل طبيعي.

وقد اختارت إسرائيل المناطق الاستيطانية المقترحة، بما يتلاءم مع ظروف عيش المستوطنين، فحددت للفلاشا القرى والمزارع الدافئة، بينما كان من نصيب اليهود السوفيات المناطق الباردة نسبياً.

بدأت الخطوات الأولى للاستيطان في الجنوب، عندما تجوّل الحاخام اليهودي العنصري مائير كاهانا زعيم حركة «كاخ» في الشريط الحدودي، لاستكشاف المناطق التي يمكن أن يقيم عليها من أسماهم «طلائع نواة الاستيطان في الجنوب اللبناني». ولم تمض ساعات قليلة على هذه الجولة، حتى تعالت الأحاديث المطولة حول اضطهاد الفلاشا داخل المجتمع الصهيوني، وعدم قدرتهم على التأقلم مع بقية المستوطنين، بسبب اللغة والعادات والتقاليد والمشاعر، وكان ذلك بالطبع توطئة لنقل هؤلاء المهاجرين إلى الجنوب. وبالفعل هذا ما حدث، فبعد

مرور أسابيع قليلة على هذه الحملة التضليلية، تم غرس أول بذرة استيطانية للفلاشا في الجنوب، بالقرب من الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، في منطقة شبعا، حيث تم تركيب بعض البيوت الجاهزة، وقد ربطت هذه الوحدات السكنية بخطوط هاتف مع المستعمرات القريبة داخل «إسرائيل»، وشقت من أجلها الطرق، وأمنت لها خطوط المواصلات والكهرباء، كما أمنت لها المواصفات الأمنية لحمايتها.

لكن هذه التجربة فشلت لأنها لم تستطع أن تتكيف مع محيطها العربي. وذلك لعدة أسباب أبرزها: نفور الأهالي من المستوطنين، وانعدام التجاوب معهم، والشعور بالعداء الدائم لهم، لذلك بقيت تلك الوحدات منعزلة، خائفة وقلقة، ولم تسعفها كل الترتيبات الأمنية من التخفيف من هذا الشعور، فطالبت بالرحيل فوراً.

وعندما أثيرت قضية هؤلاء المستوطنين على الصعيد الدولي، كلفت الأمم المتحدة وحدات من قواتها العاملة في الجنوب، للوقوف على الحقيقة، وبعد المراقبة والمتابعة، رفعت قيادة تلك القوات تقريراً إلى الأمين العام للأمم المتحدة، جاء فيه:

«إنهم رأوا أشخاصاً، سحنتهم سمراء، ولغتهم تختلف عن لغة أبناء الجنوب، يقطنون في ثلاثة منازل جاهزة»، وهذه إشارة واضحة إلى أن أولئك الغرباء لم يكونوا سوى الفلاشا.

ولم يمض وقت طويل، حتى تسرّبت معلومات أخرى عن أن قوات الاحتلال استقدمت بيوتاً جاهزة جديدة لغرسها إلى جوار بلدة ميس الجبل، لبناء مستوطنة جديدة، وقد توقع البعض أن تكون لصالح اليهود السوفيات لما تتمتع به تلك المنطقة من مناخ لطيف.

لكن هذا المنحى الصهيوني، في استيطان الجنوب، أحدث ضجة علنية كبيرة مع فضيحة وليام بل روبنسون الذي حاول بناء مستوطنة تحت عناوين الخدمات الإنسانية مثل «جمعية الطفل المعاق» في منطقة راشيا الفخار.

حول هذه التجربة، كتب مراسل «السفير» في حاصبيا تقريراً، نشرته الصحيفة في ٧/ ٣/ ١٩٩٠، ومنه:

«الحكاية بدأت قبل ثلاث سنوات، حين أدخلت سلطات الاحتلال، عبر بوابة المطلة، عائلة إلى مرجعيون مؤلفة من ستة أفراد (رب العائلة وليام روبنسون مع زوجته و٤ أولاد)، تحت عنوان أن رب العائلة هو محسن أمريكي نذر نفسه لعمل الخير وأنه سيقيم مؤسسة لرعاية المعاقين. وأسكنت قوات الاحتلال روبنسون وعائلته في منزل الدكتور جورج بركات في جديدة مرجعيون، وجعل من المنزل سكناً ومقراً لمؤسسته (رعاية المعاقين)، وتمكن على مدى سنتين من استيعاب حوالي ٢٠ معاقاً فقط.

وبعد أن اتسعت علاقاته مع المسؤولين المحليين في القرى الحدودية، بعد بضعة أشهر، طلب إلى عدد من رؤساء البلديات مساعدته على إنشاء مركز دائم للمعاقين يتألف من عدة أبنية (لم يحددها)، تقوم على مساحة تتراوح بين ٥٠٠ و٨٠٠ دونم كحاجة أولية. واتصل روبنسون لهذه الغاية، برئيس بلدية حاصبيا بهجت شمس، كي تتنازل البلدية عن قطعة أرض وتسجلها عقارياً باسمه في منطقة سوق الخان على مقربة من مجرى نهر الحاصباني، في الطرف الشمالي لمنطقة العرقوب، لكن شمس رفض مستغرباً هذا التصرف.

وترك روبنسون المنزل في مرجعيون، بحجة أنه لا يتسع للمعاقين، وانتقل إلى راشيا الفخار، حيث اتخذ من مبنى المدرسة في البلدة مقراً له، وقد لقي مساعدة من أجهزة الأمن الإسرائيلية، وأجرى اتصالات مع رئيس البلدية ووجهاء القرية، عارضاً عليهم إقامة المشروع في خراج قريتهم، على أن تتنازل البلدية عن قطعة أرض في الطرف الجنوبي للبلدة مساحتها ٥٠٠ دونم. وتنبه أهالي راشيا لهذه الخطوة، وأبلغوا روبنسون رفضهم طلبه، طالبين إليه مغادرة بلدتهم خلال شهر، وشكلوا وفداً منهم أجرى اتصالات مع قيادة القوة النروجية، وأبلغوها أنهم غير مستعدين للتنازل عن أرضهم مهما كانت الأسباب. وأنهم لن يتعاونوا في هكذا مشاريع إلا عبر السلطة اللبنانية، وبما أن القوات الدولية تمثل الشرعية اللبنانية في الظروف الراهنة، لذلك نطلب تعاونكم في مواجهة هذا الوضع وإجبار روبنسون على إخلاء المدرسة، وأجرى الوفد اتصالاً بالمطران انطوان الحايك في مقره في مرجعيون، طالباً مساعدته في وقف مشروع روبنسون.

المقاومة الوطنية، رصدت تحركات روبنسون، فخططت لتصفيته وقد تم إعدامه في ٢٧ آذار/مارس العام ١٩٩٠.

بعد ذلك تكشفت معلومات كثيرة عن روبنسون ومؤسسته. فهذا الرجل هو شقيق بات غوردن روبرتسون، الذي يعتبره الحزب الديمقراطي الأميركي بأنه أكثر قيادات اليمين تطرفاً في الولايات المتحدة، وهو يملك شبكة من محطات البث المرئية المسموعة، تلتقط في ٦٠ دولة، وهي معادية للعرب التي تصفهم بأنهم: «أعداء الله» وتعمل لصالح «إسرائيل»، وكان روبرتسون قد أعلن مراراً أنه سيسخر

وقته وماله خدمة لإسرائيل وقال: «أقسمت نذراً بأنه رغم المعارضة لإسرائيل من حولي، فإننا سنقف بجانب إسرائيل مهما يكن» ومن أبرز ادعاءات روبرتسون: «إن إسرائيل يجب أن تشمل كل أجزاء لبنان».

وشقيق روبرتسون، وليام روبنسون، هو مبعوث «للسفارة المسيحية الدولية» إلى الجنوب اللبناني، وهذه السفارة هي عبارة عن مؤسسة صهيونية ـ مسيحية، تأسست في شهر أيلول/ سبتمبر من العام ١٩٨٠ على أثر إعلان الكيان الصهيوني بأن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، يرأسها القس الهولندي جان فان ديرهوفن، ولها فروع في ٣٧ دولة أوروبية وكندا وأستراليا وجنوب إفريقيا، إضافة إلى ٢٠ فرعاً في ٢٠ ولاية أمريكية، ومقرها الرئيسي في مدينة مونتريت في ولاية كاليفورنيا.

أما محاولات الاستيطان الأخيرة، فكانت في بلدة عيثرون، حيث حاول بعض المستوطنين استئجار منازل من قبل بعض المواطنين، بحجة استخدامها للخدمات الطبية والإنسانية. غير أن الأهالي كما رووا لي اكتشفوا الحقيقة، وهاجموا المنتحلين صفة أطباء بالسكاكين، ففروا من البلدة ولم يعودوا.

وهكذا فشل المشروع الاستيطاني الإسرائيلي بفعل عاملين:

الأول: تمثّل بالمقاومة الشعبية داخل المنطقة المحتلة.

والثاني: بالمقاومة من خارج الشريط الحدودي، ومنذ ذلك الإحباط طوت إسرائيل نهائياً فكرة الاستيطان في الجنوب، لأنه غير قابل للحياة.

رابعاً: محاولات التطبيع

اتبعت القوات الصهيونية التي اجتاحت الأراضي اللبنانية، سياسة تدميرية منظمة، فدمرت مئات المنازل، وهجّرت عشرات العائلات، وأحرقت البساتين، واجتثت الأشجار المثمرة، وقصفت المصانع والمعامل والمؤسسات، وأتلفت المحاصيل الزراعية، وضربت المؤسسات التربوية والصحية والاجتماعية، وعطّلت الموانىء البحرية، وقتلت عدداً كبيراً من الأبرياء، وذلك بهدف شل المناطق التي احتلتها لربطها لاحقاً بـ«إسرائيل»، خدماتياً، وصحياً وتربوياً وكهربائياً ومائياً وهاتفياً وصناعياً وتجارياً، إضافة إلى الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، وتحويل هذه المناطق إلى سوق استهلاكية للبضائع الإسرائيلية. وهكذا حاولت «إسرائيل» تطبيع علاقاتها مع السكان، لفصلهم عن وطنهم وأمتهم.

فبعد أن فرضت التجنيد الإجباري على الشباب لحراسة المناطق من تسلل المقاومة، وتشكيل «جيش» هو بمثابة السياج الأمني للمستوطنات الشمالية، أقدمت إسرائيل على إنشاء ما سمي بـ«الإدارة المدنية»، وهي عبارة عن لجان إدارية مناطقية حلت محل الإدارات الرسمية الشرعية، كالبلديات والمخاتير والقائمقاميات، وقد اختارت لهذه الإدارة عناصر متعاملة مع الاحتلال، بالرغم من رفض السكان وتظاهرهم ضد هذه الإجراءات. واعتبر المواطنون هذا العمل مخالفة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، وأبرقوا إلى الهيئات والمؤسسات الدولية طلباً لمنع القوات المحتلة من الهيمنة واستغلال الظروف والأوضاع القاسية التي يعيشونها.

وبدل أن تتحرك القوى الدولية لمساعدة سكان المناطق المحتلة، والحيلولة دون قيام إسرائيل بممارسات تعسفية، أفسح الصمت الدولي، وعدم التزامه بتنفيذ القرارات التي أقرها، أمام الإسرائيليين المجال لمواصلة مخططهم التفريغي والقهري، فاعتقلوا عدداً من المواطنين، وأبعدوا عدداً آخر عن بلداتهم وقراهم ومنازلهم، لتتحوّل الساحة لصالح اللجان التي شكلوها وأشرفوا على توجيهها.

كانت أول خطوة نفذتها قوات الاحتلال، هي الاستيلاء على الإدارات التابعة للدولة اللبنانية، ووضعها تحت إشرافها المباشر، بهدف إقامة علاقات مع المواطنين لإيهامهم بأنها تقدم لهم الخدمات والعون توفيراً لاستقرارهم. وفي ما يلي سوف نحاول بإيجاز تسليط الضوء على أشكال التطبيع والأساليب التي اتبعت لإلحاق الشريط المحتل بالدولة العبرية.

أ ـ الوضع الصحي:

كان وضع الجنوب من ناحية الخدمات الصحية الرسمية قبل الاحتلال متواضعاً، نتيجة الإهمال من جهة، وقلّة الإمكانات من جهة أخرى، لذلك شهد هذا القطاع نقصاً حاداً، دفع بالمواطن إلى الإحباط. وعندما جاء الاجتياح الإسرائيلي، أكمل الطوق، فدمّر بعض المستشفيات والمستوصفات العاملة، وأوعز للميليشيا التابعة له بسرقة وبيع المحتويات الطبية والدوائية التي كانت موجودة، مما أسفر عن واقع صحي مأساوي في تلك المناطق النائية، الأمر الذي فرض على المواطن الجنوبي: إما اللجوء إلى المستشفيات الإسرائيلية للعلاج، وإما الموت البطيء.

ورأت «إسرائيل» من خلال دراسة ميدانية، أن الاستشفاء يمكن أن يكون مدخلاً رئيساً لإقامة علاقات ودية مع المواطنين، وتحقيق مكاسب مادية كبيرة، فوضعت يدها على المؤسسات الصحية اللبنانية من مستشفيات ومستوصفات، وفرضت على الأطباء وبقية الطاقم الطبي اللبناني التعامل معها، وكان معظمها مدمّر أو مقفل، موزعة كالتالي: الناقورة، علما الشعب، طير حرفا، يارين، عيتا الشعب، بنت جبيل، طورة، الخيام مرجعيون، بني حيان، طلوسة، مركبا، الريحان وميس الجبل.

وفي نظرة على القطاع الصحي في الشريط المحتل، والذي أخضع للسيطرة الإسرائيلية، نرى أنه توجد في تلك المنطقة ثلاثة مستشفيات حكومية، تابعة لبنت جبيل ومرجعيون وجزين.

مستشفى بنت جبيل، أعيد ترميمه في العام ١٩٨٢ وتم افتتاحه من قبل الأطباء الإسرائيليين واللبنانيين المتواجدين في البلدة والقرى المحيطة، العام ١٩٨٦، وقد جهّز ببعض المعدات الطبية التي تسمح بإجراء عمليات جراحية بسيطة، إضافة للتوليد والمعاينات الاعتيادية.

أما مستشفى مرجعيون، فهو قادر على استيعاب ٧٥ سريراً و٩٥ حالة طوارىء، ويشرف عليه عدد من الأطباء الصهاينة واللبنانيين، ورغم ذلك تقدم الحكومة اللبنانية مرتبات الأطباء والممرضين والممرضات اللبنانيين.

وبخصوص مستشفى جزين، فإنه تابع لوزارة الصحة اللبنانية، لكنه يعاني نقصاً حاداً في التجهيزات والطاقم الطبي.

إضافة إلى هذه المستشفيات، هناك مستشفى ميداني تابع لقوات الطوارىء الدولية في الناقورة ومستوصف في إبل السقي، يقدمان بعض الخدمات الصحية للمواطنين بشكل إنساني، وهناك حوالي ٤٠ مركزاً ومستوصفاً خاصاً تابعين للصليب الأحمر الدولي، مصلحة الإنعاش الاجتماعي وجمعيات خيرية محلية.

وقد استغلت إسرائيل بالتنسيق مع «اللجان المحلية»، ظروف المواطنين الاستشفائية الصعبة، ففرضت عليهم أسعاراً بالعملة الصعبة، كما فرضت عليهم قيمة اشتراك صحية، مقابل ما سمي بنظام التأمين الصحي. أما الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية مستعصية، أو تسوء أحوالهم بشكل يصعب على المستشفيات والمستوصفات المحلية معالجتهم، فإنهم ينقلون إلى إسرائيل لتلقي العلاج، وهنا تبدأ عمليات الابتزاز المادية التي ترهق المواطن وتزيده فقراً وبؤساً، خاصة عندما نعلم أن المواطن في تلك المناطق يعاني البطالة والأزمات المعيشية القاسية.

ب ـ الشؤون الخدماتية:

حاولت إسرائيل أن تربط مصالح المواطن المعيشية والخدماتية، في الشريط بعجلة المشاريع فيها، وخاصة في مجالات: الكهرباء والمياه والطرق والهاتف وغيرها، وكانت كالعادة تقف في الظل خلف «الإدارة المدنية»، حتى لا يبدو جشعها واضحاً، كما لا تبدو مخططاتها تحت الشمس واضحة أيضاً.

١ ـ الكهرباء:

فعلى صعيد الكهرباء، ربطت إسرائيل حوالي ٢٢ قرية حدودية جنوبية، بشبكاتها الكهربائية، وقامت بتركيب عدادات خاصة، جمعت

بموجبها الاشتراكات، تحت ادعاء تأمين الكهرباء للمواطنين، وبذلك بدت «إسرائيل» في المظهر الخارجي حريصة على مصالح الناس وتوفير الخدمات لهم، بينما هي تبطن شيئاً آخر، غايته ايجاد روابط دائمة بين هذه القرى وبينها. وقد استغلت ظروف الجنوب الخدماتية البسيطة التي كانت قبل الاجتياح، بسبب الإهمال الرسمي من جهة، وبسبب تعطيل مشاريع الاستثمار المائي لتوفير الطاقة الكهربائية والري من قبل إسرائيل من جهة ثانية، ومشروع الليطاني في هذا المجال خير دليل وشاهد.

٢ ـ المياه:

قصة إسرائيل وأطماعها في مياه لبنان معروفة منذ تأسيس الحركة الصهيونية، وهي تعمدت إلى منع إنشاء أية مشاريع في الجنوب، باعتبار أن لها الحق في الحصول على نسبة عالية منها، لذلك بقي الجنوب محروماً طيلة العهود السابقة منذ قيام دولة لبنان الكبير حتى اليوم، وكانت «إسرائيل» لا تتوانى عن قصف أو تعطيل أي مشروع مائي ينعش الحياة الاجتماعية والزراعية والاقتصادية والسياحية في الجنوب، مما تسبب بمآسٍ وأوضاع معيشية صعبة، جعلت المواطنين يؤمنون ماء الشفة من خلال تجميع مياه الأمطار وحفر الآبار الارتوازية، بالرغم من الثروة المائية الهائلة في تلك المنطقة، والتي يشكل فيها نهر الليطاني بروافده ثروة لا يستهان بها، إضافة إلى برك رأس العين ونبع الطاسة وجزين وحاصبيا وشبعا، ولم تتوان «إسرائيل» لحظة في تدمير مصلحة المياه الجنوبية وهي تجتاح الجنوب، لهدف في نفس يعقوب. فتم بذلك قطع المياه عن القرى والبلدات في قضاء بنت جبيل في القطاع الأوسط، وعندما ركز الاحتلال أوضاعه في الشريط الحدودي، أوعز «إلى شركة» ميكورت الصهيونية بحفر بئر ارتوازية في منطقة الجليل المحتلة القريبة

من الحدود اللبنانية، وتم ربط مياه هذه البئر بشبكة مياه جبل عامل، وأخذ بتزويد بلدات وقرى القضاء بالمياه، بعد أن تم وضع عدادات خاصة تحدد كمية الاستهلاك ومحاسبة المشتركين على أساسها، ويتضح من الأرقام، أن مشروع تغذية بلدات وقرى المنطقة من طرف الشركة الصهيونية، يعتبر مشروعاً تجارياً مربحاً جداً، إذ يستفيد من هذا المشروع ما لا يقل عن خمسة آلاف مشترك في بنت جبيل وعيناتا وعيثرون وكونين ويارون وعين ابل ورميش وقوزح ودبل وعيتا الشعب، ويقدر معدل الاستهلاك الشهري بحوالي ٥ أمتار مكعبة من المياه شهرياً، فتكون أرباح الشركة الصهيونية وحسب سعر المتر المكعب الواحد ٨٠٠ ل.ل. حوالي ٢٠ مليون ليرة لبنانية شهرياً.

وقد استولت إسرائيل سنة ١٩٦٨ على ٨٠ مليون متر مكعب من مياه الحاصباني، و٥٠ مليون متر مكعب من مياه نبع الوزاني، أي أنها استولت على ٩٠٪ من إجمالي الطاقة المائية لهذين النهرين البالغة نحو ١٤٠ مليون متر مكعب[١].

وقامت أيضاً «بتركيب مضخات على نهر الليطاني، على مسافة ألف متر جنوب جسر الخردلة، أسفل الجبل الذي تقوم عليه قلعة الشقيف، وتم وصل المضخات بأنابيب ضخمة بطول ١٠ كيلومترات حتى خزانات الطيبة، التي أقامتها الدولة اللبنانية سابقاً، لتغذية منطقة جبل عامل بمياه الشفة، ثم قامت إسرائيل بوصل خزانات الطيبة بشبكة من الأنابيب طولها ٢٥ كلم حتى بلدة عيتا الشعب، حيث بنت خزاناً ضخماً يوزع مياه الليطاني على مستعمرات الجليل الأعلى في فلسطين،

(١) الشامي، علي، دراسات لبنانية ١٩٩٦، ص١٦١.

كما تفيد المعلومات بأن إسرائيل بدأت عام ١٩٨٤ بشق نفق طوله ١٧ كلم، انتهت أعماله في سنة ١٩٨٦، من الخردلة قرب دير ميماس وحتى قرية كفركلا الحدودية، وتكمل التقارير بأن أعمال الحفر وتركيب القساطل والتمديدات قد قطعت شوطاً مهماً، وأن مياه الليطاني سوف تجر إلى بحيرة طبريا عن طريق أنابيب ضخمة، مدفونة تحت الأرض، مما يوفر لإسرائيل ربع مليون متر مكعب سنوياً، كذلك أفيد عن حفر نفق بطول ١٠ كلم من منخفض وادي البراغيت في فلسطين، إلى نقطة تحت جسر الخردلة، تستطيع إسرائيل بواسطته نقل المياه من الليطاني إليها»، (الدكتور عبد الأمير دكروب، مداخلة في «الاحتلال الإسرائيلي»، في «الزراعة والمياه في المناطق المحتلة»).

وأفادت معلومات نشرتها «الوكالة الوطنية للإعلام» في عددها الصادر بتاريخ ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٠، أن إسرائيل استخدمت خطوط «التابلاين» التي تمتد على طول الحدود الجنوبية، في نقل المياه اللبنانية إلى مستعمرات الجليل، وقالت: إن خطوط التابلاين التي كانت تنقل النفط الخام من السعودية إلى مصفاة الزهراني، حولتها إسرائيل إلى أنابيب لضخ المياه من نهر الليطاني إلى أحد الخزانات الكبيرة التي أقيمت في تلال الجليل، حيث تستعمل هذه المياه في ري المزروعات، وتحدثت عن سرقة إسرائيل أيضاً لمياه ينابيع بلدة بانياس السورية في مرتفعات الجولان المحتلة، عبر نفس الأنابيب، وتموين مستعمرات الجليل بمياه الشفة.

وكشفت عن قيام قوات الاحتلال بسرقة التربة اللبنانية الخصبة في محيط بلدتي كفركلا والعديسة الحدوديتين، ونقلها إلى مستعمرات الجليل لاستصلاح الأراضي هناك.

٣ ـ الهاتف:

استفادت إسرائيل من حاجة المواطن في الشريط الحدودي إلى الاتصالات الخارجية، بعد أن تم عزله نهائياً عن بقية أجزاء لبنان والعالم، فقامت بتمديد خطوط هاتف دولية إلى بعض المراكز السكانية الرئيسة، لاستخدامها بدفع مبالغ باهظة. وقد ازدادت حاجة المواطنين لهذه الخطوط بعد أن ازداد عدد المهاجرين من سكان تلك المنطقة المحتلة، مما شكلت مورداً مالياً جيداً لـ«إسرائيل».

هذا إضافة إلى الهدف السياسي بعيد المدى، الذي يرمي إلى إشعار المواطنين في الشريط إلى الحاجة دائماً لـ«إسرائيل» في كافة الخدمات، وتعويدهم في التعاطي مع الأمر الواقع، علّه يصبح عادة مألوفة، وتخفيف حدة العداء، وكسر الحاجز النفسي القديم ـ الجديد.

٤ ـ الطرق:

أدت عمليات الاجتياح والاعتداءات المستمرة على الجنوب إلى تخريب الطرق، بسبب تنقلات الدبابات والآليات العسكرية الإسرائيلية الثقيلة، وقد اضطرت الحكومة اللبنانية بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية، إلى إعادة تأهيل بعضها، أو ترقيع البعض الآخر، ليساعد المواطنين على التنقل.

أما بالنسبة للقوات الإسرائيلية فقد عمدت في هذه المنطقة إلى شق بعض الطرق في الأماكن غير المأهولة، لاستخدامها في أغراض عسكرية، للتواصل مع المواقع التي أنشأتها في المرتفعات الجبلية وعلى التلال، ولتزويدها بالمواد التموينية وبالمساعدات العسكرية، أو بملاحقة رجال المقاومة.

ج ـ التعليم:

ألحقت إسرائيل أثناء اجتياحها الجنوب في عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢، أضراراً بالغة بالمؤسسات التربوية، مما أسفر عنه تدمير كامل لبعض المدارس والثانويات، وتدمير نصفي للبعض الآخر، وهذا بدوره انعكس على وضع الطلاب والمدرسين، وعلى المستوى الدراسي بشكل عام.

وكان هذا التدمير مبرمجاً، ويهدف إلى إعادة رسم السياسة التربوية في الشريط الحدودي ضمن المواصفات التطبيعية الإسرائيلية. وفي قراءة لحجم الأضرار التي لحقت بهذا القطاع نرى أن «إسرائيل» كانت تكنّ العداء الكبير للمدرسة الرسمية والخاصة في لبنان، لأن معظم أفواج المقاومة كانت تتأسس وتنمو على مقاعد الدراسة، على أيدي أساتذة انخرطوا وعملوا في صفوف الثورة الفلسطينية أو الأحزاب الوطنية اللبنانية.

لذلك كانت «إسرائيل» تدرك أن الإمساك بهذه المؤسسات التربوية، من شأنه أن يعيد ترويض العقل عند الطفل الجنوبي، وتعويده على لغة جديدة، خالية من روح المقاومة.

«وذكر في هذا الصدد أن المجلس الأعلى للجليل (مؤسسة تربوية صهيونية) قام بالإشراف على إحداث تعديلات في المناهج التربوية الرسمية والخاصة. ونتيجة التعديلات تم حذف كل ما يمت بصلة إلى القضية الفلسطينية واستبدل ما هو وارد عنها بما يبشر بحق «إسرائيل» في فلسطين»[١].

ولم تقتصر الأنشطة الإسرائيلية على ذلك، فشجعت تدريس اللغة العبرية إلى جانب العربية، كما شجعت الطلاب على إقامة زيارات إلى

---

(١) الجنوب اللبناني، مصدر سابق.

«إسرائيل» والاحتكاك بالطلاب هناك، ونظمت حفلات سياحية للمدرسين والطلاب اللبنانيين، ودعت إلى إنشاء وتطوير العلاقات بين الطلاب اليهود واللبنانيين.

وكانت المؤسسات التربوية اللبنانية قبل الاجتياح، تشهد حالة من النمو في الشريط الحدودي، حيث قدرت وزارة التربية الوطنية اللبنانية، عدد التلاميذ والطلاب في القطاعين الرسمي والخاص بحوالي ٣٠ ألف تلميذ وطالب، وعدد المدرسين بحوالي ٢٠٠٠ مدرس وعدد المدارس بحوالي ١١٣ مدرسة، وقد أصيب هذا القطاع بانتكاسة كبيرة بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وعندما أعيدت إليه الحياة، «تضاعف عدد التلاميذ والطلاب خصوصاً في المرحلة الثانوية حيث تجاوز الـ٤٠٠٠ طالب، فاضطرت وزارة التربية إلى الموافقة على إنشاء فروع وشعب جديدة في القرى التي تتوفر على عدد كاف من الطلاب مع القرى المجاورة فوصل عدد الثانويات إلى ١١ ثانوية هي: حاصبيا، مرجعيون، شبعا، الخيام، جزين، ميس الجبل، عيثرون، بنت جبيل، رميش، عيتا الشعب وعلما الشعب هذا بالإضافة إلى عدد من المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية الخاصة في بلدات وقرى المنطقة الحدودي وهي تستوعب حوالي ٥ آلاف تلميذ وطالب.

أما على صعيد التعليم المهني، فإذا استثنينا مهنيتي بنت جبيل وجزين رغم قلة إمكاناتهما وتجهيزاتهما، فإن الشريط الحدودي يعاني نقصاً كبيراً في هذا القطاع، علماً بأن الحاجة تزداد يوماً بيوم لمثل هذه التخصصات.

وبعد محاولات كثيرة في شأن تطبيع القطاع التربوي ظل أساتذة وطلاب الشريط على أصالتهم وتماسكهم ورفضهم لكل أنواع وأساليب

هذا التطبيع، مما أفشل المخططات الإسرائيلية وحجم طموحاتها في هذا المجال، وهذا يعود بالطبع إلى التربية في البيت والمدرسة ضد الوجود الإسرائيلي، وإقامة أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق معه.

د ـ الاقتصاد:

دفع المواطنون في الجنوب والبقاع الغربي، وبقية المناطق التي مرّ منها الاجتياح الإسرائيلي، أو تعرضت للاعتداءات، الثمن باهظاً، نتيجة الخسائر التي تعرضت لها من تدمير وتهجير، وإقفال محلات ومؤسسات ونفقات مختلفة.

وأكملت قوات الاحتلال سياستها في هذا المجال، فحاصرت القرى والبلدات والمزارع، بهدف تجويع الناس، وإكراههم على التعامل التجاري معها.

وكان لغياب الدولة اللبنانية، عن مدّ يد المساعدة، وتقديم الدعم الضروري للمواطن في ظل هذه المراحل الدقيقة، دور سلبي، استغلته «إسرائيل» بدهاء، فتدخلت في الوقت المناسب لتحويل المناطق المحتلة سوقاً لها.

ومعروف أن الجنوب يعتمد في وضعه الاقتصادي على الزراعة عموماً وخاصة زراعة التبغ، إذ تفيد إحصاءات شركة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي)، أن المساحات التي خصصت لزراعة هذه النبتة حتى العام ١٩٧٤، بلغت ٥٥,٧٦٠ دونماً، وهي توازي ما نسبته ٧٥ في المائة من الأراضي المخصصة لزراعة التبغ في لبنان.

وتضيف الإحصاءات: إن إنتاج المنطقة الحدودية من التبغ في العام ١٩٦٩، بلغت ٨ آلاف طن. وقد تراجعت هذه الزراعة بشكل

ملحوظ منذ تصعيد «إسرائيل» اعتداءاتها على مزارع وقرى المناطق الحدودية، وذلك بعد أن اضطر عدد كبير من العائلات إلى النزوح من جهة، وبعد أن تعمّدت قوات الاحتلال، إلى إحراق جانب من هذه المحاصيل، والفتك بها تحت جنازير الدبابات والآليات العسكرية من جهة أخرى، بحجة شق الطرق، أو إقامة مواقع عسكرية، وفي نهاية المطاف حاولت «إسرائيل» استغلال ما تبقى من مورد المواسم، لتشتريها بأبخس الأثمان لصالحها، بعد أن اضطر المواطنون لذلك بسبب الضائقة الاقتصادية، وانعدام التواصل بين الدولة اللبنانية والمناطق المحتلة، نتيجة الحصار الإسرائيلي.

وما يمكن أن نقوله على زراعة التبغ، يمكن أن نعممه على الزراعات الأخرى، كالقمح والشعير والحمص والفول والذرة، فهذه المحاصيل أيضاً تعرضت لأضرار بالغة لنفس الأسباب التي أوردناها في إتلاف أو إحراق التبغ في المناطق الحدودية.

إضافة إلى سياسة الأرض المحروقة على صعيد المزروعات، نفذت القوات الإسرائيلية حملة إبادة ضد الأشجار المثمرة، كالزيتون والتين والكرمة التي تمثل العامود الفقري للمواسم التي يعيش الفلاح الجنوبي من نتاجها. وذلك تمهيداً لتصدير الزيت المغشوش وبعض أنواع الحبوب من إسرائيل، وكان أبناء المناطق المحتلة يضطرون لشرائها نتيجة الحاجة، وانقطاع أي اتصال لهم مع العالم الخارجي غير فلسطين المحتلة.

ولم تكتف إسرائيل بتحويل تلك المناطق سوقاً استهلاكية لها فحسب، بل حولتها جسر عبور لبضاعتها إلى مختلف المناطق اللبنانية، وعبرها إلى أقطار عربية متعددة، وتحديداً الخليجية منها.

وكما تأثر الجانب الزراعي، تأثر سلباً كذلك القطاع التجاري والحرفي في المناطق الجنوبية الخاضعة للاحتلال، فبعد أن ضربت قوات الاحتلال ودمّرت الأسواق التجارية المحلية، والمراكز والمؤسسات العامة والخاصة لمنع أي تنافس في الإنتاج، لم يبق أمام التجّار، إلا شراء وتصريف البضائع والمنتوجات الإسرائيلية، وقد ذكرت الإحصاءات الإسرائيلية، أن الصادرات إلى لبنان سجلت عشية اجتياح العام ١٩٨٢، ما قيمته ٥٠٠ ألف دولار شهرياً، وقد ارتفع هذا الرقم بعد الاجتياح ليصل إلى ١٥ مليون دولار شهرياً مع بداية العام ١٩٨٣، وكان التصريف يتم عبر ميناءي حيفا والناقورة.

ولتعميق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والمناطق المحتلة، فتحت إسرائيل دورات تدريبية للمواطنين الجنوبيين، وبالتحديد للذين يتعاملون معها، على شؤون الزراعة، وتربية المواشي والنحل، وعلى سبل استيراد وتصريف البضائع التجارية.

كما فتحت المجال أمام تبادل الزيارات بين وفود إسرائيلية، وأخرى جنوبية، لنفس الغرض، غير أن عدداً كبيراً من المواطنين ظل محجماً عن التعاطي مع الإسرائيليين، أو الاتجار معهم، أو مجرد استقبالهم، وبذلك بقي الرفض الشعبي، أكبر حاجز أمام عملية التطبيع الاقتصادية الشاملة مع إسرائيل.

ج ـ الوضع الاجتماعي:

حاولت قوات الاحتلال الإسرائيلية، توطيد وتطوير العلاقات الاجتماعية مع المواطنين في المناطق الحدودية، وذلك من خلال التودد لهم، والظهور بقناع إنساني، في محاولة «لتنظيف» صورة القتل والإرهاب

التي علقت بأذهان المواطنين بعد عمليات الدهم والقتل والتدمير والتهجير، التي عانوا منها كثيراً على أيدي الضباط والجنود الصهاينة والمتعاملين معهم، من مناطق الشريط الحدودي.

اتبع الضباط الإسرائيليون سياسة المجاملات مع مخاتير القرى وبعض الوجهاء، وعملوا على الاستفادة من المناسبات كالأعياد وغيرها، لتقديم التهاني والهدايا أحياناً. ونظموا زيارات للأطفال ورحلات سياحية لعدد من المواطنين للتعرف إلى آثار فلسطين المحتلة، وأقاموا لهم حفلات خاصة وعروضاً فنية بالمناسبة، لكسر حدة الخوف، وإيجاد فرص للتقارب وتطبيع العلاقات وإحداث اختراقات نفسية وذلك لكي يعيش «أبناؤنا وأبناؤكم في سلام» كما ذكر ذلك قائد وحدة الارتباط الكولونيل شاوول نورثيل.

وحث الإسرائيليون المتعاملين معهم في «الإدارة المدنية»، إلى تنظيم رحلات ولقاءات للطلاب والمزارعين وغيرهم من المواطنين في الشريط الحدودي، للنزول ضيوفاً لدى رؤساء المجالس المحلية في الجليل الأعلى، وقد تم اختيار حلول عيد الميلاد في العام ١٩٨٥، ليكون مناسبة للقاء كل الطوائف والمذاهب، في إسرائيل في محاولة لإبداء حسن النية وحسن الجوار، وتكررت التجربة في ٧/ ٢/ ١٩٩٣، عندما قامت الإدارة المدنية بتنظيم رحلة لخمسين طفلاً من قرى القطاع الغربي تتراوح أعمارهم ما بين ٥ و٨ أعوام إلى مستعمرة «معالوت» الواقعة في أصبع الجليل، لمناسبة عيد الشجرة، وفي «لقاء مشترك للأولاد اللبنانيين واليهود الذين تبادلوا أعلاماً لبنانية وإسرائيلية، غرس رئيسا الشؤون المدنية لدى الجانبين المقدم رائف فلاح (يهودي) ومنير حداد (لبناني متعامل) نبتة زيتون، وبعد حلقة ترفيهية أعدّتها مربيات

يهوديات، غرس الأولاد شتول صنوبر، وسلم رئيس بلدية المستعمرة شتلة صنوبر إلى كل طفل حدودي ليغرسها أمام منزل ذويه»[1].

ولذلك بالطبع دلالاته واستهدافاته، ومدخل لمزيد من الأنشطة في هذا الاتجاه للتأثير على عقلية ونفسية النشء في الشريط الحدودي، باعتباره رهان المستقبل. ووجدت شركات السياحة فرصة لجذب المواطنين اللبنانيين، فقامت بتوزيع منشورات وإعلانات تشجع على تبادل الزيارات وتفعيلها، لكن كل هذه المحاولات لم تعش طويلاً، فسرعان ما انقلب سكان المنطقة الحدودية على الاحتلال، وتعاطفوا وتعاونوا مع المقاومة، فسقط وهم التطبيع إلى الأبد.

د ـ الأيدي العاملة:

استغلت إسرائيل الأزمة الاقتصادية لسكان المناطق الحدودية، فحاولت أن تضرب عدة عصافير بحجر واحد. فهي أرادت أن تحل مشكلتها في النقص إلى الأيدي العاملة الرخيصة، خاصة بعد تصاعد الانتفاضة الفلسطينية ورفض الشباب العمل في المؤسسات الإسرائيلية، أو رفض أرباب العمل الإسرائيليين تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، أو بسبب إغلاق حدود الضفة الغربية وقطاع غزة ومنع عمالهم من التوجه إلى داخل «إسرائيل».

كما أرادت أن تنمي علاقاتها مع عدد من العائلات الجنوبية وتحديداً المتعاملة معها، من خلال توفير عمل لأبنائهم، بعد أن وصلت الأوضاع المعيشية في الشريط حداً مأساوياً، نتيجة الحصار وإتلاف المحاصيل الزراعية.

---

(١) الجنوب اللبناني، مصدر سابق.

وقد بلغ عدد العاملين والعاملات من سكان الشريط الحدودي في إسرائيل بحدود ٢٧٠٠ عامل، بدخول شهرية تتراوح بين ٣٠٠ و٥٠٠ دولار، وفي الجدول التالي تبيان لتطور حركة العمالة اللبنانية في الكيان الصهيوني:

السنة	العدد
١٩٨٥	٣٦٢
١٩٨٦	٨٥٠
١٩٨٧	١٥٠٠
١٩٨٨	١٦٠٠
١٩٨٩	٢٠٠٠
١٩٩٠	ما بين ٢٥٠٠ و٢٧٠٠ عامل وعاملة

نلاحظ من الجدول، أن نسبة الزيادة السنوية للأيدي العاملة، كانت واضحة، وقد أخذت بازدياد بعد ذلك حتى العام ١٩٩٤، نتيجة ظروف المنطقة الحدودية والناس وعدم تمكن الدولة اللبنانية من القيام بواجبها تجاههم.

وفي خطوة لافتة، بعد التثبت من نجاح بدايات التجربة، أقامت إسرائيل مشاغل للخياطة والنسيج برأسمال يهودي ـ حدودي، في بلدات وقرى: حاصبيا، كفركلا وعيثرون، للاستفادة من الأيدي المحلية الرخيصة من جهة، وتوفير حركة النقليات، وتشجيع قطاعات أوسع من المواطنين للعمل لدى الإدارات الصهيونية، لأن بعض العائلات كانت تتمنع من الذهاب يومياً إلى إسرائيل لأسباب أخلاقية واجتماعية ونفسية، خاصة أن العاملين والعاملات كانوا يعانون من

المتاعب على بوابات العبور، ويتعرضون للمضايقات، مما يبرر الامتناع عن التنقل والارتضاء بالبقاء في المنازل، وبعد أن شعرت إسرائيل أن الانسحاب بات قدراً محتوماً عليها، عملت في مطلع العام ٢٠٠٠، إلى وقف الأيدي العاملة اللبنانية، كما أن هذه الأيدي بدورها رفضت مواصلة العمل هناك.

ز ـ بوابات العبور:

في مرحلة الاجتياحات وما بعدها، عانى اللبنانيون كثيراً عند المعابر التي كانت تفصل المناطق بعضها عن بعض، وكان المواطن يقف ساعات طويلة، وأحياناً أياماً أمام الحاجز الإسرائيلي للتنقل من مدينة إلى مدينة، وكأنه بذلك يسافر من بلد إلى بلد، بل إن السفر في مثل هذه الحالة أقل عناء ومسؤولية، فكثير من المواطنين وأبنائهم سقطوا إعياء أو برصاص طائش للجيش الإسرائيلي والمتعاملين معه، أو بسبب ضربات الشمس ونتيجة الحرّ الشديد.

وكان المواطن يحتاج للتنقل عبر هذه المعابر أو البوابات إلى تصاريح خاصة من قيادة الجيش الإسرائيلي المتواجدة في المنطقة، وهذا لا يتوافر إلا إذا حاز على رضى المتعاملين، وهذه مسألة فيها من الإذلال بقدر ما فيها من التعب والجهد النفسي.

ربطت المنطقة الحدودية بالمناطق المحررة بستة معابر هي:

١ ـ معبر رأس البياضة: ويقع عند الناقورة الساحلية.

٢ ـ معبر بيت ياحون: يقع بالقرب من بيت ياحون، يتنقل عبره سكان قرى وبلدات ومزارع بنت جبيل ومرجعيون.

٣ ـ معبر كفرتبنيت: على طريق النبطية ـ مرجعيون، مخصص لبعض قرى مرجعيون وحاصبيا.

٤ ـ معبر زمريا: يقع عند المدخل الشرقي للمنطقة الحدودية.

٥ ـ معبر باتر: يقع في منطقة جزين، وقد اشتهر أثناء اجتياح العام ١٩٨٢، حيث شهد حالات إذلال لأبناء الجنوب، قلّ ما عرفها التاريخ، وقد توفي بسبب ذلك عدد من الأطفال والمسنين.

كذلك ربطت «إسرائيل»، الشريط الحدودي المحتل بها، من خلال إقامة عدة بوابات عبور أيضاً، لتنظيم حركة إدخال البضائع والمنتوجات من وإلى «إسرائيل»، والأيدي العاملة اللبنانية، أو القيام بزيارات أو رحلات أو تنقل للاستشفاء وغيره.

وهذه البوابات هي:

١ ـ بوابة الناقورة: تقع في القطاع الغربي قرب الناقورة، وفيها مكتب لجهاز الاستخبارات الإسرائيلية، وآخر للخدمات المدنية، وفرع لبنك «ليؤمي».

٢ ـ بوابة رميش: تهتم بنقل الأيدي العاملة، وفيها مركز صحي إسرائيلي، وفرع لبنك «ليؤمي».

٣ ـ بوابة بليدا: مخصصة للأيدي العاملة اللبنانية التي تنتقل للعمل في «إسرائيل».

٤ ـ بوابة عيثرون: هدفها أيضاً دخول وخروج الأيدي العاملة اللبنانية.

٥ ـ بوابة كفركلا: وهي من البوابات الرئيسة التي تربط الكيان الصهيوني بالمنطقة الحدودية. وقد أقيم عندها فرع لشركة الغاز،

والشركات السياحية والمصرفية ومركز صحي. هذا إلى جانب بوابة أخرى خصصت لحركة الجيش الإسرائيلي.

ح ـ الإعلام:

تنبهت إسرائيل مبكراً لدور وأهمية الإعلام في تشكيل الرأي العام، وتوجيه الرأي في الشريط الحدودي، فسارعت إلى توجيه مؤيديها ومناصريها في العالم، لإقامة محطات بث مرئية ومسموعة لتحقيق هذه الغاية، إضافة إلى محطات بثها المرئية والمسموعة القريبة من الشريط والملتقطة جيداً لدى المستمعين والمشاهدين، وقد استغلت في البداية غياب البث المرئي الرسمي لعدم وصوله إلى تلك المناطق وانعدام المحطات الخاصة في حينها.

وكان لرئيس منظمة «رعوية المغامرة الكبرى» أحد أبرز القياديين في الكنيسة المرئية الصهيونية المسيحية، جورج اوتيس، دوراً بارزاً في القيام بهذه المهمة الإسرائيلية، فأنشأ محطة «صوت الأمل» في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩، وقد لعب تشجيع اليهود في متابعة هذا النشاط، فأسس بعد شهور عدة من تأسيس الإذاعة، محطة بث مرئية في الجنوب تدعى «تلفزيون الشرق الأوسط» في ٨/ ٣/ ١٩٨١.

وقد ردت «المقاومة الوطنية» في ذلك الوقت على بناء هاتين المحطتين، بقصفهما بشكل مركّز مما أدى إلى إلحاق الأضرار البالغة بهما، المرة الأولى كانت في العام ١٩٨٣ واستهدفت محطة «الشرق الأوسط»، وقد بلغت خسائرها حوالي نصف مليون دولار، والثانية في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر العام ١٩٨٥، وبلغت الخسائر بما يعادل ٢٠٠ ألف دولار.

غير أن هذا الواقع الإعلامي لم يدم طويلاً، حيث كثرت أجهزة البث المرئية والمسموعة الوطنية والإسلامية، رداً على هذه الموجة، وذلك لتحصين الرأي العام في الشريط، وإعادة ربطه بالوطن، وإطلاعه على كل الحقائق، وخاصة تلك التي تخفيها أو تتجاهلها محطات البث الصهيونية أو المتعاملة معها، وفي مرحلة اندحار الاحتلال عن مواقع عدة، وإعداد العدة للرحيل نهائياً من الجنوب، أعطت أوامرها للميليشيا بالاستعداد لإقفال محطتها، لأن وظيفتها سقطت مع هزيمة الاحتلال وعملائه، وبذلك خاب أمل الذين راهنوا على الإعلام المضلِّل مرة أخرى، لأن وعي الناس، وانتشار الفضائيات اللبنانية والعربية والعالمية في لبنان والمنطقة فضح إسرائيل وممارساتها ودورها، وكشف خيبتها، ولم يعد يسمح لأبواق صغيرة بالاستمرار.

خامساً: المعتقلات الإسرائيلية في الجنوب

لم يعرف التاريخ المعاصر، وحشية وقسوة، كالتي مارستها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، وقد فاقت بعملياتها الانتقامية والقمعية النازية، فارتكبت جرائم لا يمكن أن تمحى من الذاكرة، سواء داخل المعتقلات أو خارجها، وسيبقى معتقلو «أنصار» و«الخيام»، شواهد على بشاعة القتل والتعذيب الجسدي والنفسي، وإدانة ليس في جبين الصهيونية فحسب بل في جبين المجتمع الدولي أيضاً الذي لم يتمكن من وقف هذه الأعمال المنافية لأبسط حقوق الإنسان، والمتعارضة مع القوانين والأعراف الدولية، وسنتناول بعض محطات المعاناة التي عاشها اللبنانيون والفلسطينيون في هذه السجون والزنازين، للتدليل على العقيدة الصهيونية من جهة، والأفعال الإرهابية من جهة ثانية.

المحطة الأولى: معمل صفا والمدارس

بعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في حزيران/ يونيو العام ١٩٨٢، لجأت قوات الغزو إلى شن أوسع حملة اعتقالات ضد اللبنانيين والفلسطينيين دون مراعاة لطفل أو شيخ أو امرأة، فزجّت بالآلاف منهم في «معمل صفا» الذي كان مخصصاً لتوضيب الحمضيات في منطقة الزهراني، وفي مدرسة الراهبات في صيدا، والريجي في النبطية، ومدرسة الشجرة في صور، إضافة إلى عدد من الأقبية ومواقف السيارات والساحات في كافة المناطق الجنوبية.

وحاول الإسرائيليون استخدام بعض العملاء، للإرشاد إلى عناصر المقاومة اللبنانية والفلسطينية، أو إلى الناشطين السياسيين ضد الاحتلال، وعرف هؤلاء «بالمقنعين»، لأنهم كانوا يرتدون قناعاً حتى لا تنكشف هويتهم، وكان المقنع يشير بإصبعه للمسؤول الإسرائيلي لفرز الناس، غير أن إشاراته في كثير من الأحيان كانت خاطئة، فوقع العشرات من الأبرياء في الأسر دون أي ذنب ارتكبوه، ودون أن يكون لهم أي انتماء حزبي أو سياسي معين، وكان هدف المقنع إرضاء الإسرائيليين ليس إلا، ليبرهن لهم مدى تعاونه معهم، بل إن هذا المقنع استخدم في أحيان عدة كوسيلة بيد المخابرات الإسرائيلية لاتهام بعض الأشخاص، أو رفع رقم الموقوفين أو المعتقلين.

وروى أحد جنود الاحتلال، أنه حاول اختبار صحة معلومات المقنّع، فارتدى ثياباً مدنية ووقف في طابور طويل، وعندما وصل دوره، أشار المقنع إليه بأنه أحد الفدائيين!.

وتحدث عدد من الذين عاشوا أيام التوقيف في تلك المعامل والمدارس والأقبية، وما لاقوه من أساليب قهر وإذلال لا تنسى، فقالوا إن الاحتلال كان يفرض عليهم النوم في العراء وعلى الأرض، ويُمنعون من الحركة والكلام، وكل من يخالف تلك التعليمات، يتعرض للضرب المبرح، حتى أن أحد الأسرى، عضّه جرذ كبير ولم يستطع ركله أو الصراخ، خوفاً من ردة الفعل الإسرائيلي ضده.

وفي ملخص لما رواه هؤلاء السجناء، أن المواطنين عانوا من أساليب التعذيب والإهانات على أيدي الإسرائيليين وعملائهم، ولم يكن مسموح لهم بالكلام أو الاعتراض، أو السؤال عن سبب وجودهم في تلك الأماكن، أو التهمة الموجهة لهم، فكل الناس دون استثناء كانوا مدانين بنظر الإسرائيليين، يستحقون الجلد والسجن.

وبعد ١١ يوماً من بداية الاجتياح الإسرائيلي للجنوب، اعترف الاحتلال باعتقال ٥٠٠٠ فلسطيني و١٠٠٠ لبناني، وارتفع هذا العدد ليصل إلى ٩٠٦٤ معتقلاً عند توقف المعارك، وقد أفرج لاحقاً عن ٣١٤٧ منهم، ثم استقر العدد ـ حسب مصادر السلطات العسكرية الإسرائيلية ـ على ٥٩١٧ معتقلاً.

المحطة الثانية: المعتقلات في فلسطين المحتلة

بعد أيام على تجميع أعداد كبيرة من الشباب اللبناني والفلسطيني في مراكز التحقيق المذكورة بالجنوب، بدأت المرحلة الثانية من حياة هؤلاء المعتقلين، وهي نقل أعداد كبيرة من «المتهمين» إلى داخل فلسطين المحتلة، عبر شاحنات وحافلات كبيرة، وكان المعتقلون خلال رحلتهم يتعرضون للركل والضرب بأعقاب البنادق من قبل الجنود

الإسرائيليين، وهم مكبلو اليدين ومعصوبو الأعين، ويعانون من الجوع والعطش والإرهاق، ما أدى إلى إصابة عدد منهم بالإعياء والإغماء.

وبعد وصولهم إلى فلسطين المحتلة جرى تحقيق بوليسي عنيف مع السجناء، بهدف التوصل إلى معلومات حول المقاومة الفلسطينية، وعلاقات اللبنانيين والفلسطينيين بها، وتحديد بطاقة تعريف لكل شخص، وكانت هذه المحطة من أقسى محطات المواجهة مع الاحتلال، أبدى خلالها المواطنون الكثير من الجرأة والصمود، رغم وسائل التعذيب الرهيبة ضدهم.

وفي نهاية التحقيق كان المعتقلون يوزعون على السجون الإسرائيلية مثل «عتليت» و«نفحة» وغيرهما.

المحطة الثالثة: معتقل انصار

وعندما أصبح عدد المعتقلين يتجاوز قدرة السجون الإسرائيلية على الاستيعاب، أنشأت إسرائيل على تل بعل في بلدة انصار بجنوب لبنان «معتقل انصار» الشهير، الذي شهد صنوفاً غريبة من التعذيب، كما شهد أمثلة نادرة في المواجهة بين السجناء والجنود الإسرائيليين.

فالمعتقل عبارة عن مساحة واسعة من الأرض، سيجت بالأسلاك الشائكة من جهاتها الأربع، وأقيمت خلفها أبراج المراقبة والتحصينات والسواتر الترابية، وقسّم المعتقل إلى ٢٠ معسكراً، مساحة كل واحد ٣ دونمات، يفصل بينها طريق ترابي، لمرور الآليات ومخازن التموين وخزانات المياه، وغرفة عمليات للقيادة العسكرية والمخابراتية، ونصب داخل كل معسكر ٢٠ خيمة إضافة إلى خيمة «المطبخ»، وحفرة كبيرة محاطة بالخشب والسواتر سميت «حمامات» وخارج هذا المعتقل كان

معسكر التعذيب المسمى بـ«الجورة»، واعتبر التقسيم الهندسي للمعتقل بأنه مطابق لمعسكرات الاعتقال «اوشفيتز» النازية بعد احتلال المانيا لبولونيا في الحرب العالمية الثانية.

وصلت الدفعة الأولى من المعتقلين إلى «أنصار» في مطلع شهر تموز/يوليو العام ١٩٨٢، وكان عددها ٥٠٠ معتقل، تراوحت أعمارهم بين ١٥ و٨٠ عاماً وهم من الجنسيات التالية: اللبنانية، الفلسطينية، السودانية، العراقية والمصرية وغيرهم، واستمرت عملية نقل المعتقلين من سجون إسرائيل إلى معتقل انصار خلال أشهر: تموز/يوليو، آب/أغسطس، ايلول/سبتمبر ١٩٨٢. وعندما أصبح العدد يقارب العشرة آلاف معتقل، اضطر الاحتلال إلى فتح المزيد من المعتقلات. وفي شهر آب/أغسطس، نقلت المعسكرات الصيفية إلى مزرعة ذمول «وادي جهنم» بعد حرق الخيم من قبل المعتقلين، كما جاء في كتاب «المقاومة» لكريم مروة، الذي أكد أن بين المعتقلين ١٢٠٠ مريض طبقاً لإحصاءات الصليب الأحمر الدولي، بينهم عدد من المعاقين والمختلين عقلياً وأصحاب العاهات المزمنة، وقد عبّرت إسرائيل أرض المعسكرات في «انصار ـ ٢»، فحفرت خنادق عميقة حول كل معسكر، وأقامت جدراناً من الإسمنت تحت الأرض، لتفادي عمليات الفرار.

ووضع المعتقلون في معسكرات بعيدة عن الوادي لمنعهم من التفكير بحفر الأنفاق لطول المسافة الفاصلة، وحصّنت المعسكرات بجدران كثيفة وسميكة من الأسلاك، وأحيط بكل معسكر أربعة أبراج من الحراسة، وكانت الإنارة الليلية قوية للغاية، لتحول ليل المعتقل إلى نهار، حيث يصعب التحرك بدون ملاحظة الحراس، مع رسم خط أبيض حول الأسلاك داخل المعسكرات، وفرض عدم لمسه أو الاقتراب منه أو

الوقوف عليه، ولكن هذا الخط أصبح طعماً لممارسة قوات العدو ساديتهم بإطلاق النار من قبل القناصة المزودين ببنادق ذات منظار وكاتم للصوت يتربصون بالمعتقلين للإيقاع بهم.

ونظراً لسوء معاملة الأسرى والمعتقلين، ونقص الغذاء والدواء، وقلة المياه، وكثرة الروائح الكريهة، وضعف التهوية، انتشرت داخل المعتقل الأمراض والأوبئة، وقد استشهد حوالي ٤٠ معتقلاً جراء التعذيب، بينما عانى كثيرون من عاهات وأمراض مستديمة، وحالات نفسية ومعنوية عدة.

١ ـ أساليب التعذيب:

استخدمت إسرائيل، إما عن طريقها مباشرة، أو عبر الميليشيا المتعاملة مع أجهزتها الاستخباراتية بطريقة غير مباشرة، كل ما تعلمته من قاموس النازية، أو ما ابتدعته هي ميدانياً، من أساليب إرهاب، لتطبقه على المعتقلين والمعتقلات، في محاولة لكسر الروح المعنوية لدى المقاومين، وزرع الرعب في نفوس المواطنين، فلجأت إلى ممارسات أدانتها كل الهيئات الدولية والإنسانية. وقد لخّص الأسرى المحررون، بعض ما تعرضوا له على يد الجنود الإسرائيليين والمتعاملين معهم في معتقل انصار، على النحو التالي:

ـ الضرب بالعصي والأسلاك واللكمات وبالركل على مختلف أنحاء الجسم.

ـ الصدمات الكهربائية، حيث يقوم المحقق العسكري بوصل سلكين كهربائيين بأنامل أو أذن أو أنف أو لسان المعتقل المكبل اليدين

والمعصوب العينين، أو وضعهما في مناطق حساسة لانتزاع بعض الاعترافات منه.

ـ التعليق على عمود كهرباء، دون أن تستطيع القدم من ملامسة الأرض، ويبقى الوضع على هذا الحال لمدة ساعات أو أيام.

ـ الحرمان من النوم، وإبقاء الأنوار مضاءة طيلة ٢٤ ساعة، والحرمان كذلك من الطعام أو الوصول إلى المرافق الصحية.

ـ ضرب الرأس بالحائط حتى يصاب بالنزف وصولاً إلى الإغماء.

ـ وضع المعتقل في زنزانة إفرادية بطول متر وعرض نصف متر، لمدة ٦٠ يوماً، لا يستطيع خلالها النوم إلا جالساً.

ـ وضعه في القن أو ما يسمى بـ«عش الدجاج»، وهو عبارة عن زنزانة بطول ٥٠ سم وارتفاع ٧٠ سم، حيث يغطى رأسه ويشد وثاقه ويجلس القرفصاء ورأسه على ركبتيه، مما يسبب له آلاماً شديدة في الظهر والرقبة.

ـ إلقاء المعتقل ببرميل يتم دحرجته بسرعة مذهلة.

ـ استغلال الظروف الطبيعية الصعبة، الباردة والحارة، وفي كلا الحالتين تنزع ملابس المعتقل، وتصب عليه المياه الباردة شتاء، وإبقائه ساعات طويلة في الليالي القارسة، وفي أيام الصيف الحارة، يجبر على البقاء تحت الشمس الحارقة، أو إلقاء المياه الساخنة على جسده.

ـ حرمان المرضى من الدواء، أو عرضهم على الأطباء لمعاينتهم.

ـ وضع المعتقل في حفرة لإيهامه بأنه سيدفن حياً.

ـ رش المعتقلين بمبيد الحشرات بعد خلع ملابسهم وإحراقها.

أما على الصعيد النفسي، فلخص المحررون معاناتهم كالتالي:

- التهديد بإحضار الزوجة أو الأخت أو الأم وارتكاب الفحشاء ضدهم.

- وضع مكبرات صوت في الزنازين تبث صراخ المعتقلين، وأنينهم.

- إكراه الأسرى على شتم أنبيائهم أو دينهم أو قادتهم.

- إجبارهم على تقليد أصوات الحيوانات.

- الوخز بالإبر في أماكن حساسة.

- تهديده بالاعتداء الجنسي.

- ضربه بالأماكن الحساسة حتى يتم شللها.

ولم تكتف سلطات الاحتلال بهذه الأعمال الإجرامية ضد المعتقلين، فقامت بما هو أكثر بشاعة واستفزازاً للمشاعر الإنسانية، حيث أقدمت على ارتكاب جريمة تقشعر لها الأبدان، فدفنت أربعة معتقلين أحياء في وادي جهنم،وهم: إبراهيم خضرا، أحمد شعيتو، إبراهيم درويش، وعباس بلطة.

وبدل أن تخرس هذه الممارسات صوت المعتقلين، أدت إلى اندلاع انتفاضات، وموجات احتجاج صاخبة، نجحت في الوصول إلى خارج المعتقل، وهكذا تمكن الأسرى من حرمان الاحتلال في لجم التمرد، وإخضاع المواطنين لليأس والاستسلام، وقد تسربت إلى وسائل الإعلام المختلفة والصليب الأحمر، معلومات دقيقة عن حالات الأسرى الصحية، ومن بينها:

الأمراض العصبية، فقر الدم الناتج عن سوء التغذية، أمراض القلب والشرايين والضغط، الأمراض الصدرية، الروماتيزم والمفاصل بسبب الرطوبة العالية وانعدام التهوية، الأمراض الجلدية نتيجة نقص المياه، كسور في العظام، سواء في القفص الصدري أو الأطراف أو العمود الفقري بسبب أساليب التعذيب، أمراض السرطان، ارتجاج في الدماغ التي نتجت عن الضرب المستمر بالعصي على الرأس، الشلل النصفي، وضعف النظر والسمع، وأمراض أخرى مختلفة.

٢ ـ الانتفاضات داخل المعتقل:

واجه المعتقلون والأسرى هذه الأوضاع الصعبة بالمقاومة والصبر، وإعلان الانتفاضة غير مرة، مفضلين الموت واقفين، على الموت البطيء تحت وسائل التعذيب والتنكيل. وقد أجبرت هذه الانتفاضات المستمرة قوات الاحتلال على إحداث تغييرات جذرية في أساليب التعامل، خوفاً من اتساع دائرة الرفض وصولاً إلى المواجهات المباشرة، ومن أبرز الانتفاضات:

أ ـ انتفاضة المعسكر «١٥»:

الانتفاضة الأولى نفذها «المعسكر ١٥» في ١٣ أيلول/ سبتمبر العام ١٩٨٢، تحت شعار المطالبة في تحسين الأوضاع المعيشية والصحية، ومعرفة أسباب الاعتقال.

وقد اتهم مسؤولو ٢٠ خيمة، الصليب الأحمر الدولي، بالتقصير، وهددوا بإحراق الخيم. ورفضوا استلام الرسائل والتموين، وأجروا اتصالات مع المعسكرات الأخرى للتضامن، مما دفع بالاحتلال إلى اقتحام المعسكر، وإخراج المعتقلين إلى خارج الأسلاك، وإجبارهم على

الركوع على الحصى مدة ٣ ساعات، وتم نقل ١٨ معتقلاً إلى زنازين إفرادية، حيث تعرضوا لتعذيب قاس.

وكان سبق هذه الانتفاضة، انتفاضات أخرى لم توفق كثيراً، كما حصل في معسكر(١) والمعسكر (٩)، ولكن هذا التحرك فتح الباب أمام مزيد من التماسك والوقوف في وجه السجان، فكانت انتفاضة معسكر «٢٠»، وامتدت لتشمل كل المعسكرات الأخرى على مراحل، وكانت المناسبات الوطنية والقومية، فرصة للتعبير عن حالة الغضب والغليان، والتأكيد على الاستمرار في المقاومة، كما حصل في احتفال عيد الاستقلال وانتفاضة المرضى ويوم الأسير اللبناني وغيرها.

ب ـ انتفاضة الأضحى:

في يوم عيد الأضحى الموافق فيه ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، انطلقت مئات النسوة، باتجاه المعتقل وهن يهتفن ضد الاحتلال، وقد تسلقن الأسلاك والأعمدة، مما حرك مشاعر المعتقلين فانتفضوا مرددين: الموت لإسرائيل، الله أكبر، الموت للطغاة، الموت للغزاة، ولم يأبهوا لتهديدات حراس المعتقل، وإطلاق الرصاص إرهاباً، بل زادهم ذلك اندفاعاً، فاندفع عدد من المعتقلين نحو بوابات المعسكر لاقتلاعها، فاضطر الاحتلال إلى استدعاء قوات إضافية لمواجهة هذه التطورات. وقد سقط خلال الصدامات بين الطرفين حوالي ٢٤ جريحاً من الأسرى، كانت إصابات بعضهم خطرة.

وكانت هذه الانتفاضات، مدخلاً لمزيد من التصعيد والمواجهات، التي رفع خلالها المعتقلون الأعلام اللبنانية والفلسطينية، ورددوا شعارات الثورة وتلى ذلك اعتصامات طالبت بوقف الممارسات التعسفية ضدهم،

وأعلنوا الإضراب عن الطعام احتجاجاً على المعاملات السيئة، والإرهاب اليومي، والاستهتار بالقيم الإنسانية، خاصة ضد المسنين والأطفال.

ج ـ إحراق الخيم:

شهد معسكر انصار أكثر من ٣٠ انتفاضة، وفي كل مرة كان المعتقلون يبتدعون أساليب جديدة في المواجهة، والتعبير عن حالة الغضب والنقمة ضد الاحتلال وأدوات قمعه، ومن بين هذه الأساليب إحراق الخيم، كما حصل في معسكر «٥» في أواسط شهر نيسان/ أبريل، وفي ١٧ أيار/مايو، ثار المعتقلون ضد توقيع «اتفاق ١٧ أيار»، وهتفوا ضده، وفي السادس من حزيران/يونيو أعلن الإضراب العام لمناسبة الذكرى الأولى للاجتياح، وقد أحرق المنتفضون خيم عدد من المعسكرات، وأطلقوا شعارات ضد الجيش الإسرائيلي وعملائه، وقد أكد المعتقلون، أنهم أقدموا على هذه الخطوة للفت أنظار العالم، وتذكيرهم بأن داخل المعتقلات أناس مناضلون ينتظرون تحرك الضمير الإنساني والعالمي معهم، والعمل على إطلاق سراحهم بأسرع وقت ممكن، قبل أن تتفاقم أزماتهم، ويسقط منهم المزيد من الضحايا.

٣ ـ قصة الفرار الكبير:

فشلت كل الإجراءات الأمنية الإسرائيلية داخل وحول معسكر انصار، في تكبيل إرادة المعتقلين وتوقهم نحو الحرية، وبأدوات بسيطة وبدائية. كتب أبطال المعسكر أروع وأغرب قصة فرار عرفتها سجون الاعتقال، وذلك في ١٨ آب/أغسطس من العام ١٩٨٣، عبر نفق استغرق حفره أياماً عدة، وقد روى الذين شاركوا في هذا العمل لسعدون حسين في «أنصار ٣٣» التفاصيل كما يلي:

«بعد مرور ثلاثة أو أربعة أيام على البدء بفكرة شقّ النفق أو في ١/٧/١٩٨٣، أفرغنا الخيمة التي بدأ العمل بها، وحفرنا بعمق ٦٠ سم، ثم أخذنا نتجه أفقياً حتى وصلنا لطول ١٣م فبدأت مشكلة الضوء، حيث عود الكبريت ينطفىء لقلة كمية الأوكسجين داخل النفق، مما اضطرنا إلى استعمال بعض المرايا التي كنا قد حصلنا عليها من قبل، لتعكس الضوء من الخارج داخل النفق الذي استمرينا بالحفر فيه حتى وصلنا إلى ١٦ متراً، فبدأت تعترضنا مشكلة التنفس، فالدخول أصبح من الصعوبة بمكان، مما اضطرنا إلى استعمال غالونات الزيت (نرابيش) كانت تستعمل للمازوت، حيث وصلنا النربيش بالغالون وأحكمنا ضبطه، ووصلنا النربيش بالكمامة التي كنا نضعها على فمنا وأنفنا أثناء الحفر، وكانت مهمة البعض الضغط المستمر على الغالون بهدف إيصال الهواء في الوقت الذي تكون فيه مهمة البعض الآخر هي الحفر بالتناوب. أما الكمامة فكانت من علبة الجبنة المشمعة، وعلى عمق ١٨م تعطل وصول الضوء عبر المرايا، فاستحصلنا على ضوء بطارية من النوع الذي يستعمله الأطباء لمعاينة المرضى، وواصلنا الحفر حتى المسافة المخطط لها، وفتحنا فوهة الخروج، وكانت الصدمة إذ وجدنا أننا لا نزال في الداخل بسبب ضياع مسافة في انحناءات النفق القوسية، والانحناءات الناتجة عن الانحراف عن صخرة كبيرة أو صوانية اعترضتنا، ومما زاد الطين بلة، هو دخول مياه المجارير التي يصادف مرورها بذلك المكان إلى النفق حيث غطت قسماً منه.

تشاورنا في كيفية حل المشكلة وفي خطورة انكشاف النفق للعدو إذا تأخرنا في عملية الفرار.

والفجوة التي فتحت توصلنا إلى الساتر الترابي فقط، وهذا ما

يعرض انسحابنا عبره إلى الانكشاف للحرس المحيط بالمعسكر، وبقيت أمامنا فرصة وحيدة وهي الفرار ليلاً ودون تأخير.

وكانت الساعة الثالثة مساء، عملنا على تغيير مجرى المياه التي صبت في النفق، وسحبنا المياه التي دخلته بواسطة فرشة الإسفنج التي كنا ننام عليها، وبعد تجفيف النفق أحكمنا إغلاقه بلوح من الخشب، سترنا ظهوره ببعض التراب وانتظرنا حلول الليل.

وفي الثامنة من يوم الأربعاء، كلفنا ثلاثة بمراقبة الدورية التي كانت تجوب المسافة بين برجي مراقبة على امتداد ١٥٠ م ذهاباً وإياباً، ومراقبة نجاح عملية خروج الشباب.

خرج اثنان ليقصا الشريط الشائك، بعد تخطي النفق، وقد خرجنا في مجموعات بمساعدة إشارات المراقبين الثلاثة، الذين كانوا يؤمنون لنا التغطية، بعد مرور الدورية، الاثنان الأولان خرجا في الساعة الثامنة والنصف من مساء الاثنين ٨/٨/ ١٩٨٣، تبعتهما مجموعة من ستة شباب، ثم مجموعة أخرى من أربعة، ثم خرجنا خمسة، وعلى مرأى منا خرجت بعدنا مجموعة تتألف من سبعة، ولم نعرف بعدها شيئاً عن استمرار الخروج، وكان الخروج يتطلب حذراً شديداً في الزحف على التلة، وعدم تحريك الشريط أثناء المرور خوف لفت انتباه الجنود الحرس.

تفرقنا كل مجموعة باتجاه، وعبرت مجموعتنا الوادي الذي يفصل أنصار البلدة عن أنصار المعسكر، وبعد مسيرة خمسة كيلومترات تقريباً كانت عملية الفرار قد انكشفت للعدو، فبدأ بتمشيط الوادي بغزارة نارية انفعالية، وحلق الطيران الحربي وأضاء المنطقة بالقنابل المنيرة، وانتشرت الدوريات تجول المنطقة، تخفينا في أحضان النباتات الجبلية بالقرب من البلدة، حيث لم يتجه ناحيتنا الرصاص، لقربنا من البيوت

السكنية. وبقينا حتى الصباح حيث توقفت عملية التمشيط وبدأ العدو إطلاق كلابه البوليسية للحاق بنا، حيث كنا قد أعددنا العدة لها بعد استشارة أحد الحاذقين بعمليات التغلغل إلى الأراضي المحتلة، وكان قد حمل كل منا كيساً من البهار الأسود، رششنا فيه حول المكان الذي نختبىء فيه قبل طلوع الفجر، وهذا أبعد الكلاب، فانزاحت عنا وبمرأى منا، وبقينا في ذلك المكان حتى السابعة والثلث مساء دون طعام أو شراب سوى بعض السجائر وأعواد الكبريت التي تركناها لتجف بعد ابتلالها بمياه النفق، سرنا باتجاه منطقة (. . .)، واستطعنا الحصول على الطعام بإرسال واحد منا إلى بيت قريب، وبعدما أكلنا تابعنا المسير حتى بزوغ الفجر، حيث أطبقنا أجفاننا لأول مرة بالتناوب ولساعتين فقط، متكئين على جذوع أشجار بستان، ثم انحدرنا بعد حلول الظلام باتجاه الساحل، وتفرقنا بعدها، حيث تمكنت من الوصول إلى هذا المكان الذي أنا فيه، بعدما استبدلنا ثياب السجن التي طمرناها في التراب بثياب عمال البساتين التي وجدناها في غرفة أحد البساتين، وحلقنا ذقوننا الطويلة بآلات حلاقة، وشفرات كنا قد حملناها معنا لهذه الغاية.

وقال: استعملنا في الحفر أوتاد الخيم، وزوايا الحديد التي كانت تستعمل لنصب خيم الحمامات، والصحون والملاعق، حيث الصخور كانت كلسية، وقطعنا الشريط بعكفة الوتد التي عملنا على تضييقها وتهيئتها للإمساك بالشريط وقطعه بالطي، وكانت أعمال الحفر متواصلة على امتداد ٢٤ ساعة يومياً، حيث كنا ٤ مجموعات تعمل الواحدة منا ٦ ساعات، وكنا نوزع التراب على بعض الخيم المشاركة والبعض الآخر نلفه بالبطانيات ونرميه في شاحنة القمامة».

ونتيجة هذه العملية، تم فرار ٧٠ معتقلاً من أنصار، فيما أصيب ١٠ آخرون بين شهيد وجريح بعد انكشاف أمرهم. ولكن ذلك لم يمنع

المعتقلين من تكرار التجربة، وابتكار أساليب جديدة أدهشت الاحتلال وأفزعته في آن، لقدرة هؤلاء الشباب على تجاوز المحن والصعاب، والتصميم على كسب جولات من التحدي، وكانت أبرز هذه التجارب، صناعة طائرة شراعية، صنعها ١٠ أسرى من أخشاب المراحيض وقطع الشوادر والنايلون وعلب السردين وبعض القطع الحديدية، وكادت الطائرة أن تنجح في الإقلاع، لولا وعورة التضاريس واكتشافها من قبل الحراس.

٤ ـ تبادل الأسرى:

إلى جانب عمليات الفرار، ومحاولات فك قيود الأسرى بطرق مختلفة، كانت المفاوضات جارية، وعبر قنوات دبلوماسية وهيئات إنسانية عدة، لتبادل الأسرى بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وبعد شهور من التفاوض، تم إطلاق ٤٦٠٠ أسير لبناني وفلسطيني من معتقل انصار بستة جنود إسرائيليين، كانت حركة «فتح» قد اعتقلتهم في بحمدون في ٤ أيلول/سبتمبر العام ١٩٨٢، كان ذلك بإشراف الصليب الأحمر الدولي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٨٣.

وفي ٢٥ آذار/مارس العام ١٩٨٥، زج الاحتلال ما يقارب ١٨٠٠ معتقل جديد في انصار، ولكن قبل انسحابه من النبطية في ١١ نيسان/أبريل تم الإفراج عن ٧٥٢ شخصاً، ونقل ١١٦٧ إلى سجن عتليت في إسرائيل[١] وقد أثار هذا العمل ردود فعلٍ واسعة من قبل الصليب الأحمر والولايات المتحدة، باعتباره خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة المعقودة العام ١٩٤٩، وفي ١٤ حزيران/يونيو ١٩٨٥، وإثر اختطاف طائرة الخطوط الجوية الأمريكية، أطلقت إسرائيل ٣١ معتقلاً في عتليت

(١) الجنوب اللبناني، مصدر سابق.

مقابل إطلاق سراح ٣٩ رهينة أمريكية، تلى ذلك إطلاق سراح جميع المعتقلين على دفعات: ٣٠٠ في ٣ تموز/يوليو، ١٠٠ في ٢٤ من نفس الشهر، ١٠١ في ١٣ آب/أغسطس، ١١٣ في ٢٨ من نفس الشهر، و١١٩ في ١٠ أيلول/سبتمبر، وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ أطلق سراح معتقل هو طوني أبي غانم[١]، وعلى أثر ذلك أقفل معسكر عتليت، ليفتح معتقل بديل في الخيام.

٥ ـ معتقل الخيام:

اضطرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، إلى إقفال معتقل انصار، بعد انسحابها من مساحات واسعة من الجنوب، تحت ضربات المقاومة، خاصة الاستشهادية منها، وعندما ثبتت مواقعها في ما سمي بالشريط الحدودي، أو الحزام الأمني، فتحت معتقلاً جديداً في الخيام في العام ١٩٨٥ زجت فيه حوالي ١٦٦٢ معتقلاً، تراوحت أعمارهم بين ١٢ و٧٠ سنة بينهم عدد من النساء، حسب إحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية.

والمعتقل كان عبارة عن ثكنة أنشأها الانتداب الفرنسي في العام ١٩٣٣ على مرتفعات تشرف على إصبع الجليل الأعلى في فلسطين، وعلى الجولان السوري، وكانت بعض الزنازين قد صممت اسطبلات للخيول وتحولت هذه الثكنة بعد الاستقلال في العام ١٩٤٣، إلى ثكنة للجيش اللبناني، استغلها الاحتلال بعد اجتياح العام ١٩٧٨ لتكون مركز تحقيق واستجواب وقمع.

---

(١) الجنوب اللبناني، مصدر سابق.

تألف المعتقل - حسب دراسة أعدتها وزارة الإعلام اللبنانية - من ٦٧ زنزانة جماعية وأكثر من ٢٠ زنزانة انفرادية، ولم تتعد الزنازين الجماعية المترين أو الثلاثة أمتار طولاً وعرضاً، وبارتفاع مترين لا أكثر حشر عشرة معتقلين في واحد منها، أما الزنازين الانفرادية فتراوحت بين ٥٠ × ٥٠ سم مربعاً، وبارتفاع لا يصل إلى المتر الواحد، أو ٩٠ × ٩٠ سنتمتراً مربعاً في أحسن الأحوال. وقد اشتهر هذا المعتقل، بالممارسات الوحشية ضد الأسرى والمعتقلين حيث استشهد فيه حوالي ١١ معتقلاً جراء التعذيب الوحشي فيما استشهد لاحقاً بعد الإفراج ٨ معتقلين جراء العاهات والجروح والكسور والأمراض التي أصيبوا بها تحت سياط الإرهاب.

أشرف على وسائل التعذيب، خبراء من «الموساد» الإسرائيلي، وقيادات من الميليشيات المتعاملة معهم، والمدربة تدريباً جيداً على مختلف وسائل الإجرام.

ولم تختلف الوسائل والأساليب التي استخدمت لتعذيب الأسرى أو محاولة انتزاع المعلومات منهم، عن تلك التي استخدمت في التحقيقات داخل معتقل انصار، فإسرائيل مدرسة في فنون التعذيب، واستحقت عن جدارة لقب العنصرية في هذا المجال وغيره، وتفوقت على النازية في ابتداع أدوات قمع وقتل وتشويه.

وقد تم داخل معتقل الخيام، اغتصاب عدد من الفتيات، وسجلت حالات قتل غريبة، أثارت مخاوف الصليب الأحمر الدولي، واستفزت هيئات دولية عدة، ولاقت هذه الممارسات إضافة إلى أساليب التعذيب التقليدية وانتشار الأمراض الخطيرة والعاهات المستديمة، استنكاراً دولياً، واستغلت إسرائيل غياب الرقابة، ومنع الهيئات الإنسانية والطبية من زيارة

المعتقل. لتمعن في إرهابها، لكن الأسرى قرروا وكما حصل في معتقل انصار أن يتمردوا على هذا الواقع، ونتيجة لهذه المواجهة والضغوط الخارجية، أجبرت إسرائيل على السماح للجنة الصليب الأحمر بزيارة المعتقل في ٩/ ١٠/ ١٩٩٥ لتتواصل بعد ذلك الزيارات الأسبوعية.

أ ـ موجات الاحتجاج:

شهد معتقل الخيام، في كل محطاته، موجات احتجاج عارمة، ضدّ المعاملة الإسرائيلية السيئة، ومنع الأهالي من زيارة ذويهم المعتقلين، وسوء التغذية، ونقص الدواء وغيرها، وقد عبر المعتقلون عن رفضهم واستيائهم، بالإضراب عن الطعام حيناً، وبالمواجهة بالأيدي مع السجانين حيناً آخر، وبالتظاهر في مرات أخرى، ومع كل تصعيد كان المعتقلون ينتزعون من الاحتلال بعض الحقوق، وحولوا بفضل إصرارهم وعنادهم وتحديهم المعتقل إلى سجن للإسرائيليين، بدل أن يكون سجناً لأبناء الأرض، وهكذا أصبحت الزنازين مدرسة وطنية، انصهرت فيها كل التيارات والقوى السياسية وتوحدت حول ضرب المحتل، ومقاومته بكل الإمكانات حتى إجلائه عن المناطق التي سيطر عليها.

وأبرز محطات المواجهة مع الاحتلال داخل المعتقل يمكن تلخيصها بالتالي:

ـ انتفاضة الجوع في شباط/ فبراير العام ١٩٨٦.

ـ إضراب ٢٩ نيسان/ ابريل العام ١٩٨٧.

ـ إضراب الأسيرات لمدة ٣ أيام تضامناً مع المناضلة سهى بشارة في ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٨٨.

ـ انتفاضة ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر العام ١٩٨٩، والتي أدت إلى استشهاد اسيرين وجرح عدد آخر.

ـ إضراب رمضان ١٩٩١، بسبب انتشار الأمراض والأوبئة.

ب ـ عملية الفرار الجديدة:

أرسى معتقل انصار دروساً وعبراً كانت زاداً لكل المعتقلين في سجون الاحتلال، وكانت قصة الفرار الكبير مدار تداول الأسرى، حيث اتخذوا منها مثلاً يمكن أن يحتذى ويتكرر كما أن عمليات الفرار هذه رفعت من معنويات المعتقلين، وجعلتهم يستخفون بسجانيهم، وقد اعتبروا الأسلوب نوعاً من الجهاد الذي يزرع الرعب في قلوب الاحتلال ويربك وجوده، ويهدد مصير العملاء.

ورغبة في التخلص من قيود الأسر، قرر أربعة أسرى هم داوود فرج، محمد عساف، سعود أبو هدلا ومحمد رمضان تنفيذ خطة فرار من المعتقل، فنزعوا قبضان الحديد عن الزنزانة من خلال شد الحديد حتى فك اللحام عنه، واستغرقت عملية نزع القضيب الأول أربعة أيام، بينما استغرقت عملية نزع بقية القضبان ٢٠ يوماً متتالياً، وفي السادس من أيلول/سبتمبر العام ١٩٩٢، نجح الأسرى الأربعة من التسلل عبر طاقة الباب الحديدي إلى الردهة ثم إلى الساحة، وزحفوا نحو سطح المعتقل ما بين سجن النساء وغرف التحقيق ونزلوا بواسطة الحبال إلى الأرض، وقطعوا الأسلاك المؤدية إلى حقل من الألغام، ووصلوا إلى حقل آخر ملغماً، وبعد عبور خمسة أمتار انفجر لغم بمحمود رمضان فتوقف، وتابع الآخرون وأخذ كل واحد جهة معينة، وتمكن داوود فرج ومحمد عساف من الفرار بينما ألقي القبض على أبو هدلا وأعيد إلى السجن.

هذه العملية زادت من عزيمة بقية المعتقلين، وأكدت أن ليل المعتقل لن يدوم طويلاً، ولا بد أن يأتي الفجر في وقت قريب، ولم يكن ذلك مجرد حلم أو أمنية، بل توقع مبني على الإرادة، وعلى الإيمان بأن المقاومة قادرة على إطلاق سراحهم جميعاً، وإغلاق أبواب السجن، وهذا ما حصل فعلاً.

ج - الطريق إلى الحرية:

فجأة وبشكل دراماتيكي، انهار الاحتلال الإسرائيلي، وبدأت وحداته بالاندحار من الجنوب والبقاع الغربي، مخلفاً وراءه الميليشيات العميلة إلى مصير مجهول، ما شجع الأهالي والمقاومة إلى ملاحقة الفلول الهاربة لإلحاق أفدح هزيمة في العصر الحديث لها وكان مشهد «الجيش الذي لا يقهر» يثير السخرية، عندما عبّر عن فرحه للفرار بأقل خسائر ممكنة.

وفي ٢٣ أيار/مايو العام ٢٠٠٠، اندفع أهالي بلدة الخيام ومعهم عدد من المقاومين باتجاه معتقل الخيام، للانقضاض على حراس المعتقل الذين أصيبوا بالدهشة والحيرة لسرعة الأحداث وتفكك الجيش الإسرائيلي والميليشيا، وقاموا بخلع أقفال الباب الرئيسي للمعتقل، وتم تحطيم بقية الأبواب، وقد اختلطت صيحات الله أكبر من داخل وخارج السجن إعلاناً بإطلاق أسراب السجناء إلى رحاب الحرية.

وكان اللقاء حميماً وحاراً بين الأهالي وأبنائهم الـ١٤٤ المعتقلين داخل السجن، فانهالت الدموع وسط زغاريد الفرح والنصر، وأعرب المعتقلون عن ابتهاجهم بهذا اليوم، مؤكدين أنهم كادوا لا يصدقون ما حصل لولا رؤيتهم لهذه الحشود، وهذا العرس الشعبي الكبير، ومع هذا التحرر، أقفل آخر معتقل إسرائيلي فوق أرض لبنان، وأصبح معتقل الخيام مزاراً لكل الوافدين والسياح والزائرين والأهالي للإطلاع عن كثب عن حقيقة النازية الصهيونية، والدخول إلى الزنازين الضيقة، ليتعرفوا إلى المعاناة القاسية التي عاشها المعتقلون اللبنانيون.

لكن إقفال المعتقل، لم ينه ملف الأسرى، إذ خطفت إسرائيل وأسرت ١٦ لبنانياً كرهائن في سجونها، لاستخدامهم ورقة مساومة

وضغط وابتزاز ضد لبنان، وأبرز هؤلاء الرهائن الشيخ عبد الكريم عبيد ومصطفى الديراني.

ورداً على هذه الممارسات، تمكن حزب الله من أسر ثلاثة جنود إسرائيليين في مزارع شبعا في ٧/ ١٠/ ٢٠٠٠ وضابط تابع لجهاز المخابرات الإسرائيلية بعد استدراجه إلى بيروت، وبدأت عمليات التفاوض غير المباشرة عبر قنوات دبلوماسية عدة، للتوصل إلى حل يقضي ـ حسب طلب حزب الله ـ إطلاق كافة الأسرى اللبنانيين والعرب والمسلمين مقابل الأسرى الإسرائيليين.

وكانت للبنان تجربة سابقة في تبادل الأسرى، خبر خلالها الذهنية الإسرائيلية في التفاوض حول مثل هذه المسألة فبعد شهور عدة من عملية انصارية التي حصلت فجر الجمعة من يوم ٥/٩/١٩٩٧، وأبيدت خلالها مجموعة من نخبة الجيش الإسرائيلي على يد المقاومة الإسلامية، استعاد لبنان ٦٠ أسيراً ومعتقلاً ورفات ٤٠ مقاوماً، مقابل أشلاء الرقيب الإسرائيلي ايتمار ايليا وبقايا جنود آخرين، وبعملية التبادل هذه، ارتفعت عمليات التبادل إلى ٧ عمليات ما بين أعوام ١٩٩٣ و١٩٩٩، شملت ٥٩٦٢ أسيراً لبنانياً وفلسطينياً واستعادة رفات ١٧٢ شهيداً، مقابل ٩ أسرى إسرائيليين وجثتين وبقايا أشلاء جنود إسرائيليين وتسليم ١٨ عنصراً من ميليشيا انطوان لحد، وفي العام ٢٠٠٠ و٢٠٠١، جرت ٦ عمليات تبادل، تم خلالها إطلاق سراح ٥٨ معتقلاً.

سادساً: قوات الطوارىء الدولية «اليونيفيل»

صدم المجتمع الدولي للمآسي والمجازر التي خلفها الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في العام ١٩٧٨، والآثار المدمرة التي ترتبت على ذلك، سياسياً واجتماعياً وإنسانياً وعمرانياً واقتصادياً، وشعرت الأمم المتحدة بأنها مضطرة للتحرك السريع لوضع حد لهذا العدوان،

ودعوة إسرائيل للانسحاب الفوري دون قيد أو شرط، فاتخذت في ١٩ آذار/مارس العام ١٩٧٨ القرار ٤٢٥، الذي دعا إلى «احترام صارم لسلامة الأراضي اللبنانية وسيادة لبنان واستقلاله السياسي، ضمن حدوده المعترف بها دولياً، كما دعا إسرائيل أن تتوقف فوراً عن التهديد العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية، وتسحب على التو قواتها من كل الأراضي اللبنانية». وتقرر أن ينشىء فوراً تحت سلطته قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة خاصة بالجنوب، غايتها التأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة، على أن تتألف القوة من عناصر تابعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة».

غير أن إسرائيل وكعادتها تجاهلت القرار الدولي، وراحت تماطل وتسوف، وتعمل للسيطرة على الجنوب، من خلال دعم عناصر متعاملة معها، تدربها وتشرف عليها، وتستخدمها لتنفيذ خططها وبرامجها، ثم أقدمت على اجتياحات أخرى، إمعاناً في تجاهلها وتحدّيها للأمم المتحدة.

ورغم ذلك وصلت إلى لبنان القوة الدولية المؤلفة من ٤٤١٥ ضابطاً وجندياً وموظفاً موزعين كالتالي:

«من ايرلندا ٦١٢، ايطاليا ٤٦، بولندا ٦٣١، غانا ٦٥٣، فرنسا ٢٤٥، فنلندا ٤٩٤، نيبال ٦٠٤ والهند ٦١٩، وكان يساعد هذه القوة في مهامها ٥١ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة، لمراقبة الهدنة، بالإضافة إلى ٤٦٠ موظفاً مدنياً، منهم ١١٦ معينون دولياً، و٣٤٤ معينون محلياً»[1].

(١) الشراع، العدد ٩٣٤، الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٠ ص١٠٨.

وحاولت هذه القوة أن تطبّق القرار الدولي الذي جاءت من أجله لكنها لم تجد تجاوباً من قبل إسرائيل، التي راحت توسع في عدوانها وكانت هذه القوة بمثابة شاهد العيان الدولي الذي راقب وسجل أبشع جرائم العصر على يد الصهاينة، ورفعت تقارير إلى الهيئات الدولية تصف فيها ما يجري ميدانياً، لكن هذه الشكاوى والتقارير والنداءات، لم تلق آذاناً صاغية، بسبب «الفيتو» الأمريكي الذي كان يعارض بشدة إدانة إسرائيل، ويرفض باستمرار إجبارها على الانسحاب، بل كانت الولايات المتحدة تعمل على تسويق الأفكار الإسرائيلية التي تدعو إلى البقاء في الجنوب، وإقامة تسوية مع لبنان قائمة على تنازل الدولة اللبنانية عن أجزاء واسعة من أراضيها ومياهها، وفرض التطبيع السياسي والأمني والاقتصادي معها، الأمر الذي رفضه لبنان بالمطلق، فصمد رغم جراحه البليغة وقاوم بكل ما لديه من إمكانات حتى حقق الانتصار الكبير.

كل هذه الحوادث حصلت وقوات الأمم المتحدة تنتظر، وقد جدد لها ٤٦ مرة وكل مرة كانت عبارة عن ستة شهور فأمضت ٢٤ عاماً حتى الآن في غاية الصعوبة والتعقيد، دفعت خلالها فواتير دم غالية كبقية سكان جنوب لبنان، فخسرت حتى ١٩ تموز/ يوليو العام ٢٠٠٠، حوالي ٢٣٥ جندياً في حوادث متفرقة، منهم ٧٧ قتيلاً في حوادث قصف وإطلاق نار، و٩٩ في حوادث سير، و٥٩ نتيجة وفاة طبيعية، وتوزعت هذه الوفيات على الوحدات العسكرية المشاركة في «اليونيفيل» كالتالي: كانوا ٤٥ ايرلندياً، ٣٣ فيدجياً، ٢٧ فرنسياً، ٢٤ نيبالياً، ٢٣ غانياً، ٢١ نروجياً، ١٦ سنغالياً، ١٠ فنلنديين، ٩المان، ٩ نيجيريين، ٧ سويديين، ٦ بولنديين، ٤ ايطاليين وهندياً واحداً.

أما الدول التي شاركت في قوات الطوارىء، فكانت في البداية كالتالي: فرنسا، الهند، ايران، المانيا، فيدجي، فنلندا، غانا، ايطاليا، نيبال، نيجيريا، نروج، بولندا، سنغال، اوكرانيا والسويد، وبقي منها ١١ وحدة تمثل: فنلندا، فرنسا، فيدجي، غانا، الهند، ايرلندا، ايطاليا، النيبال، بولندا، أوكرانيا والسويد.

أقامت هذه القوات علاقات ودّ مع السكان، كلّلت بعدد من الزيجات بين عناصرها وفتيات من الجنوب، وقد تمكنت من إرساء نوع من الاستقرار وبقاء السكان في منازلهم، حيث قدمت لهم المساعدات المادية والطبية، وساهمت في تنشيط الحركة التجارية من خلال الشراء بالعملة الصعبة.

وفتحت هذه القوات مستشفى في الناقورة ومستوصفات لمعالجة بعض الحالات، خاصة أثناء الحصار والقصف. وأنشأت مشاريع للمياه وساعدت المدارس وبقية المؤسسات الخدماتية ودور الأيتام ووفرت مراكز طبية عاينت فيها حوالي ٥٠٠٠ مريض شهرياً، وساهمت في نقل الإمدادات الحكومية اللبنانية إلى القرى والمناطق الواقعة تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي. ولم تكتف بعض الوحدات المشاركة في القوات الدولية، بتقديم المساعدات الطارئة، فحثت حكوماتها على توفير معونات أشمل، ونظمت حملات تبرع لإنجاز بعض الأبنية وتقديم سيارات إسعاف ودفاع مدني للجنوبيين، وتمكنت الوحدة الفنلندية في بناء مدرسة في برج قلاويه وأنشأت الوحدة النروجية حسينية وقاعة اجتماعات لمدرسة وتعاونية زراعية في بلدة تبنين.

هذه المعاملة والعلاقة الإنسانية المتميزة، وثّقت العلاقة بين عناصر اليونيفيل والمواطنين، فتم زواج حوالي ٦٠ جندياً من لبنانيات من بينهم ١٥ فرنسياً، وعدداً من الإيرلنديين.

وقد أعرب الدوليون مراراً، عن استيائهم للممارسات الإسرائيلية الإرهابية وخروقاته المستمرة للأراضي اللبنانية وللأجواء والمياه الإقليمية، وتحدثوا بإسهاب عن معاناتهم النفسية في أعقاب مجزرة قانا عندما احتمى المواطنون بخيمهم وقد بكى بعضهم لشدة ألمه لما رأى ومن هول الكوارث التي حصلت، ولم تنج هذه القوات من قصف إسرائيلي كنوع من محاولات إجبارها على الرحيل، لأن الاحتلال كان يتضايق كثيراً من تلك العين التي كانت ترصد ما يحدث وتنقله إلى أعلى هيئة دولية للاطلاع عليه، وكادت بعض الأفلام والتقارير التي رفعتها هذه القوات إلى الأمم المتحدة أن تحدث أزمات كبرى، خاصة عندما كشفت مصدر القذائف والقصف، والأعيرة والأسلحة المستخدمة، وأكثرها كان محرماً دولياً، فإسرائيل كانت تستخدم الأراضي اللبنانية حقلاً لتجارب أحدث إنتاج المصانع الحربية الأمريكية، دون أن تلقى هذه العمليات ردعاً أو استهجاناً أو طلباً بالكف عن إطلاقها ضد المدنيين الأبرياء.

وبدل أن تعزز الأمم المتحدة دور وقوة «اليونيفيل» في الجنوب، وتعمل على تطبيق القرار ٤٢٥، عمدت إلى تقليص عديد هذه القوة، والعاملين فيها، وتخفيض خدماتها بعد الاندحار الإسرائيلي عن أجزاء واسعة من الجنوب، وقد أبقت على أعداد قليلة رمزية للمساهمة في إرساء نوع من الاستقرار بانتظار أن يأتي اليوم الذي يسود فيه السلام الشامل في المنطقة.



الفصل الثاني

الاعتداءات والاجتياحات الصهيونية

١٩٤٨ ـ ٢٠٠٠

أولاً: اعتداءات ١٩٤٨ ـ ١٩٦٩

منذ أن وطأت أقدام الحركة الصهيونية أرض فلسطين، ولبنان يعاني من الاعتداءات والممارسات الإرهابية الإسرائيلية، فشهد مئات من جرائم القتل والإبادة والتشريد، وشهدت أرضه أعمال اقتطاع وضم وتسييج وهمي كثيرة.

وعلى الرغم مما سمي بالهدنة بين لبنان وإسرائيل في الأعوام الممتدة ما بين ١٩٤٨ و١٩٦٩، فإن العدوان لم يتوقف، وسجّل حوادث مؤلمة عديدة يمكن تلخيصها بأبرز المحطات التالية:

ـ في العام ١٩٤٨، وتحديداً في ٣١ تشرين الأول/ اكتوبر، ارتكب الصهاينة مجزرة بشعة في بلدة حولا القريبة من الحدود، ذهب ضحيتها ٩٠ شخصاً ـ حسب إحصاءات أبناء القرية ـ تراوحت أعمارهم ما بين ٥ أعوام و٨٠ عاماً، مثلوا ٥٪ من نسبة تعداد السكان آنذاك، ٢٩ منهم من الشباب، و٦١ من المتزوجين الذين يعيلون ٢٤٢ نسمة، أما نسبة الدمار فكانت ١٠٠٪، وكان تعداد المنازل في ذلك الوقت ٢٥٠ منزلاً.

وذكرت المعلومات، أن فرقة إسرائيلية دخلت القرية في التاريخ المشار إليه أعلاه، وقتلت ثلاثة من أبنائها، ونكلت بالأهالي، وفي شهر آب/ أغسطس من نفس العام، دخل جيش الإنقاذ العربي، واتخذ من تلة الشيخ عباد، المطلة على القرية نقطة تمركز له، فقام المواطنون بتقديم

المساعدات له، وبعد ثلاثة أشهر انسحب جيش الإنقاذ فجأة، فدخلت العصابات الصهيونية إلى القرية، وانتقمت من سكانها عن طريق حيلة لجأت إليها، ففي ١٧/ ١٠/ ١٩٤٨، تنكر عناصر هذه العصابات بزي جيش الإنقاذ، واعتمروا الكوفية والعقال، وكانوا بقيادة مناحيم بيغن، فظنهم الأهالي من جنود الجيش العربي، فهبوا للترحيب بهم، فاعتقل الصهاينة ٨٥ شخصاً منهم، قسموا إلى ثلاث مجموعات، وأطلقوا عليهم النار، ونسفوا المنازل فوق رؤوسهم، بعد التنكيل بأجسادهم وأكد أحد الضباط الصهاينة الذين شاركوا في ارتكاب تلك المجزرة:

«كان مباحاً لنا أن نفعل كل ما نريد، وأن نقرر ما نريد، فالمطلوب إيقاع أكبر عدد من الخسائر في هذه القرية، لتكون عبرة لغيرها»[1].

- واستكمالاً لعمليات الإبادة والتشريد، توجهت قوة من اللواء السابع، التابع للهاغاناة، واحتلت بلدة صلحا الحدودية، في سياق عملية حيرام، وبحسب المؤرخ الإسرائيلي بني موريس، فإن تلك القوة قتلت ٩٤ شخصاً داخل منزل تم نسفه، وطرد الباقون من سكان القرية الذين ظلوا على قيد الحياة (الخالدي، ١٩٩٨، ص ٣٢٦)، غير أن مصادر أخرى ذكرت أن عدد القتلى والجرحى وصل إلى ١٠٥ أشخاص، تمكن بعضهم من النجاة، بعد أن نقلهم أهالي القرية الذين كانوا يدخلون خلسة، لتفقد أرزاقهم، وحمل ما يستطيعون إلى القرى المجاورة.

- وسجلت السنوات الممتدة ما بين ١٩٤٩ و١٩٦٤، حوالي ١٤٠ اعتداءً إسرائيلياً على القرى والبلدات اللبنانية، وفي التفاصيل:

---

(١) ٢٥ أيار، التحرير، وزارة الإعلام اللبنانية والوكالة الوطنية للإعلام.

ـ قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية، طائرة مدنية لبنانية في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٥٠، ما أدى إلى سقوط قتيلين و٨ جرحى من أصل ٢٧ راكباً.

ـ وفي ٢٤ تشرين الثاني/اكتوبر ١٩٥٠، استشهد ٤ لبنانيين، نتيجة إطلاق النار عليهم من قبل دورية إسرائيلية عند بلدة يارون الحدودية.

ـ وتكررت القرصنة ضد الطائرات المدنية، فسجل العام ١٩٥٩، ثلاث عمليات خطف، ففي ١٨ أيار/مايو، أجبرت طائرة تحمل موظفين من منظمة الأمم المتحدة على الهبوط في إسرائيل، وفي ٢٧ من نفس الشهر تم خطف طائرة عسكرية لبنانية، وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اعترضت الطائرات الحربية الإسرائيلية طائرة مدنية على خط القاهرة ـ بيروت، لكنها أعيدت بعد فترة وجيزة.

ـ وفي ١٣ نيسان/أبريل العام ١٩٦٠، جرت اشتباكات بين الجيشين اللبناني والإسرائيلي على الحدود، تم بنتيجتها أسر ٤ جنود إسرائيليين، أطلق سراحهم لاحقاً.

ـ أما في العام ١٩٦٥، وتحديداً في ٢٧ آب/أغسطس، قتلت امرأة لبنانية، وتم تدمير منزلين وثلاثة جسور، خلال تسلل الجيش الإسرائيلي إلى الأراضي اللبنانية.

ـ وفي ١٤ حزيران/يونيو ١٩٦٨، سقط ٥٦ جريحاً لبنانياً، نتيجة قصف مدفعي إسرائيلي، هو الأول من نوعه، ضد بلدة ميس الجبل الجنوبية.

ـ في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، هاجمت فرقة إسرائيلية لمدة ٤٥ دقيقة، مطار بيروت الدولي المدني، ودمرت ١٣ طائرة مدنية

على أرض المطار، بينها ٨ طائرات تابعة لخطوط طيران الشرق الأوسط، وتضررت هنغاراتها كثيراً.

ـ وعلى الرغم من إدانة مجلس الأمن لذلك الاعتداء، فإن إسرائيل، نفذت هجمات عدة ضد الجنوب اللبناني، في ٣٠ تموز/ يوليو، و١١ و١٣ آب/أغسطس، و٥ أيلول/سبتمبر من العام ١٩٦٩، وكانت منطقة العرقوب الأكثر استهدافاً، وقد أدت هذه الاعتداءات، إلى سقوط شهداء وجرحى، وأضراراً مادية في المنازل والمزروعات.

ـ وفي ٣ كانون أول/ديسمبر من نفس العام، تصدى الفدائيون الفلسطينيون والمواطنون اللبنانيون، لهجوم إسرائيلي في العرقوب، أدى إلى مقتل إسرائيلي، كما استشهد ١١ فلسطينياً.

ثانياً: الاعتداءات ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥

١ ـ مقدمة:

بعد استيلاء القوات الإسرائيلية على أراضٍ عربية جديدة، في الجولان وسيناء والضفة الغربية وقطاع غزة، إثر حرب الخامس من حزيران/يونيو العام ١٩٦٧، كانت إسرائيل تتحين الفرص للانقضاض على جنوب لبنان، تحقيقاً لأطماعها ومخططاتها القديمة، للسيطرة عليه أرضاً ومياهاً وسوقاً وموقعاً استراتيجياً، غير أنها انتظرت بعض الوقت حتى تستطيع هضم المواقع التي احتلتها، وترتيب أوضاعها فوقها، تمهيداً للتفرغ للخطوة التالية التي كانت متوقعة بين لحظة وأخرى.

وعندما لاحت في الأفق بعض المؤشرات، في أعقاب تمركز المقاومة الفلسطينية في منطقة العرقوب، إثر خروجها من الأردن في أعقاب أحداث العام ١٩٧٠ـ ١٩٧١، سارعت إسرائيل إلى تنفيذ اعتداءاتها على الجنوب، بحجة ضرب قواعد الفدائيين، وقد اتخذت من اتفاقية القاهرة الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية في ١٩٦٩/١١/٣، ذريعة لشن سلسلة طويلة من الهجمات والقصف المدفعي والغارات الجوية المتصلة.

٢ ـ اختراق الحدود:

وفي خطوة ميدانية، قامت مجموعة من الوحدات العسكرية الصهيونية، بتاريخ ٢/ ١/ ١٩٧٠، باختراق الحدود اللبنانية، حيث خطفت ١٢ لبنانياً من بلدة كفركلا وعشرة جنود من الجيش اللبناني من تل النحاس، بعد تدمير مركز الحراسة الخاص بهم، بينما قامت الطائرات الحربية الصهيونية بقصف طريقي حاصبيا وراشيا الوادي، مما أسفر عن جرح عدد من المواطنين الأبرياء وإحراق ست سيارات تابعة لهم.

ولم تمض أيام قليلة على هذا العدوان، وتحديداً في ٨ و٩ من ذات الشهر، حتى نفذ الطيران الحربي، عدواناً آخر على منطقة العرقوب، راشيا الفخار، راشيا الوادي، كفرشوبا، كفرحمام، الهبارية، وعين قنية، أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة في ممتلكات المدنيين. وعلى الأثر قدّم مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة، مذكرة إلى الدول الأربع الكبرى، تشرح تفاصيل الأحداث الأليمة، وطلبت من هذه الدول التحرك السريع لردع إسرائيل ومنعها من الاستمرار في العدوان، ومما جاء في تلك المذكرة:

«تكررت الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، ترافقها أو تعقبها تهديدات يطلقها المسؤولون الإسرائيليون، إن تصعيد العنف من جهة، ينصب على السكان المدنيين، ومن جهة أخرى لم يعد العدو الإسرائيلي يهتم حتى بالتذرع، باطلاً على مألوف عادته، بأنه يرد على المقاومة الفلسطينية، علماً بأن هذه الذرائع لا يمكن أن تلقي على لبنان أية مسؤولية، بل تتحمل تبعتها إسرائيل وحدها، إن وجود الفلسطينيين ونشاطهم في الأراضي اللبنانية ناجمان عن سياسة إسرائيل العدوانية التي أدت إلى تشريد الفلسطينيين، والتي ترفض الانصياع لقرارات الأمم المتحدة»[1].

هذه الشكوى وغيرها إضافة للمناشدات الإنسانية لم تلق أذناً دولية صاغية، فتمادت إسرائيل في شن اعتداءاتها مستندة إلى انحياز الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبها، باستخدام سلاح حق النقض «الفيتو» حيناً وتقديم السلاح الحديث لها حيناً آخر.

واستناداً لهذا الواقع كررت القوات الإسرائيلية اجتيازها الحدود اللبنانية، للقيام بخطف المواطنين، ونسف منازلهم، أو اغتيال البعض الآخر، وفي هذا السياق، خطفت دورية إسرائيلية أربعة رعاة من بلدة رميش الجنوبية في ٢٨ شباط/فبراير من العام ١٩٧٠، وفي ٧ آذار/ مارس من نفس العام، تمّ خطف عدد آخر من المواطنين ونسف خمسة بيوت وقتل رقيب من الجيش اللبناني.

وفي ١٢/ ٥/ ١٩٧٠ اقتحمت وحدات صهيونية مدرعة ومشاة محمولة الأراضي اللبنانية، «وقد تألفت هذه الوحدات من لواء ميكانيكي

(١) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث (ص ـ ك)، الطبعة الأولى ١٩٨٤، دمشق، ص ٢٠٤.

يضم كتيبة دبابات ستوريون مسلحة بمدافع من عيار ١٠٥ ملم، وكتيبة مشاة محمولة على عربات نصف مجنزرة مسلحة بمدافع عيار ٩٠ ملم مضادة للدروع، وكتيبة مشاة محمولة على عربات مختلفة مع وحدات هندسة عسكرية، مزودة بالمعدات اللازمة لشق الطرق في المناطق الوعرة، مع تغطية جيدة بنيران المدفعية والطائرات»[١].

تصدت لهذه الوحدات، عناصر المقاومة الفلسطينية التي يتراوح عددها بحوالي ١٠٠٠ مقاتل، إضافة إلى وحدات الجيش اللبناني المتواجدة في تلك المنطقة، والموزعة بين سوق الخان وكوكبا، ودارت معارك استمرت ٣٥ ساعة استشهد خلالها ستة جنود لبنانيين وجرح ١٥ آخرين كما استشهد مدنيان لبنانيان، لكن القوات المحتلة وفي ذات اليوم، اجتازت خط الهدنة الفاصل بين لبنان وفلسطين، عند خربة الدوير وغرب قرية المجيدية، لتصل إلى قرية الخريبة، وكانت هذه القوات تدعي بأن عملها هذا ليس خرقاً لاتفاق الهدنة، وليس اعتداء على لبنان، بل هو من أجل اقتلاع الفدائيين الفلسطينيين الذين بدأوا يتوافدون إلى هذه المنطقة منذ العام ١٩٦٨، وكانت الغاية هي محاولة إيجاد شرخ بين المواطنين اللبنانيين والفدائيين الفلسطينيين، بل أكثر من ذلك، كانت القوات الإسرائيلية تفتعل أحياناً بعض الحوادث، وتنشر بعض الشائعات المسبوكة، علها تنجح في خلق فتنة بين الطرفين، لكن وعي المواطن والجندي اللبناني والفدائي، كان يفوت الفرصة على الإسرائيليين، وذلك من خلال كشف الحقائق، وتوسيع دائرة التفاهم والتعاون اللبناني ـ الفلسطيني.

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، المصدر السابق، ص ٢٠٥.

في هذه الأثناء لم يكن الجانب السوري غائباً عن هذا التنسيق المشترك، فشنت طائرات من نوع ميغ ١٧ السورية، عدة غارات على الوحدات الإسرائيلية في منطقة راشيا الفخار في ذلك الوقت وحدّت من تقدمها، كما تصدّت للطائرات الحربية الإسرائيلية مراراً مما حجّم حركة عملها.

٣ ـ تجاهل القرارات الدولية:

عقد مجلس الأمن الدولي، اجتماعاً عاجلاً في أعقاب هذه الاعتداءات، وبعد مناقشات طويلة، أصدر قراره رقم ٢٨٠ يوم ١٩/ ٥/ ١٩٧٠ ومما جاء فيه:

«يدين (مجلس الأمن)، إسرائيل لعملها العسكري المتعمد المنتهك لالتزامها بمقتضى الميثاق».

وهو «يعلن أنه لا يمكن التساهل بعد ذلك في مثل هذه الهجمات المسلحة، ويكرر تحذيره القوي لإسرائيل بأنها إذا تكررت، فإن مجلس الأمن، بمقتضى القرار ٢٦٢ (١٩٦٨)، سينظر في اتخاذ الخطوات أو الإجراءات الكافية والفعالة تطبيقاً لمواد الميثاق في هذا الصدد وتنفيذ قراراته».

لكن «إسرائيل» تجاهلت ردة الفعل الدولية، وبعد ٣ أيام من صدور القرار عن مجلس الأمن، قامت بعدوان جديد، ففي ٢٢/ ٥/ ١٩٧٠، هاجمت قرى وبلدات: عيثرون، بليدا، يارون، بنت جبيل، فدمرت ١٥٠ منزلاً، وقتلت ١٢ شخصاً وجرح ٤٠ آخرين، معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ»[١].

---

(١) اليوميات الفلسطينية ـ المجلد ١٥ـ بيروت ـ ١٩٧٤.

لم يملك لبنان أمام تكرار الاعتداءات، إلاّ اللجوء مجدداً إلى مجلس الأمن، فقدم شكوى جديدة وضعت في نفس ملفات الاعتداءات السابقة، لتضيف رقماً، لكن دون ردع.

وهكذا استمر سيناريو العدوان والقتل والتدمير، وقد تم إحصاء هذه الاعتداءات بين الأسبوع الأخير من شهر آب/ أغسطس والأسبوع الأول من شهر أيلول/ سبتمبر من العام ١٩٧٠، بنحو ٥٨ عدواناً، كان أكثرها قسوة اعتداء ٤ أيلول/ سبتمبر حيث استهدف الطيران الحربي الإسرائيلي المنازل والطرقات، مما تسبب بخسائر كبيرة، وكان الهدف الأساس تعطيل حركة المواصلات، وإنذار المواطنين بعدم التعاون مع الفدائيين، غير أن الالتفاف الشعبي ازداد حول المقاومة، وتم احتضان الأهالي للفدائيين، وفتحوا لهم منازلهم، وساعدوهم على التعرف إلى تضاريس المنطقة وطرقها الفرعية الوعرة، وأرشدوهم ليلاً لتنفيذ العمليات، وشاركوهم عمليات الاستطلاع النهارية والليلية، هذا التعاطف رفع من معنويات الفدائيين الفلسطينيين، حيث شعروا بأنهم بين إخوتهم وأهلهم، ففتحوا باب التطوع للفلاحين والمدرسين وبقية المواطنين اللبنانيين، فشكلت هذه الروافد قوة إضافية للمقاومة، وقد زاد التلاحم والتماسك بين الطرفين، عندما عُمّدت هذه الوحدة بالدم، لتؤلف بعد ذلك مسيرة مقاومة قوية لعبت دوراً مهماً على صعيد مجابهة إسرائيل، كما تركت بذاراً لمسنا نتائجه بعد ذلك ميدانياً موجات من المقاومة اللبنانية كبدت قوات الاحتلال خسائر بشرية ومادية ومعنوية فادحة.

٤ ـ اعتداءات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥:

امتدت الاعتداءات الإسرائيلية طوال العام ١٩٧٠ و١٩٧١، واتصلت مع العام ١٩٧٢، من خلال قصف مدفعي بعيد المدى، وهجمات محدودة سريعة تقوم بها الوحدات العسكرية الإسرائيلية بقطع الطرق اللبنانية بحجة

التفتيش عن رجال المقاومة، وصولاً إلى نسف المنازل وخطف المواطنين. ومن أبرز الاعتداءات التي نفذتها القوات الإسرائيلية في ذلك الوقت كان في ٥/ ١/ ١٩٧٢، عندما دخلت هذه القوات منطقة العرقوب التي أطلق عليها بعد ذلك «فتح لاند»، أي أرض فتح، نسبة إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، وهاجمت بلدة الهبارية وبركة النقار، واشتبكت مع الفدائيين الذين أجبروها على الانسحاب.

وبعد أسبوع تقريباً، أي في ١١/ ١/ ١٩٧٢، شنت القوات الإسرائيلية هجوماً على قاعدتين للفدائيين في كفرحمام وبنت جبيل، استمر من الساعة العاشرة مساء يوم ١٠ كانون الثاني/ يناير ودام حتى الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي، واشتركت فيه سرية إسرائيلية في منطقة بنت جبيل، وسريتان من قوات المظليين في منطقة كفرحمام، ودارت المعارك بين منازل القرية بمختلف الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والقنابل اليدوية(١).

وفي ١٤/ ١/ ١٩٧٢، نفذت وحدة من الكوماندوس الإسرائيلي غارة على قرية كفرا، ونسفت فيها منزلين ـ طبقاً لما ذكره مصدر عسكري ـ وقد اعترف بهذا العدوان رئيس الأركان الإسرائيلي داڤيد اليعازر في مؤتمر صحافي ذكر فيه:

«إننا لا نعتزم أن نقصر أنفسنا على إجراءات الدفاع فقط وسنضرب الفدائيين ونلاحقهم كلما كان ذلك ضرورياً، إننا نريد أن نوضح للسلطات اللبنانية وللجيش اللبناني أننا لن نسمح للفدائيين بممارسة نشاطهم عبر الحدود اللبنانية»(٢).

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٢٠٦.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية بيروت ـ ١٩٧٤.

لكن هذه الاعتداءات كانت في نظر صحيفة «هآرتس» الصهيونية، ليس لها أي قيمة عسكرية، وقالت: «العبر المستخلصة من عمليات القوات الإسرائيلية في منطقة أرض فتح، هو أن ثمة قيمة محدودة للعمليات العسكرية التي تلحق ضرراً بقواعد الفدائيين ثم تنسحب بعدها القوات فوراً، فالفدائيون يعودون بعد أن تغادر القوات الإسرائيلية المكان، وهكذا، إن الجواب المثالي هو احتلال المنطقة التي يحاول الفدائيون العمل منها، ولكن هذا الأمر غير ممكن تقريباً لأسباب سياسية، لذلك هناك احتمالان آخران:

الأول: احتلال المناطق التي يتواجد فيها الفدائيون والاحتفاظ بها موقتاً.

الثاني: السيطرة على الأجزاء الحيوية من تلك المنطقة.

والأسلوب الثاني لهذا الاحتمال هو السيطرة بالنار على كامل المنطقة الأمامية «لفتح لاند» من جبل الروس على السفوح الغربية لجبل الشيخ.

رداً على هذه الاعتداءات كمن الفدائيون لدورية إسرائيلية داخل إسرائيل وتحديداً في منطقة المالكية يوم ٢٤/ ٢/ ١٩٧٢، فقتلوا قائد الدورية وهو برتبة ملازم وجرحوا ٨ جنود آخرين، فاتخذ الإسرائيليون من هذه العملية ذريعة لشن سلسلة من الاعتداءات، كان أبرزها ٢٥/ ٢/ ١٩٧٢، حيث حشدت إسرائيل قوة عسكرية مدرعة ومشاة ميكانيكية تساندها الطائرات الحربية، على طول الحدود، ونفذت عدواناً باتساع ٩٦ كيلومتراً، نسفت خلاله المنازل واعتقلت المواطنين، أما البلدات والمزارع والقرى التي استهدفها العدوان فهي: راشيا الوادي، دير

العشاير، بكنا، كفرقوق، عين عطا، حلوة، ينطا والمناطق المحيطة بها، كما استهدفت بلدات وقرى: عيثرون، عيناتا في منطقة بنت جبيل، حيث تم نسف ٢٠ منزلاً.

وفي اليوم التالي، أي في ٢٦/ ٢/ ١٩٧٢، قصفت المدفعية الإسرائيلية بشكل مركز منطقة راشيا الفخار، وفي ٢٧/ ٢/ ١٩٧٢، قصفت منطقة العرقوب طوال النهار، كما احتلت قرى كفرشوبا وراشيا الفخار، كما قصف الطيران الحربي مخيم النبطية.

وفي ٢٨/ ٢/ ١٩٧٢، تقدمت القوات الإسرائيلية لتحتل كامل منطقة العرقوب، واستكمال احتلال: كفرشوبا، كفرحمام، راشيا الفخار، الفريديس، الهبّارية، سوق الخان وشبعا.

هذا المناخ المتوتر، حرّك مشاعر ومواقف العديد من الدول، فأدانت العدوان، ودعت إلى الانسحاب الفوري، وطالبت مجلس الأمن بالحزم تجاه إسرائيل حتى لا تعيد كرّة العدوان ثانية، ونتيجة لهذا الضغط المحلي، الإقليمي والدولي، اتخذ مجلس الأمن مجدداً قراراً في ٢٨/ ٢/ ١٩٧٢، يحمل الرقم ٣١٣، دعا فيه إسرائيل إلى التزام القرارات الدولية، والخروج من الأراضي اللبنانية، والكف عن العدوان، ووقف كل الحملات العسكرية، جوية كانت أو برية أو بحرية، فتم الانسحاب المرحلي، دون أن يعني ذلك إلغاء فكرة تكرار العدوان والاحتلال، عندما تسمح الظروف بذلك.

بعد هذه الموجة سلكت إسرائيل أسلوباً برعت فيه، وهو القيام بالاغتيال واستخدام السيارات والعبوات المفخخة، وفي هذا السياق، فجرت سيارة غسان كنفاني (أحد قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) وقتلته في ٧/ ٧/ ١٩٧٢، وحاولت اغتيال الدكتور أنيس صايغ برسالة

ملغومة في ١٩/ ٧/ ١٩٧٢، وأغارت على مخيم نهر البارد في شمال لبنان وبعض قواعد الفدائيين، ما أسفر عن سقوط ٥٩ شهيداً وجرح ٤٠ آخرين، في ٨/ ٩/ ١٩٧٢، وذلك رداً على قتل ١١ رياضياً إسرائيلياً في ميونيخ في ٥/ ٩/ ١٩٧٢، وفي ١٦ـ ١٧ أيلول/ سبتمبر ٧٢، شن الطيران الحربي الإسرائيلي غارات جوية، واشتبك الجيش اللبناني مع القوات المغيرة، فسقط ـ حسب بلاغ رسمي ـ ١٥ شهيداً و٤٦ جريحاً عسكرياً و٨٠ شهيداً مدنياً، وخسرت إسرائيل ١٨ قتيلاً، وفي ٢١/ ٢/ ١٩٧٣ نفذت إسرائيل هجوماً بحرياً ضد مخيمي نهر البارد والبداوي، أدى إلى مقتل ٣١ شخصاً وجرح ٦٠ آخرين وفي ١٠ نيسان/ أبريل حدث هجوم كوماندوس إسرائيلي على مخيمات بيروت، أدت إلى قتل ٤٠ فلسطينياً و٤ لبنانيين وجرح ٢٩ آخرين، وفي فجر نفس اليوم، نفذ الكوماندوس الإسرائيلي عملية في شارع فردان في بيروت، استهدف ثلاثة من القادة الفلسطينيين هم: محمد يوسف النجار، وكمال عدول وكمال ناصر،وفي ١٠/ ١٠/ ١٩٧٣، قصفت إسرائيل رادار الباروك، ما أدى إلى استشهاد ٩ جنود لبنانيين.

وسجلت السلطات اللبنانية ٣ آلاف اعتداء على لبنان بين ١٩٦٨ و١٩٧٤، أدت إلى قتل ٨٨٠ مدنياً من اللبنانيين والفلسطينيين.

«وبحسب إحصاءات لبنانية رسمية أيضاً فإنه وقع على لبنان، خلال سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦، ٣٨ اعتداء إسرائيلياً، بلغ عدد ضحاياها، ١٢٦ قتيلاً ونحو ٣٠٠ جريح، وأنه وقع في العام ١٩٧٧، حوالي ١٢٨ اعتداء، بلغت حصيلتها ٥٦ قتيلاً و١٧٠ جريحاً ومخطوفاً»[1].

(١) سويد، محمود، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص٨ و١٠.

ثالثاً: اجتياح ١٩٧٨ أو «عملية الليطاني»

كانت إسرائيل تنظر إلى نمو وتصاعد نجم العمل الفدائي في جنوب لبنان، والتأييد الشعبي له، بشيء من الخوف والقلق، لما يمثله الجنوب من بوابة حساسة في الصراع العربي ـ الصهيوني. فرسمت معالم خطة عدوانية طويلة المدى، لملاحقة وضرب العمل الفدائي، سواء في الجنوب أو البقاع الغربي، أو في شمال لبنان، أو حتى في العاصمة بيروت.

وهكذا لم يتوقف القصف ولا غارات الطيران، ولا انزالات الزوارق الحربية على الشواطىء اللبنانية وقصفها لعدد من المواقع والمنازل منذ العام ١٩٧٠ وحتى العام ١٩٧٨، غير أنه في العام الأخير، وتحديداً في ١٩٧٨/٣/١٤، شهد الجنوب أوسع عدوان إسرائيلي له حتى ذلك التاريخ منذ دخول المقاومة الفلسطينية إلى لبنان، استمر مدة سبعة أيام متتالية أطلق عليه «عملية الليطاني» سقط بنتيجتها عشرات القتلى والجرحى، عدا نسبة عالية من الدمار في البيوت، وحدوث الحرائق في المزروعات.

جاء هذا الاجتياح في أعقاب عملية فدائية جريئة تحمل اسم الشهيد كمال عدوان، الذي اغتالته إسرائيل مع رفيقين آخرين له من قادة منظمة التحرير الفلسطينية، في شارع ڤردان في بيروت، وقد بدا الاجتياح وكأنه ردة فعل على تلك العملية، لكن الذين كانوا يتتبعون تطور الموقف، وتصريحات وتحركات القيادة العسكرية الصهيونية، كانوا يعرفون أن ثمة شيئاً ما كان مدبراً للجنوب، وما الذريعة الجديدة سوى محاولة تضليل للرأي العام العالمي، كي لا يرافق الاجتياح ردات فعل دولية غاضبة، أو ضغوط من الأمم المتحدة، تجبر قوات الاحتلال على التخلي عن الأرض التي اغتصبتها.

أ ـ الأهداف:

كانت إسرائيل تخفي وراء اجتياحها الجديد، عدداً من الأهداف أبرزها:

ـ رفع معنويات الجنود الإسرائيليين الذين خبروا المواجهة مع الفدائيين وشعروا بشراسة القتال.

ـ تعزيز الثقة لدى المستوطنين في شمال فلسطين المحتلة، بعد ظهور حالات تذمر ونزوح من تلك المستوطنات نتيجة قصف الفدائيين لها، وشن العمليات ضدها.

ـ الوصول إلى منابع المياه اللبنانية لوضع اليد عليها، وسحبها عبر قنوات خاصة إلى المستوطنات الصهيونية.

ـ توجيه ضربة مؤلمة إلى البنية العسكرية للمقاومة، وإبعادها ما أمكن عن الحدود.

ـ إثارة النعرات داخل المجتمع اللبناني، والإفساح في المجال أمام إنشاء ميليشيا تابعة لإسرائيل في المناطق اللبنانية المحتلة.

وأفصح بيان رسمي إسرائيلي عن أهداف العدوان: «إن الهدف هو تصفية قواعد الفدائيين على طول الحدود، والمنشآت الخاصة التي يتدربون فيها وينطلقون منها لشن عملياتهم ضد «إسرائيل».

أما الهدف الثاني، فأشار إليه الجنرال مردخاي غور، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بقوله: «إيجاد حزام أمني» يمتد على طول الحدود مع لبنان، بعمق ١٠ كيلومترات.

ولم يخف غور نوايا إسرائيل الثابتة في الجنوب، فأكد أن عملية الغزو التي ينفذها الجيش الإسرائيلي إنما هي «خطوة عسكرية فتحت

الباب واسعاً لتحقيق خطوات سياسية، ومهّدت الطريق لخلق وضع جديد في كامل منطقة الشرق الأوسط».

ب ـ الخطة:

تمهيداً للعدوان، حاولت إسرائيل استغلال عملية كمال عدوان الفدائية التي نفذت في ١١/٣/١٩٧٨، إعلامياً على نطاق واسع، لمحاولة إيجاد تعاطف دولي مع المستوطنات التي تتعرض لنيران صواريخ الفدائيين، والحقيقة هي أن الجيش الإسرائيلي كان يعد العدة منذ ١٢/٣/١٩٧٨، للقيام بعمليته الواسعة على جبهة عريضة تبلغ حوالي ١٠٠ كلم، وكانت «إسرائيل» قد حرّكت لهذه الغاية، لواء ميكانيكياً إلى نهاريا قرب الحدود مع لبنان، وأعلنت تعبئة سرية لبعض التشكيلات في المنطقة الشمالية، بلغت فرقة مدرعة، واستنفرت قواتها الموجودة في هضبة الجولان السورية المحتلة، للتدخل إذا اقتضت الضرورة، وبناء على ذلك توزعت التشكيلات العسكرية ـ طبقاً للموسوعة الفلسطينية الصادرة عام ١٩٨٤ـ على النحو التالي:

ـ لواء مدرع في منطقة هاجو ـ شريم ـ دفنة ـ معيان باروخ.

ـ لواء مدرع في منطقة الخالصة ـ كفار جلعادي ـ مرجليون.

ـ لواء ميكانيكي في منطقة سعسع ـ برعام ـ صفصاف.

ـ لواء ميكانيكي في منطقة رأس الناقورة ـ البصة ـ حانيتا، بينما انتشرت خلف هذه الألوية قوة إسناد لاستكمال الهجوم.

وفي صبيحة ١٥/٣/١٩٧٨، فتحت المدفعية الإسرائيلية نيرانها الكثيفة باتجاه المواقع والمدن المستهدفة، تمهيداً لبدء الاجتياح، ثم تحركت المجموعات العسكرية المؤلفة من ٢٠ ألف جندي وضابط على خمسة محاور هي:

١ ـ محور المطلة ـ مرجعيون.

٢ ـ محور العديسة ـ الطيبة.

٣ ـ محور برعام ـ مارون الراس ـ بنت جبيل.

٤ ـ محور يادين ـ جبين ـ شمع.

٥ ـ محور الناقورة ـ رأس البياضة ـ صور.

تميز الهجوم الإسرائيلي بغزارة نيران المدفعية، وبغارات الطيران التي شاركت بشكل فعال في الهجوم والتغطية، والتي وصفها قائد سلاح الجو الإسرائيلي الميجور جنرال دافيد عفري كالتالي حسب الموسوعة الفلسطينية «إن القوات الإسرائيلية التي هاجمت لبنان قد تلقت خلال سير العمليات الحربية التي استمرت عدة أيام، تغطية جوية كثيفة لم يسبق للقوات الإسرائيلية أن تلقتها في وقت سابق، ولا ينتظر أن تتلقى مثلها مستقبلاً، وذلك لأن الطيران كان يعمل على بلوغ ثلاثة أهداف فقط هي: تأمين الغطاء الجوي للقوات البرية، وتدمير مرابض مدفعية الفدائيين، وقطع طرق الإمداد. وقد استطاع تحقيق هذه المهام، لأن الجيش الإسرائيلي كان يعمل على جبهة واحدة فقط، بالإضافة إلى عدم وجود أي عدو جوي».

وبمناسبة الحديث عن الطيران، لا بد من الإشارة إلى أن الطائرات التي شاركت في الهجوم، ألقت قنابل زنة الواحدة ٥٠٠ رطل، تضم في داخلها أعداداً كبيرة من القنابل الصغيرة التي تتراوح ما بين ٢٤٧ و٧٤٧ قذيفة، تنتشر فوق منطقة واسعة، لإحداث أكبر خسائر بشرية ومادية ممكنة، كما ألقت عدداً من صواريخ جو ـ أرض.

بعد ثلاثة أيام من المعارك المتواصلة تمكن الإسرائيليون ـ رغم المقاومة التي واجهتهم ـ من بلوغ خط الهبارية، الفريديس، كوكبا،

مرجعيون، دير السريان، القنطرة، صفد البطيخ، تبنين، الطيري، صدّيقين، العزيّة، ومزرعة جل البحر.

وكانت قوة أخرى وصلت إلى البياضة جنوب صور بعمق ٧ إلى ١٠ كيلومترات داخل الحدود اللبنانية، وكان الهدف مدينة صور، لذلك تركز القصف الجوي، وقصف الزوارق الحربية على المدينة ومخيم الرشيدية، بصورة عنيفة ومدمّرة، ولكن إسرائيل منيت بخسائر بشرية كبيرة عندما قامت بإنزال بحري جنوبي صور، ممّا أوقف الزحف الإسرائيلي عند خطوط معينة، وكان زحف الدبابات يتحرك في هذه الأثناء في ٣ اتجاهات:

أولاً: القنطرة، حريقة، دير قانون، البجة، برج رحال.

ثانياً: السلطانية، الشهابية، جويا، البازورية، حاراتا.

ثالثاً: صديقين، قانا، بتوليه، الناقورة، رأس البياضة.

وقام الإسرائيليون كذلك بإنزال جوي في منطقة الحنية ومعلية، وأحكموا الحصار البحري على المدينة، ورغم كل ذلك، صمدت صور ولم تسقط في أيدي القوات المهاجمة، وخاضت المقاومة بالتنسيق والتعاون مع «القوات المشتركة» معركة دفاع شرسة عن المدينة ومحيطها لمدة يومين، حتى صدور قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥ القاضي بوقف إطلاق النار فوراً على كافة المحاور، وأبرز ما جاء في هذا القرار:

١ ـ يطلب مجلس الأمن أن تحترم بدقة وحدة أراضي لبنان وسلامتها، وسيادة لبنان واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً.

٢ ـ يطلب من إسرائيل أن تكف فوراً عن عملها العسكري ضد وحدة أراضي لبنان وسلامتها، وأن تنسحب دون إبطاء قواتها من كل الأراضي اللبنانية.

٣ ـ يقرر على ضوء طلب الحكومة اللبنانية، أن يعين فوراً تحت سلطته، قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة لجنوب لبنان، من أجل تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية، وتثبيت السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على تأمين عودة سلطتها إلى المنطقة، على أن تتألف هذه القوة من عناصر توفرها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

بعد هذا القرار بساعات حاولت القوات الإسرائيلية تحقيق مزيد من التوسع باتجاه مدينة صور، لكن تصدي المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين، أفشل هذه الرغبة، وفي ١٩ من شهر آذار مارس من العام ١٩٧٨، صدّق مجلس الأمن على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال قوة دولية إلى الجنوب اللبناني، لمدة ٦ أشهر قابلة للتجديد، وطبقاً لذلك أعلنت إسرائيل سحب قواتها في ١٣/٦/١٩٧٨، لإحلال القوة الدولية محلها، وكان طموحها أن تتحوّل هذه القوة إلى سياج أمني لها، يحول دون تمكّن الفدائيين من القيام بمهماتهم، أو على الأقل تعيق تحركهم وتمنعهم من الانتشار، ونقل أسلحتهم الثقيلة والخفيفة عبر الحواجز الدولية، التي ستتمركز في المواقع التي وصلت إليها القوات الإسرائيلية. غير أن هذه الحواجز وسواها لم تستطع كبح جماح المقاومة أو استمرار عملها، مما عنى فشل الهجوم الصهيوني الجديد، بأبعاده: السياسية والأمنية والاقتصادية.

ج ـ الخسائر والأضرار:

خلف هذا الاجتياح وراءه عدداً كبيراً من الضحايا، ونسبة عالية من الخسائر في المنازل والمزارع والمؤسسات التربوية والاقتصادية، ودور العبادة، مما أدى إلى حدوث هجرة سكانية واسعة بلغت ٢٨٥٠٠٠ نسمة (٢٢٠ ألف لبناني و٦٥ ألف فلسطيني) وفي المعلومات، فإن الاجتياح تسبب باستشهاد ١١٦٨ شخصاً، نسبة ٥٠٪ منهم من المدنيين، وجرح ٦٥٣ آخرين (وزارة الإعلام اللبنانية ١٩٨٦).

وعن أبرز الجرائم التي ارتكبت ضد المواطنين الأبرياء في تلك الأيام، يمكن أن نورد الأمثلة التالية:

١ ـ مجزرة الخيام (قضاء مرجعيون): سقوط ٥٠ شهيداً معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ.

٢ ـ مجزرة كونين: استشهاد ٢٩ شخصاً، عدا الجرحى والمخطوفين.

٣ ـ مجزرة العباسية: ٧٦ شخصاً، عدا الجرحى، تتراوح أعمارهم بين عامين وثمانين عاماً.

وذكرت المصادر الإسرائيلية أن عدد قتلى الجيش الإسرائيلي بلغ ١٨ ضابطاً وجندياً.

وتذكر الإحصاءات التي صدرت في العام ١٩٧٨، أن نسبة عدد المهجرين من سكان الجنوب، بلغت في حينها ٨٧,٥٪ من مجموع السكان، ولم يبق سوى ١٢,٥٪ معظمهم من المسنين. وكانت مدينة صور قد شهدت نزوحاً كثيفاً بسبب القصف التدميري اليومي، وصل إلى

٧٠,٠٠٠ نسمة، وكذلك شهدت النبطية نزوحاً مماثلاً قُدّر بحدود ٥٠,٠٠٠ نسمة.

ونتيجة للقصف العنيف، تم إحصاء دمار حوالي عشرة آلاف منزل ومدرسة وكنيسة وجامع ومؤسسة اجتماعية وصحية وثقافية وصناعية وزراعية وحرفية مختلفة في الجنوب، أدى إلى إحداث شلل في القطاعات المذكورة، انعكس سلباً على أوضاع الناس المعيشية والاجتماعية، وفي هذا الإطار يمكن أن نشير إلى:

- إحراق موسم التبغ في الجنوب، الذي يشكل ٧٥٪ من إنتاج التبغ في لبنان.

- إحراق بساتين الحمضيات والزيتون والتين والكرمة والمحاصيل الزراعية من قمح وشعير وذرة وغيرها.

- تدمير محطات الكهرباء وضخ المياه، وإتلاف شبكات الري، وتهديم الجسور.

- شل المرافىء، والمراكز الاجتماعية.

- إحداث بطالة واسعة، دفعت عدداً من المواطنين إلى الهجرة نحو بلاد الاغتراب.

- إغلاق المدارس بعد تدمير بعضها، وتصديع البعض الآخر، مما ترتب عليه توقف الدراسة وانصراف عدد من الطلاب عن متابعة تحصيلهم العلمي. والنزوح إلى أماكن أخرى، وكذلك تشتت المعلمون، وتوقفت حركة النشاط الثقافي والرياضي والحرفي.

وفي عودة إلى الاحصاءات بعد انحسار موجة اجتياح العام ١٩٧٨، تبين أن ١٣[١] قرية كانت عرضة للتدمير الكامل وهي:

اسم القرية	عدد السكان	المؤسسات المدمرة
الخيام	٢٠,٠٠٠	١٠ مدارس، ٣ مراكز صحية اجتماعية وثقافية.
رشاف	٣٠٠٠	
مارون الراس	٤٠٠٠	٨ كنائس ومساجد
يارين	٣٥٠٠	مدرسة، كنيسة ومسجد
راشيا الفخار	٤٠٠٠	مدرسة، كنيسة ومسجد
القنطرة	٣٥٠٠	مدرسة، كنيسة ومسجد
مروحين	٢٠٠٠	مدرستان وكنيستان
حانين	٢٠٠٠	مدرستان وكنيستان
الغندورية	٨٠٠	
الضهيرة	٦٠٠	مدرسة، كنيسة ومسجد
الزلوطية	٥٠٠	مدرسة ومسجد
البستان	٥٠٠	مدرسة ومسجد
أم التوت	٤٠٠	

هذا وقدرت تقارير الأمم المتحدة، أن القوات الإسرائيلية تمكنت أثناء اجتياحها من السيطرة على ٥٥ مدينة وقرية ومزرعة، عملت فيها تخريباً وتدميراً ونهباً، وقد أنشأت ميليشيا تابعة لها، تولى قيادتها الرائد سعد حداد، غايتها منع قيام أي انتفاضة في الجنوب أو أية عمليات ضد قوات الاحتلال، والتصدي لمجموعات المقاومة، وقصف المدن والقرى

والبلدات المحررة، للضغط على المواطنين والدولة اللبنانية لفرض الشروط الإسرائيلية، وأكدت التقارير الدولية ـ في إشارة إلى نوع وحجم الاعتداءات الصهيونية على الجنوب ـ أن مراقبي الأمم المتحدة سجلوا خلال شهر آب/أغسطس من العام ١٩٧٩، إطلاق ٥١٨٠ قذيفة إسرائيلية على المناطق السكانية، أي ما يوازي ١٥٠,٠٠٠ كلغ من القذائف أو ما يعادل قوة تدميرية تبلغ ٧ أضعاف القنبلة الذرية التي ألقاها الأمريكيون فوق مدينة هيروشيما اليابانية.

د ـ قرارات الإدانة الدولية:

انشغلت دوائر الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة بإصدار مجموعة من القرارات التي أدانت «إسرائيل» على ارتكابها جرائم قتل وتدمير واحتلال أراضي الغير، منذ العام ١٩٦٨ وحتى اجتياح العام ١٩٧٨، وتلقائياً الاعتداءات المتكررة بعد ذلك، غير أن كل هذه القرارات والإدانات مع المناشدات الإنسانية والدولية الأخرى، بقيت حبراً على ورق، وفي هذا المجال يمكن أن نورد أبرز هذه القرارات للاستدلال: الرقم ٢٦٢، ٢٧٠، ٢٨٠، ٣١٣، ٣٣٢، ٣٣٧، ٣٤٧ و٤٢٥ والأخير يعتبر الأهم لأنه يدعو للانسحاب الفوري دون شروط.

رابعاً: اجتياح العام ١٩٨٢ «وعملية سلامة الجليل»

١ ـ المقدمات:

تشير معظم المصادر العسكرية الصهيونية والغربية، أن عملية اجتياح الجيش الإسرائيلي لجنوب لبنان والبقاع الغربي في العام ١٩٨٢، وصولاً إلى بيروت كانت مدبّرة منذ سنوات عدة سبقت تاريخ الاجتياح، وفي ذلك رد على كل الذين حاولوا الادعاء بأن العملية هدفت إلى

حماية الجليل من صواريخ الفدائيين، أو كانت انفعالاً نتج عن تزايد عمل المقاومة الفلسطينية، فجاء القرار سريعاً ومباشراً، وبلا تحضيرات تذكر.

البعض أوحى بأن مجرد فوز حكومة مناحيم بيغن الثانية بثقة الكنيست في ٥ آب/أغسطس ١٩٨١ «كان إيذاناً بحرب مقبلة في لبنان، وبدا أن الإعلان بشأن هذه الحرب رسمياً، يتوقف على توفر الظروف الملائمة: محلياً، اقليمياً ودولياً»[(١)] غير أن الحقيقة كانت غير ذلك، فالمقدمات تعود إلى أبعد من هذا التاريخ بكثير، وهي ترجع إلى عهد الجنرال عازر وايزمن، إن لم يكن أقدم من ذلك، «فالليكود» لم يكن مختلفاً عن «حزب العمل» في الإعداد لذلك الاجتياح:

«إن عملية سلامة الجليل قد وضعت بصورتها الأولية، في عهد شمعون بيريز حينما كان وزيراً للدفاع، بين سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٧، وكان مردخاي غور رئيساً للأركان»[(٢)].

وهناك من أوضح، أن العملية خطط لها آرييل شارون قبل تنفيذها بـ٧ أو ٨ أشهر على الأقل، كما ذكر ذلك رفائيل ايتان في ٢/ ٧/ ١٩٨٢، خلال حديث له مع صحيفة «معاريف» الصهيونية.

إذن الحقيقة الثابتة، هي أن النيّة والخطط للعدوان على لبنان كانت قائمة، لكن أحداً لم يكن يعرف مدى حجم هذا العدوان، والاستعدادات المخصصة لذلك.

---

(١) يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا - قبرص، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ٣.

(٢) تسيبوري،» مردخاي، داڤار، ٢٥/٦/ ١٩٨٢.

لكن المقربين من شارون والعارفين لكرهه وحقده على الفلسطينيين بخاصة والعرب بعامة، كانوا يخشون أن يتمادى هذا العسكري المتجبر إلى أبعد ما تم الاتفاق عليه داخل الكنيست، ولذلك حاولوا أن يرسموا خطوطاً عريضة لمسافة العدوان، غير أن شارون كان يتحدث في ما لا يبطن، فهو كان قرر المضي بمشروعه العدواني حتى العاصمة اللبنانية بيروت، غير مكترث بالانتقادات والتحذيرات، لأنه ظن أن الطريق ستكون سالكة أمامه لتحقيق حلم عسكري توسعي طالما راود مخيلته طويلاً، ولم يكن يدور في خلده أن الوهم شيء، والحقيقة شيء آخر، والتورط في رمال لبنان المتحركة، سوف تكلفه كثيراً، خسائر بشرية ومادية ومعنوية، إضافة إلى خسارة موقعه ودوره وتأثيره على القرارات السياسية، كما كلفت كل الذين توهموا معه أن الأمور بسهولة ما قد طرحه شارون على الورق.

مهّد الصهاينة للاجتياح بتصريح لرئيس أركان الجيش روفائيل ايتان جاء فيه:

«إن حل مشكلة «الإرهاب» من الأراضي اللبنانية ينبغي أن يتم بواسطة عملية عسكرية، رغم أن الفدائيين إذا اختفوا فإنهم سيظهرون في أماكن أخرى».

وأضاف: «إن آلة الحرب التي صرف عليها مليارات الدولارات، يجب أن تستخدم، وسوف يجعل ذلك الفدائيين يدفعون ثمناً باهظاً»[1].

ولم يمض على هذا التصريح مدة يومين، حتى أشار إلى القدرات

---

(١) يديعوب أحرونوت، ١٤/٥/١٩٨٢.

العسكرية الهائلة التي رصدت للاجتياح، مؤكداً: «أن كل من يحاول عرقلة إسرائيل ضد الفدائيين سوف نعرف كيف نعالج أمره»[1]. وذلك في رد على بعض المعارضين، سواء داخل الكيان الصهيوني أو خارجه.

جاءت هذه التهديدات والحشود التي كانت ترافقها، بالرغم من تقيد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالاتفاق المبرم مع إسرائيل في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٨١، برعاية المبعوث الأمريكي الخاص فيليب حبيب، والذي ينص على وقف إطلاق النار بين الطرفين، إذ منذ التوقيع على ذلك الاتفاق والمنظمة ملتزمة من جانبها بعدم إطلاق أية رصاصة أو قذيفة في اتجاه المستوطنات الشمالية، علماً بأن مصادر الأمم المتحدة اعترفت بأن «إسرائيل خرقت المجال الجوي اللبناني ٢١٢٥ مرة، ومياه لبنان الإقليمية ٦٥٢ مرة، كما جرت بعض حوادث الانتهاك براً»[2]، في الفترة الواقعة ما بين ٢٨ تموز/يوليو ١٩٨١، و٩ أيار/مايو ١٩٨٢.

لقد حاولت إسرائيل استغلال الأجواء الدولية الملائمة لها، والتي كانت سائدة قبل وأثناء العدوان، فهي كانت قد عقدت اتفاق التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر العام ١٩٨١، وكانت الدول الصناعية مشدودة إلى حرب فوكلاند، وإلى الأحداث التي كانت تجري في تشاد، بينما الاتحاد السوفياتي سابقاً، لم يكن قادراً على اتخاذ مبادرات تحد من عملية اجتياح ضمن الحدود

---

(١) صحيفة عل همشمار، ١٦/٥/١٩٨٢.

(٢) جنكه، وليم اسبينوزا ولس، «دفاع أم عدوان ـ القوانين الأمريكية لضبط صادرات السلاح، والاجتياح الإسرائيلي للبنان»، سلسلة أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ ٢٢ (نيقوسيا ـ قبرص: شركة الخدمات النشرية المستقلة/المحدودة، ١٩٨٣).

اللبنانية، أما العرب فكانوا مشغولين بحرب الخليج، وباتفاقية «كامب ديفيد» التي أخرجت مصر من خط المواجهة.

استبق شارون الاستعدادات والحشود العسكرية التي بدأت منذ شهر شباط/فبراير من العام ١٩٨٢، بزيارة سرية قام بها إلى لبنان في شهر كانون الثاني/يناير من العام المذكور، لدرس الواقع ميدانياً، ووضع اللمسات الأخيرة لخطة الغزو، وهذا يكشف حقيقة ما كان يهدف إليه، لحصد مكاسب سياسية أعمق بكثير من الخطوة العسكرية.

لم يبق أمام شارون وحكومته، إلاّ إيجاد المبرر اللازم، حتى إذا لم يتوافر، فإنه قادر على توفيره بسهولة، فما دامت النيّة والتجهيزات قد أُقرّت، وأصبحت العملية مثبتة رسمياً على الورق وفي الميدان، فعود الكبريت صار جاهزاً، وقبل أن يطول البحث اتخذ الجيش الإسرائيلي من محاولة اغتيال السفير شلومو ارغوف في لندن، فجر الثالث من حزيران/يونيو ١٩٨٢، سبباً كافياً لإعلان استنفاره تمهيداً للهجوم، على الرغم من توضيح الحكومة البريطانية على لسان رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، بأن المحاولة نفذتها مجموعة منشقة عن م.ت.ف، واعتبرت أن «الهجوم الإسرائيلي على لبنان ليس انتقاماً لمحاولة اغتيال السفير ارغوف»[1].

وفور إشاعة النبأ، عقدت الحكومة الصهيونية اجتماعاً طارئاً، صباح يوم الجمعة، الموافق فيه ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٢، في ظل غياب شارون الذي كان في الخارج، واتخذت قراراً بالإجماع يعطي الضوء الأخضر للطائرات الحربية، بالإغارة على أكثر من عشرين موقعاً فلسطينياً

(١) هيرالد تريبون، ٨ حزيران ١٩٨٢.

في الجنوب وبيروت، لتبدأ حرب «سلامة الجليل»، التي ما زال يعاني منها لبنان.

قرار الحرب الذي أذاعه سكرتير الحكومة، دان مريدور، تضمن:

- قررت حكومة إسرائيل، تكليف الجيش الإسرائيلي مهمة إخراج جميع مستعمرات الجليل من مرمى نار «الإرهابيين» المتمركزين بقيادتهم وقواعدهم في لبنان.

- اسم العملية: «سلامة الجليل».

- خلال تنفيذ هذا القرار لن نهاجم الجيش السوري إلا إذا قام بمهاجمة قواتنا.

- ما زالت «دولة إسرائيل» تتطلع إلى توقيع اتفاقية سلام مع لبنان المستقل ضمن المحافظة على سلامة أراضيه[1].

وادعت رئاسة الأركان الإسرائيلية، في أمرها اليومي للجنود، أن أهداف هذه العملية، يمكن أن تتلخص بعدة نقاط أبرزها:

- إعادة الهدوء والاستقرار للمستوطنات، بإبعاد مدفعية وصواريخ الفدائيين من جنوب لبنان.

- القتال من أجل «أرض إسرائيل واليهود في الشتات».

- التحريض على القتل بلا رأفة، وتمشيط المناطق التي يحتلها الجيش من «المخربين».

٢ ـ موازين القوى:

كانت موازين القوى ميدانياً مختلّة لصالح إسرائيل، فالمقاومة لا

---

(١) داڤار، ٧/٦/١٩٨٢.

تملك غطاء جوياً ولا بحرياً، ولا تملك نفس مقومات القوة برياً، بخاصة في مجال الدبابات والمدفعية الثقيلة، وحتى العنصر البشري كان من حيث العدد أكبر من كل التوقعات.

هذا الحشد العسكري الكبير، كان يضع في حسابه إلى جانب الفدائيين، القوات السورية العاملة في لبنان، إذ كانت إسرائيل تخشى أي احتكاك أو صدامات مع الجيش العربي السوري، لذلك أخذت كافة الاحتياطات، كما لو أن الجيش السوري في المعركة.

وذكر المعلق العسكري الصهيوني زئيف شيف «إن أسرائيل زجت في حرب ١٩٨٢، قوات كبيرة وهائلة حتى بمقاييس حرب يوم الغفران، ولم يكن لدى «المخربين» أقل إمكان للصمود في وجهها، ولم يكن السوريون في وضع سهل، إن ميزان القوى كان يميل إلى مصلحة «إسرائيل»[١].

أما القوات الصهيونية التي تم دفعها إلى الميدان فيمكن تفصيلها كالتالي:

- القوة البشرية: ٩٠ ألف رجل.
- الدبابات: ١٣٠٠ دبابة.
- الناقلات: ١٢,٠٠٠ شاحنة.

١٣٠٠ ناقلة جند مصفحة.

- عدد الطائرات: ٦٣٤ طائرة مقاتلة.

(١) زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨٢/٦/١١.

ـ عدد غير محدد من القطع البحرية[1].

أما قوة الفدائيين، فقدّرتها القوات الإسرائيلية على النحو التالي:

ـ القوة البشرية: ١٥ ألف فدائي، ٦ آلاف منهم يرابطون في الجنوب[2].

ـ القوة الميكانيكية: ١٠٠ دبابة (تي ـ ٣٤، تي ـ ٥٤، تي ٥٥).

١٥٠ ناقلة جند مصفحة.

ـ المدفعية: ٢٥٠ مدفعاً عادياً.

١٠٠ راجمة صواريخ.

٢٠٠ مدفع مضاد للطائرات.

ـ صواريخ: ٢٠٠ قاذفة صواريخ سام ـ ٧[3].

ـ القوات الفلسطينية كانت موزعة في خمسة قطاعات رئيسة إضافة إلى مدينة بيروت، وكان انتشارها ـ طبقاً لمعلومات القيادة العسكرية الصهيونية ـ كما يلي:

ـ قطاع الشريط الساحلي: يضم: صيدا، صور، النبطية وجباع، وفيه تتمركز قوات لواء «القسطل» بقيادة الحاج إسماعيل، وعدد أفرادها ٦ آلاف مقاتل.

---

(١) clifford A wright. «The israeli war Machine in Lebanon» Journal of Palestine studies, vol. XII. No. 2, winter 1983, p.39.

(٢) يديعوت، أحرونوت، ٧/٦/١٩٨٢.

(٣) معرافوت، العدد ٢٨٤، ايلول/سبتمبر/١٩٨٢، ص ٤٢ـ ٤٣.

ـ قطاع العيشية: انتشر فيه لواء «اليرموك» وعدد أفراده حوالي ٦٠٠ فدائي.

ـ قطاع العرقوب: يتمركز فيه لواء «الكرامة»، ويضم ١٥٠٠ فدائي.

ـ قطاع الزهراني ـ الأولي: يتبع عسكرياً قطاع الشريط الساحلي، وقد انتشرت فيه كتيبة «شهداء أيلول» التابعة للواء القسطل بقيادة رياض كمال الشيخ، وصل مجموع الفدائيين في هذا القطاع ١٥٠٠ فدائي.

ـ قطاع الأولي ـ الدامور: كان في عهدة قوات «عين جالوت» التابعة لجيش التحرير الفلسطيني.

ـ قطاع بيروت: انتشر فيه حوالي ٦٠٠٠ فدائي، إضافة إلى عدد غير محدود من الدبابات والمدفعية والأسلحة المضادة للدروع وللطائرات.

الخطة الصهيونية كما رسمها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، ارتكزت على عنصرين:

«١ ـ استغلال الممرات والمحاور الالتفافية في المناطق الجبلية.

٢ ـ إنزال قوات في مؤخر مجموعات الفدائيين لمنع انسحابهم، وتعطيل تنظيمهم وإيقاع أعلى خسائر ممكنة في صفوفهم»(١).

لتنفيذ هذه الخطة خصصت إسرائيل القوات التالية:

ـ قيادة المنطقة الشمالية بقيادة الجنرال أمير دروري.

(١) يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان، مصدر سابق.

- قيادة قوات البقاع بقيادة الجنرال افيغدوربن - غال.
- تشكيلات مساندة من الجيش النظامي والاحتياط.
- مساعدة جوية كثيفة، سواء للهجوم أو للنقل.
- مساندة بحرية للهجوم والإنزال.

وكانت مهام هذه القوات، موزعة، حسب المصادر العسكرية الإسرائيلية:

١ - تقوم القوة «أ»، التابعة لقيادة المنطقة الشمالية، بتدمير تجمعات الفدائيين، على امتداد الشاطىء، بواسطة التقدم حتى نهر الأولي، وتطهير المنطقة من الوجود العسكري الفلسطيني، ولتنفيذ هذه المهمة، وضعت في تصرف القوة «أ» وحدات مشاة ومدرعات.

٢ - تقوم القوة «ب»، بتدمير تجمعات الفدائيين في مرتفعات النبطية، وتتصل بالقوة بواسطة التقدم على محور الزهراني بعد السيطرة على جسر حبوش، ووضعت في تصرف هذه القوة وحدات مشاة ومدرعات.

٣ - تدمّر القوة «ج» تجمعات الفدائيين في منطقة «فتح لاند»، وتتحرك من المطلة نحو كوكبا، حاصبيا، شبعا، لمواجهة احتمال هجوم سوري، وزودت هذه القوة بوحدات من المشاة والمدرعات.

٤ - تنزل القوة «د» على مصب نهر الأولي وتطوق صيدا، وتعزل الجبهة من الشمال حتى يتم الاتصال بالقوة «أ» والقوة «ب»، وزودت بوحدات من المظليين والمدرعات.

٥ - توضع القوة «هـ»، كقوة مساندة لتعزيز الانزال على نهر الأولي، أو للتحرك في جبال الشوف نحو جسر بسري.

٦ ـ في حال تدخل الجيش السوري في الحرب، تخترق القوة «و» خط الدفاع الأول السوري في منطقة القرعون بصورة تدريجية.

٧ ـ القوة «ز» تحتل منطقة جزين.

أما الخطة الهجومية لقيادة قوات البقاع الصهيونية، فكانت تهدف إلى تدمير القوة السورية في لبنان المتمركزة في البقاع، ولذلك، وضعت تحت إمرة هذه القيادة قوات كافية بالتنسيق مع قوات الشمال، وكلف سلاح الجو والبحر مساندة القوات البرية.

لكن إسرائيل كانت تحاول من خلال تصريحات قادتها، تجنب الحديث عن ضرب القوات السورية في لبنان، حتى لا تثير مخاوف الرأي العام الإسرائيلي من جهة، وكي لا تثير شكوك الأمريكيين والأوروبيين من أهداف حرب «سلامة الجليل» البعيدة المدى من جهة ثانية، وكانت قد أرسلت إلى الولايات المتحدة أن غاياتها الأساسية من هذه الحرب تتلخص بـ:

ـ إبعاد المقاومة الفلسطينية مسافة ٤٠ كيلومتراً عن الحدود.

ـ توجيه ضربة عسكرية ومعنوية إلى م.ت.ف.

ـ تقليص السيطرة السورية في المنطقة.

ـ إقامة نظام جديد في لبنان، يضمن أمن إسرائيل وسلامة حدودها الشمالية.

ـ مشاركة واشنطن في الترتيبات الأمنية[1].

(١) صحيفة «هآرتس»، ١٩٨٢/٦/٩.

الحسابات الإسرائيلية كما جاءت ميدانياً، لم تكن دقيقة، فالتوقعات التي وضعت لحسم الموقف مع الفدائيين، باجتثاثهم نهائياً في الجنوب والبقاع وبيروت، كانت مخيبة للآمال، فالوقت الذي رصد لحرب «سلامة الجليل» بأسابيع قليلة، استمر أكثر من ثلاثة شهور، والخسائر التي كانت في نظر الإسرائيليين لن تكون بالغة، تجاوزت كل الأرقام مما أدى إلى اهتزاز الثقة في قيادة الجيش «الذي لا يقهر»، ورغم احتلال المناطق في الجنوب والبقاع، ظلت «جيوب الفدائيين» تقاتل بشكل شرس، أدمت الجسم العسكري الصهيوني، وأصابت معنوياته في الصميم، وكثيراً ما اقتضى الأمر مواجهات في السلاح الأبيض، وقد أبدى الفدائي والجندي العربي السوري بسالة نادرة، أذهلت قوات الاجتياح، مما اضطر الصهاينة إلى حشد قوات إضافية وصلت بالنسبة إلى المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين في البداية: ٨:١، ثم ارتفعت في مراحل لاحقة لتصل إلى ١٢:١. ولولا بعض الاختراقات الأمنية الإسرائيلية في صفوف الفدائيين، لدفعت إسرائيل ثمناً أكبر من المتوقع.

٣ ـ خلفيات القرار السياسي الإسرائيلي:

إذا كانت حرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، قد سميت بـ«حرب دايان»، فإن اجتياح العام ١٩٨٢، سمي بـ«حرب شارون»، لما كان للأخير من دور في التخطيط والممارسة، إذ أحياناً كان يستغل غياب مناحيم بيغن في واشنطن، ليقوم بشن هجمات غير متفق عليها، كما أنه حاصر بيروت ودخلها، دون أن يكون ذلك في صلب الخطة العدوانية، بعد أن نجح شارون في تقديم معلومات غير دقيقة عن واقع المعارك، وتبسيط احتمالات دخول بيروت لفرض رئيس للجمهورية في لبنان «صديق وحليف» للإسرائيليين.

وفي قراءة لتطور المعارك يوماً بعد يوم، كانت تتضح خلفيات القرار الشاروني، فبعد أسبوع واحد من الاجتياح أعلن بوضوح: «اعتقد أن عرب «يهودا والسامرة»، وقطاع غزة، سينهضون لإجراء مفاوضات، وفي الأيام القادمة عندما تهدأ جبهة الحرب، سنشن هجوم السلام على عرب المناطق من أجل إيجاد اتصال مركز معهم للحوار بهدف إقامة الحكم الذاتي»[١].

وطبقاً لهذه الرؤية، كان شارون مصرّاً على دخول بيروت، وارتكاب مجازر ضد الفلسطينيين فيها، فقام بفتح جبهة عاليه ـ بحمدون ضد القوات السورية المتواجدة في الجبل، لإقصائها وتسهيل مهمته بالنزول إلى بيروت، وقد اعتبر هذا التصعيد: «بداية الجولة الثانية من حرب حزيران/يونيو ١٩٨٢»[٢]. وتطوراً «لا بد منه في عملية كان يجب أن تكون تسميتها الحقيقية: فرض نظام جديد في لبنان»[٣].

لاقت هذه الجبهة مواجهة شرسة من قبل القوات السورية، غير أن تدخل الطيران الحربي الإسرائيلي حسم الموقف بعد أربعة أيام من المعارك، وهنا أثيرت التكهنات وبدأت التساؤلات حول أبعاد هذه الحرب ومداها، والتي تحوّلت بعد ذلك لتكون أطول حرب صهيونية ضد العرب منذ العام ١٩٤٨.

ومع دخول الحرب شهرها الثالث، شعرت واشنطن بالحرج، وقد عبر الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عن نفاد صبره من هذا الوقت

---

(١) «يديعوت أحرونوت، ٢٠/٦/١٩٨٢.

(٢) شيف، زئيف، هآرتس، ٣٣/٦/١٩٨٢.

(٣) غيناي، ارئييل، يديعوت أحرونوت، ٢٣/٦/١٩٨٢.

الطويل، دون أن تتمكن القوات الإسرائيلية من حسم الموقف حسب ما تم الإعلان عنه، عندئذٍ قرر شارون مع بقية طاقم القيادة العسكرية، إلى استخدام سياسة «الأرض المحروقة» ضد بيروت الغربية، مستعيناً بكثافة نيران رهيبة، جوية وبرية وبحرية، حاول خلالها الجيش الإسرائيلي من التقدم على محاور الضاحية الجنوبية، ومنطقتي المتحف والميناء، وكان الهدف احتلال غربي العاصمة اللبنانية، وإلقاء القبض على قادة المقاومة، وتصفية الفدائيين جسدياً. لكن المقاومة التي واجهتها القوات الغازية، على كل المحاور، والتي شارك فيها: الفدائيون الفلسطينيون، والجنود السوريون الذين بقوا في بيروت، إلى جانب القوى الوطنية اللبنانية، أدت إلى إحداث خسائر كبيرة في تلك القوات، إذ «فاقت في يوم واحد، مجموع ما أعلن بشأنه خلال شهر تموز/ يوليو بأكمله»[1].

لإخفاء الإخفاق الإسرائيلي في محاولات الاقتحام، أمر شارون، بزيادة الضغط من خلال المزيد من القصف الجوي والبحري والبري، لإلحاق الأضرار ببيروت الغربية، وقتل أكبر عدد من الفدائيين، لكن ذلك لم يحل المشكلة، إذ لم يبق خيار سوى المبادرات السياسية، لممارسة الضغط على قيادة المقاومة للانسحاب من بيروت، ضمن اتفاق ترعاه واشنطن.

في هذا الوقت أعلنت سوريا عن استعدادها لاستقبال القيادة الفلسطينية ومقاتليها، فتوجه على الفور مبعوث الولايات المتحدة الخاص فيليب حبيب ـ الذي لعب دوراً كبيراً في إرساء وتنفيذ اتفاق

(١) شيف، زئيف، هآرتس، ١٩٨٢/٨/٦.

خروج الفلسطينيين من بيروت ـ إلى إسرائيل وقابل المسؤولين فيها، وبعد مناقشات واسعة، أعلن وزير الخارجية الإسرائيلية إسحاق شامير أن حكومته «تلقت مقترحات مقبولة للغاية في شأن شروط وسبل انسحاب رجال م.ت.ف. من بيروت ولبنان خلال ١٢ يوماً»[1].

وبالرغم من التوصل إلى هذا الاتفاق، فإن شارون لم يبخل على بيروت بصب كل غضبه الجوي والبري والبحري عليها، لمدة يومين متتاليين في ١١ و١٢ آب/أغسطس ١٩٨٢، وكان بذلك يرغب في ممارسة المزيد من الضغوط ضد المقاومة الفلسطينية، وإنزال أكبر نسبة من الخسائر في صفوفها، وفي صفوف المدنيين من الشعب اللبناني والفلسطيني الصامد والمتضامن معها.

وفي ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٢، أقرت الحكومة الصهيونية صيغة معدلة لاتفاق الانسحاب، كما أعدها حبيب، أعرب بعدها شارون عن الأبعاد الاستراتيجية الأمريكية ـ الصهيونية لهذا الاتفاق، ولأهداف الاجتياح على هذا النحو:

ـ إخراج م.ت.ف من بيروت ولبنان، والحرص على عدم عودتها مستقبلاً.

ـ إخراج جميع القوات الأجنبية من لبنان.

ـ عدم انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان قبل انسحاب السوريين منه.

ـ إقامة حكومة قوية في لبنان.

---

(١) هآرتس، ١١/٨/١٩٨٢.

ـ التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل ولبنان، أو إقامة ترتيبات أمنية بينهما.

ـ إبعاد السوفيات عن المنطقة وحلول النفوذ الأمريكي في سوريا[1].

لم تتردد واشنطن في إرسال ٨٠٠ جندي من مشاة البحرية الأمريكية إلى بيروت، أثناء فترة تنفيذ هذا الاتفاق، بينما انتخب بشير الجميل، قائد «القوات اللبنانية»، رئيساً للجمهورية اللبنانية، كإشارة إلى نجاح أهداف عملية الاجتياح.

وبعد أسبوع من عملية الانتخاب، في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨٢، غادرت قيادة المقاومة مع مقاتليها ميناء بيروت باتجاه اليونان، في حفل توديع شعبي مهيب ومؤثّر للغاية، وهكذا بعد ٣ شهور من المعارك، خرج ١٣ ألف مقاتل فلسطيني و٧ آلاف جندي سوري من قوات الردع العربية من بيروت، لتنتهي معها مرحلة، وتبدأ مرحلة أكثر قسوة وألماً، كانت مجازر مخيمي صبرا وشاتيلا عنواناً لها، حيث قضى عشرات المدنيين العزّل حتفهم على يد ميليشيا «القوات اللبنانية» التابعة لحزب «الكتائب» بحماية وتحريض القوات الإسرائيلية التي كان يشرف عليها آرييل شارون، الأمر الذي فضح النوايا الإسرائيلية في إبادة الشعب الفلسطيني، حتى ولو كان أعزلَ من السلاح.

٤ ـ الخسائر وردود الفعل داخل المجتمع الصهيوني:

إذا كانت القيادة السياسية والعسكرية في الكيان الصهيوني، قد نجحت في خداع الشعب، بأن عملية «سلامة الجليل»، هي «دفاعية»،

---

(١) هآرتس، ٢٠/٨/١٩٨٢.

ولن تستمر وقتاً طويلاً، وسوف تحاول تجنب الذهاب إلى أبعد من ٤٠ كلم، فإن هذا الخداع لم يتمكن من الصمود طويلاً، بعد أن تبيّن للجنود والضباط والمستوطنين، أن العملية أدخلت القوات الإسرائيلية إلى «مدبرة» أوسعت جنودها لسعاً مؤلماً، تسببت بمقتل عدد كبير منهم، ولم تفلح في توفير الغطاء الأمني للمستوطنات من الصواريخ. كما أنها أدت إلى قتل المئات من الأبرياء اللبنانيين والفلسطينيين، وزجت بالعشرات منهم في المعتقلات بدون عذر.

وقد تكشفت هذه الحقائق من خلال المعايشة الميدانية للضباط والجنود، والممارسات التي جرت أثناء الاجتياح، ومن خلال البيانات المتناقضة للجيش الإسرائيلي.

فبينما ذكرت تلك البيانات، أن القوات الصهيونية تكبدت بين ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، ونهاية كانون الأول/يناير ١٩٨٣، «٢٠ قتيلاً و٦٣ جريحاً، وإذا أضفنا ٧٦ جندياً إسرائيلياً قتلوا في عملية نسف مقر قيادة الجيش الإسرائيلي في مدينة صور، يصبح مجموع القتلى الإسرائيليين خلال هذه الفترة المحددة، ٩٦ جندياً إضافة إلى عشرات أخرى من الجرحى»[1]، فإن البيانات التي وزعت بعد ذلك أشارت إلى سقوط أعداد أكبر، فهي أكدت أن الجيش الإسرائيلي تكبد «٥٠٦ من القتلى ونحو ٢٨٠٠ جريح»[2] وذكرت صحيفة «هآرتس» في ٣/٥/١٩٨٤، أن الخسائر الإسرائيلية بلغت ٦٠٠ قتيل و٣٥٠٠ جريح بينهم ٢٠٠٠ معوق، والخسائر المادية تراوحت بين ٢,٥ مليار دولار و٤ مليارات دولار.

---

(١) زوهار، غابي، عال همشمار، ٤/٢/١٩٨٣.

(٢) زلينغر، تيلي، داڤار، ١٩/٧/١٩٨٣.

هذه الأرقام وغيرها، دلّت غلى أن قوات الغزو وقعت في مصيدة لم تكن تتوقعها، فراحت تبحث عن مخارج وتبريرات، علها تعيد لها هيبتها.

أول ردات الفعل جاءت من داخل صفوف الجيش الإسرائيلي نفسه، فبعد تسريح دفعة من جنود الاحتياط في أواخر حزيران/يونيو ١٩٨٢، قام أفرادها بإرسال عرائض احتجاج للحكومة، ودعوا إلى بذل جهود جماعية لوقف المهزلة التي ينفذها الجيش، وطالبوا «بإقالة وزير الدفاع آرييل شارون المسؤول عن ضريبة الدم الباهظة»[١]. وأوضح ٣٥ ضابطاً وجندياً في عريضة وقّعوها، حقيقة ما جرى بالقول: «لقد كان واضحاً على الدوام، أنني إذا خرجت إلى الحرب فستكون تلك حرباً عادلة، هذه المرة دخلنا حرباً هدفها المعلن إبعاد «المخربين» ٤٠ كلم عن مستعمرات الشمال، واليوم أصبح واضحاً لي أنني خدعت واستدعيت إلى خوض الحرب الأولى في تاريخ إسرائيل التي لا تعتبر حرباً دفاعية... ليس لدي ثقة بوزير الدفاع»[٢].

وفضح ٩٠ ضابطاً وجندياً آخرون ـ بعثوا برسالة إلى رئيس الحكومة الصهيونية ووزير الدفاع ـ مخاطر التورط في هذا الاجتياح، ومما جاء في تلك الرسالة: «لقد قتل منا وقتلنا في لبنان أكثر مما يجب، لقد احتللنا وفجّرنا ودمرنا أكثر مما يجب... إن الحكومة تهدف إلى فرض حل عسكري للمشكلة الفلسطينية، وفرض نظام جديد فوق أنقاض لبنان... لمصلحة رجال الكتائب»[٣].

---

(١) «يديعوت أحرونوت»، ١٩٨٢/٦/٣٠.
(٢) «دافار»، ١٩٨٢/٧/٨.
(٣) «هآرتس»، ١٩٨٢/٧/٩.

هذا الصوت الذي خرج من وسط المعارك، بدأ يتبلور شيئاً فشيئاً ليشكل أداة ضغط حقيقية ضد السلطتين السياسية والعسكرية الصهيونية، وقد طالب ضباط وجنود الاحتياط، الناس للخروج عن صمتهم، ومنع تكميم أفواه العائدين من الحرب، ليعبروا عن أحاسيسهم ومشاهداتهم، وخاطبوا وزير الدفاع شارون في ٢/ ٧/ ١٩٨٢:

«نعرب عن انعدام ثقتنا بك وبقيادتك الأمنية، وبما أننا نعتبرك المسؤول شخصياً ووزارياً عن التطورات الخطرة لحرب سلامة الجليل، فإننا نطالبك بالاستقالة على الفور من منصبك كوزير للدفاع في حكومة إسرائيل».

على أثر هذا التحرك المعترض على أسلوب شارون، تأسست في مدينة القدس حركة أطلقت على نفسها «ثمة حدود» في ١٣ تموز/يوليو ١٩٨٢، ليكونوا «بمثابة صوت للجنود الموجودين في لبنان ضد إرادتهم وإيمانهم، وأنهم يعرفون بوجود جنود قد يتم إرسالهم إلى بيروت الغربية على الرغم من تحفظهم تجاه مثل هذه الخطوة»[١].

ونشطت هذه الحركة في تعرية الحكومة، لأنها «كذبت علينا»[٢]، وطالبوا بعدم إرسالهم إلى لبنان.

هذه الحركة كانت مقدمة لتشكيل حركات احتجاج أخرى مثل مجموعة «الشجاعة» التي خيّمت أمام منزل مناحيم بيغن، تطالبه بالتوقف عن النفاق وزج الجنود في آتون حرب لا تحظى بالتأييد الكامل، واستجابة لنداءاتها أعلن العقيد ايلي غيفع استقالته، وهو قائد لأحد

(١) «دفار»، ١١/٧/١٩٨٢.

(٢) المصدر السابق.

الألوية، حتى لا تسجل عليه لعنة اقتحام بيروت الغربية، وقال: «ليست لديه الجرأة على النظر إلى أعين الثكالى والقول لهم إن ولدهم سقط في عملية يعتقد أنه كان في الإمكان تلافيها»[1].

لاقت خطوة غيفع هذه أصداء واسعة، لدى الضباط والجنود والرأي العام، دفعهم إلى التردد في تأييد الحرب، خوفاً من الآلام التي ستسببها.

على الفور حاول بيغن، التخفيف من حدّة الهجمة ضده، فاجتمع إلى المنتقدين والمعارضين لشرح الدواعي والأسباب، التي دفعته إلى اتخاذ قراره، وأكد أنه سيبذل جهده كي لا يزيد من نزف جنوده، لكن كل هذه التبريرات لم تنفع، فاشتدت حركات الاحتجاج، خاصة بعد دخول بيروت الغربية، وارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا. وقد زادت النقمة عندما بدأت جثث الضباط والجنود الصهاينة تصل تباعاً إلى ذويهم، فبرزت موجات شعبية ناقمة، منها «حركة السلام الآن» التي قامت بعدة تظاهرات واعتصامات أمام منزل بيغن، ودعت إلى إقالة شارون فوراً من منصبه.

ويوماً بعد يوم اتسعت دائرة النقمة على الحكومة بشكل عام وعلى شارون بشكل خاص، وبدأت الانتقادات العلنية في وسائل الإعلام، لإخراج الجيش من «الورطة» التي أجبر عليها، وقامت تظاهرات عدة، كان أكبرها تلك التي جرت في ساحة «ملوك إسرائيل» بتل أبيب، بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، شارك فيها أكثر من ٤٠٠ ألف متظاهر، أي ما يعادل ١٠٪ من عدد سكان إسرائيل»[2].

---

(١) «هآرتس»، ٢٧/٧/١٩٨٢.

(٢) News Weeek, october 4, 1982

وفي أعقاب المجزرة التي ارتكبت في مخيمي صبرا وشاتيلا، تناولت الصحف الأدوار «القذارة» التي لعبها شارون في تلك المجزرة، واعتبرتها «وصمة عار»، ومما كتبته الصحف الإسرائيلية في حينها، مقال لصحيفة «هآرتس»، ومنه: «إن هذه المجزرة جعلت حرب لبنان، المصيبة الأكبر على الشعب اليهودي منذ المجازر النازية».

وانعكست أصداء موجة الاحتجاجات والإضرابات والبيانات على الكنيست، فبدأت أصوات البعض ترتفع منددة بالاجتياح، داعية طرح الثقة بالحكومة، ومن أبرز أصوات المعارضين، كان مئير فيلنر (حداش)، الذي اعتبر «عملية الجيش من زاوية القانون الدولي، هي جريمة حرب، إنها أعمال بربرية نذلة تستهين بحياة البشر، ولا يعني ذلك الفلسطينيين فقط، بل حياة اليهود أيضاً»[1].

لكن أحداً لم يستطع إيقاف الحرب، وقد مضى شارون إلى أبعد الحدود في تصرفاته، ظناً منه أنه بذلك حقق حلماً كبيراً، ولم يدر أن هذا الحلم ليس سوى مجرد وهم إذ سرعان ما تحوّل إلى كابوس، عندما انتفض الشعب اللبناني لحمل السلاح، والدفاع عن أرضه وكرامته، فكانت المواجهات اليومية من أقصى الجنوب مروراً ببيروت الغربية وصولاً إلى البقاع الغربي، شاركت فيها كل فئات الشعب من نساء وأطفال وشيوخ وشباب، توّجت بالعمليات الاستشهادية التي هزّت معنويات قوات الغزو، وأجبرتها على التراجع، وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل في حديثنا عن المقاومة في فصل آخر.

---

(١) «يديعوت أحرونوت»، ١٩٨٢/٦/٩.

٥ ـ ممارسات قوات الاحتلال:

نفذت قوات الغزو، حرب إبادة فعلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني واللبناني على حد سواء، وقد فاقت المجازر التي ارتكبت ضد هذا الشعب في هذه الفترة كل المجازر السابقة التي ارتكبتها إسرائيل ضد الأمة العربية، وقد ظنت أن هذا الأسلوب سيمكنها من الاحتفاظ بالأراضي التي وقعت في قبضتها طويلاً، سواء في الجنوب أو البقاع الغربي، أو حتى في العاصمة بيروت، لإملاء الشروط السياسية والأمنية والاقتصادية على لبنان كما تريد. ولو حاولنا أن نستعرض الممارسات اليومية لقوات الغزو منذ الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٨٢ وحتى نهاية العام ١٩٨٥، حين اشتد ساعد المقاومة ضد الاحتلال، لوجدنا أنها كانت تنطوي على حقد مبيّت، وعلى همجية قلَّ نظيرها في التاريخ القديم والمعاصر، إذ استخدمت ضد الشعب كل وسائل الدمار والفتك، بعضها جرّب لأول مرة، فكان لبنان محطة تجارب للذخيرة الأمريكية الحيّة، لمعرفة مدى فعاليتها وخطورتها، والبعض الآخر كان تقليدياً.

لقد دمّرت القوات الغازية، المنازل فوق رؤوس المواطنين اللبنانيين الأبرياء، واصطادت قوافل المدنيين الهاربين من جحيم القصف باتجاه بيروت والبقاع، فداست الدبابات بعض السيارات المدنية، وأحرقت البعض الآخر، كما قتلت عمداً عشرات المواطنين بعد استسلامهم، وأحرقت المخيمات الفلسطينية، خاصة مخيم عين الحلوة الذي دمرته بنسبة كبيرة، وأشرفت على مجزرة صبرا وشاتيلا، وفتحت عدداً من السجون لزج العشرات من اللبنانيين والفلسطينيين فيها، حيث أخضعوا لاستجوابات وتحقيقات نازية رهيبة، أدت إلى قتل عدد من المعتقلين وإلى إحداث عاهات مزمنة في عدد آخر.

ومهما قلنا وتحدثنا عن تفاصيل الممارسات اليومية الإسرائيلية أثناء اجتياحها لبنان في العام ١٩٨٢، فإن الوثائق والإدانات الكثيرة تحتاج إلى مجلدات كاملة، لا يتسع لها المجال هنا، لذلك سنتوقف عند أبشع الجرائم، للإشارة إلى طبيعة قوات الغزو واستهدافاتها الأساسية، مما يجعلها مؤهلة إلى أن تستحق لقب «دولة الإرهاب الأولى في العالم» عن جدارة، وبحسب إحصاء رسمي لبناني، في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، فإن عدد القتلى خلال الاجتياح، بلغ نحو ١٩,٠٨٥ قتيلاً، و٣١,٩١٥ جريحاً، ونزوح ٥٠٠,٠٠٠ شخص، بينهم ١٠٠,٠٠٠ لجأوا إلى غربي بيروت، وتوزع الباقون في مناطق الشمال والبقاع، أما الخسائر المادية فكانت بمليارات الدولارات.

وإذا استثنينا حملات الدهم والاعتقال والحصار والإذلال في الساحات العامة، واقتحام المساجد، والاعتداء على رجال الدين، ونفي العشرات من المواطنين، فإننا نشير إلى حوادث ستظل أبداً في الذاكرة، استناداً إلى وثائق الحرب الصادرة عن المركز العربي للأبحاث والتوثيق، منها:

ـ سحق عائلة جنوبية تحت جنازير دبابة «الميركافا» على طريق البازورية كانت تستقل سيارة مدنية متجهة إلى بيروت.

ـ خطف واغتيال الشيخ راغب حرب.

ـ تفجير سيارة مفخخة أمام بناية العلايلي التي كان يسكنها رئيس التنظيم الشعبي الناصري مصطفى معروف سعد، في صيدا، فقتلت ابنته ناتاشا (١٣ عاماً)، كما قتل مرافقه مصطفى التنير، وإصابة ٤٠ شخصاً بجروح مختلفة، أما سعد ففقد بصره، وأصيب بجراح عدة في أنحاء

جسمه، كما فقدت زوجته الروسية إحدى عينيها، على أثرها مكث سعد مدة ١٠٧ أيام للعلاج في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، قبل أن يعود إلى بيروت ثم صيدا لاستكمال نشاطه، وقد تم التفجير في ٢١/ ١/ ١٩٨٥.

ـ ٢٨/ ١/ ١٩٨٥، إطلاق نيران الرشاشات الإسرائيلية باتجاه سيارة نقل طلاب من بلدة البازورية، أدت إلى مقتل طفلة، وإصابة شخص آخر بجروح.

ـ ٥/ ٢/ ١٩٨٥، انتقاماً للعملية الفدائية التي نفذها حسن قصير ضد قافلة إسرائيلية في البرج الشمالي، اقتحمت مجموعة من الجنود مؤسسة جبل عامل التي تضم ٨٠٠٠ طالباً وطالبة من الأيتام، وأطلقت القذائف والقنابل داخل غرف النوم، مما تسبب بجرح ٣٠ طالباً وطالبة واعتقال ٤٠ آخرين نقلوا إلى إسرائيل.

ـ ١١/ ٢/ ١٩٨٥، مقتل امرأة وجرح ٣ آخرين برصاص التمشيط الإسرائيلي في صيدا وضهور الصرفند.

ـ ١٤/ ٢/ ١٩٨٥، اقتحام بلدة برج رحال وقتل فتى يدعى حبيب معاز واعتقال ٧٠ شاباً، وتدمير عدد من المنازل.

ـ ٢٠/ ٢/ ١٩٨٥: مجازر إسرائيلية رهيبة ضد بلدتي عربصاليم في منطقة النبطية والبازورية في منطقة صور، ذهب ضحيتها ٤ من عربصاليم واثنان من البازورية، إضافة إلى ٣ شهداء في طير دبا.

ـ ٢١/ ٢/ ١٩٨٥: قوات الاحتلال تستخدم «القبضة الحديدية» بمئات الدبابات والآليات المدرعة وعشرات الجنود، ضد قرى المواجهة

السبع في منطقة صور، وامتدت لتشمل عدداً من القرى الجنوبية الأخرى، وقد واجهها الشعب بـ«القبضة الحسينية».

- ٢٣/ ٢/ ١٩٨٥: قوات الاحتلال ترتكب مجزرة بشعة تسفر عن سقوط ٨ شهداء في بلدة صير الغربية في منطقة النبطية، وشهيد تاسع في بلدة طورا بمنطقة صور، وتواصل حملتها الانتقامية ضد ١٧ قرية في أقضية: صور، النبطية، مرجعيون، بنت جبيل، والبقاع الغربي، فتعتقل ٢٤١ مواطناً وتنسف ١٥ منزلاً وتصيب ١٤ بجروح.

- ٢/ ٣/ ١٩٨٥: اقتحام بلدة معركة بـ١١٠ آليات مدرعة و٤ طائرات هليكوبتر و٨٠٠ جندي، وقتل مواطن وجرح ٣ آخرين بعد صدامات استمرت ١١ ساعة.

- ٤/ ٣/ ١٩٨٥: قوات الاحتلال تفجر حسينية معركة بـ ١٠٠ كلغ من المتفجرات، مما أدى إلى سقوط ١٥ شهيداً بينهم مسؤولان في حركة «أمل» هما: نائب المسؤول التنظيمي للحركة في الجنوب، وقائد عمليات المقاومة الوطنية اللبنانية جنوبي الليطاني محمد سعد، ومسؤول الحركة في معركة خليل جرادي، إضافة إلى إصابة أكثر من ٤٥ مواطناً بجراح.

١١/ ٣/ ١٩٨٥: الجيش الإسرائيلي يقتحم بلدة الزرارية قضاء الزهراني بآلاف الجنود، يعززهم لواء مدرع ومروحيات عسكرية ويلتحم مع الأهالي وجنود الجيش اللبناني ورجال المقاومة الوطنية، في معارك ضارية استمرت ١٧ ساعة، سقط بنتيجتها ٦٣ شهيداً عثر على ٢٣ منهم في البراري وبين الأنقاض و١٢ جثة رماها الإسرائيليون عند وادي نهر الليطاني بعد أن أسروا أصحابها وقتلوهم بإطلاق القذائف الصاروخية

عليهم بعد أن عصبوا عيونهم وقيدوا أيديهم. وأسفر اجتياح البلدة كذلك عن جرح ٣٧ شخصاً واعتقال ٢٠٠ آخرين وتدمير ٢٠ منزلاً فوق رؤوس أصحابها.

١٥/ ٣/ ١٩٨٥: ارتكاب جريمتين في كوثرية السياد وعلى طريق بلدة طورا يذهب ضحيتها ٨ شهداء بينهم جنديان لبنانيان.

١٧/ ٣/ ١٩٨٥: إطلاق قذيفة صاروخية على سيارة مدنية من مكمن إسرائيلي على طريق البابلية، أوقع قتيلين و٤ جرحى من المدنيين.

٢١/ ٣/ ١٩٨٥: قوات الاحتلال ترتكب مجزرة جديدة ذهب ضحيتها ٢٢ شهيداً والعديد من الجرحى، في عملية اجتياح استهدفت قضاءي النبطية والزهراني.

كما أسفر اجتياح بلدة حومين التحتا إلى استشهاد ٢٠ مواطناً قضى معظمهم تحت ركام مبنى المدرسة.

٣١/ ٣/ ١٩٨٥: قوات الاحتلال تغتال ٤ مواطنين في أنصار.

٤/ ٤/ ١٩٨٥: قتل ٤ مواطنين وتدمير ٦ منازل واعتقال ٥ أشخاص في كوثرية السياد.

١٠/ ٧/ ١٩٨٥: الطائرات الحربية الإسرائيلية تقصف مخيمي البداوي ونهر البارد للاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان، وتتسبب بسقوط ١١ شهيداً و٢٥ جريحاً.

هذه مجرد نماذج قليلة، تكذّب كل الادعاءات الإسرائيلية التي تتحدث عن أن الغاية من اجتياحها كانت «المخربين» من الفلسطينيين،

وإبعادهم عن المستوطنات الشمالية، إن سردنا بعض العينات تكشف بوضوح أن عدد المدنيين الأبرياء الذين سقطوا من وراء هذا الاجتياح فاق الوصف،. كما تكشف أن آلة الحرب الصهيونية لم تميّز بين طفل وامرأة وشيخ، فكانت تقصف طلاب المدارس والملاجىء والأبنية السكنية، وكذلك كانت تحرق المحاصيل الزراعية وتقطع الأشجار المثمرة، وتحاصر البلدات والقرى من أجل تجويعها وتعطيشها، في محاولة لتركيعها وإجبارها على الاستسلام والتعامل مع قوات الاحتلال.

إن الممارسات الصهيونية أثناء اجتياح ١٩٨٢، تفضحها مذكرات الجنرالات المتقاعدين الذين شاركوا وشاهدوا بأم العين، المجازر الصهيونية الوحشية، وعمليات القتل والاعتقال، إذ أكدوا جميعهم بعد ذلك أنهم مصابون «بعقدة ضمير»، وبإحباطات نفسية كبيرة، لأن الدماء البريئة التي سالت على أرض الجنوب والبقاع وبيروت وغيرها من المناطق اللبنانية، لم تكن مبررة على الإطلاق، وكانت «خطأ يمكن تفاديه»، وتذكر إحصاءات الدفاع المدني والصليب الأحمر اللبناني، أن مجازر صبرا وشاتيلا حصدت ٣٢٨ قتيلاً و٩١١ مفقوداً من الشعبين اللبناني والفلسطيني، لكن التحقيق القضائي أشار في ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٣، إلى وجود ٢١٣ جثة وجدت في ٣ حفر، وقدر عدد القتلى بـ٤٦٠ قتيلاً، بينهم ٢٦٩ فلسطينياً و١١٩ لبنانياً، وفي إسرائيل تحدثت الإحصاءات عن ٤٧٠ قتيلاً بينهم ٣٢٨ فلسطينياً و١٠٩ لبنانيين، كما جاء في صحيفة «يديعوت أحرونوت» في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢.

وكذلك سقط للجيش السوري، وحسب الإحصاءات الرسمية في دمشق، ٢٠١ جندي و٣١٥ جريحاً.

خامساً: اجتياح العام ١٩٩٣ أو عملية «تصفية الحسابات»

١ ـ مقدمة:

يعتبر الاجتياح الإسرائيلي الذي استهدف جنوب لبنان، وطال البقاع الغربي والشمال ووصل إلى أطراف بيروت في شهر تموز/يوليو من العام ١٩٩٣، الأعنف والأكثر همجية، ضد المواطنين الأبرياء، إذ اعتمد التدمير المبرمج، وقد استخدمت فيه الطائرات الحربية والصواريخ، والقصف البري المركّز، إضافة إلى القصف البحري، لمدة أسبوع كامل، بدأ مع صباح ٢٥ واستمر حتى ٣١/٧/١٩٩٣، تحت عنوان «تصفية الحسابات»، أدى إلى كوارث إنسانية واجتماعية وعمرانية هائلة، حيث دمر أحياء سكنية بأكملها، وأزال مصانع ومنازل في عدد من القرى، وأحرق مزارع وقطع أشجاراً، ولم يتوقف إلا بعد أن أوقع عدداً كبيراً من الضحايا والجرحى، غصت بهم مستشفيات الجنوب والبقاع الغربي وبعض مستشفيات العاصمة بيروت، وأحدث هجرة سكانية واسعة.

وكان هدف العدوان، ممارسة المزيد من الضغط على لبنان، للقبول بالشروط الإسرائيلية في المفاوضات الدائرة في واشنطن، وإنهاء المقاومة في الجنوب.

وقد دلت هذه العملية، على حجم المأزق الذي تعاني منه قوات الاحتلال الإسرائيلية، بسبب تزايد هجمات المقاومة الإسلامية والوطنية النوعية في الجنوب والبقاع الغربي، التي أحدثت نزفاً لا يستهان به في

الجسم العسكري والمعنوي والنفسي لجنود الاحتلال والميليشيا المتعاملة معه في ما يسمى بـ«جيش لبنان الجنوبي»، وبسبب الخسائر والإحراجات والإرباكات التي سببتها انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧.

وكان من أبرز أهداف هذا الاجتياح الجوي البري البحري المنظّم، أيضاً من خلال عمليات التهجير والقتل والتدمير، هو محاولة إيجاد شرخ بين المقاومة والشعب من جهة، وبين المقاومة والسلطة اللبنانية من جهة أخرى، علّها تنقل الأزمة إلى الساحة اللبنانية من خلال تقاتل داخلي، وصدامات تخفف عنها أعباء المواجهات اليومية.

غير أن النتائج جاءت مخيبة تماماً لهذه النوايا والرغبات والتوقعات، فقد وحّد العدوان الشعب اللبناني، وزاده إصراراً على المقاومة، والتمسك بالأرض، تجلى ذلك من خلال صمود الأهالي، والعيش على أنقاض المنازل والحرائق، بدل اللجوء إلى المدن كما كان يحدث أثناء الحروب الأخرى.

ولا بد ونحن نعيد قراءة هذا الاجتياح، أن نشير إلى بعض المحطات الملفتة، التي سُجلت قبل وأثناء الحدث:

أولاً: جاء الاجتياح في وقت كان وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر، يستعد فيه للقيام بجولة في الشرق الأوسط. لدعوة الأطراف المشاركة في مفاوضات واشنطن، للعودة إلى طاولة التفاوض بلغة جديدة.

وقد تبين من التصريحات الأمريكية الرسمية، أن واشنطن كانت على اطلاع مسبق بتفاصيل العدوان، على «ألاّ يتجاوز أسبوعاً»، حتى لا يؤثر سلباً على مسار التسوية، وكانت غاية الولايات المتحدة، هي ممارسة الضغط على الجانب اللبناني والسوري، أو محاولة الفصل بين الموقف اللبناني والموقف السوري، يمكّن «إسرائيل» من استفراد كلّ طرف عربي على حدة، كما حصل مع الفلسطينيين.

ومما يكشف التنسيق الأمريكي ـ الإسرائيلي، أيام الاجتياح، أنه في الوقت الذي بدأت فيه «إسرائيل» تلوّح بالعدوان، كانت واشنطن توفر له الغطاء من خلال إعطاء التبريرات، حيث ادعت أن المقاومة ما زالت تقف «عائقاً» في وجه المفاوضين، ورأت أن تحقيق «التقارب» يستوجب سحب السلاح من المقاومة، ووقف ما أسمته «العنف» بين الطرفين.

ثانياً: محاولة إسرائيل رفع معنويات المستوطنين التي بدأت تضعف جراء رد المقاومة على الاعتداءات التي استهدفت المواطنين في جنوب لبنان والبقاع الغربي، هذا الرد الذي سبب هجرة بعض المستوطنين إلى أماكن أكثر أمناً، وأحدث قلقاً لدى البعض الآخر وشللاً في المرافق الأساسية، وكذلك إلى رفع معنويات جنود قوات الاحتلال، والميليشيات المتعاملة معها، بعد أن أصابهم الرعب نتيجة تصاعد واستمرار هجمات رجال المقاومة.

ثالثاً: اقتصار دور الأمم المتحدة، على الإدانة الخجولة، والمناشدات اللفظية العابرة، دون أن يجرؤ على اتخاذ قرارات حاسمة

ورادعة ضد العدوان، واكتفى برؤية أن مثل هذه العمليات «تؤدي إلى تدفقات جديدة للاجئين والمهجرين»[1].

رابعاً: الرؤيا الأوروبية المنحازة، التي ساوت بين عنف الاجتياح الإسرائيلي، و«عنف المقاومة»، فأدانت العنف «أياً كان مصدره»، وبدل أن تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، يلزم قوات الاحتلال بإنهاء سفك الدماء، دعت إلى وقف للعمليات في «وقت قريب»، وكأنها بذلك ـ كالموقف الأمريكي ـ تعطي «إسرائيل» مجالاً لتنفيذ خطتها كما رسمتها.

خامساً: الصمت العربي، إذا ما استثنينا بعض الدعوات إلى وقف العدوان، وهو يكشف حالة العجز، والافتقار إلى إمكانية اتخاذ إجراء أو موقف ضاغط يحول دون تمكين إسرائيل من الاستفراد بالساحة اللبنانية، من جهة وتعطي العالم انطباعاً ـ ولو شكلياً ـ بأن هذه الممارسات مرفوضة عربياً، وتدعو كل الأطراف الدولية بما فيها الأمم المتحدة للاضطلاع بواجبها كما في الحالات المشابهة.

٢ ـ التبرير للاجتياح:

لم يفاجىء الاجتياح أحداً تقريباً، فقد كان الجانب الإسرائيلي يعد لهذه العملية وسط تحليلات وتصريحات وبيانات، تشير إلى أن مثل هذا التصرف، قد يحدث في أية لحظة ليحقق عدة مكاسب في آن واحد، تتمثل في تحجيم دور المقاومة، وتشغلها في صراع داخلي

(١) مكتب الأمين العام للأمم المتحدة، نيويورك، ٢٨/٧/١٩٩٣.

محتمل، وتمنع لبنان من التوسع في حركته بإعادة الإعمار، وتوفير الأمن والاستقرار قبل أن يوقّع اتفاقاً مع «إسرائيل» شبيهاً باتفاق ١٧ أيار/مايو. وكذلك تكون رسالة إلى كل الهيئات الدبلوماسية والدول الغربية والشرقية، إلى التريث في إعادة فتح سفاراتها وإقامة تعاون اقتصادي مع لبنان، أو تمويله بمساعدات أو قروض تسمح له برفع الأنقاص والبناء من جديد.

وتناولت الصحف الإسرائيلية على مدار شهر تقريباً، احتمالات النجاح والفشل في «هذه المهمة»، فبينما شجّع بعض المحللين العسكريين على القيام بهذا الاجتياح، أبدى آخرون مخاوفهم من أن تؤدي هذه الممارسات إلى نتائج تضرّ بمسيرة التسوية السلمية في المنطقة.

ورأى فريق ثالث أن العدوان قد يؤدي إلى إبعاد المقاومة إلى الوراء، ومنعها من الاستمرار في إطلاق صواريخ «الكاتيوشا» على المستوطنات الشمالية.

واعتبر فريق رابع، أن إعادة الثقة إلى الميليشيات المتعاملة مع قوات الاحتلال، بحاجة إلى مثل هذه العمَلية، لأن استمرار المقاومة في نشاطها دون رادع، سوف يؤدي إلى هروب دائم لعناصر الشباب من هذه الميليشيات للالتحاق بالمقاومة أو الامتناع عن العمل في صفوف هذه الميليشيا حتى لو أدى الأمر بها إلى الاعتقال.

وفي سياق خيارات الضغط التي كانت تناقشها الحكومة وهيئة

الأركان الإسرائيلية، أشار المعلق العسكري زئيف شيف، أنها تراوحت بين «ضرب السكان الشيعة، أو ضرب الجيش اللبناني، أو ربما ضرب أهداف مهمة في البنية التحتية للدولة»[١].

ولكنه أبدى خشيته من أن تؤدي عملية التهجير والقصف المكثف، إلى تحويل المستوطنات إلى رهينة في يد «حزب الله»، حيث تتحول الجولة العسكرية الجديدة إلى حرب استنزاف الأمر المقرّر فيها هو قدرة أطرافها على الصمود»[٢]. ورأى أن توسيع دائرة «الحزام الأمني» الذي تسيطر عليه القوات الإسرائيلية، من خلال هجمة عسكرية جديدة ليست بحل، لأنها ستضع هذه القوات وسط «مدبرة» تثخن جسم الاحتلال لسعاً موجعاً. وخلص إلى أن الرد «يكمن في عمليات إسرائيلية في العمق، وبمبادرة هجومية متطورة وأكثر تعقيداً بالقدرة على الصمود في نهاية المطاف...»[٣].

أما اون ليفي فأوضح في جريدة «دافار» في ١٩٩٣/٧/٢٥، بأن العملية ستسبق زيارة وزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر، وهو بذلك إنما أعطاها التفسير السياسي، مكذباً كل ادعاءات القيادة العسكرية بأن أسبابها «أمنية».

ومن الذرائع التي أشار إليها بعض المحللين العسكريين، عودة المنظمات الفلسطينية للعمل في الجنوب والبقاع الغربي، برعاية وتنسيق

---

(١) شيف، زئيف، هآرتس، ١٩٩٣/٧/١٨.
(٢) سويد، محمود، حرب الأيام السبعة على لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ١٥.
(٣) سويد، محمود، حرب الأيام السبعة على لبنان، المصدر السابق.

مع سوريا وإيران، ولذلك فالرئيس حافظ الأسد، طبقاً لما أوردته صحيفة «هآرتس» في عددها الصادر بتاريخ ١٦/ ٧/ ١٩٩٣ «يمتحن الخط الأحمر لدى رابين، والحدود التي يمكن دفع الإسرائيليين إليها».

ومن الذرائع أيضاً، في رأي نفس المصدر السابق، هو أن ارتفاع وتيرة عمليات المقاومة على الشريط الحدودي، من دون رد إسرائيلي حاسم قد «يحمل سكان هذه المنطقة على الظن بأن الحكومة عاجزة عن مقاتلة «المخربين» والدول التي تقف وراءهم، ولذا فما الفائدة من مواصلة التعاون معها، ومثل هذا المزاج العام قد يؤدي إلى انهيار منطقة الحزام الأمني من الداخل، وهذا هو بالضبط هدف السوريين وامتداداتهم في لبنان».

وخشي الإسرائيليون من تطور عمليات المقاومة، وأثرها في زعزعة معنويات جنود ومستوطنات «إسرائيل»، ورأوا أن الحل يتطلب عملية عسكرية نوعية سريعة، تبعد المقاومين بعد أن تنزل بهم وبالشعب الذي يأويهم خسائر بشرية ومادية فادحة، خاصة وأن أساليب المقاومة الإسلامية، في المواجهة، تطورت بشكل فعّال حتى أصبح الجنود والميليشيا المتعاملة معهم يتلفتون على جوانب الطرق وكأن مساً أصابهم، في إشارة إلى المخاوف من احتمال أية مفاجأة قد تحدث، إما بمواجهة مباشرة بين المقاومين وقوات الاحتلال، وإما بتفجيرات عبوات ناسفة، أو بالاثنين معاً في وقت واحد. وحسب إحصاءات ذكرها رئيس الحكومة الإسرائيلية، إسحق رابين، فإن «حزب الله» تمكن خلال ثمانية شهور من أن يشن ٨٨٢ هجوماً في الشريط المحتل (أي منذ بداية العام

١٩٩٣ وحتى تاريخ بدء الاجتياح في شهر تموز/يوليو من نفس العام)، مما أدى إلى «مقتل ٩٩ جندياً إسرائيلياً منذ انسحاب إسرائيل إلى تلك المنطقة سنة ١٩٨٥»[١].

وكشفت وقائع جلسات مجلس الوزراء الإسرائيلي في ١٨/٧/١٩٩٣، التباين في آراء الوزراء، حول كيفية القيام بعملية عسكرية في الجنوب اللبناني، حيث لم يتمكن المجتمعون من اتخاذ أي قرار، مما اضطر رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى إصدار تحذيرات علنية، مع الإبقاء على قوات الجيش المعززة بالمعدات والعتاد في مواقعها بالشمال.

ولم تمض ثلاثة أيام على هذه الجلسة العاصفة، حتى أفصح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال ايهود باراك أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، عن نواياه، ورأى بأنه «لن يكون أمام الجيش الإسرائيلي مفر من ضرب أهداف منظمة حزب الله ما وراء الشريط الأمني عاجلاً أم آجلاً»[٢].

ومع انحسار الوقت واقتراب موعد التفجير، كانت المواقف تتكشف بشكل أكثر وضوحاً ودقة، من خلال كلمات وتصريحات المسؤولين السياسيين، وتحركاتهم على خطوط التماس، فبعد جولة لرئيس الحكومة الإسرائيلية على الحدود الشمالية، أعلن (هآرتس، ٢٣/٧/١٩٩٣): «لكي نضمن السلام، دفعنا ولا نزال ندفع ثمناً مؤلماً، لكن

(١) «النهار»، ٢٥/٨/١٩٩٣.
(٢) «هآرتس»، ٢١/٧/١٩٩٣.

الامتحان الأساسي هو أن نمكّن سكان كريات شمونة ومستوطنات المنطقة أن يعيشوا حياتهم في مستوطنات خط المواجهة، بصورة كاملة قدر المستطاع، سندير السياسة الأمنية بحيث يكون المقياس الأساسي لكل ما نفعله أو لا نفعله هو ضمان السلام لسكان الجليل بأقل ثمن ممكن». وهي إشارة إلى أن الاجتياح سيتجنب الاحتكاك المباشر بين الجنود الصهاينة والمقاومين خوفاً من وقوع خسائر عسكرية جسيمة في صفوف قوات الاحتلال. ومن هنا كانت تتضح خيوط الهجمة الجديدة التي تستند إلى قصف من بعيد، وإلى غارات جوية انتقامية. رغم ذلك أوضح رابين في أحاديثه إلى احتمال فشل هذه العملية، كما آلت إليه عمليتي «الليطاني» و«سلامة الجليل»، وذلك بسبب تجذّر المقاومة في الأوساط الشعبية اللبنانية، وتحديداً في الجنوب والبقاع الغربي، وقدرة هذه المقاومة على الحركة والمناورة والعمل السريع.

وكان حدس رابين في محله، عندما استشعرت المقاومة الإسلامية ـ بحكم متابعتها وعلاقاتها ـ باقتراب الهجوم، فأخلت مواقعها العسكرية واتخذت تدابير وإجراءات امتصت الاجتياح لتعود من بعده قوية تمارس دورها ونشاطها بشكل أكثر حيوية وبمعنويات عالية.

أما بالنسبة للحكومة اللبنانية، فقد كانت تملك من المعلومات والدلائل الحسيّة ما يؤكد أن قوات الاحتلال الإسرائيلية تجهز للقيام بعدوان خطيُر، وذلك من خلال التقارير التي وصلتها من السفارة اللبنانية في واشنطن، ومن خلال التبليغ الأمريكي المباشر، والمتابعة الإعلامية المختلفة.

وحاول الموقف الأمريكي أن يحمّل «حزب الله» مسؤولية التصعيد، فهو لا يعترف بأن عمل هذا الحزب مشروع قائم على الدفاع عن الأرض والنفس، بل يشير إلى أن مقاومته تهدف إلى «تخريب عملية السلام» تماماً كالمنطق الصهيوني. لذلك نرى المسؤولين الأمريكيين على مختلف مستوياتهم السياسية والعسكرية يدينون المقاومة، ويطالبون بوقف نشاطها.

فالرئيس بيل كلينتون أعرب عن قلقه مما يجري، إذ «ينبغي عدم السماح لحزب الله وتلك الجماعات التي لا تريد أن يحدث أي شيء في الشرق الأوسط بأن تخرج عملية السلام عن مسارها»[١].

وبنفس هذه العين السياسية الآحادية، رأى وزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر الواقع، في تصريح له في سنغافورة: «إننا نتلقى تقارير منذ مدة عن تزايد نشاط حزب الله في جنوب لبنان، إن حزب الله خصم لعملية السلام. وما أشدد عليه اليوم هنا هو أننا يجب ألا نسمح لخصوم عملية السلام بتعريضها للخطر»[٢].

هذا التصريح كشف بأن واشنطن موافقة على شن «إسرائيل» حرباً ضد حزب الله، لأنها بنظرها «عمل وقائي» لإنقاذ التسوية.

وفي شهادة إمام إحدى لجان مجلس النواب الأمريكي، برّر مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، ادوارد دجيرجيان، القيام بهجمة ضد «حزب الله»، متجاهلاً كل ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية، وأوضح أن الأسباب التي تجيز مثل هذه العملية

(١) «النهار»، ٨/٧/١٩٩٣.
(٢) «النهار» ٢٧/٨/١٩٩٣.

هي أنه «خلال الأسبوعين الماضيين شن «حزب الله»، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، سلسلة هجمات على إسرائيل، وعلى «جيش لبنان الجنوبي» الذي تدعمه «إسرائيل»، والذي يعمل في «المنطقة الأمنية» التي أعلنتها «إسرائيل» من طرف واحد في لبنان. وأدت هذه «الاعتداءات»... إلى مقتل ستة جنود إسرائيليين، وردت عليها «إسرائيل» بشن سلسلة هجمات جوية وبحرية ومدفعية واسعة النطاق على أهداف في جنوب لبنان وسهل البقاع تابعة لـ«حزب الله»، وللجبهة الشعبية ـ القيادة العامة»[1].

هذا الغبار السياسي، كان محاولة لتعمية الأبصار عن عمق الصراع في المنطقة، وأبعاده الخطيرة، وحصره في نطاق ضيّق، خاصة وأنه جاء في وقت ازداد فيه دخان عمليات المقاومة تصاعداً وكان من الصعب تجاهل حجمه الضاغط على صدور قوات الاحتلال والميليشيا المتعاملة معه.

فقبل تأزّم الوضع، نفذت المقاومة عملية جريئة قرب قرية العيشية في الشريط الحدودي المحتل، أدت إلى «مقتل جنديين من لواء غفعاتي وجرح ثلاثة آخرين»، حسب ما ذكرته صحيفة هآرتس في ٩/٧/١٩٩٣، أعقبتها عملية أخرى أكثر إيلاماً للصهاينة، بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٣، أوقعت ثلاثة قتلى من صفوف قوات الاحتلال، وجرح خمسة آخرين، في منطقة سجد الواقعة في القطاع الشرقي من المنطقة المحتلة».

(١) U.S. congress, House committe on foreign affairs. Subcommittes on Europe and Middle East. Hearing on Developments in the Middle East, July 27, 1993.

واتبعت هاتين العمليتين بعمليات قصف ومواجهة جريئة أخرى، استهدفت مواقع تجمعات للصهاينة وعملائهم، مما رفع عدد الخسائر البشرية في قوات الاحتلال إلى درجة هزت ثقة قادة الجيش الإسرائيلي وجنودهم بأنفسهم وبإجراءاتهم.

ولرفع هذه المعنويات المنهارة، وكمقدمة لعدوان واسع، عززت إسرائيل وجودها العسكري في الشريط الحدودي، فدفعت قوافل مدرعة اجتازت الحدود عند بوابة المطلة، وتوزعت على محورين:

الأول: محور المطلة، الشريقة، سهل إبل السقي، كوكبا.

الثاني: محور المطلة، الخردلي، العيشية، الريحان.

ضمت القوافل: ٣٥ آلية مدرعة بينها دبابات «ميركافا»، وناقلات جند أم ـ ١١٣، و١٧ مدفعاً من عياري ١٧٥ ملم و١٥٥ ملم، ونحواً من ١٨٠ جندياً»[١].

كانت هذه الخطوة بداية لحشد عسكري كبير على طول الحد الفاصل بين المناطق المحتلة والأخرى المحرَّرة، إيذاناً بعدوان شامل، خاصة أنه رافق هذا التحرك كبار القادة العسكريين الصهاينة، وفي طليعتهم، رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي ايهود باراك، وقائد المنطقة الشمالية إسحاق مردخاي، وعدد كبير من الضباط من مختلف الرتب العسكرية. وقد ذكرت «وكالة الأنباء الفرنسية» في حينها نقلاً عن «مصادر أمنية لبنانية، أن قوات الاحتلال وميليشياتها، حشدوا خلال

---

(١) «السفير»، ١٢/٧/١٩٩٣.

الأيام الأربعة الأخيرة التي سبقت يوم الاجتياح، «ما يقرب من ٤٥٠ جندياً، ونصب ٢٢ مدفعاً من عياري ١٥٥ و١٧٥ ملم في القطاعين الشرقي والغربي من المنطقة الأمنية، كما انتشرت في المنطقة ١٨ دبابة ميركافا و٢٦ آلية مصفحة، و٤١ ناقلة جند مدرعة، و٣٠ سيارة جيب عسكرية وأربع جرافات»[1].

ورداً على هذه الحشود، شن حوالي ٧٠ مقاتلاً من المقاومة الإسلامية هجمات ضد مواقع قوات الاحتلال والميليشيات العميلة له، على طول الشريط الحدودي المحتل، وقصفوها بصواريخ من أنواع: آر.بي.جي. وكاتيوشا وساغر، إضافة إلى استخدام أسلحة رشاشة مختلفة، أوقعت قتيلاً من قوات الاحتلال وجريحين من ميليشياتها، حسب الاعتراف الإسرائيلي.

٣ ـ الترجمة ميدانياً:

في صبيحة ١٩٩٣/٧/٢٥، فتحت قوات الاحتلال فوهات نيرانها من الجو والبر والبحر، مستهدفة ٤٠ بلدة وقرية في الجنوب والبقاع الغربي، إضافة إلى المخيمات الفلسطينية، مما أسفر عنه سقوط ١١ شهيداً و٣٤ جريحاً بينهم ٣ شهداء و٣ جرحى من الجيش العربي السوري و٦ جرحى من الفلسطينيين.

وكانت قوات الاحتلال قد استخدمت في غاراتها طائرات من طراز أف ـ ١٦، وطائرات مروحية مقاتلة، كما استخدمت في قصفها المدفعية

(١) «هآرتس»، ١٩٩٣/٧/٥.

الثقيلة والدبابات، وقد طالت: بلدة عيتيت وقرى: صديقين، كفرا، باريش، معروب، جناتا، زبقين، جبل البطم، حانويه، عين بعال، السماعية، دير قانون، رأس العين، برعشيت، دبعال، ياطر وحداثا ومشغرة، ومدينة صيدا ومخيم عين الحلوة.

وردت المقاومة الإسلامية، على هذا القصف الهمجي، الذي أدى إلى نزوح آلاف المواطنين، وتدمير عشرات المنازل، بقصف المستوطنات الشمالية بعشرات الصواريخ، مما أدى إلى مقتل مستوطنين وإصابة ١٥ آخرين بجروح، وإلى مقتل جنديين صهيونيين في الشريط الحدودي المحتل، حسب اعتراف المصادر «الإسرائيلية» التي نشرتها صحيفة «هآرتس» في ٢٦/ ٧/ ١٩٩٣.

ومن أبشع ملامح اليوم الثاني للعدوان، قصف البوارج الحربية الإسرائيلية لمصنع زجاج في المنطقة الصناعية في مخيم البداوي الواقع شرقي مدينة طرابلس شمال لبنان، سقط على أثره ١١ شهيداً و٢١ جريحاً، وتدمير المصنع المؤلف من خمس طبقات.

واتسعت رقعة عدوان الفجر، الذي بدأ من الشمال، ليطال الجنوب في منطقة صيدا، ثم ألحق بقذائف حارقة على أحراج مليتا، جبل صافي، جبل الريحان حيث اندلعت عشرات الحرائق.

رد المقاومة، أسقط ٣ قتلى من جنود قوات الاحتلال، في هجومين أحدهما على موقع قرب برعشيت والآخر في الشومرية، وقد اعترفت المصادر الأمنية الإسرائيلية بسقوط ١٠٠ صاروخ كاتيوشا أطلقها

«حزب الله» على المستعمرات الشمالية وعلى مواقع قوات الاحتلال في الشريط المحتل، أدى واحد منها إلى جرح امرأة في كريات شمونة وإلى مقتل العريف غازي سواد من كيبوتس غفعات هاشلموشاه، في برعشيت، وإصابة ٣ جنود آخرين بجروح مختلفة، كما اعترفت بأن ١٥٠,٠٠٠ من مستوطني شمالي فلسطين المحتلة اضطروا للنزول إلى الملاجىء، اتقاء لأخطار الكاتيوشا.

اليوم الثالث للعدوان، يمكن وصفه بأنه «يوم الاعتداء على الملاجىء» حيث انصب كل الغضب الإسرائيلي على الملاجىء الواقعة في منطقة صور، لإلحاق أكبر نسبة من الخسائر بين المواطنين، وقد أدت غارات الطائرات المكثفة في هذا الإطار، إلى تدمير عدد من تلك الملاجىء فوق رؤوس المواطنين، مما أوقع عشرات الشهداء والجرحى، وكانت صواريخ الطائرات الحربية قد استهدفت ملجأ مبنى في بلدة جبال البطم، أدى إلى إصابة ٢٠ شخصاً بجروح خطرة، كما استهدفت ملجأ آخر في مجدل سلم، وأدت إلى خسائر كبيرة، وكان القصف المركز والعشوائي في هذه الأثناء يحصد عشرات المواطنين، وعدد من جنود القوات الدوليين في بلدة الحنية.

من جهتها المصادر الإسرائيلية اعترفت بقصف ٤٥ قرية، ٢٠ منها جديدة لم يطلها القصف في اليومين الأولين، كتدليل على برمجة القصف ليطال كل القرى والبلدات دون استثناء، وأكدت أن ٣٠٠ ألف مواطن لبناني فرض عليهم النزوح من مدنهم وقراهم بسبب اشتداد النيران الإسرائيلية، كاعتراف بأن هذا العمل سيأتي في صلب العملية

التي يقومون بها، لما لها من انعكاسات سلبية على الوضع اللبناني بعامة والجنوبي بخاصة.

في اليوم الرابع، اشتركت كافة القوات الضاربة الصهيونية: الجوية، البرية والبحرية، في قصف كافة المدن والقرى والمخيمات في الجنوب والشمال والبقاع، اتبعت هذه الاعتداءات بشن حرب نفسية عبر بيانات وأخبار دعت كافة المواطنين الجنوبيين إلى إخلاء مناطقهم، في محاولة لتفريغ الجنوب والبقاع، وإحداث أزمة خانقة لحشر الحكومة اللبنانية والمقاومة، وللضغط على السكان.

وقد أفسحت قوات الاحتلال في هذا اليوم، مدة ٣ ساعات أمام المواطنين للابتعاد عن بيوتهم.

هذا وقد أفاد مصدر عسكري إسرائيلي أن طائراته الحربية أطلقت نهار ١٩٩٣/٧/٢٨، حوالي ١٧٠ صاروخاً ضد المدن والقرى الجنوبية، بينما ادعت الميليشيات بأنها أطلقت ما لا يقل عن ٨٠٠ قذيفة، مما يرفع نسبة القذائف الملقاة على المناطق الجنوبية والبقاع الغربي إلى ١٤,٠٠٠ قذيفة.

واعترف بأنه في المقابل أطلقت المقاومة الإسلامية ٢٧ صاروخاً من نوع كاتيوشا على خمس دفعات على منطقتي إصبع الجليل والجليل الأعلى.

وركز العدوان في اليوم الخامس، على المخيمات الفلسطينية، فقصف مخيمات: عين الحلوة، البرج الشمالي، البص وجل البحر، كما

طال هذا العدوان معظم القرى والبلدات الجنوبية، وقد اعترف الإسرائيليون بأن المقاومة قصفت المستوطنات الشمالية على سبع دفعات بحوالي ٢٧ صاروخ كاتيوشا، تسببت بجرح ثلاثة مستوطنين ونشوب حرائق.

وشهد اليوم السادس، تعزيزات إسرائيلية عسكرية جديدة، حيث استقدمت قوات الاحتلال المزيد من الدبابات والذخائر، استخدمت بقصف منطقة النبطية وتلال الناعمة والدامور، ومناطق في البقاع الغربي، وكان رد المقاومة، إطلاق خمسين صاروخ على الجليل الأعلى ومواقع قوات الاحتلال في الشريط الحدودي.

وفي اليوم السابع والأخير، تساقطت القذائف بشكل متقطع على النبطية ومحيطها، وعلى زبقين، جبال البطم، قانا، الشعيتية، صديقين، كفرا، رشاف، عيتا الجبل، الغندورية، بير السلاسل، وضواحي تبنين وقلاويه، وكفردونين. كما أغار الطيران الحربي على وادي سحمر ومشغرة وتلة البياضة قرب عين التينة.

وتم إعلان وقف إطلاق النار بشكل نهائي الساعة ١٨ من هذا اليوم، نتيجة اتفاق تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا والكيان الصهيوني ولبنان.

٤ ـ حصيلة العدوان:

قدرت قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان، القذائف الإسرائيلية التي استخدمت في العدوان، بحوالي ٢٢,٠٠٠ قذيفة، وعدد صواريخ

جو ـ أرض بألف صاروخ، بينما قدرت عدد صواريخ المقاومة بـ٢٣٥ صاروخ كاتيوشا طالت المستوطنات والشريط الحدودي المحتل.

أما التقديرات الصهيونية، كما ذكرها رئيس الحكومة إسحق رابين، فبلغت ٢١,٠٠٠ قذيفة مدفعية، ١٠٠٠ صاروخ أطلقها الطيران الحربي، استهدفت ٢٩١ هدفاً، منها ١٦ هدفاً فلسطينياً، وأحصت المصادر الصهيونية سقوط ١٤٢ صاروخ كاتيوشا على المستوطنات، و١٣٢ صاروخاً طالت مواقع القوات الإسرائيلية والميليشيات[١].

تسبب العدوان بخسائر بشرية ومادية كبيرة، تباينت الإحصاءات في ذكر تفاصيلها. فبينما ذكرت المصادر اللبنانية، أن عدد الضحايا بلغ ١٣٢ شخصاً والجرحى ٥٠٠ آخرين، أشارت إلى أن المنازل المهدمة كلياً وجزئياً في ١٢٠ قرية التي استهدفها القصف والغارات، بلغت ١٠,٠٠٠ منزل، وأن المنازل المتضررة بلغت ٢٠,٠٠٠ منزل[٢].

بينما أحصت وزارة التربية اللبنانية، المدارس التي دمرت أو تضررت من جراء الاعتداءات على النحو التالي:

- ٧٠ مدرسة في منطقة صور.
- ٢١ مدرسة في منطقة صيدا.
- ٤٨ مدرسة في منطقة النبطية.
- ٤ مدارس في قرى البقاع الغربي.

---

(١) «معاريف»، ١٩٩٣/٨/٢.
(٢) «النهار»، ١٩٩٣/٨/١٤.

ـ ١٠ مدارس في قرى إقليم التفاح.

ـ ١ مدرسة واحدة في منطقة الشمال[١].

أما إحصاءات الصليب الأحمر اللبناني، فأشارت إلى أن عدد المنازل المدمرة كلياً بلغت أكثر من ٨٠٠ منزل، والمنازل المدمرة بشكل جزئي بلغت ٤٠٠٠ منزل، وقد أخلى الصليب الأحمر ٦٠ جثة و١٢٠ جريحاً. وكانت صحيفة «الهيرالد تربيون» قد أكدت أن عدد القتلى بلغ ١٣٠ شخصاً، بينهم ٣ إسرائيليين و٣ سوريين، وأن عدد الجرحى بلغ ٥٠٠ شخص، بينما قدّرت عدد النازحين بـ٢٥٠,٠٠٠ شخص.

أما التقديرات الصهيونية، كما رفعها رابين إلى لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، فتحدثت عن مقتل ٥٠ـ ٨٠ مقاوماً من «حزب الله»، و١١٤ مواطناً لبنانياً آخرين، وجرح حوالي ٤٥٠ شخصاً، كما تحدثت عن تدمير ٢٠٠ منزل في ٦٣ قرية[٢].

لكن كل هذا الدمار، وكل عمليات القتل لم ترهب أبناء الجنوب والبقاع الغربي، ولم تجبرهم على إخلاء مناطقهم. وسرعان ما عادوا ينصبون الخيم فوق الدماء، معلنين تمسكهم بالأرض، وفشل قوات الاحتلال من تحقيق مآربها، وعلى الفور بوشرت ورشة الإعمار، وعادت المقاومة الإسلامية تكمل دورها بشكل فاعل، مؤكدة بذلك إجهاض كل ما خطط وسعى إليه الاجتياح الجديد.

---

(١) «الحياة»، ١٩٩٣/٨/١٢.

(٢) «داڤار»، ١٩٩٣/٨/٢.

سادساً: اجتياح العام ١٩٩٦ أو عملية «عناقيد الغضب»

مقدمة:

كلما أوغلت إسرائيل في حربها ضد لبنان كلما تكشفت حقيقة استهدافاتها والأبعاد الأساسية التي تنطوي عليها، بالرغم من كل الادعاءات السياسية والأمنية التي تحرّكت في ظلها.

فعملية «عناقيد الغضب» في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، بدت في مظهرها الخارجي في الأيام الأولى، انتخابية ترمي إلى تعويم رئيس الوزراء شمعون بيريز، وتحسين صورته وموقعه في الشارع الإسرائيلي، إلاّ أنها سرعان ما تبينت نواياها من خلال الرسائل السياسية المتعددة التي وجهتها إلى عدد من الدول العربية والإقليمية والدولية، إضافة إلى الرسائل الأمنية التي قصدت «حزب الله» وسوريا وإيران.

لا شك أن العدوان، في أحد وجوهه هدف إلى تكريس زعامة بيريز، ودعمه، وإعطاء حزب العمل الإسرائيلي فرصة جديدة، لمواصلة التسوية السلمية، مدعوماً من الولايات المتحدة الأمريكية، وما تظاهرة «شرم الشيخ» السياسية، وما تبعها من اجتماعات واشنطن الأمنية، وفي لوكسمبورغ، إلاّ نتائج صبّت في خانة هذا التوجه.

وقد حاول بيريز قطف هذه الثمار سريعاً، ليكلل زعيماً لا يقبل المنافسة ليس داخل إسرائيل وحدها، بل على مستوى الشرق الأوسط الجديد الذي طرحته وتبنته واشنطن، لذلك حشد كل آلته العسكرية

الجوية والبرية والبحرية، واستجمع كل قواه الاستخباراتية، وحشد كل إمكاناته الإعلامية والدعائية المحلية والعالمية، واستنفر كل حلفائه وأصدقائه، ليشن حرب تحديد مصيره على الأراضي اللبنانية، بعد أن فشل في تحقيقها على الساحة الفلسطينية بعد العمليات الاستشهادية في القدس المحتلة وتل أبيب وغيرهما.

وكان في ظن بيريز أنه خلال أيام قليلة سيحسم الأمر لصالحه، وسيبعد كاتيوشا المقاومة أكثر من ٢٠ كلم عن الحدود الشمالية، ويوجه ضربات موجعة إلى «حزب الله»، من خلال ضرب قواعده، وركائزه الأساسية، وتصفية عدد من قادته السياسيين والعسكريين، وهو بذلك أكد أنه لم يتعلم من تجارب لبنان السابقة ابتداء من العام ١٩٧٠ ولغاية ١٩٩٣، حيث أثبتت كل الاجتياحات السابقة فشلها، وأدت إلى تعزيز مواقع ودور المقاومة فيها.

غير أن المغامرة الجديدة برأي بيريز كانت تستند إلى معطيات مختلفة، في ظل تأييد أمريكي مطلق، وغياب عربي، وفي ظل واقع لبناني غير متماسك.

وللمرة الثانية بدت ذاكرة بيريز ضعيفة، لأن حرباً كالتي خاضها ويخوضها بكل قواه وأوراقه السياسية والعسكرية، أفرزت موقفاً مغايراً، فالتضامن العربي عاد للظهور في هذه النقطة بشكل أعاد التفاؤل إلى إمكانية الاعتماد على موقف عربي موحّد، وكذلك فإن الوضع اللبناني الداخلي أظهر تماسكاً أذهل الجميع سواء في لبنان أو بلاد الاغتراب، وأيضاً فإن الموقف الدولي بدا متمايزاً هذه المرة، وقد برزت فيه فرنسا

بشكل منافس للولايات المتحدة، إضافة إلى مواقف دول أخرى وإن جاءت في المرتبة الثانية.

كل هذه المواقف أعطت المقاومة دفعاً جديداً، ورسّخت أقدامها أكثر: شعبياً، إقليمياً ودولياً، ودخلت المعادلة السياسية في المنطقة وفي الحلول المطروحة لها من الباب الواسع.

أما الضغط الدموي الذي حاولت العملية العسكرية الإسرائيلية الجديدة فرضه على لبنان وعلى المقاومة، ارتد بدوره إلى الجهة المقابلة، فالنزف الذي سال في الجنوب والبقاع وبيروت، خلق جواً شعبياً داعماً حول المقاومة مما ساعدها على الرد بحرية، وعزّز قاعدتها التعبوية بحيث أصبحت تشكل تياراً يصعب إيقافه ولجمه بقرارات واتفاقات عابرة.

ومما أضعف حجة بيريز في هجومه الجديد، هو أنه اختار تبريراً غير مناسب، وإن كانت له خلفيات سياسية معروفة وفي مقدمتها الانتخابات، ودعم قمة شرم الشيخ بمحاربة «الإرهاب»، فقد انطلقت الآلة العسكرية الإسرائيلية تحت ذريعة حماية المستوطنات وأمن المستوطنين من الكاتيوشا، بالرغم من أن الساحة الجنوبية كانت هادئة نسبياً وقت العاصفة، وإذا كان بيريز وقادته العسكريون اعتبروا الرد على مقتل مدنيين في ياطر وشقرا بأنه خرق لاتفاق أيار مايو/ ١٩٩٣، فإن هذا مردود عليه، لأن الاتفاق أصلاً ينص على أن أي اعتداء على المدنيين لدى أي طرف، يسمح للطرف الآخر بالرد فوراً وبالوسائل التي يراها مناسبة، ثم إن إسرائيل ليست غيورة على المدنيين اللبنانيين أكثر من أهلهم.

إذن هذا يكشف بأن الخطة كانت معدّة سلفاً، وأن برنامجها السياسي والأمني والإعلامي والاقتصادي والاجتماعي كان مرسوماً، بدليل المسار الذي تحركت فيه والوقائع الميدانية التي وصلت إليها. وإلا فما معنى تفريغ الجنوب باتجاه بيروت، وما معنى قصف بيروت، وضاحيتها، وما معنى المجازر التي ارتكبت على حلقات، وما معنى الحصار البحري المحكم حول الشواطىء اللبنانية بدءاً من الجنوب وصولاً إلى العاصمة؟

كل هذا كان يوهم البعض في البداية، بأن غايته تنفيس الاحتقان الداخلي، وتلقين المقاومة اللبنانية درساً كبيراً، كما تردد على لسان بعض العسكريين الإسرائيليين لكن الغرق في الوحل اللبناني، أربك اللعبة السياسية، والأمنية معاً، وبدأ التخبط يرتد أعمال عنف وتهجير غير مبررة على الإطلاق، وممارسات ضد المدنيين تدينها كل المواثيق والأعراف الدولية والإنسانية.

أولاً: مجازر عناقيد الغضب في قانا وغيرها

كانت حصيلة العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان، ما بين الحادي عشر والسادس والعشرين من نيسان/ أبريل عام ١٩٩٦، مائة وأربعة وستين شهيداً وثلاثمائة وواحد وخمسين جريحاً، سقط منهم ١٠٢ في مجزرة قانا، أما الباقون فتوزعوا كالتالي: ٨ شهداء في مجزرة سحمر، ٧ في مجزرة المنصورة، ٣ في مجزرة الجميجمة و١٠ في مجزرة النبطية، وذلك حسب تقرير أوردته وكالة الصحافة الفرنسية ونشرته جريدة «السفير» في ١٩٩٦/٤/٢٧.

وسبب الخسارة الكبرى في قانا، هو أن خمسة آلاف مواطن لبناني من بلدات: قانا، جبال البطم، صديقين، رشكنانيه، حاريص، والقليلة، احتموا بخيمة القوات الفيدجية التابعة للطوارىء الدولية، ظناً منهم بأن هذا الموقع سيكون بمنأى عن نيران إسرائيل، احتراماً لعلم الأمم المتحدة، غير أن هذا الرهان لم يكن موفقاً، لأن إسرائيل ـ كعادتها ـ لم تحترم المقرات الدولية، ولم تتوان لحظة في قصف تجمع النساء والأطفال والشيوخ، مع سبق إصرار، وقد كشفت الأدلة والتصريحات والاعترافات الإسرائيلية، بأن الهدف كان واضحاً ومحدداً، والغاية هي إزهاق أكبر عدد من الأرواح، انتقاماً لفشل العملية العسكرية الواسعة. وفي شهادات جنود وحدة البطارية المدفعية الإسرائيلية التي شاركت في قصف قانا والتي نشرتها صحيفة «كول هعير» في ١٠/ ٥/ ٩٦، يتبين مدى الحقد الصهيوني على العرب، فقد أجمع الجنود والضباط على أن الذين قتلوا مجرد «عرابوشيم» أي عربان، وما الضرر في قتلهم، إننا غير آسفين لذلك ولو جاءنا المزيد من الأوامر لقتلنا عدداً أكبر منهم، يوجد عرب كثر، لا توجد مشكلة.

ثانياً: الخسائر المادية

أما الخسائر المادية التي امتدت من الجنوب إلى العاصمة بيروت، فتراوحت حسب تقارير الأمم المتحدة إلى: إلحاق أضرار جزئية بـ٥١ بلدة في الجنوب والبقاع الغربي، وأضرار متوسطة بـ٣٠ بلدة، وأضرار كبيرة بـ٧١ بلدة، وأضرار فادحة بـ١٧ بلدة أخرى، وذلك من أصل ١٥٩ بلدة في المنطقة.

كما أدت العمليات إلى إصابة ٧٢٠١ وحدة سكنية بالتدمير، منها ٥٧١٨ وحدة أصابها تدمير جزئي، و١٠٥٣ وحدة أصابها تدمير متوسط و٤٣٠ وحدة دمرت تدميراً كاملاً، وأصيب مستشفى بتدمير جزئي، ومستوصف بتدمير جزئي أيضاً ومستوصف ثالث دمر كلياً، و٤١ مدرسة بتدمير جزئي و١٥ مدرسة بتدمير متوسط، وأصيب مبنى إداري بتدمير كلي، و٣ مبان بأضرار، واثنان بتدمير جزئي. أما دور العبادة فقد أصيب ٤٦ منها بأضرار، و١٢ بتدمير جزئي واثنان بتدمير كلي.

وتضررت ٨٢ محطة كهربائية، أبرزها محطة الجمهور في بيروت، ومنها ٥٢ محطة أصيبت بأضرار جزئية، و٧ بتدمير متوسط، و٢٣ بتدمير كامل مما أشاع العتمة، وأصابت الأضرار ٤٠ بئراً ارتوازية، منها ١١ بأضرار محدودة، ١٣ بتدمير متوسط، و٢٣ بتدمير كامل.

كما أصيب ١٤ جسراً، منها ٢ بأضرار محدودة، و٢ بتدمير متوسط، و١٠ دمرت بالكامل، وتم تدمير خزانين كبيرين للمياه يغذيان عشرات القرى، إلى جانب إصابة ٢٠ خزاناً، منها ٣ أصيبت بالتدمير الكامل، و٦ بتدمير جزئي، و١١ بأضرار جسيمة.

وأفاد التقرير: إن الاعتداءات دمرت ٥٧ خطاً للمياه، و٧٢ شبكة كهربائية، و١٠٢ شبكة هاتف، كما دمرت ١٢٤ طريقاً تدميراً كاملاً و٢٣٧ طريقاً تدميراً جزئياً.

وفي القطاع الاقتصادي، تم تدمير ٩٩ مؤسسة صناعية وحرفية، منها ٤ دمرت بالكامل، و٢٩ دمرت تدميراً متوسطاً، و٦٦ تدميراً جزئياً،

إلى جانب إصابة ١٤٢٠ محلاً ومستودعاً بأضرار، منها ١٢٤٠ بأضرار جسيمة، و١٢١ دمرت تدميراً متوسطاً، و٥٩ تدميراً كاملاً.

كذلك تضررت ٥٢ مزرعة، منها ١١ دمرت بالكامل، واثنتان تدميراً جسيماً، و٣٩ تدميراً جزئياً، كما دمرت ٣٧٧ سيارة، وأصيبت ٤٧٩ سيارة أخرى بأضرار، وتدمير ١٥ جراراً وإصابة ٣١ بأضرار.

هذا الدمار، جاء حصيلة ٢٠٠٠ غارة شنها الطيران الحربي الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية، أسقط خلالها أكثر من ٣٥ ألف قذيفة من مختلف العيارات المدمرة.

ثالثاً: الأهداف السياسية

إذن كان العدوان متعدد الوجوه، منه سياسي، وآخر اقتصادي، وثالث أمني، ورابع نفسي، إضافة إلى أنه كان يحمل رسائل متعددة الرؤوس والأفكار ومن أبرز العناوين التي حملتها «عناقيد الغضب»:

أولاً: تثبيت رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك شمعون بيريز على رأس ولاية جديدة، وهذا ملمح انتخابي واضح.

ثانياً: الضغط على الحكومة اللبنانية لفصل المسار اللبناني عن المسار السوري، تمهيداً للاستفراد بلبنان من جهة لإملاء الشروط عليه، وتطويق سوريا من جهة أخرى، وفرض حصار صعب عليها، ورفض التراجع عن الجولان حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيو ٦٧.

ثالثاً: ضرب المقاومة، وتجريدها من سلاحها، وملاحقة قيادات «حزب الله» والاقتصاص منهم.

رابعاً: خلق شرخ بين المقاومة والشعب اللبناني، وبين المقاومة والحكومة اللبنانية.

خامساً: إرباك الساحة الداخلية اللبنانية، من خلال نعرات طائفية، وإعادة إحياء دور القوى المرتبطة بإسرائيل للعب دور بارز مجدداً.

سادساً: إفراغ الجنوب من سكانه، لتتم السيطرة عليه، واقتطاع أجزاء من أرضه، وسرقة مياهه.

سابعاً: تدمير البنى الاقتصادية اللبنانية، التي أصبحت جاهزة للمنافسة، ومنع الاستثمار الأجنبي والعربي والوطني في بيروت.

ثامناً: إبعاد إيران عن لعب دور في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أو على الأقل إضعاف هذا الدور.

رابعاً: على المستوى العسكري

وعلى الصعيد العسكري، كانت فرصة لسلاح الطيران الحربي اكتساب تمرين «حقيقي» كما قال المراسل الحربي لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، اليكس فيشر، وقد أقحم بهذه التمارين أعداد من الطيارين الشبان لتجاوز الخوف في أول مهمة قصف يقومون بها، أما الرجال المكلفون بتنفيذ عمليات أكثر تعقيداً فقد استفادوا بدورهم من تعليم إضافي، وقد صنّف العسكريون الإسرائيليون «عناقيد الغضب» بأنها جاءت في سياق الأهداف الاستراتيجية الإقليمية لإسرائيل.

وقد استخدمت إسرائيل في عملياتها خلال أيام العدوان، أحدث التقنيات العسكرية، والمخصصة للقرن المقبل، ففي الجو استعملت

المقاتلة الأميركية الحديثة «أف ـ ١٥ سترايك ايغكل»، والمقاتلة «أف ـ ١٦» و«أف ـ ٤ فانتوم»، كما استخدمت أحدث طوافاتها «أباتشي» و«كوبرا»، بالإضافة إلى طائرات التجسس من نوع «أواكس» و«أم.ك».

وعلى الصعيد البري، استخدمت دبابات «ميركافا ـ ٣» التي تعمل على الفيديو، وتستخدم اللايزر والقنابل الذكية، واستخدمت كذلك أحدث المدافع والصواريخ والتقنيات الالكترونية والعاملة على أشعة اللايزر، والأسلحة الرشاشة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة.

وفي المجال البحري، استعملت أحدث البوارج والقطع من فئة «ساغر» التي قصفت الطرق الساحلية، ومنعت وصول الإمدادات الغذائية والطبية إلى المواطنين المحاصرين، كما استخدمت الأسلحة المحرمة دولياً كالقنابل الفوسفورية، والعنقودية والانشطارية، وقنابل النابالم.

خامساً: النتائج

كل وسائل الدمار والفتك هذه، لم تستطع تحقيق أهداف العدوان العسكري، بل على عكس كل الحسابات والتوقعات الإسرائيلية فإن عناقيد الغضب أدت إلى:

١ ـ خسارة بيريز لمنصبه، وفشله في الانتخابات، وسقوطه في فخ نصبه له بعض القادة العسكريين الإسرائيليين.

٢ ـ تعزيز موقع المقاومة ودورها، فقد تحوّل التعاطف الشعبي مع المقاومين إلى شيء يشبه الأسطورة، مما اعتبره المراقبون قفزة نوعية للمقاومة.

٣ ـ عزز العدوان الوحدة الداخلية اللبنانية، حيث فتحت كل المناطق اللبنانية أبوابها للنازحين، وقدمت لهم المساعدات، ووقفت إلى جانبهم، مؤكدة تلاحمها معهم.

٤ ـ ايجاد حركة سياسية ودبلوماسية ناشطة، تأييداً للبنان، ودعم سيادته واستقلاله.

٥ ـ تمتين وحدة المسارين اللبناني والسوري.

٦ ـ دعم لبنان مالياً واقتصادياً ومعنوياً وإعلامياً، عربياً ودولياً.

٧ ـ تمكّن لبنان من خلق رأي عام عالمي مساند وضاغط على إسرائيل لتطبيق القرارات الدولية، ومنها القرار ٤٢٥، القاضي بالانسحاب الإسرائيلي من الجنوب والبقاع الغربي فوراً، ومن دون قيد أو شرط.

سادساً: اتفاق نيسان/أبريل

وقد كرّس هذا العدوان «اتفاق نيسان/أبريل» في ٢٦/٤/١٩٩٦، وهو الاتفاق الخطي الوحيد المعقود بين إسرائيل ولبنان بمشاركة سوريا، وتوقيع كل من الولايات المتحدة وفرنسا، وذلك بعد اتفاق الهدنة الموقع في العام ١٩٤٩، وهو ينص على حماية السكان المدنيين على جانبي الحدود، الأمر الذي لجم يد إسرائيل من التمادي في اعتداءاتها، لأن المقاومة قررت استخدام صواريخ الكاتيوشا ضد المستوطنات كلما حدث عدوان على المدنيين اللبنانيين، وضمن هذا الاتفاق مشاركة فرنسية فاعلة رغم الاعتراضات الإسرائيلية. وأقرّ هذا التفاهم حق الدفاع

عن النفس، ولم يقيد حركة المقاومة، بل شرعها، وقد سمح «تفاهم أبريل» للحكومة اللبنانية من استخدام هذا القرار مرجعاً قانونياً، خلافاً لاتفاق العام ١٩٩٣ الذي لم يشر إلى دور الدولة اللبنانية لا من قريب ولا من بعيد.

ومنذ توقيع هذا التفاهم، شهدت لجنة المراقبة عدداً من الاجتماعات في مقر قوات الطوارىء الدولية في الناقورة، وبحثت شكاوى من الطرفين اللبناني والإسرائيلي، وحضت الجميع على التقيد ببنود الاتفاق، وعدم تعريض المدنيين للخطر، ولكن في العام ٢٠٠٠، وبعد تسديد المقاومة ضربات موجعة للاحتلال، حاولت إسرائيل التفلت من الاتفاق أو تعديله، ولما فشلت عادت قسراً.

سابعاً: ردود الأفعال

ولو قرأنا ردود الفعل لفشل العملية العسكرية، في الصحف الإسرائيلية لوجدنا أن هناك إجماعاً على خطأ بيريز السياسي والعسكري، واعتبرت أن ما حصل «وحشي» و«مقزز» و«مثير للاستفزاز». وللاستدلال، نشير إلى مقطع لمقال نشرته «هآرتس» لجدعون ليفي بعنوان: «الحملة الأغلى» قال فيه: «ها هم قتلانا يتساقطون مائة من اللاجئين اللبنانيين الذين قتلناهم بأيدينا، المحطات العالمية ما زالت لا تكف عن بث الموسيقى والألحان الحزينة التي تبثها عادة عند مقتل الإسرائيليين».

وأضاف: «هذه الأوقات المتردية حتى الحضيض، والفظيعة لم

تسقط على رؤوسنا كالبرق في يوم صاف، وحتى إن كانت القذائف التي سقطت على ذلك المعسكر عبارة عن «خلل مؤسف»، فإنها لم تسقط علينا وعليهم صدفة، وهذا القتل الفظيع في قانا يجب أن لا يتردد في إدانته أحد، فمنذ أن قررت إسرائيل برئاسة شمعون بيريز وحكومته الانطلاق نحو عملية عناقيد الغضب، كان من الواضح أن ثمارها ستكون مرة وعفنة».

ورأي في النتيجة: «شمال إسرائيل شهد كميات من قصف الكاتيوشا لم يشهدها من قبل، وإسرائيل عادت لتظهر في وسائل الإعلام العالمية كدولة عدوانية وهدامة، وفي العالم العربي الذي شرع في تقبل فعلي لإسرائيل من الأردن حتى سلطنة عمان، عدنا مرة أخرى لنزرع من جديد بذور الكراهية والبغضاء، و«حزب الله» يحظى الآن بتأييد شعبي لم يشهده من قبل أبداً، وعرب إسرائيل يخرجون إلى الشوارع محبطين، وجهنا الأخلاقي تشوّه وخيمت عليه غمامة غامضة..».

كل هذه الوقائع والمواقف والكتابات وغيرها الكثير أكدت وتؤكد يومياً، أن دم أطفال ونساء وشيوخ قانا وغيرها، لم يذهب سدى، وأن أرواح الأبرياء ما زالت تحوم فوق كل ساحات ومنابر العالم، وتحث المقاومة على المضي للانتقام، كما أن هذا الدم تحوّل إلى زيت لكل مشاعل الأحرار في العالم، وحبراً لكل المبدعين والإعلاميين، يضيئون من خلاله كل المساحات المظلمة، لفضح الممارسات والأخطاء والاعتداءات الصهيونية.

ثامناً: حقول الألغام

فخخت إسرائيل مساحات واسعة من أراضي الجنوب والبقاع الغربي، بآلاف الألغام المخصصة ضد الأفراد والآليات، للاقتصاص من المواطنين الذين صمدوا وقاوموا ودحروا الاحتلال حوالي ربع قرن من الزمن. وقد رفضت تسليم خرائط هذه الحقول إلى الأمم المتحدة، متذرعة بأن غالبيتها زرعت على يد عناصر الميليشيا المتعاملة معها، وبعد ضغوط ومناشدات دولية عدة، سلمت حوالي ٤٠ بالمائة من الخرائط، لكن تبين أن بعضها ليس صحيحاً، والبعض الآخر أشار إلى نسبة ضئيلة جداً من الألغام التي ينقص تحديدها الدقة، وأبقت على الحقول الخطرة والفعلية، ما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى من المدنيين، وهذا يعني أن إسرائيل استمرت في اعتداءاتها ضد لبنان حتى بعد اندحارها، فحقول الموت المدفونة تحت الأرض، دليل على إصرار الاحتلال للبقاء ولو بطرق غير مباشرة.

أ ـ اعداد ونوعية الألغام:

أحصى المكتب الوطني لنزع الألغام في لبنان، الذي ضم منظمات غير حكومية بالتعاون مع الجيش اللبناني، حوالي ٢٦ نوعاً من الألغام المضادة للأفراد، من صنع إيطالي وفرنسي وبلجيكي، إضافة إلى ١٨ نوعاً من الألغام معظمها من صنع أمريكي وإسرائيلي وروسي.

وبنتائج الإحصاءات والاستطلاعات التي قامت بها وحدات الجيش اللبناني بالتعاون مع قوات «اليونيفيل» في الجنوب، وإفادات المواطنين، أكد رئيس المكتب الوطني لنزع الألغام العميد الركن جورج صوايا، أن

حقول الألغام في الجنوب والبقاع الغربي، كانت موزعة على النحو التالي:

«حقلان في صيدا، ٨٣ حقلاً في النبطية، ١٠٠ حقل في بنت جبيل، ٤٤ حقلاً في صور، ١٢٧ حقلاً في مرجعيون، ٢٠٠ حقل في حاصبيا، ٧٣ حقلاً في جزين و٤٤٩ حقلاً في البقاع الغربي»[(١)].

وقدرت الإحصاءات والبحوث، أن عدد الألغام المزروعة في مناطق الجنوب المحررة، تراوحت بين ٤٠٠ إلى ٦٠٠ ألف لغم، توزعت على حوالي ٩٠٠ كيلومتر مربع من الأرض. وبعد الكشف والاستقصاء، تحددت معظم هذه الحقول في محيط مائة موقع أقامها الجيش الإسرائيلي والمتعاملين معه في ما كان يسمى بالشريط الحدودي، إضافة إلى المنطقة الحدودية مع فلسطين المحتلة والتي يبلغ طولها ١٢٥ كيلومتراً، ولكن أخطر هذه الألغام تلك التي زرعت عشوائياً في الحقول، وعند مجاري الأنهار والينابيع والأودية.

واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، أن الألغام الخامدة في الجنوب تثير القلق الشديد، وإزالتها يحتاج إلى تضافر جهود دولية، فيما أعلن ممثله الشخصي في الجنوب ستيفان دو ميستورا، «أن الألغام موضوع خطير للغاية، وهي موجودة لتقتل». وتوقع أن تستمر عملية نزع الألغام حوالي ثلاث سنوات ونصف السنة، غير أن لبنان واصل مساعيه وضغوطه على كل المستويات، وفي كل الاتجاهات لحل هذه المشكلة بأسرع وقت ممكن.

---

(١) التحرير، الصادر عن وزارة الإعلام اللبنانية والوكالة الوطنية للإعلام، ص٢٤٤.

ب ـ حجم الخسائر والأضرار البشرية والمادية:

كشفت المعلومات والأرقام، أعداد القتلى والجرحى، ونسبة الأضرار المادية التي خلفتها الألغام، أن الحرب ضد لبنان لم تتوقف، وأن إسرائيل ما زالت تمعن في تحديها للقرارات والمواثيق والأعراف الدولية، وفي سياسة قتل الأبرياء، وقد وقع جراء انفجار هذه الألغام ٨٦٧ قتيلاً وجرح ١٢٢٣، معظمهم من الفتية والأطفال، خلال سنوات الاحتلال، أما بعد التحرير فقد قتل أكثر من ١٩ شخصاً وجرح حوالي المئة شخص آخر، أصيب معظمهم بعاهات مستديمة من خلال فقد أحد أطرافهم أو أكثر.

ولم يقتصر حجم الخسائر على الأفراد فقط، بل طال الجانب المعيشي والاقتصادي للسكان، فلم يتمكن بعض المواطنين من جني محاصيلهم الزراعية القريبة من الحدود، أو المحاذية لمواقع الاحتلال السابقة، لأنها مفروشة بالألغام، وناشد المواطنون المجتمع الدولي والإنساني للإسراع في معالجة هذا الوضع الشاذ، ولكن لم يلق آذاناً صاغية بالمعنى المطلوب. وكذلك تضرر الرعاة الذين يعتمدون الرعي في لقمة عيشهم، فلم يتمكنوا من الاقتراب من المساحات الخضراء التي تنتشر فيها أدوات الموت، وعندما غامر بعضهم، أو شذ قطيع دون قصد إلى تلك الحقول، لاقت مصيراً محزناً، فخسر الرعاة قطعانهم، وعاشوا في ضنك من العيش، وأكدت الإحصاءات نفق آلاف رؤوس الماعز والأبقار جراء تلك الألغام.

وكما حدث لتلك القطاعات، حدث للقطاع السياحي الذي شهد

شللاً شبه كامل، ففي المناطق التي تتواجد فيها الألغام ارتفعت القلاع الأثرية الرائعة، والمواقع الاستراتيجية، والمناظر الخلابة، لكن صعوبة الوصول إليها، والمخاطر المحدقة بها، حرمت السياحة دخلاً كبيراً، وتسببت بخسارة اقتصادية فادحة.

ج ـ المساعدات العربية والدولية:

استنفر لبنان كل طاقاته وإمكاناته لنزع الألغام، وساهم الجيش اللبناني بدور لا بأس به، ضمن قدراته، في هذا المجال، وأطلقت السلطات الرسمية حملة عربية ودولية واسعة، لتوفير المساعدات التي تكفل القضاء على هذه المشكلة المزمنة والخطيرة، ودعت الأمم المتحدة والهيئات والجمعيات التي تعنى بحقوق الإنسان، لممارسة ضغوط كافية لإجبار إسرائيل على تسليم لبنان خرائط الألغام الموجودة لديها. وأدخلت المقاومة هذه المسألة ضمن شروطها الأساسية، مقابل الموافقة على صفقة تبادل الأسرى.

وتلبية لهذه النداءات والاتصالات، عمل خبراء سويديون و٦٥٠ عسكرياً أوكرانياً متخصصاً في نزع الألغام، على الكشف على حقول الألغام، وإزالة ما أمكن منها، واستطاعت هذه القوى بإمكانات بسيطة، وبحذرٍ شديد، أن تزيل ٢٣٦٢ لغماً ضد الأفراد، و٢٤ لغماً ضد الآليات، و٤٥٥ قذيفة غير منفجرة ومواد غريبة أخرى، كانت موزعة على امتداد مساحة قدرت بـ٣٠٢١٤٦ متراً مربعاً في المناطق المحررة من الجنوب اللبناني.

وتجاوباً مع المشاعر الأخوية والقومية، تحملت دولة الإمارات

العربية المتحدة مجمل كلفة نزع الألغام والمقدرة بـ٥٠ مليون دولار، حسب تقرير وفد عسكري لما زار الجنوب وعاين ميدانياً هذا الوضع، وأشرف على التنفيذ. وعلى الصعيد الدولي، تكفلت إيطاليا بتقديم ٤٠ مليون دولار لورشة عمل واسعة تسهم في التخلص من هذا الخطر القاتل. وأعربت مجموعة من الدول الأوروبية عن استعدادها للمشاركة في هذا العمل، وامتداداته ليشمل مناطق أخرى من لبنان كالشوف مثلاً وغيره.

وأعربت روسيا أيضاً عن القيام بما يمكن أن تسهم فيه في هذا المجال، وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية للبنان وحدة كلاب مدربة على كشف الألغام، وتولى خبراء أمريكيون تدريب خبراء لبنانيين على كيفية الاستعانة بهذه الكلاب للقيام بمهمتها.

وبدا من الاتصالات والمشاورات الدولية، أن العائق أمام تنفيذ الخطوات العملية لإزالة الألغام، هو سياسي، وليس تقنياً أو إجرائياً، فواشنطن وبناءً لطلب إسرائيلي، تحاول أن تستغل هذا الملف في الضغط على لبنان لابتزازه، ومقايضته بوقف أعمال المقاومة ضد الاحتلال في مزارع شبعا، وبما أن لبنان ظل متمسكاً بثوابته وخياراته الوطنية والقومية، ورفض المساومة، فإن الورشة تأجلت أو تأخرت حتى تتوافر المناخات الملائمة لها.

ولكن الحكومة اللبنانية، وعلى الرغم من هذه الأجواء الباردة أو المتشنجة، تابعت تحركها على غير صعيد اقليمي ودولي، لتحرير الجنوب والبقاع من مسلسل الرعب والموت، حتى تتمكن من إطلاق

مشاريع التنمية التي تعهدت بها. متخذة من الصبر والمثابرة ودعم المخلصين والأوفياء لدماء الأبرياء، وسيلة للوصول إلى الهدف المنشود.

واعتبرت الدراسات القانونية، أن بقاء الألغام على النحو الموجود، ورفض إسرائيل تسليم الخرائط التي تكشف عن وجود تلك الألغام، هو خرق للشرعية الدولية، ومن حق لبنان مطالبة المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته في هذا المضمار، بل وفرض تعويضات على إسرائيل، جراء الخسائر البشرية والمادية والمعنوية والنفسية التي لحقت بالمدنيين اللبنانيين، وقبل هذا وذاك لا بد من نزع اللغم السياسي، قبل اللغم الأرضي، حتى يتمكن لبنان عموماً، وجنوبه وبقاعه على وجه الخصوص، من استعادة عافيته، والعيش بأمان، والانطلاق نحو آفاق مشاريع البناء التي انتظرت طويلاً.



الفصل الثالث

المقاومة الشعبية
المتطوعون، الاختراق الأمني،
أول عملية تبادل للأسرى بين العرب والصهاينة

مقدمة

أحدثت أنباء استيلاء العصابات الصهيونية، على عدد من المدن والقرى والبلدات الفلسطينية في العام ١٩٤٨، وما رافقها وتبعها من مجازر وجرائم بشعة، ارتكبتها تلك العصابات بحق الآمنين والأبرياء، صدمة بها وأثارت مشاعر حقد دفعت بآلاف المتطوعين من أقصى المغرب العربي إلى أقصى المشرق العربي، إلى الانخراط في صفوف المجاهدين لمنع الاستيلاء على الأرض، وتكبيد الغزاة خسائر فادحة.

وازداد حماس الاندفاع الشعبي زخماً وقوة، عندما لمس المجاهدون عن قرب، عمق المؤامرة التي تدبر ضد الفلسطينيين والأمة العربية، وتواطؤ بعض الحكام العرب وتخاذلهم، وانسحابهم من المعركة، وكانت الجبهة اللبنانية، من أهم جبهات التصدي، فإلى جانب مشاركة الجيش اللبناني، سواء بشكل منفرد، أو ضمن القوات العربية الموحدة، لعب المتطوعون الذين تدافعوا من بيروت وصيدا ومختلف القرى الجنوبية، دوراً مهماً في قتال الصهاينة، رغم اختلال التوازن في العتاد الحربي، فالمتطوعون كما روى لي بعضهم، كانوا لا يملكون سوى بنادق اشتروها من مدخراتهم الذاتية البسيطة، وبعض الذخيرة المتواضعة التي سرعان ما كانت تنفد في ساحة المعركة، لذلك كان

المتطوع حريصاً على أن تحقق كل رصاصة إصابة، وتوصل رسالة معنوية وسياسية ونفسية ذات أثر بليغ، وعمل الجميع بجهد بالغ للاستيلاء على سلاح وذخائر العدو، بعد طرده أو تصفية فلوله، مما يعين على إطالة عمر المواجهة، وتحسين الأداء فيها، وإنزال المزيد من الخسائر في عصابات الغزو.

وكان معظم هؤلاء المقاتلين تمرسوا في حروب وثورات العام ١٩٣٦ والعام ١٩٣٩، وخاضوا تجارب ميدانية حساسة ومعقدة، اكتسبوا من خلالها الخبرة، وفهموا غايات وأهداف المخططات والمشاريع التي تحاك للمنطقة ولذلك كان قتالهم عنيفاً، مستنداً إلى عقيدة وإيمان وإلى إرادة صلبة وحديدية. وهذا ما اعترف به العدو نفسه مراراً.

١ ـ المتطوعون في ساحة المواجهة:

دافع الأهالي في قرى وبلدات ومدن جنوب لبنان، عن أرضهم والأراضي الفلسطينية، وتصدوا للعصابات الصهيونية ببسالة نادرة، سجلت ملاحم مميزة في البطولة والتضحية، فشكلوا مجموعات للحراسة، خوفاً من مباغتة العصابات لهم، وكانت القرى الجنوبية السبع بمثابة الخط الأمامي للجنوب، والطرف الحدودي لشمال فلسطين، فتحمّل المواطنون فيها ضغوطاً شتى، وحملات إبادة، ونفذت العصابات الصهيونية بحقهم مجازر كبيرة، أبرزها في صلحا.

ولقي المتطوعون من هذه القرى، ضالتهم بالنقيب في الجيش اللبناني محمد زغيب، الذي ترك الجيش ليقاوم على طريقته، معتمداً أسلوب الجهاد الشعبي، وكان يتجول بالقرى بحثاً عن مقاومين، وكان يخاطب الأهالي بالقول: «من أراد الموت دفاعاً عن الأرض فليأت معي».

وقد نجح زغيب بجمع ٥٠٠ متطوع من القرى السبع، ومن يارون، عيثرون، بليدا، ميس الجبل وبنت جبيل وحولا وانضمت إليه أيضاً مجموعات أخرى بقيادة معروف سعد، وتمكنت هذه القوة من صدّ الهجمات الصهيونية، ومنعت عصاباتهم من دخول المالكية، فانسحبت مخلفة وراءها قتلى وجرحى وذخائر وأسلحة غنمها المتطوعون.

وكانت هذه المواجهات هي الأولى للمقاومة الشعبية اللبنانية، ضد الغزو الصهيوني، ومقدمة لسلسلة من العمل الجهادي الذي لم يتوقف حتى الآن. ومشكلة المقاومة في تلك الفترة كانت مثلثة الأضلاع: الطرف الأول فيها كان الصدام مع قوات الانتداب البريطاني، التي كانت تساعد الصهاينة بالسلاح والإمدادات وضرب المجاهدين. وقد أعدمت تلك القوات مئات المجاهدين لأنهم واجهوا الصهاينة، وشنوا هجمات ضد تجمعات الجيش الإنكليزي، كما قام الانجليز بنسف آلاف المنازل عمداً، لأن أحد أفراد العائلة ينتمي إلى إحدى فصائل المتطوعين.

أما الطرف الثاني، فتمثل بالسلاح المتطور الذي قدمته بريطانيا للعصابات المسلحة الصهيونية، فامتلكت الأخيرة دبابات وطائرات وأسلحة رشاشة، ومدافع، ما وفّر لها طاقة نارية متفوقة.

أما الطرف الثالث من هذا المثلث، فهو تفكك وخلافات الجيوش النظامية العربية، وعدم جدية بعض الوحدات في القتال، وانعدام السلاح الحديث والذخيرة لديها، ومنع المجاهدين من تنفيذ مهامهم.

ورغم كل هذه الظروف الصعبة، قرر المتطوعون خوض مواجهاتهم بإمكاناتهم المحدودة، رافضين الانسحاب أو التراجع، أو قبول ما يسمى بالأمر الواقع. وروى لي المناضل شفيق أرناؤوط، الذي

رافق معروف سعد على مدار ٤٠ عاماً، في الجهاد والسجون بدءاً من العام ١٩٣٦، تفاصيل الاتصالات التي جرت بين القيادات الفلسطينية آنذاك، والمجاهدين في جنوب لبنان، للإسهام في القتال ضد العصابات الصهيونية المسلحة، فقال: اتصل مفتي فلسطين آنذاك ورئيس الهيئة العربية العليا الحاج أمين الحسيني، بسعد طالباً منه نقل السلاح الذي حصل عليه من ليبيا من مخلفات الجيشين البريطاني والألماني، وكان مطموراً بالتراب، إلى مدينة صيدا في الجنوب، بمساعدة تجار ومجاهدين ليبيين، وبالفعل تسلم سعد دفعات من هذه الأسلحة التي أفرغت عند الشاطىء قبالة كلية المقاصد الإسلامية في صيدا، وتم نقلها إلى أقبية الكلية. حيث قام عدد من خبراء الأسلحة بتنظيفها وتشحيمها وتصليحها، ومن بين هؤلاء ديب عكرة. وقد سلمت هذه الأسلحة إلى مجاهدين فلسطينيين في مراكز معينة في صيدا وسائر مدن وقرى وبلدات الجنوب، ومن هناك تم نقلها للمجاهدين في فلسطين لتعينهم على القتال. وكان هناك مدرب عسكري ألماني يقوم بتدريب المتطوعين على استعمال المتفجرات والأسلحة المختلفة.

وفي العام ١٩٤٨، سافر سعد إلى القاهرة للقاء الحسيني وابن عمه عبد القادر، للتفاهم على تنظيم حرب العصابات في فلسطين، إثر صدور قرار التقسيم من قبل الأمم المتحدة. وعاد على متن مركب يحمل أسلحة إلى شواطىء صيدا، بمساعدة ضباط من الجيش المصري، من بينهم عاطف سعد، الذي ارتبط بعلاقة وطيدة مع معروف سعد.

وكانت الأسلحة والذخائر تنقل من حلمية الزيتون، مقر الحسيني، ومن مرسى مطروح، ومن بعض مستودعات الجيش المصري إلى بور سعيد، ومن هناك تشحن بمركبي بدوي النابلسي وإبراهيم البهلوان إلى

شاطىء صيدا، حيث تفرغ الحمولة في كلية المقاصد تارة، وفي بيت النابلسي على الشاطىء تارة أخرى. وقد تم شحن أربعة مراكب في فترات متقاربة أفرغ رابعها في بيروت، نظراً لهياج البحر، واستحالة تفريغ المركب على شاطىء صيدا.

وكانت اتصالات جرت بين سعد والحسيني، ورياض الصلح، ووزير الدفاع آنذاك المير مجيد ارسلان، واللواء فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني، بشأن هذه الأسلحة.

ويعود وجود المستودعات السرية للأسلحة في ليبيا، إلى الحرب العالمية الثانية، عندما كان الحسيني في ألمانيا يلح على هتلر لتدريب الشبان العرب الذين لجأوا من فلسطين والعراق وسوريا ولبنان والمغرب وغيرها من الأقطار العربية، تدريباً عسكرياً، ليفيدوا من ذلك في الاعتماد على أنفسهم عندما تقوم الثورة على البريطانيين والصهاينة في فلسطين، وذلك نظراً لأن الجيوش العربية كانت مقيدة، هي وحكوماتها للاحتلال الانجليزي. وفي العام ١٩٤٣، وافق هتلر على مد الحسيني بالأسلحة الحديثة الخفيفة، للإعداد لحرب عصابات في فلسطين، ووضع في تصرفه أربع طائرات من ذوات المحركات الأربعة، لنقل الأسلحة والأعتدة، لتوضع في مخابىء سرية، لتزويد الثوار بها.

وفي العام ١٩٤٤، وصلت طائرتان: في الأولى المجاهدان العسكريان: حسن سلامة (أبو علي)، وذو الكفل عبد اللطيف، وعسكريون آخرون، وفي الثانية المجاهد العراقي قاسم الكرادي وإخوان له، وقد هبطوا بالمظلات بالقرب من أريحا، وكانت الرحلتان للتجربة، وتخزين الأسلحة في أمكنة معينة، ولإقامة اتصال لمتابعة إرسال الأسلحة في الظروف المناسبة.

وفي الأول من تشرين الثاني/نوفمبر العام ١٩٤٧، أنشىء في بيروت «مكتب فلسطين الدائم» وتولى أمانته الدكتور سليم ادريس وعمدته: حسين العويني، حسن البحصلي، المحامي حبيب ربيز، الدكتور يوسف حتي، كمال جبر، الدكتور ادمون رباط، المحامي جورج بشارة، الدكتور جورج حنا، محمد شقير، الدكتور محمد خير النويري عماد الصلح ومحمد شاكر بيضون.

وكانت الثورة الفلسطينية في أعقاب قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر العام ١٩٤٧، بحاجة إلى عدد من المتطوعين والمناضلين المدربين على حرب العصابات، وفنون القتال الحديث، وكان فريق كبير من هؤلاء - منهم من تمرس بالجندية، ومنهم من خاض ثورات سابقة في فلسطين وسوريا، يريد أن يتطوع لأداء واجبه الوطني والقومي والإنساني، في قتال الصهاينة ومؤازرة إخوانه الفلسطينيين، مؤازرة فعالة وعملية.

فعمد مكتب فلسطين الدائم، إلى إنشاء لجان مختلفة للعمل، فقامت لجان بجمع المال، وأخرى بتسجيل المتطوعين في كل من: صيدا، بيروت، طرابلس، والقرعون، ولجان أخرى.

وتألفت لجنة الطوارىء من: الدكتور محمد خير النويري، معروف سعد، عماد الصلح، محمد شقير، علي بزي، زهير عسيران، نعيم مغبغب، محمد شاكر بيضون، وشفيق أرناؤوط، وكانت مهمة هذه اللجنة توفير الأسلحة وحشد المتطوعين، وتجهيزهم بالسلاح والعتاد اللازمين، ومكافحة الصهيونية بجميع الوسائل الممكنة. وعهدت اللجنة إلى بعض الخبراء في الأسلحة، بشراء ما يحتاجه المتطوعون، وراح سعد والبزري وأرناؤوط، يطوفون في قرى الجنوب، داعين شبابها

للالتحاق بالثورة، والالتحام بها، وتقديم ما يستطيعونه لمساعدة الثوار عبر الحدود. فكان الوفد يلقى من السكان رجالاً ونساءً وشيباً وشباناً حماسة بالغة.

وتعاونت اللجنة مع مكتب فلسطين والهيئة العربية العليا، على تجهيز سريتين، كما جهزت مفرزة باسم «المجاهد معروف سعد»، ومفرزة أخرى باسم «محمد زغيب»، وزودت عناصرها بالأسلحة والعتاد والألبسة العسكرية.

وكانت حكومة رياض الصلح، تمد مكتب فلسطين الدائم بنفوذها، ودعامتها الأدبية والوطنية، وكان لهذا الموقف أثره في تعزيز مكانة المكتب، والحؤول دون توزيع الجهود وبعثرتها، سواء أكان في جمع التبرعات (التي بلغت مليوناً وستمائة وتسعاً وثمانين ليرة لبنانية)، أم في توفير الأسلحة، وكان المكتب يؤمن للسلطات العسكرية المسؤولة، المبالغ المطلوبة لصفقات تمت ووصلت بمعرفة المكتب وتلك السلطات.

وكان مكتب فلسطين على اتصال دائم أيضاً بقائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب، الذي سمح بإنشاء محطة إذاعة سرية لنصرة قضية فلسطين، تخرج في مبدئها ودعوتها على رتابة الإذاعات الرسمية وقيودها. فتألفت لجنة من: عماد الصلح، انطوان نبتي، محمد بعلبكي وشفيق أرناؤوط، للقيام بهذه المهمة. وأعدت المحطة في شاحنة عسكرية كبيرة، أقيمت في بادىء الأمر على رابية تلة الخياط في بيروت، ثم أخذت تتنقل في الضواحي، وتعلن في الساعة السادسة والنصف من مساء كل يوم: «هنا صوت فلسطين»، يليها مباشرة نشيد عسكري، ثم أخبار المعارك في فلسطين وآخر تطوراتها، لبث روح

الحماس والإيمان في النفوس للقتال على أرض فلسطين، لنصرة القضية الحساسة التي تشكل خطراً مباشراً على لبنان. فتعليق يومي، فمعلومات مختلفة عن الصهيونية وأخطارها، فآخر الأنباء العالمية عن فلسطين. وكان يتخلل ذلك أناشيد وطنية، وموسيقى عسكرية مسجلة.

وكانت المحطة، تبرز أخبار السريتين اللبنانيتين، بقيادة معروف سعد ومحمد زغيب، في شمال فلسطين وحدود لبنان الجنوبية، وتدعو المدربين على فنون القتال الحديث، الذين سبقوا أن خدموا في الجندية، إلى الالتحاق بالسريتين المذكورتين، وتسجيل أسمائهم في مكاتب التطوع التي أنشأها مكتب فلسطين الدائم، وقد سجّل ما يزيد عن أربعة آلاف متطوع، كان نصفهم صالحاً للخدمة، وأرسل فوج منهم مع ضباطهم، إلى معسكر قطنة في ضواحي دمشق.

٢ ـ دور معروف سعد ومحمد زغيب

وانتقل معروف سعد والنقيب محمد زغيب، إلى الحدود اللبنانية الفلسطينية ودخلا على رأس سريتهما إلى المالكية (إحدى القرى السبع)، وتمركزا فيها. وكان المتطوعون، قضوا شهرين وبعض الشهر في صيدا، يتدربون على حرب العصابات، وعددهم حوالي السبعين، وكان تدريبهم يجري على شاطىء البحر، وفي ساحة باب السرايا وسط صيدا القديمة.

وفي ٢١ نيسان/أبريل ١٩٤٨، توجهوا إلى فلسطين، فنزلوا في قرية بليدا على الحدود، بانتظار زغيب وبعض المتطوعين الذين كانوا يريدون الانضمام إلى فرقة سعد وزغيب، فوصلوا في اليوم التالي، وهناك ألقى سعد فيهم كلمة، جاء فيها:

«أيها المجاهدون البواسل، نحن على بعد بضعة أمتار من أرض فلسطين، وبعد لحظات سنكون على تلك الأرض لنقوم بالواجب المفروض، على كل عربي واجب العطاء، عطاء التضحية وبذل الدماء السخية، في هذه البقعة العزيزة من الوطن العربي، ولنكن على يقين، بأن كل عطاء في سبيل هذه القضية المقدسة، لا يجدي إن لم يكن مقروناً بالعزم والإيمان، بعدالة القضية التي نذرنا أنفسنا لها، وبإرادة القتال، وحب الاستشهاد. . .».

ثم وصل زهاء ٢٥٠ متطوعاً من أبناء الجنوب، ولا سيما من بنت جبيل، وبليدا، وحولا، وعيثرون وميس الجبل، كما وصل خمسة وعشرون من بعلبك ويونين، فوجه إليهم سعد كلمة أخرى، منها:

«أيها الأخوة البواسل:

إن ألفاً وثلاثمائة سنة تناديكم من وراء جبال فلسطين وهضابها، من وراء المعابد المسيحية والمساجد الإسلامية، من وراء ثالث الحرمين، وكنيسة بيت المهد والصخرة النبوية، صخرة المعراج.

إن ألفاً وثلاثمائة سنة تناديكم، وتردد على مسامعكم صدى صرخات صلاح الدين الأيوبي، وتهاليل الأبطال، وعويل المنكوبين، فلبوا نجدتها إن كنتم تقدرون البطولة والتضحية. هذه التضحية في سبيل فلسطين. وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم كما يجاهد أبناء فلسطين، لينقذوا البلدان العربية من الأخطبوط الصهيوني، والوعد البلفوري اللص. . .».

خاض المتطوعون، بقيادة سعد وزغيب، معارك ضارية مع الصهاينة، في المالكية، قَدَس، الهراوي، والنبي يوشع، وكان من بين هؤلاء المتطوعين من مدينة صيدا: خضر سكيني (ابن شقيقة معروف

سعد)، شعبان فتوني، أحمد بسيوني، سليم الشياح، وديب عكرة الذي استشهد في المواجهات ببلدة قدس (إحدى القرى السبع). ومن بيروت: زكريا لاوند وفوزي حلاوي.

ومن حور تعلا قضاء بعلبك: علي فرج (أبو معروف)، وكان طاعناً في السن يبلغ من العمر ٧٥ عاماً، وقد حاول سعد ثنيه عن متابعة نشاطه لكبر سنه فأبى، وكان هدافاً شجاعاً وقد استشهد في معركة المالكية وخسر المتطوعون أيضاً أبرز قادتهم محمد زغيب، الذي أصيب في الثالث عشر من أيار/مايو ١٩٤٨، برصاصة في صدره من نوع «دم دم»، اخترقت إحدى رئتيه، بينما كان يصد هجوماً على المالكية، فنقل إلى مستشفى مكتب فلسطين الدائم في صور، حيث أجريت له عملية جراحية سريعة، لكن توفي في ٢١ أيار/مايو، أي بعد ثمانية أيام من إصابته، فكان لاستشهاده وقع أليم في نفوس المجاهدين والمواطنين وكل من عرفوه، وتكريماً له أطلق الجيش اللبناني اسمه على الثكنة العسكرية التي أنشأها في ضواحي صيدا، تخليداً له.

وبعد يومين من هذه الحادثة، تخلت بريطانيا رسمياً عن احتلالها لفلسطين، وسلمتها للعصابات الصهيونية، فدخلت الجيوش النظامية المعركة، ومن بينها الجيش اللبناني بقيادة الزعيم توفيق سالم، فأجرى مفاوضات مع معروف سعد للانسحاب من المنطقة، وترك الأمر للجيوش كي تقوم بواجبها. فرفض سعد ذلك في بادىء الأمر، لأنه كان يدرك طبيعة الموقف الرسمي العربي في تلك الحقبة، لكنه انصاع أخيراً لطلب الجيش، بعد اتصالات عدة، إلا أنه أبى أن يسلم سلاحه.

وأرسل معروف سعد، تقريراً أوجز فيه أعمال سريته من المتطوعين إلى مكتب فلسطين الدائم، وطلب إعادة تأليف السرية من جديد، بعد إعدادها فنياً وتجهيزها لمتابعة المعركة، ويقول التقرير:

«سبق أن تألفت سرية لبنانية من المتطوعين اللبنانيين للجهاد في فلسطين، وقد أدت واجبها على الوجه الأكمل، وقامت بأعمال مجيدة في المنطقة التي عيّنت لها. فحمت المنطقة الواقعة بين المالكية والنبي يوشع، طيلة شهرين، حافظت فيهما على هذه الأماكن بشجاعة ومهارة، وصدت عدة محاولات خطيرة لاحتلال النبي يوشع والمالكية، مفتاح شمالي فلسطين وجنوبي لبنان.

ففي أول أيار/مايو العام ١٩٤٨، هاجمت قواتنا، تساعدها قوات أخرى من جيش الإنقاذ، مستعمرة الهراوي، وأبدى جنودنا شجاعة فائقة، وبلغوا قلب المستعمرة، وكبدوا العدو خسائر فادحة، قدرتها المصادر اليهودية بخمسين قتيلاً، وخمسة وسبعين جريحاً، وفقدنا في هذه المعركة سبعة مجاهدين و١٤ جريحاً».

وأضاف: «لقد اضطررنا، لعدم استكمال وسائل الهجوم الفعالة، ونقص الاحتياط، بعد معركة دامت ١٣ ساعة، إلى الانسحاب إلى مراكزنا، المالكية وقدس، وكانت الطائرات اليهودية تهاجمنا في كل يوم في المالكية، وتلقي علينا قنابلها المتفجرة، وتطلق نيران رشاشاتها. وفي السابع من أيار/مايو ١٩٤٨، أسقطنا إحدى هذه الطائرات، فهوت وتحطمت في الحولة. وفي ١٥ من الشهر نفسه، هوجمت مراكزنا في المالكية، من قبل عدد كبير، مستعملاً في هجومه مدافع المورثر، والهاون، والسلبند والقنابل الصاروخية والطائرات، ورغم قلة عددنا ـ كنا لا نتجاوز السبعين ـ تمكنا من صد ذلك الهجوم العنيف، موقعين بالعدو خسائر في الأرواح بلغت في إحصائنا للجثث التي بقيت في ميدان المعركة ٤٧ قتيلاً، عدا عن الجرحى الذين يقدرون بأضعاف أضعاف ذلك العدد. وقد تمكنا في هذه المعركة، بعدد قليل جداً، أن

نصمد من الساعة الثانية والنصف صباحاً، حتى الساعة الرابعة مساء. فمنعنا محاولات العدو الكثيرة من احتلال البلدة، إلى أن وافتنا النجدة التي أجهزت على البقية الباقية من العدو، بعد أن بدأ ينسحب. وقد بلغ عدد شهدائنا ثمانية، وجرحانا ستة عشر. وهذه هي المعركة التي أصيب في ابتدائها، ببسالة نادرة المقدم محمد زغيب، ثم استشهد في مكتب فلسطين الدائم في صور، وقد استشهد عدد مماثل من القوات المنجدة.

لقد وقفت سريتنا في المالكية وضواحيها، وقفة خطيرة جريئة، مقتنعة تمام الاقتناع بأنها إنما تدافع عن مفترق طرق خطيرة، يقدّره العسكريون حق قدره، في المحافظة عليه للحد من كل محاولة للتسلل إلى لبنان وشمالي فلسطين».

وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٤٨، أمر المقدم الشيشكلي قائد المنطقة الشمالية، بإخلاء حصن النبي يوشع، القائم على الطريق المؤدي إلى الحولة ولبنان وفلسطين، والمشرف على مستعمرات الحولة بأسرها. وقد كان المجاهدون باحتلالهم النبي يوشع، قطعوا على العدو كل طريق يحاول منها التسرب برجاله وآلياته، إلى حدود لبنان الشرقية الجنوبية، وإلى شمالي فلسطين، وبإخلاء هذا الحصن الحربي المنيع، أسرع اليهود إلى احتلاله، دون أن تراق قطرة من الدماء، بعد أن أريقت على أبوابه دماء يهودية غزيرة، دون أن تنال منه. وقد تبع إخلاء النبي يوشع، تسليم المالكية وقدس لفوج القائد شكيب وهاب، وسرية مجدل شمس التي يرأسها سلطان كنج.

وفي نفس اليوم الذي تلا احتلال الحصن، احتشدت قوات آلية كبيرة من العدو في منطقة الحصن، التي تمتد بين المنارة والهراوي،

التي شن منها الهجوم الأخير على المالكية. مسيراً العدو مصفحاته ودباباته في الأراضي اللبنانية، عبر المنارة وميس وبليدا وعيثرون.

كان ذلك في ليل ٣١ أيار/مايو ١٩٤٨، فاصطدمت القناصة اللبنانية بمصفحات قليلة بهذه القوات الضخمة، وشغلت العدو ما يقرب من الساعتين، في مفرق عيثرون ـ المالكية، الذي يبعد سبعة كيلومترات عن المالكية.

وقد شارك ما تبقى من سريتنا القناصة اللبنانية في هذه المعركة واشتركت الطائرات العدوة في ضرب مواصلاتنا، كما هو معلوم. وقد أخلت هذه القوات، التي كان يرأسها شكيب وهاب وسلطان كنج، المالكية وقدس دون أية مقاومة.

وهذا عرض موجز سريع، لما قامت به سريتنا في خمسين يوماً، استشهد فيها ١٥ متطوعاً وجرح ٢٥ آخرين.

ولما كان هناك إهمال لسريتنا من المسؤولين، تمنع الكثيرون من متابعة العمل، فمنهم من استقال، ومنهم من فرّ لسلاحه، وقليل منهم عاد إلى المعسكر بقطنة.

ومما يجب ذكره والإشادة به، المساعدات التي كنا نتلقاها من «مكتب فلسطين الدائم»، ومن «حزب النداء القومي» الذي اشترك معنا قسم من أفراده في معركة الهراوي، بناء على طلب قائد السرية المرحوم زغيب، وقد سمعت منه أنه لولا جهود السيد علي بزي وإخوانه الفدائيين، لما تم تأليف السرية، وفضلاً عن ذلك كله، فقد كانوا يتعهدون جميع الفرق بالعناية والسهر على تأمين حاجاتهم. الأمر الذي كان محل شكر الجميع.

واليوم، نعود إلى تأليف السرية من جديد، مستمدين من تجاربنا الماضية الخبرة اللازمة، لإعدادها إعداداً تاماً، بنظام يضمن تآلفها وبقاءها حتى المعركة الأخيرة.

تتألف السرية من ١٥٠ متطوعاً، مقسمين إلى ثلاثة فصائل، كل فصيل مؤلف من أربع حضائر، وكل حضيرة من اثني عشر متطوعاً. ويتمم ذلك العرفاء والنواب ووكلاء الضباط والضباط.

ويجب أن يعين مركز للتجمع، ليتم تشكيل الفرقة، وأرى أن تكون صيدا ذلك المركز، وبعد إنجاز تشكيلها، تسير إلى المراكز التي تعين لها على الحدود وفي داخل فلسطين.

أما التجهيزات اللازمة للسرية، فهي: لباس، مؤن، ذخيرة، متفجرات، أسلاك وسلاح.

والرواتب والتعويضات في حال الموت، أو التعطيل الذي يصيب المجاهد، تدفع على غرار رواتب وتعويضات جيش الإنقاذ، ويجب إعداد سيارة بيك آب، وسيارة جيب لتنقل المفرزة.

وتؤلف السرية بمعرفة وزارة الدفاع، ليكون عملها منسجماً مع عمل الجيش اللبناني لنيل الفائدة المرجوة[١].

٣ ـ معركة المالكية:

تركز الاهتمام العربي والصهيوني على قرية المالكية، باعتبارها بوابة لبنان وفلسطين في آن، فهي مفتاح إلى المستعمرات الصهيونية

---

(١) الأرناؤوط، شفيق، معروف سعد نضال وثورة، المؤسسة اللبنانية للنشر والخدمات الطباعية، الطبعة الأولى ١٩٨١.

ومدخل إلى منطقة صفد، ونقطة انطلاق إلى القرى الجنوبية، كعيثرون، بليدا وبنت جبيل، ولها موقع يطل على سهل الحولة، لذلك كانت العصابات الصهيونية وطائراتها تهاجم المالكية بعنف، ووضعت القيادة العامة للقوات العربية خطة لدخول الجيش السوري من تلك النقطة للاستيلاء على صفد، وعزل المستعمرات بعضها عن بعض وشن هجوم على حيفا، بالتعاون مع الجيش اللبناني.

غير أن هذه الخطة للأسف، وعبر عملاء لبريطانيا والصهاينة ـ تسربت إلى العدو، فتحرك سريعاً للانقضاض على المالكية، فأعطى قائد اللواء «يفتاح ييغال آلون، أوامره في ١٣/٥/١٩٤٨، إلى قائد الكتيبة الأولى لاحتلال المالكية والتلال المحيطة بها، لإغلاق الطريق على القوات السورية واللبنانية. وقبل تعزيز مواقع هذه الكتيبة دفع العقيد أديب الشيشكلي قائد قوات جيش الإنقاذ في الجليل بمفرزتين من قواته، تعاونهما وحدة من الجيش اللبناني، للقيام بهجوم معاكس، أجبرت الصهاينة على الانسحاب وتكبيدهم خسائر كبيرة، وتم استرداد المالكية.

ولأهمية هذه المعركة وأبعادها ودلالاتها، سنسلط الضوء على أبرز مفاصلها فقد روى العميد الركن في الجيش اللبناني فرنسوا جينادري، الذي كان أحد أبرز المشاركين، تفاصيل تلك المعركة، فقال: كنت ملازماً ثانياً وآمراً لفصيلة مشاة تابعة للسرية الثانية من فوج القناصة الثالث. وأذكر أن مركزي كان في الناقورة، وقد صدرت الأوامر بنقل الفوج الثالث إلى نقطة معينة، يعرفها قائد الفوج العقيد جميل الحسامي وحده. وذلك حفاظاً على سرية العملية التي قررت، وانتقلنا في الساعة الرابعة من ذلك النهار، وكان يوم جمعة، متجهين إلى منطقة بنت

جبيل، وهنا نصبنا الشوادر، وكان نصيب سريتنا قرية مارون الراس. وعند الساعة ٢٤، وبوجود الأمير مجيد ارسلان، وزير الدفاع آنذاك، جمعنا الأمير فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني في بساتين زيتون عيثرون، وألقى خطاباً أذكر منه: إن المطلوب من فوجكم، شرف فك الحصار عن مجاهدي جيش الإنقاذ العربي، حيث انقطعت عنهم خطوط التموين باحتلال الإسرائيليين قرية المالكية. وهي عبارة عن هضبة ارتفاعها ٨٠٠ متر، وتشرف على ثلاث طرق تموين في الجليل الشمالي من أرض فلسطين المحتلة، الأولى: المالكية ـ عكا، والثانية: المالكية ـ ترشيحا، والثالثة: المالكية ـ الناصرة.

ووضعنا اللواء شهاب في جو المعركة، مشيراً إلى أنه باحتلال هضبة المالكية، انعزل ما يقارب الثلاثة آلاف مجاهد في منطقة الجليل الشمالي وعلينا فك الحصار عنهم، وأنهى اللواء شهاب خطابه:

لأول مرة يقوم جيش الاستقلال الوطني اللبناني، بمعركة حيوية مصيرية وبالذخيرة الحية. وهي مناسبة للبعض منكم، لأن ينال وسام صليب الحرب، كما أنها مناسبة للبعض الآخر أن ينال صليب خشب.

وقد أثار هذا الكلام، ضحك جميع الضباط والجنود، في وقت لم يكن الجو قابلاً للضحك أو المزاح.

ثم شرح لنا شهاب بإسهاب، عملية توزيع الأوامر الأساسية، ومن ثم تركنا بعد أن سلمنا إلى قائد الفوج، العقيد جميل الحسامي، ووضع بتصرفه فصيلة تتألف من أربع دبابات ومصفحتين، بقيادة النقيب فؤاد لحود، والملازم الأول الشيخ جميل عيد.

وأضاف جينادري: بعد توزيع المهام العسكرية علينا، عدت إلى

فصيلتي ضائعاً، إذ كنت في الحادية والعشرين من عمري، ومن عشاق الحياة كغيري من الناس، لكنني تذكرت في تلك اللحظة، بأنني مسؤول عن ٤١ جندياً، وأن روحي لا تختلف عن أرواحهم. وقد أخذت كل سرية مركزها استعداداً لإشارة انطلاق الهجوم، التي حددت بربع ساعة، بعد مرور الطيران السوري، الذي أوكلت إليه مهمة قصف مراكز العدو، وتم توزيع الوحدات العسكرية كالآتي:

أ ـ السرية الأولى:

القائد الرائد ميخائيل أبو طقة، يعاونه ضابطان هما: الملازم الأول أنطوان خوري، والملازم رزق الله صفير.

ـ المركز: مرتفع ٥٠٠ جنوبي قرية بليدا الحدودية اللبنانية.

ـ المهمة: احتلال برج كلم ٩، والاتجاه شرقي قرية المالكية، واحتلال الهضبة ٧٠٥.

ـ الاتصال: التعاون الوثيق مع فصيلة الدبابات على طريق مفرق بليدا ـ بلوكهاوس كلم ٩ـ المالكية.

ـ الحذر من تسلل إسرائيلي من وادي النبي يوشع.

ب ـ السرية الثانية:

القائد النقيب سعيد نصر الله، يعاونه الملازم فرنسوا جينادري، والملازم حسين بركات.

ـ المركز: أوكل إلى الفصيلة الأولى، مهمة التقدم إلى محور مفرق بليدا ـ كلم ٩، ومساندة الدبابات والمصفحات ومراقبة وادي النبي يوشع، تحسباً لكل طارىء قد تتعرض له مؤخرة السرية الأولى.

ـ المهمة: وضعت الفصيلة الثانية، بأمرة المعاون أبو حمزة، والثالثة بتصرف السرية الأولى، والثانية لحماية مؤخرتيهما ومؤازرتهما عند الاقتضاء.

ج ـ السرية الثالثة:

القائد الركن زين الدين، يعاونه الملازم محمد الحلبي، والملازم إيلي أيوب.

ـ المركز: مرتفعات عيثرون، شمالي قرية عيثرون.

ـ المهمة: التقدم واحتلال مرتفع ٦٥٠ شرقي طريق المالكية ـ الناصرة في الأرض المحتلة، والالتفاف غرباً لاحتلال هضبة المرتفع ٧٠٥.

ـ التعاون: التعاون الوثيق مع فصيلة الدبابات على طريق مفرق بليدا ـ المالكية.

هـ ـ السرية الثقيلة:

القائد الرائد رعد الهاشم، يعاونه الملازم الأول الياس الحاج.

ـ المركز: هضبة جبل الكحيل ـ مرتفع ٨٨١.

ـ المهمة: مساندة سرايا المشاة وقصف مواقع العدو.

ـ المدفعية: القائد النقيب هنري شهاب.

ـ المركز: بساتين الزيتون شمالي قرية عيثرون.

العتاد: مدفعان.

و ـ المدرعات:

القائد النقيب فؤاد لحود، يعاونه الملازم الأول الشيخ جميل عيد.

ـ المركز: الانطلاق والتحرك من مفرق بليدا.

ـ المهمة: مساندة السرايا الأولى والثالثة، ودعم تقدمهما حتى برج الكيلومتر ٩ وقرية المالكية.

ـ العتاد: أربع دبابات من نوع «رينو»، من وزن ستة أطنان.

ووصف جينادري المعركة بقوله: كان العدو الإسرائيلي بكامل استعداداته، وعندما تحركت وحداتنا قام بقصف جميع مواقعنا بنيران غزيرة ومكثفة للغاية، الأمر الذي جعلنا نبقى في مراكزنا دون أي تقدم. وكانت مهمتي السير وراء الدبابات من طريق بليدا ـ الكيلومتر ٩، ومراقبة سير السرية الثالثة والأولى، والحفاظ على مؤخرتيهما تجنباً لأي عمل مفاجىء قد يقوم به العدو من وادي النبي يوشع، ويمكن هنا تسجيل التالي:

أ ـ أحرق العدو جميع حقول الحنطة والمزروعات، لتأمين حقول رماية لأسلحته الفردية والرشاشة معاً.

ب ـ كان تقدم السرية الأولى والثالثة صعباً جداً، إذ أن الأسلحة الإسرائيلية كانت تشرف علينا من هضبة المالكية، ورغم بسالة جنودنا كان التقدم بطيئاً جداً، وخصوصاً أيام الحر.

ج ـ تقدمت الدبابات بكل حذر، خوفاً من الألغام التي زرعها العدو، وقد كان وضع فصيلتي صعباً للغاية، حيث كانت الأرض مكشوفة على مسافة ٨٠٠ متر، ولم يتمكن الجنود من الزحف لأن العدو كان يطل عليهم من مواقع الكلم ٩ والمالكية.

د ـ بسبب الطوق المفروض علينا، أمرت الفصيلة بالوثوب حتى الكلم ٩، لكي أتجنب نيران العدو، فاتصلت بالمقدم جميل الحسامي، وطلبت منه الإيعاز للملازم الأول الشيخ جميل عيد بأن يساندني بنيران دباباته ومصفحاته. وشجعني المقدم على هذه الفكرة، وأصدر الأوامر الخاصة بذلك. وعندما أعطيت جنودي أمر «اقرنوا الحراب»، شعرت بتيار بارد يسري في عروقي، إذ كنت سأعرض حياتهم لنيران العدو المرابض في برج الكلم ٩، وأنا مسؤول عن كل واحد منهم، إلا أن أحداً منهم لم يتقدم. عندئذٍ تذكرت مدربي الفرنسي الذي قال لي في أحد الأيام: الرئيس هو رأس، ولكنه أيضاً هو في الرأس، أي في الطليعة. عندئذ وثبت وثبة الخائف من الموت، لكنها وثبة القدوة الصالحة. فهب جنودي خلفي هبة الرجل الواحد، باتجاه مواقع الكلم ٩، وهم يطلقون النار. وهكذا فعل الفوج بأكمله، وكان دوي نيران الأسلحة شبيهاً بالحمم التي يقذفها البركان. قاومنا العدو مقاومة شرسة. ووصلنا إلى قمة الهضبة في المالكية. وخضنا مع فلوله ثلاث معارك، أجبرناها في النهاية على الانسحاب والانكفاء نحو الأرض المحتلة، حيث عمدت هذه الفلول إلى تفجير وإحراق كل الذخائر والعتاد التي كانت بحوزتها.

واذكر أن أول جندي جرح في تلك المعركة المشرفة للجيش اللبناني، هو من فصيلتي واسمه الرقيب الأول مارون حافي، وأصيب بجراح في رأسه ورقبته، فنقل إلى مستشفى بنت جبيل، ثم إلى مستشفى الخليل في صور، كما أذكر أننا كنا في فترة صيام رمضان المبارك، وكان المقدم جميل الحسامي صائماً، إذ وعد والده الشيخ محمد الحسامي باحترام صيامه خلال المعركة.

ويتحدث العميد الركن منير حمدان، الذي شارك في المرحلة الثانية من معركة المالكية، عن صفحة أخرى من القتال، فقال: «كنت تابعاً للفوج الخامس، الذي حل مكانه الفوج الثالث المنسحب من المالكية، وفوجئنا بالهجوم الإسرائيلي بعد انسحاب جيش الإنقاذ، الذي لم يكن كامل العتاد والأسلحة، فقاومنا ثلاثة أيام، قاتلنا خلالها قتالاً مكشوفاً وضارياً، ولم يتراجع الفوج الخامس، إلا بأمر من العميد سالم الذي كان رئيساً لأركان الجيش اللبناني وقتئذ.

أضاف: كان جيش الإنقاذ الذي شكل من قبل الجامعة العربية، وبأمرة الجنرال طه باشا الهاشمي (عراقي)، موزعاً في الأراضي الفلسطينية، حيث تكثر كثافة السكان العرب، وكان فوزي باشا القاوقجي من كبار قادة هذا الجيش الذي كان مؤلفاً بأغلبيته من ضباط عرب، خدموا سابقاً في الجيوش العربية، ومن المتطوعين. وكان هذا الجيش ضعيفاً جداً، ووسائل اتصالاته محدودة جداً، لذلك كان يمنى بالخسارة كلما اشتبك مع وحدات الهاغانا الصهيونية، وكانت آخر خسائره استيلاء الجيش الإسرائيلي على الجليل الشرقي الأعلى، أي من المالكية حتى دان.

ولفت إلى أهمية موقع المالكية الاستراتيجي، فاعتبر أن المالكية تشكل من الناحية التكتيكية أحد محاور العبور الثلاثة من الأراضي اللبنانية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذه المحاور هي:

- مرجعيون ـ طبريا، حيث يكثر في هذه الأخيرة التواجد السكاني اليهودي.

- صور ـ حيفا، حيث تتكاثر الكثافة اليهودية.

- بنت جبيل ـ المالكية، كثافة سكانية عربية.

وحول وقائع وظروف المعركة، قال: في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٤٨، استولى الإسرائيليون على معقل المالكية، الذي كان تحت سيطرة جيش الإنقاذ ـ كتيبة المقدم شكيب وهاب. إن احتلال هذا المعقل له أهمية كبرى. والذي يستولي عليه، يؤمن حرية التحرك إلى داخل فلسطين شرقاً وغرباً وجنوباً، لذلك قررت القيادة العسكرية العربية الموحدة، إعادة احتلال هذا المعقل، والتدخل في الجليل الأوسط لغاية الناصرة وطبريا.

وفي ٤/ ٧/ ١٩٤٨، اجتمع في بلدة تبنين اللبنانية، كل من طه باشا الهاشمي القائد العام للقوات العربية في فلسطين، وفوزي باشا القاوقجي قائد جيش الإنقاذ، والمقدم شوكت شقير رئيس أركان جيش الإنقاذ، وكان مفصولاً من الجيش اللبناني إلى جيش الإنقاذ، والمقدم طالب الداغستاني قائد فوج الهجانة السوري، والمقدم جميل الحسامي قائد فوج القناصة الثالث اللبناني، والنقيب فؤاد لحود، والملازم أول عفيف البزري آمر مدفعية مؤلفة من فصيلتين لبنانية وسورية، وهو من الجيش السوري، كما حضر الاجتماع اللواء فؤاد شهاب، والعميد يوسف سالم رئيس أركان الجيش اللبناني، وأشرفا على الهجوم من بلدة عيثرون، وحضر جزءاً من الهجوم الأمير مجيد ارسلان وزير الدفاع اللبناني آنذاك.

بقي الجيش اللبناني في المالكية حتى أوائل تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٤٨، حيث استلمت منه كتيبة الجامعة العربية والمؤلفة من عناصر تابعة لجميع الدول العربية ومعظمها من الليبيين. كانت هذه الكتيبة مؤلفة من أربع سرايا وقائدها المقدم شوكت بك اليوغوسلافي ـ متطوع ـ سميت هذه المجموعة بفوج القناصة الخامس لأسباب إدارية.

وفي النصف الثاني من شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨، خرق الإسرائيليون الهدنة، وقاموا بهجوم واسع النطاق، مدعومين بطيران حربي حديث، ومدرعات حديثة، واحتلوا الجليل الأعلى بكامله. وتحت الضغط وبعد انسحاب كافة عناصر جيش الإنقاذ، كما انسحبت الكتيبة السورية التي كانت بقيادة المرحوم النقيب عدنان المالكي. مما اضطر الفوج الخامس، وبعد قتال مكشوف دام ثلاثة أيام، وبأمر المرحوم العميد يوسف سالم رئيس أركان حرب القيادة اللبنانية إلى التراجع للتلال المحيطة ببلدة بنت جبيل، وهي مارون الراس، صف الهوى، مرتفع ٨٤٧ بين عين إبل وبنت جبيل. وبعد التراجع طلب سالم تثبيت الهدنة ووقف إطلاق النار، فاستجيب إلى طلبه من قبل الأطراف المعنية.

واعتبر العميد الركن المتقاعد خطار حيدر معركة المالكية، من أبرز المعارك التي خاضها الجيش اللبناني مع العدو الإسرائيلي. أدار هذه المعركة من قصر قيادة المجموعة اللواء فؤاد شهاب، وكان إلى جانبه الأمير مجيد ارسلان.

أما جيش الأنصار بقيادة المجاهد فوزي القاوقجي، والزعيم شوكت شقير، فتقدم بعد أن اجتاز المالكية حتى مدينة الناصرة. ثم تراجع على أثر هجوم مضاد قامت به قوات مدرعة إسرائيلية من قرية النبي يوشع باتجاه الحدود اللبنانية، وتمكن من الاستيلاء على إحدى عشرة قرية، وأعيدت هذه القرى إلى لبنان، بعد توقيع الهدنة في رودس العام ١٩٤٩. أما الخسائر في صفوف العدو فكانت جسيمة، وطفيفة جداً في صفوف الجيش اللبناني.

٤ ـ الجيش اللبناني يدرّب المجاهدين:

وحدثني العميد الركن في الجيش اللبناني فرانسوا جينادري، عن تدريب الجيش اللبناني للمتطوعين، وتقديم السلاح لهم، والتعاون في سبيل إحداث اختراقات أمنية في العمق الإسرائيلي، لمتابعة التطورات، وتقصي حقائق ومعلومات عن جيش الاحتلال، فقال:

كنت في العام ١٩٤٨، في الكتيبة الثالثة ـ القناصة اللبنانية مع العقيد جميل الحسامي (ابن الشيخ محمود الحسامي من جبيل)، وقد طلب فوزي القاوقجي من الرئيس رياض الصلح كادرات برتبة ضباط للإشراف على المتطوعين ودعمه في هذه الفكرة الزعيم الجنوبي أحمد الأسعد، وكان الأسعد جمع حوالي ٨٠٠ متطوع، ينقصهم التدريب، ولا يملكون سوى أسلحة صيد بدائية جداً. فطلب الصلح من اللواء فؤاد شهاب، إذا كان بالإمكان تزويدهم بالأسلحة.

وكنا قد استلمنا الجيش اللبناني منذ سنتين فقط من الجيش الفرنسي، وكان تعداد الجيش بكامله حوالي ١٤٠٠ ضابط وجندي. ومؤلف من ثلاثة أفواج:

١ ـ فوج القناصة الأول

٢ ـ فوج الدبابات والمدفعية

٣ ـ فوج الهندسة

وبذلك تألفت فئات الجيش بين أفراد وأطقم عمل، من حوالي ٢٠٠٠ شخص. والأسلحة التي كانت بحوزتنا، قديمة، وكانت البندقية التي بحوزتنا والتي تدربنا عليها في مدرسة حمص، تسمى «أف ٨٩٨»، شاركت في الحرب العالمية الثانية، بينما كانت لدى الإسرائيليين أسلحة

حديثة ١٩٣٦، وكان لدى الفرنسيين أسلحة حارب فيها الجيش الفرنسي ما بين ١٩٤٠ ـ ١٩٤٥، وتعتبر بدورها ضعيفة أمام السلاح المتطور آنذاك. ولم يستلم الجيش اللبناني سوى ٣٦ بندقية موديل ١٩٣٦. ولذلك أخبر اللواء شهاب رياض الصلح، أن ما لدي من السلاح لا يكاد يكفي جنودي، خصوصاً بعد الأحداث التي تسبب بها اليهود، نريد أن نطبق الخدمة العسكرية وليس لدينا سلاحاً. واذكر هذا الكلام جيداً لأني كنت مرافقاً للواء شهاب لمدة ١٤ سنة وأسجل المحاضر، وكان طلب المساعدات الذي تقدم به القاوقجي، عبارة عن أسلحة. واستطاع شهاب أن يؤمن له ٢٥٠ بندقية بكل صعوبة.

إضافة إلى ذلك طلب أيضاً ضباطاً للتدريب، لكننا كنا نعاني نقصاً فادحاً في هذا الجهاز، ففي كل فوج من أفواجنا كان يوجد ضابطان، بدل أن يكون هناك عشرة ضباط. لماذا؟ لأن البقية كانوا من الفرنسيين، وعندما خرج الفرنسيون من بلادنا، ظهر النقص الفادح في أفواجنا، والمدرسة الحربية لم تستطع تغطية هذا العجز، وبصعوبة كانت تدرب ٢٠ ضابطاً كل عام.

وبدأ المتطوعون الـ٨٠٠ بالاستعداد للتدريب، واستطعنا الحصول على مجموعة بنادق من سوريا من نوع «١٨٩٨»، وكانوا يطلقون عليها «موسكوتون»، ووضع المتطوعون بإمرة النقيب محمد زغيب، وهو من ألمع الضباط في الجيش اللبناني وكان الأول في دفعته أثناء التخرج. وقد استصعب اللواء شهاب هذا القرار، لأنه كان يحضر زغيب لاستلام الكتيبة الرابعة التي بدأنا في تشكيلها. وعندما طلب الأسعد ٤ ضباط آخرين، رفض شهاب ذلك، وقال: لا أستطيع تلبية هذا الطلب لأن عدد

الضباط عندنا يبلغ أصابع اليد. وينقصني حوالي ٨٠ ضابطاً في الأركان، ولا يوجد لدينا منهم سوى ٢٦ ضابطاً.

وأخيراً تم التوافق على صيغة بإرسال زغيب مع ٢٥٠ بندقية وذخيرتها بالكامل، أي ألف طلقة لكل بندقية. واستفدنا مما خلفه الفرنسيون من ذخائر مع أنها من مخلفات الأعوام ما بين ١٩١٤ و١٩١٨، أي ٨ ملم، وهذا غير موجود حالياً، لكنه يصلح لـ «الموسكوتون ـ ١٦ـ ١٨٩٨».

وعندما بدأت المواجهات دخلت كتيبة أحمد الأسعد من المتطوعين، واستلمت مناطق: عيثرون، بليدا، بنت جبيل، مارون الراس والمالكية.

وتمركزت هذه الكتيبة في المالكية، وسكان هذه البلدة من اللبنانيين الشيعة، وأرضهم متداخلة مع بلدة عيثرون، وغالبية أملاكهم في عيثرون، وأهمية المالكية أنها هضبة تشرف على المساحات الواقعة بين فلسطين ولبنان، وهي ممر لتحويل المتطوعين الذين دخلوا الجليل الشمالي، مثل ترشيحا، شفا عمر، سخنين وغيرها. وبقيت الكتيبة الأسعدية هناك حوالي ثلاثة أشهر، وكانت تلقت تدريباً بسيطاً على يد ضباط وعناصر الجيش اللبناني لم يتجاوز خمسة عشر يوماً. بمعنى أن المتطوع لم يتلق سوى كيفية تفكيك البندقية وتزييتها وتنظيفها، مع التدرب على التمركز والتقدم والاختباء خلف الصخرة، مع إطلاق قليل من الرصاص. وهذه التدريبات في الجيش تحتاج عادة ثلاثة أشهر، لكن المتطوعين ونتيجة حماسهم واندفاعهم وإيمانهم ورغبتهم في القتال تمكنوا من اختصار الوقت إلى ١٥ يوماً فقط.

في غضون ذلك هاجمت العصابات اليهودية بلدة المالكية، لعلمهم بما تشكله من موقع استراتيجي مهم. فهي ممر لكل تمويل المؤن، لبقية المناطق وكان في منطقة الجليل متطوعون لبنانيون وسوريون بقيادة الشيشكلي والمقدم وهاب، ومحمد صفا. وكان الجميع يعمل تحت إشراف فوزي القاوقجي، لكن لم يكن هناك أي تنسيق. وكانت الجامعة العربية كلفت القاوقجي بالمهمة دون أن تحدد له الدور ولم تعطه أسلحة ولا رواتب.

لقد وصلت المرتبات الأولى ولمدة ٣ أشهر، من أحمد بك الأسعد، ثم بدأ المتطوعون يعيشون على مساعدات أهل البلد. وأراد الصلح وضع حد لهذه الأجواء، فطلب مهاجمة المالكية والاستيلاء عليها، والقضاء على اليهود الموجودين هناك. فطلب اللواء شهاب من الصلح أن يترجم القرار خطياً، وهكذا حصل، وانطلقت شرارة المعركة، واستعدنا المالكية، بعد معركة شرسة استشهد في خلالها النقيب زغيب، ومن ثم انقطعت الطرق، وبعد ثلاثة أسابيع هاجمت كتيبة الحسامي المالكية وحصل ما حصل، استعدنا البلدة وبقينا فيها خمسة أشهر. ولكننا لم نستطع احتلال قدس، ولا النبي يوشع، ولا تلة الهراوي. وقد سلم الإنكليز تلك المواقع لليهود، مقابل محضر ضبط. بعد ذلك انتقلت للعمل في الأركان مع اللواء شهاب، وكان شهاب على اتصال دائم بقاوقجي.

في حينها تشكلت «الشعبة الثانية»، وكانت مهمتها منع تسلل اليهود السوريين إلى فلسطين المحتلة، عبر الحدود اللبنانية، أما اليهود في لبنان فلم تكن لديهم أي رغبة في الهجرة، وعندما نشطت الحركة الصهيونية في اجتذابهم وتقديم الإغراءات المادية لهم، لم يكونوا بحاجة للهروب

عبر الحدود، فكانوا يغادرون إلى باريس، ومن هناك كانوا ينتقلون إلى تل أبيب.

غير أن اليهود السوريين، لم يستطيعوا الهجرة عبر البحر أو من خلال السفر بالطائرة، لذلك كانت هناك شبكات مخصصة لتهريبهم، مقابل مبالغ كبيرة. وكانت أبرز مهام الشعبة الثانية، ليس استقصاء المعلومات عن اليهود في ذلك الوقت، بل وضع حد لهجرة يهود سوريا، وكان يدير الشعبة الثانية الأمير عبد الله والملك عبد الله في ما بعد، وغلوب باشا والعقيد غازي عربيات، وزودونا بالمعلومات عن الوحدات اليهودية الموجودة على الحدود مع لبنان. وذلك من خلال تقارير الانكليز التي كان يطلع عليها غلوب باشا.

وقد استلمت عملي في جهاز المخابرات اللبناني ما بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٦، وحل مكاني بعد ذلك انطون سعد. وفي غضون تلك الفترة كنا بدأنا في تنظيم الشعبة الثانية، وكان تعاوني في ذلك الوقت مع العقيد غازي عربيات من الأردن وبرهان بولس من الجيش السوري، وكان المعنيان يرغبان في الحصول على معلومات عن طريق لبنان، لأن التهريب عبر حدودنا كان سهلاً. وكان لدي في حينها ثمانية مخبرين من الفلسطينيين يقيمون في مخيم عين الحلوة، وفي طرابلس. لأنهم يعرفون أدق التفاصيل عن المعابر والطرق والمسالك الجبلية في فلسطين، كما لهم صلات شخصية وعائلية مع أقارب أو أصدقاء ما زالوا في الأرض المحتلة.

وانحصرت مهمتي في ما سمي «شعبة إسرائيل» حتى العام ١٩٥٨، وكنا نرسل مخبرينا ومخبرين بولس، عن طريق الناقورة وعلما الشعب، في جنوب لبنان، وكان معظم هؤلاء المخبرين من منطقة الجليل، من

ترشيحا، صفد وغيرها. ويعرفون أوضاع تلك المناطق جيداً. لذلك كانوا يجرون اتصالات مع البدو العرب على الحدود، وبسكان ترشيحا وصفد، ويصلون إلى عكا. وكنت أدخل في أحيان كثيرة معهم إلى الداخل، والتقي أحد الوجهاء هناك (لا داعي لذكر اسمه لأنه ما زال حياً، ويمكن أن يتضرر)، فيزودني بأخبار، كانت تتطابق مع الأخبار التي يزودنا بها عربيات من الأردن وبرهان بولس من سوريا، والأخير كان لديه مخبرين عبر قبرص.

قمت باختراق الحدود حوالي ٧ مرات، حتى تم اكتشاف أمري، ففي أحد الأيام بينما كنا مع مجموعة من الفلسطينيين في الداخل، بدأت الكلاب بالنباح، فجاءت صاحبة المنزل وقالت لي يا «زول» يعني يا رجل، الكلاب التي تنبح ليست كلاب القرية، إنها كلاب اليهود البوليسية. وأنصحكم بالمغادرة فوراً قبل إلقاء القبض عليكم. وبالفعل هذا ما حصل، فجمعنا أغراضنا ونزلنا عبر الوادي، وبقينا يوماً ونصف اليوم قرب سعسع، حتى قطعنا المسافة إلى الحدود، رغم قصر تلك المسافة، لأسباب تتعلق بوعورة المكان، والرقابة. وللأسف فإن الذين باعونا هم من عرب الحدود أو ما يسمى بحرس الحدود رغم أننا كنا ندفع خمسين ليرة للمخبر الذي يرافقنا، بينما كنا ندفع للمخبر في الداخل مئة ليرة، وهذا مبلغ كبير في حينها، واكتشفنا أن اليهود كانوا يدفعون للمخبر في مناطقنا ٢٥٠ دولاراً أمريكياً إضافة إلى كفالة شاملة لجميع أفراد عائلته.

وفي الحقيقة كانت المعلومات التي نحصل عليها ثمينة جداً، لأنها كانت من مصادر موثوقة، خاصة أن البعض كان له موقع مرموق داخل

الكنيست أو غيره. وكانت معلومات السوريين التي يحصلون عليها عبر قبرص، متشابهة مع معلوماتنا.

لكن أستطيع أن أقول، إننا كنا في تلك الفترة مجرد جنود في الاستخبارات، ولسنا ضباطاً، لأننا حديثي العهد بهذا الجهاز، وقد تمرست على الاستخبارات بعد دورات في فرنسا، فهناك تلقيت تدريباً لمدة ثلاثة أشهر، إضافة إلى دورة الأركان التي تعلمتها هناك، وفي ذلك الوقت بدأت تتبلور في ذهننا أبعاد الفكرة. وعندما عدت استلمت من أنطون سعد الذي غادر إلى باريس لمتابعة دورة أركان، مهام العمل، وطلب مني اللواء شهاب، أن أعيد تنظيم الشعبة الثانية، وكانت مهمة هذه الشعبة ما بين ١٩٤٦ و١٩٤٨، تتركز على الأحزاب الداخلية، وكان اليهودي آخر همنا في ذلك الوقت.

٥ ـ أول عملية تبادل أسرى عربية إسرائيلية:

وروى لي جينادري، عن قصة أول عملية تبادل للأسرى بين العرب والصهاينة، فقال: تمت هذه العملية في العام ١٩٥٦ وكنت أثناءها واحداً من أعضاء لجنة الهدنة التي كان يرأسها جميل الحسامي. وكانت لقاءاتنا مع اليهود دورياً في المطلة أو الناقورة، فمرة نتناول الغداء عندنا، ومرة أخرى نتناول الغداء عندهم. وفي أحد الأيام وبينما كنا في استراحة قال ضابط الاستخبارات الإسرائيلي، الذي كان مسؤولاً عن منطقة الجليل الشمالي (وكان يتكلم العربية بطلاقة)، ويدعى (ليفي) وهو اسم مستعار حتماً، قال للمقدم جميل الحسامي: يا جميل ما رأيك أن أفتح لك حساباً كما تريد، سواء في جنيف أو في أي منطقة في العالم، مقابل أن تزودنا بمعلومات نحن لا نريد معلومات عن لبنان، لأنك إذا أردت أن تعرف شيئاً عن لبنان نحن نزودك به، لكننا نريد

معلومات عن سوريا والعراق، فقال له الحسامي: أنا لا أعرف شيئاً عن ضيعتي، فكيف تريدني أن أعرف شيئاً عن سوريا والعراق. فأجابه ليفي: فكر ولن تكون خاسراً، ولا أريدك أن تخون بلدك لبنان، ولا أريد أخباراً من هناك، أريد أن أعرف فقط بعض المعلومات عن الدول العربية المجاورة. ثم سرد له كل تفاصيل عائلة الحسامي (وهو بذلك أراد أن يوضح له مدى تغلغل جهاز الاستخبارات داخل لبنان). وقطع الحسامي الحديث قائلاً: هذا كله مزاح، فلنبدأ الاجتماع.

ثم نظر ليفي نحوي، وقال: أنا أعرف أيضاً كل التفاصيل عن الجنرال جينادري، «أبو نبيل» إنني أحفظه عن ظهر قلب. وبعد ذلك تغيرت اللجنة وتركت موقعي، وفي الحقيقة فوجئت بالتفاصيل التي تناول بها هذا اليهودي حياتي، وحياة أفراد عائلتي، وكنت عادة أقدم المحضر للحسامي، الذي يوقع عليه قبل حفظه في مقر القيادة، فطلبت إذناً لأمر مستعجل. فذهبت إلى مقر الشرطة العسكرية، وطلبت قائد الشرطة، وكلفته بالقبض على مصطفى الدندشي فوراً (وهو فلسطيني)، فأحضروه فأوقفته بعد التحقيق معه، لأنه اعترف بأنه يعمل جاسوساً لمصلحة اليهود.

وعن أسباب شكه بالدندشي، وبعد الاجتماع مع أعضاء الهدنة اليهود، قال: كان سبب فضيحة الجاسوس، مخاطبة ليفي لي بـ«أبو نبيل»، والحقيقة أن لقبي «أبو نديم» وليس «أبو نبيل»، لكن الدندشي كان يردد لقبي دائماً على أنه أبو نبيل، ولم أصحح له ذلك قط.

وفي حفل التسليم والاستلام، الذي جرى بعد ١٥ يوماً في لجنة الهدنة، سألني ليفي عن كيفية القبض على الدندشي الذي مضى على التعاون معه مدة أربع سنوات. فقلت له: إنني مستعد لأخبرك الحقيقة

مقابل شرط واحد فوافق فقلت: أنت السبب في ذلك، فاستغرب وقال: كيف يكون ذلك؟ ثم التفت إلى رئيس اللجنة في الجانب الإسرائيلي مذهولاً.

قلت: لدينا أربعة معتقلين، ألقيتم عليهم القبض في عكا. وقد حققتم معهم، لكنكم لم تحوّلوهم بعد إلى القضاء، فإذا أعدتهم إلى لبنان سأخبرك فوراً. خاصة وأنهم أصبحوا ورقة محروقة.

فتشاور أعضاء اللجنة من اليهود في ما بينهم، وقال ليفي: لا أستطيع أن أتخذ قراراً الآن، ولا بد من إجراء اتصال مع القيادة، وبالفعل بعد إجراء الاتصال، وافق على طلبي.

فقلت: متى يمكن أن أستلمهم؟

فقال: بعد ساعتين، سيكونون في المطلة.

وبالفعل وصلوا بعد ساعتين، واستلمهم العقيد جميل الحسامي، ووضعهم في السيارة.

ونظر نحوي بانتظار الإجابة، فقلت له: ليس اسمي «أبو نبيل»، اسمي «أبو نديم»، والوحيد الذي كان يناديني بالاسم الذي رددته أنت هو مصطفى الدندشي، ومن هنا علمت أنه مخبر لديكم.

في حينها، طلب اللواء فؤاد شهاب من الرئيس رياض الصلح، أن يحسنوا لنا مخصصات الشعبة الثانية، خصوصاً شعبة إسرائيل، لما يمكن أن تحققه من نتائج، وبالفعل تم التجاوب، ورفعت الميزانية عشرة آلاف ليرة لبنانية، وكان هذا المبلغ في حينه معقولاً. وعندما عدت إلى هذا الموقع مرة أخرى رفعنا المبلغ إلى ٦٠ ألفاً. وبدأت حرارة التجسس والتجسس المضاد ترتفع بين إسرائيل ولبنان. وأؤكد لك الآن أن الشعبة

الثانية في لبنان أصبحت جهازاً مهماً جداً، لأن لها ميزانية كبيرة. ويرجع الفضل في ذلك بعد استلام شهاب رئاسة الجمهورية، إذ رفع المبلغ في حينها من ٦٠ ألفاً إلى ٢٥٠ ألفاً، وبدأت الميزانية بالقفز حسب تطور العملة المحلية والأحداث في المنطقة.

٦ ـ عمليات أفراد ومجموعات صغيرة

هدأت المواجهات نسبياً، بعد توقيع الهدنة بين لبنان وإسرائيل في ٢٣ آذار/ مارس العام ١٩٤٩، غير أن العمليات استمرت ضد المستعمرات والمنشآت وجنود الاحتلال فالمجاهدون الذين كانوا في عداد المتطوعين، الذين نزحوا إلى لبنان، صمموا على مواصلة كفاحهم، مهما كانت الظروف والتحديات. لقد شعروا بحزن شديد على خسارة وطنهم، وعلى هزيمة الجيوش العربية، في أول حرب عربية ـ صهيونية. وكانوا في الأصل لا يثقون كثيراً في تلك القيادة، لأنهم كانوا يعرفون أن قرار هذه الجيوش السياسي، قرار مشبوه إن لم يكن أكثر من ذلك بكثير.

بدأ المجاهدون يبحثون عن بعضهم البعض، علهم يتمكنون من إعادة جمع صفوفهم، أو على الأقل تكوين خلايا صغيرة، تتمكن من تنفيذ عمليات في عمق المناطق المحتلة، خاصة وأن لهم أقارب وأصدقاء ما زالوا في تلك القرى والبلدات الفلسطينية، يمكن أن يكونوا لهم عوناً في تحقيق أهدافهم. والتقى هؤلاء الأفراد، مع آخرين من لبنان، وتحديداً في الجنوب والبقاع، يملكون ذات الرؤية، وقد انكووا بنار المحتل عندما دخل إحدى عشرة قرية جنوبية، وأمعن فيها قتلاً وتدميراً وتشريداً، قبل أن يجبر على الانسحاب نتيجة ضغوط فرنسا آنذاك.

شكل الوطنيون اللبنانيون والفلسطينيون خلايا، قامت بأعمال قد تبدو متواضعة، في حينها، إنما كان لها دلالاتها وأبعادها ومعانيها السياسية والأمنية والاقتصادية البالغة الأهمية.

كان المجاهدون يتسللون إلى منطقة الجليل الأعلى، إما أفراداً، أو خلايا لا يتجاوز عناصرها الثلاثة أشخاص، فيعطلون قساطل المياه، أو يقطعون أشجاراً مثمرة، أو يذبحون الماشية، أو يقومون بتصفية بعض الغنم أو يصطادون بعض المستوطنين أو الجنود الصهاينة.

وتحدث أحد هؤلاء المجاهدين ويدعى محمد الدبسي «أبو شاكر»، الذي تولى لاحقاً تدريب الأشبال الفلسطينيين في مخيم الرشيدية في جنوب لبنان العام ١٩٨٢، قبل وفاته، وعلى شريط مسجل، حصلت على نسخة منه من خلال المقدم حسن أبو رقبة، عن عمليات نفذها ورفاق له في العام ١٩٥٠، ضد المستوطنات. فأكد أنه شكل أثناء وجوده في مخيم برج البراجنة في بيروت، بعد الهجرة مباشرة، مجموعتين مؤلفتين من ١٢ عنصراً، كل واحدة مؤلفة من ٦ أشخاص. كانت مهمتهما الدخول عبر الحدود اللبنانية إلى فلسطين المحتلة وقتل أكبر عدد ممكن من الصهاينة. وقال: أحدث النزوح لنا صدمة كبيرة، فلم نكن نتخيل ما حصل، ولم نستطع أن نقف مكتوفي الأيدي، قررنا أن نقاوم بشتى الطرق، وبكل الإمكانات والوسائل المتوافرة آنذاك، وقد اتجهنا في البداية نحو الهيئة العربية العليا التي كان يرأسها الحاج أمين الحسيني، لمساعدتنا على التدريب والتسليح، وتقديم العون المادي لنا، للقيام بالعمليات المطلوبة، غير أن هذه الهيئة وكما لمسنا آنذاك لم تكن مهيأة لمثل هذا العمل، عندئذ بدأنا التخطيط إفرادياً. وكنا ندخل إلى فلسطين المحتلة، فنعطل ونحرق ما نصادفه أمامنا، كما كنا نعمد إلى

تصفية العملاء الذين كانوا يقتلون الفلسطينيين الذين كانوا يتسللون خلسة إلى منازلهم، لأخذ بعض المتاع أو الأغراض المنزلية فكان هؤلاء العملاء، يصادرون ما بحوزة المواطنين، ويشون بهم إلى المحتل كي يقطع عليهم الطريق فيقتلهم.

لم تقف خلفنا أية جهة سياسية، وكان اندفاعنا وطنياً صرفاً، وهمنا الانتقام من العدو الذي طردنا من ديارنا، واغتصب أرضنا، كان عملنا منظماً رغم قلة العدد، تداورنا العمل، فبعد أن تعود المجموعة المكلفة بتنفيذ إحدى العمليات من أداء مهمتها في فلسطين تتحرك المجموعة الأخرى فوراً، حتى يتواصل النشاط، ويشعر المحتل بالقلق والخوف، ويعرف أن الشعب الفلسطيني لم يستسلم. وكان أبناء الجنوب يساهمون في تقديم كل العون اللازم إذا اقتضى الأمر.

كان لكل مجموعة مسؤول، هو الذي يعرف مسالك الطرق، وله جولات نضالية سابقة، وأنا كنت في مجموعة يقودها «أبو أحمد» من بلدة ترشيحا وهو واحد من ثوار العام ١٩٣٦.

كان سلاحنا عبارة عن قنابل يدوية وسكاكين، فالسلاح لم يكن متوافراً في ذلك الوقت، وكنا عندما نعود من مهمتنا، ندفن ما لدينا من هذا «السلاح» في منطقة الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية المحتلة، نتفق على مكانها، ونعود لممارسة حياتنا الطبيعية كمدنيين، دون أن يشعر بحركتنا ونشاطنا أحد. لم يكن معنا مال، كما لم يقف خلفنا مموّل، كنا نجمع بعض المال من أناس يتعاطفون مع نضالنا في الداخل.

وفي إحدى المرات، وبينما كنا عائدين من فلسطين، صادفنا خيمة تابعة لدائرة أشغال صهيونية، وكان الطاقم الذي يعيش فيها يعمل على

شق طرق جديدة، فتمت تصفيته وأخذنا بنادقه وذخيرته وعدنا إلى لبنان.

لم تكن لنا في العام ١٩٥٣، أهداف عسكرية بالمعنى الدقيق للكلمة، كنا ندمر مثلاً محوّلاً كهربائياً، أو مضخات مياه، ونحرق بعض المزارع. كنا نسعى إلى إحداث خسائر قدر إمكاناتنا، إلى أن حانت الفرصة في إحدى العمليات، فقتلنا مجموعة مؤلفة من ستة عمال من اليهود، وغنمنا أسلحتهم. وقد فاجأناهم، وهم داخل إحدى الخيم، فطلب مني أبو أحمد أن أمزق الخيمة بسكين، بينما يقوم هو بالاقتحام، وهكذا كان، فتمت إبادة المجموعة بالقرب من الحدود، وعدنا دون أن نكمل مشوارنا إلى العمق. ثم تعرفنا إلى تاجر سلاح، فبعناه بعض البنادق التي حصلنا عليها، وأصبحنا نملك بعض المال الذي ساعدنا على الحركة.

وفي إحدى الليالي، استهدفنا مضخة مياه وعدداً من القساطل في وادي القرن، بواسطة عبوة حصلنا عليها من صيادي الأسماك في جنوب لبنان.

وكان الفلسطينيون بين عامي ١٩٥٢ و١٩٥٣، يتبادلون الزيارات بين الداخل والخارج، فكان العملاء يقطعون الطريق ويقتلون من يصادفونهم فرصدنا حركتهم، وتمكنا من قتل أول عميل في قرية فسوطة يدعى جميل. وقد استدرجناه إلى خارج القرية، وحققنا معه، فاعترف بجرائم القتل، فقلنا له: حكمنا عليك بالإعدام، وتمت تصفيته جسدياً.

بعد ذلك تجرأنا على الدخول إلى العمق، إلى ترشيحا والقرى القريبة منها، ومن خلال احتكاكنا ببعض أبنائنا في الداخل، تعرفنا إلى قائمة العملاء، الذين شكلوا عيون مراقبة وأدوات قتل وملاحقة، وبدأنا

تصفيتهم واحداً تلو الآخر، ومن بينهم شخص يدعى بطرس «أبو نعيم»، وكانت معلوماتنا عنه، أنه سرق ونهب بعض بيوت الفلسطينيين، وكانت له علاقة مع البوليس الصهيوني، وقد اعترف قبل قتله بكل هذه الحوادث.

وفي إحدى المرات، وبينما كنا عائدين عبر الحدود، اعتقلت المخابرات اللبنانية أبو أحمد، وأودع في سجن الرمل، ولما خرج من السجن كان متعباً ومرهقاً، ولم يمض وقت طويل حتى فارق الحياة في منزله.

بعد ذلك، انطلقت العمليات الفدائية في غزة، فأعطتنا الأمل، وشدت من أزرنا، ومنحتنا الثقة بجدوى الكفاح المسلح. وقد نفذ عبد الله أبو سردانة يومذاك عملية جريئة على طريق بئر السبع، ضد دورية صهيونية، فقتل أربعة جنود، وفر باتجاه مدرسة بئر السبع.

ويروي «أبو شاكر»، عملية اختراق أجهزة المخابرات الصهيونية في الخمسينات، بالتنسيق مع المخابرات اللبنانية التي كان يرأسها الجنرال فرانسوا جينادري وكانت البداية عندما تعرف الدبسي، إلى صديق له يدعى خميس البيومي، وكان زميلاً له في الدراسة، وهو من سكان عكا. كان يقوم بتهريب البضائع إلى لبنان من فلسطين المحتلة والعكس. ويقول:

عندما رآني رثى لوضعي الصعب، فعرض علي التعامل مع المخابرات الإسرائيلية لتحسين حالتي المادية، فاستفزني لكني تمالكت نفسي، وطلبت منه مهلة للتفكير الجدي، وعلى الأثر اتصلت بالمفتي الحاج أمين الحسيني الذي كان في بيروت العام ١٩٥١، وشرحت له ما

دار بيننا، فنصحني بالتوجه إلى المخابرات اللبنانية، ووضعها في صورة الحوار. وبالفعل اتصلت برئيس جهاز المخابرات الجنرال فرانسوا جينادري، وأطلعته على الأمر، فطلب مني التجاوب مع البيومي، والبقاء على اتصال دائم بالمخابرات اللبنانية، لكشف الشبكة الإسرائيلية. وهكذا استمر العمل مدة ثلاث سنوات مع المخابرات الإسرائيلية ولكن دائماً بالتنسيق مع لبنان.

ويسرد الدبسي أبرز الحوادث التي نفذتها أجهزة المخابرات الإسرائيلية داخل لبنان: تم تكليف الشبكة، بوضع حقيبة متفجرات في سينما ريفولي وسط بيروت، لقتل أكبر عدد ممكن من الناس، وإحداث فوضى ورعب وتوتر، وإخلال بالأمن. وعلى الفور اطلعت جينادري على تفاصيل العملية، فأمر بتجهيز كمين داخل السينما، وألقي القبض على حامل الحقيبة عند مدخل السينما، واقتيد ومن معه، وكنت واحداً منهم إلى السجن، وتعرضت للضرب والإهانة كأي واحد من عناصر الشبكة حتى لا يشك بأمري.

واستهدفت العملية الثانية المخيمات الفلسطينية، حيث كلفت بإلقاء كميات كبيرة من السموم في خزانات مياه الشرب، في محاولة لإبادة سكان هذه المخيمات، لكني استبدلت هذه المواد بحبوب «اسبرو» من إحدى صيدليات حارة حريك الواقعة في ضاحية بيروت الجنوبية، وبذلك نجت المخيمات من كارثة رهيبة، وقد جن جنون الإسرائيليين عندما علموا أن النتيجة كانت سلبية، وفسروا الأمر بأن المواد يمكن أن تكون فقدت صلاحيتها.

بعد ذلك أعدت المخابرات الإسرائيلية لاغتيال الحاج أمين

الحسيني في مكتبه بقريطم ببيروت، وحددت الساعة الحادية عشرة للتنفيذ، بعد سلسلة رصد واستقصاء، وبما أني لم أستطع الاتصال بمكتب الحسيني، توجهت إلى مكتب شركة العلمين بساحة رياض الصلح حيث كان الحسيني يمر لشرب القهوة مع صاحب الشركة «أبو محمود فستق»، وأبلغته بالخطة، وطلبت منه تأخير المفتي أطول فترة ممكنة دون إخباره بالموضوع، وهذا ما حصل، فانفجرت العبوة التي زرعت عند مدخل قريطم وأحدثت دوياً هائلاً وخسائر كبيرة، لكن المفتي نجا.

ونفذت شبكة المخابرات الإسرائيلية عملية ضد السفارة العراقية في بيروت، وكانت المخابرات اللبنانية على دراية مسبقة بها، وهي التي فسحت في المجال أمام هذا العمل، لإدخال الطمأنينة إلى نفوس عناصر الشبكة، وقدرتهم على تحقيق أهدافهم. وكانت قوى الأمن اللبناني أخلت المكان ولم تحدث سوى بعض الأضرار المادية.

بعد ذلك قررت المخابرات اللبنانية إلقاء القبض على ١٦ عنصراً من عناصر الشبكة الإسرائيلية كانوا يجتمعون كل ثلاثاء في شقة بفرن الشباك، فأوعزت للدبسي بالتغيب عن الاجتماع، وداهمت المجموعة عام ١٩٥٤، وكان البيومي واحداً منهم، وقدم الجميع للمحاكمة، فحكم على البيومي بالإعدام، بينما تراوحت الأحكام الأخرى بالسجن. فانزعج الإسرائيليون كثيراً لهذه النتيجة، ولفشل مخططهم التفجيري في لبنان.

واتفق في حينها على أن يقوم الدبسي بزيارة البيومي في سجن الرمل، بصفته صديقه وابن بلدته وزميل دراسته، لإقناعه بتعيين محامين أكفاء للدفاع عنه، وأن يسعى لدى الإسرائيليين لمساعدته جراء خدماته.

فرحب البيومي بالاقتراح، وكلفه بالتوجه إلى مستعمرة نهاريا، للقاء مسؤول المخابرات الإسرائيلية فيها الكولونيل إسحق ياتو، وعرض الأمر عليه. وزوده بنصف جنيه فلسطيني من الورق، كإشارة للتعارف، وتأكيداً للثقة، لأن النصف الآخر كان مع الضابط الإسرائيلي، وعندما وصل الدبسي إلى نهاريا، اهتمت المخابرات الإسرائيلية به، واعتبرته صيداً ثميناً، يمكن من خلاله تعويض الإخفاقات السابقة. وقدمت له مبلغاً من المال، وطلبت منه توكيل محامين، وإبلاغ البيومي، بأن الإسرائيليين سيجهزون مجموعة كوماندوس خاصة لاقتحام السجن وإنقاذه ورفاقه.

ولما عاد الدبسي إلى بيروت، أطلع جينادري على ما حصل، فاهتم الأخير باستدراج عناصر الكوماندوس الذين سيصل عددهم إلى ٧٥ شخصاً، وإلقاء القبض عليهم، أو إبادتهم. فطلب من الدبسي الرجوع إلى نهاريا، لمعرفة تاريخ وتفاصيل عملية الكوماندوس بحجة المساهمة في إنجاح تنفيذها.

وحول هذه النقطة تحدث الدبسي، فقال: بينما كنت متجهاً إلى فلسطين المحتلة للاتفاق على التفاصيل وقيادة المجموعة، كشف أمري دركي لبناني كان مجنداً لدى «الموساد»، ويعمل عند حاجز طربيخا في منطقة الناقورة بجنوب لبنان، فبعد مشادة معه عرفته إلى نفسي وبأني تابع لجهاز أمني لبناني، فطلب إثبات ذلك، فأظهرت له بطاقتي، فأخذها وقال: سأسلمك إياها بعد عودتك، خوفاً من أن يعثروا عليها معك فيعتقلوك. وللأسف صدقته، وبعد دخولي إلى الأراضي المحتلة بوقت قصير، اتصل الدركي اللبناني بالإسرائيليين وأطلعهم على

حقيقتي، وهناك اعتقلت وتعرضت لعملية تعذيب شديدة، إلى أن تم الإفراج عني بصفقة تبادل أسرى بين لبنان وإسرائيل[1].

وكشفت المعلومات لاحقاً، أن البيومي كان يقود شبكة تجسس وتخريب وقد استطاع تجنيد القس جميل القرح بين افرادها، الذي تولى شراء عدد من ضعاف النفوس واستخدمهم في عمليات خطط لها أحد ضباط الاستخبارات الإسرائيلية في حيفا، وعلى الأثر توالت التفجيرات في مختلف أنحاء لبنان، وكان بعضها ذات طابع سياسي، مثل تفجير قنبلة في السفارة العراقية في بيروت، بغية تأجيج الخلاف بين العراق وسوريا، وتفجير قنبلة في مكاتب المنظمات الفلسطينية، للوقيعة بين الفلسطينيين واللبنانيين، وعمليات أخرى ذات طابع طائفي، كإلقاء القنابل على المساجد والكنائس بغرض إثارة النعرات الطائفية. وقد اعتقلته سلطات الأمن اللبنانية بعد أن كشفت شبكته وأعدمته، فكان أول جاسوس تعدمه السلطات اللبنانية[2].

وفي شريط آخر حصلت عليه أيضاً، يكشف المجاهد أبو عساف، مراحل جهاده وإخوانه في فلسطين، وكان يلمح دائماً إلى ضعف الجيوش العربية وتخطيطها وتسليحها في حرب العام ١٩٤٨، ويؤكد أن المجاهدين كانوا يخشون الهزيمة إلى أن حصلت. وعندما ذهب إلى دمشق، طلب منه أكرم حوراني التوجه إلى لبنان، «وهناك التقيت إبراهيم الحسيني آمر المكتب الثاني في البقاع، وقد طلب مني تنظيم مجموعات للدخول إلى فلسطين، باعتباري أحد المجاهدين القدامى وتربطني مع

(١) نزار عمار، الاستخبارات الاسرائيلية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص٩٢.
(٢) زهر الدين، صالح، قاموس المخابرات والجاسوسية (من موسوعة الأمن والاستخبارات في العالم - الجزء العاشر) حرف ب.

إخواني المجاهدين الذين بقوا في الداخل صلات وثيقة، ثم إني خبرت جيداً المسالك والطرق الوعرة، ومداخل ومخارج البلدات والقرى. وكانت المهمة التي كلفت بها، تحديد أماكن المعسكرات الإسرائيلية، والمستوطنات والقوة الموجودة فيها، وبعد دراسة الموضوع، اخترت مجموعات، كل واحدة مؤلفة من ثلاثة أشخاص، جئت بهم من دمشق، وانتقلنا جميعاً إلى صيدا وصور، وكان مجموعنا ١٥ عنصراً، ومن هناك كانوا ينطلقون إلى الداخل وهم يحملون رسائل إلى «القسامين»، نسبة إلى الشهيد عز الدين القسام، الذين بقوا في الداخل، وكانوا يعودون بمعلومات مهمة عن انتشار الجيش الصهيوني ومواقعه، ودباباته ومطاراته، وقد استمرينا مع هذا النحو فترة طويلة.

وكان مسؤولاً عن هؤلاء الشباب من قبل المكتب الثاني اللبناني شخص يدعى برهان بولس، وقد حصلت بيني وبينه في إحدى المرات مشادة، سافرت بعدها للعمل في قطر، وهناك التقيت بعدد من الأشخاص من بينهم محمود عباس، محمود المغربي ومحمد السهلي، وقد طلبوا التطوع معي. ورغم المسافة البعيدة، بقيت صلتي قوية مع أشقائي في الداخل، وأصبحت أجاهد بطرق مختلفة، إلى أن بدأت أتعاون مع «حزب الله» في بداية نشاطه، ونفذت عمليات عدة من لبنان».

هذه العمليات الفدائية، والأنشطة الأمنية التي رافقتها، لم تكن سوى بداية مشوار طويل في هذا الميدان، فالوعي المبكر لدى قلّة من المجاهدين بجدوى العمل المقاوم، دل على أن أبواب الصراع لن تغلق إلا بإزالة الاحتلال الإسرائيلي. والبداية دائماً تكون بحجر زاوية صلب. كما دل أن جيل النكبة الأول في فلسطين، والجيل اللبناني الذي عانى بدوره، وأحس بالخطر الداهم عليه من الوجود الصهيوني، شكلا معاً قاعدة لحركة مقاومة تبلورت بأفضل معانيها وتجلياتها لاحقاً.



الفصل الرابع

المقاومة الفلسطينية في لبنان

التحالف الفلسطيني ـ الوطني اللبناني

في المواجهة المشتركة

كان لبنان بعامة وجنوبه بخاصة، أكثر من بقعة جغرافية للتواجد والتفاعل الفلسطيني، على مدى سنوات النزوح، فبعد النكبة مباشرة في العام ١٩٤٨ ، سارعت النخب والطلاب الفلسطينيين في لبنان، لتأسيس حركات وتجمعات سياسية، لتعبئة الجماهير في المخيمات ومحيطها، ووضع الخطط والبرامج أمامها، للقيام بأنشطة عسكرية ضد الوجود الصهيوني الغاصب لأرضهم. ولم يكن العمل في هذه الأطر سهلاً، لكثرة العيون والضغوط والملاحقة، لكن الثبات والمسعى الدؤوب، كان يرسي اللبنة فوق الأخرى لإقامة هيكل تنظيمي. وكانت للبيئة العربية بعامة، ولبنان جزء منها، طبيعة معينة في تلك المرحلة. لا تسمح، إن لم نقل تمنع بقوة، أي مظهر مسلح على أراضيها، إلا بحدود معينة، ولخدمة أهداف محددة، ما يشير إلى حجم المعاناة التي عاشها أصحاب الرؤى الثورية وبشيء من التدرج، دخلت التجربة الوطنية الفلسطينية في نسيج العمل الوطني اللبناني، فتكاملت معه، وشكلت في السياق التاريخي حدثاً ومحطة تحمل الكثير من الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ولذلك لم يكن مستغرباً أن يتحول لبنان في ما بعد، إلى ساحة للعمل الفدائي الفلسطيني الأوسع، فبعد أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ في الأردن، لم يجد السلاح الفلسطيني

ملاذاً أو مقراً له إلا لبنان، لعوامل عدة منها اليقظة الوطنية والقومية في الخمسينات، وتلاحم الجماهير اللبنانية مع القضية الفلسطينية، ووجود المخيمات وغير ذلك الكثير.

وهذا ما جعل لبنان أكبر من حجمه، ودوره أكبر من أي دور عربي آخر، وموقعه أهم مركز انطلاق للعمل الفدائي فدخلت المؤامرة إليه من كل الأبواب والنوافذ فتصدى لها، وحقق انتصارات باهرة.

١ ـ مقدمات الكفاح:

فبسقوط فلسطين سنة ١٩٤٨ انهار المجتمع الأهلي برمته تقريباً، وانهارت معه جميع المؤسسات المدنية وشبه العسكرية التي كانت متاحة قبل سنة ١٩٤٨، وأُعلن في ٢٢/ ١١/ ١٩٤٨حل «جيش الإنقاذ» الذي قاده فوزي القاوقجي بترتيب من جامعة الدول العربية، وكذلك جرى في ١٨/ ١/ ١٩٤٩ حل جميع تشكيلات «جيش الجهاد المقدس» الذي أسسه عبد القادر الحسيني في ١٤/ ١٢/ ١٩٤٧، قبل استشهاده في موقعة القسطل في ٧/ ٤/ ١٩٤٧. غير أن رفض النكبة ونتائجها كان راسخاً في وجدان اللاجئين، ولم تتمكن الهزيمة من نفوسهم البتة. فبادر عدد من الذين تمرسوا في العمل العسكري إلى تأليف مجموعات صغيرة، فكانوا يتسللون عبر خطوط الهدنة في لبنان وسورية والأردن للإغارة على مواقع الجيش الإسرائيلي ودورياته. وعلى العموم كانت عمليات التسلل تتخذ الطابع الفردي أو طابع العصابات القليلة العدد. أما ردة الفعل الإسرائيلية فكانت تتمثل في شن الهجمات المضادة العنيفة وعندما كان المتسللون يقعون في قبضة الجيش الإسرائيلي فإنهم يُعدمون على الفور. وخلال العام ١٩٥٠ شنت إسرائيل نحو ١١٧ غارة على الأردن وحده.

استمرت عمليات التسلل طوال العام ١٩٥١. ولكن، ابتداء من سنة ١٩٥٢ فصاعداً، انتهى التسلل الفردي تقريباً ليحل محله نوع من العمل العسكري شبه المنظم. فأنشأت مصر قوة فلسطينية خاصة دُعيت باسم «الفدائيين» رداً على الغارة الإسرائيلية على غزة في ٢٨/ ٢/ ١٩٥٥ والتي قتل فيها ٣٩ جندياً مصرياً. وأخضعت هذه القوة للاستخبارات العسكرية المصرية. وبدأت عمليات الفدائيين في نيسان/أبريل ١٩٥٥، وتمكنت هذه القوة من شن الكثير من عمليات إطلاق النار وزرع الألغام ونصب الكمائن في الشهور اللاحقة. ووصل عديد الفدائيين إلى نحو ٧٠٠ فلسطيني. وكان يرعى هذه العمليات مسؤول الاستخبارات العسكرية المصرية في قطاع غزة العقيد مصطفى حافظ الذي اغتالته إسرائيل بطرد ناسف انفجر به في مكتبه بخان يونس في ١٢/ ٧/ ١٩٥٦.

وعلى غرار الاستخبارات المصرية، أنشأت المخابرات العسكرية السورية، بناءً على أوامر من عبد الحميد السراج، كتيبة الاستطلاع ٦٨ بعدما قامت إسرائيل بهجمات على المواقع السورية المطلة على بحيرة طبرية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥. وكانت الغاية من تأسيس هذه الكتيبة إرسال المتسللين لجمع المعلومات الاستخبارية. وضمت كتيبة الاستطلاع هذه ٦٠٠ فلسطيني، وكان أبرز رجالها الفلسطيني محمد خليفة (أبو عبد الله) والضابط السوري أكرم الصفدي اللذين كانا لهما شأن كبير في التطورات اللاحقة في سورية إبان عهد الوحدة، ولا سيما في أحداث ١٩٥٨ في لبنان.

وفي الأردن ألّف صبحي ياسين قوة باسم «خالد بن الوليد» كان ميدان عملها الرئيس الضفة الغربية. وتمكنت هذه القوة المستقلة عن الدولة الأردنية من أن تشن عدة عمليات عبر خطوط الهدنة. وكان

الملحق العسكري المصري في عمان العقيد صلاح مصطفى، يشرف على تهريب السلاح إلى هذه المجموعة. وفي ١٤/١٠/١٩٥٦ قُتل صلاح مصطفى بطرد ناسف على غرار مصطفى حافظ.

بين الأعوام ١٩٤٩ و١٩٥٦ قُتل عدد كبير من المتسللين وأوقعت العمليات العسكرية التي جرت بين الأعوام ١٩٥١ و١٩٥٤ نحو ٤٦٣ إصابة في صفوف الإسرائيليين. ومهما تكن هذه المحصلة متواضعة قياساً على الخسائر، إلا أنها كانت تمريناً أولياً مهد الطريق لظهور الكفاح المسلح الفلسطيني في صورته الباهرة[1].

٢ ـ الفدائيون الفلسطينيون في لبنان:

بعد هزيمة الجيوش العربية في العام ١٩٦٧، شهدت ساحات دول الطوق مع فلسطين المحتلة تحولات سياسية وأمنية مهمة، تمثلت في بعض جوانبها بتدفق آلاف الشباب اللبناني والفلسطيني للتطوع في العمل الفدائي، ورضوخ هذه الدول للضغوط الشعبية وعدم التعرض للعمليات التي تنطلق من أراضيها، وشكل الموج البشري الهائل بعد استقالة الرئيس جمال عبد الناصر من الحكم وتحمله مسؤولية الهزيمة، مرحلة جديدة من الانعتاق، للتعبير عن غضب الشارع العربي لسياسات العجز العربية.

ولعبت القاعدة الفدائية التي تركزت في سوريا في النصف الثاني من العام ١٩٦٨، دوراً في التمدد إلى جنوب لبنان، وقد أقام أحد الضباط الفلسطينيين يدعى محمد الشاعر معسكراً لتدريب الفدائيين في

(١) أبو فخر، صقر.

قرية كيفون الجبلية، كما قام الجيش اللبناني ـ نتيجة للعاطفة الجياشة والتفاعل مع سير الأحداث ـ بتدريب عشرات الشباب من المخيمات الفلسطينية في ثكناته العسكرية في مختلف المناطق. غير أن التنظيمات الفلسطينية لم تحسن الاستفادة من هذه الفرصة بالشكل المطلوب، وكان أكثر المستفيدين حركة القوميين العرب بسبب وجود قيادتها المركزية في بيروت، أما حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» فلم يكن لديها أكثر من ٨٠ عضواً. غير أن اعتقال الأمين العام لحركة القوميين العرب جورج حبش في دمشق، وانتقال وديع حداد إلى الأردن في العام ١٩٦٨، وانسحاب شفيق الحوت، أدى إلى شروخ في جسد العمل الفدائي، وترك عدد من التنظيمات بلا قيادة تذكر وشكل استشهاد الشاب اللبناني خليل الجمل نقطة انطلاق مهمة لفتح، لتدخل الساحة اللبنانية من الأبواب الواسعة، لما لاقى هذا الحدث في حينه أصداء وتظاهرات شعبية عارمة مؤيدة للعمل الفدائي. وشارك في التشييع كبار المسؤولين اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم، وقدموا لفتح الهبات والتبرعات.

ومع هذه الموجة، تعاظم وضع القوى اليسارية والإسلامية المعارضة في لبنان، التي اصطفت إلى جانب العمل الفدائي الفلسطيني، فشكل الطرفان قوة بات يخشاها الكثيرون داخل وخارج لبنان. وعلى الفور بدأت حركة فتح في بناء تنظيمها المدني، واستقطاب مختلف الهيئات والشخصيات من مختلف الطوائف. من خلال قيادات تخفى بعضها كطلاب منتسبين إلى جامعة بيروت العربية، وكان أبرز الناشطين في تلك الفترة سمير أبو غزالة، ولمعي قمبرجي، واميل خوري، توفيق صفدي، ناجي علوش وربحي عوض. ولعبت المرأة أيضاً دوراً بارزاً على صعيد المخيمات وداخل المجتمع اللبناني نفسه.

وبما أن حركة التسلل عبر نهر الأردن إلى فلسطين المحتلة باتت صعبة، إثر الرقابة الإسرائيلية المشددة، وتذمر بعض ضباط الجيش الأردني انصب تفكير الفلسطينيين في إقامة ركائز لهم في الجنوب، فكان الانتشار في منطقة العرقوب غرب جبل الشيخ، ودخلت المدن اللبنانية مجموعات على هيئة تجار ورجال أعمال وطلاب، شكلوا فرقة مؤلفة من ١٨٠ مقاتلاً. وكان الجيش اللبناني والمكتب الثاني يشعران بنمو هذه الظاهرة إلى درجة تجاوزت كل حساباتهم، فحاولا تطويقها، غير أن زمام الأمور فلتت من أيديهما. وقد ساعد القرويون اللبنانيون في الجنوب، الوجود الفدائي الفلسطيني، فقدموا للفدائيين الماء والطعام والمأوى، وكانوا يرشدونهم إلى الحدود عبر الأودية والجبال. وهنا التقى المحرومون اللبنانيون بالمحرومين الفلسطينيين، حول أهداف وخطط وبرامج موحدة، أبرزها تحرير الأرض من الوجود الصهيوني، وكانت الأحزاب والقوى السياسية الناشئة في تلك المناطق، ترى بهذا التواجد قوة لها، وحليفاً استراتيجياً لضرب النظام والإقطاع السياسي معاً، ونتيجة لهذا التحالف أسست فتح مقراً لها ومستوصفاً في الهبارية، واتسع نشاطها حتى قضاء بنت جبيل، وحولت الكهوف الجبلية قواعد للفدائيين. ما حرك الأجهزة الاستخباراتية اللبنانية لمراقبة هؤلاء الناشطين ووزعت ٧٠٠ بندقية على مخبريها والقرى المعادية للفدائيين، للتصدي لهم ووضع حد لتوسع العمل الفدائي.

وتسارعت الأحداث مع الغارات الإسرائيلية التي دمرت أسطول الطيران المدني اللبناني المؤلف من ١٣ طائرة في مطار بيروت الدولي، واستقالة رئيس الحكومة عبد الله اليافي، وشعرت المعارضة بقدرتها على مواجهة الحكومة فتظاهرت دعماً للفدائيين، وقد تصدى الجيش اللبناني

وقوى الأمن الداخلي لها، ما أوقع ١١ متظاهراً وجرح ٨٢ آخرين، وذلك في ٢٣ نيسان/أبريل، وكانت هذه الحادثة وغيرها، دافعاً للعديد من الدول العربية للتدخل بشؤون السياسة اللبنانية الداخلية، منها من وقف وساند الفدائيين ومنهم من اعترض على أسلوب عملهم.

وعلى الفور تدفق آلاف الفدائيين الفلسطينيين من مختلف الفئات والتيارات والفصائل الفلسطينية إلى لبنان، وقد اعتقلت السلطات اللبنانية في حينها ٢٠٠ عنصر من الصاعقة و٦٥ عنصراً من فتح، مع مصادرة كمية كبيرة من الأسلحة، ما أدى إلى اشتباكات دامية استمرت نحو أسبوع، سقط بنتيجتها ٧ فدائيين وجنديان لبنانيان.

وتدخل الرئيس عبد الناصر لإنهاء هذا الاقتتال وأجرى اتصالاً مع الرئيس شارل حلو لهذه الغاية، وكان عبد الناصر حريصاً على تثوير كل الجبهات مع فلسطين المحتلة، وممارسة أكبر ضغط ممكن على إسرائيل.

وتم لقاء بين الرئيس حلو، والسيد ياسر عرفات، لإرساء أسس تفاهم سياسية، بينما التقى وفد عسكري فلسطيني مع قيادات عسكرية لبنانية لتنظيم حركة العمل الفدائي. وقد اعترضت القيادات المسيحية المارونية على هذا التوجه، «وبلغ قائد الجيش اميل البستاني عرفات لاحقاً، وبعد أن كانا أقرا بنود الاتفاق، أنه يعتبر ملغياً بناء على تعليمات مسؤول أعلى، الأرجح أنه رئيس الجمهورية»[1].

وشعر الفلسطينيون بالتحدي، فعززوا تواجدهم في منطقة العرقوب، فأرسلوا حوالي ٢٠٠ فدائي ليرتفع بذلك عدد الفدائيين إلى

(١) «السفير»، ١٩٨١/١١/٩.

نحو ٦٠٠ مقاتل. فاتسعت جبهة المواجهة اللبنانية الإسرائيلية، وبدأت أرقام العمليات الفدائية ضد المستوطنات والجنود الإسرائيليين تزداد من ١٠ هجمات كمتوسط شهري إلى ٢٢ عملية إلى ٣٢. فتفاقمت التهديدات الإسرائيلية ضد لبنان، معتبرة أنه إذا لم تقدم الحكومة اللبنانية على منع هذه العمليات فإن إسرائيل ستستخدم قوتها العسكرية ضد كل من يهاجمها.

وحاول لبنان إغلاق بعض المكاتب والقواعد الفدائية الفلسطينية، لكن ذلك أدى إلى اشتباكات عنيفة بين أبناء المخيمات كما حصل في نهر البارد وقوى الأمن الداخلي، فحاصر الجيش المخيمات، ورد الفلسطينيون بطرد قوى الدرك من المخيمات، فسارع الجيش إلى حصار قواعد الفدائيين في المنطقة الحدودية، وأسرت عدداً من الفدائيين، ما أحدث ردة فعل واسعة لدى الفلسطينيين تم على أثرها إغلاق كافة مخافر قوى الأمن الداخلي في «١٤» مخيماً، وساعدهم في ذلك تظاهر الشعب اللبناني المؤيد للعمل الفدائي، وقد اصطدموا بالجيش وقوى الأمن واقتحموا مقار الشرطة في المناطق الإسلامية في بيروت وعدد من المناطق الأخرى. واستغل الفدائيون هذا التعاطف والتعاضد فهاجموا مقرات الجيش وقوى الأمن في المناطق الحدودية وأسروا ١٤ شرطياً وسيطروا على الطرق الرئيسة، وجاءت تعزيزات فدائية من سوريا ساعدت في إحكام القبضة على مساحة واسعة، رغم سقوط حوالي ٢٤ فدائياً حتى ٣١ تشرين الأول/ اكتوبر، وسدد قرار سوريا وإغلاق حدودها مع لبنان لحظة بدء الاشتباكات، ضربة قوية إلى الاقتصاد اللبناني، وأعلنت ليبيا والجزائر والسودان في هذه الأثناء تأييدها للفدائيين، وصرح عبد الناصر في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر، إن منزلة أي دولة عربية تعتمد

على سياستها تجاه الحركة الفدائية، وشددت الولايات المتحدة أنها ستقدم للسلطات اللبنانية دعماً دبلوماسياً فقط، بينما حذر الاتحاد السوفياتي من أي تدخل خارجي داعم للحكومة اللبنانية، وحتى الحكومة الإسرائيلية لم تناقش الأزمة اللبنانية(١)، عندئذ شعر لبنان بالعزلة، فاتصل بعبد الناصر، حيث ولدت اتفاقية القاهرة التي كانت الركيزة الأساس للعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية بعد ذلك ولمدة ١٥ عاماً. فانطلق العمل الفدائي بحرية عبر كل بوابات الجنوب والبقاع الغربي ضد إسرائيل، وتم فتح مكاتب للتنظيمات الفلسطينية بشكل علني في المخيمات، واتسعت دائرة التدريب والتأهيل لكافة القطاعات الفلسطينية لتكون طلائع العمل المقاوم.

ولم تتوقف الفصائل الفلسطينية عند نصوص اتفاق القاهرة، فتجاوزته لبناء المزيد من القواعد الفدائية، فتم تأسيس ٦ قواعد جديدة في منطقة بنت جبيل العام ١٩٧٠، وإقامة مركز قيادة علني في بلدة جويا، واستقدمت مئات المقاتلين تساندهم المدافع والصواريخ والرشاشات الثقيلة والمضادات الأرضية للطائرات الحربية.

غير أن هذا التسليح والتدريب بدل أن يوظف لمحاربة العدو، أدى إلى نوع من الغرور والانفلات على نطاق واسع، وبدأ العديد من الفصائل يتدخل في أدق وأبسط المشاكل اللبنانية الداخلية، والتحرش بالجيش وقوى الأمن الداخلي، وكانوا يطلقون النار بمناسبة وبدون مناسبة ما أثار استياء وحفيظة الأهالي والسلطة. ورأت الأحزاب

(١) صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩ـ ١٩٩٣. مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت/ ص٢٩٣.

والميليشيات اللبنانية المارونية هذه الممارسات فرصة لها، للإعراب عن سخطها ورفضها لاتفاق القاهرة وللوجود الفلسطيني في لبنان، وقد ترجموا حقدهم في الكمين الذي نصبوه في عين الرمانة وقتلوا خلاله ١٠ فدائيين من حركة فتح، فاشتعلت الساحة اللبنانية بالصدامات والمواجهات، ودخلت إسرائيل على الخط العسكري والسياسي، كما دخلت سوريا، فكان الحريق الذي استمر زهاء ١٥ عاماً، ولم يتوقف عند حدود اجتياح العام ١٩٨٢ وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان بل استمر سنوات عدة بعد ذلك، جرت خلالها حروب طاحنة لم توفر أحداً من الأطراف اللبنانيين، وقد حسم الأمر في النهاية لصالح الحضور السوري بالتوافق مع الحكومة اللبنانية وتوقيع اتفاق الطائف.

٣ ـ مراحل ومحطات العمل السياسي والعسكري الفلسطيني في لبنان:

لخّص ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان شفيق الحوت، مراحل المعاناة الطويلة للفلسطينيين في لبنان، ونشأة وتطور العمل السياسي ومن ثم الكفاحي المسلح عبر الحدود لضرب الاحتلال، وقدّم من خلال تجربته لمحة تاريخية للتدرج في هذه الأنشطة منذ بدايات النزوح وحتى تأسيس الأحزاب والحركات السياسية والمنظمات الفلسطينية المسلحة والأدوار التي لعبتها في ما بعد، فقال لي:

بدأنا كشباب فلسطيني في العام ١٩٥٠ نبحث عن سبيل لمجابهة النكبة التي أصابت الشعب الفلسطيني، بدءاً من أبسط المطالب اليومية، من مأوى وملجأ، وصولاً إلى معرفة مصير العائلات المنتشرة هنا وهناك، ففي تلك الفترة لم يكن قد تأمنت أماكن التجمع التي أصبحت تعرف في ما بعد بالمخيمات. وبدأ التحرك في الجامعة الأمريكية في بيروت، حيث كان الطلاب يمارسون نشاطهم، وكان التنافس شديداً

لكسب المؤيدين، وأبرز الأحزاب التي كانت قائمة في حينها: حركة القوميين العرب، الحزب السوري القومي الاجتماعي، الحزب الشيوعي، حزب البعث، إضافة إلى عدد قليل من الإسلاميين. وكان عدد اللبنانيين قليلاً في الجامعة الأمريكية فالأغلبية كانت للجاليات العربية. وتشكلت لدي قناعة بأن الجامعة ليست هي المكان الأمثل لإقامة تجمعات معينة، وأدركت ضرورة الانتشار والوصول بالدعوة إلى المعنيين مباشنزة في المخيمات للنهوض مجدداً. فبدأنا كمجموعة مؤلفة من أربعة شباب الاتصال بالمجموعات الفلسطينية المبعثرة في عدد من المناطق، وفكرنا أولاً بضرورة الاتصال بالحاج أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا وذلك لسببين:

الأول: هو عرفان بالتواصل التاريخي بين قيادة كانت موجودة، وبين قيادة ترغب في التحرك، وثانياً، لأن الوجود السياسي الشعبي بالمعنى الذي نفهمه اليوم كان ممثلاً هناك، فوجهاء المخيم كانوا مهمين لأنهم في الأصل يمثلون وجهاء المناطق التي جاءوا منها، معظم هؤلاء كانوا على صلة بالهيئة العربية العليا بزعامة المفتي الحسيني.

وبالفعل أجرينا لقاء كان يتيماً مع الحسيني، وقلنا له بما معناه، التسليم بقيادته وزعامته، إلا أننا نستشعر ضرورة تغيير الهيكلية لما يسمى بالقيادة الفلسطينية، وكان مفهوم الحزب الذي يدور في خاطرنا غير ممارس بالهيئة العربية العليا، حيث القيادة والجماهير فقط.

فلم يكن هناك تنظيم خلايا ولا فروع ولا شعب، وكنا نشعر أنه كان يفتقر إلى التقنيات المبدئية والبسيطة للعمل السياسي، فلا يوجد مكتب ولا سكرتاريا ولا أرشيف ولا سواه، فكل ذلك كان في بيت المفتي، فطرحنا عليه أننا كجيل جديد راغبون في العمل من أجل

بلادنا، وبالتالي لا بد من فسحة لنا للعمل داخل الهيئة العربية العليا ووضع كل إمكاناتنا في خدمة ذلك. فكان جواب المفتي، أنه من يريد أن يبدأ مشروعاً فلْيبدأه بعيداً عني. بمعنى ابنوا خارج هذا الهيكل، ومن الواضح أنه كان سلبياً. وهو ابن جيله فلم يكن يدرك معنى العمل الديمقراطي الحزبي، أي انتخاب وتصويت وغير ذلك. فشعرنا أنه لا بد لنا أن نسلك سبيلنا، وكان أول ما خطر لنا هو تأسيس نادٍ نجمع فيه الناس، ثم من خلاله تختمر الآراء وننطلق وقدمنا طلباً بذلك إلى وزارة الداخلية من العام ١٩٥١، وما زلنا ننتظر جواباً!!

أ ـ مؤتمر المشردين الفلسطينيين:

وطورنا الفكرة، فدعونا إلى ما أسميناه مؤتمر المشردين الفلسطينيين، واستخدمنا عبارة مشردين، لأن كلمة لاجىء فلسطيني كانت في تلك الفترة تعني دونية لا تحتمل. أما كلمة المشرد ففيها عنفوان أكثر.

وبدأنا نجول في مخيمات لبنان، وأذكر أنه لم يبق مخيم لم نزره في ذلك الوقت، لنفاجأ بأننا أصبحنا موضع مراقبة من الجهات الأمنية في البلد، ولاحظنا كذلك أن العين التي تلاحقنا وتوصل أخبارنا للجهات الأمنية هي للأسف الجماعات التقليدية الممثلة بالمخاتير، عبر ما يسمى بالهيئة العربية العليا.

كنا استأجرنا ما سميناه «الوكر»، وهو عبارة عن غرفة صغيرة في مخيم برج حمود، واخترنا منطقة لا تخطر على بال أحد، يقيم فيها اثنين من الإخوة، كانا شبه متفرغين. لأنهما أولاً عاطلان عن العمل، وثانياً: لأن أهلهما لم يكونوا موجودين حولهما. وفوجئت ذات يوم في

صحيفة «الحياة» اللبنانية وهي تنشر تفاصيل مداهمة رجال الأمن لما سمي «بوكر شيوعي في برج حمود» ومن بين الموقوفين أسماء الذين أعرفهم. ولم يكن لنا علاقة بالشيوعيين، على الرغم من أن بعضنا كان يسارياً، وكل ما كان يدور في فكرنا في الحقيقة هو كيف نعود إلى فلسطين ونستعيد أرضنا.

كنا كقيادة في تلك الفترة نشكل ثمانية أشخاص. وكان لنا كجمهور في كل مخيم حوالي ستة أشخاص، بما يعني العدد الإجمالي في كافة المخيمات حوالي مئة شخص أو أقل. وكنت في تلك الحقبة لا أوفر الساحة الطلابية والمناسبات الوطنية والقومية لتجنيد المزيد من المنتسبين، وكان ظني أنني خارج الاتهام والمطاردة، لكن بعد يومين حضرت الشرطة اللبنانية إلى الجامعة الأمريكية واقتادتني إلى السجن، وفوجئت بقسوة الأمن اللبناني علينا، وكيل الضرب والشتائم والإهانات لنا، وهنا أدركت معنى إلصاق تهمة الشيوعيين بنا، لأنها كانت التهمة الرائجة في تلك الفترة لاعتقال أي مناضل يرفع شعاراً ضد الاستعمار والصهيونية. وقدمنا للمحاكمة واتهمنا بإثارة النعرات الطائفية، رغم أننا كأبناء فلسطين لا نعترف ولا نمارس الطائفية مطلقاً. والأهم من الحكم هو إصدار أوامر بطردنا من الأراضي اللبنانية، بمرسوم جمهوري وقعه الرئيس الشيخ بشارة الخوري وكان رئيس الوزراء ووزير الداخلية آنذاك عبد الله اليافي. وبالفعل تم سوقنا إلى سجن الرمل ـ وبدأت عملية الإبعاد فوراً للإخوة الثلاثة: محمد لصوي، نشأة شعار وأدهم جرأر، ومن غرائب الأمور في هذه الدنيا أن كل واحد منهم انتهى إلى مصير محدد. محمد لصوي وقع في أيدِي السوريين أثناء حكم أديب الشيشكلي وبدوره سلمه للأردنيين، فانتهى إلى سجن الجفر حيث

قضى ثمان سنوات. أما نشأت الشعار فاستطاع الفرار من السوريين، ولكن لا أدري كيف انتهى به الأمر إلى العراق. وقد ناضل في ما بعد من خلال الحركات التي كانت تناهض النظام الملكي، ولم أعرف شيئاً عن مصيره لفترة طويلة، إذ بعد أربعين عاماً، علمت أنه عاد متقاعداً إلى القدس، ولكن كيف لا أدري. وبخصوص أدهم جرار تمكن من الهرب والعودة إلى لبنان، وعاش فترة طويلة تحت الأرض. وتزوج من فتاة هنا، في العام ١٩٧٦ـ ١٩٥٧ ألقي القبض عليه بتهمة أنه حاول مع رفاق له أن يقوم بعمليات تفجير ضد بواخر بريطانية أو فرنسية، وترافق ذلك مع حرب السويس، وكنت أعلم أن التهمة ملفقة، لكن الأجهزة الأمنية استغلتها فرصة لوقف نشاطه، وهو كان من اليساريين. ونتيجة للتعذيب الشديد فقد توازنه وانتهى به الأمر إلى مستشفى الأمراض العقلية وقضى نحبه هناك. أما أنا فلأن لي جذوراً لبنانية، وقسماً من أفراد العائلة مسجل في دوائر النفوس اللبنانية بمن فيهم والدي، ولصلاتنا البرجوازية والعائلية، ونتيجة للضغط أجلوا إبعادي من الأراضي اللبنانية، وأذكر أنني كنت على موعد في نيسان/ أبريل لإطلاق سبيلي بعد ثلاثة أشهر من السجن، والمفارقة الغريبة أن والدي المسجل بالدوائر اللبنانية رفض أن يستعيد هويته، لحرصه على هويته الفلسطينية، مما أخر حصولي على الجنسية اللبنانية، إلى أن شاءت الصدف أن أعثر على رجل فاضل لبناني من الذين يعملون في بلاط الحكام، وكان قد سمع بقصتي، فأشار عليّ برفع قضية في المحكمة ضد والدي، وحصلت على الجنسية اللبنانية وسقط مرسوم طردي من الأراضي اللبنانية، وعلى الرغم من ذلك ما زلت مسجلاً في دوائر الأمن العام بأني شيوعي.

ب ـ التوجه نحو المخيمات:

وانتهى «مؤتمر المشردين» بهذه النهاية القمعية، وبعد أن أوقفت سنة عن دراستي الجامعية، عدت ثانية للجامعة، وواصلنا نضالنا عبر الأطر الطلابية، في محاولة للبحث عن سبيل، وكنت قريباً من جورج حبش، ووديع حداد، إنعام رعد، وعدد من الشيوعيين، وقد وجدت نفسي في تلك الفترة أكثر ميلاً إلى الشيوعيين مني إلى القوميين العرب والبعثيين والقوميين السوريين، لأني كنت أجد أنهم بمجاهرتهم بشعاراتهم المعادية للاستعمار، أكثر وضوحاً من غيرهم، وإن كنت آخذ على الشيوعيين في نفس الوقت أنه في موضوع فلسطين لم يكن أولوياً عندهم، إذ كانت الأولوية للقضايا اللبنانية المطلبية والمعيشية، لكن كنت أجدهم شجعاناً ومضطهدين في الجامعة، فكنت أنحاز إليهم وأعتبرهم على صواب، وإن لم يكن هذا الكلام بالطبع دقيقاً مئة في المئة. من هنا تعرفت من باب المنافسة الطلابية، على حبش وحداد وغيرهم، وكان بعض الطلاب الفلسطينيين من الشيوعيين منهم منصور أرمني (أحد أهم اختصاصي عيون في العالم)، وهنا لا ننسى وجود الفترة المكارثية، في ذروة الخلاف مع الأمريكيين وقد طرد من الجامعة العام ١٩٥٣ حوالي ٦٠ طالباً شيوعياً من مختلف الأقطار العربية، وفي نفس العام اضطهدت حركة القوميين العرب، واضطهد البعثيون وطرد بعضهم من الجامعة الأمريكية.

وكان مربط خيل القوميين العرب الجامعة الأمريكية، فقسطنطين زريق كان في الطليعة ثم جاء حبش ليكمل، ولأنه فلسطيني ولأن الظرف السياسي يفرض أن تكون فلسطين هي الأولوية، فرش الطريق أمامه إلى خارج أسوار الجامعة، إلى المخيمات الفلسطينية وبعض الشرائح داخل

المجتمع اللبناني. وهنا دخل عدد من الأشخاص مثل أحمد اليماني وصلاح صلاح اللذين كانا صلة حركة القوميين العربي بالمخيمات باعتبارهما أبناء مخيمات وليسا من الطلاب، ولهما جذور شعبية، وكان اليماني مدرساً، وصلاح كان شاباً صغيراً، أقول هذا الكلام لأني كنت من خلال تواصلي مع المخيمات أشعر بأن هناك تياراً آخر، هو تيار القوميين العرب، وكان يصدر «نشرة الثأر». وكنا نطلق عليهم «حزب الشاورما»، لأنهم يتكلمون أكثر مما يفعلون. لكننا كنا نلتقي من خلال التظاهرات الوطنية، وفي المناسبات كوعد بلفور والتقسيم وغيرها من الذكريات المؤلمة، وإن كنا نظهر دائماً كفريقين متناقضين. وللأسف نحن كعرب دائماً نشكو من العجز في إيجاد البرامج المشتركة، فنحارب بعضنا ايديولوجياً. أو كما يقول المثل «نختلف على جلد الدب قبل أن نصطاده». وهكذا كان الأمر بالنسبة للقوميين السوريين والبعثيين، وكانت هذه الأمور تنعكس على تنظيماتنا الطلابية، والانتخابات والعروة الوثقى وغيرها.

وبدأ التوجه ينمو في أوساط الفلسطينيين، من حركة القوميين العرب، إلى بعض اليسار، وبعض الأشخاص أمثالنا قوميين ووطنيين ويساريين، ليشكل حالة جديدة من النشاط. وتركنا الجامعة في العام ١٩٥٣، وكنت أستغل موقعي كمدرس ثم كناظر لتعبئة الطلاب، ما أدى في النهاية إلى طردي من مدارس المقاصد الإسلامية.

ج ـ المرحلة القومية:

وانتهى بنا المطاف إلى الكويت في العام ١٩٥٦، وكانت جرت مياه كثيرة في الحياة السياسية العربية، منها ثورة يوليو ١٩٥٢، التي بدأت تتخذ شكل ثورة قومية بعد حرب القتال والحرب الثلاثية، وأصبح

الرئيس جمال عبد الناصر رمزاً عربياً يتجاوز حدود مصر، ويلفت النظر بتوجهاته العامة، التي وجدت فيها ملاذي السياسي، فبدأت أنحو اتجاهاً ناصرياً. وكانت الأمور تغلي في لبنان في العام ١٩٥٧، وعندما عدت إلى بيروت شاءت الظروف أن أجد عملاً في الصحافة، وكان صاحب «الحوادث» سليم اللوازي، استأجر مكاتباً مقابل منزلنا، وكان بحاجة إلى يد عاملة رخيصة، وكنت في مقتبل العمر، ولدي أسلوب لا بأس به، إضافة إلى حماستي، فشكلت معه فريقاً في تلك الفترة، وأخذت مجلة الحوادث تنهج نهجاً ناصرياً واضحاً.

هذه الفترة أستطيع أن أسميها المرحلة القومية، بمعنى أن الفلسطيني كان يرى سبيل الوصول إلى فلسطين عبر حزب قومي ما، فالشعار الذي كان مرفوعاً هو: الوحدة طريق العودة، وقد غاب عن الساحة ما يمكن تسميته بالحزبية الفلسطينية الضيقة، فكنا كشعب فلسطيني نعمل مع حزب البعث ومع حركة القوميين العرب ومع الشيوعيين، وفي مناطق أخرى كان يعمل ما يسمى بحزب التحرير والإخوان المسلمين في المواقع الجغرافية مثلاً في غزة ـ كان الإخوان المسلمون وأمثالهم أكثر انطلاقاً من مناطقنا هنا، لا سيما وأنهم اشتركوا في العام ١٩٤٨ جزئياً بالجهاد، وكانت لهم سمعة نضالية استقطبت عدداً من أهالي قطاع غزة.

وبقي النضال ضمن هذه الأطر، وكانت الخلافات على هذا المستوى، ومع تصاعد المد القومي في عهد عبد الناصر الذي تجلى في وحدة سوريا ومصر، تثبت الخط القومي أكثر فأكثر، ولكن للأسف الشديد، مع تراجع المد القومي بجريمة الانفصال، ارتبكت الساحة نضالياً، وبدأ يرتفع الصوت المضاد للرئيس جمال عبد الناصر كرمز

للقومية العربية. وبالتالي ارتفع الصوت القطري، ولوحظ ذلك في كل من سوريا والعراق، فسوريا تلك المرحلة الانفصالية أيام ناظم القدسي وغيره، بدأت تشير إلى أن عبد الناصر يكذب، ودعت الفلسطينيين إلى عدم العيش في الأوهام، لأن تحرير فلسطين لا يتم إلا بسواعدكم، ولوحظ من تلك الفترة بداية اهتمام سوري بقيادات فلسطينية ولا سيما في الوسط العسكري، حيث هناك أعداد كبيرة من الفلسطينيين كانوا في عداد الجيش السوري، للتحرك في هذا الاتجاه، وأعتقد أن الأخ أحمد جبريل من الذين بدأ الاهتمام بهم منذ تلك الفترة.

وكان العراق عبد الكريم قاسم، هو أول من أسس لوحدات فلسطينية، وتدريب ضباط فلسطينيين بالتعاون مع الحاج أمين الحسيني الذي كان في تلك الفترة على غير وفاق مع عبد الناصر، ولا أدري لماذا، مما ساهم في تغذية هذا الجو كذلك، أنه كان هناك ثورة في الجزائر، فبدأت ملامح الانفصال تلوح بالأفق، وأصبحت الثورة الجزائرية، ونضال الشعب الجزائري نوع من القدوة والنموذج الذي يقدم للفلسطينيين كبديل عن النمط القومي طبعاً هذه المقاربة غير سليمة، لأن ظروف الجزائر تختلف عن ظروف فلسطين جغرافياً وسياسياً وتاريخياً. مع ذلك صار هناك مناخ بأن الجزائريين ليسوا أفضل منا، فهم استطاعوا أن يتعالوا عن الخلافات العربية، وكان ممثلهم في بغداد وممثلهم في القاهرة، بينما الحرب كانت قائمة بين بغداد والقاهرة، وهنا كان السؤال: لماذا نحن لا نسير على هذه الطريق؟

وكان هناك بعض العمليات في الخمسينات وأقول بصراحة وصدق الآن لأننا نتكلم للتاريخ، أعتقد أنه لم يكن عملاً نضالياً مستقلاً، كان عملاً مخابراتياً، وبالدرجة الأولى سورياً، إذ كان الإخوة السوريون

باستمرار حريصين على جمع معلومات والتحرش بإسرائيل بين فترة وأخرى، وكان مسؤولاً عن ذلك المرحوم اللواء عدنان طيارة، الذي كان يشرف على العمل الفلسطيني في لبنان الذي يمكن أن نسميه ـ بين هلالين ـ «عسكري».

وكان عبارة عن إرسال شاب أو شابين أو ثلاثة في الحد الأقصى، إما لجمع معلومات، أو لإيصال رسائل إلى الداخل، أو الحصول على رسائل، أي نوع من العمل المخابراتي، وأحياناً كانت تتم ضربة هنا أو ضربة هناك رداً على عدوان أو شيء من هذا القبيل، وقودها كان بالطبع فلسطيني، وكان القوميون العرب من أبناء المخيمات، على صلات ما بهذا العمل، لأنهم كانوا كقوميين عرب صلتهم بسوريا جدية، باعتبارها بلداً عربياً، لكن هذه الصلة لم تكن على مستوى الأدلجة أو العقيدي بمعناه الحالي فأنا عربي هذا كاف، فهذا لا يحتاج إلى جورج حبش ولا إلى ميشال عفلق. أو غيرهما.

وبعد العام ١٩٥٦ تنبه عبد الناصر إلى ضرورة تلبية بعض طلبات الشباب في حركة القوميين العرب بالذات إلى التدريب، فأقام لهم معسكراً أو اثنين في انشاص، وكان الشباب يهرب عن طريق مرفأ بيروت، للقيام بدورات تدريبية يعودون بعدها إلى لبنان.

كما جرى تدريب في سوريا أيام الوحدة، واعتمدت سوريا في العام ١٩٥٨ على بعض العناصر الفلسطينية للعب دور في الثورة التي حصلت في تلك المرحلة، لكنها كانت مشاركة استخباراتية أكثر منها علاقات مستقلة. وفي ما بعد، كانت عدة رئيس جهاز المخابرات السوري عبد الحميد السراج، عناصر لا بأس بها من الفلسطينيين، سواء في العمل بالداخل أو في لبنان.

في العام ١٩٦١، كان الامتداد «إخواني» بالنسبة لمدينة غزة والخليل، ولاحظ أن أركان حركة «فتح» باستثناء فاروق القدومي «أبو اللطف» كلهم جاءوا من بيئة يمينية، بمعنى البيئة الإسلامية المعادية للعروبة، فخالد الحسن كان معروفاً بأنه في «حزب التحرير»، وأبو أياد كان من «الإخوان المسلمين»، وكذلك أبو جهاد، وأبو عمار كان قريباً من ذلك، هؤلاء نشطوا لكنهم كانوا منذ البداية مهيئين لمثل هذا التوجه وهم لم يكونوا عروبيين، ولم يكونوا موجودين في أيام عز عبد الناصر، ومنهم من كان مضطهداً في غزة.

ولذلك لم يكن لهم وجود في لبنان على الإطلاق، ولا في سوريا ولا في الأردن ولا حتى في الضفة الغربية، وكانوا إجمالاً في قطاع غزة، لذلك تجد حتى يومنا هذا مثلاً أن حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» موجودتان في القطاع أكثر منه في الضفة الغربية، نتيجة لخلفية تاريخية طبعاً.

وبدأنا نحن كقوميين أو عروبيين بشكل عام من بعثيين إلى حركة قوميين عرب نتحسس ضرورة التحرك. ولما كان الصراع بين عبد الناصر والقوميين العرب والبعثيين، وجد الفلسطيني أن العراقي والمصري والسوري يتمتعون بترف العبث بالوحدة بوضع الشروط عليها ليس لها أولوية بالنسبة للفلسطيني، كمثل أن نلغي أحزاباً، أو نريد اتحاداً، وليس وحدة، الديمقراطية أو عدم الديمقراطية، حكم فردي أو غير حكم فردي، في هذا الوقت كنا نرى الوحدة طريقاً للتحرير، ولم يكن لدينا متسع كفلسطينيين أن نرى غير جرحنا النازف، نحن نريد أرضنا، وطننا، هويتنا الوطنية، فأنتم يا قوميين ويا بعثيين في العراق وسوريا ومصر تتمتعون بالخلاف، وهنا بدأ الشعور الفلسطيني المقيم في الأحزاب القومية بالارتداد نحو الهوية الوطنية.

د ـ نشأة التنظيمات الفلسطينية:

فأنا كبعثي أو قومي أو ناصري ذي الهوية الفلسطينية، كان الشرف لي أقوى، وهنا بدأ التفكير ينمو باتجاه قطري أو وطني إن شئت، فأنا ومجموعة من الإخوان عدنا للتفكير بتشكيل تنظيم فلسطيني خاص، هويته الوطنية فلسطينية، وهو لا يمنع من وجود أعضاء غير فلسطينيين، لكن الراية الوطنية فلسطينية، وإذا بأوائل الستينات وكليلة مطر، قام الفطر كل الفطر في الأرض الفلسطينية، فظهر أكثر من ٤٠ تنظيماً فلسطينياً في تلك الفترة، طبعاً منها من لم يعش سوى أسابيع أو أشهر، ومنها ما صمد مما نعرف من أسماء حتى يومنا هذا...

فالقوميون العرب شكلوا الجبهة الشعبية، التي انفصلت في ما بعد على نفسها إلى ٣ تنظيمات هي: القيادة العامة، والشعبية والديمقراطية. ونحن أقمنا ما يسمى بجبهة التحرير الفلسطينية، وبدأنا بإطلاق البيانات، وكنت يومها أعمل في الصحافة، حيث كنت أطبع في مطابع «الحوادث» نشرة اسمها «طريق العودة» استمرت حوالي سنتين من الزمان، وأخذنا نسمع عن تجمعات في العراق وفي سوريا وغزة، ولأول مرة تجاوزت العائلة الفلسطينية المناضلة المخيم والقطر، وبدأت تبحث عن مصير لها في هذه الأقطار المستضيفة لها. وكنا بالطبع من جملة هذه التنظيمات وهي «جبهة التحرير الفلسطينية» وكانت هناك جبهة تحمل نفس الاسم بين عمّان والضفة الغربية، وكانت تطلق على نفسها «ج.ت.ف» ووجدنا من يمثلهم في الإطار الطلابي في لبنان، وصار هناك نوع من التمازج وأحياناً التناقض، وأصبح فريق يبلغ الآخر من التنظيمات حسب القدرة. أما الذي أخذ سبقاً صحفياً وسمعة أكثر من غيرها هي حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» التي نشأت نشأة يمينية معادية للشيوعية دولياً

ومعادية للعروبة كما تجسده مقالاتها في مجلة «فلسطيننا» التي كانت تصدر في لبنان، عبر مجموعة كانت تسمى «عباد الرحمن»، التي ساعدت الخلايا الأولى لفتح في هذا التوجّه.

في هذه الأثناء وعلى الصعيد الرسمي، كان التململ العربي قد بدأ، إذ بعد الانفصال والاعتداءات، يجب أن يتم العمل لشيء ما لفلسطين فجاءت فكرة الرئيس عبد الناصر لعقد قمة عربية، واقترح خلالها مشروعاً لإقامة منظمة التحرير الفلسطينية. وقد كلف السيد أحمد الشقيري الذي كان مندوباً لفلسطين في الجامعة العربية، بترؤس هذه المنظمة، وكان له الفضل في حمل سطري اقتراح المشروع وجعل منهما بناية سياسية ضخمة، وقد انقسمنا نحن كطلائع فلسطينية ومنظمات حول الموقف من هذه المنظمة، وجبهتنا وبعض الجبهات الأخرى التي كانت أكثر رسوخاً بقوميتها أو بناصريتها تحديداً، ارتأت العمل لدفع مشروع منظمة التحرير ومحاولة ملء الفراغات كي لا ينتهي إلى شيء شبيه بحكومة عموم فلسطين، أو تنظيم فوقي لا قيمة له. وللأسف فإن القوميين العرب التقليديين، مثل الجبهة الشعبية وفتح، كانوا من المهاجمين لمنظمة التحرير في البداية، وكانوا يعتبرون أن تأسيسها قرار فوقي من الجامعة العربية، واتهموها بأنها جاءت لتئد العمل الفدائي وما إلى ذلك من أقوال.

لكننا نحن انخرطنا في منظمة التحرير، واتسعت دائرتنا، حيث بدأنا بالتعرف إلى وجوه جديدة من قطاع غزة والضفة الغربية، وحتى في المهجر وفي الولايات المتحدة، وبدأنا وبدأ الصراع منذ البداية في تيارين: تيار قومي وتيار آخر. واستمر الصراع، وكانت فتح مشهورة بنظرية التوريط، وترى أن عليها أن تفجّر الصاعق، ثم على الدول

العربية أن تتحرك. وهذه نظرية خالد الحسن وله فيها مؤلفات، وكانت عليها ردود في حينه، إلى أن كان العام ١٩٦٧، وهنا أريد أن ألخص، أن التيارين المتنازعين، التيار القومي كان يؤمن بضرورة الاندماج في الاستراتيجية العربية الواحدة، ويرى أن تحرير فلسطين هو همّ قومي وليس هماً فلسطينياً فقط، ولا يمكن ولا يجوز أن نشذ عن الاستراتيجية العربية فنورط عبد الناصر والدول العربية بما لا تستطيع. أما التيار الآخر، فكان يرى بهذا كلاماً فارغاً، ويشير أنه عليه أن يفجّر الساحة والجماهير مستعدة، والحكام العرب متخاذلون، وعندما نورطهم «بيمشي الحال». والذي لم يقل هذا الكلام، كان على الأقل، ومن «قرفه» من النضال السياسي الذي لم يثمر بشيء يرى أنه لا يوجد هناك سوى الكفاح المسلح الذي يمكن أن يحل هذه القضية، إذ جاءت في فترة نفسية كان الناس فيها قد ملوا النضال الكلامي.

المهم أن الصراع استمر بين الطرفين في إطار منظمة التحرير، وكنا نسعى نحن لوحدة هذه الفصائل الفلسطينية التي كانت قد بدأت تصدر بيانات منذ العام ١٩٦٥ عن عمليات، وصور للملثم والمرقط، و«هويتي بندقيتي» مع أني أنا الذي «اخترعت» هذا الشعار في لحظة حماس. إلى أن كان العام ١٩٦٧، حيث كانت الضربة الثانية بعد العام ١٩٦١ للتيار القومي، وفضيحة كبرى للجمهورية العربية المتحدة ولعبد الناصر، والتي جعلت أسهم التيار الوطني القطري ترتفع، ويجد أنها مناسبة لأن يفرض إرادته في معركة «الكرامة عام ٦٨»، التي كان فيها فضل للفدائيين بقدر ما كان فيها فضل لرجال من الجيش الأردني، ولكنها كانت في جو هذه الهزيمة الظالمة المظلمة، تشير إلى أن العربي إذا قاتل ليس بالضرورة أن ينهزم ولأن الذي كنا نخشاه كقوميين قد حدث، وهو استكمال احتلال

فلسطين، إضافة إلى الجولان وسيناء، ولم يعد ممكناً في هذه الأثناء العمل الفدائي ليسود، ولتكن مشيئة الجماهير.

وفي عام ٦٨ ونتيجة لذلك، وجدت المنظمات الفلسطينية وتحديداً فتح أن الفرصة مناسبة لها للسيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية فأبعد أحمد الشقيري، وكانت مرحلة انتقالية تولاها يحيى حمودة، وهو رجل وطني لكنه محدود القدرات، ثم استلمت «فتح» المنظمة، بعد جلسة استثنائية عقدت في القاهرة، ويومئذ بدأ العبث في ميثاق منظمة التحرير، الذي كان يسمى أثناء فترة الشقيري بالميثاق القومي، في المؤتمر الرابع للمجلس الوطني الذي استلمت الفصائل من بعده، بدل الشقيري، عدّل الميثاق وأصبح يسمى «الميثاق الوطني الفلسطيني»، ومن يراقب الميثاق يلاحظ شيئاً، وهو محاولة الالتفاف على الخط القومي، لكن في نفس الوقت عدم القدرة على الخروج عن هذا الخط، يعني اخترعوا القرار الوطني المستقل، وفي نفس الوقت ذكروا في البند الثاني أن فلسطين هي قضية العرب الأولى... الخ.

وبعد ١٩٦٨، حصلت مأساة الأردن في العام ١٩٧٠، وفي العام ١٩٧١ أصبحنا في لبنان. وكما قلت في العام ١٩٨٢، بعد الاجتياح الصهيوني، أن العمل الفدائي لم يأت إلى لبنان بدعوة رسمية ولا بدعوة شعبية، إنما جاء لأن لبنان كان حديقة من غير سياج. وواقع الأمر كنا نود أن ننسحب من الأردن لتكون الشام مقرنا، فدمشق كانت تسمى في تلك الفترة «هانوي» بالمقارنة مع العاصمة الفيتنامية الشمالية، وبيروت كان ينظر إليها أنها «سايغون». لكن بما أنه يوجد في سوريا دولة وجيش، ولا توجد عقدة عدم المشاركة في النضال بالقضية الفلسطينية، قالوا لهم عندما وصلوا إلى الحدود السورية، لا يوجد عندنا مأوى،

ابحثوا عن جبل تأوون إليه، فكان اللجوء إلى جبال العرقوب في جنوب لبنان، حيث بدأت مرحلة جديدة من حياة النضال الفلسطيني، وتحوّل لبنان مرتكزاً ثورياً مادياً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

في البدايات، عندما بدأ العمل الفدائي الفلسطيني المسلح، كان من الواضح والمعروف، أن الساحة ستكون الأغوار في الأردن، باعتبار أن هنالك خطاً طويلاً من الحدود، واعتبار أن الكثافة السكانية متوفرة على ضفتي النهر، وأن هذا الأمر الطبيعي، أي لم يكن في البال الفلسطيني المدبّر في تلك الفترة من جبهة أخرى للانطلاق طبعاً دون إسقاط التوجه الفلسطيني للتحرك من أي جبهة ممكنة، لكن في تلك الفترة كانت الأغوار هي الحدود الأولى المرشحة للعمل، لا سيما أنها جاءت في أعقاب المعركة المشهورة، معركة الكرامة في آذار/مارس ٦٨.

وكانت هناك صلة تنظيمية بين المقاومة في الأردن، وخلايا فدائية في لبنان، كانت هناك تعبئة جماهيرية، لكن لم يكن هنالك كفاح مسلح، لم تكن هناك جبهة للفدائي الفلسطيني في جنوب لبنان، وهذا كله بدأ منذ العام ١٩٦٩. ولم يكن من الممكن أن يتطور هذا العمل لولا الذي حصل في الأردن عام ١٩٧٠، حيث اضطر المقاتلون الفلسطينيون جنوداً وضباطاً وقيادة إلى النزوح بحثاً عن جبهة أخرى، أو مرتكز آخر.

ربما في تلك الفترة خطر في البال، أن تكون سوريا هي المرتكز الثوري للعمل الفدائي، باعتبار أنها دولة قومية عربية، وموقفها المعلن وباستمرار معادياً لإسرائيل ومشجعاً للعمل الفدائي وهناك من ينسب إلى سوريا بأنها أهم الركائز التي تخمّر فيها العمل الفدائي.

الآن ما حدث كان غير ذلك، فسوريا في تلك الفترة، كان لها موقف، وهو أنها مستعدة لتبني العمل الفدائي وأن تستضيف العمل الفدائي، ولكن قسماً آخر كان يرى بأنه ليس من مصلحة سوريا الدولة، وأنه لا يجوز استضافة المقاومة في سوريا إلا بالمعنى السياسي والتنظيمي، ولكن ليس بالمعنى العملي، لأن عدم فتح جبهة من سوريا، وهي جبهة الجولان بالذات، كان وكما هو معروف قد تم الاتفاق عليه بين إسرائيل والمسؤولين السوريين بعد حرب ١٩٦٧ ثم حرب الـ١٩٧٣، فاتجهت المقاومة نحو الغرب، وبالدرجة الأولى نحو منطقة العرقوب في جنوب لبنان، حيث شمال فلسطين، أي في المناطق التي يوجد فيها تماس جغرافي سوري ـ أردني فلسطيني في هذا القوس، وحيث كان هنالك في الانتظار بؤر مسلحة لا أستطيع أن أقول في تلك الفترة إنه كانت توجد قواعد بالمعنى المعروف للكلمة، كانت هنالك مجموعات من حركة «فتح» مقيمة على أطراف بعض القرى، يتعاملون مع الناس بهدوء، يشترون خبزهم وموادهم التموينية، ويحاولون أن ينفذوا بين فترة وأخرى عملية مسلحة متواضعة.

وفي العام ١٩٦٩ بدأنا نلاحظ وجودهم، ربما قبل هذا التاريخ، قد تجد بعض المسلحين الفلسطينيين غير مقيمين أصلاً في لبنان. كان هناك وجود معين لكنه غير ملحوظ، حتى الإعلام لم يكن مستثاراً في هذا الموضوع، إذ لم يكن يجد فيه قيمة مادية تستحق الملاحقة لا سيما أن الجنوب اللبناني بشكل خاص، لم يكن مهيأ نفسياً وتعبوياً، لا لاستقبال الفلسطيني، ولا حتى للقبول بمبدأ التحرش بإسرائيل، حيث كانت القناعة السائدة والمفروضة، ومنه ما هو نابع من شروط موضوعية، بحكم تراكم الزمن، كان هناك نوع من التعايش في الجنوب

السلبي، فالجنوبي كان مقموعاً موضوعياً ومادياً، فهو فقير محكوم بقيادات إقطاعية، يحكمه دركي، ولم يكن حتى في مستوى التأمل بالقدرة على الثورة على وضعه الخاص. ولكن بالتدريج في ما بعد، تغيرت الصورة.

ففي تلك الفترة كان التأييد اللبناني شأنه شأن التأييد في بقية البلدان العربية، تأييد عاطفي، أي أنه غير مدرك بعد معنى الدعم، أي ما يترتب على مثل هذا الموقف من نتائج مادية، بدليل أنه في تلك الفترة وحتى في الأوساط التي كانت تسمى بالانعزالية، والتي سميت تعميماً بالمناطق المسيحية بقياداتها السياسية التقليدية من كميل شمعون إلى بيار الجميل إلى غيرهما، كانت تقف موقفاً عاطفياً إيجابياً، إلى أن جاء العمل الفلسطيني، وكان شعارهم حسب اعتقادي «الله يسعده ويبعده»، لأنه عندما بدأ يترتب على العمل الفدائي الفلسطيني مسؤوليات سياسية، اقتصادية وعسكرية، هنا وفي هذا المفصل، طرح السؤال عن التأييد وعدمه، وتتضح الصورة أكثر عندما تم فرز الوضع في لبنان بين مؤيد إلى حدود الاستشهاد مع الفلسطيني، ومعارض إلى حدود القتل وهو يواجه الفلسطيني. فمجيء طلائع العمل الفدائي، وتكاثرها نسبياً في جنوب لبنان، كان من الطبيعي أن تترك أثرها المعنوي على صفوف الجماهير الفلسطينية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، فجاء الشباب بثيابهم المرقطة، والكوفيات، يحملون السلاح، ليجسدوا صورة جديدة، خاصة في مرحلة ما بعد هزيمة العام ١٩٦٧ وما رافقها من إحباط، وبعد سنوات من الكبت التاريخي لدى الفلسطيني، ما أوحى للفلسطينيين بأن الفدائي هو المنقذ، ومع ذلك كانت الحياة في المخيمات ما زالت تحت السيطرة اللبنانية، ربما خفت بعض الاستفزازات غير المبررة، وخفت

مظاهر الاستعلاء والديكتاتورية التي كان يمارسها «المكتب الثاني اللبناني»، لأنه كان الجهاز المسؤول عن المخيمات، وبالتالي أصبح التعامل بين هذه الأجهزة ومكتب منظمة التحرير والمراجع الفلسطينية أكثر ديناميكية، في محاولة لتسوية بعض المشاكل، وذلك كتقدير لواقع جديد.

واستمر هذا الحال، عمل فدائي في الجنوب، ردود فعل في لبنان، الإيجابي منها والسلبي، مع تطور ردود الفعل الإسرائيلية على العمل الفدائي، كل هذا بدأ ينمو ويتعاظم ويتشعب مع الزمن، فإسرائيل أصبحت حريصة على أن تقحم اللبناني في تحمل مسؤولياته لاستضافته العمل الفدائي الفلسطيني، وفي البداية كانت إسرائيل تضرب القاعدة الموجودة على رأس جبل أو في كهف أو واد، أو تحصر إطلاق الرصاص على دورية، إلا أنها في ما بعد صارت تضرب الموقع الفدائي وأطرافه، ثم تطور الوضع ليمس الأذى خراج معظم القرى اللبنانية، حيث كان ينتشر الفدائي هرباً من القصف، فاتسعت رقعة المسؤولية المشتركة اللبنانية الفلسطينية، وبالطبع صار هناك سباق في جنوب لبنان بين قوات الثورة الفلسطينية وبين السلطة اللبنانية، على استمالة الجماهير اللبنانية الموجودة هناك، ولم تبخل الثورة الفلسطينية على أن تقرب إليها الشعب في الجنوب، وتشعره بأن الوجود الفلسطيني المسلح ليس بلاءً فقط، لكن له بعض الحسنات، وتجلى ذلك في المجالين الاقتصادي والطبي بشكل خاص، وصار العمل المسلح يرعى قطاعات أوسع من القطاعات الفلسطينية، مما أحدث نوعاً من التقارب. وكان قد بدأ في الجنوب جدل حول الوجود المسلح، فالإمام موسى الصدر بدأ بالتحرك، وفرّ الإقطاع السياسي اللبناني من الجنوب مستنكراً ورافضاً

العمل الفدائي، وبدأ الناشطون من أبناء الجنوب كالعقائديين من بعثيين وقوميين عرب وشيوعيين وقوميين سوريين يستشعرون أن لديهم فرصة للحركة، حيث يتوافر المناخ الثوري الذي يسمح لهم بالتمدد، عبر التأييد أولاً والمساندة للثورة الفلسطينية، ثم في ما بعد في المشاركة بالمسؤولية، باعتبار أن الجميع يملك رؤيا وأهداف واحدة تقريباً من حيث الرغبة في التخلص من الضغوط والممارسة التعسفية للسلطة ضدهم في حينها، ولاستعادة الأرض المحتلة.

أما على الصعيد الشعبي، الذي كان محيداً في الماضي، نتيجة التسلط الإقطاعي والفقر المدقع وحرمان الدولة، أصبح ينظر إلى هذا الفلسطيني نظرة مخالفة للنظرة التقليدية، ففي النظرة التقليدية كان يحكى عن الفلسطيني بأنه ضد الجيش، وضد المكتب الثاني ولكن مع الزمن تطور الموقف، وارتبط البعد السياسي بالبعد الاجتماعي، بمعنى أن المواطن لم يكن يرى من الدولة سوى رجال الدرك، لكنه لم ير تقديمات وخدمات كالطرق والمستوصفات والمدارس والمشاريع التنموية في مناطقه. وهنا كانت جملة السيد موسى الصدر الشهيرة «تضامن المحرومين في وطنهم مع المحرومين من وطنهم»، وذهبت مثلاً، وقد انعكست على الشعب الجنوبي، وتحويله إلى قطاع من اللبنانيين الثوريين ضد الاحتلال.

وفي إطار الرد الإسرائيلي، بدأت إسرائيل تتوسع في عملياتها، فكانت عملية مطار بيروت عندما دمرت أسطول الطيران المدني اللبناني، واعتبرت رسالة واضحة للبنان، بأنه إذا لم يلجم العمل الفدائي فسيتحمل المسؤولية. ثم جاءت عملية فردان، واغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة عام ١٩٧٣، أبو يوسف النجار، كمال عدوان وكمال ناصر وساد بيروت

جواً رهيباً، نتيجة هذا العدوان غير المتوقع، والذي يستفز أبعد الناس عن الحماسة، حيث نزل كوماندوس إسرائيلي على العاصمة اللبنانية، وتجول في شوارعها، ثم أطلق النار على ثلاثة قياديين وانسحب دون أن يتعرض له أحد من العسكريين اللبنانيين، هذه كانت بداية الأزمة التي ترتب عليها منعطفاً جديداً في تطور الحركة الوطنية اللبنانية ـ الفلسطينية على الأراضي اللبنانية. وتلخص الموقف اللبناني الرسمي في النهاية في عهد الرئيس سليمان فرنجية، أن لبنان لا يستطيع الدفاع عن الفلسطينيين، وإذا كانوا يريدون تحرير أرضهم فليدافعوا عن أنفسهم. فعندما قيل هذا الكلام، اعتبر بأنه ضوء أخضر يقول أيها الفلسطيني احم نفسك. ومنذ ذلك الحين بدأنا نلحظ أمرين على مستوى القادة: برزت ظاهرة المرافقين والمواكب المسلحة داخل العاصمة وكافة الأراضي اللبنانية الأخرى، لأنه أصبح هناك شعور باحتمال استهدافات معينة، وأصبح القائد الذي كان يتجول منفرداً، تواكبه سيارتان من الأمام والخلف، ثم صارت ظاهرة الحواجز في محيط المخيمات الفلسطينية، للتدقيق بهوية الداخلين والخارجين من وإلى المخيم، لمنع تسرب الكوماندوس الإسرائيلي والقيام بعمليات مشابهة لما حصل في فردان.

كل ذلك كان ينمو، وفي مقابله كان ينمو التذمر اللبناني، إذ كيف يمكن أن تؤمن مخيمات بيروت محيطها، دون أن تمس في نفس الوقت خطوط السير اللبنانية، وألا يتعرض اللبناني إلى خطر وتوقيف. والأهم من هذا أن المخيمات أخذت نوعاً من الاستقرار على أثر مثل هذا القرار، فازداد عدد المسلحين في المخيمات، وبالتالي طلب من الدرك اللبناني الذي كان يشرف على أمن المخيمات بالمغادرة، وأصبحت المخيمات الفلسطينية عبارة عن جزر مستقلة تحكم نفسها ذاتياً، أو من

قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. فكل فصيل فلسطيني كان له حي أو شارع أو زاروب، ومع الغارات الإسرائيلية على المخيمات ومحيطها تطور السلاح الفلسطيني نوعياً، فأدخلت إلى المخيمات المدافع المضادة للطائرات، وكرّت السبحة، وربما كان خطأ استراتيجياً في ما بعد، وبداية تحول المنظمة من فكرة حرب العصابات أو المجموعات، أو حتى ثورة شعبية، إلى ثورة شبه دولة. حتى أن التركيبة العسكرية بدأت تأخذ ملامح الدولة أكثر من ملامح الثورة. ووصل الأمر إلى وجود دبابات لدى الفلسطينيين، وهذا مؤشر إلى انحراف في البنية العسكرية نحو بنية أشبه بالبنية العسكرية داخل دولة وهذا أثبت فشله في ما بعد في الرد المأمول لاجتياح إسرائيل للبنان في العام ١٩٨٢، فلو كان الوضع العسكري الفلسطيني جيداً، وأقرب إلى حرب العصابات، لكان ربما رد الفعل أكثر جدوى.

ففي العام ١٩٧٣ حصل صدام مع الجيش اللبناني، انتهى إلى اتفاق أن يتولى الفلسطيني أوضاعه بنفسه، واعتقد أنه من الأسباب التي أدت إلى هذا الحل، وحسم أول صدام فلسطيني مع الجيش اللبناني بهذه السرعة، كان التدخل السوري لسبب لم يكن في وعي أحد، وهو أنه كان ثمة تحضير لحرب اكتوبر، هذا مما نشر في ما بعد، لأن السوريين أفهموا الرئيس سليمان فرنجية، أن الوقت غير مناسب لاشتعال الساحة اللبنانية، فنحن بصدد خطط استراتيجية مهمة، ويستحسن مراعاة ذلك. وانتهت الأزمة بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية، لكن التوتر بدأ يعكس نفسه على الموقف اللبناني الداخلي، فأصبح لدى الجيش اللبناني تحسس طائفي أكثر مما مضى، وفي الدوائر الرسمية أصبح تحسس أيضاً، وحتى على مستوى رئاستي الجمهورية والحكومة،

أصبحت العلاقات متوترة منذ العام ١٩٧٣ـ ١٩٧٤ إلى نهاية المطاف، وكانت «اتفاقية القاهرة» الموقعة بين الفلسطينيين ولبنان في العام ١٩٦٩، حاولت ترتيب العلاقة بين الطرفين، غير أن الفريقين لم يكونا صادقين في التزام ذلك الاتفاق، مما أدى إلى اصطدام، وأعتقد أنه كان مستحيلاً أن يلتزم أياً من الطرفين بذلك، لأنه مهما قلنا بأنه مسموح للفدائي أن يمر من هذا الطريق أو من ذاك الطريق، أو أن يتحرك بالليل ولا يتحرك بالنهار، وإذا أراد أن يوزع عتاداً أو مؤناً عليه أن يعلم الجيش اللبناني قبل ذلك بأربع وعشرين ساعة وأي طريق سيسلك، وإذا أراد أن يقوم بضربة معينة تكون في حدود معينة لا يجوز تجاوزها، كل هذه تفاصيل لا قيمة لها عندما بشكل أو بآخر أنت لا تملك قرار السيادة الأساسية وهو قرار الحرب أو السلم، أي أنه مسموح للفلسطيني أن يقاتل إسرائيل، لكن ليس مسموح له ببعض التفاصيل، وأعتقد أن في ذلك تناقض في الموقف، وكان لا بد بحكم التركيبة المجتمعية في لبنان أن تتوزع المواقف بين مؤيد ومعارض، وبدأ الفريق المسيحي يتحسس إذ أن هذه الدولة اللبنانية التي طالما كان حامياً للوائها لم تعد تلبي موقفه السياسي بسبب الوجود الفدائي والثورة الفلسطينية وكنا نعلم أن القرار المسيحي هو المؤثر في الجيش اللبناني حتى هذا الجيش في صيغته السابقة، وبميوعة عقيدته، لعدم اعتبار الصهيوني عدواً، ولا إسرائيل عدواً، رغم ذلك لم يصبح هذا الجيش في نظر فريق من اللبنانيين أنه يلبي موقفهم السياسي، والغريب أنه في عهد الرئيس سليمان فرنجية نفسه، بدأ إنشاء ميليشيا اسمها «المردة» ورفع شعار «وطني دائماً على حق». ولحق بهذا الركب «حزب الكتائب» و«النمور» التابعين لـ«حزب الوطنيين الأحرار» الذي يرأسه كميل شمعون وغيرهم، وقابل ذلك بروز

ميليشيات في الساحة الإسلامية، وأصبحت الدولة اللبنانية وكأنها فريق ثالث، كل واحد ينظر إليها بأنها تميل إلى الآخر، علماً بأنها جسم مشلول عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً، وكان هناك فريق لبناني معاد للعمل الفدائي المسلح، تسنده قوى غريبة وبشكل أساس إسرائيلية، وفريق آخر فلسطيني يتعاطف معه جزء من اللبنانيين تدعمه كذلك جهات عربية وصولاً إلى الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية ودول عدم الانحياز، ومع تطور الخلاف وتصاعده، اشتعل الوضع في العام ١٩٧٥، بحادثة بوسطة عين الرمانة، ودخلت العملية مرحلة جديدة لم يكن فيها الفلسطيني واللبناني فقط، أصحاب القرار في تقرير المصير، مصير ما جرى وما كان على أهبة ما يجري. فدخلت على الخط كل الأطراف: عرباً وغير عرب، حتى العرب انقسموا بين مؤيد للثورة الفلسطينية ومعارض لها مالاً وتسليحاً.

وكان الطرف الغربي رسمياً متعاطفاً مع الجانب المسيحي، وإسرائيل كانت مع الطرف المسيحي أيضاً، وتجلت ذروة الانقسام عندما لم يعد سراً أن هنالك فريقاً من اللبنانين قبل التعامل مباشرة مع إسرائيل، ففي ذلك الحين بدا ذلك كفر ما بعده كفر، وأعتقد أنه تلك كانت خطيئة مسيحية في رأيي لو لم يرتكبوها لما كانوا عانوا ما عانوا منه بعد ذلك مما يسمى إحباطاً، وأن ميزان الدولة لم يعد لصالحهم، ومع ذلك هم يحمّلون الفلسطينيين في النهاية مسؤولية ارتمائهم في أحضان إسرائيل، لكن مع مرور الزمن تتكشف الحقائق، وما إذا كان الموقف صحيحاً أم لا، وعلى العموم كان لذلك الموقف جذوراً أذكر أنه في أوائل السبعينات عندما بدأ الحديث عن علاقة مباشرة بين «الكتائب» وإسرائيل، لم أكن راغباً في تصديق ذلك، أو كنت أتمنى أنه

كان هناك شيء من هذا النوع، أن يبقى في إطار العمل المخابراتي السري، حتى لا تقطع الطريق في لبنان على إمكانية صلح، لأن الدولة اللبنانية نفسها كانت في ذلك الحين تعدم من كانت له علاقة بإسرائيل. فكيف يمكن أن تنقلب الأمور إلى درجة أن تزود إسرائيل الكتائب من الحذاء وحتى مدفع ١٥٥ ملم وزوارق وغيرها وهنا أذكر أننا كنا في إحدى الاجتماعات التي كانت ترعاها السفارة الكويتية في بيروت لوقف إطلاق النار وإجراء مصالحة لبنانية فلسطينية، وشارك في الاجتماع ياسر عرفات وأبو حسن علي سلامة وأنا، وكان في الفريق الآخر الشيخ بيار الجميل وجوزيف أبي خليل وبشير الجميل، وللأسف لم تكن الجلسة مجدية، لكن ما أود الإشارة إليه أن السفير الكويتي قال لبيار الجميل، إن كل الأمور تهون، إلا عند المعلومات التي تقول إنكم تجرون اتصالاً بإسرائيل، وإذا حصل ذلك فنحن سنصطف إلى جانب الفلسطينيين، فهب بيار الجميل ناكراً مستنكراً قائلاً إن هذه شائعات وأكاذيب، وأنا أتحدى من يثبت ذلك. . الخ.

لكن عندما هممنا بالخروج اقترب مني أبو حسن سلامة الذي كان على اتصال دائم ببشير الجميل لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى وغير ذلك، وقال: نعم الجميل زار إسرائيل والتقى مسؤولين إسرائيليين، وهنا أصبحت الصورة واضحة، فهناك انقسام لبناني، وبالتالي تطورت العلاقة بين الحركة الوطنية اللبنانية وبين الثورة الفلسطينية وانتقلت القوى الوطنية اللبنانية من دور مساند بقيادة كمال جنبلاط في ذلك الوقت إلى قوات مشاركة، بمعنى أن الإنسان اللبناني دخل على الخط بلحمه ودمه، الجندي، المقاتل، الفدائي اللبناني، وأصبح السلاح واحداً، والتدريب واحداً، وصولاً إلى قيادة واحدة، وكانت برئاسة الجانب الفلسطيني،

لأنه كان الممول ويمثل مستودعاً للسلاح، ومركزاً للتدريب، وصاحب الخبرة النسبية للقتال ومع ارتفاع وتيرة التلاحم هذه، ارتفعت وتيرة المطالب اللبنانية في عملية الصراع. وربما تجلى ذلك في شخص كمال جنبلاط الذي ارتفعت قيمته نتيجة موقفه من الجو الثوري الذي شغل المنطقة بسبب الثورة الفلسطينية إقليمياً ودولياً. وهو الذي ينتمي إلى أصغر طائفة في لبنان، وربما استشعر جنبلاط في لحظة تاريخية إمكانية تغيير الصيغة اللبنانية القائمة على أساس طائفي، وأن تقوم مقامها صيغة الدولة الديمقراطية الشعبية الاشتراكية العلمانية، بغض النظر عمن يكون الرقم واحد فيها.

هـ ـ التدخل السوري:

من هنا مع ازدياد هذا البعد، وبدايات ظهوره وانعكاسه على الساحة عسكرياً وسياسياً. ازداد الاهتمام السوري بما يجري في لبنان، إحساساً منه بأن ما يحصل يمسه. فلبنان الراهن والمستقبل بالنسبة لسوريا قضية كبرى، لأن هناك حرصاً سورياً على أن تبقى الأوضاع في لبنان بشكل من الأشكال غير مقلقة للنظام في سوريا لا سيما من الناحية الأمنية. وبدأ التباين يظهر في الجبهة الواحدة، فكان الظن أن سوريا والحركة الوطنية والثورة الفلسطينية شيء واحد، ولكن ما بدأ يتكشف هو أن الأمر غير ذلك فكل طرف له مصلحة تختلف عن الآخر، لذلك في العام ١٩٧٦ عندما امتدت حركة التحالف الفلسطيني اللبناني الثورية في رقعتها الجغرافية وصولاً إلى منطقة عيون السيمان، تدخلت سوريا وطلبت بالتوقف عند هذه النقطة، لأن من شأن هذا التغيير أن يضع المنطقة كلها على كف القدر، فليس سهلاً في تقدير سوريا، أن يغير الفلسطيني في الخريطة السياسية الديمغرافية في لبنان بهذا الشكل، دون

أن يتدخل الغرب وتتدخل إسرائيل، أي سيتصاعد الوضع إلى ما ليس في حساب سوريا وما فيه خطر على أمنها القومي.

وأعتقد أن الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية، كانا قادرين على إنهاء القدرة العسكرية للطرف الآخر، لكن تدخل سوريا لحماية المسيحيين، جعل البلاد مقسومة بين التحالف اللبناني الوطني الفلسطيني في طرف والسوريين في طرف آخر، ووقعت معارك الجبل المحزنة والمؤسفة، وصولاً إلى انسحاب القوات المشتركة الفلسطينية اللبنانية من امتدادها التي وصلت إليه، وتراجعها إلى المناطق المقبول بها دولياً، وأظن في هذه الفترة حصلت مأساة تل الزعتر، إذ أصبح مخيم تل الزعتر آنذاك نشاذاً في وسط مسيحي، فتمت تصفيته وهجر سكانه إلى غربي بيروت، والسوريون لم يمانعوا في ذلك، باعتبار أنه استراتيجياً ساقط، ووجوده سيظل مستنبت للاشتعال وإعادة وتيرة الاقتتال. ولو كان للسوريين رأي غير ذلك، لما تم سقوط المخيم. فبسقوط المخيم تم رسم الحدود بين ما اصطلح على تسميته منطقة شرقية وأخرى غربية، وفي المقابل تم الإجهاز على النتوء المسيحي في الدامور، واحتلال وضرب الدامور. وهنا أصبح الفرز السكاني والجغرافي واضحاً، ورحل كميل شمعون من السعديات إلى المنطقة الشرقية، ولعبت في تلك المرحلة دور رجل المطافىء بنسبة ٦٠٪، أي البحث عن مخطوفين، أو تسليم مخطوفين وذلك عبر شخصيات سياسية وأمنية بارزة، والعاملون المسيحيون في تلفزيون لبنان في تلة الخياط غربي بيروت، كانوا يحملون رسالة مني ملصقة عليها صورهم ليتنقلوا، وأقول ذلك بحزن لأن ليس ذلك من حقي، لكن هذا هو واقع الحال كما كان، حتى لا يتعرض هؤلاء لأي أذى. وكنا نستعين بالعلاقات الشخصية لإنقاذ أسرى

وتسيير أمور الكثيرين، فالمطار كان بيد الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية، وكان يعبر من خلاله الكثير من المسيحيين كانت هناك أشياء مضحكة مبكية في تلك الحرب على شراستها، وأذكر مثلاً أنه في العام ١٩٧٣، لاحقنا عصابة تهريب مخدرات بالقرب من مخيماتنا في المنطقة الغربية بقيادة عائلة سنية بيروتية لا أريد ذكر اسمها كان عناصر تلك العصابة يلبسون زي الفدائي الفلسطيني ويبيعون هيروين وحشيشة الكيف، وترتب على ذلك أن استشهد لنا أربعة ضباط في تلك العملية، بعد معارك في الطريق الجديدة استمرت ساعات.

و ـ بشير الجميل شريكاً في هجوم الكحالة:

وكان هؤلاء الضباط من أهلنا في سوريا، فأرسلناهم في موكب غير مسلح ليدفنوا في دمشق، فاصطدم الموكب بكمين لـ«الكتائب» في الكحالة وقتل ١٤ شخصاً. وشاهدت ما جرى بعيني وكان كمال جنبلاط وزيراً للداخلية في حينها، وذهبنا بطريق ملتوية من جهة منطقة الشويفات ووصلنا إلى الكحالة، وكانت الجثث ما زالت موجودة على الأرض، وأهل الكحالة واجمين لأنهم خائفون من ردة الفعل، وأذكر أني تحدثت معهم، وقلت لهم لو أن هذا الحادث تم في «البسطة» لتهدمت تلك المنطقة لكن لأنها هنا نحن نعرف ما هو المعنى، المعنى فرز إسلامي ـ مسيحي، ونحن لا نريد ذلك، ولا نتمناه، ونعرف أيضاً أنه ليس أهل الكحالة الذين يتحملون المسؤولية، بل يتحملها فريق سياسي مجرم، يستهدف القطيعة. وتحدث أيضاً كمال جنبلاط، فقال: لو لم يكن الفلسطينيون في مستوى الملائكة، فالله أعلم ماذا كان سيحل بهذا البلد.

على أثر ذلك، وبعد ثلاثة أيام اتصل بي جنبلاط وقال: بشير

الجميل معتقل بطرفكم، وبالفعل كان قد ألقي القبض عليه على إحدى الحواجز الفلسطينية التابعة لحركة فتح، وكانت هناك شائعات أستطيع أن أؤكدها اليوم أن بشير كان قد شارك في عملية الهجوم على الموكب وكان أحد المصورين التلفزيونيين الذاهبين إلى سوريا التقط صوراً لمصادر إطلاق النار على الموكب، وأحضر لنا الصور، وكانت تظهر وجود بشير الجميل، ورغم ذلك تدخلت وأخلينا سراحه بناء لطلب جنبلاط، وكانت بداخل سياراته قبعات للذين قتلوا في الموكب وهي ملطخة بالدم، ما يثبت اشتراكه وتصوّر «الغنج» في ما بعد أنه عاتبنا لأننا صادرنا له رشاشاً. وبعد ذلك بسنة جاء أمين الجميل إلى مقر ياسر عرفات بعد اتصال بي، وجرى حوار حول ضرورة التعايش والتسامح والتصالح، فطلب أبو عمار من أمين الجميل أن يطلب من أخيه بشير أن يهدىء الوضع من طرفه، فقال له: إن بشير غضبان لأن رشاشه قد صودر، فنادى أبو عمار أحد الشباب وطلب منه أن يحضر ديكتاريون وهو سلاح متوسط أكبر من رشاش وأعطاه لأمين، وقال له قل لبشير هذا بدل رشاشه، وأنا عسكري وهو عسكري نعرف ما معنى هدية السلاح بعضنا للبعض الآخر. وهذا نوع من إظهار حسن النية، وقد تذمر بعض الشباب، وقال البعض لأمين، نأمل أن لا تنصبوا لنا هذا السلاح في الدكوانة، وكان مخيم تل الزعتر لم يسقط بعد، وضحك أمين الجميل وأظن أنه في فترة من الفترات ما بين ١٩٧٥ـ ١٩٧٦، استشعر الفريقان اللبناني والفلسطيني، أن هناك من يدخل على الخط ويريد تعميق الخلافات، لأنه حصل في حينها ٩٠ قراراً لوقف إطلاق النار، وأنا أشهد على الأقل من جانبنا أن الكثير من عمليات وقف إطلاق النار كانت صادقة، ولا أشك أنه كان في المقابل رغبة مشابهة،

غير أنه كان بين الجانبين الفلسطيني واللبناني من لا يريد وضع نهاية، ربما كان ذلك امتداد لأجهزة مخابرات أجنبية، أو لسياسات دول في المنطقة وخارج المنطقة، تريد الإيغال، ولا ننسى بالطبع دور المخابرات المركزية الأمريكية في ذلك، لأنه صدر على لسان وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر في العام ١٩٧٤، عندما تم الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، بأن هذا القرار خاطىء وأن منظمة التحرير حكمت على نفسها بالموت، وقد بلغنا الرئيس اليوغوسلافي جوزيف بروزتيتو هذه الرسالة، وقال لأبي عمار انتبه إنهم يريدون تصفيتك وتصفية منظمة التحرير، وبالفعل منذ ذلك الحين في العام ١٩٧٤، انشغلت الثورة الفلسطينية بهمومها الداخلية، وانتهى صراعها مع إسرائيل، إلا أنني أريد أن أقول إنه بعدما سمي بحرب السنتين أي في العام ١٩٧٦، لم أعد أرى حروباً حقيقية فلسطينية ـ مسيحية لبنانية، إذ انشغلت الساحة اللبنانية بدوامات عديدة، وأصبح التوتر السوري الفلسطيني غالباً على التوتر المسيحي الفلسطيني.

ز ـ العمليات الفدائية والدبلوماسية:

وبدأت في أواخر السبعينات عمليات فدائية فلسطينية من جنوب لبنان، وردود فعل إسرائيلية، كعملية الليطاني، وغارات مكثفة للطيران الحربي، وقصف مدمر، والآن أرى الصورة بشكل أوضح، فقد كان ما حصل حروب سياسية بصوت المدفع والطائرة والرشاش، وأذكر في العام ١٩٦٨، عندما جرى وقف لإطلاق النار بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وكان أبو عمار سعيد بذلك على اعتبار أن هذا الاعتراف من قبل العدو به، لهذا أقول إنها كانت حروب لا تستهدف التحرير من جانبنا بقدر ما تستهدف تحريك الوضع السياسي بإيجاد صيغة

سياسية لحل المشكلة الفلسطينية، وسبب هذا الشيء، ليس مجرد تأملات من ياسر عرفات، هو أن حرب اكتوبر وضعت بعض المؤشرات الاستراتيجية، تؤكد استحالة إمكانية إزالة إسرائيل من قبل العرب، واستحالة إسرائيل أن تزيل العرب، وأن أي حرب يمكن أن تقوم بين العرب وإسرائيل، محكومة في النهاية بموقف الجبارين، وعودة الفريقين إلى طاولة المفاوضات، لذلك نلحظ أن التفكير للذهاب إلى الأمم المتحدة من قبلنا تم في العام ١٩٧٤ على أثر الإقرار بما أفرزته حرب العام ١٩٧٣ والمتعلق بمؤتمر جنيف، وفك اشتباك وغير ذلك، ودعونا نحن إلى مؤتمر جنيف، وخرجت لأول مرة في اللغة السياسية كلمة «لعم»، هي شيء بين لا لجنيف ونعم في آن واحد، لأنه لم يكن لدينا القدرة في تقديرنا السياسي لرفض ما قبلت به مصر وسوريا، وسيظهر إما أن يكون الخلل موجوداً فينا وأما ننفرد بموقف لا نستطيع تحمل تبعاته. لذلك كان المخرج أننا توجهنا إلى الأمم المتحدة، وهذا كان البداية للاستعداد الضمني للفلسطينيين لقبول حل تسووي. لأن قبولنا في الأمم المتحدة هو اعتراف غير مباشر، بأننا مقبلون على قرار التقسيم ١٨١ ووجود دولتين وشعبين، فإسرائيل موجودة، وسمح لنا بدعم عربي وجهد دولي كبير بأخذ موقع في الأمم المتحدة، وبدأت لغة المنظمة السياسية، وتغيرت اللهجة من تحرير كامل التراب، وفلسطين عربية، إلى الدولة العلمانية الواحدة التي لم تلق أذناً صاغية من قبل إسرائيل ولا المجتمع الدولي، ثم تقدمنا أكثر للقول بوجود سلطة فلسطينية على أي جزء يتحرر من فلسطين أو يتم الجلاء عنه بطريقة التفاوض وذلك في مجلسنا الوطني المنعقد في العام ١٩٧٤ والعام ١٩٧٩، إلى أن انتهى بنا المطاف إلى التصريح العلني، إلى أننا نرغب بحل لدولتين فوق أرض

فلسطين، واحدة فلسطينية وأخرى إسرائيلية، وتوج ذلك في إعلان قيام الدولة الفلسطينية على أساس القرار ١٨١، وأضيف له أننا تنازلنا عن الحدود ما بين ١٩٤٨ و١٩٦٧، وبقية القصة باتت معروفة. هذه الأشياء برأيي كانت خطيرة وفيها اعتداء على الأجيال والحق المطلق، وكل نصوص القوانين الدولية، والعدل المطلق، ولكنها كانت طمعاً في موقف أمريكي يكون أكثر حيادية من الموقف الأمريكي المعتاد وهو الانحياز مئة بالمئة لصالح إسرائيل، وقد وقعنا «بمطب» كبير، إذ تكشف أن ذلك وهماً من دولة كالولايات المتحدة الأمريكية، وبلعنا الطعم بسهولة، وأعتقد أن «أبو عمار» في هذه اللحظة نادم على ما حصل، لشعوره أنه وقع فريسة المصيدة والوعود الأمريكية، وربما كان قد غالى بينه وبين نفسه أنه أراد أن يرى الصورة كما يتمناها، فبالغ في فهم الموقف الأمريكي، فسلم أوراقه، وكانت النتيجة أنهم لم يقدموا له أي جائزة ترضية على ما قدمه من أوراق وأعود إلى أواخر السبعينات لأقول، إن هذه الحروب كانت تستهدف تصفية منظمة التحرير إن أمكن، أو تحجيمها إلى أقصى حد، وضرب بنيتها التحتية، وتجريدها من قدراتها العسكرية، ومحاولة إبعادها بقدر ما يمكن عن الجوار مع فلسطين المحتلة، فجاءت عملية الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٨٢ لتحقق ذلك، فبعد كل هذا المسلسل، من اغتيالات قام بها «الموساد» ومن تفجيرات، وعمليات خارجية وداخلية، أي من حرب مخابراتية واسعة امتدت حوالي ست سنوات، إلى حرب مباشرة، بضربة مطرقة هائلة.

ح ـ إبعاد المقاومة الفلسطينية من لبنان:

وعشية العام ١٩٨٢ كان هناك خلاف، بين من لم يتصور أن إسرائيل ستقوم بضربة مطرقة إنما ستقوم بضربة تكتيكية، قد لا تتجاوز

منطقة نهر الليطاني حتى النهر الأولي في أسوأ الحالات، وبين من كان يقول لا، هذه ضربة ستكون قاضية وستصل إلى بيروت، ولن تتوقف إسرائيل إلا بتصفية الوجود الفلسطيني المسلح والسياسي أيضاً في الساحة اللبنانية. وبقية التفاصيل أصبحت معروفة. حيث وصلت إسرائيل إلى بيروت واحتلتها بعد حصار شديد، وللأسف لم يهب أحد عربياً ودولياً في نجدة بيروت وبالتالي الثورة الفلسطينية على مستوى الحدث، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي. وكانت التمنيات اللبنانية والفلسطينية بالحديث عن العلاقات الاستراتيجية مع الاتحاد السوفياتي، مبالغ فيها، وتدخل في إطار التمنيات، وأشهد للتاريخ وأعفي السوفيات من أي مسؤولية، لأنه لم تكن هناك أي جلسة حضرتها وكنت شاهداً عليها معهم، أعطونا فيها أوهاماً، كانوا يحاولون دائماً، «دوزنة» موقفنا بما يرضي المجموعة الدولية، وكانوا يقولون ـ وفي ما بعد تراجعوا عن ذلك ـ نحن مع حدود التقسيم، وما عدا ذلك لا تحلموا به. فقرار إزالة إسرائيل من الوجود، أو استرداد فلسطين كاملة لم تكن في إطار الخطط الروسية على الإطلاق، وحتى مساعداتهم العسكرية كانت مدروسة أيضاً، فكانت لديهم أسلحة متطورة لو امتلكناها كما توفرت للمجاهدين الأفغان ضد السوفيات، لتغير الأمر، وهذا دليل على أنهم كانوا يخشون من جنوح الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية إلى ما هو خارج إطار الدبلوماسية السوفياتية، ولذلك فوجىء الفريق اليساري اللبناني الفلسطيني، من الموقف السوفياتي في العام ١٩٨٢، عندما لم يبادر السوفيات في وقف القصف الجوي، البحري والبري الهمجي الإسرائيلي ضد القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية. وكان لا بد أن يفكر كل مدرك أن السوفيات هي الدولة العظمى الأخرى، واتخاذ قرار على مستوى

تغيير الوضع في المنطقة، يقترب من الماكنة الذرية والهيدروجينية والحرب العالمية، وبالتالي وقفنا عند حصار بيروت أمام السؤال: ماذا بعد؟

وهنا يتضح مما يكتب ويقال إنه كان هناك مدرستين أو رأيين، الرأي الذي كان ينادي باستمرار الثورة والمقاومة، وتحويل بيروت إلى ستالينغراد، وغير هذا من الكلام الثوري الرومانسي الذي لا يستطيع أحدنا بعاطفته إلا أن يكبره، وكان هناك فريق آخر يرى بأنه لو تم تدمير ثلاثة أرباع لبنان وثلث بيروت، ماذا سيحصل بعد ذلك؟ بمعنى أنه كان يرى عبثية المضي في المقاومة في ظل دور عربي عاجز، ولا يستطيع أن يؤمن لنا كوباً من الماء من المنطقة الشرقية، وفي ظل ساحة داخلية منقسمة على نفسها بيروت تحترق في غربيها وتحتفل في شرقيها، وهذا مؤسف جداً، وكان يسمى ما يحصل في الفترة الأخيرة بأنها حرب الفندقين، فندق الكسندر في الأشرفية، وفندق الكومودور في الغربية، وهذا تعبير الضباط الإسرائيليين مع الصحافيين الأجانب، وكانوا يعدونهم أنهم بعد ساعات سنكون في غرب بيروت في الكومودور. وكان الصحافيون يتنقلون بين الفندقين يسمعون وجهة نظرنا ووجهة نظرهم.

وللحق أنا لم أسمع بصوت لبناني مباشر، لا زمني ولا روحي، من قال: أيها الفلسطينيون ارحلوا عنا، وكنت ساهمت شخصياً في تسليم الرسالة المشهورة التي موداها موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على الانسحاب من لبنان، وكان هذا شرط المبعوث الأمريكي فيليب حبيب، مقابل عدم اقتحام بيروت الغربية، وإيقاف القصف الرهيب الذي كانت تقوم به إسرائيل في تلك الفترة. وكان شفيق الوزان رئيساً للوزراء في حينها، فاستلم الرسالة وأهداني مصحفاً مرسلاً إلى ياسر عرفات

كأغلى ما يمكن إهداءه. وللتاريخ لا بد أن أنوه بوقفة الشعب اللبناني المميزة، حيث لم يطالب أحد بالانسحاب، وإن كانت بعض العيون تنطق بذلك لهول ما حدث وحجم المعاناة، وكنا نسمع العديد من الإذاعات العربية، فنذهل بأنها كانت تبث البرامج الرياضية ونتائج المباريات ويأتي خبر ما يحصل في لبنان في الدرجة الثالثة أو الرابعة. وكنا نصاب بالشعور بالمرارة، وكان هناك شعور بأن السوفيات أعطوا ما عندهم وليس هنالك ما هو أكثر من ذلك، بدليل أن السوفيات تحملوا إهانات حقيقية عن طريق الإسرائيليين وسكتوا، مثل اقتحام السفارة، وتعرض بعض سفنهم لعمليات تفتيش من قبل البحرية الإسرائيلية، وأكثر من ذلك عندما كان يستشار الروس، كانوا يقولون لا فرصة لكم، لقد انتهى الوضع، اقبلوا، وعرضوا خدماتهم بتقديم سفن للجلاء، أما استمرار المقاومة لأمل ما فهذا مضيعة للوقت.

وكما كان هذا الوضع مثيراً للجدل في القرار، كان مثيراً للجدل كذلك في الوسط القيادي الفلسطيني واللبناني، ونستطيع القول إنه ربما كان هناك متألمون وغير راغبين بجلاء الفلسطينيين من لبنان، إلا أنك عندما تكون قائداً وتريد أن تأخذ قراراً وتنظر إلى الجو العام، كان لا بد من الانسحاب، وكل ما يقال الآن هو نوع من المزاودة، وفيه تناسي للظروف التي أملت هذا الموقف.

وتحقق ما وعد به كيسنجر وسعت إليه إسرائيل، وبالتالي هو تحالف صهيوني أمريكي على ترحيل منظمة التحرير الفلسطينية إلى أقصى ما يمكن، بعيداً عن مسرح العمليات في فلسطين.

أما لماذا تونس كخيار، فجاء بعد مساع أمريكية لإيجاد من يستضيف الفلسطينيين المسلحين، وتمتاز تونس بنظر الأمريكيين بالبعد،

ثم إنها لبت نداء الاستغاثة الأمريكي، وربما كان هناك صفقة سياسية وراء ذلك، ثم إنه كان موقفاً مميزاً من تونس أن تقبل هذا الحشد، في وقت كان يتساءل الكثيرون حول المغامر الذي قد يتقبل ياسر عرفات ومعه عشرة آلاف جندي مسلحين. وفي ما بعد بدأت بعض الدول العربية تعطي إشارات أنها على استعداد لاستقبال أعداد من الفلسطينيين، فتم توزيع المقاتلين بين الجزائر وتونس، وسوريا واليمن والسودان.

وبشأن ما تردد حول إمكانية إسرائيل قتل ياسر عرفات قبل خروجه من ميناء بيروت، قال: لا أنزل هذا القول إلى المستوى الموضوعي، بمعنى لا أتصور بأن إسرائيل كانت متعففة عن اغتيال عرفات في تلك الفترة، وإلا هذا يفترض أن «أبو عمار» كان منذ البداية جسماً مزروعاً في الثورة الفلسطينية ينتظر دوراً في النهاية، ولكن لا أدعي هذه النبؤات، وكل ما أستطيع أن أشهد فيه لو سئلت في محكمة، لأني عشت لحظات مع ياسر عرفات ولمست أنه في أكثر من موقع يزوره كان يتعرض للقصف أو للنسف.

وسأضرب مثلاً من تجربتي الخاصة، فأثناء الاجتياح والحصار زارني عرفات في البيت من أجل قضية معينة، حضر هو وجوني عبده وسعد صايل وهاني الحسن ونهاد المشنوق. وكان الموضوع يتعلق بترحيل قوات منظمة التحرير من بيروت باتفاق مع دخول الجيش اللبناني كبديل، وأن بشير الجميل أعطى وعداً بالسماح بالمرور عبر المنطقة الشرقية إلى سوريا، الأمر الذي لم يتحقق فرفضه أبو عمار وسعد صايل.

في اليوم التالي لهذا الاجتماع، لم يبق لي جار في البناية التي أقطنها إلا وهرب من منزله، رغم وجودي في هذا المبنى منذ ثلاثين عاماً، لكن مجيء عرفات في ذلك اليوم دفع بالسكان للمغادرة.

وهناك أماكن أخرى قصفت بعد لحظات من مغادرة عرفات لها، أولاً لوجود اختراق أمني، ثم إن كل المخابرات «القواتية» وغيرها كانت تعمل مع إسرائيل في تلك الفترة، ناهيك عن موقف الجيش اللبناني آنذاك. ثم إن الإسرائيلي كان على بعد أمتار وله أجهزته وعملاؤه. ومن الأدلة الأخرى، عندما قصفت إحدى الأبنية بقنبلة فراغية في منطقة الصنائع، كانت ضربة مخابراتية لأن ملجأ البناية كان يمثل أحد مقرات ياسر عرفات مع بقية القيادات اللبنانية والفلسطينية. لكن الضربة لم تحقق نتائجها لأنها نفذت قبل عشر دقائق من وصول الوفود. ولم نلحظ في أي لحظة من اللحظات أن «أبو عمار» كان منهاراً أو مرعوباً، أو غير قادر على اتخاذ القرارات، لكن الهموم كانت تملأ صدره. واستشعر كما استشعرنا جميعاً أنه عندما يمر على أحد المنازل يعتذر لأنه اضطر لذلك لتوصيل رسالة أو استخدام هاتف أو القيام بشيء ما، وأنا كنت طرفاً في هذه المشاهد. إذ أصبح هناك جو في البلد، أن إسرائيل باتت تعرف كل شيء، وهي تستطيع أن تقنص أي إنسان حتى من الجو. فأنا أشك أن إسرائيل كانت قادرة على اصطياد عرفات وامتنعت عن ذلك، إلا إذا كانت القيادة الإسرائيلية لم توقع على هذا الأمر، وكانت تنظر إلى المستقبل وترى بهذا الرجل ضرورة لسياستها، لكني أشك في ذلك.

ط ـ المخالفات والصدامات:

مع مرور الزمن، وللأسف الشديد، حصلت خلافات بين عدد من الفصائل الفلسطينية وسكان الجنوب تطورت إلى صدامات مسلحة، في مختلف المناطق وصولاً إلى مدينة صيدا، وأذكر أنه كاد يحدث بيننا وبين معروف سعد وأنصاره اشتباك، وسعد رجل وطني عروبي فلسطيني معروف، قاتل من أجل القضية منذ العام ١٩٣٦. وكان على مر التاريخ

ملاذ الشعب الفلسطيني وقت الحاجة، والسبب تعدد المسؤولين الفلسطينيين، خاصة أولئك الذين جاءوا إلى تلك المناطق ولا يعرفون شعابها، فمثلاً كان الحاج اسماعيل القادم من غزة مسؤولاً عن صيدا، فهو لا يعرف شيئاً عن جغرافية وديمغرافية ونفسية سكان جنوب لبنان، بينما أنا مقيم في البلد وأعرف أدق تفاصيل الحياة اليومية وعلاقات السياسيين أو العلاقات العائلية في ما بين أفرادها، فبالتالي لو كان مثيلي مسؤولاً في الجنوب، لكانت الكثير من المخالفات التي تحدث يمكن أن لا تقع.

وللأسف اتسعت رقعة المخالفات وتشعبت، وكنت في فترة من الفترات وهي بحدود العام ١٩٧٣، قادراً على البت ببعض الأمور، لأن عدد المسؤولين الفلسطينيين كانوا خمسة أشخاص، وفي نهاية المطاف وعلى رصيف منظمة التحرير في بيروت، كادت تحدث خمسة صدامات مسلحة سببها وضع سيارة في موقف للسيارات. فتصور أنك أصبحت مسؤولاً من العرقوب في الجنوب إلى بيروت الغربية ناهيك عن الشمال، وتعاملك يومي مع الناس، صرت موجوداً في النسيج اليومي لحياة الإنسان في لبنان شئت ذلك أم أبيت. ووصلت الأمور لدى الناس أنهم يقلقون من أنهم إذا مروا من أمام مخيم صبرا أو شاتيلا سيقتلون إنها أوهام لم يكن لها وجود.

والجنوب كما هو معروف كان ساحة صراع مع العدو الإسرائيلي، والعسكر هناك، والمال هناك، والذخيرة هناك، والادعاء بالسيطرة على هذا الجبل أو ذلك الوادي كان يبرز بين الحين والآخر، فكان من الطبيعي أن تحدث احتكاكات في تلك المنطقة. ومما عقّد الأمور، أنك كنت تتعامل مع الناس كناس ومع الدولة كدولة ورموزها، ثم مع من

يقول إنه يمثل الناس من حلفائك. فعندما كان يأتي محسن إبراهيم من منظمة العمل الشيوعي ويطلب مني شيئاً، طبعاً سأعطيه الأولوية عن طلب آخر لمواطن عادي، أو لمسؤول يعتبر أقل أهمية منه، فهل يعني ذلك أني قصّرت، فكل من كان مع كامل الأسعد كانوا ضد محسن إبراهيم، مثلاً، ثم جاءت حركة أمل، وأصبح بينها وبين الأسعد منافسة قوية حول الخزان البشري الموجود هناك، وكانت لها مطالب وكنا نضطر لتلبية حاجاتهم، البعض كان يطلب منا تزفيت طرق، الهدف أنهم كانوا يرغبون في كسب الجماهير، لكن في داخل البيت يحدث خلاف، فالبعض ينسب هذا الإنجاز لفلان أو لهذا الحزب أو ذاك، أضف إلى أن مستوى الكفاءة كان متواضعاً، فأنت ثورة ولست متفرعاً لقضايا ومشاكل وهموم وصحة واقتصاد الناس، لأنك لا تستطيع ذلك. وقد أصبحت الثورة الفلسطينية إلى حد ما في الجنوب، بديلة عن الدولة، والذي يريد الاستشفاء مثلاً يذهب إلى الهلال الأحمر الفلسطيني وليس إلى وزراة الصحة اللبنانية، لأن الوزارة كانت غائبة عن الساحة.

من هنا تداخلت المصالح وتشعبت الأطراف المعنية، والكل يريد أن يأخذ من هذه الكعكة أقصى ما يريد. وفي النهاية كان يحكم الأمر القرار السياسي أو التوجه العام، وكان من هو مصنف داخل الحركة الوطنية وهذا أصبح شريكاً وأقرب من غيره من أي تنظيم آخر. وعندما نتكلم عن الجنوب نتكلم عن حركة أمل، فأمل أرادت منذ البداية لأسبابها الخاصة أن تتميز عن غيرها من التنظيمات الموجودة في الجنوب، كانت تتصور نفسها كبديل أو قرين لمجموعة الحركة الوطنية اللبنانية، ولها اجتهاداتها ومواقفها، وعندما نريد أن نسجل كمية العطاء للثورة الفلسطينية لم تكن أمل معنية في فترة ما، فهي تحركت قليلاً بعد

الاحتلال في العام ١٩٨٢، أما ما قبل ذلك كانت مبتعدة، ولم تكن جزءاً من الحركة الوطنية اللبنانية ولم ترد أن تكون جزءاً من الحركة الوطنية ولأسباب تخصها، ولم تكن مرفوضة أو ممنوعة من قبل الثورة الفلسطينية، والكل يعرف أن كلمة «أمل» أصدرها ياسر عرفات، اختصاراً لأفواج المقاومة اللبنانية وأنا كنت أول من قدم السيد موسى الصدر لعرفات، وكان اللقاء طيباً، وبدأت العلاقات تنمو، ومعظم مهرجانات الثورة الفلسطينية كان يحضرها الصدر وكان لأمل كذلك موقف من السلطة اللبنانية إضافة لموقفها من الحركة الوطنية، وعندما انشق أحمد الخطيب عن الجيش اللبناني وشكل جيش لبنان العربي لم يبد الضباط الشيعة في الجيش نفس الدرجة من الخلاف مع القيادة في الجيش إلا في ٦ شباط/ فبراير، واللواء السادس عندما تحرك داخل بيروت كان له أثر كبير.

وفي جلسة الوداع التي تمت بين عرفات ورئيس حركة أمل نبيه بري كنت موجوداً فيها، وأوصاه بي، وكنت مدرساً لبري في المقاصد عندما كان شاباً صغيراً ولم أكن بحاجة لتوصية، وقد ترك أبو عمار الملايين بيد حلفاء له أو أصدقاء أو محسوبين، لكن بري أعاد له الفلوس ولم يقبلها، ما يثبت أن العلاقات على سوئها كانت محصورة في إطار إيجابي بشكل ما، ولم يكن هناك عداء. ولا ننسى أن أعداداً كبيرة من أبناء الجنوب شاركوا بالقتال إلى جانب الفدائيين الفلسطينيين، خاصة في البداية، حتى أن الجنوبي كان يقسم اليمين بشرف الفدائي كأقدس شيء.

وفي إحدى المرات كنت بزيارة إحدى القواعد، ودعاني الفدائيون لتناول الغداء وكان من الفول الأخضر نظرت إلى الحقول من حولي

فرأيتها كلها مزروعة بالفول، فخشيت أن يكون الفدائيون حصلوا على طعامهم بطريقة غير صحيحة، فحلفوا أنهم لا يأكلون بيضة إلا بثمنها، ثم تطورت المصالح بعد ذلك، وجمعت ثروات من وراء التعاون مع الثورة الفلسطينية. وبعد رحيل الثورة اطلعت على أسماء وجمعيات كانت تقبض أموالاً كثيرة لا تخطر على بال.

وهنا لا بد أن أشير إلى أنه يوجد أشخاص يلعنون الساعة التي جئنا بها إلى لبنان، ليس لأسباب سياسية، إنما لأن لهم أملاكاً في منطقة رأس النبع في بيروت لم يستطيعوا أن يسكنوها. يعني أنه يوجد هناك تذمر بسبب الثورة هذا أمر وارد، وبالتالي الثورة كانت تتصرف كملاك لشقة مفروشة استأجرتها، ولبنان جزء من الوطن العربي لكنها ليست فلسطين، فمهما بلغ التضامن بين اللبنانيين والفلسطينيين، ليس بأهمية التحرك في نابلس أو طولكرم أو غزة، وكثير من الشخصيات اللبنانية كانت مع الثورة والقضية الفلسطينية، لكنها عندما تنزل إلى مطار بيروت، نجد ابن «أبو أياد» الذي لم يتجاوز الخامسة من عمره جالس في غرفة الشرف بينما الشخصيات اللبنانية واقفة في الخارج في الطابور، كيف لا تتذمر هذه الفئة. لم يكن لدى الفريق الفلسطيني المغترب حس بالمسؤولية، وأقسم لك وأنا أول دبلوماسي فلسطيني في لبنان وآخر واحد، أنني رغم ما كان يمنحني موقعي من حصانة كسفير، لم أغير أثاث منزلي، علماً أنه بمقدوري أن أفعل ذلك كل عام. لم أحاول الاستفادة من وضعي، وكنت في المطار أقف في آخر الطابور، وكثيراً ما كان يكتشفني بعض موظفي الأمن العام، أو ضباط الأمن ويدعوني للمقدمة فأرفض، وأقول لهم هذا مطاركم وأنا واحد من هذه المجموعات.

وفي إحدى المرات أهداني صديق في الكويت جهاز تلفزيون، وكنت سفيراً ولدي حصانة، طلبت من الموظف حمله إلى الجمارك، لكن المسؤول رفض تحصيل شيء، وعندما أصريت على الدفع، سأل لماذا تفعل ذلك وأنت تعرف أن دائرة الجمارك أصلاً لم تعد فاعلة، ثم إن «أبو عمار» يومياً يجلب حوالي ٤٠ جهازاً تلفزيونياً من الكويت وغيرها، مكتوب عليها القائد العام، ولا يدفع.

إذن طبيعة الأمر أن يضيق اللبناني في هذا الوضع، لا سيما وأنه ليس صاحب قرار مساوي على الأقل فيه، وبالتالي أي مسؤول لبناني لم يكن يحتمل عاطفياً ما يحصل، فعرفات كان أقوى من الجميع، وهذا ليس من طبيعة الأمور. وأكثر من ذلك فوجوده مهدد للفضاء والأرض والبحر، ولقرار السلم والحرب. وللأسف كانت الثورة تتدخل في اختيار مختار محلة، هل هذا معقول؟ وهنالك في الحقيقة من أراد أن يغرق الثورة في هذه المتاهات عن قصد أو عن غير قصد.

وأذكر في عهد الرئيس الياس سركيس طلبوا منا التدخل لحل إشكال ما فقلت لهم هذه مسؤولية مخفر جيش، لماذا توسعون إطار تدخلنا في الشؤون اللبنانية، فإذا نصبنا حاجزاً تقولون إنكم تضايقون اللبنانيين، وإذا لم نذهب تقولون الأمن فلتان. وأنا أعرف أن هناك قراراً مركزياً كان يدعو للانفلاش، أو يدعو الدولة للاعتزال لتعقيد الأمر أكثر فأكثر، وتفجيره في النهاية. هذا إلى جانب جملة أشياء أخرى، فالصورة كانت معقدة.

٤ ـ ملاحظات من المقاومة:

وأبدى لي صلاح صلاح ملاحظات مهمة في المقاومة الفلسطينية، من خلال معايشته لها، فقال:

منذ أن بدأت المقاومة الفلسطينية الحديثة رافقها عملية تقييم على المراحل السابقة من النضال الوطني، وكأن الشعب العربي الفلسطيني لم يمارس الكفاح إلاّ مع بداية عام ١٩٦٥، وهذا تضليل وتشويه لتاريخ شعب بدأ المقاومة مع اللحظات الأولى التي أخذ يعي فيها خطر المشروع الصهيوني، صحيح أن هناك محطات متعددة وأشكال متباينة للمقاومة التي بدأت مع التباشير الأولى للغزو الصهيوني في بناء أول مستعمرة العام ١٨٨٢ وتصاعدت بإضرابات، انتفاضات، عصيانات، ثورات، وصلت قمتها في ثورة ٣٦ ـ ٣٩ ثم حرب ٤٧ ـ ٤٨ التي كانت مقاومة فلسطينية/ عربية قبل أن تدخل الجيوش العربية وتحولها إلى حرب نظامية، كلها مترابطة ومتممة لبعضها البعض. وهي تشكل الرصيد والتراكم الهائل الذي استندت عليه المقاومة الفلسطينية في مرحلة ما بعد النكبة.

أصنّف المقاومة بعد النكبة إلى نوعين:

الأولى: مجموعات من الفدائيين المرتبطين في النظامين السوري والمصري وتشكيلاتها/ أي عناصرها جميعها من الفلسطينيين (غزة، لبنان، سوريا) بمسؤولية ضباط من البلدين المذكورين. وكانت هذه المجموعات تنسّق في ما بينها لأهداف استطلاعية/ استخباراتية لمصلحة البلدين وفي إطار استراتيجيتهما العسكرية، لكنها في نفس الوقت كانت تساهم بخلق الوعي عند الجماهير بأهمية العمل الفدائي وضرورة الإعداد له، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه المجموعات أعدت نخبة مدرَّبة لعبت دوراً هاماً في تدريب وقيادة عناصر الثورة المسلحة التي انطلقت في الستينات.

الثانية: تشكيل «كتائب الفداء القومي» في دمشق، بشكل سري، تحت ظل قوانين قمعية وإرهابية في غاية القسوة. وكان تشكيلها البدائي

يعبر عن رد فعل عفوي على النكبة/ عام ٤٩/ يؤمن أن مواجهة الاغتصاب هي بالعمل الفدائي واستمرار المقاومة.. إلى أن تكونت لديهم قناعة بأن تحرير فلسطين يستوجب حركة جماهيرية واسعة على صعيد فلسطيني وعربي، باعتبار أن مهمة التحرير يجب أن تكون مهمة عربية قومية، فشكلوا بذلك أحد الروافد المكونة لحركة القوميين العرب.

في ظل حركة القوميين العرب تشكل إطاران للمقاومة:

الأول: شباب الثأر: وهي تنظيم فدائي مرتبط بفرع فلسطين للحركة، الذي قرر في مؤتمره الأول عام ٦٣ بدء الإعداد للكفاح المسلح لاسترجاع فلسطين، وكانت ترجمة ذلك تشكيل لجنة عسكرية بمسؤولية د.وديع حداد وعضوية ص.ص.، إ.ح، م.م، ز.ع. وقد بدأت هذه اللجنة مهماتها فور تشكيلها بإرسال عناصر، سراً، إلى مصر للحصول على دورات تدريب شاقة، في معسكر أنشاص. ثم اختيار أشخاص ممن دربوا، خاصة من لهم أقارب في منطقة الجليل، للقيام بدوريات هدفها استطلاع أهداف، اكتشاف طرق عبور للداخل والعودة، التعرف على متعاونين وقواعد ارتكاز وتخزين سلاح.

وكان أول شهيد وأول أسير قدمهما شباب الثأر على طريق الإعداد للكفاح المسلح في المرحلة التي أسست للثورة الفلسطينية الحديثة، وذلك عندما اصطدمت دورية من الفدائيين أثناء عودتها من الداخل مع قوة إسرائيلية بتاريخ ٢/ ١١/ ١٩٦٤ في منطقة إدمث على الحدود اللبنانية، ودارت بينهما معركة حامية استمرت حوالي ثلاث ساعات ونصف تكبد فيها العدو خسائر جسيمة تقدر بحوالي ٢٢ جندياً، واستشهد قائد المجموعة الفدائية خالد أبو عيشة الذي أعطى مثلاً نادراً بالشجاعة والجرأة، وأسر في نفس المعركة المناضل البطل حسين

رمضان ابن جنوب لبنان. وحسب معلوماتي أنه لم يسبقهما أي مناضل بنيل هذا الشرف. مما يستوجب التصحيح بالقول: إن خالد أبو عيشة هو أول شهيد في الثورة الفلسطينية الحديثة وحسين رمضان هو أول أسير في أول مواجهة مباشرة مع العدو الإسرائيلي على طريق تحرير فلسطين. . . . وتتابعت قافلة الشهداء من شباب الثأر، فسقط على نفس الطريق، تحت نفس الاسم الشهداء: محمد اليماني، سعيد العبد سعيد، وأسر الرفيق سكران سكران، فكانت معركة حامية عندما اصطدموا مع دورية إسرائيلية بالقرب من (المالكية) شمال فلسطين.

الثاني: أبطال العودة: بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل جيش التحرير الفلسطيني تم الاتفاق بين قائده اللواء وجيه المدني وقيادات من حركة القوميين/ فرع فلسطين على تشكيل تنظيم فدائي بتمويل وتدريب وتسليح من جيش التحرير، ومرتبط رسمياً به، لكن جميع قيادات هذا التنظيم وجسمه الأساسي أعضاء في الحركة أو موالين لها، مما مكنها من السيطرة الكلية عليه ومن أبرز قيادات هذا التنظيم الضابط المشهود له رجا العابد، فايز جابر الذي استشهد في عملية مطار عينتيبه/ أوغندا.

وقد كان هذان التنظيمان من القوى الأساسية التي شكلت فيما بعد (عام ٦٧) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

مع تصاعد الكفاح المسلح بعد عام ٦٧ إثر الهزيمة القاسية التي منيت بها الأنظمة العربية، واستكمال المشروع الصهيوني باحتلال ما تبقى من فلسطين (الضفة والقطاع)، تبلورت صورة الثورة الفلسطينية الحديثة. يمكن في هذه المرحلة من النضال الفلسطيني/ المقاوم كتابة الكثير، لكني سأكتفي بتسجيل النقاط التالية:

أولاً ـ جرت محاولات جادة لممارسة العمليات العسكرية عبر جميع الحدود العربية للدول المواجهة مع العدو الإسرائيلي (مصر، سوريا، الأزدن، لبنان) لكنها لم تنجح إلا عبر الجبهة الأردنية ومن ثم اللبنانية، لأنهما كانتا تمثلان الحلقتين الأضعف في دول الطوق. هذا يعني أن الدول العربية لم تكن راغبة في دعم المقاومة لمستوى أن تلعب دوراً عسكرياً نشطاً ومؤثراً بدفع العدو للقيام بردود فعل تنعكس عليها وتسبب أضراراً في بلدانها، لذا عندما استعاد الأردن قوته، ولملم أفول جيشه المهزوم، ارتد رأساً على المقاومة فكانت معارك جرش ومجازر ما سمي أيلول الأسود التي أودت بحياة حوالي ٢٠ـ ٢٥ ألف شهيد بين مدني وعسكري، وإجبار المقاومة على إخلاء مواقعها وإلغاء وجودها نهائياً من الأردن.

ولم يكن وجود المقاومة مرحباً به في لبنان، مما عرّضها لاحتكاكات متتابعة مع الجيش اللبناني كان من أشرسها عام ٦٩ التي وقفت فيها الجماهير وقواها السياسية بجانب المقاومة، وأدت بالحكم إلى أزمة سياسية، مما اضطر الدولة اللبنانية لتوقيع ما سمي «اتفاق القاهرة» مع المقاومة الفلسطينية برعاية مباشرة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

وفي عام ٧٣ وضع الجيش اللبناني خطة للانقضاض على ما أسماه رأس المقاومة/أي مركزها في بيروت من خلال السيطرة على المخيمات المحيطة في العاصمة، وقد قصفت المخيمات بالطيران الحربي اللبناني وهي المرة الأولى التي تتعرض فيها المخيمات لمثل هذا الهجوم، والمرة الأولى التي تقصف بها جواً.

المراجعة المنصفة لهذه المرحلة تضع الباحث أمام أسئلة سأكتفي من جهتي على تسجيل سؤالين فقط:

١ ـ ماذا لو فتحت الحدود الأربعة (مصر، سوريا، لبنان، الأردن) أمام المقاومة، وباحتضان كامل من الأنظمة المسماة «أنظمة الطوق» بحيث تشكل كل منها هانوي عربية تدعم المقاومة، وتسلحها وتدرب مقاتليها، وتعطيهم العمق الجغرافي والأمان، وذلك ضمن استراتيجية عربية شاملة للصراع العربي ـ الصهيوني/الإسرائيلي. لو حصل ذلك ألسنا الآن أمام نتائج مختلفة؟

٢ ـ ألم يُعط ما تعرضت له المقاومة على الجبهات العربية خاصة في الأردن ولبنان ـ مبرراً كافياً يستند عليه البعض للنزوع نحو القطرين تحت شعارات مثل «يا وحدنا» أو «الفرار الفلسطيني المستقل» الذي كان المقدمة الطبيعية لاتفاقات أوسلو المذلة.

ثانياً: الجماهير العربية من أقصى المشرق العربي حتى أقصى مغربه احتضنت المقاومة إلى أقصى الحدود وقدمت لها كل ما تستطيع وما تسمح ظروف الأنظمة التي تخضع لها. ويستحق الشعب العربي في لبنان خاصة جنوبه وسام الاستحقاق، وكل التقدير على التضحيات الاستثنائية ومستوى غير محدود من العطاء للمقاومة الفلسطينية. لكن الثورة الفلسطينية لم تقدر قيمة هذا الالتفاف الجماهيري حولها، ولم تقف قياداتها بمسؤولية أمام التجاوزات الرهيبة التي كانت ترتكب ليس من العناصر فقط وحتى من بعض القيادات، والسلوكيات لا تمت بصلة للقيم الأخلاقية الثورية ولا للروح التي يجب أن تتحلى بهما المقاومة، مما سبب بعزلة الثورة عن جماهيرها وأخرجها من بحرها/محيطها الذي بدونه إما تجف وإما يسهل صيدها.

ثالثاً: منذ أن بدأت المقاومة تنازعها تياران: الأول يسرِّع الخطى باتجاه تحويل المقاومة من مجموعات عصابية صغيرة، سريعة الحركة

إلى تشكيلات تشبه القوات النظامية المثقلة بالأسلحة المتوسطة والثقيلة، المتمركزة في أماكن ثابتة يسهل تحديدها وبالتالي ضربها. والثاني: بالشكل العصابي للمقاومة: أن تبقى مجموعات صغيرة بأسلحة خفيفة، تتنقل من مكان لآخر بحيث يصعب تحديد موقعها، تضرب وتختفي إما بأماكن غير معروفة أو تعود لحياتها اليومية العادية بدون أن يشعر أحد بما تقوم به. الغلبة كانت للاتجاه الأول مما سهل فيما بعد محاصرتها وضربها. ولعله من الإنصاف القول إن هناك عوامل ساعدت على غلبة هذا التيار ـ وقد يكون بعضها مخططاً له ـ منها:

* أعمال اجتياح كان يقوم بها العدو لمواقع عدة في الجنوب، يستوجب التصدي لها حشد قوات بكثافة تمتلك أسلحة متوسطة وثقيلة وبالتكرار أصبحت هيكلية ثابتة، تأخذ تشكيلات عسكرية نظامية: (فرقة، كتيبة، فصيل الخ...).

* الاعتداءات التي تعرضت لها المخيمات (من الخارج ومن الداخل) براً وبحراً وجواً، أيضاً، استوجبت حشد قوات تضاهي القوات المهاجمة، تحمل أسلحة مضادة ومحمولة.

* الكرم الذي أبدته بعض الدول الصديقة والحليفة بتقديم أسلحة متوسطة وثقيلة للمقاومة، مما يفرض عليها، لاستيعاب هذا السلاح أن توزع قواتها بما يتناسب مع الأسلحة المقدمة لها.

رابعاً: فترة وجود المقاومة في الأردن، وما آلت إليه من نهاية مؤلمة، يفترض أن تكون فترة اختبار، وتجربة تستخلص منها الدروس والعبر التي تحمي وجودها في لبنان وتجنّبه الوصول إلى ما وصلت له في الأردن. لكن للأسف شيئاً من هذا لم يحدث فتكررت نفس الأخطاء

خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الجماهير، ومع القوى السياسية، والتشكيلات العسكرية، والتسليح، وحتى العلاقة مع المؤسسة العسكرية الرسمية والنظام وكيفية التعامل معهما بما يراعي هواجسهما.

خامساً: ضمن استراتيجية الصراع الفلسطيني الصهيوني/الإسرائيلي برزت مدرسة خاصة تميزت بشعار «وراء العدو في كل مكان» ترى أن الصهيونية العالمية هي امتداد عضوي للكيان الذي أوجدته بالاغتصاب على أرض فلسطين «إسرائيل». وما دام الأمر كذلك فإننا كما نوجه ضرباتنا لإسرائيل علينا أيضاً أن نوجهها للحركة الصهيونية. كما يرى أصحاب هذه المدرسة أن إسرائيل ليست الكيان القائم على أرض فلسطين فقط وإنما كذلك كل تفرعاتها بالخارج من سفارات، طيران، شركات، مؤسسات الخ كلها يجب أن تكون أهدافاً للمقاومة يجب ضربها حيث أمكن. أما خطف الطائرات الذي عمل له أصحاب هذه المدرسة، وكان أبرزها الطائرات الأربع التي نسفت في أرض مطار صحراوي مهجور في الأردن، فكان لها هدف آخر، إحداث صدمة للرأي العام العالمي تشعره بوجود ثورة فلسطينية ونضال لشعب له حقوق، وحركة تحرر وطني لها أهداف، يجب أن تسمع ويستجاب لها، خاصة في ظل تقدير يدل على مدى سيطرة ونضال الصهيونية، واللوبي اليهودي في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية على الإعلام الخادع والمضلل للرأي العام العالمي المشوه لحقيقة الثورة الفلسطينية وقضيتها العادلة.

صحيح أن هذه السياسة كانت جزءاً من الاستراتيجية العسكرية التي وضعتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لكن عرّابها ومبدعها كان الشهيد وديع حداد، الذي عرف كيف يتحالف مع القوى الثورية العالمية

لينفذ سياسة «وراء العدو في كل مكان» بلغا حداً لم يضاهِه فيها أحد، وقد استفاد من تحالفاته من القناعة السائدة بين أنصار الثورة الفلسطينية الأمميين بأن إسرائيل قاعدة متقدمة للإمبريالية العالمية»، مما يستوجب على الثوريين في العالم أن يتحدوا في مواجهة هذا الخطر/العدو المشترك.

وقد حذت «فتح» في ما بعد ممثلة بالأخ «أبو جهاد» خليل الوزير القائد المحبوب على نطاق واسع، الذي اغتالته الموساد في تونس، حذت حذو مدرسة ملاحقة العدو في كل مكان، وتشكلت لهذا الغرض منظمة «أيلول الأسود» التي لعب فيها الشهيد القوي أبو إياد/صلاح خلف دور الموجه والمخطط.

في وقفة مراجعة وتقييم لسياسة «وراء العدو في كل مكان» قررت قيادة الجبهة الإقلاع عنها لما تحمله من سلبيات يستغلها العدو لتشويه صورة النضال الوطني الفلسطيني ووصمه «بالإرهاب». لكن د.وديع حداد أصر على الاستمرار بسياسته، مما أدى إلى فصله من الجبهة الشعبية وشكّل تنظيماً مستقلاً بالتعاون مع كارلوس، المناضل الفنزويلي الأممي، الذي تواطأ عليه أحد الأنظمة العربية فسلّمه إلى جلاديه الذين حاربهم من أجل فلسطين العربية، المقدسة.

وسبق الشكل العسكري للمقاومة، مرحلة من المقاومة لا تقل عنها أهمية وخطورة، هي مرحلة المقاومة السياسية، الجماهيرية، التي بفضلها تمكن الشعب العربي الفلسطيني من حماية هويته الوطنية من التبديد والضياع. وفي تقديري أن هذه المرحلة - المهملة في قراءة العمل الوطني الفلسطيني ما بعد النكبة - هي التي أسست في ما بعد لمرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة. ذلك لأن نفس القوى التي تآمرت على

فلسطين وشعبها، ومكنت الحركة الصهيونية من إقامة «وطن قومي لليهود»، هي نفسها تابعت تنفيذ مخططها بإلغاء الهوية الفلسطينية وذلك من خلال تفتيت الشعب الفلسطيني، تهجيره إلى أماكن الاغتراب وتوطينه في بلدان اللجوء.

ووضعت في سبيل ذلك مشاريع عدة، أخذت أسماء أصحابها، مثل مشروع جونسون، مشروع كلاب، مشروع همرشولد وغيرهم ورصدت ميزانيات طائلة لهذا الغرض بموافقة دولية وعربية. لكن الفلسطينيين، والفلسطينيين وحدهم، هم الذين قاوموا هذه المشاريع وأفشلوها، رغم الظروف المأساوية التي كانوا يعيشونها في الخيام. وستبقى هذه المقاومة مستمرة بكل الأشكال حتى التحرير والعودة.



الفصل الخامس

جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية
الأحزاب والقوى المشاركة فيها.. ودورها

وصل التفاعل الوطني اللبناني، بكل فئاته وتياراته وأفراده، مع المقاومة الفلسطينية، حد الذروة، بعد تمركز منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وبناء قواعدها في الجنوب والبقاع الغربي وانتشارها في بيروت، وقد تمت ترجمة هذا التفاعل، من خلال المشاركة الميدانية في المواجهات ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتعاون في شتى المجالات.

وفي خطوة تنظيمية لافتة، وفي إجراء ميداني جامع، تم تشكيل «القوات المشتركة» من الطرفين، فعمّد الدم الواحد العلاقات الأخوية، تماماً كما كانت هذه العلاقة معمّدة بوحدة رؤى وتطلعات وأهداف، أبرزها: تحرير الأرض العربية من الاحتلال الإسرائيلي، وعودة اللاجئين إلى ديارهم، وإسقاط مشاريع التقسيم والانعزال والهيمنة في لبنان، ودحر المشروع الاستعماري في المنطقة، والعمل على تثوير الساحة ضد الرجعية العربية، والسعي لتحقيق الوحدة.

وشهد الجنوب اللبناني، نضالات مشتركة دامت حوالي ١٤ عاماً، تلقى خلالها الجنوبيون خصوصاً واللبنانيون عموماً، تدريبات عسكرية على أيدي المقاومين الفلسطينيين، أسست بعد ذلك لمرحلة جهادية

مهمة في التاريخ العربي المعاصر، فقد وفرت المقاومة الفلسطينية المناخ السياسي والعسكري والثقافي والإعلامي والاقتصادي والنفسي والاجتماعي، الكفيل بتأمين استمرارية العمل المقاوم بعد خروجها من بيروت في العام ١٩٨٢، فكان للسلاح الفلسطيني فضلاً عن التدريب، دوراً أساسياً في ترسيخ البنية التحتية لما أطلق عليه في ما بعد بـ«جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»، وهذا بدوره ساهم في زرع بذار الثورة في كل أرجاء الساحة اللبنانية للتصدي للغزو، وإسقاط اتفاق ١٧ أيار/ مايو، المعقود في العام ١٩٨٣ وإسقاط المشاريع الأطلسية ـ الصهيونية ـ التقسيمية، وصولاً إلى دحر الاحتلال نهائياً كما سنرى في ما بعد.

أولاً: جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان

شكّل النضال من أجل القضية الفلسطينية والدفاع عن الوجود الفلسطيني في لبنان جبهة وطنية لبنانية عريضة، أطلق عليها اسم «جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان» برئاسة كمال جنبلاط، وضمت أحزاباً وهيئات وشخصيات وطنية وتقدمية، أبرزها: الحزب التقدمي الاشتراكي، الحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب - فرع لبنان. وكانت هذه الجبهة بمثابة المدماك الأساس الذي رفع فوقه في ما بعد، بناء التوجه الموحد، لقيام خط أمامي للدفاع عن الفلسطينيين في لبنان الذين كانوا يتعرضون للاعتقال والإهانات اليومية على يد «المكتب الثاني اللبناني»، ولإبقاء شعلة فلسطين مضيئة ومرتفعة، كعنوان لمرحلة كفاح طويلة ضد الصهيونية والقوى المتحالفة معها من جهة، والتصدي للقضايا المطلبية الاجتماعية للبنانيين من جهة أخرى.

غير أن هذه الجبهة لم تعمر طويلاً، فتوقفت في ١٩/١١/١٩٦٧ على أثر هزيمة حزيران/ يونيو العام ١٩٦٧، وذلك بعد بروز التيار الماركسي - اللينيني داخل حركة القوميين العرب، الذي انتقد بشدة التجربة الناصرية وما سمي بأنظمة البورجوازية العربية الصغيرة، محملاً

إياها مسؤولية الهزيمة، كما انتقد جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان، لافتقارها إلى البرنامج السياسي الواضح والمحدد.

ولكن بعد بدء العمل الفدائي الفلسطيني في جنوب لبنان في العام ١٩٦٨ والمناوشات بين الفدائيين والسلطة اللبنانية التي حاولت منع التسلل إلى فلسطين من الأراضي اللبنانية عام ١٩٦٩، نشأ ما سمي بـ«تجمع الأحزاب الوطنية والتقدمية» هدفه الدفاع عن المقاومة الفلسطينية، وحقها في التواجد في لبنان، واستخدام أرضه للانطلاق نحو تحرير فلسطين، وقد قام بتظاهرات وحملات احتجاج واسعة ضد السلطة لمساسها بالعمل الفدائي، أبرزها في ٢٣/ ٤/ ١٩٦٩. وكان من نتيجة ضغط الشارع الوطني اللبناني ولادة «اتفاق القاهرة» بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، الذي شرّع الوجود الفدائي الفلسطيني في لبنان.

وفي العام ١٩٧٤ ومطلع العام ١٩٧٥، وقعت حوادث عززت التعاون بين المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية، فعلى الصعيد الداخلي حدثت إضرابات عمالية وطلابية واسعة، وصراع عنيف مع السلطة اللبنانية. وعلى الصعيد الفلسطيني، وقعت اعتداءات إسرائيلية ضد الفدائيين في الجنوب، الأمر الذي دفع إلى تحصين المخيمات الفلسطينية بشبكة من المدفعية للرد على الغارات الجوية، وشجع مئات الشباب اللبناني للانخراط في صفوف الفدائيين والتنسيق معهم بشكل أو بآخر.

في المقابل تحركت القوى والأحزاب اليمينية في لبنان، ضد الوجود الفلسطيني المسلح والمدني أيضاً، وبدأت حملة تسلح كبيرة، معتبرة أن الفدائيين هم «جيش المسلمين»، ولا يجوز السكوت عن ذلك مطلقاً، لأنه يخل بعملية التوازن السكاني الطائفي، متجاهلة بذلك الأزمات الاجتماعية

والسياسية الداخلية، والأطماع والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، ما أدى إلى انفجار شامل، قاد إلى حرب أهلية، انطلقت في ١٣/ ٤/ ١٩٧٥، إثر حادث مدبّر ضد حافلة كانت تقل مدنيين فلسطينيين مروا من منطقة عين الرمانة قادمين من مخيم تل الزعتر.

وعلى أثر ذلك، تم تأسيس تحالف وطني برئاسة جنبلاط في ١٨/ ٥/ ١٩٧٥، ضم أحزاباً وهيئات اجتماعية عدة، أطلق عليه اسم «جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية»، وقد أنشأت الجبهة مع المقاومة الفلسطينية ما سمي بـ«القيادة المشتركة» أشرفت على سير الحرب في لبنان، وظلت صامدة إلى أن انسحبت منها بعض التنظيمات، وشكلت مع قوى سياسية أخرى ما عرف بـ«الجبهة القومية».

ومع توسع دوائر الحرب الأهلية في لبنان، تطور عمل التحالف إلى جبهة أدت إلى تشكيل المجلس السياسي المركزي، من مهمته: التسليح والتموين والأمن وغير ذلك، وانتهت هذه المرحلة باغتيال رئيسها كمال جنبلاط في آذار/ مارس العام ١٩٧٧، وبعد انتخاب وليد جنبلاط رئيساً للحزب التقدمي الاشتراكي، سعى جنبلاط الابن إلى إعادة الوحدة إلى صفوف الحركة الوطنية، ووقع في العام ١٩٧٧ بياناً مع منظمة حزب البعث، كان بداية حوار بين أركان المجلس المركزي وأركان الجبهة القومية، وقد فرض تسارع الأحداث، وزيارة الرئيس أنور السادات إلى إسرائيل، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية، إلى التعجيل في إعادة إعلان الجبهة من جديد في آذار/ مارس العام ١٩٨١، على نفس القاعدة والأسس السياسية والمبدئية القديمة، فازدادت أواصر العلاقة الوطنية اللبنانية ـ الفلسطينية متانة وقوة ومناعة، في مواجهة المخططات والمؤامرات التي كانت تحاك ضد القضية الفلسطينية، والهجمة الشرسة التي استهدفت العمل المقاوم.

ثانياً: حصار بيروت

لم تكن لدى القيادات الفلسطينية والوطنية اللبنانية، حسابات دقيقة عن حجم ومدى الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٨٢، وكل المعلومات والتحليلات كانت تتحدث عن اجتياح يصل إلى أطراف مدينة صيدا في الجنوب، غير أن ما حصل على الأرض خالف كل هذه التقديرات، إذ اندفع الجيش الإسرائيلي بقيادة وزير الدفاع آنذاك آرييل شارون، باتجاه بيروت، لاحتلالها وطرد منظمة التحرير الفلسطينية منها، وإقامة نظام موال لإسرائيل. وكان هذا الحصار، بمثابة التحدي الأكبر الذي يواجه الوطنيين الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين على حد سواء، فلم يتردد هذا الثالوث ومعه أبناء الشعب اللبناني والمخيمات الفلسطينية، في التصدي، وضرب أروع أمثلة في الصمود والمقاومة، وسجلت في هذا المجال أحداث وقصص نادرة من البطولة والتضحية، لم يلحظها التاريخ حتى الآن بشكل مناسب، مهّدت السبيل إلى التأسيس لمقاومة لبنانية نوعية بعد ذلك.

رفض الفلسطينيون كما اللبنانيون الضغوط الإسرائيلية، وما رافقها من تهويل دولي، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، وتخلي المعسكر الاشتراكي، وصمت الدول العربية، وحاولوا أن يمنعوا إسرائيل

من دخول ثاني عاصمة عربية بعد القدس، قاوموا بكل ما لديهم من إمكانات وطاقات متوافرة، قاوموا أعتى آلة عسكرية حربية في المنطقة، لم تترك وسيلة دمار جوية وبحرية وبرية إلا واستخدمتها، كما قاوموا وقف الإمدادات والجوع والعطش، عندما قطعت المياه والكهرباء عن غربي بيروت، ومنع الطحين والمواد الغذائية من الوصول، عبر حواجز إسرائيلية وكتائبية.

كانت أياماً صعبة للغاية، لكن الإرادة المقاتلة والشعبية كانت أقوى، حيث شعر الجميع بأنهم أمام كتابة جديدة للتاريخ، فإما أن يتم التوقيع المذل والمهين، وإما أن يكون الحل المشرّف، وما دام المقاتلون لا يملكون إلا دمهم، قرروا رفض المساومة وخوض المعركة حتى النهاية، وتمثلت النقطة المضيئة والمشرّفة في تلك المرحلة، بأن سكان بيروت، سواء من أبناء المدينة، أو القادمين إليها من الجنوب والبقاع والشمال والجبل، إضافة إلى أبناء المخيمات الفلسطينية، صمموا على البقاء، ورفضوا المغادرة، وربطوا مصيرهم بمصير الذين حملوا السلاح، فصنعوا بذلك ملحمة نادرة، ستظل أجيالاً مثار اهتمام وإعجاب.

ولمزيد من التحدي، دخل شارون مقر الرئاسة اللبنانية في ١٣ حزيران/يونيو العام ١٩٨٢، لتتسنى له رؤية بيروت وهي تحترق جراء النيران التي انصبت عليها من الجو والبحر والبر في وقت واحد، وهو بذلك كان أشبه ما يكون بنيرون الذي أحرق روما لإشباع غريزته في القتل ومشهد النار وهي تلتهم البشر والأبنية، وكان شارون يظن واهماً أن الطريق مفتوحة أمامه إلى قلب العاصمة، لكنه فوجىء بمقاومة عنيدة من «القوات المشتركة» وحركة «أمل»، والوحدات المتبقية من الجيش

السوري التابعة لقوات الردع العربية والعناصر الإسلامية. وفي ١٤ حزيران/ يونيو، وعبر ضغط ناري إسرائيلي مكثف من مختلف الجهات، اجتاز الجيش الإسرائيلي طريق بيروت ـ دمشق الدولية، وتوجه نحو الحازمية، ومنها إلى المتن وصولاً إلى عين سعادة، وكذلك تقدم نحو الجنوب على محور بشامون ـ عرمون، وتم تطويق بيروت عملياً. وفي ١٥ حزيران/ يونيو وصل الإسرائيليون إلى بيت مري في المتن، ودخلوا إلى الشويفات، فدارت معارك شرسة بين الجيش الإسرائيلي من جهة، والقوّات المشتركة وحركة «أمل» والإسلاميين من جهة أخرى، وفي ١٦ حزيران/ يونيو احتل الإسرائيليون موقعاً استراتيجياً في كلية العلوم الجامعة اللبنانية في الشويفات المطلة على الضاحية الجنوبية، بعد ذلك، تم قصف الضاحية ومخيم برج البراجنة الفلسطيني، من الشويفات وكفرشيما، وفي ١٧ من نفس الشهر، استهدف مطار بيروت الدولي، فيما وقعت مواجهات عسكرية بين الجيش العربي السوري وقوات الغزو الإسرائيلي في منطقة عاليه، لكن تدخل الولايات المتحدة، دفع باتجاه وقف إطلاق النار، وكان ذلك بمثابة إعطاء نفس لقوات الاحتلال، لجمع صفوفها، وإعادة التمركز، تمهيداً لشن غارات وهجمات جديدة، وهذا ما حصل فعلاً حيث دارت في ٢٣ حزيران/ يونيو معارك حامية على طريق بيروت ـ دمشق، حتى المديرج ـ شتورة في البقاع، وفي اليوم التالي سقطت بحمدون بأيدي الإسرائيليين، كما سقطت عاليه في ٢٥ من ذات الشهر، الأمر الذي سمح للإسرائيليين بالسيطرة على خط «يمتد من الضاحية الجنوبية الشرقية لبيروت، حتى رويسات صوفر على بعد ٢٥ كلم شرق بيروت، ولتغطية العمليات على الأرض تدخل الطيران الإسرائيلي، ودارت معركة جوية سورية ـ إسرائيلية في ٢٤

حزيران/يونيو، أعلنت دمشق على أثرها أنها أسقطت طائرتين إسرائيليتين، فيما ذكرت إسرائيل أنها أصابت طائرتين سوريتين»[1].

وازداد الضغط العسكري الإسرائيلي، من خلال الغارات الجوية، والقصف البحري والبري على بيروت وضاحيتها الجنوبية، أدى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى.

وتمهيداً لشن حرب نفسية ترافق الحملة العسكرية، ألقت الطائرات الحربية الإسرائيلية في ٢٧ و٢٨ حزيران/يونيو، مناشير فوق بيروت، تدعو المدنيين إلى إخلاء منازلهم، وفي ٣ تموز/يوليو، أقفل الإسرائيليون جميع المعابر بين شطري بيروت، باستثناء الميناء البحري، لممارسة الضغوط على المقاتلين ومن تبقى من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، من خلال تشديد الحصار والرقابة، ومنع تسريب أي مواد غذائية للشطر الغربي من العاصمة اللبنانية، ودارت بعدها معارك شرسة بالمدفعية بين الإسرائيليين والقوات المشتركة و«أمل» والإسلاميين في الضاحية الجنوبية ومحيط مطار بيروت الدولي، وخلدة وفي الخامس من تموز/يوليو، وجهت إسرائيل رسالة سياسية إلى القصر الجمهوري في بعبدا، عبر إطلاق بعض القذائف نحوه واتبعت في السادس من تموز/يوليو باحتلال مرفأ بيروت، محكمة بذلك حصارها للعاصمة، وتخللت تلك الأيام عمليات قصف متبادلة، ومعارك طالت كل المحاور، ولعب الطيران الحربي دوراً كبيراً في ضرب مواقع المقاتلين اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين، وفي ٣٠ تموز/يوليو، وبعد معارك استمرت

---

(١) الجنوب اللبناني ١٩٤٨ـ ١٩٨٦، حقائق وأرقام، صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية، مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية.

حوالي ١٥ ساعة متتالية، سقط مطار بيروت الدولي بيد الإسرائيليين، وبعد هدنة قصيرة، أعاد الإسرائيليون من خلالها تنظيم صفوفهم، شن الجيش الإسرائيلي ٤ آب/أغسطس هجوماً على بيروت الغربية، لكنه لقي مواجهات عنيفة استمرت ٢٠ ساعة، فأوقف الهجوم في مرفأ بيروت، وعلى محور المتحف ـ البربير، أما من ناحية الأوزاعي، فتمكن الجيش الإسرائيلي من احتلال ثكنة هنري شهاب للجيش اللبناني، وفي عملية انتقامية صب الإسرائيليون قذائفهم العشوائية من الجو والبر والبحر على الأحياء السكنية في غربي بيروت، أدت حسب بعض الإحصاءات إلى وقوع ما لا يقل عن ٣٠٠ قتيل وجريح، وقد استخدمت إسرائيل للمرة الأولى القنابل الفراغية فدمرت بناية من سبعة طوابق، تأوي بعض العائلات المهجرة، ما أدى إلى سقوط ٢٥٠ قتيلاً وجريحاً أيضاً، واتبع ذلك بغارات استمرت ١١ ساعة متتالية على بيروت أدت إلى سقوط ٥٠٠ قتيل وجريح مدني وتدمير حوالي ٨٠٠ منزل[١].

بعد هذه الموجة الدموية من العنف والإرهاب، تدخل الأمريكيون عبر الموفد الرئاسي فيليب حبيب، فعرضوا مشروع جلاء المقاتلين الفلسطينيين عن غربي بيروت، وخروج القوات السورية إلى البقاع، ونشر قوات فصل متعددة الجنسيات، وقد وافق لبنان والإسرائيليون على هذا الطرح، وعلى أثره تم إطلاق سراح طيار وجندي إسرائيليين، كانت منظمة التحرير الفلسطينية ألقت القبض عليهما، وسلمت ٩ جثث للإسرائيليين، أربعة منهم قتلوا أثناء اجتياح الجنوب اللبناني العام ١٩٧٨.

(١) الجنوب اللبناني ١٩٤٨ ـ ١٩٨٦ حقائق وأرقام، صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية، مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية.

وفي ٢١ آب/أغسطس غادر المقاتلون الفلسطينيون لبنان بعضهم عبر ميناء بيروت، وبعضهم الآخر عبر طريق بيروت ـ دمشق الدولية، وقد استمرت هذه العملية حتى الأول من أيلول/سبتمبر، وفي ٣٠ و٣١ آب/أغسطس أيضاً، تم ترحيل الوحدات السورية التابعة لقوات الردع العربية، وقدّرت الإحصاءات عدد الفلسطينيين الذين غادروا بيروت، بـ ١٠٨٧٦ (٨٢٤٥ من منظمة التحرير الفلسطينية و٢٦٣١ من جيش التحرير الفلسطيني)، و٢٧٠٠ سوري، (حسب المصادر الأمريكية).

أحدثت عملية الترحيل هذه، موجة حزن عارمة لدى الوطنيين اللبنانيين، مقاتلين وسكاناً، ولدى المخيمات الفلسطينية، فقد شكل ١٢ عاماً من امتزاج الدم والعلاقات والأواصر العاطفية والتصاهرية، نوعاً من الحميمية والألفة، لم تتوافر لأي فريقين من قبل، إذ تقاسم الطرفان الرغيف، والدمع، والابتسامة، والشهادة، والتوجه، ما شكّل وحدة جسدية وثقافية وروحية لافتة.

هذا الرحيل، واستمرار الزحف الإسرائيلي نحو بيروت، لم يخلق يأساً وإحباطاً لدى الوطنيين اللبنانيين والفلسطينيين، بل على العكس من ذلك تماماً، خلق لديهم غضباً وتحدياً جديداً. وعزيمة قوية لمواجهة هذا الغزو، ولعب السلاح الفلسطيني الذي بقي بين أيدي المقاتلين اللبنانيين والفلسطينيين في المخيمات والقرى، دوراً في هذه المواجهات وهذا التصميم وهذه الإرادة، أفشلت أهداف الاحتلال، وأفرغته من محتواه، وحولت وجوده كابوساً كما لحلفائه في الشطر الشرقي من بيروت، ففي العاشر من أيلول/سبتمبر من العام ١٩٨٢، انسحبت القوات المتعددة الجنسيات، وفي اليوم التالي، قتل قائد «القوات اللبنانية» بشير الجميل، الذي انتخب رئيساً للجمهورية اللبنانية في ٢٣

آب/أغسطس بإشراف وضغط إسرائيليين، وعلى ضوء ذلك اقتحمت القوات الإسرائيلية غربي بيروت، بحجة الحفاظ على الأمن، عبر مرفأ بيروت، والمتحف ـ البربير ـ المزرعة، والأوزاعي، وخلال ٤٨ ساعة كان الجيش الإسرائيلي متواجداً في أحياء بيروت، ليشرف في ١٨ أيلول/سبتمبر على مجزرة صبرا وشاتيلا، التي نفذتها «القوات اللبنانية» بالتنسيق والتعاون مع شارون، واستكمل الاحتلال ممارساته القمعية والتنقيب عن السلاح والذخيرة في أحياء العاصمة اللبنانية. فعمد خلال ١٣ يوماً إلى دخول مركز الأبحاث الفلسطيني وأفرغ أرشيفها، واقتحم أماكن مخازن الأسلحة الفلسطينية سابقاً، ودخل مقرات بعض السفارات العربية (الجزائر، الكويت وليبيا)، واعتقل ١٥٠٠ شخص، وقدرت بعض الإحصاءات المستندة إلى تقارير الشرطة اللبنانية والمستشفيات عن سقوط «١٧٨٢٥ قتيلاً و٣٠٢٠٣ جرحى، بينهم ٥٥١٥ قتيلاً و١١١٣٩ جريحاً في بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية»[1] جراء الاجتياح، بينما قدرت بعض المصادر الطبية المقربة من منظمة الأمم المتحدة، ضحايا بيروت الغربية، في تشرين الثاني/نوفمبر بـ: ٦٧٧٥ قتيلاً و٢٩٩١٢ جريحاً، ٨٠٪ منهم من المدنيين، وثلثهم لا تتجاوز أعمارهم الـ١٥ عاماً، أما الإحصاءات الرسمية اللبنانية، فتحدثت عن سقوط ١٩٠٨٥ قتيلاً و٣١٩١٥ جريحاً، استناداً إلى مصادر الصليب الأحمر اللبناني.

---

(١) صحيفة أوريان لوجور و«النهار» في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢.

ثالثاً: ولادة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية

وسط هذا المناخ الساخن والضاغط والمتوتر، ومن رحم المقاومة الفلسطينية، ومن قلب المعاناة اليومية، التي ولّدها الاجتياح والقصف والتدمير والتشريد، وعلى قاعدة الثبات واستمرار وتصعيد الكفاح المسلح، ولدت «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي»، وكانت نواتها ـ حسب البيان الأول الصادر عنها ـ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢: «الحزب الشيوعي اللبناني» و«منظمة العمل الشيوعي». وقد خاطب البيان اللبنانيين في الجنوب والجبل والبقاع والشمال وبيروت، ومن كل الطوائف والمناطق والاتجاهات، الحريصين على لبنان بلداً عربياً سيداً حرّاً مستقلاً.

«إلى السلاح استمراراً للصمود البطولي، دفاعاً عن بيروت والجبل، وعن الجنوب والبقاع والشمال، إلى السلاح تنظيماً للمقاومة الوطنية ضد الاحتلال وتحريراً لأرض لبنان من رجسه على امتداد هذه الأرض من أقصى الوطن إلى أقصاه. إن واجب الدفاع عن الوطن هو أقدس واجب، إن شرف القتال ضد المحتل، هو الشرف الحقيقي الذي ينبغي لكل وطني أن يفاخر به، فلتنتظم صفوف الوطنيين اللبنانيين كافة، وبغض النظر عن انتماءاتهم السابقة، وعن الاختلافات الأيديولوجية

والطائفية والطبقية، في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي، كسراً للقيد الذي تحاول أن تفرضه اليوم أمريكا وإسرائيل، على عنق شعبنا الحر، ورفعاً لراية التحرر الحقيقي لشعبنا العظيم».

وحمل البيان توقيع كل من: أمين عام الحزب الشيوعي آنذاك جورج حاوي، وأمين عام منظمة العمل الشيوعي محسن إبراهيم.

وتجاوبت كل القوى والفعاليات الوطنية والدينية مع هذا النداء، لأنه خاطب قناعاتهم ومشاعرهم وتوجهاتهم، فكانت الانطلاقة قوية، والعزيمة تتجاوز كل الصعاب.

وكانت فاتحة عمليات الجبهة، هجوم قرب سينما الكونكورد في بيروت، بالقنابل اليدوية، أسفر عن جرح أربعة جنود إسرائيليين، وذلك في ٢٠ أيلول/ سبتمبر، وفي الرابع والعشرين من نفس الشهر، هاجم المناضل خالد علوان مجموعة إسرائيلية كانت جالسة في مقهى الويمبي بشارع الحمراء، ما أدى إلى قتل ضابط وجرح جنديين، ثم انتقل العمل إلى الجبل فقتل ٦ جنود إسرائيليين وجرح ٢٩ آخرين، في مهاجمة شاحنة على طريق عاليه في الثالث من تشرين أول/ اكتوبر، وبعد أسبوع من العملية جرح ضابط في عاليه نتيجة هجوم فدائي، وفي ١٦ تشرين أول/ أكتوبر قتل إسرائيليان في انفجار سيارة مفخخة في بحمدون بقضاء عاليه، وفي ٢٨ من ذات الشهر قتل جندي إسرائيلي في جنوب عاليه، ثم امتد النشاط المسلح إلى الجنوب، وكانت أبرز العمليات تلك التي استهدفت المقر العسكري الإسرائيلي في صور، وأدت إلى قتل ٨٩ إسرائيلياً بينهم ٧٥ عسكرياً في هجوم استشهادي نفذه أحمد قصير، وكرّت سبحة العمليات، فكان المقاومون يصطادون الضباط والجنود الإسرائيليين، داخل مقراتهم العسكرية، وعلى الطرقات، خاصة في

صور وصيدا، واتسع نطاق العمليات إلى البقاع الغربي، وكانت أولى العمليات في ٢١ كانون أول/ ديسمبر، وأدت إلى مقتل ثلاثة ضباط إسرائيليين قرب كامد اللوز، وقد شارك في هذه العمليات: حركة «أمل»، «حزب الله» الذي كان يعمل بصمت وسرية، الحزب السوري القومي الاجتماعي، منظمة العمل الشيوعي، الجماعة الإسلامية، تجمع العلماء، تجمع علماء جبل عامل، التنظيم الشعبي الناصري، الاتحاد الاشتراكي ـ التنظيم الناصري، الاتحاد الاشتراكي العربي، إضافة إلى تجمعات وهيئات شعبية عدة، ولا ننسى هنا أن نذكر أن مجموعات من المقاومة الفلسطينية بقيت في لبنان، لعبت دوراً مهماً في نشاط الجبهة، وأبرز المساهمين: حركة «فتح» بشقيها التابع لياسر عرفات، أو التابع لـ«الانتفاضة» بقيادة «أبو موسى»، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية، الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، جبهة التحرير الفلسطينية والصاعقة، ولكن التنظيمات الفلسطينية لم تنسب أي عملية لها، وفضلت أن تبقى النتائج محصورة بجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، حتى لا تتذرع إسرائيل بالقيام بأعمال عدوانية بحجة ضرب معاقل الفدائيين الفلسطينيين.

هذا التطور، والأداء المتميز للعمل المقاوم، فاجأ الإسرائيليين، وبعدما كانوا يتوهمون أنهم بسطوا سلطتهم على ثلثي الأراضي اللبنانية، بما فيها العاصمة، أصبحوا يشعرون أنهم دخلوا مصيدة كبيرة، يحتاج الفكاك منها إلى معجزة حقيقية، فبدأوا يخرجون إلى الشوارع، ويطالبون عبر مكبرات الصوت، أن تتوقف العمليات ضدهم، لأنهم سيخرجون من بيروت وضواحيها، وبعثوا برسائل عاجلة إلى قيادتهم لتوفير غطاء سياسي ما للتراجع، قبل أن يتكبدوا المزيد من الخسائر البشرية والمادية.

هذا الضغط، المتمثل بالعمل المقاوم من جهة، وضعف قدرة صمود الجنود الإسرائيليين في مواقعهم من جهة أخرى دفع القيادة العسكرية الإسرائيلية إلى سحب وحداتها من بيروت وضواحيها، وإذا كان العام ١٩٨٢، عام بدايات الاستنزاف، فإن العام ١٩٨٣ شكل نقطة تحوّل مهمة في تاريخ جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، نفذت خلالها عمليات نوعية في كل الساحات التي تحتلها إسرائيل، سواء في الجبل أو الجنوب أو البقاع، الأمر الذي دفع الجيش الإسرائيلي في ٣ و٤ أيلول/سبتمبر، إلى سحب وحداته من منطقة الجبل (الشوف وعاليه)، لتستقر عند خط دفاعي غرب نهر الأولي شمال مدينة صيدا في الجنوب، وشكل هذا الانسحاب التخلي عن ٦٠٠ كلم[٢] من الأراضي التي كانت محتلة، وعندئذ بدأت تفكر بأكياس رمل بشرية تدافع عنها وتحميها من المقاومة، فسلمت الميليشيات التابعة لسعد حداد مهمات الشرطة في صيدا، وبعض المناطق اللبنانية الأخرى.

وللدلالة على إصرار المقاومة على تحرير الأرض، أصدرت «منظمة الكفاح المسلح»، بعد هجوم لها على قافلة عسكرية إسرائيلية على طريق صيدا ـ صور، بياناً، ومما جاء فيه:

«ليعلم قادة وجنود العدو، أنهم مهما حشدوا من قدرات وطاقات، فإن بنادق مناضلينا ستطالهم، وستستمر عملياتنا ضد هذا الوجود السرطاني حتى القضاء عليه نهائياً.

إن أسلوب المفاوضات الذي تتبعه الدولة اللبنانية، وبإيعاز أمريكي متواطىء مع إسرائيل، لن يجدي نفعاً سوى استسلاماً للعدو، ونحن نقول: إنه لا تطبيع مع العدو، ولا لإنهاء حالة الحرب، وليعلم الذين

يجلسون على طاولة المؤتمرات الثلاثية، أن حالة الحرب قائمة طالما أن هناك حقاً مغتصباً»[1].

وأعلن الوطنيون اللبنانيون، رفضهم التام للهيمنة السياسية والأمنية والاقتصادية للاحتلال والميليشيا المتعاملة معه، وأوضحوا ذلك في بيان يحمل توقيع المقاومة الوطنية في ذكرى استشهاد المناضل معروف سعد، فقالوا:

«نرفض التعاطي الاقتصادي مع المحتل الصهيوني، ونحذّر كل من يقيم أية علاقة مع قوات الاحتلال، وندعو للتصدي المسلح للاحتلال الصهيوني وتحرير الأراضي اللبنانية ومقاومة المشروع الفاشي للقوى الفاشية في لبنان، والموت لكل الخونة والمتعاونين المرتزقة مع قوات الاحتلال».

ودعا البيان إلى «احتضان الثورة الفلسطينية، والنضال من أجل القضية العربية المقدسة فلسطين، ورفض ومقاومة كل أساليب التهجير التي تمارسها الميليشيا الفاشية المعادية للإنسانية، في حق المدنيين العزل لبنانيين وفلسطينيين»[2].

ودعت الجبهة أيضاً إلى تصعيد الانتفاضة في الجنوب، فوجهت تحية إلى جبشيت والنبطية وقراها، وإلى العلماء المناضلين: «إن مسؤولية إنقاذ الجنوب مسؤولية لبنانية عامة، لكن الإنقاذ لا بد أن ينطلق من إمساك الجنوبيين بزمام قضيتهم وتصعيد نضالهم.. فلتتصاعد الانتفاضة الشعبية ولتعم الجنوب كله»[3].

(١) «السفير» ـ بيروت، ١٧/١/١٩٨٣.
(٢) «السفير»، بيروت، ٢٥/٢/١٩٨٣.
(٣) «النداء»، بيروت، ٢٤/٣/١٩٨٣.

وتحت شعارات المقاومة ودعوات المقاطعة والصمود والكفاح، تابعت الجبهة بياناتها التي ساهمت في رفع المعنويات والتحدي.

ونلاحظ من خلال قراءتنا للخط البياني لعمليات الجبهة الوطنية، أن العمليات ازدادت من ٤٠ عملية العام ١٩٨٢، إلى ٢٩٦ عملية في العام ١٩٨٣، إلى ٨١٢ عملية في العام ١٩٨٤[1]، وفي العام الأخير، وتحديداً في ٢٦ أيلول/ سبتمبر، حاولت إسرائيل ربط انسحابها من لبنان بانسحاب القوات السورية، وعقدت مع لبنان مفاوضات لهذه الغاية في الناقورة في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، و٧ كانون الأول/ ديسمبر العام ١٩٨٥، دون التوصل إلى أية نتيجة.

وفي العام ١٩٨٥، شعرت إسرائيل، أنها غرقت فعلاً في الوحل اللبناني، وعندما فشلت في إقناع الشيعة في جنوب لبنان من الابتعاد عن المواجهة، قررت استخدام ما أسمته «القبضة الحديدية» في ٢٠ شباط/ فبراير ضد القرى والبلدات الآمنة، فدمّرت وقتلت وسحلت المئات من الجنوبيين، وهذا ما زاد الشعب إصراراً على خوض المعركة حتى النهاية، فخرج الأطفال والنساء والشيوخ والشباب، يدافعون عن قراهم، بكل أدوات غضبهم، فاستخدموا الزيت المغلي، والماء الساخن والحجارة والعصي والسكاكين، وألحقوا بالجنود الإسرائيليين خسائر فادحة، أجبرت قيادتهم على التفكير بخطوات انسحاب جديدة في ١٤ كانون الثاني/ يناير، وقد حاولت أن تعلل ذلك بأسباب اقتصادية، فذكرت أن المواجهات تكبدها خسارة مليون دولار يومياً، وذلك للحفاظ

---

(١) سويد، محمود، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل، ٥٠ عاماً من الصمود والمقاومة، صادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

على ماء الوجه العسكري، الذي كان ينزف دماً من كبريائه، وكانت أبرز مراحل الانسحاب كالتالي:

- في ١٦ شباط/فبراير، أخلت صيدا ومنطقتها (٥٠٠ كلم٢).

- في ٢٤ نيسان/أبريل، انسحبت من جزين، البقاع الغربي، وجبل الباروك (٧٥٠ كلم٢).

- في ٢٩ نيسان/أبريل: انسحبت من صور ومنطقتها (٤٠٠ كلم٢).

- في ١٠ حزيران/يونيو، أعلنت الانسحاب رسمياً، بعد ١٠٩٩ يوماً من الاحتلال[١].

وعلى الرغم من هذه الانسحابات، أبقت إسرائيل على مستشارين عسكريين لها في «منطقة أمنية» من ٨٥٠ كلم، تشكل ٨٪ من مساحة الأراضي اللبنانية، معتمدة على الميليشيات الحدودية المتعاملة معها، وكان عدد أفرادها ٢٠٠٠ عنصر، تضاءلوا مع الانسحاب إلى ٥٠٠ عنصر (حسب صحيفة جيروزاليم بوست)، وقد قدمت إسرائيل لهم ٤٠ دبابة، ومولتهم بـ٤٠٠ ألف دولار شهرياً (حسب ما ذكرته صحيفة لوموند الفرنسية، في ٣٠ أيار/مايو، العام ١٩٨٥)، وقد تميز هذا العام بعدد العمليات الانتحارية، وقتل وخطف العديد من الجنود الإسرائيليين والمتعاملين معهم.

ولم يسعف إسرائيل التقوقع في ما سمي بـ«الحزام الأمني»، فامتدت ذراع المقاومة إلى جنودها وعملائها في العام ١٩٨٦ إلى تلك

(١) الجنوب اللبناني، مصدر سابق.

المنطقة منفذة عمليات جريئة أبرزها اعتقال جنديين وعنصرين للميليشيا في بيت ياحون في ١٨ شباط/فبراير، وقتل إسرائيلي عند جسر القاسمية في اليوم التالي، وجرح ٤ عناصر من الميليشيا في ٢١ شباط/فبراير في قضاء مرجعيون، ثم جرح ٣ عناصر آخرين في بيت ياحون في ٦ آذار/مارس، وفي ٩ آذار/مارس سقط ٤ جرحى في مستعمرة كريات شمونة الإسرائيلية، وفي ٨ نيسان/أبريل قتل ٣ ميليشياويين في عملية انتحارية في بلدة كوكبا قضاء حاصبيا، وطبقاً للإحصاءات الإسرائيلية، فإن تطور الخسائر البشرية الإسرائيلية، توزعت ما بين ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢ و١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٥ على النحو التالي:

١٧ حزيران/يونيو ١٩٨٢: بلغ عدد القتلى ٢١٤.

١٠ تشرين أول/اكتوبر ١٩٨٢: عدد القتلى ٣٦٨، عدد الجرحى: ٢٣٨٥.

١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣: عدد القتلى ٤٦٥، وعدد الجرحى ٢٤٦١.

١ شباط/فبراير ١٩٨٣: عدد القتلى ٤٦٦، عدد الجرحى ٢٥٦٧.

٢٨ كانون أول/ديسمبر ١٩٨٣: عدد القتلى ٥٦٢، عدد الجرحى ٣١٩٩.

٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٤: ٥٨٥ قتيلاً.

٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤: ٦١٠ قتلى.

١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥: ٦١٤ قتيلاً، و٣٦٧٥ جريحاً.

١٧ آذار/مارس ١٩٨٥: ٦٤١ قتيلاً.

٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ : ٦٤٨ قتيلاً.

١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٥ : ٦٥٤ قتيلاً، و٣٧٩٠ جريحاً.

وذكرت نشرة «الوطن» التي كانت تصدرها جبهة المقاومة الوطنية، أن عدد العمليات التي نفذتها الجبهة ما بين العام ١٩٨٢ـ ١٩٨٥، أي خلال ٣ سنوات، بلغت ٢٢٠٠ عملية، أدت إلى إصابة ٥٦٥٠ إسرائيلياً، حسب الاعترافات الإسرائيلية نفسها، وفي ما يلي جدول بعمليات المقاومة الوطنية ما بين ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ و١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥:

جدول بعمليات المقاومة الوطنية اللبنانية من ١٦ أيلول ١٩٨٢ حتى ١٠ أيلول ١٩٨٥

التاريخ	عدد العمليات الإجمالي ضد العدو وجيش لحد	التوزع الجغرافي للعمليات			خسائر العدو حسب بلاغات جبهة المقاومة إضافة لخسائر لحد والعملاء		اعترافات العدو	
		الجنوب	البقاع	الجبل	إصابات	آليات	قتلى	جرحى
ايلول ١٩٨٢	١٠	نفذت هذه العمليات في بيروت			١٩	٣	١	٧
ت١ ١٩٨٢	١٦	٩		٧	٧٩	٤	٢	١
ت٢ ١٩٨٢	١١	٦	١	٤	٢٦٣	١	٧٥	٣٠
ك١ ١٩٨٢	١٤	١٢	١	١	٥١	٢		٢
ك٢ ١٩٨٣	٢٥	١٢	٤	٩	١٣٧	٢	١	٢٢
شباط ١٩٨٣	١٤	٦		٨	٥٠	٦	٢	٥
آذار ١٩٨٣	٢٤	١١	٣	١٠	٨٥	١٣	٥	١٣
نيسان ١٩٨٣	٣١	١٩	٢	١٠	١٤٠	٢٢	٩	١٧
ايار ١٩٨٣	٥٣	٢٤	٧	٢٢	٢٨٠	٢٥	٧	٥٩
حزيران ١٩٨٣	٥٧	٣٨	٧	١٢	٢٣٠	٨	٥	١٩
تموز ١٩٨٣	٤٠	٢٤	٣	١٣	١١٠	١٢	٢	٣٩
آب ١٩٨٣	٣٠	١٨	٣	٧	٧٥	٧	٢	١٥
ايلول ١٩٨٣	٢٢	١٨	٢	٢	١٠	١١	١	١٣
ت١ ١٩٨٣	٣٤	٣٢	٢		٩١	٩	٢	١١

ت٢ ١٩٨٣	٢٩	٢٨	١		٢٧٠	١١	٣٢	٣٥
ك١ ١٩٨٣	٦٢	٥٨	٤		٢٠٣	٢٠	٣	١٠
ك٢ ١٩٨٤	٥٧	٥٤	٣		١١٥	١٦		٥
شباط ١٩٨٤	٤٩	٤٦	٣		١١٧	١٠	٢	١٤
آذار ١٩٨٤	٤١	٣٤	٧		١٠٠	١١	٢	٣٣
نيسان ١٩٨٤	٥٦	٥٠	٦		١١٠	٢٤		١٨
أيار ١٩٨٤	٣٧	٣٦	١		١١٠	٤	١	١٣
حزيران ١٩٨٤	٦٩							
تموز ١٩٨٤	٧١							
آب ١٩٨٤	٧٠							
أيلول ١٩٨٤	٥٦							
ت١ ١٩٨٤	٦٥							
ت٢ ١٩٨٤	٨١							
ك١ ١٩٨٤	١٠٥							
ك٢ ١٩٨٥	١٥٦							
شباط ١٩٨٥	١٧٤							
آذار ١٩٨٥	٢١١							
نيسان ١٩٨٥	١٢٧							
أيار ١٩٨٥	٣١							
حزيران ١٩٨٥	٣٧							
تموز ١٩٨٥	٥٣							
آب ١٩٨٥	٦٠							
أيلول ١٩٨٥	٣٧							
المجموع	٢٢٠٠							

العمليات التي نفذت في الجبل والبقاع من ٢٧/٥/٨٤ وحتى ١٠/ايلول ٨٥	
في البقاع	في الجبل
نفذ	نفذ
٨٥ عملية	٢١ عملية

عدد الإصابات والخسائر في العتاد من ٢٧/٥/٨٤ وحتى ايلول ٨٥	
اصابات	آليات
١٢٩٥	٢٤٨

اعترافات العدو من ٢٧/٥/٨٤ حتى ايلول ١٩٨٥	
قتلى	جرحى
٤٥	١٩٥

أ ـ انتفاضة القرى:

لم تستطع المناطق الوطنية، وتحديداً الجنوبية، أن ترى قوات الاحتلال الإسرائيلية وهي تنتشر وتحاول أن تتمركز وتتجذر فوق أرضها، فخرجت بعفوية وقوة، لتحرمها من الاستقرار والبقاء، فعمدت إلى التظاهر ضدها، ثم عبرت عن رفضها بمقاومتها بالوسائل البدائية، فألقت في وجهها «أواني الزريعة»، والماء المغلي، والحجارة، ولم تتوان عن استخدام البلطات والسكاكين، وقد لعب رجال الدين المسلمون دوراً مهماً في تأجيج المشاعر، وشحن النفوس لمقاومة هذا الاحتلال، كما لعبت الأحزاب الوطنية دوراً مماثلاً، غير أن البيئة الشعبية كانت تميل إلى التجاوب مع فعالياتها الروحية المحلية أكثر من غيرها، الأمر الذي دفع الاحتلال إلى الانتقام من العلماء، فاغتالت الشيخ راغب حرب، وأبعدت السيد محمد حسن الأمين من صيدا، واعتقلت عدداً آخر كان له حضوره المميز في المساجد والحسينيات.

وكان هذا التحرك الشعبي يقوى ويمتد مع الوقت، مما فرض حالة أصبح من الصعب إن لم نقل من المستحيل على الاحتلال أن يتعايش أو يتفاهم معها، فلجأ إلى أسلوبه القمعي المعتاد، علّه يخمد نار الثورة، لكن حساباته هذه لم تستند إلى فهم واقعي لهذا الشعب، الذي نشأ وتربى على مفاهيم وأساليب ثورية توارثها عبر الأجيال، وحقق من خلالها انتصارات وإنجازات وطنية وقومية وإنسانية هائلة، ولذلك كانت الحركة الشعبية الثورية تكبر ككرة الثلج، وعدواها تنتشر وتتوزع بين القرى والمحافظات بشكل سريع، أذهل الاحتلال وأزعجه، وجعله يفكر ملياً بالفرار من هذا الجحيم.

انطلقت الشرارة الأولى لهذه الانتفاضة في ٢٢ آب/أغسطس العام

١٩٨٢، في بلدة السكسكية في الجنوب، حيث خرج الأهالي عن بكرة أبيهم، يرددون الهتافات ضد الاحتلال وميليشيا سعد حداد، ويطالبون بإقفال مخفر الميليشيا، وقد اقتحموا المخفر وجردوا عناصره من أسلحتهم، وسرعان ما أحدث هذا العمل صدى لدى بقية القرى شجعها على المشاركة، ففي ٢ أيلول/سبتمبر، اعتصمت بلدة راشيا الوادي لمنع الإسرائيليين من احتلال السراي، وسارت تظاهرات في قرى: عين قانا، جباع وأنصار ضد ممارسات «الحرس الوطني». وفي ١٤ أيلول/سبتمبر تصدّت بلدة ميمس في منطقة حاصبيا إلى دورية إسرائيلية حاولت إنزال صورة الشهيد كمال جنبلاط[١].

هذه الانتفاضات اتسعت وتطورت مع ظهور جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، التي حضت على هذا الأسلوب وشجعته ودعمته، كما أن ظهور المقاومة المسلحة أدى إلى شحن النفوس معنوياً وعاطفياً، الأمر الذي ساهم في التعبئة ومواصلة النضال، فانطلقت المظاهرات في صيدا، الغازية، راشيا الوادي وبيصور، وانتقلت إلى برجا التي شكلت انتفاضتها انعطافة مهمة في هذه المسيرة، أدت إلى الإفراج عن المعتقلين، وقد اتبعت بانتفاضات ضخمة في: النبطية، وجبشيت، واتسمت بالشعارات الدينية، وعمت بعد ذلك مدينة صور، القرعون والجوار لتغطي كل مساحات جنوب لبنان، واتخذ المتظاهرون المناسبات الدينية غطاء لتحركهم وإطلاق شعاراتهم الجهادية.

وفي ٦ حزيران/يونيو العام ١٩٨٣، استفاد المنتفضون من الذكرى الأولى للاجتياح واتخذوها مناسبة للتصعيد، وشهدت بلدة دير قانون

(١) مروة، كريم، المقاومة أفكار للنقاش عن الجذور والتجربة والآفاق، دار الفارابي، ١٩٨٥، ص٤١.

النهر مواجهات ساخنة مع قوات الاحتلال بعد حصار ضرب حولها لمدة اسبوع كامل، ثم كانت ردود الأفعال الغاضبة في كفرصير، عربصاليم، وكفرملكي على اعتقال أحد أعضاء قيادة حركة أمل، انضمت إليها في ما بعد قرى: البيسارية، باريش، العباسية، وكانت مواجهات مشهودة في ذكرى عاشوراء في النبطية، وكذلك الحال في: الصرفند، تفاحتا، المروانية، زفتا ودير قانون، توج بإضراب عام في الجنوب في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر العام ١٩٨٣، وذلك رداً على إقفال الاحتلال لمعابر نهر الأولي، وازدادت الانتفاضات عنفاً في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، وكان أبرزها في ذكرى اغتيال الشيخ راغب حرب، وفي بلدة معركة، وتوزعت بعد ذلك التظاهرات والاعتصامات والمواجهات في البلدات التالية: الحلوسية، جبشيت، عربصاليم، انصارية، قانا، القليلة، ديركيفا، قلاويه، دبعال، القرعون، جب جنين، البازورية، النميرية، يحمر، الريحان، لبايا، كوثرية السياد، وإضراب عام في صيدا في ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٨٤، حولا، البيسارية، يانوح، كفرشوبا، برج رحال، بدياس، العباسية، عدلون، عين الحلوة وسحمر وغيرها[1].

أكدت هذه الانتفاضات وما صاحبها من مواجهات يومية، فشل الاحتلال في تحييد أو استقطاب الشارع الوطني اللبناني وخاصة الجنوبي، كما أكدت أن مصير هذا الاحتلال الخروج من لبنان آجلاً أم عاجلاً، لأن حلم البقاء قائم على رمال. وبينت تالياً أن الميليشيا المتعاملة مع هذا الاحتلال ستواجه نفس المصير الخائب للمحتل، لأن وجودها مرتبط به.

شاركت في هذه المواجهات كل الفئات الوطنية، وكان أبرزها

---

(١) المقاومة، المصدر السابق.

الدينية كما أسلفنا، لأن جذورها ومفاهيمها مترسخة في الأوساط الشعبية، لذلك سنلاحظ في ما بعد، أن هذه القوى كانت الرهان الأساسي في اقتلاع الاحتلال، وفرض الهزيمة عليه ومهما ذكرنا من تفاصيل حول هذه الانتفاضات، فإننا سنظل مقصرين في بعض جوانبها، لأنها قدّمت نماذج مواجهة تصلح لأن تكون درساً لكل الشعوب المقهورة المتطلعة إلى حريتها، وهي تتعرض لمثل ما تعرّض له لبنان أثناء الاحتلال الإسرائيلي، وتكفي الإشارة هنا إلى بعض المحطات والأمثلة، كي نعطي صورة عن روح الشعب المقاوم، واستعداده للقتال، ورفضه للظلم والقهر، واستعداده للاستشهاد، لأن هذه الانتفاضات هي التي أنجبت عدداً من الاستشهاديين الذين قلبوا المعادلة، وغيّروا وجه تاريخ المنطقة، وأعادوا الاعتبار لوطنهم ولأمتهم.

ب ـ العمليات النوعية:

لعبت البيئة دوراً مثالياً في الصمود والقتال ضد الاحتلال الإسرائيلي، فالبنية الثقافية والعقيدية والجهادية التي تقوم على أساسها ترفض الوجود الصهيوني في فلسطين أو أية بقعة عربية أخرى، تماماً كما ترفض أي استعمار أو غزو استيطاني، وهذا ما أظهرته بوضوح عبر سلسلة طويلة من النضال تعود إلى أعماق التاريخ. فنشأ الجيل على عشق المقاومة، والسلاح بالنسبة إليه «زينة الرجال»، وقد خبر التعاطي مع المواجهات، خلال الحرب الأهلية التي دامت زهاء ١٧ عاماً، ومن خلال مواجهة الاجتياحات الإسرائيلية المتلاحقة، فأتقن فنون القتال، وتعرف إلى كل مفاصل العمل الميداني، فتحصّن نفسياً وفكرياً وعسكرياً وضرب مثلاً فاعلاً في ساحات النضال، ومن أبرز أساليب عمليات جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية: استخدام الكمائن للاحتلال، فامتاز المقاتل

اللبناني أولاً بالشجاعة والقدرة على المناورة والتضحية باعتباره يدافع عن أرضه ووطنه، كما امتاز ثانياً بمعرفته للتضاريس وللمسالك ولأماكن تواجد وتحرك العدو، فعرف كيف ينصب له الشراك، وقد أوقعه غير مرة في مصائد خسر فيها المحتل عشرات القتلى، إضافة إلى الخسائر المادية كما حصل في عملية وادي الزينة قرب معمل الجية الحراري، بمنطقة إقليم الخروب، وكان لنجاح هذه العملية أثرها في تكرارها عند العديد من منعطفات الطرق، والأودية، والشوارع والمراكز.

وتميزت الجبهة بالعمليات الاستشهادية، التي استهدفت المقرات العسكرية الإسرائيلية، وأبرزها: العملية التي نفذت ضد مركز الحاكم العسكري الإسرائيلي في صور وصيدا، ومؤسسة جبل عامل في البرج الشمالي، والزهراني وزغلة في منطقة حاصبيا، وتفجير إذاعة الميليشيات في الشريط الحدودي.

وضرب الشباب في المناطق المحتلة أمثلة رائعة في المواجهات الميدانية المباشرة، فقاموا كأفراد وجماعات في التصدي للاحتلال، واقتحام عدد من مواقعه، مما أربك صفوفه وزعزع معنويات جنوده، وهذا ما شجع قرى كاملة مثل بلدات: معركة وجبشيت والنبطية وغيرها على القتال ضد الجيش الإسرائيلي، فزاد هذا التطور إرباكاً للاحتلال وإضعافاً لخططه في البقاء. واستخدم المقاتلون ما سمي بالعمليات المركبة في الجنوب والبقاع الغربي، فكانوا يستدرجون العدو إلى مكان محدد، لتتفجر في وجهه عمليات عدة إضافة للقصف والقنص من أماكن بعيدة.

رابعاً: الأحزاب والقوى المشاركة في الجبهة... ودورها

شعرت المناطق الوطنية اللبنانية، والمخيمات الفلسطينية المتواجدة فيها، أمام موجة الاحتلال الإسرائيلية، أنها أمام قدر لا مناص منه، وخيار واحد: المقاومة، وكان بديهياً أن تكون الطلائع الحزبية الوطنية والإسلامية والقومية والأممية في مقدمة ركب المواجهة، ولذا سنعرض ـ قدر ما توافرت لنا المعلومات سواء من أصحابها مباشرة أو عبر الدراسات والأرشيف ـ لموقع ودور هذه الأحزاب التي شكلت عصب جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، أو التي عملت تحت هذه التسمية، طيلة فترة هذه المرحلة.

١ ـ الحزب السوري القومي الاجتماعي:

أكد لي نائب رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، الأمين محمود عبد الخالق، أن الحزب عقد اجتماعاً في أوائل تموز/يوليو العام ١٩٨٢ في طرابلس، بحضوره وسركيس أبو زيد وعبد الله حيدر، وقرر اعتماد الكفاح المسلح وسيلة لصد الاحتلال ودحره، وذلك قبل صدور بيان جبهة المقاومة الوطنية بحوالي شهرين تقريباً، لكن البيان الذي كتب بخط اليد وحصلت على نسخة منه لم يصدر في حينه، ومضمونه يتناول وضع إسرائيل في المنطقة وأساليبها في العدوان واغتصاب الأرض،

ويشير إلى فشل الاتفاقات العربية معها، ويؤكد أن طريق الشعبين اللبناني والفلسطيني الوحيد، هي حرب الشعب الطويلة الأمد، ويدعو إلى تشكيل حركة وطنية ديمقراطية علمانية شعبية لتحرير الأرض، تكون جزءاً من حركة التحرر العربية والعالمية، ويناشد الجماهير اللبنانية، إلى عدم إلقاء السلاح، واتباع أسلوب المقاومة لأنها السبيل إلى استعادة الأرض.

وحدثني عبد الخالق، بأن الحزب نشأ وهو يحمل عقيدة قومية ومبادىء صراعية تشكل بوصلة الصراع ضد الكيان الصهيوني العنصري، وضد المؤامرة الاستعمارية المستهدفة الهيمنة على ثروات ومقدرات أمتنا، وكان مؤسس الحزب انطون سعادة حذر منذ مطلع القرن الماضي من خطر المشروع الصهيوني، معتبراً أن هزيمته لا تتم إلا من خلال خطة قومية نظامية معاكسة تقف بوجه الخطة الصهيونية الاستعمارية.

ولإيمان الحزب بهذه الأهداف، كان التركيز على ثقافة المقاومة القومية، فخاض صراعاً عنيداً وطويلاً، وهذا النهج سيستمر حتى تحرير كل ذرة تراب من تراب الوطن السوري، فالمقاومة التي حررت معظم الأراضي اللبنانية أمامها مسيرة شاقة، والذين يتوهمون بأن المقاومة هي مقاومة كيانية وبحجم كل كيان على حدة، نقول بأن المقاومة هي مقاومة الأمة كلها، والمعركة معركة استعادة كامل الحقوق، وإن حدود سايكس ـ بيكو، هي حدود مصطنعة، وسيأتي اليوم وهو قريب، حيث تزول فيه كل هذه الحدود المصطنعة، وتستعيد الأمة حريتها وسيادتها فتصون حضارتها وتحفظ تاريخها وتؤسس لمستقبلها.

فمنذ ثورة فلسطين في العام ١٩٣٦، كان للقوميين الاجتماعيين دور بارز في النضال، وكان لهم شهداؤهم أمثال القائد سعيد العاص من

حماه، والشهيد حسين البنا من لبنان، كما ساهموا في كل الثورات من خلال المقاومة الباسلة في العام ١٩٤٨، في حيفا بقيادة مصطفى سليمان الذي قاد فرقة الزوبعة، وفي اللد والقدس، وخوضه، في إطار جيش الإنقاذ، معارك مشهودة وشن غارات مميزة ضد المستوطنات الصهيونية، ونذكر في هذا المضمار البطل القومي غسان جديد.

وفي معارك استقلال لبنان والشام، كان للحزب دور مميز في مقارعة الانتداب بدءاً من مواقف زعيمه ودخوله السجن والمحاكمات التاريخية التي خاضها، ودعوته للعصيان المدني ضد الانتداب، مروراً بمعركة بشامون في العام ١٩٤٣ في لبنان حيث كان القوميون في طليعة الحرس الوطني الذي تصدى للدبابات الفرنسية، بقيادة أديب البعيني، ومنهم كان شهيد استقلال الأول سعيد فخر الدين. ولا ننسى الشهيد القومي الذي كان في سلك الدرك اللبناني موسى عبد الساتر الذي أبلى بلاء حسناً في مقاومة المتآمرين الذين شنوا هجوماً على البرلمان اللبناني سنة ١٩٤٤ والشهيد القومي ابراهيم منتش الذي استشهد في تظاهرة نظمت رداً على وعد بلفور، والشهيد جميل عازار الذي قضى تحت التعذيب من قبل قوات الانتداب الفرنسي.

وفي الشام، شارك الحزب بفاعلية في مقاومة المستعمر خصوصاً في حماه، وأذكر من أبطال الحزب محمد الشقفة وعبد الله العظم.

ولا ننسى المشاركة في ثورة رشيد علي الكيلاني ضد الإنكليز في العراق وكان من أبرزهم البطل محمد الصلاحي الذي استشهد فيما بعد خلال تنفيذه لحكم الإعدام برياض الصلح.

وشارك الحزب في معارك فلسطين ١٩٣٦ و١٩٤٨ وسقط له فيها

عدد كبير من الشهداء وهذا دليل ساطع على تبنيه خيار الصراع والمواجهة وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٨ شاركنا بفعالية في المقاومة. وعلى الرغم من أن هذه المرحلة حملت عنوان المقاومة الفلسطينية، إلا أن الحزب كان حاضراً فيها بقوة، وهذا ما يدل عليه وجود قيادات كبار خططوا ونفذوا عمليات جهادية نذكر منهم: كمال خير بك وفؤاد الشمالي وغيرهم الكثير.

أما الفترة من العام ١٩٧٦ إلى العام ١٩٨٢ فقد شاركنا في معارك شرسة وخضنا مواجهات بطولية ضد العدو الصهيوني. وهنا لا بد من الإشارة إلى قرار مركزي اتخذناه في العام ١٩٧٦ بتعبئة القوميين، والذي على أثره تحركت مجموعة من الفصائل القومية معززة بالأسلحة إلى الجنوب، ليكون الحزب أول من دخل إلى بنت جبيل للدفاع عنها في مواجهة العدوان، وقد استبسل القوميون فيها كما في حانين والعيشية وغيرها من المناطق.

ومن المعارك الهامة التي أذكرها، معركة استرداد الطيبة في ٣/ ٤/ ١٩٧٧، بعد هجوم نفذه مقاتلو الحزب، وقضى باستعادتها. وتصديه للهجوم الصهيوني في ٢٠/ ٨/ ٨٠ على محاور: أرنون، الشقيف، علي الطاهر، يحمر، وكفرتبنيت. وفي كفرتبنيت وبعد أن دخلها العدو، ضرب القوميون طوقاً عليه وشنوا هجوماً كبيراً استمر ١٢ ساعة، ألحق بالعدو خسائر كبيرة.

وبعد اجتياح العدو للبنان ودخوله العاصمة بيروت في ١٩٨٢، اتخذ الحزب قراراً بالمواجهة وعمد إلى توزيع المهام على قيادته بين بيروت الواقعة تحت الاحتلال، والبقاع الذي يتابع أعمال المقاومة. وفي هذه المرحلة، نجح الحزب في تنفيذ عمليات عديدة، منها عملية محطة

أيوب، كورنيش المزرعة، وعملية الويمبي المفصلية التي مهّدت لانسحاب العدو من بيروت وكانت فاتحة للعمليات النوعية التي أدت إلى تحرير معظم الأراضي اللبنانية وعملية أسر الطيار اليهودي بعد إسقاط طائرته فوق النبطية، عملية باص عاليه بقيادة الشهيد عاطف الدنف وهو الذي نفذ عملية الفرار الكبير من معتقل أنصار، عملية مهاجمة الأوتوبيس العسكري الصهيوني في بشامون، عملية فتى الربيع في المونتفردي، عملية الحدث، إسقاط طائرة هليكوبتر في الدامور، عملية جبل الباروك بقيادة الشهيد نضال حسنية، عملية غاليري سمعان، إسقاط طائرة مروحية في منطقة عميق، مهاجمة رادار عميق الذي كان يتمركز فيه العدو وتدمير الموقع تدميراً كاملاً، وصولاً إلى عملية قصف مستعمرة كريات شمونة في ٢١ تموز/ يوليو ٨٢ التي نفذها البطلان فيصل الحلبي وسمير خفاجة وهي العملية التي شكلت انطلاقة المقاومة الوطنية وأسقطت شعار سلامة الجليل.

وفي الفترة الممتدة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥ وما تبعها نفذ الحزب ١٢ عملية استشهادية.

العمليات الاستشهادية..

نفذ الحزب ـ حسب إحصاءاته ـ ٢٨٠٠ عملية ضد الاحتلال، استشهد له خلالها حوالي ٥١ شهيداً، وفقد ٦٢ مقاتلاً، واعتقل له ٢٥٠ مقاوماً أطلق سراحهم في ما بعد، وأبرز عملياته الاستشهادية في ١٣ آذار/ مارس ١٩٨٥، وعلى طريق جزين ـ كفرحونة اقتحم فتى الجبل وجدي الصايغ بسيارة مرسيدس، محشوة بما يزيد على مائة كلغ من مادة الـ«ت. ن. ت» الشديدة الانفجار رتلاً للعدو كان مغادراً بلدة جزين تتقدمه سيارة جيب في داخلها ضابط وجنديان وفجّر نفسه مما أدى إلى

تدمير سيارة الجيب واحتراقها وقتل من فيها وتدمير ناقلة جند وتدهور آليتين مدرعتين وقد قدرت الإصابات بثلاثين إصابة بين قتيل وجريح.

وبعد تلك العملية نفذت عروس الجنوب الشهيدة سناء محيدلي من بلدة عنقون في الجنوب عملية استشهادية صباح ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥ استهدفت تجمعاً لقوات العدو على معبر باتر في جزين حيث كانت تتجمع أعداد كبيرة من الشاحنات والدبابات والآليات المجنزرة، والعديد من المشاة المنسحبين من تلال الباروك ونيحا، وذلك باقتحامها القوة العدوة، بسيارة بيجو مجهزة بـ٢٠٠ كلغ من مادة الـ«ت.ن.ت» الشديدة الانفجار، وقد أوقعت العملية خسائر كبيرة في صفوف جنود الاحتلال قدر عددهم بحوالي ٥٠ قتيلاً وجريحاً، بالإضافة إلى إعطاب وحرق عدد من الآليات.

وقام «نسر البقاع» الشهيد مالك وهبي مواليد ١٩٦٦ من بلدة النبي عثمان في البقاع في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥ بعملية استشهادية باقتحامه قافلة جنود مؤلفة من أربع ملالات مجنزرة وأربع شاحنات وسيارتي جيب وذلك بشاحنة مجهزة بألف كلغ من مادة «ت.ن.ت» على مدخل جسر القاسمية الشرقي بين صيدا وصور، مما أدّى إلى مقتل وجرح جميع أفراد الدورية وتدمير الآليات «الإسرائيلية».

وتأكيداً على قومية المعركة قام «فتى الشام» الشهيد خالد أزرق، مواليد حلب في ٩ تموز/يوليو ١٩٨٥ بتنفيذ عملية استشهادية على الطريق الرئيسية بين مرج الزهور وحاصبيا فتقدم بسيارته «البيك.آب» فولكس فاكن المفخخة بألف كلغ من مادة «ت.ن.ت» إلى الحاجز المشترك لقوات الاحتلال «الإسرائيلي» وميليشيات انطوان لحد في بوابة الزاوية الواقعة على مسافة كيلومترات شمال الحاصباني وعندما وصلت

السيارة إلى مكان تجمع مخابرات العدو وميليشيات لحد وهموا بتفتيشها فجر خالد سيارته محدثاً دوياً هائلاً، وارتفعت أعمدة الدخان وتطايرت أشلاء جثث العدو وعملائه وأجزاء السيارات في دائرة قطرها حوالي ٣٠٠ متر. وأسفرت العملية عن سقوط أكثر من ٥٠ قتيلاً وجريحاً عرف منهم ضابطان هما نائب ضابط المخابرات الإسرائيلية، في القطاع الشرقي النقيب جاكي، كما سقط عدد كبير من مسؤولي مليشيات العميل لحد عرف منهم نسيب الحمرا وهو مسؤول جهاز الأمن في القطاع الشرقي ومسؤول «الحرس الوطني» في منطقة حاصبيا. كما قتل مساعده مجيد غشام وهو مسؤول سرية، وأمين بدوي وهو مسؤول محلي في حاصبيا وعلم الدين بدوي قائد الميليشيا في القطاع الشرقي وعدد كبير من عناصر لحد وتدمير مجنزرتين للجيش وست سيارات صغيرة تابعة للمخابرات «الإسرائيلية» وثلاث سيارات جيب.

ثم قامت «فتاة الجبل» الشهيدة ابتسام حرب بتنفيذ عملية استشهادية على جسر البياضة ـ الناقورة بتاريخ ٩ تموز/يوليو ١٩٨٥ في نفس اليوم الذي نفذ فيه خالد الأزرق عمليته وأسفرت العملية عن سقوط ٣٠ قتيلاً وجريحاً من الطرفين.

وفي شهر تموز/يوليو نفذت عملية استشهادية نوعية بواسطة الشهيد «فارس الشمال» علي غازي طالب الأربعاء ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٥ على طريق قلعة الشقيف ـ أرنون مقتحماً دورية إسرائيلية مؤلفة من ملالتين وسيارة جيب ودورية مشاة بسيارته المرسيدس المجهزة بمائتي كلغ من مادة الـ«ت.ن.ت» نتج عن العملية تدمير الملالتين واحتراق الجيب وقتل وجرح أكثر من خمسة وعشرين جندياً «إسرائيلياً» بينهم ضابط برتبة نقيب.

وقامت مريم خير الدين مواليد ١٩٦٧ في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ باقتحام تجمع للعدو وعملائه بسيارة من نوع تويوتا مفخخة بثلاثمائة كلغ من مادة «ت.ن.ت» الشديدة الانفجار وذلك على حاجز زغلة في منطقة حاصبيا ضمن منطقة الحزام الأمني حيث يتواجد مركز المخابرات الإسرائيلية اللحدية. وأسفرت العملية عن قتل وجرح جميع العناصر البالغ عددهم ٣٠ عنصراً كما تم تدمير دبابتين وسيارة جيب.

وفي ٤ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٥ قاد الشهيد عمار الأعسر سيارة فولفو زرقاء اللون محملة بالأدوات المنزلية على الطريق الرئيسي لبلدة أرنون وباتجاه الحاجز المشترك لقوات الاحتلال اليهودي والعميل لحد عند مدخل البلدة الجنوبي. ولدى وصوله إلى الحاجز فجر نفسه، فأسفر الانفجار عن مقتل وجرح عدد من جنود الاحتلال وعملائه. عرف من القتلى مسؤول «الحرس الوطني» في أرنون محمد حسن علي أحمد «أبو قاسم».

وبتاريخ ١٧/٧/١٩٨٦ نفذت الاستشهادية نورما أبي حسان عملية في منطقة جزين حيث قادت سيارة مشحونة بحوالي مائتي كيلوغرام من المواد الشديدة الانفجار في ساحة جزين مقابل دير مار مطانيوس الذي يقع على مقربة من مركز مشترك للعميل انطوان لحد والمخابرات «الإسرائيلية» مما أدى إلى قتل وجرح عناصر الدورية وتدمير عدد من الآليات.

وأسقطت عملية الثامن من تموز/يوليو التي نفذها الحزب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حدود التجزئة الاستعمارية وأكدت قومية المعركة ضد العدو الصهيوني في أروع صورة لالتحام الدم اللبناني والشامي والفلسطيني في عملية استشهادية قتالية داخل فلسطين المحتلة.

وهذه العملية البطولية التي جرت في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٨٦ واستشهد فيها محمد قناعة تمت ضد أهداف عسكرية «إسرائيلية» وأكد متحدث باسم جيش الاحتلال أن جنديين «إسرائيليين» قتلا وأصيب تسعة آخرون بجراح اثنان منهم بحالة الخطر.

وفي ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٨٧ جرى تنفيذ عملية استشهادية في الحاصباني داخل ما كان يسمى بالحزام الأمني، وهي عملية مشتركة للحزب وحدة الشهيد محمد سليم، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني مجموعة صبرا وشاتيلا، وقد جرت العملية في منطقة لم تشهد أية عملية نوعية منذ الاندحار الصهيوني إلى داخل الحزام الأمني ومنطقة العرقوب، حيث تمكنت دوريتان من اجتياز خطوط دفاع العدو في منطقة زمرية وزغلة ثم اخترقت خطوط التمركز الإسرائيلي عبر مواقعه المتشابكة وصولاً إلى المكان المحدد لها سلفاً حيث اشتبكت بجميع أنواع الأسلحة الرشاشة والصاروخية والقنابل اليدوية مع دورية راجلة للعدو الإسرائيلي قدرت بسرية حيث دارت معركة عنيفة استمرت أكثر من ساعتين استشهدت على أثرها زهر أبو عساف، ومن جبهة النضال سليمان جابر وأصيب منير صفا بجروح، ثم نقلته قوات الاحتلال إلى مرجعيون وصفّته.

وانطلقت الشهيدة فدوى غانم في ٢٥/ ١١/ ٩٠ محملة بالمواد المتفجرة باتجاه دورية عسكرية إسرائيلية رصدت على طريق أرنون ـ الشقيف وما أن وصلت على بعد ثلاثة أمتار حتى ضغطت على الجهاز الذي تمسكه جيداً بيدها، وفجأة دوى انفجار هائل وتناثر الجنود الصهاينة أشلاء.

٢ ـ الحزب الشيوعي اللبناني:

يعتبر الحزب الشيوعي اللبناني، أحد الأعمدة المؤسسة لجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية العام ١٩٨٢، ونضاله ضد الاحتلال الإسرائيلي سبق ذلك بأعوام، إذ كان يستشعر دائماً بخطر الصهيونية العنصرية على المنطقة، ويراها تشكل تهديداً ليس لأمن واستقرار لبنان ودول الطوق العربية فحسب، بل تهديداً للعالم بأسره، ولذا لا بد من استئصال جذوره الإرهابية وأكد أمين عام الحزب فاروق دحروج، أن الحزب واجه الاعتداءات الإسرائيلية قبل تشكيل الجبهة الوطنية، ففي العام ١٩٦٩، أسس ما سمي بـ«الحرس الشعبي»، تحت شعار «الدفاع عن القرى الحدودية»، وقد سقط شهيد يدعى علي أيوب في بلدته عيناتا العام ١٩٧٢، أثناء تصديه لعدوان إسرائيلي كما سقط له شهيد ثان في بلدة مجدل سلم العام ١٩٧٧ يدعى معروف علاء الدين. وفي العام ١٩٧٨، شكّلت «قوات الأنصار» ليتجاوز المشاركة المحلية، فانخرط في حينها أربعة أحزاب شيوعية عربية فيها، هي: الحزب الشيوعي الأردني، الفلسطيني، السوري والعراقي، لكن هذا التنظيم لم يصمد طويلاً على الرغم من مشاركته مع القوى الفلسطينية في عمليات التصدي.

ورأى أن المشاركة في المقاومة منذ مطلع السبعينات جاء بناء لقرار جزئي لاعتبارات تدخل في سياق الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتعرض لبنان للاعتداءات المتكررة، من هنا كان تصعيدنا بالمشاركة في المرحلة التي تلت اجتياحي ١٩٧٨ و١٩٨٢، ولتجنب الدخول في الصراعات الداخلية وكمنطلق لتوحد اللبنانيين ضد العدو الخارجي الأخطر ألا وهو إسرائيل. وعولنا على المقاومة كعامل أساسي في الحد من الانقسامات الداخلية، وهذا ما يعكس الكثافة في المشاركة بالعمليات الاستشهادية

التي نفذها الحزب. ووصول عدد المشاركين إلى ٧ آلاف مقاتل، ودخول آلاف المعتقلين إلى سجون العدو الإسرائيلي، سواء تلك التي أقيمت على الأراضي اللبنانية، أو داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، فالحزب الشيوعي هو الوحيد الذي نفذ عمليات في منطقة جبل الشيخ (مزارع شبعا وكفرشوبا)، في بدايات عمل المقاومة، ولا يزال لنا هناك شهداء، وكنا نعتبر أن المقاومة هي الرافعة التاريخية كرد على الهزيمة التي حلت في العام ١٩٦٧، في عداد الأوائل الذين خاضوا غمار هذا الواجب القومي وأكد أن خروج الحزب الشيوعي اللبناني من معادلة المقاومة في مرحلة التسعينات، لم يكن بقرار منه، إنما لأسباب خارجة عن إرادته.

أ ـ إحصاءات بالعمليات وعدد الشهداء

ذكرت الإحصاءات التي حملتها تقارير الحزب الشيوعي اللبناني، حول العمليات والشهداء الذين سقطوا خلال تلك المسيرة، ما يلي:

ـ بلغ عدد الذين شاركوا في العمل المقاوم ٧ آلاف عنصر.

ـ بلغت حصيلة العمليات منذ أيلول/سبتمبر العام ١٩٨٢، وحتى عام التحرير العام ٢٠٠٠، حوالي ١١١٣ عملية، منها ٩٠٧ عمليات ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، و٢٠٦ عمليات ضد عناصر الميليشيا العميلة.

ـ وصل عدد الشهداء إلى ١٧٢ شهيداً و١٥ شهيدة، بينهم ثلاثة نفذوا عمليات استشهادية، وهم موزعون على المحافظات اللبنانية كالتالي: الجنوب: ١٣١، الشمال: ١٤، جبل لبنان: ١٠، بيروت: عمليتان.

ـ عدد الجرحى: ١٢٠٠ جريح.

ـ عدد المعتقلين: ٣٠٠٠، ما زال أحدهم ويدعى أنور ياسين موجوداً في السجون الإسرائيلية منذ العام ١٩٨٧.

ـ عدد الجثث المحتجزة: ٣١ جثة.

ب ـ نماذج ميدانية

من أبرز العمليات التي نفذها الحزب الشيوعي، وتركت أثرها في النفوس، وفي إعطاء قوة ودفع لجبهة المقاومة الوطنية: عملية الشهيدة لولا الياس عبود، في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٥، عندما اشتبكت مجموعتها ودورية للاحتلال مؤلفة من شاحنتين وسيارة جيب، وعملية الشهيد جمال ساطي الذي نفذ تسع عمليات قبل تفجير نفسه بمقر الحاكم العسكري الإسرائيلي في نادي زغلة في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٥.

ـ وفي ١٣ آذار/مارس ١٩٨٣، نفذ الحزب هجوماً ضد قافلة إسرائيلية مؤلفة من آليات عدة في منطقة وادي الزينة، أدى إلى إحراق عدد من الآليات وقتل ١٣ جندياً إسرائيلياً وإصابة ١٧ آخرين، حسب بيان لجبهة المقاومة الوطنية.

ـ وفي ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣، هاجمت إحدى المجموعات، دورية للاحتلال الإسرائيلي كانت تمر بالقرب من مكان إحياء ذكرى عاشوراء في النبطية، وقد ألقيت قنبلة داخل الجيب، فأحرقته، ودارت مواجهات أدت إلى جرح عدد من الجنود.

ـ وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، تم اغتيال الجنرال الإسرائيلي «أبو النور» ومرافقيه وكان يشغل منصب مسؤول مخابرات البقاع الغربي، بعد أن تم نصب كمين لهم.

ـ في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥، قامت مجموعة الشهيدة لولا عبود، بقيادة وفاء نور الدين، بعملية بطولية عند مفترق أبو قمحة قرب بلدة حاصبيا، ضد ميليشيا انطوان لحد، حيث فجرت وفاء نفسها بالضابط وعناصر لحد عندما حاولوا اعتقالها.

ـ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، تم إسقاط مروحية إسرائيلية.

ـ تفجير مبنى إذاعة «صوت الأمل» الناطقة باسم الميليشيا المتعاملة مع إسرائيل في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥، وسقوط ١٥ شخصاً كانوا بداخله، واستشهد للمقاومة ٣ عناصر هم: الياس حرب، حسام حجازي وميشال صليبا، وتم أسر ناصر خرفان.

ـ وفي تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام، تم تفجير مبنى تلفزيون الشرق الأوسط التابع للميليشيا أيضاً في بلدة مارون الراس.

ـ وفي ١٥ ـ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، جرت مواجهات عنيفة بين مجموعات للمقاومة في منطقة حاصبيا قرب قرية شويا، أدت إلى مقتل ٣ إسرائيليين وجرح ٤ آخرين ـ حسب اعترافات إسرائيل، وتم أسر عبد الكريم العلي، وأنور ياسين الذي أصيب بجروح عدة، وهو ما زال في الأسر حتى الآن.

وكذلك نفذ الحزب هجمات عدة، بين ٨ و١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، ضد مواقع وتجمعات قوات الاحتلال الإسرائيلي، أوقعوا خسائر بشرية ومادية عدة فيها.

ـ وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠، تمكن المقاومون، من تصفية المستوطن الأمريكي وليام روبنسون، بعدِ اقتحام مقر إقامته في راشيا الفخار.

وغاب الحزب الشيوعي عن مسرح العمليات من عام ١٩٩٤، وحتى العام ١٩٩٨ حين استأنف نشاطه بثلاث عمليات في ذلك العام، وبعشرين عملية عام ١٩٩٩، و٧ عمليات في العام ٢٠٠٠.

وفي ما يلي جدول بمجمل العمليات حسب توزيعها على السنوات، طبقاً لمصادر الحزب:

السنة	عدد العمليات	ضد إسرائيل	ضد لحد
١٩٨٢	٢٨	٢٨	-
١٩٨٣	١٤٠	١٤٠	-
١٩٨٤	٢٧١	٢٧١	-
١٩٨٥	٣١٢	٣١٢	-
١٩٨٦	١٠٤	٨٥	١٩
١٩٨٧	٧٣	١٧	٥٦
١٩٨٨	٩١	٢٣	٦٨
١٩٨٩	٣٥	١٦	١٩
١٩٩٠	١٣	٨	٥
١٩٩١	١٠	٢	٨
١٩٩٢	٥	٢	٣
١٩٩٣	٥	٣	٢
١٩٩٤	-	-	-
١٩٩٥	-	-	-
١٩٩٦	-	-	-
١٩٩٧	-	-	-
١٩٩٨	٣	-	٣
١٩٩٩	١٦	-	١٦
٢٠٠٠	٧	-	٧
المجموع	١١١٣	٩٠٧	٢٠٦
النسبة المئوية	٪	٨١,٥	١٨,٥

٣ ـ منظمة العمل الشيوعي:

كانت منظمة العمل الشيوعي، من الذين وقعوا على البيان الأول لجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، إلى جانب الحزب الشيوعي، وقد نفذت العديد من العمليات ضد قوات الاحتلال في الجنوب وبيروت. وقدمت شهداء وجرحى، استبسلوا في المواجهات ومع ذلك، كانت ترفض التفرد بإعلان بيانات خاصة بمعظم عملياتها، باعتبار أن ما قامت به هو ضمن جبهة مقاومة موحدة، ضمت العديد من القوى والأحزاب الوطنية.

وتضمنت لوائح شهداء المنظمة ما بين العام ١٩٨٢ و١٩٨٧، أسماء ٢٦ شهيداً، أما أبرز العمليات التي تم تنفيذها ـ حسب «بيروت المساء» و«الوطن» ما بين العام ١٩٨٥ و١٩٨٨ فهي التالية:

ـ في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٨٥: هاجمت مجموعة من وحدة الشهيد فضل سرور، موقعاً لقوات العميل لحد على تلة الحقبان قرب ياطر، واعترف العدو بجرح اثنين من جنوده.

ـ ثم في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ تنفيذ ٢٩ عملية داخل المنطقة المحتلة.

وخلال عام ١٩٨٦ نفذ ١٢ عملية خلال الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني/ يناير والأسبوع الأول من شباط/ فبراير و٧ عمليات خلال شهر آذار/ مارس، و٦ عمليات خلال شهري تشرين الأول/ اكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر وخمس عمليات خلال كانون الأول/ ديسمبر.

وفي كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٨٧ نفذت داخل المنطقة المحتلة، ٣ عمليات، من بينها عمليتان في عمق هذه المنطقة، كما تم تنفيذ ثماني عمليات في نيسان/ أبريل من العام نفسه.

- وفي ١٩٨٧/٦/٤ وعشية الذكرى الخامسة لاجتياح العدو الإسرائيلي للبنان، اشتبكت ثلاث مجموعات مع مواقع لقوات الاحتلال والميليشيا المتعاملة معه قرب كفرحونة، ودار اشتباك استعملت فيه مختلف الأسلحة الصاروخية والرشاشة ومدفعية الدبابات ودام أربعين دقيقة، تمكن خلالها المقاومون من تكبيد العدو الإسرائيلي خسائر كبيرة، واستشهد ثلاثة مقاومين هم: إبراهيم القادري، فتحي الأشهب ومحمد ترشيشي.

- في ١٩٨٧/١١/١٠ وعلى مدى ثلاث ساعات كان القاطع الممتد من بلدة صفارية حتى أطراف كفرفالوس، مسرحاً لاشتباكات واسعة خاضتها مجموعات عدة فتقدمت مجموعة الشهيد بلال الحريري نحو موقع تلة ماروس (جزين) وعملت على فتح ثغرة في الشريط الشائك المحيط بالتلة، وإبطال التفخيخ المؤدي إليها، كذلك نزعت عدداً من الألغام، فيما تقدمت مجموعة الشهيد الفرو وأعادت تلغيم دشم المواقع، إضافة إلى مهجع الجنود، في هذا الوقت تجاوزت مجموعة الشهيد رعد التلة، لتنصب مكمناً لحامية الموقع المتحركة بين التلة وصفارية، ودارت اشتباكات عنيفة، وقد تمكنت المجموعات من العودة بعد أن رفعت علم وحدتها على التلة وحملت معها خوذتين وبعض الألغام التي فككتها مع صور تفصيلية للموقع قبل وبعد تفجيره.

- وفي شهر آذار/مارس عام ١٩٨٨، نفذت ثلاث عمليات: الأولى على مشارف ثكنة كفرفالوس وأدت إلى إصابة ثلاثة مجندين من ميليشيا العميل لحد، والثانية على الطريق الترابية المؤدية إلى مزرعة شبيل في البقاع الغربي، واعترف العدو بإصابة اثنين من جنوده. أما الثالثة التي جاءت في الذكرى الحادية عشرة لاستشهاد الزعيم كمال جنبلاط فقد

أدت إلى تفجير نقطة حراسة وتدمير ملالة إسرائيلية في منطقة صفارية ـ جزين.

ـ وفي نيسان/ أبريل من العام نفسه، نفذت خمس عمليات ضد قوات العدو في بلدة أنان ـ جزين وعلى طريق صفارية. وأتبعتها في شهر حزيران/ يونيو بثماني عمليات داخل الشريط الحدودي المحتل أسفرت عن مقتل أحد جنود العدو إضافة إلى عدد من الإصابات في صفوفه.

ـ وفي ذكرى انطلاقة جبهة المقاومة في أيلول ١٩٨٨ نفذت المجموعات ذاتها ٥ عمليات ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي وعملائه.

٤ ـ الجماعة الإسلامية:

لعبت «الجماعة الإسلامية»، دوراً مهماً في مواجهة قوات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة صيدا العام ١٩٨٢ فسقط لها الشهداء: سهيل السالم، فوزي آغا، سليم حجازي وبلال عزام. ثم واصلت عملياتها بعد الانسحاب الإسرائيلي إلى الشريط الحدودي، مسجلة عمليات نوعية عدة، ألحقت خسائر في صفوف العدو وكانت الجماعة الإسلامية تنفذ عملياتها عند انطلاقتها تحت اسم «قوات الفجر»، وركزت نشاطها في البداية على الأوتوستراد الشرقي لمدينة صيدا وشارع رياض الصلح، حتى أن الاحتلال أطلق عليه اسم «طريق الموت»، وفي تشرين الأول/ اكتوبر العام ١٩٨٣، هاجم مقاتلو الجماعة الإسلامية جنود الاحتلال قرب مستشفى فؤاد عسيران، فسقط جنديان إسرائيليان.

وكان من بين أبرز العمليات ـ كما يروي مسؤول المقاومة بالجماعة الإسلامية ـ تلك التي نفذت في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر

١٩٨٣، والتي استمرت من الساعة العاشرة مساء حتى الخامسة من فجر اليوم التالي، وأدت إلى مقتل ضابط إسرائيلي وعدد من الجنود، وسقط للجماعة شهيدان هما: محمود زهر ومحمد علي الشريف، وأصيب القائد الميداني لقوات الفجر جمال الحبال، الذي نقلته طوافة إلى داخل إسرائيل لمعالجته والحصول على بعض المعلومات منه، لكنه استشهد وأعيدت جثته.

وجراء تصاعد هذه العمليات، أقدم الاحتلال على اعتقال الشيخ محرم العارفي و٢٠٠ شاب من أنصار الجماعة، الأمر الذي استفز الشارع الصيداوي، وانتفض بكل قواه، دفاعاً عن هذه المجموعات والخط المقاوم وقد شكل ذلك نقطة تحول في تاريخ الجماعة المقاوم، ونتيجة لهذا الغضب الشعبي تصدى الشاب نزيه القبرصلي «فتى صيدا» وحيداً، لدورية إسرائيلية في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، وقتل عدداً من الجنود الصهاينة قبل أن يستشهد. وعلى الأثر فجر المقاومون عبوات ناسفة عدة، ضد قوة إسرائيلية في منطقة المرفأ وألحقوا بها خسائر.

وبعد أيام على هذه العملية، حاولت ميليشيا سعد حداد، الإمساك بالمجاهد أحمد الديماسي على مقربة من جامع الزعتري، غير أنه تمكن من الفرار، وتم تهريبه إلى بيروت، حيث عولج من جراح أصيب بها، وبعد ذلك عاد للمقاومة، واستشهد في منطقة البراد يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤.

وفي السابع والعشرين من شباط/فبراير من نفس العام، نفذت قوات الفجر عملية نوعية في محلة سينيق، واستشهد على أثرها بشير الأتب.

وفي الذكرى الأولى لاستشهاد الحبال وزهرة والشريف، نفذ المجاهدون عملية مزدوجة، تم خلالها تفجير عبوتين ناسفتين ضد قوات الاحتلال في الطرف الجنوبي لمدينة صيدا، حققت إصابات مباشرة.

وفي الشهرين الأخيرين من تواجد الاحتلال في صيدا، أي في كانون الثاني/ يناير، وشباط / فبراير من العام ١٩٨٥، هاجم المقاومون مواقع الاحتلال بصواريخ الكاتيوشا، بشيء من العلنية الجريئة. ولم تتوقف «الجماعة» عن تنفيذ عملياتها، بعد الانسحاب الإسرائيلي من صيدا، بل واصلت نشاطها تحت اسم «المقاومة الإسلامية ـ قوات الفجر»، لكن بزخم أقل، لعوامل عدة، منها جغرافية، وكان هناك تنسيق مع حزب الله والمقاومة الإسلامية، حيث كان الطرفان يخوضان مواجهات مشتركة استمرت حتى الاندحار الإسرائيلي عن أجزاء واسعة من أرض الجنوب والبقاع الغربي العام...».

ومن بين العمليات البارزة للجماعة الإسلامية:

ـ مواجهة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي على محور الصالحية ـ شواليق، في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥، وقد سقط فيها الشهيد حسن سلمان.

ـ مواجهة مشتركة بين قوات الفجر والمقاومة الإسلامية من جهة والقوات الإسرائيلية من جهة أخرى، على جبل باسيل ـ قضاء بنت جبيل، في ٩ آذار/ مارس ١٩٨٦، سقط فيها لقوات الفجر الشهيد علي نمر خليل، وللمقاومة الإسلامية أحمد شمص.

ـ المشاركة مع المقاومة الإسلامية في اقتحام موقع علمان ـ الشومرية، في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٨٧، واستشهاد حسن الكبش.

ـ عملية بحرية ضد الاحتلال مقابل عدلون في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، واستشهاد محمود البغدادي.

ـ اقتحام مشترك لموقع السويداء في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، واستشهاد حسين عبد الجواد.

ـ مواجهة مع دورية للاحتلال في بلدة حولا، أطلق عليها عملية شهداء غزة، في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٩، واستشهد خلالها: سمير ناجي، محمد ديب شبلي وزكريا حجير.

ـ عملية بحرية ضد زورق «دابورا» قبالة ساحل الناقورة، في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٠، واستشهاد: عبد الرحمن المسلماني وفهد أحمد معروف.

٥ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي:

شكلت القضية الفلسطينية، المرتكز الأساس لفكر ومبادىء ونهج حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان، فعمل بكل إمكاناته، وعلى الصعد: السياسية، والأمنية والإعلامية والثقافية، من أجل الذود عن هذه القضية، وقدم في سبيلها دماء غالية، وكان في طليعة شهدائه جلال كعوش.

وقد سخّرت سوريا في ظل حكم الحزب، وبرعاية الرئيس حافظ الأسد، ومن ثم نجله الرئيس بشار الأسد، كل الجهود من أجل تحرير الأرض العربية من الاحتلال الإسرائيلي، وفي مقدمتها الجنوب والبقاع والجولان، واستطاع الجيش العربي السوري المتواجد فوق أرض لبنان، أن يشارك عملياً في التصدي والمقاومة ضد المحتل، وعمل على تدريب عناصر المقاومة، ومدهم بالسلاح والذخيرة.

وقدم حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان، عبر مسيرته الجهادية في المقاومة الوطنية اللبنانية، العديد من الشهداء منهم:

هشام عباس الذي استشهد في ١٥/ ٧/ ١٩٨٥ عند بوابة كفرتبنيت، عبد الله عبد القادر (١٥/ ٨/ ١٩٨٥ معبر بيت ياحون)، مناع قطايا (٢٨/ ٨/ ١٩٨٥ ريمات - قضاء جزين)، عصام عبد الساتر (٣/ ٩/ ١٩٨٥- مثلث كفرحونة)، حيدر قيس (١٩٨٦- كوكبا)، وحميدة الطاهر (١٩٨٦- ريمات).

كما قدم عشرات الشهداء ضمن مسيرة العمليات المشتركة، دفاعاً عن لبنان وفلسطين.

٦ - تجمع اللجان والروابط الشعبية:

شارك «تجمع اللجان والروابط الشعبية» في التخطيط والتنفيذ لعدد من عمليات جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، في بيروت والجبل والجنوب، وأكد وزير الدولة والمسؤول في التجمع بشارة مرهج أنه ليل الأحد الموافق فيه ٥ حزيران/يونيو ١٩٨٢، انطلقت مجموعتان للتجمع من بيروت باتجاه مدينة صيدا في الجنوب. وعند جسر نهر الأولي، اصطدمت المجموعتان بالإنزال البحري الصهيوني، وحصل اشتباك كان من نتيجته إصابة المناضل محمد المعلم وأسر ثمانية، جرى إطلاق سراح اثنين منهم في أول عملية تبادل للأسرى من معتقل أنصار، واعتبر الستة الآخرون في عداد المفقودين، وهم: ابراهيم نور الدين، محمد المعلم، بلال الصمدي، محمد شهاب، حيدر زغيب وفوزي الشاهر.

وكانت أولى عمليات التجمع، داخل المنطقة المحتلة، حصلت قرب مثلث جنسنايا - المجيدل، حيث كمنت إحدى المجموعات لدورية إسرائيلية وأمطرتها برشقات نارية.

وفي بيروت تصدى مقاتلو التجمع لدبابات الاحتلال في الطريق الجديدة، عند دخولها العاصمة اللبنانية على محور الجامعة العربية، واستشهد خلال المواجهة: محمد الصيداني وصلاح الهسير، كما شارك المقاتلون في المواجهة على بعض المحاور في المتحف والشياح.

ونجح التجمع في تأمين العتاد المطلوب للمقاومة وتهريبه إلى المناطق المحتلة، عبر الجبل، وشكل في البداية قيادة ميدانية لمتابعة العمل المقاوم، في المناطق المحتلة كانت تلتقي صباح كل يوم في منزل أحد أعضائها في منطقة المزرعة ببيروت، واتفق في البداية على عدم إصدار بيانات عن العمليات التي يقوم بها، بهدف التمويه والتضليل للعدو، وأصدر بيانات بعدة عمليات، تارة باسم «الغفاريون» وتارة أخرى باسم «الربديون»، وأخيراً أصبحت العمليات تصدر باسم «جبهة المقاومة الوطنية ـ قوات جبل عامل»، وهي صيغة جبهوية إلى حد كبير، التحق بها القومي العربي والإسلامي والوطني بشكل عام، ومن خلالها ناضل تجمع اللجان.

وذكر من أبرز شهداء قوات جبل عامل، الشهيد بلال فحص، الذي قام بعملية استشهادية على طريق ضيدا ـ صور، وكذلك الشهداء: ابراهيم منتش، حسن سعد، كامل عطية، عصام حمية، يوسف ياسين، عبد الصاحب فقيه، جودت عليق، شوقي عبد النبي أو عليوه، محمد كامل نمر بيضون ومحمد جمعة. وكان من أبرز العاملين في قوات جبل عامل في منطقة النبطية الشهيد محمد مرتضى (من زوطر)، الذي نفذت مجموعته أهم العمليات في تلك المنطقة، منها العملية التي اشتهرت باسم «عملية البطيخ» في سوق النبطية، وكان في عدادها الشهيد جودت عليق.

ولكن بسبب ضآلة الإمكانات، وتبدل المعطيات على الأرض، لم تستطع قوات جبل عامل الاستمرار في العمل، فالتحق مناضلوها بصيغ عمل أخرى في العام ١٩٨٦.

٧ ـ الاتحاد الاشتراكي العربي:

كانت للاتحاد الاشتراكي العربي، إسهامات مهمة في بعض مفاصل العمل المقاوم، خاصة في المراحل الأولى للاجتياح الإسرائيلي. فبينما كانت قوات الاحتلال تحاصر بيروت، انطلق مقاتلو الاتحاد وبشكل إفرادي، للتصدي للاحتلال وتنفيذ عمليات ضده في بساتين الجنوب اللبناني، وكانت باكورة هذه العمليات هجوم ضد حافلة سياح إسرائيليين في منطقة أبو الأسود.

وعندما علمت قيادة الاتحاد بذلك، جهزت سيارات خاصة لتهريب السلاح إلى هؤلاء المقاتلين، دون أن تتمكن الحواجز الإسرائيلية المنتشرة على الطرقات من كشفها.

واعتبر المسؤول العسكري في الاتحاد آنذاك عمر حرب، أن المواجهات التي حصلت في منطقة خلدة على أبواب العاصمة، وعملية نسف جسر سليم سلام، كانتا من أعمال المقاومة الملحمية، وقال: كنا قبل الاجتياح، وتحديداً في نيسان/أبريل العام ١٩٨٢، قررنا القيام بأعمال كبيرة وعلى مستوى متطور، فشكلنا قيادة عسكرية من ضباط «جيش لبنان العربي»، وأقمنا قاعدة على رأس قمة جبل قرب بلدة عرمون، لكن الطيران الإسرائيلي قصفها بعد اكتشافها، فاتجهنا نحو الساحل، قرب «الفاميلي بيتش»، حيث اشتبكت وحداتنا مع آليات إسرائيلية كانت تتقدم على ذلك المحور.

واتصلت من بيروت بقائد مجموعتنا في تلك المناطق، طالباً منه الانسحاب، بسبب صعوبة الوضع الميداني، لكنه رفض قائلاً: «لن ننسحب ولو على جثثنا». عندئذ توجهت مع عدد من الإخوة إلى خلدة، وهناك تعرضنا لقصف مباشر، ونجونا بأعجوبة، نتيجة وضع المنطقة الجغرافي.

وتحدث حرب عن معركة جسر سليم سلام والسان سيمون والسان ميشال، واشتباكات أخرى، فقال: في ١٥ و١٦ أيلول/ سبتمبر كان المقاتلون يطاردون جنود العدو على دراجات، ويطلقون عليهم النار، وقبل سقوط مركز في السبينس كنا نقلنا من مستودع أسلحة سبق أن استلمناه من التنظيمات الفلسطينية قبل رحيلهم، راجمة صواريخ بثلاثين فوهة، ولغمناها إضافة إلى صواريخها الثلاثين، بعشرين كيلوغراماً من مادة الـ«تي.أن.تي»، ووضعناها تحت الجسر الذي لم يكن بناؤه مكتملاً. وكان ذلك في ١٦ أيلول/سبتمبر، وفي السادسة والنصف من صباح ١٧ أيلول/ سبتمبر، اتصل بنا عميل لبناني في مركزنا الرئيسي بالمصيطبة وتبعه آخر، وحاولا إقناعنا بالانسحاب، نظراً لعدم التكافؤ، وكان جوابنا: إنه لو كان هذا الموقف موقفنا، لألقينا السلاح عندما وصلوا إلى صور أو صيدا. ثم وزعنا السلاح على الشباب في «حي اللجا» الذين قاتلوا إلى جانبنا. وقال: عندما تبلّغ قائد القوة الإسرائيلية إصرارنا على المواجهة، بدأ تقدم المشاة من تحت الجسر، والدبابات فوقه، ولحظة وصولهم إلى المكان، أطلق أحد المقاتلين قذيفة «انيرغا» على الراجمة، فانفجرت محدثة ما يشبه الهزة الأرضية، وتهدم حوالي ٨٠ متراً من سطح الجسر، فوقعت دبابة في الحفرة وقتل أفراد طاقمها، كما قتل عدد من المشاة تحت الجسر، إضافة إلى تدمير سبع آليات أخرى، وحصل شبابنا على ثلاث خوذات لجنود قتلوا.

أصيب الاحتلال بالذهول، ولجأ عدد من جنوده، وبينهم جرحى، إلى إحدى البنايات القريبة من الجسر، واتخذوا من أهاليها رهائن، وطلبوا من أحد الرجال أن يخرج ليبلغنا أن أي طلقة نطلقها عليهم، سيردون عليها بقتل أحد السكان، وهددوا ذلك الرجل بأن زوجته ستكون الأولى، لضمان نقله الرسالة وعودته. بعد ذلك تحركت قوة إسرائيلية من أمام «سنتر المقاصد» لفك الطوق عن الجنود، فتصدى لها مقاتلونا، واستشهد الأخ محمد الحمصي، وبقي في أرض المعركة، فأرسلوا لنا من يقول بأنهم لن يسمحوا لنا بسحب رفيقنا قبل تأمين أطباء لإسعاف جرحاهم المحاصرين في البناية، فلم نرد عليهم، وعمد أحد مقاتلينا إلى سحب جثة رفيقه ليلاً، ودفناه في حديقة المركز مع إخوانه الذين استشهدوا قبله.

وحدثني رئيس الحزب عبد الرحيم مراد، عن تلك الحقبة، فقال: كان الاجتياح الصهيوني للبنان في مطلع شهر حزيران/يونيو ١٩٨٢، مرتّباً مع أكثر من جهة محلية وأطراف دولية، وكان أحد أهدافه الأساسية إلحاق لبنان بالكيان الصهيوني كما اتضح بعد ذلك من خلال اتفاق ١٧ أيار/مايو سنة ١٩٨٣، لكن شبه الإجماع الوطني على مقاومته وتضافر الجهود الإقليمية التي مثلتها بشكل أساسي الجمهورية العربية السورية، أديا إلى انكفائه أولاً عن بيروت ثم إلى هزيمته مرحلة بعد مرحلة حتى كان التحرير والنصر في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠.

وكان حزب الاتحاد فصيلاً سياسياً وعسكرياً مع الفصائل التي تصدت للاجتياح الصهيوني في أكثر من محور، وخاض مقاتلوه أكثر من معركة ناجحة ضد طلائع قوات العدو الغازية، وكان هناك ثلاث معارك ما زلت أتذكرها أثبت فيها مقاتلونا قدرتهم على التصدي والمواجهة

وإلحاق خسائر بشرية ومادية بالجيش الصهيوني، وسقط لنا خلالها شهداء بررة على طريق المقاومة الطويل:

كانت المعركة الأولى في البقاع الغربي لجهة مدخل محافظة الجنوب، حيث كانت ثلة من مقاومينا في أحد الأودية الضيقة تتصدى لرتل من طلائع آليات العدو، وأمطرته بوابل من قذائف الآر بي جي والرشاشات، فعرقلت تقدمه واضطرته إلى الاستعانة بالطيران ليعيد تمشيط المنطقة التي لم يكن قد مضى إلا وقت قصير على مسحها بالقنابل والرصاص.

وكانت المعركة الثانية في مثلث خلدة الذي صمد وقتاً طويلاً أمام ضغط قوات العدو الصهيوني والتقنيات التي تملكها للقتال في الليل، واستطاع مقاومونا أن يسهموا في عطب إحدى آلياته المدرعة، وأن ينزعوا منها منظارها الليلي، وكان هذا دليلاً على شجاعتهم وعلى التحامهم المباشر بجنود الجيش الصهيوني، وتأخير تقدمه باتجاه العاصمة.

أما المعركة الثالثة فكانت في العاصمة بيروت، والتي كان لحزبنا ومقاتلينا شرف الدفاع عنها، كما شهد مقرنا في منطقة المصيطبة معارك شرسة قبل أن تنفذ ذخيرة مقاتلينا ويسقط كآخر معقل صامد في بيروت، وربما كنا الفصيل الوحيد الذي واجه الجيش الصهيوني في العاصمة من شارع إلى شارع، وقطع على دباباته ومصفحاته معظم الطرقات، وكان القنص ليلاً إحدى السمات المميزة لهذه المعركة، والتي تلقينا خلالها أكثر من إنذار بمكبرات الصوت، ثم برسالة خطية لمسؤولنا العسكري تحذره من استمرار المقاومة والقتال.

لقد كنا وما زلنا مقتنعين بأن العدو الصهيوني لا يعرف غير لغة القوة، وأنه استعمار استيطاني لن يزول إلا بالمقاومة واستمرارها، وأن السلام معه نوع من أضغاث أحلام، لأنه على امتداد الأيام والسنوات، كان يتخذ من إلغاء الآخر الذي هو العربي الفلسطيني، سياسة رئيسية لبقائه وزيادة مستوطناته، كما يتخذ من التوسع الدائم استراتيجية ثابتة بدعوى الأمن، وهو يزداد غطرسة وصلفاً كلما ازداد العرب من تنازلاتهم سعياً لحل عادل، وليست الاتفاقيات التي أبرمها بعض العرب معه كنماذج للسلام، إلا تحييداً لقوى أساسية كان لها ثقل في الصراع معه، فتحت شهيته للاحتفاظ بالأراضي التي يحتلها، وازداد عنته في التعامل مع كل المبادرات الإقليمية والدولية، محتمياً دائماً بالموقف الأميركي ومستعرضاً قوته بأحدث تقنيات السلاح.

إن السلام والصهيونية لا يجتمعان، وإن كل دعاوى السلام وشعاراتها ليست إلا من قبيل ذر الرماد في العيون، وإن المبدأ الذي يقلق هذا العدو فقط هو مبدأ المقاومة، التي يجب أن تكون العنوان الأساسي لحياتنا العامة، والتي يجب أن يعلو صوتها فوق كل صوت.

٨ ـ الحزب التقدمي الاشتراكي:

كان الحزب التقدمي الاشتراكي على الدوام، سواء في عهد رئيسه المرحوم كمال جنبلاط، أو في عهد نجله وليد جنبلاط، في طليعة القوى الوطنية، التي وضعت القضية الفلسطينية على رأس اهتماماتها وعملها، وقد أسس وترأس الجبهات الوطنية في محطات عدة، ولعب منذ العام ١٩٨٢ أدواراً مباشرة وغير مباشرة في أنشطة جبهة المقاومة، تحدث عنها نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية دريد ياغي، فقال: كان دور الحزب بعد الاجتياح الإسرائيلي تأسيسياً، لأن المرحلة كانت

مرحلة استعداد لانطلاق عمل المقاومة، فالحزب كان من القوى التي مكنت المقاومة في المراحل الأولى من التحرك، لأنه بدون تحرير الجبل، ودون تحرير بيروت، ودون توفير مستلزمات المقاومة والصمود في الجبل وبيروت ومن ثم الجنوب لاحقاً، كان من الصعب انطلاق المقاومة، لذلك كان دورنا وخصوصاً بعد الطائف الذي جردنا من السلاح أن نتعاطف وندعم ونمد المقاومين بالسلاح.

هناك المئات من الشهداء أبطال الحركة الوطنية والأحزاب اليسارية والناصرية والبعثية، سقطوا دفاعاً عن أرض لبنان في مواجهة العدوان الإسرائيلي وعندما انطلقت المقاومة الإسلامية، كان الحزب التقدمي الاشتراكي، أول قوة حزبية لبنانية ذهبت بعيداً في الدفاع عن «حزب الله» والمقاومة الإسلامية، وفي الدفاع في تلك المرحلة، عن المثلث الذي كنا ولا نزال نعتقد أنه سبب من أسباب انتصار المقاومة، وهي مثلث: إيران ـ سوريا ـ لبنان المقاومة.

من هنا كان حرصنا على أن تكون العلاقات السياسية أقوى وأفضل ما يكون، حيث كنا نعتقد أن انتصار المقاومة مرتبط بمدى هذا الدعم، وهذه الخلفية التي تعتمد عليها المقاومة، إلى جانب الإرادة الداخلية الضرورية، فنحن قدمنا ما نملك، ولكن ذلك لا يعني أننا نستقيل من مهمة المقاومة وكان لدينا الفرصة لتقديم الدعم المطلوب عسكرياً، فالحزب قدم الجزء الذي كان يحتفظ به من السلاح المناسب إلى المقاومة، لاسيما بعد اتفاق الطائف. وهذا الأمر كان مرتبطاً أيضاً بتعاون مستمر، فنحن كنا ندرك منذ البداية، أن إطلاق حرية عمل المقاومة الإسلامية، قد يكون سبباً من أسباب انتصارنا، وكنا لا نريد أن تتعدد القوى المقاومة، لأن للقرار المقاوم مصلحة في سرية معينة، تتيح له اتخاذ القرار المعين في الوقت المناسب.

وهناك العديد من العمليات نفذت في الجبل وبيروت والجنوب في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، لم يعلن عنها في حينه، لأسباب كانت تتعلق بالمرحلة الصعبة التي كنا نمر بها بسبب ظروف الاحتلال، وكنا نعتقد أن كثرة الاتجاهات والأطراف المشاركة في المقاومة، ستفقد هذه العمليات سريتها، لذا فنحن لم نشارك، وكان هناك قرار أنه من المستحسن لإنجاح عملية المقاومة أن تبقى سرية، ولدينا تجربة قبل العام ١٩٨٢. وهذه التجربة مرة جداً في الجنوب وفي لبنان، حيث كانت القرارات تذاع عبر وسائل الإعلام، وكانت تصل إلى العدو مباشرة، لذا نقول: ما قمنا به بعد العام ١٩٨٢، هو دعم عسكري وسياسي وإعلامي، وكنا نساعد في بعض الأمور المتعلقة بالرصد لصالح المقاومة، خصوصاً في أماكن مختلفة في الجنوب، لا سيما تلك التي لنا فيها بعض العيون والأصدقاء والأنصار. وخلال عملية الرصد والمراقبة، وقع لنا العديد من الشهداء، وأسر البعض منهم، وما زالوا في الاعتقال حتى الساعة.

أضاف: نحن لم ندع أننا قمنا بعمليات عسكرية سرية، فالواقع أن رئيس الحزب أخذ قراراً وقال: طالما أن الجماعة (المقاومة) يعملون بشكل صحيح فإن أي تدخل من أطراف أخرى سيفقد العمل نجاحه. وبالفعل هذا ما جرى. وأشار إلى أن الحزب، شارك مع حزب الله في دراسة فكرة سرايا المقاومة، وكان المطلوب عدم إعلان أن فلاناً ينتمي إلى هذا الحزب أو ذاك، وكان الانتساب إليها فردياً، ولا يزال لدينا مسؤول يتابع هذا الموضوع، وكان إشتراكنا في السرايا من خلال عناصر لم يكن لزاماً عليها أن تقول إنها من الحزب التقدمي الاشتراكي.

والتعاون مع حزب الله ما زال مستمراً بشأن المقاومة، وتجاوزنا

الكثير من العقبات، ففي وقت كان موضوع المقاومة يخيف العديد من الناس، ويعترض عليه الكثيرون، كنا من أوائل الناس الذين وقفوا إلى جانب هذه المقاومة، ودعموا الحلقة الداعمة لها في العلاقات الإيرانية ـ السورية ـ اللبنانية في ذلك الوقت. وكانت حركتنا مشهودة بالذهاب إلى دمشق وطهران وعقد المؤتمرات. أما اليوم فالواقع مختلف، فالجميع يعتز بالانتصار، ونحن في المرحلة الثانية من عمر المقاومة تعمدنا أن تكون للمقاومة قيادة واحدة، لأننا كنا نرى في هذه القيادة الواحدة سبباً أساسياً للانتصار. وفي المرحلة الأولى عندما طرحت المواجهة مع العدو، كنا نحرر مناطق الجبل وبيروت، وننظفها لتصبح مناطق وطنية، تستطيع المقاومة من خلالها أن تنطلق وهي مرتاحة إلى مناطق المواجهة، لأنه من المستحيل قتال العدو وهناك مائة ألف عدو من حولك، لذا كان دور الحزب في تلك المرحلة حماية عروبة لبنان، وإفشال المشاريع الانعزالية المشبوهة.



الفصل السادس

أفواج المقاومة اللبنانية ـ أمل

تمهيد

قبل التطرق إلى نشأة ومبادىء وتطور «أفواج المقاومة اللبنانية ـ أمل»: والتعرف عن قرب إلى شخصية مؤسسها الإمام السيد موسى الصدر، وأفكاره ورؤاه ونشاطه السياسي والعسكري والثقافي والإنمائي والاجتماعي، لا بد أن نقرأ بشيء من الإيجاز، المرحلة والظروف التي كان يعيشها سكان جنوب لبنان والبقاع، كمناطق احتضنت وزودت هذه الأفواج بالطاقة البشرية والدعم المعنوي، حتى نستطيع أن نكوّن فكرة واضحة عن البيئة والمناخ السياسي والشعبي الذي كان سائداً آنذاك، فمنذ تأسيس دولة لبنان الكبير في ظل الانتداب الفرنسي، العام ١٩٢١، وهاتان المنطقتان (الجنوب والبقاع) تجران خلفهما سلاسل وقيود الحكم العثماني الجائر عليهما، كون معظم سكانهما من الطائفة الشيعية. إذ عمد أحمد باشا الجزار إلى محاول إبادة هذه الفئة من المسلمين، أو على الأقل تهميشها وتجهيلها، والتسبب بتخلفها وإبقائها على قارعة التاريخ.

حتى أن الفرنسي كونت دي فولني، توقع «إنهم سيبادون وحتى اسمهم سينقرض»[١] على يد حاكم عكا وصيدا الجزار.

---

(١) فولني، رحلات إلى مصر وسوريا، دار نشر جون ثيوبوت، نيويورك ١٧٩٨، ص٥٦.

ووصف أحد الرحالة البريطانيين أوضاع الناس هناك، بالبؤس «فليس لديهم ماء، وواجهوا ضرائب ثقيلة الوطأة».

وأكد رحالة بريطاني آخر يدعى ديفيد أوركهارت في مذكراته، بأن هؤلاء «توقفوا عن أن يكونوا بدواً، دون المرور كسكان مزارعين، لقد فقدوا الطابع القبلي لشعب، لقد حرموا من المشاركة في النظام الإداري للامبراطورية، لم يكن مركزهم في لبنان مركز أمراء يحكمون، ولا مركز قبيلة شردت السكان الأصليين واحتلت الأرض»[1].

عاش الشيعة في لبنان قروناً من الاضطهاد والظلم والقتل والحرمان، بينما كان جبل لبنان، بقضاءيه الماروني والدرزي، يتمتعان باستقلال داخلي، تحميه الدول الأوروبية الكبرى آنذاك: بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، النمسا، روسيا القيصرية ضمن اتفاقية مع الدولة العثمانية.

وقد حصل أبناء الجبل، على امتيازات ومساعدات في مختلف الميادين: الاقتصادية والثقافية والتربوية والصحية، في إطار عملية تنافس من الدول الأوروبية لاجتذاب السكان واستمالتهم إليها.

وفي تلك المرحلة، فتحت الجامعات أبوابها للطلاب، حتى كاد جبل لبنان يتحول إلى مدرسة أوروبية بكل ما تعنيه الكلمة من الناحيتين الثقافية والحضارية، فانتشرت في الجبل المدارس والمعاهد والمستشفيات. وأصبحت النخبة تعيش وضعاً مرفهاً، بينما كان أفراد العامة يرزحون تحت كابوس الفقر، فاضطرت أعداد كبيرة منهم إلى الهجرة باتجاه إفريقيا والأمريكيتين.

---

(١) عجمي، فؤاد الإمام المغيب وموسى الصدر، دار الأندلس ص٦٨، نقلاً عن أوركهارت دايفيد، لبنان، دار نشر توماس ١٨٦٠، ص٣٣٠.

وفي تلك الفترة (١٨٦٠ ـ ١٩٢٠)، كانت بيروت وطرابلس أيضاً في وضع مميز بالنسبة للعثمانيين، فنشطت فيهما التجارة، والثقافة، وحصل أبناؤها على مناصب وألقاب تدلل على قربهم من الباب العالي.

لكن الجنوب، ومنطقة بعلبك الهرمل، وبسبب وضعهما الطائفي، كانا موضع إهمال، فغاب عنهما الأمن، وشجع فيهما النظام العشائري. وأحرقت غاباتهما عمداً، وسيق الشباب إلى الخدمة العسكرية للمشاركة في حرب اليمن، أو اضطر المعفى منهم إلى دفع ضريبة باهظة.

بهذا التفاوت الهائل، ولد لبنان بمحافظاته الخمس، بعد الحرب العالمية الأولى، فبقي الشيعة رقماً مهملاً، يعملون في مجال الزراعة البدائية والوظائف الوضيعة، مع سيطرة نفر من الاقطاع العائلي، استغل هذا الوضع، فأثرى على حساب الشعب البسيط، وشارك المتنفذين المناصب الرفيعة، مما شكل طبقة متنفعة وانتهازية.

ويمكننا ملاحظة الواقع المزري للناس في الجنوب، من خلال مذكرات مرفوعة في العام ١٩٤٣. عام الاستقلال، في وصف ثلاثمائة قرية جنوبية، ومنها: «لا يوجد مستشفى واحد في كل المنطقة، لا يوجد مكتب صحي في صيدا، صور والنبطية، وهذه المنطقة محرومة أيضاً من مشاريع الري حتى أن غالبية الناس تشرب مياهاً راكدة»[١].

وفي دراسات حددت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان في لبنان، تبين أن الشيعة في أدنى القائمة، وقد ذكر أ.ر. نورثون، في كتابه «أمل والشيعة نضال من أجل كيان لبنان» عن جوزف شامي، أنه

(١) مذكرة قدمت من قبل رئيس الكتلة الإسلامية محمد جميل بيهم إلى رئيس الجمهورية، وجاءت في إحدى البرقيات للقنصلية الأمريكية في بيروت ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٣.

استناداً إلى إحصاءات ١٩٧٢، فإن معدل دخل العائلة الشيعية كان ٤٥٣٢ ليرة لبنانية كان (الدولار في العام ١٩٧٦ يعادل ثلاث ليرات لبنانية)، بينما يبلغ معدل دخل الفرد ٦٢٤٧ ليرة، وأنهم يملكون أكبر نسبة مئوية من العائلات التي يبلغ مدخولها أقل من ١٥٠٠ ليرة، وهم الطائفة الأقل تعلماً (٥٠٪ بدون تعليم، مقابل ٣٠٪ في البلد كله). والطائفة التي تضم أقل عدداً من العاملين في الحقول التالية: المهني، التقني النشاط التجاري والصناعي، إدارة الأعمال، الوظيفة المكتبية، الأعمال الحرفية، وأكبر عدد من العمال والمزارعين والباعة المتجولين».

وفي دراسة لمايكل هدسون العام ١٩٦٨: أن نسبة التلاميذ إلى السكان في البقاع والجنوب، أو البالغة حوالي ١٣٪ تقل بـ٥٪ عن المحافظات الثلاث الأخرى. ورأى رياض ب. طبارة، في تحليله للفروق التعليمية في العام ١٩٧١، أن ٦,٦٪ فقط من الشيعة نالوا تعليماً ثانوياً وما فوق. مقابل ١٥(أو ١٧٪ على الأقل للسنة والمسيحيين على التوالي). وبناءً لاحصاءات الدولة الرسمية لعام ١٩٧٢ كما ذكرها حسن شريف، فإن الجنوب الذي يبلغ عدد سكانه ٢٠٪ تقريباً من عدد السكان العام. لا يحظى بـ ٠,٧٪ من ميزانية الدولة.

أولاً: ظهور السيد موسى الصدر

في ظل هذه الأوضاع القاسية والمتردية، قدم السيد موسى الصدر من قم في إيران إلى لبنان للمرة الأولى العام ١٩٥٧، وتعرف إلى أنسبائه في صور، شحور ومعركة، ونزل ضيفاً على الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين، المرجع الشيعي الكبير. وقد فوجىء بالحال الذي وصل إليه الناس في تلك المناطق، وعلى الفور لبى تمنيات شرف الدين وغيره من العلماء للعودة نهائياً إلى لبنان في العام ١٩٥٩ ليستقر فيه، ويبدأ معه رحلته في الاصلاح وإعادة البناء، والقضاء على كل رواسب الصورة القديمة البائسة لأبناء الجنوب والبقاع.

بداية نشط الصدر في مجال الخدمات العامة والرعاية الدينية، وأقام الندوات والمحاضرات، وكثف الجولات والزيارات الميدانية إلى القرى والبلدات، للتعرف إلى العائلات والأفراد والاستماع إليهم، والعمل على حل مشاكلهم.

ولم تقتصر حركته على الجنوب والبقاع، بل امتدت إلى بقية المناطق اللبنانية فوسع من دائرة علاقاته ببقية الطوائف والشخصيات، داعياً إلى الوحدة بين اللبنانيين، ونبذ الفرقة والتعصب والانغلاق، ومكافحة كل أنواع الفساد، وقد نجح في القضاء على ظاهرة التسول في

بعض المدن، وسعى إلى إنشاء مؤسسة تضم الأيتام والمحتاجين وأصحاب العاهات، وتدريبهم على الأعمال المهنية المختلفة، وبعد أن تمكن من جمع التبرعات أنشأ المؤسسة المهنية في صور، ثم مؤسسة جبل عامل في قرية البرج الشمالي.

وبعد هذه الخطوات الاجتماعية والإنسانية، انطلق نحو تنظيم الطائفة الشيعية في إطار شرعي، إسوة ببقية الطوائف التي كانت لها مجالس، ولاقت دعوة الصدر في هذا المجال، اعتراضات من الكثيرين. ومن بينهم زعماء سياسيون في الطائفة الشيعية، الذين خشوا نفوذ هذه الشخصية وقدرتها على الحركة واستقطاب الناس، ولكنه استطاع في ١٦ ـ ١٢ ـ ١٩٦٧، وبإجماع النواب الشيعة من إنشاء المجلس الشيعي الأعلى، الذي تولى شؤون الطائفة وحافظ على مصالحها، وفي ٢٣/ ٥/ ١٩٦٩، انتخب الصدر أول رئيس للمجلس الشيعي الأعلى في لبنان، حيث أعلن برنامجه العملي، ومن خطوطه الرئيسة:

ـ تنظيم شؤون الطائفة وتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

ـ القيام بدور إسلامي كامل، فكراً وعملاً وجهاداً.

ـ عدم التفرقة بين المسلمين، والسعي للتوحيد الكامل.

ـ التعاون مع الطوائف اللبنانية كافة، وحفظ وحدة لبنان.

ـ ممارسة المسؤوليات الوطنية والقومية، والحفاظ على استقلال لبنان وحرية أراضيه.

ـ محاربة الجهل والفقر والتخلف، والظلم الاجتماعي والفساد الخلقي.

ـ دعم المقاومة الفلسطينية، والمشاركة الفعلية مع الدول العربية الشقيقة لتحرير الأراضي المغتصبة.

وعن تلك الحقبة، كتب الراحل الشيخ محمد مهدي شمس الدين (رئيس المجلس الشيعي بعد الصدر). جاء الصدر إلى لبنان، فاكتشف وضعية الإنسان في البقاع (بعلبك الهرمل)، وفي الجنوب (جبل عامل)، وامتداده البشري في ضواحي بيروت البائسة، واكتشف أن هذا الإنسان مسحوق، مستلب، يتمتع بحرية شكلية لا يستطيع أن يستخدمها في تغيير وضعه، بل لا يستطيع أن يستخدمها في الإعلان عن شكواه، «ويتمتع» إلى جانب هذه الحرية بإهمال مطلق من قبل الدولة، فحاول أن يستجيب لهموم هذا الإنسان ومطامحه وحاجاته، وكانت تلك المرحلة مرحلة المؤسسات: مؤسسة جبل عامل المهنية، ومعهد التمريض، وبيت الفتاة. ثم تنامى وعيه لمشكلة هذا الإنسان على ضوء تجارب الطوائف اللبنانية الأخرى، وتأكدت لديه الحاجة إلى مستوى من التنظيم في مؤسسة لها أمثال كثيرة في لبنان، تكوّن ضمير هذا الإنسان ولسانه وأداته في السعي نحو المساواة والكرامة، فكان المجلس الشيعي الأعلى.

ثم تنامى وعيه هذا إلى مستوى أعمق، وأدرك ضرورة إيجاد مستوى آخر من التنظيم فكانت حركة أمل المحرومين، ومن ثم حركة أمل، والتي تترجم أعمق نزاعات هذا الإنسان، نحو الحرية والكرامة بما يتجاوز الإطار الطائفي. وقد أدى به وعيه الموجع لمشكلة هذا الإنسان، إلى أن يتحد مع قضايا المحرومين وتطلعاتهم، وإلى أن يجعل منهم قضية حياته[1].

---

(١) دراسات في ميثاق حركة أمل، الأساس الأول، ص١١.

ثانياً: ولادة حركة أمل وميثاقها

مع بداية تحمل الصدر لمسؤولياته الجديدة، تعرض الجنوب إلى اعتداءات إسرائيلية، أدت إلى تهجير آلاف المواطنين، وتدمير وإحراق محاصيلهم الزراعية وممتلكاتهم، فدعا على الفور السلطة اللبنانية إلى القيام بواجباتها في تحصين القرى الحدودية وتسليح أبناء الجنوب وتدريبهم للدفاع عن أرضهم. وأتبع ذلك بسلسلة من المحاضرات والندوات لتعبئة المجتمع اللبناني لإنقاذ الوضع المأساوي في الجنوب. خاصة بعد العدوان الذي وقع في ١٢ ـ ٥ ـ ١٩٧٠، وأدى إلى قتل وجرح العشرات من الأبرياء، ونزوح حوالي ١٥٠ ألف نسمة، ونتيجة لضغوطه تم تأسيس «مجلس الجنوب»، ولكن الحكومة لم تلب الكثير من المطالب التنموية.

فرد الصدر في ٢ ـ ٢ ـ ١٩٧٤ بإعلان معارضة الحكم، وأقام مهرجانات شيعية، أبرزها مهرجان بعلبك في ١٧/ ٣/ ١٩٧٤[1]، وصور في ٥/ ٥/ ١٩٧٤، ومن هذه البؤرة المتأججة حماساً، وفي تلك اللحظات المؤثرة، تم إعلان حركة المحرومين ـ أمل، ومن فقرات ميثاقها الأساسي:

---

(١) النهار، ١٨ ـ ٣ ـ ١٩٧٤.

«إن حركة أمل في لبنان، هي امتداد لحركة الإنسان منذ أن كان، إنها تعبير عن طموحه نحو حياة أفضل، يدفعه للتصدي لكل ما يفسد عليه حياته أو يجمد مواهبه أو يهدد مستقبله. إنها حلقة من حركة الإنسان العامة في التاريخ، قادها الأنبياء والأولياء والمناضلون الصلحاء، ودفعها بقوة نحو الأمام وأغناها الشهداء الخالدون.

وبهذا الترابط التاريخي الوثيق والمواكبة الشاملة في أنحاء العالم، تتعزز حركة المحرومين في لبنان تتلمس طريقها وتضمن استمرارها ونجاحها.

وعندما نحاول أن نرسم معالم هذه الحركة نجد:

أولاً: أن هذه الحركة تنطلق من الإيمان بالله، بمعناه الحقيقي، لا بمفهومه التجريدي، فهو الأساس لجميع نشاطاتنا الحياتية، ولعلاقتنا الإنسانية، وهو الذي يجدد باستمرار ثقتنا وعزيمتنا، ويزيد من طموحنا ويصون بدقة سلوكنا، وتعتمد هذه الحركة مع الإيمان بالإنسان، بحريته، بكرامته، بعظمته وبرسالته في حياته التي هي الهدف من خلقه.

وجاء في الفقرة الثالثة: إن الحركة تؤمن بالحرية الكاملة للمواطن، وتحارب دون هوادة كل استبداد واقطاع وتسلط وكل تصنيف للمواطنين، أما الطائفية السياسية في النظام اللبناني فإنها تمنع التطور السياسي، وتجمد المؤسسات الوطنية، وتُصنّف المواطنين، وتزعزع الوحدة الوطنية، ولذلك فإنها مرفوضة ومظهر من مظاهر التخلف السياسي.

وفي الشق النضالي، اعتبرت أمل في البند السادس، أنها حركة وطنية تتمسك بالسيادة الوطنية وبوحدة الوطن، والحفاظ على كامل ترابه، ولذلك فإنها تحارب الاستعمار والاعتداءات والمطامع التي

يتعرض لها لبنان، وتعتبر أن التمسك بالمصالح القومية وتحرير الأرض العربية، وحرية أبناء الأمة جميعاً هي من صميم التزاماتها الوطنية لا تنفصل عنها. وغني عن التأكيد أن صيانة لبنان الجنوبي والدفاع عنه وتنميته هي جوهر الوطنية وأساسها، حيث لا بقاء للوطن بدون جنوبه، ولا وطنية دون الوفاء الكامل لهذا بالجزء الغالي من لبنان.

وفي البند السابع: فلسطين، الأرض المقدسة التي تعرضت ولم تزل لجميع أنواع الظلم، فلسطين وأهلها في قلب حركتنا وعقلها، وإن السعي لتحريرها أولى واجباتها، والوقوف إلى جانب شعبها وحماية مقاومتهم وصيانتهم والتلاحم معه شرف الحركة وإيمانها، سيما وأن الصهيونية تشكل الخطر الفعلي والمستمر على لبنان وعلى القيم التي نؤمن بها.

الموقف من التطورات المحلية والإقليمية:

لم تكن رياح الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب والبقاع. هي الوحيدة التي هبّت في تلك المرحلة، بل كانت العاصفة الهوجاء في الداخل اللبناني تتبلور، بكل أشكالها وألوانها وأحجامها الطائفية والمذهبية، وبأبعادها الإقليمية والدولية. وكان لا بد لكل من يتعامل مع الشأن العام، أو يتعاطى الشأن السياسي، أن يفصح عن مخزونه الفكري والعقيدي ويعلن رأيه، في كل ما يطرح، حتى يكون له دور، وإلا فإن الأحداث المتسارعة سوف تطحنه، أو تلقي به جانباً.

كانت أمل ـ الصدر، ترى أن الصراع الداخلي مؤلم، ومؤسف، فدعت إلى تجنب السقوط في وحل الاقتتال الذي حاول غير طرف أن ينخرط فيه مباشرة أو غير مباشرة، ورأت أن الحرب اللبنانية استمرار

لمحاولة تقزيم المواطن اللبناني، وانتزاع بعده القومي، وفصله عن واقعه التاريخي والحضاري.

حاول الصدر بكل ما أوتي من عزيمة إيقاف النزف، ورأب الصدع، لكن موج المؤامرة الصاخب أطاح بكل المساعي والتمنيات ومواقف التهدئة، فانهارت أركان البيت الداخلي على رؤوس الجميع.. فكانت الكارثة التي ما زال لبنان حتى اللحظة يحصد ثمارها المرّة.

فقد وضعت الحرب الأكثرية المحرومة، أمام الاختبار الصعب، كما يقول الصدر ـ فإما القبول بالامتيازات السياسية وما وراءها من استمرار الحرمان الاجتماعي والسياسي، من عزل لبنان عن العرب، ومن إبعاده عن مسؤوليته القومية، وخاصة تجاه إسرائيل، وبالتالي المشاركة في تحجيم المقاومة الفلسطينية، وأما التقسيم، وما وراء التقسيم من خلق دويلات طائفية، ومن احتلال الجنوب، والقضاء على الثورة الفلسطينية، وكان موقف الأكثرية رفض الخيارين، والقبول بالحرب القاسية، دون استعداد مسبق، وتقديم التضحيات الكبرى، وبالنتيجة إفشال المخطط الرهيب.

لقد تحمل المحرومون أوزار المعركة بشرف وشجاعة، ودافعوا عن مناطقهم المحرومة، وعن المقاومة الفلسطينية. وقدموا التضحيات[1].

ورأى الصدر أن لبنان بلد مواجهة، ولا بد أن يكون سياجه عالياً، ويستعد لخوض حرب ضروس آجلاً أم عاجلاً، لأن أطماع إسرائيل في أرضه ومياهه واقتصاده باتت معروفة للجميع، فدعا المؤسسات إلى

(١) رضا، عادل، مع الاعتذار للإمام الصدر، مكتبة مدبولي ـ القاهرة، ص٦٠.

التحرك وتحمل المسؤوليات القومية العالمية، فمحنة لبنان كانت دائماً في محاولات عزله عن محيطه العربي.

ومن هذا المنطلق أكد مراراً، أن صيانة المقاومة الفلسطينية، هي بدماء قلوبنا المؤمنة، نحن الذين سنحفظ المقاومة وسنصونها، سنحفظها بقوة إيماننا ودمائنا وأفكارنا. نحن نصون الثورة الفلسطينية دون سوانا. أما الآخرون فيضعون جهدهم تحت تصرف الثورة ليكسبوا شرفاً ومجداً. إنهم كانوا قبل ذلك يحاولون شرذمة الثورة الفلسطينية[1].

وأعلن في خطبة الجمعة بمدينة صور: «إن قداسة السعي والجهاد في سبيل تحرير فلسطين، سعي لإنقاذ المقدسات الإسلامية والمسيحية، وسعي لتحرير الإنسان كما أنه سعي لدعم تشويه دين الله في الأرض لأن الصهيونية بتصرفاتها تشوه دين الله»[2].

وطالب بتسليح المواطنين لإعطائهم فرصة القيام بواجبهم في العام ١٩٦٩، وقال: «إما حياة كريمة أو ميتة شرف وكرامة، فالحل الوحيد كما علمنا الحسين الصمود حتى الموت».

ورأى الأخطار تحدق في الجنوب من كل اتجاه «هناك مطامع استيطانية إسرائيلية معروفة، وهناك مطامع استيطانية طائفية معروفة، وهناك مطامع استيطانية عربية ناتجة عن الكسل والفرار من الموقف والفرار من المسؤولية، معروفة، الأرض معرّضة، غيابنا عن الأرض يهدد الأرض[3]، وكلما ازداد الإخلاص للمقاومة ازداد تأييد الله ونصرته لها» (١٩٧٠).

---

(١) رضا، عادل، مع الاعتذار للإمام الصدر، مكتبة مدبولي ـ القاهرة، ص٦٠.
(٢) من خطاب ألقاه الصدر في ١٨ ـ ٥ ـ ١٩٧٣، في مدينة صور بجنوب لبنان.
(٣) من خطبة الصدر في مسجد الصفا، بتاريخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٨.

كان يؤمن بأن الكفاح المسلح، هو وسيلة أساسية لتحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي، فأطلق جملته الشهيرة: «السلاح زينة الرجال»، لتشجيع الشباب على التطوع في صفوف المقاومة. وذلك رداً على اقتحام القوات الإسرائيلية لأجزاء من الجنوب بعمق ١٦ كيلومتراً، دون أن يكون هناك فدائي واحد في مواجهتها. وكرر مراراً، أن السلاح الذي يشهره، لا يهدد صديقاً أو أخاً أو مواطناً، إنما يوجه إلى صدر المحتل.

ورفع شعاراً: «إسرائيل شر مطلق»، و«التعامل مع إسرائيل حرام»، لقطع الطريق على كل من تسول له نفسه مدّ اليد إلى الاحتلال. ولمزيد من التعبئة قال: «قاتلوهم بأظافركم وأسنانكم إذا ما عزّ السلاح»، و«بيعوا فراشكم واقتنوا سلاحاً لتدافعوا به عن أرضكم وكرامتكم». وقد لاقت هذه العناوين الكبيرة، أصداء واسعة لدى المواطنين، كما كان لها صدى نفسياً مؤثراً على المحتل وعملائه، فدب الرعب في نفوسهم، وشعروا أنهم أمام حالة شيعية فريدة لم يحسبوا لها في السابق أي حساب يذكر، ورأى أن «السلام بلا قوة في عالم السباع، ضعف واستسلام».

وبسبب مواقفه وآرائه تعرّض الصدر لأكثر من محاولة اغتيال فاشلة، ولأكثر من اعتداء، إضافة إلى حملات دعائية وشائعات بغيضة، لكنه صمد أمامها، إلا أنه غيّب أخيراً في ليبيا، عندما زارها عن طريق الجزائر، والتقى خلالها العقيد معمر القذافي، مع رفيقيه: الشيخ محمد يعقوب، والصحافي عباس بدر الدين (صاحب وكالة أخبار لبنان)، وذلك في ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٧٨، ولم يعرف شيء عن مصير الثلاثة حتى اليوم.

ثالثاً: الإعلان عن أفواج المقاومة اللبنانية ـ أمل:

أمام التحديات الكثيرة التي كانت تهدد لبنان عموماً، وجنوبه وبقاعه خصوصاً كان لا بد من القيام بتنظيم وتدريب القدرات الشبابية في «أمل» على حمل السلاح، لأن الصدر كان يدرك أن الخطر الإسرائيلي يدق الأبواب، والدولة غائبة، والصراعات مفتوحة على كل الاتجاهات، والأجزاء الإقليمية والدولية لا تميل لصالح قوى التحرر، وعليه لا بد من انتزاع المبادرات، والرد على العدوان، فكانت الخطوة التنسيقية بين حركة «فتح» وحركة «أمل» بإنشاء أول مخيم تدريبي في البقاع في شباط / فبراير العام ١٩٧٣، وضم ٨٨ شاباً[١].

ودعا الصدر في ٢٢/ ١/ ١٩٧٥، المواطنين اللبنانيين إلى تشكيل مقاومة لبنانية رداً على الاعتداءات الإسرائيلية على كفرشوبا والقرى المجاورة. «إن الدفاع عن الوطن ليس واجب السلطة وحدها، وإذا تخاذلت السلطة فهذا لا يلغي واجب الشعب في الدفاع! وأضاف: إن الحكام في لبنان، حاولوا إذلالنا وتركوا إسرائيل تضربنا كل يوم دون دفاع»[٢].

---

(١) الإمام القائد السيد موسى الصدر، المكتب الإعلامي لحركة أمل.
(٢) النهار، ١١ ـ ٧ ـ ١٩٧٥.

وبقي النشاط العسكري لحركة أمل سرياً إلى أن وقعت حادثة عين البنية في ٥ ـ ٧ ـ ١٩٧٥. حيث حصل انفجار لغم خطأ أثناء التدريب، أدى إلى استشهاد وجرح عدد من العناصر. وقد حاول البعض توجيه نقد للصدر على هذا العمل، لعل ذلك يثنيه عن عزمه، في مواصلة تشكيل ركيزة أساسية لعمل مقاوم، لكن ذلك زاده إيماناً وتمسكاً بمبادئه وقناعاته على هذا الخط والنهج، فأعلن باعتزاز تشكيل جناح عسكري للمحرومين، في ٦ ـ ٧ ـ ١٩٧٥، مؤكداً على دور الحركة في تحرير الأرض والإنسان موضحاً: «إن المقاومة اللبنانية ناديت بها منذ عشر سنوات، وأعلنت عنها منذ سنة وسبعة أشهر، في يوم عاشوراء يوم العزاء العظيم، وطلبت من سكان الجنوب أن يتسلحوا ويتدربوا وبعدها بأربعين يوماً، ناشدت أهالي بعلبك، أن يفعلوا ذلك أيضاً، وأن يقفوا إلى جانب أهل الجنوب، يساعدوهم في هذا وذاك، ولما امتنع المسؤولون عن سماع الشكوى، رغم كل النداءات والتوجهات، وتركوا الجنوب سائباً، وابن الجنوب مرتعشاً أمام الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والمتزايدة، ورأيت فعلاً أن المواطن الجنوبي مهدد بالموت أو النزوح أو المهانة التي لا تقل ذلاً عن الحياة، شجعت شباناً مؤمنين بالله وبالوطن على التدريب وقد علم بذلك رجال السلطة الكبار، وكبار رجال القوى المسلحة في لبنان بوسائلهم الخاصة، ولم يكن من غرض الإعلان عن هذه المقاومة اللبنانية، سوى المواقف العملية، وعلى غرار ما حصل في الطيبة وكفركلا، إلا أن الفاجعة قد كشفت نفسها وفرضت عليّ الإعلان»[1].

---

(١) بيان للصدر في مؤتمر صحفي، نشرته كافة الصحف اللبنانية في ١١ ـ ٩ ـ ١٩٧٥.

وعلى أثر ذلك تدفق العشرات من الشباب الشيعة الفاعلين والمؤثرين نحو ميدان العمل السياسي والعسكري، للانضمام إلى صفوف أمل، بعد أن شعروا بالخيبة من خلال تجربتهم في إطار التنظيمات اليسارية والفلسطينية، مما جعل جسم «أمل» العسكري والتنظيمي والسياسي خلال فترة قصيرة، ضخماً جداً، وتحولت «أمل» إلى ناطق رسمي وحيد لكل شيعة لبنان، وهذا الوضع المستجد كانت له حسناته وسلبياته، كشفتها الممارسة والتجربة على الأرض في ما بعد.

١ ـ بدايات العمل

ورسم الصدر خطة المقاومة. كما رواها عنه المسؤول العسكري السابق «لحركة أمل» زكريا حمزة «أبو يحيى»: «إن العرب كل العرب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية، اعترفوا بإسرائيل، لكننا لسنا مؤسسة، ولسنا دولة حتى نخضع للمعادلات الدولية، سنقاتل إسرائيل حتى إزالتها من الوجود كدولة عنصرية».

وأضاف: كانت بدايات العمل، معسكرات تدريب، والمدربون كانوا من الفلسطينيين من قطاع غزة لأنهم مؤمنون، وهنا قال الصدر: «إن شرف القدس يأبى أن يتحرر إلا على يد المؤمنين».

وفي العام ١٩٧٧ أرسل لي الصدر، رسالة يطلب فيها تجهيز أربعين مقاتلاً وإرسالهم إلى الجنوب، لمقاتلة إسرائيل والعميل سعد حداد، وبعد لقائي به، وسؤالي إياه بصفتي مسؤولاً عسكرياً ومسؤول التدريب في أمل، عما سأقوله لهؤلاء، أجاب بثلاثة شعارات:

ـ الخروج من حروب الزواريب.

ـ الاستشهاد الحقيقي هو في مواجهة العدو الإسرائيلي.

ـ مزج الدم البقاعي بالتراب الجنوبي.

وقال: بالفعل قمت بتجهيز وإرسال ٤٠ مقاتلاً أقمنا لهم مواقع في صف الهوا، بنت جبيل، دردغيا، الطيبة، رب ثلاثين ودير سريان، كان ذلك في أواخر العام ١٩٧٦ وأوائل ١٩٧٧، في تلك الفترة حصلت مواجهات حقيقية، ففي صف الهوا استشهد لنا اثنان، هما: علي شكر وحسن إسماعيل، فأقمنا كمائن متقدمة، وفي معركة الطيبة من العام ١٩٧٧، دخل علينا الجيش الصهيوني وجماعة حداد واحتلوا البلدة وتعرضنا خلالها لقصف بري وبحري وجوي، واستشهد لنا يومها خمسة، منهم: حسن مشيك، أحمد الموسوي، محمد الحسيني وعلي الشامي، ويومها بترت ساق الأخ أبو الفضل الموسوي الملقب بكاسترو. لكننا لم نيأس، وقررنا استرداد الطيبة، فانطلقنا من بلدة دردغيا سيراً على الأقدام، بأسلحة لا تحتاج إلى وسائل النقل، وكان ذلك ليلاً، وكنا حوالي ٢٠٠ مقاتل، ومن جميع الأطراف اللبنانية والفلسطينية، وقد استولينا على دبابتين وسيارتين عسكريتين، وقتلنا إسرائيلياً، حفرنا له قبراً على تلة رب ثلاثين، كما سقط جرحى من جماعة حداد، وأصيب سعد حداد شخصياً بجروح، واختبأ تحت الدبابة، وعمل العميل عقل هاشم آنذاك على انقاذه[١].

٢ ـ «المقاومة الوطنية في مواجهة العدو»

رغم الصدمة التي تلقتها حركة أمل، بتغييب الصدر، إلا أن الروح

---

(١) وزارة الاعلام الوكالة الوطنية للاعلام، ٢٥ أيار/مايو ـ التحرير، ص٣٤٠ ـ ٣٤١.

المعنوية القوية والبذرة الثورية التي غرسها في نفوس أبناء المحرومين، نمت وكبرت، وترجمت عمليات نوعية ضد الاحتلال والمتعاملين معه، تحت تسميات عدة، ويؤكد نائب رئيس حركة أمل الدكتور أيوب حميد؛ أنه تم في البداية اعتماد تسمية «المقاومة الوطنية في مواجهة العدو»، وذلك من باب الحرص على الشباب، ولإظهار الوحدة من جانب، ومنع إسرائيل، واعطائها فرصة لتعتقل كيفما تشاء من أبناء الجنوب، تحت عنوان انتمائهم للحركة من جانب آخر، فكان قرارنا بأن تعلن كل العمليات باسم المقاومة الوطنية، ولكن في مرحلة لاحقة خفنا أن يضيع هذا الدم وهذا الجهاد، أو أن يسلب أو يصلب، فقررت الحركة اطلاق اسم «المقاومة المؤمنة» على العمليات التي يقوم بها الشباب، وقد اتخذ هذا القرار في جلسة تاريخية لقياديي الحركة الذين كانوا موجودين في بيروت، وسقط تحت هذا العنوان، مجموعة من الشهداء الأبرار، أذكر منهم: الشهيد القائد زهير شحادة، والشهيد محمد الديراني، والشهيد سعيد مواسي «طارق» من بلدة عيثرون، وآخر من آل فرحات، ولكن حين لاحظت الحركة أن هناك اتجاهاً للانفصال، وايجاد كينونة خارج جسمها تحمل عنوان «المقاومة المؤمنة»، بادرت إلى الغاء هذه التسمية رسمياً، وعادت لتطلق على عملياتها اسم «أفواج المقاومة اللبنانية - أمل»، وقد حاولنا في وقت من الأوقات أن يكون هناك تعاون مع القوى الوطنية التي كان لديها رغبة وإمكانات لمتابعة المواجهة مع العدو الإسرائيلي، وأشير هنا بالذات إلى الإخوة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، والإخوة في حزب البعث العربي الاشتراكي، وسقط للحركة من خلال هذا العمل مجموعة من الشهداء، نذكر منهم على سبيل المثال: محمود حيدر «أسير» من بلدة طورا، وقد بلغ عدد شهداء حركة

أمل «وكشافة الرسالة الإسلامية التابعة لها، ثلاثة آلاف ومائة وثلاثة شهداء، سقطوا خلال المواجهات والعمليات العسكرية والاستشهادية، منذ بدء التصدي للعدو وعملائه وحتى التحرير في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠[١].

٣ ـ قياديون واستشهاديون

برزت في العمل الميداني للحركة، اسماء قيادية بارزة، واستشهاديون، شكلوا كوكبة من المناضلين الذين تصدوا للاحتلال وعملائه، بشجاعة وإقدام، وسطروا بدمائهم صفحات عز خالدة. ومن بين هذه الأسماء: الشهيد محمد سعد، الذي حيّر الإسرائيليين بديناميكيته وقدرته على التخطيط والتنفيذ، وكان يهرب من الأضواء، حتى ندر وجود صورة له، وركز نشاطه في ساحة المواجهة المباشرة، فشكل رمزاً قيادياً سيظل التاريخ المقاوم في لبنان يذكره إلى الأبد، وقد اعتمد في أسلوبه العسكري التعبوي، نظرية تنظيم الخلايا وكانت أول العمليات من تخطيطه، تحولت بعدها منطقة صور إلى بركان مقاوم. ولما فشل الاحتلال في مواجهته، لجأ إلى أسلوب الاغتيالات، حيث ارتكب مجزرة بشعة بنسف حسينية بلدة معركة، ذهب ضحيتها سعد، وعدد من قادة الحركة والمواطنين. وذلك بتاريخ ٤ آذار/مارس ١٩٨٥. ومن القياديين الذين سقطوا أيضاً في الحسينية، خليل جرادي، الذي عمل مع سعد على تكوين أول خلية في بلدة معركة من سبعة شبان، ما لبث أن اتسعت لتشمل معظم أبناء البلدة.

ولحق بسعد وجرادة، عدد من التلاميذ في مؤسسة جبل عامل في

---

(١) وزارة الاعلام الوكالة الوطنية للاعلام، ٢٥ أيار/مايو ـ التحرير، ص٣٤٠ ـ ٣٤١.

البرج الشمالي، عندما واجهوا قوات الاحتلال بالهتاف، ضدها، فأطلقت النار عليهم، ما أدى إلى استشهاد الطالب حسن مشيمش وجرح عشرة من زملائه، وعلى أثر هذه الجريمة عمت المواجهات الشعبية كافة المناطق اللبنانية، ورشق المتظاهرون جنود الاحتلال بالحجارة.

ومن بين الأسماء التي أضاءت في تلك المرحلة ولا زالت، الاستشهادي بلال فحص، الملقب بـ «عريس الجنوب»، الذي لبس كفنه في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٨٤، وقاد سيارته المفخخة بـ ١٥٠ كيلو غراماً منّ المواد الشديدة الانفجار، ليفجر نفسه بدورية إسرائيلية مؤللة، عند مصفاة التابلاين في الزهراني، ما أدى إلى وقوع عشرات الإصابات بين قتيل وجريح من أفراد الدورية، وتدمير ناقلة جند مدرعة وإعطاب أخرى، قذفها الانفجار مسافة ٢٠ متراً.

ومن أبرز العمليات الاستشهادية لأمل، تلك التي نفذها الاستشهادي حسن قصير في ٥ شباط/ فبراير ١٩٨٥، بالقرب من مؤسسة جبل عامل في البرج الشمالي، ضد قافلة إسرائيلية، أدت إلى قتل وجرح ١٦٠ جندياً وضابطاً إسرائيلياً، تناثرت أشلاؤهم على مسافات بعيدة، كما أدت إلى تدمير آليتين وشاحنة كبيرة، فأصيبت قوات الاحتلال بحالة هستيريا، انعكست مواقف شاجبة في إسرائيل لبقائها في المستنقع اللبناني.

وفي نفس الشهر، فقدت «أمل» ثلاثة من قيادييها، أثناء مواجهات مع الاحتلال، خلال اجتياحه لمناطق واسعة في الجنوب. وهم: إبراهيم فرحات، محمد الديراني، وزهير شحادة.

وفي العام ١٩٨٩، استشهد مسؤول غرفة عمليات أفوَاج المقاومة

اللبنانية «أمل» وآمر فوج القوة النظامية نبيل حجازي (نضال العاملي)، إثر عملية على موقع سجد في ١٧ كانون ثاني/ يناير من العام المذكور.

وليلة ١٨ ـ ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٧، فجر الاستشهادي هشام فحص نفسه بمركبه المفخخ بطراد إسرائيلي من نوع «دفورا» يستخدم لأعمال استخباراتية، قبالة شاطىء المنصوري.

٤ ـ نبيه بري يتذكر:

ويتذكر رئيس حركة «أمل» رئيس مجلس النواب نبيه بري، بدايات عمل المقاومة أثناء الاجتياح الإسرائيلي. وأساليب المواجهة، فيروي لمجلة «الوسط» الصادرة في ٢٨ ـ ٤ ـ ١٩٩٧، الانطلاقة الأولى وما رافقها من تطورات، فيقول: كنت في بداية الاجتياح في مقر قيادة حركة أمل في برج البراجنة بضاحية بيروت الجنوبية، ورحت أتابع مع مجموعة من قادة الحركة أخبار الاجتياح، ونتخذ بعض الاستعدادات الاحتياطية، فجأة وصلني خبر مفاده أن الإسرائيليين وصلوا إلى مداخل خلدة، خلال أقل من ٣٦ ساعة من بدء الاجتياح، للوهلة الأولى لم أصدق، واعتقدت بأن ثمة بلدة في الجنوب اسمها خلدة وأنا لا أعرفها. لم أتصور مطلقاً أن يصل الإسرائيليون بهذه السرعة الفائقة إلى خلدة ومشارف بيروت.

وبحركة وبوسعك تسميتها مدروسة بعفويتها، انتزعت رشاش أحد الشباب، وركضت على الطريق في اتجاه المطار وخلدة جرى ذلك بحضور كثير من الإخوة الحركيين، وبينهم النائب علي عمار (الذي أصبح لاحقاً في حزب الله)، ركض الشباب خلفي وردوني.

لكن تلك الحركة أشعلت الحماسة، فاتجه فريق كبير من شباب

الحركة إلى مدينة الزهراء في أول خلدة، واتخذوا استعداداتهم، كان القرار واضحاً بالتصدي للإسرائيليين أياً كان الثمن. وأستطيع القول جازماً، إن المعركة الحقيقية الأولى التي تصدت للعدو، كانت في ذلك الموقع، وكانت نتيجتها تدمير دبابة ونصف مجنزرة وقتل من فيهما، وأسر ناقلة جند أخرى، قادها الشباب إلى مقر قيادة أمل في الضاحية الجنوبية، بعدما جالوا بها في شوارع بيروت. الأمر الذي أثار حماسة منقطعة النظير، فالتف الناس حول المقاومة.

ترافق ذلك مع اجتماعات للتنسيق بيننا وبين الحركة الوطنية، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

فإثر الاجتياح، وفي غضون ساعات أسقطت كل الإشكالات التي كانت قائمة بين «أمل» من جهة، والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية من جهة أخرى، ونشأت في الواقع جبهة موحدة أمام الخطر المشترك. وتركز البحث على سبل مقاومة العدو.

وعقدت سلسلة اجتماعات في برج البراجنة، وفي منزلي الكائن في منطقة بربور في بيروت، وأماكن أخرى، وانصبت كلها على إعداد مستلزمات الصمود والمواجهة، واتخذ بعض الاجتماعات طابعاً سرياً، وكنا ننقل مقر الاجتماع من مكان إلى آخر. كانت فترة الحصار قاسية، وترافقت مع مطاردات جوية متلاحقة، في تلك الفترة نمت في منازل عدة، أحدها منزل شقيقتي، ومنزل آخر لأحد شباب الحركة في الضاحية الجنوبية، يبعد نحو ٨٠٠ متر من موقع برج البراجنة.

لجأت إلى ذلك البيت مع بعض شباب أمل، ومنهم حسين الموسوي الذي كان نائب رئيس الحركة، وزكريا حمزة، والشهيد محمود فقيه، الذي انضم إلينا قاطعاً زيارة كان يقوم بها إلى إيران.

لم أنم في بيتي في بيروت الغربية، لكني كنت خلال الحصار، أعقد فيه اجتماعات ولقاءات.

وفي الوقت الذي كان فيه إخواننا الفلسطينيون ينسحبون من الجنوب، أعطيت أوامر لقادة من «أمل» بالتوجه إلى الجنوب، ومنهم محمود فقيه المسؤول التنظيمي في الجنوب. وطلبت من هؤلاء التوجه عبر الشوف، أو طريق آخر للاتصال بالشباب هناك. لقد أدركنا أن علينا أن ننظم أنفسنا لمعركة طويلة، نوجه خلالها ضربات متلاحقة للاحتلال.

وعن القوى التي برزت في معركة بيروت، قال: ونحن نتكلم عن دور المقاومة الفلسطينية، والقوى الوطنية اللبنانية يجب ألا ننسى دور القوات السورية، دفعت سوريا ثمناً غالياً لتصديها للاجتياح الإسرائيلي للبنان، ضحى السوريون حتى حدود صوفر، بما لا يقل عن ١٢ ألف شهيد، خاضت القوات السورية معارك مشرفة، سواء على تلال خلدة وصولاً إلى قلب بيروت، أو في صوفر ومناطق أخرى، وكان لها الدور الأكبر في دعم صمود بيروت في تلك الفترة، وبعدها تأتي المقاومة الفلسطينية، وكل فريق حسب حجمه، لم تكن لدى حركة أمل آنذاك مدافع، ولم تكن للحزب التقدمي الاشتراكي مدافع في بيروت.

ولم يعتبر بري، النداء الذي أطلقه جورج حاوي ومحسن إبراهيم من منزل كمال جنبلاط، بداية للمقاومة الوطنية، وقال: لا، كثيرون في تناولهم هذا الموضوع يقولون إن المقاومة برزت مع هذه الحادثة أو تلك أنا اعتبر المقاومة الوطنية اللبنانية بدأت فعلياً في مدينة الزهراء في خلدة، ولا أحد يستطيع نفي ذلك، أو إطفاء نور الشمس. التصدي الأول تم هناك، وتغيرت نظرة الفلسطينيين إلى حركة أمل، التي كانت متهمة بأنها عميلة للسلطة، وكان هناك من يروّج أنني ألتقي أسبوعياً

مدير المخابرات في الجيش اللبناني آنذاك جوني عبده. رغم أنني لم أكن أعرفه على الإطلاق.

وعند دخول القوات الإسرائيلية إلى بيروت، اختفت معظم قيادات الصف الأول في الأحزاب والتنظيمات، كانت المرحلة دقيقة جداً، وتستلزم وعياً واحترازاً. كان علينا أن ننسق الجهود لترسيخ خيار المقاومة وإشعار المحتل، بأن وجوده في أرضنا سيكون باهظاً بالنسبة إليه. كان لا بد مثلاً لترتيب لقاء بيني وبين محسن إبراهيم، من شخص واحد موثوق به يذهب للاتصال وترتيب الموعد مع شخص واحد موثوق به، ثم يعقد اللقاء في مكان لا يثير الشبهة، ومن دون مظاهر أو حراسة.

كانت المرحلة تستلزم الإقامة في بيوت آمنة، وتغيير أماكن الإقامة والتخفي، أنا مثلاً كنت ألبس حطة وعقالاً أو قمبازاً، وأحياناً أظهر في صورة رجل مسن، وأركّب شاربين وذقناً. ومحسن إبراهيم كان يتنكر أيضاً، يلبس قبعة أو أشياء من هذا القبيل، وعندما نصل إلى المكان المحدد لا تعود هناك حاجة للتنكر، فنبدأ الاجتماع، ويغادر كل منا المكان الذي يعتبره آمناً.

كانت لدي نحو خمسة بيوت أتنقل بينها، وعندما دخل الإسرائيليون بيروت، كنت في شارع دخلوه، وفي مكان غير بعيد عن منزلي في بربور، وصلوا إلى المبنى الذي أسكن فيه أصلاً، وسألوا عني، وكان النائب زاهر الخطيب يسكن في الطبقة السادسة، وأنا في الثالثة، نزل زاهر وتجادل مع الضابط الإسرائيلي، وقال: إن للنيابة حصانة، ولا حق لكم في الدخول. بعدها استقدم الإسرائيليون دبابة ضخمة من طراز «ميركافا» ووضعوها أمام البناية، وبقوا هناك نحو أربعة

أيام لاعتقادهم بأنني داخل المبنى، وأنني سأضطر في النهاية إلى النزول.

وكنت قبل دخول الإسرائيليين بيروت الغربية، عقدت مؤتمراً صحافياً في منزلي قلت فيه: إن من الأفضل للإسرائيليين أن يغادروا سريعاً كل الأراضي اللبنانية، وليس العاصمة فقط، وإلا فإن احتلالهم سيتسبب في قيام مقاومة تجعلهم يترحمون على المقاومة الفلسطينية. كان ذلك في تموز / يوليو ١٩٨٢، وعندما اندلعت المقاومة ذكرت بهذا الكلام.

كنت أبحث مع محسن إبراهيم، في ضرورة إعادة إنشاء المقاومة من جديد، وأن لا نعتمد على ما كان قائماً قبل الاجتياح. وأن نعدّ بناء تحتياً جديداً لمقاومة لبنانية، وكنا نناقش المواضيع السياسية بعد اغتيال بشير الجميل واحتمالات المرحلة المقبلة.

كانت مواقف مختلف القوى في معركة بيروت جيدة، وأعتقد بأن كل شخص أو فريق من القوى الوطنية، قدم ما يستطيع تقديمه. تم التنازل سريعاً عن الحساسيات، وأعطيت الأولوية لمواجهة الاجتياح، طبعاً للأدوار علاقة بالأحجام وإمكانات العمل، لكن الجميع كانوا على مستوى المسؤولية.

٥ ـ إحصاء ونماذج للعمليات:

رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة في بداية العمل المقاوم لحركة أمل، أو ذكر ما نفذته ضمن إطار جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية فإن ما تم العثور عليه من أرقام بين الأعوام ١٩٨٤ و١٩٩٩، توزعت على النحو التالي:

١٩٨٤ (٦٦٨ عملية)، ١٩٨٥ (١٥٩٠ عملية)، ١٩٨٦ (٩٥١ عملية)، ١٩٨٧ (٦٠٠ عملية)، ١٩٨٨ (٤٢٦ عملية)، ١٩٨٩ (٤٧٢ عملية)، ١٩٩٠ (٣٣٦ عملية)، ١٩٩١ (٢٧٦ عملية)، ١٩٩٢ (٣٥٤ عملية)، ١٩٩٣ (١٩٠ عملية)، ١٩٩٤ (٨٦ عملية)، ١٩٩٥ (١٦٦ عملية)، ١٩٩٦ (١٣٩ عملية)، ١٩٩٧ (٩٢ عملية)، ١٩٩٨ (٢٤٧ عملية)، ١٩٩٩ (٧١١ عملية).

وفي استعراض لأبرز تلك العمليات، ووقائعها، وأبعادها الميدانية، ونتائجها العسكرية والسياسية والإعلامية والمعنوية والنفسية نذكر:

في العام ١٩٨٢، تمكنت حركة أمل والقوى الوطنية والفلسطينية والسورية من إحباط محاول تقدم إسرائيلية باتجاه بيروت، قرب مدينة الزهراء في خلدة، وأكدت المعلومات التي تحدثت عن «معركة خلدة» أن المقاومين كمنوا للوحدات الإسرائيلية بالقرب من قصر المير أرسلان، وعندما بانت على مسافة ٥٠ متراً، فتحت النيران على الآليات العسكرية بغزارة، فاشتعلت الآلية الأولى بقذيفة «ب ـ ٧» وقد قتل جميع الجنود الذين كانوا بداخلها، ثم أطلقت قذيفة أخرى باتجاه الملالة الثانية فقتل من بداخلها، فاستولى عليها المقاومون وانطلقوا بها إلى بيروت، وساروا بها في شوارع الضاحية، فارتفعت معنويات المقاومين وعززت صمود الأهالي، وكذلك أحرق المقاومون ملالة أخرى سحبها الإسرائيليون في ما بعد من أرض المعركة، وقد سقط نتيجة المواجهات، شهيدان لأمل هما: أحمد نجم، وسمير نور الدين.

شهد عام ١٩٨٤ تنفيذ عمليات عدة، منها: عملية النميرية التي أدت إلى مقتل ١٢ إسرائيلياً، عملية عنقون التي قتل فيها الضابط

الإسرائيلي غاليله، وعملية عين الدلب في منطقة صيدا حيث قتل ٤ جنود إسرائيليون بينهم مسؤول جهاز المخابرات في جيش الاحتلال والمعروف باسم «الميجر سامي».

وفي عام ١٩٨٥: الهجوم على مقر المخابرات الإسرائيلية في مبنى «الريجي» في مدينة النبطية حيث قتل «الحاكم العسكري لمنطقة النبطية المقدم «أبو يوسف» والمسؤول في مخابرات العملاء «أبو جورج»، إضافة إلى ضابط ثالث، وعمدت القوات الإسرائيلية، إثر هذه العملية إلى اعتقال ما لا يقل عن ٢٠٠ مواطن من سكان المنطقة.

وفي شهر أيلول/سبتمبر من العام نفسه، أسقط مقاومو الحركة على محور زبقين شيحين ـ الحنية طائرة «هليكوبتر» إسرائيلية ودمروا دبابتين من طراز «ميركافا» موقعين ٣٠ عسكرياً بين قتيل وجريح.

وفي عام ١٩٨٧: خاض رجال «أمل» مواجهة واسعة مع قوات إسرائيلية، حاولت التقدم إلى منطقتي كفرا وياطر وجوراهما، وقد استمرت هذه المواجهة طوال نهار ٧ تموز/يوليو وحتى ساعة متقدمة من الليل، وتدخلت المروحيات الإسرائيلية لإخلاء إصابات العدو.

ونفذت الحركة عملية في وادي الدب قرب ياطر، أدت بحسب اعتراف الإسرائيليين إلى مقتل خمسة جنود.

وخلال عام ١٩٨٨: أسقطت «أمل» طائرة استطلاع إسرائيلية في منطقة طيرفلسية ـ قضاء صور.

وشهد عام ١٩٩٠، عدة مواجهات مباشرة بين مجموعات «أمل» وقوات العدو، كان أبرزها المواجهة على طريق بيت ياحون والتي أدت إلى إصابة ستة إسرائيليين بين قتيل وجريح بينهم ضابط برتبة ملازم،

وقد وجه «وزير الدفاع الإسرائيلي» آنذاك إسحق رابين، انتقادات لاذعة إلى العميل عقل هاشم لعدم قدرته على السيطرة على الوضع واعتقال المقاومين.

عام ١٩٩١: كمين للمقاومة على طريق فرون، يؤدي إلى تدمير آلية وسقوط جميع أفراد طاقمها بين قتيل وجريح. ويدفع ما يسمى «منسق الأنشطة الإسرائيلي في لبنان» أوري لوبراني إلى التحذير من «الاستمرار بأعمال تخريبية ضد المنطقة الحدودية»، مضيفاً أنه «يتوجب على زعماء «أمل» وسكان القرى في الجنوب، الذين يخططون لتنظيم وتنفيذ أعمال تخريبية، أخذ هذا التحذير بعين الاعتبار».

وفي ٢٩ تموز/يوليو ١٩٩١، نفذت «أفواج المقاومة اللبنانية ـ أمل»، عملية على طريق الطيبة، أدت إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين وجرح ثلاثة آخرين وتدمير ملالة. وقد أصدر «حزب الله» بياناً حيّا فيه «أمل» على هذه العملية، معتبراً أن هذا هو النهج الفاعل والمؤثر، وهو الذي سيعطينا الثمار.

عام ١٩٩٥: خاضت مواجهات عنيفة استمرت طوال النهار، في وادي السلوقي، واعترف العدو بمقتل سرجنت يدعى إيران سيباغ، وإصابة الكولونيل «حاغاي مردخاي» بجروح بالغة. وسقط للحركة شهيدان هما أحمد قيس ومحمد حطيط. فيما نجا القيادي حسام الأمين الذي وُصف بعد هذه العملية بـ «الشهيد الحي». وروي أنه شاهد بأم العين ١٥ إسرائيلياً بين قتيل وجريح كانت أصوات صراخهم تعلو أصوات الرصاص، وقد اغتالت طائرة «أباتشي» إسرائيلية القيادي الأمين عام ١٩٩٧، بإطلاق صاروخ على سيارته على طريق السماعية.

وفي الثالث من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، تمت مهاجمة موقعي البرج وعلي الطاهر، وقامت بتطهيرهما، موقعة أكثر من ٣٠ إصابة إسرائيلية بين قتيل وجريح، إضافة إلى تدمير دبابتي ميركافا في موقع الدبشة.

وتشير ردة فعل القوات الإسرائيلية، إلى حجم خسائرها في المواقع الثلاثة، إذ استهدفت مدينة النبطية بحوالي ٤٠٠ قذيفة بمعدل ١٥ قذيفة في الدقيقة.

عام ١٩٩٦، وخلال العدوان الإسرائيلي الكبير في شهر نيسان/ إبريل أسقطت مروحية من نوع «أباتشي» أثناء إغارتها على تلال السلطانية وقريتي خربة سلم ومجدل سلم. وقد سلم رجال الحركة، حطام الطائرة إلى رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري في المصيلح.

في ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٦: تمت مهاجمة موقع السويداء في قطاع النبطية، الذي يعتبر من أهم المواقع الإسرائيلية في المنطقة، بتحصيناته وأنفاقه المتعددة، وقد تمكنوا من السيطرة عليه، بعد مواجهة استمرت أكثر من ١٢ ساعة، وشوهدت ثلاث مروحيات تحط في الموقع لإخلاء الإصابات فيما سقط للحركة الشهيد عصام محمد عيسى.

من أبرز عمليات حركة «أمل» عام ١٩٩٧، مواجهتان كبيرتان، الأولى في «وادي الحجير» مع قوة من لواء غولاني استمرت ثماني ساعات، وأدت إلى مقتل ٨ إسرائيليين وجرح حوالي عشرين، حسب تقديرات وكالات الأنباء الدولية، واعترف الناطق العسكري الإسرائيلي بخمسة قتلى وتسعة جرحى، فيما سقط للحركة أربعة شهداء هم: أحمد محمد وهبي، علي حسين نعمة، محمد دخيل قبيسي وسمير خروبي.

أما العملية الثانية، فهي المواجهة الكبيرة في وادي زين الدين ـ طير حرفا، التي استمرت طوال ٣٦ ساعة، جعل خلالها مقاتلو «أمل» منطقة الوادي ومحيط بلدة طيرحرفا، مناطق محررة قبل أن يتمكن العدو من التقاط أنفاسه عبر الزج بسلاحه الجوي وقوات المظليين في المعركة، ولسحب الإصابات التي قدرت بعشرين إصابة بين قتيل وجريح. وقد استشهد للحركة في هذه المواجهة أربعة مقاومين هم: علي أحمد عقيل، علي محمد وزنة، علي رضا وعامر حسن ياغي.

وفي كانون الثاني / يناير العام ١٩٩٨، نفذت اختراقاً أمنياً لكل إجراءات العدو، واستطاعت عبر عميل مزدوج إيصال شريط فيديو مفخخ إلى غرفة تابعة للمخابرات الإسرائيلية على أحد معابر الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية. ولدى قيام مسؤول أمن منطقة كفركلا ـ عديسة العميل سمير رسلان بفتح الشريط، انفجر بين يديه وأدى إلى مقتله وإصابة ٣ إسرائيليين من الاستخبارات وعميلين بجروح مختلفة.

٦ ـ المقاومة المؤمنة:

وتحدث زكريا حمزة «أبو يحيى» عن أن حركة المقاومة المؤمنة بدأت، ومجموعاتها تقاتل الاحتلال من داخل حركة أمل، وكانت أول عملية لنا تحت اسم المقاومة المؤمنة بعد الاجتياح في العام ١٩٨٢، واستهدفت الرادار الإسرائيلي في جبل صافي.

وأعلنا ذلك في حينه، ويعتبر الطريق الذي سلكه المهندس زهير شحادة، للوصول إلى الموقع المذكور من أكثر وأشد الطرق وعورة، وهو يحمل حتى الآن اسم «طريق المؤمنة»، هكذا أسمته المقاومة الإسلامية.

وبعد العام ١٩٨٨، عملنا باسم المقاومة المؤمنة كتنظيم منفصل، واستلم مصطفى الديراني، «أبو علي» يومها المقاومة الميدانية، وكنت أنا المسؤول عن الجانب السياسي، واستمرينا في عمليات المقاومة في الجنوب، إلى حين اختطاف مصطفى الديراني في العام ١٩٩٤.

وفي العام ١٩٩٦ توقفنا عن العمل، وتحول كل الإخوة المقاتلين، إلى غرفة عمليات المقاومة الإسلامية، وعددهم يقارب الـ ٧٥ مقاوماً كادراً.

ولنا الآن أسرى في المعتقلات الإسرائيلية، مثل الأخ مصطفى الديراني، والأخ جواد قصفة، وقد تم اختطافه على طريقة الديراني، إذ أخذوه أثناء عملية في بيت زراعي بلاستيكي، وبوشاية من أشخاص من أبناء منطقته، وكنا قد حررنا ثمانية أسرى في آخر عملية تبادل.

أما أبرز عمليات نوعية قمنا بها، فلا شك أنها عملية الرادار، واجب أن أذكر أن أحد الذين استشهدوا معنا في إحدى العمليات يدعى طوني خليل أبو غانم من الحدث، وكنا نلقبه بـ «حيدر» وقد استشهد في اشتباك مع العدو في القنطرة.

أما عدد الشهداء الذين سقطوا في عمليات حملت اسم المقاومة المؤمنة، سواء كان استشهادهم قبل الانفصال عن حركة أمل، أو بعده فبلغ ٨٨ شهيداً.

٧ ـ صراع تيارين:

وروى لي النائب عبد الله قصير، الذي كان أحد قادة «أمل» في بيروت، قصة التجاذبات والخلافات التي أدت إلى الانفصال عن أمل وتشكيل أمل الإسلامية فقال: في نهاية عام ١٩٧٨، وبعد تغييب الإمام

الصدر كانت حركة أمل تمر بمخاض داخلي كبير نتج عن الشعور بأن غياب الإمام الصدر يعني فقد المرجعية الواحدة والقيادة التي تنال الإجماع عند كوادر الحركة.

ويبدو أنه كانت تدور في الكواليس حركة تجاذبات ضخمة لتقرير مستقبل مسار الحركة في ظل غياب القائد المؤسس، بشكل مفاجىء وغير متوقع بل غير مهيأ له داخلياً.

ومع تنحي حسين الحسيني واستلام نبيه بري زمام القيادة الجماعية، حيث كانت تضم ثلاثين شخصاً يمثلون مجلس قيادة حركة أمل، ويمثلون مختلف التيارات الفكرية داخل الحركة، من العلمانيين إلى المتدينيين، مع حضور طاغ للرئيس بري. بدأ الصراع يتبلور أكثر داخل هذين التيارين الرئيسيين اللّذين كانا يتجاذبان الحركة.

المتدينون يريدون لها أن تكون حركة إسلامية بشكل واضح وتلتزم بنهج شرعي وتعتمد مرجعية دينية، تشكل استمراراً للإمام الصدر، بينما يريدها العلمانيون أن تكون حركة طائفية تضم الشيعة المتمردون على الحركة الوطنية، والخارجون منها، مع عدم الممانعة بأن يكون اللون الإيماني للحركة مدخلاً لجذب بعض الذين يريحهم أن تستند الحركة إلى المرجعية الدينية التقليدية للشيعة في لبنان (المجلس الإسلامي الشيعي). ولكن دون إمساك للقرار من المجلس.

في ظل هذه التجاذبات عقدت الحركة مؤتمرها العام الرابع، وكان المؤتمر قد شهد حالة مخاض عسيرة أسفرت عن تسوية بين التيارين، استمر من خلالها الرئيس بري بالإمساك بالقيادة مع إعطاء دور نيابة الرئاسة للسيد حسين الموسوي الذي كان يمثل حينها رمز تيار المتدينين

في الحركة ـ وبنفس الوقت يمثل البقاع مقابل الجنوب ـ حيث كان أيضاً يوجد تنافس خفي بينهما على أساس مناطقي.

وقد عملت التكتلات الداخلية على التنسيق في ما بين أفرادها وكوادرها لتعزيز حضور كل منها في مواقع المسؤولية في الترشحيات والانتخاب.

استمر الوضع على هذا المنوال في جو من تعايش الطرفين داخل الحركة، ولكن ضمن حالة تنافس مستمرة، وفرز غير معلن، ساعد على استمراره حجم المواجهات الدموية التي خاضتها الحركة آنذاك ضد حزب البعث العراقي، وأحزاب الحركة الوطنية، مدعومة من منظمة التحرير الفلسطينية.

ومع حصول الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٨٢ تلقت الحركة صدمة عنيفة في خياراتها العسكرية، وفي قدرة هيكليتها التنظيمية على التعامل مع مثل هذا الاستحقاق.

اختارت قيادة الحركة تجنب المواجهات المباشرة والتصدي الكربلائي، وفضلت التعاطي بأقل الخسائر مع حفظ موقع المتصدي والمقاوم غير الاستشهادي. ونتج عن هذا التوجه الطلب إلى الكوادر عدم القيام بعمليات أو مواجهات مكلفة ضد الاحتلال، والاكتفاء ببعض العمليات الشكلية، ولو كانت غير فاعلة أو مؤثرة ضد الاحتلال.

في بدء الاجتياح في ٥ حزيران/يونيو كان وفد من حركة أمل يشارك في مؤتمر المستضعفين في إيران الإسلامية. وكان إلى جانب وفود لبنانية أخرى مشاركة في المؤتمر، وحين بدأت أخبار الاجتياح تتوالى على المؤتمرين، كان من الطبيعي أن تتحول الاهتمامات عند

المؤتمرين عموماً واللبنانيين خصوصاً بهذا الاتجاه. حيث بدأ الشيخ صبحي الطفيلي والسيد عباس الموسوي اللذين كانا يحضران المؤتمر، بدأوا حركة تجميع أسماء اللبنانيين الراغبين بالعودة إلى لبنان، وعدم إكمال أعمال المؤتمر، وقد سجلت اسمي في لائحة الأسماء الراغبة بالعودة إلى لبنان.

ولكن قبل أن يتأمن حجز الطيران للعودة دعينا إلى جلسة لمناقشة التطورات وطرح مقترحات للعمل ومواجهة ما يجري في الساحة اللبنانية حيث الاجتياح وصل إلى مشارف العاصمة بيروت خلال أقل من أسبوع فقط.

وكان اللقاء مع نائب قائد الحرس (آنذاك)، الأخ شامخاني الذي حث الإخوة على توحيد الكلمة، والتفكير بالمقاومة، وعدم المراهنة على حلول وتسويات ودور أميركي أو غيره.

وصلت إلى بيروت بعد يوم أو يومين من مواجهة خلدة الشهيرة فوجدت أخي الشهيد عبد المنعم قد أصيب في هذه المواجهة بساعده، ولكنه ما زال يصر على استكمال عمله في المقاومة. كما وجدت مفاجأة تنتظرني، حيث إن الأوضاع التنظيمية في الحركة بدأت غير متماسكة، فالبعض من الكوادر فضلاً عن العناصر، فضّل الانسحاب الهادىء إلى الجنوب، حيث لا مواجهات تذكر، وحيث سيطر الاحتلال وبسط سلطته على كامل المنطقة. وسمعت البعض من الكوادر يتحدث مع البعض الآخر حول إمكانية الحصول على (بطاقة صفراء) وهي بطاقات كان يصدرها الجيش الإسرائيلي للمقربين أو المتعاملين لتسهيل تنقلهم على الحواجز الإسرائيلية.

ومع اشتداد الحصار في بيروت والضاحية، ولا سيما خلال شهر رمضان المبارك آنذاك، بدا أن وجود الحركة في بيروت والضاحية أصبح مقتصراً على ١٢٥ عنصراً وكادراً، كانوا قد انضموا إلى حركة كوادر بيروت التي أعلنت عدم التزامها بقرارات قيادة أمل التي تدعو إلى تسييس المواجهة مع الصهاينة، وعدم خوض مواجهات مكلفة، والانخراط في التسوية والحل الأميركي المطروح عبر الموفد فيليب حبيب.

أما الذين بقوا تحت أمرة قيادة أمل فلا يتجاوزون هذا الرقم في أحسن الأحوال (منطقة الشياح ـ وبعض كوادر الغربية وبعض الملتحقين بهم من الضاحية) جاء هذا الإعلان على أثر اجتماع قيادي شيعي. كان قد انعقد في منزل الشيخ عبد الأمير قبلان في برج البراجنة أثناء الحصار، وحضره رئيس الحركة بري والشيخ محمد مهدي شمس الدين رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بالإضافة إلى المفتي الشيخ عبد الأمير قبلان وجمع من أعضاء قيادة أمل وكوادرها، أذكر منهم زكريا حمزة، مصطفى الديراني، أحمد حسين، محمد عبد علي، علي عكوش، عقل حمية، عبد الله الزين، عبد الله قصير، علي عمار، وآخرون لم أعد أذكرهم.

وكان اللقاء قد خصص لدراسة الموقف الشيعي في ظل التطورات الجارية لا سيما موضوع المشاركة في (لجنة الإنقاذ) التي شكلها فيليب حبيب برئاسة أمين الجميل، واستعرض الرئيس بري ما سماه مبادرة فيليب حبيب لقيام صفقة وفاق وطني داخلي في لبنان تمثل بالنسبة للشيعة فرصة ذهبية حيث عبر بأنه جاءت فرصة دخول الشيعة إلى صلب المعادلة اللبنانية التي كانت قائمة على دولابين (ماروني / سني) والآن

ستكون على أربعة هي (ماروني ـ سني ـ شيعي ـ درزي). وحث الحضور على الموافقة على مشاركة في لجنة الإنقاذ. وتلاه شمس الدين الذي وافق على المشاركة بحذر، وبمستوى أقل من الخمس، وتلاهم بعض المؤيدين، بينما وقف البعض وكنت منهم معارضين لهذه المشاركة، التي تعني اعترافاً صريحاً بنظام أمين الجميل، وتعني موافقة ضمنية على التعايش مع الاحتلال، وسلوك طريق التفاوض والحلول السلمية معه، والتخلي عن المقاومة. واعتبرنا حينها أن كل مشروع أميركي يطرح هو حتماً مشبوه، ويصب في الخانة الإسرائيلية.

وعلى أثر هذا الاجتماع بدأ الفرز الواضح على الأرض، والانقسام في التكتلات بين مؤيد للمشاركة ومعارض لها.

وبدأ المعارضون يعبرون عن مواقفهم، إما عبر بيانات كما حصل مع السيد حسين الموسوي «أبو هشام» وآخرين معه أعلنوا تأسيس «أمل الإسلامية» في البقاع وانفصالهم عن قيادة حركة أمل أو عن تقديم استقالات في بيروت وإعلان هيئة كوادر بيروت التي كنت أحد أعضائها الأساسيين، وهي مؤلفة من بعض كوادر بيروت وقيادات المناطق فيها، أمثال محمد حيدر (أبو علي)، خضر الموسوي، علي ضعون، سلمان شمص، عدنان الحلباوي وغيرهم.

وبالمناسبة كان قد تحول مركز أمل في بئر العبد/ومسجد الإمام الرضا (ع)، ومنزلي، محاور التقاء لهذه المجموعة التي قررت مواصلة المواجهة ضد الاحتلال بالإمكانات المتوفرة، وهي كانت تسيطر على مراكز الحركة في حي السلم بالتفاهم مع (عقل حمية)، وفي الليلكي (خضر الموسوي)، وفي الأوزاعي (علي ضعون)، وفي (بئر العبد ـ عبد الله قصير ـ عدنان حلباوي) وفي برج البراجنة (علي عمار وبعض

الكوادر معه)، وبدأ تركيز المحاور في الليلكي في مواجهة كلية العلوم التي كان جيش الاحتلال في محيطها، وفي حي السلم والعمروسية، حيث كانت بدأت تتركز محاور مواجهة مع الاحتلال هناك، وبنفس الوقت في أطراف الأوزاعي والساحل البحري.

وبدأت عملية التنسيق تتواصل مع مجاهدين مستقلين انخرطوا في المقاومة، من الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين، ومن لجان المساجد ومكتبة الشهيد مطهري، وأتذكر العديد من المواجهات التي حصلت في الأوزاعي والليلكي وحي السلم، وسقط فيها الشهداء أمثال: الشهيدين علي مرمر ومحمد الحسيني و«المفتي» وغيرهم، وكانت بعض الاتصالات مع قيادين في فتح ومنظمة التحرير للاستفادة من الذخيرة والسلاح، ولكن دون القبول بأي شروط أو املاءات.

ومع اشتداد الحصار على بيروت والضاحية وتوقف العلاقة مع قيادة الرئيس بري لمدة خمسة أشهر متواصلة، توقف فيها أي نوع من الدعم المادي أو اللوجستي لهذه المجموعات، ومع بدء انتشار أخبار عن وصول الحرس الثوري الإيراني إلى البقاع وإقامتهم معسكرات للتدريب ومساعدة الراغبين في الانخراط بعمل المقاومة، قررنا ارسال مندوب إلى البقاع للتواصل مع الحرس الثوري والاستفادة من إمكاناتهم، وهكذا كان حيث انتقل أحد الإخوة بطريقة (الاستطلاع العسكري)، لأنه لا يمكن المرور على الحواجز الإسرائيلية أو بالحد الأدنى كنا نخشى عليه من المرور على الحواجز، فاستطاع الذهاب والرجوع خلال ثلاثة أيام، وكان معه مبلغ من المال، أتذكر أنه لم يتجاوز (٢٥ ألف ليرة)، وكانت أول مساعدة نتلقاها بعد الحصار الذي

عشناه من قبل قيادة أمل علينا، وكان حينها أجواء عيد الفطر، وكانت فرحة عامرة لدى المجاهدين بتلقيهم هذه المساعدة في أجواء عيد الفطر.

وبدأت العلاقة مع الحرس تتطور بشكل مضطرد حتى تم تزويدنا ببعض الاحتياجات العسكرية والمادية للصمود واستمرار المواجهات مع الاحتلال.

وبعد أن رفع الحصار عن بيروت، على أثر جلاء المقاتلين الفلسطينيين عنها وانسحابهم في البحر. صار التواصل أكثر تنظيماً وتطور باتجاه ترتيب أعداد من المتدربين في معسكرات الحرس، وتم تشكيل مجموعات سرية وارسالها إلى الجنوب للقيام بعمليات ضد الاحتلال هناك.

ومع ذهاب وفد (التسعة) إلى إيران ولقائهم الإمام الخميني وعودتهم بقرار تشكيل حزب الله. بدأ العمل ينتظم ويتبلور عبر تشكيلات واضحة ومتسلسلة، كنت فيها مستمراً بعملي في بيروت، مسؤولاً عن منطقة بئر العبد، ثم مسؤولاً للإعلام في بيروت لاحقاً، رغم أن العمل في بداياته انطلق تحت اسم «تجمع العلماء المسلمين» ولم يكن معلناً باسم حزب الله (لا سيما في بيروت) لأسباب أمنية وسياسية حيث كانت بيروت تحت قبضة نظام أمين الجميل الذي نكّل بالمجاهدين والمقاومة.



الفصل السابع

المقاومة الإسلامية
حزب الله... من النشأة حتى الانتصار

أولاً: جذور المقاومة الإسلامية

لم تولد المقاومة الإسلامية في لبنان من فراغ، فجذورها ضاربة في أعماق التاريخ القديم والمعاصر على حد سواء فقد ارتكزت إلى مقومات وأسس عقيدية، فكرية، سياسية واجتماعية وعسكرية، أبعد من أن تختزل في كتاب أو دراسة محددة. فتصدت عبر موجات الغزوات الاستعمارية المتتالية على المنطقة، إلى كل الجحافل والجيوش، ببسالة نادرة، قائمة على الإرادة الإيمانية المميزة والرؤية الاستراتيجية الواضحة، فحققت انتصارات لها خصوصيتها.

فهذه المقاومة استندت ـ من خلال منطلقاتها وجهادها ـ إلى العامل الديني الحافل بمعاني البطولة والاستشهاد، والمستمد من الإرث الكربلائي. وقد أعطتها الثورة الإيرانية المعاصرة، زخماً وقوة في نفس الاتجاه والتوجه، فقدمت نموذجاً فريداً في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي شكل مدرسة لكل المتطلعين نحو حريتهم وتحررهم من قيود الظلم والاستعباد والاحتلال والقهر.

ومنذ احتلال فلسطين من قبل الحركة الصهيونية، لم تتوقف التعبئة الإسلامية في جنوب لبنان لحظة واحدة، لتوضيح مخاطر وأبعاد الهجمة

الاستعمارية الاستيطانية الجديدة، فحرّضت على مقاومتها، ومنع تمددها واستقرارها ودعت إلى تحرير الأرض والمقدسات من رجسها.

وفيما تلقف البعض هذه الرسالة، وانضوى تحت جناحها، وعمل بإمكاناته الذاتية لصدّ موجها، فإن البعض الآخر رأى بهذه التعبئة مضيعة للوقت، باعتبار أن القوة الغازية معززة بتفوق في التسليح، ومدعومة اقتصادياً وعسكرياً من المعسكر الغربي، ما يجعل المعادلة غير متوازنة، وأي تحرك للمواجهة يمكن أن يعرض أمن لبنان لهزات عنيفة، ولأخطار قد لا يستطيع أن يتحمل أثمانها.

لكن التجربة الميدانية أثبتت مع الوقت عكس هذا التخوف، فخرج من رحم الثقافة الدينية الحسينية مارد مقاوم، استطاع أن يقتلع الاحتلال من الجنوب والبقاع الغربي، الأمر الذي عجزت عن تحقيقه جيوش نظامية، وتجاربِ عدة في المقاومة سابقاً.

أ ـ العلماء الرموز

برز على مدى سنوات التحدي، عدد من الرموز العلمائية الشيعية، كانوا طليعة العمل المقاوم، فلم يضعفوا أو يستكينوا أمام الضغوط، ورفضوا بإباء كل الاغراءات، وفضلوا الاستشهاد على المساومة، انتصاراً لقضايا الوطن والأمة. وكانت لمواقف السيد عبد الحسين شرف الدين، أثرها البالغ في نفوس الناس، وهي تتحدى الانتداب الفرنسي، ومن ثم الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، فقد تجاوب أبناء جبل عامل مع نداءات شرف الدين وبياناته، فقاطعوا الفرنسيين وحاربوهم، وساندوا ثوار فلسطين وجاهدوا إلى جانبهم. وكذلك كانت لآراء وخطب السيد محسن الأمين مفاعيلها في أوساط الطائفة الشيعية في السياق نفسه.

وسلك بقية العلماء، الذين تزودوا العلم في النجف بالعراق، وقم بإيران، الطريق نفسه، فلعبوا دوراً تاريخياً في استنهاض المناطق الجنوبية والبقاعية بشكل خاص واللبنانية بشكل عام، ضد الاحتلال الإسرائيلي، فدعوا المواطنين إلى حمل السلاح والمقاومة، ومقاطعة الاحتلال اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وإعلامياً، وأفتى بعضهم للشباب بالاستشهاد في سبيل دحر هذا الاحتلال، والاقتصاص منه على ممارساته الإرهابية.

وحوّل هؤلاء العلماء، المساجد والحسينيات وكل دور العبادة، ليس إلى منابر تثقيفية وتحريضية فحسب، بل إلى مدارس جهادية حقيقية، وإلى أماكن لجمع السلاح. الأمر الذي أرعب المحتل الإسرائيلي، ودفعه إلى القيام بحملة من الاغتيالات والاعتقالات والإبعاد، ظناً منه أنه بضرب هذه القيادة يسهل عليه الإمساك بالمناطق المحتلة، غير أن حساباته لم تكن دقيقة. لأن هؤلاء العلماء سرعان ما أصبحوا عنواناً للمواجهة، فالتف الناس حولهم، ومنحوهم المزيد من الثقة، وصارت خطبهم وتصاريحهم بمثابة مرجعية لكل القرارات السياسية والأمنية.

وفي استعراضنا السريع لبعض الأسماء التي أثّرت وأثْرت في النفوس نتوقف عند السيد موسى الصدر، الذي عاد إلى لبنان من طهران في العام ١٩٥٩، فإضافة إلى ما قام به من محاولة رفع الغبن عن المحرومين الشيعة، دفع بالشباب إلى تأسيس حركة مسلحة، هدفها التصدي للاحتلال الإسرائيلي، وانتزاع وضع أفضل للشيعة في لبنان، في مواجهة الإهمال الرسمي الذي لحق بهم. وكانت له سلسلة من المواقف (استعرضناها في حديثنا عن حركة «أمل» التي أسسها). وأبرزها: «إنه علينا تكوين مجتمع حرب وتجنيد كل الطاقات العربية والإسلامية في

معركتنا مع إسرائيل»، واطلاق فتاوى: كـ«التعامل مع إسرائيل حرام»، و«إسرائيل شر مطلق». . .

وسار نائب الصدر الشيخ محمد مهدي شمس الدين، والذي أصبح في ما بعد رئيس المجلس الشيعي الأعلى بعد تغييب الأول على نفس الخط الذي رسمه سلفه، فأعلن في العاشر من محرم العام ١٩٨٣، «المقاومة المدنية الشاملة»، وأكدت الأفكار التي طرحها، على عناوين الصدر السياسية، أي أن إسرائيل عدوة للمسلمين والمسيحيين على حد سواء، وهي شر لا بد من استئصاله، والتعاون معها حرام حرمة شرعية مطلقة دون أي قيد، والتعامل مع إسرائيل يرتقي إلى حد الخيانة العظمى.

ويصحح الدكتور إبراهيم شمس الدين، بعض الالتباسات حول مدنية المقاومة، فيقول: «إن مدنية المقاومة لا تعني عدم تسليحها بالمطلق، ولا تعني عدم الشروع في المقاومة المسلحة بالمطلق، فهذا العنوان كان تعبيراً متخصصاً أو خاصاً مَقابل حالة عسكرية، فالإمام شمس الدين دعا إلى مقاومة المجتمع المدني والمجتمع الأهلي برمته، بكل فئاته وطبقاته ضد إسرائيل، وإن مقاومة إسرائيل يجب أن لا تكون فقط بالعنوان العسكري» وأضاف: كان يعتقد بضرورة التدرج في المقاومة، كان يريد أن يربي ويعوّد الناس تدريجياً على مفهوم المقاومة ومبادئها وأصولها ومبرراتها وأسبابها ودوافعها، إلى أن يصل هذا التدرج إلى بعض صيغ العمل الأكثر تعقيداً والتي تحتاج إلى تخصص: «وصولاً إلى مقاومة عسكرية». وكانت في نظره، أبسط وأقوى صيغ المقاومة في حينها، صيغة الصمود، ودعوة اللبنانيين عموماً والجنوبيين خصوصاً إلى التشبث بالأرض.

وكان العلامة السيد محمد حسين فضل الله، من أهم الرموز العلمائية الأساسية التي دعت إلى انطلاقة المقاومة، وعمل على محاور ثلاثة، كما لفت إليها مكتبه الإعلامي:

١ ـ من خلال حلقات التوعية والتعبئة الروحية والتربوية والوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وشكل مسجد الإمام الرضا في منطقة بئر العبد بالضاحية الجنوبية لبيروت، البعد الأساس في ذلك. فكانت خطبه تستقطب الشباب المتحمس منذ حصار بيروت وفي بدايات المواجهة في خلدة.

٢ ـ المواجهة المباشرة، حيث شكل المسجد المذكور، أول حركة عملية لإسقاط اتفاق ١٧ أيار/مايو، إثر الاعتصام الشهير فيه، ما أدى بالسلطات الرسمية اللبنانية إلى محاصرة المسجد واطلاق الرصاص على المعتصمين، وسقط بنتيجة ذلك الشهيد محمد نجدي وعدد من الجرحى، وكانت لهذه الحادثة أصداء واسعة، دعت الرئيس السوري حافظ الأسد للقاء فضل الله، والثناء على الاعتصام والدور الذي يقوم به فضل الله في اطلاق المقاومة.

٣ ـ تخرج معظم العلماء الذين شاركوا عملياً في المقاومة، على يد فضل الله، ومنهم: الشهيد الشيخ راغب حرب، والشهيد السيد عباس الموسوي، وأمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله، وقد حمَّلت الولايات المتحدة وإسرائيل، فضل الله مسؤولية العمليات الاستشهادية منذ العام ١٩٨٢، سواء التي استهدفت «المارينز» أو التجمعات الإسرائيلية، فأعدت خطة لاغتياله من خلال وضع عبوة ناسفة كبيرة قرب منزله في بئر العبد، وأدى انفجارها في العام ١٩٨٥ إلى سقوط ٨٠ شهيداً و٢٠٠ جريح، وقد نجا فضل الله بأعجوبة وقال في حينها:

«وصلت الرسالة وفهمناها جيداً وسنرد عليها في الوقت المناسب»، ولم يمض أسبوع على ذلك حتى فجر استشهادي نفسه بدورية إسرائيلية قرب المطلة عرفت بعملية الشهيد «أبو زينب».

ومن الأدوار التي لعبها فضل الله في حركة المقاومة، تقديم الدعم المالي المباشر للمقاومين، وتأمين الامكانات المادية التي تساعدهم في عملهم، في حين كان الدعم الخارجي ليس متوافراً في السنوات الأولى إلاّ بمقدار بسيط، وكان مصدر هذه الأموال، الأخماس والزكوات والصدقات التي تدفع من الناس، واستمر هذا الدعم حتى التحرير واقتلاع الاحتلال.

كما كانت للفتاوى التي أطلقها، أثر في تصعيد المواجهة، ومن بين الشهداء الذين رخص لهم بالعمليات الجهادية الشهيد محمد سعد.

وعلى هذا النهج المقاوم، نشأ إمام بلدة جبشيت الجنوبية الشيخ راغب حرب فقاوم الاحتلال الإسرائيلي، بكل ما أوتي من عزم ومعنويات عالية، فتحدى قرارات منع التجول، ودعا الناس لأداء صلاة المغرب والعشاء، وركز على «حرمة التعاون مع أعداء الله»، وعندما اقتحم الاحتلال البلدة، خرج إمام الأهالي يرشق القوة الغازية بالحجارة، وسد الطرق بإطارات السيارات المشتعلة، ما دفع الاحتلال إلى التراجع، وقد رفض مصافحة أحد الضباط الإسرائيليين، وأطلق موقفه المعروف: «الموقف سلاح والمصافحة اعتراف»، وقال: «أي تنازل للمحتل ولو كان صغيراً سيتبعه تنازلات أخرى أكبر منه، ونحن غير مستعدين للتنازل حتى ولو عن قيد شعرة من حقوقنا».

وفي ٨ آذار/ مارس العام ١٩٨٣، تم اعتقاله، ولكن اعتصام

الأهالي والضغوط الشعبية فرضت على الاحتلال اطلاقه بعد ١٧ يوماً من الاعتقال، وقال في حينها: «يجب أن يفهموا أنهم إذا أرادوا أن يمارسوا الاعتقال وسيلة لسكوتنا على احتلالهم، فعليهم أن يفتحوا الآلاف من المعتقلات». وعندما شعر الاحتلال وعملاؤه بخطورة حرب وفعاليته، اغتالوه في ١٦ شباط/فبراير العام ١٩٨٤.

ومن العلماء الشهداء، كان الأمين العام السابق لحزب الله السيد عباس الموسوي، (مواليد ١٩٥٢ في بلدة النبي شيت البقاعية)، فقد التحق بصفوف الفدائيين بعد هزيمة العام ١٩٦٧، وأصيب بقدمه أثناء التدريب، وشجعه السيد موسى الصدر على الالتحاق بالحوزة العلمية التي أنشأها في صور، ثم أشار عليه بمتابعة دراسته في العراق على يد السيد محمد باقر الصدر، وبعد ٩ سنوات من دراسته عاد ليؤسس «حوزة الإمام المنتظر» في بعلبك.

التقى الإمام الخميني مرات عدة، وكان على رأس الرعيل الأول الذي التحق بالحرس الثوري الإيراني الذي جاء إلى لبنان لمواجهة الاحتلال، وتدرّب في معسكر «جنتا» مع طلابه، وهكذا انطلقت مسيرة حزب الله عبر المقاومة الإسلامية التي شاركت أولى مجموعاتها ـ كما جاء في أرشيف المكتب الإعلامي للحزب ـ في التصدي للاحتلال الإسرائيلي، على مداخل بيروت في خلدة والليلكي ـ حي السلم وكاليري سمعان. وقد شارك الموسوي في العديد من العمليات العسكرية ضد الاحتلال، وبعد استشهاد الشيخ حرب انتقل من بلدته إلى جبشيت، حيث كان في طليعة المشاركين في عمليات: علمان، الشومرية، بدر الكبرى، برعشيت وغيرها.

تسلم مسؤولية شورى حزب الله في الجنوب العام ١٩٨٥، وأصبح

أميناً عاماً لحزب الله في أيار/مايو العام ١٩٩١، واستشهد في ١٦ شباط/فبراير العام ١٩٩٢، حيث ألقى خطبته الأخيرة في الذكرى السنوية الثامنة لاستشهاد الشيخ راغب حرب، وذلك عبر اطلاق مروحية إسرائيلية من نوع «كوبرا» صاروخاً حرارياً حارقاً أصاب سيارته وأحرقها.

ويعتبر نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم كما أوضح لي أن الاشكال الأساس في عملية الاغتيال، هو تلك الحركة الظاهرة وغير السرية للسيد الموسوي، بحيث كان معروفاً بوجوده في بلدة جبشيت، وبعد أن انتهى الاحتفال انتقل بسيارته أمام مرأى الناس وبشكل واضح، فتنقل إلى بيت الشهيد راغب حرب، ثم كانت حركته في نفس السيارة، وكان هناك عملاء موجودون في البلدة أعطوا إشارات للعدو الإسرائيلي، وعرّفوا عن موكبه، إضافة إلى تحليق طيران للتصوير في الجو، وعليه كانت المتابعة من خلال قصف الطيران، والمتابعة مستندة إلى معلومات أرضية بسبب وضوح التنقل والوجود، وهذا كان خلل أمني أدى إلى هذه النتيجة المأساوية أما القائد العسكري خليل حرب، فيرجع السبب إلى عدم الخبرة الأمنية في حينها، وعدم الإلمام ببعض التفاصيل المتعلقة بالطيران التجسسي، وأخذ الاحتياطات اللازمة والضرورية.

ومن أبرز أقوال السيد الموسوي:

«إن على العلماء قادة الأمة، وعلى المخلصين، أن يعملوا على بثّ روح المقاومة في أوصال الأمة جمعاء، والارتفاع إلى مستوى الشهادة، وهذه ليست بالمهمة المحدودة أو الفئوية، إنها مهمة القطاعات كافة من القيادة السياسية العليا، إلى الوسائل الإعلامية، إلى مراكز الثقافة والفكر، إنها عملية نهوض وتغيير شاملة».

وعلى طريق الشهادة، سقط عدد من طلاب الحوزة العلمية، وهم يؤدون واجبهم في الخط الأمامي للمقاومة، منهم: الشيخ أسعد برو، إبراهيم محمد مراد، حسين قانصو، حسن أيوب، عبد الكريم قانصو، علي محمد عاصي، علي حسن جرادي، فادي الطويل، محسن نور الدين، محمد إسماعيل قمر، محمد حسين زيدان، وسام زيعور وياسر كوراني.

واختصر أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله، كل صفات القادة العلماء الذين سبقوه وتتلمذ على أيديهم، فكان رمزاً ليس على صعيد الساحة اللبنانية فحسب، بل على صعيد الساحتين الإقليمية والدولية، فقد استفاد كثيراً من التجارب، ونهل من الفكر النيّر والمنفتح، وتقدم صفوف المقاومين، وقدّم فلذة كبده ابنه الأكبر قرباناً على طريق التضحية.

كانت لولادته في حي شرشبوك الشعبي في برج حمود في آب/ أغسطس العام ١٩٦٠، أثرها في الدفاع عن المحرومين والفقراء، فشده ذلك إلى السيد موسى الصدر الذي أسس حركة المحرومين، فكان مسؤولاً لهذه الحركة في بلدته البازورية العام ١٩٧٥، وهناك تعرف إلى أحد المؤسسين البارزين للحركة الدكتور مصطفى شمران، الذي أصبح في ما بعد وزيراً للدفاع في إيران. وأثناء انتقاله إلى النجف لمواصلة تحصيله العلمي العام ١٩٧٦، تعرف إلى السيد الموسوي وتتلمذ على يديه سنة ونصف، ثم تعرف إلى المرجع الشيعي السيد محمد باقر الصدر.

ونتيجة المضايقات العراقية عاد نصر الله إلى لبنان، وأصبح مسؤولاً تنظيمياً لـ«أمل» في البقاع، وفي العام ١٩٨٢ ترك مع عدد من

الحركة، احتجاجاً على انضمام الرئيس نبيه بري إلى «هيئة الانقاذ الوطني» على أثر الاجتياح الإسرائيلي، فأسس حزب الله مع الشيخ صبحي الطفيلي، والسيد عباس الموسوي، والسيد إبراهيم أمين السيد والشيخ محمد يزبك والشيخ نعيم قاسم والسيد حسين الموسوي وغيرهم.

وتولى الأمانة العامة للحزب بعد استشهاد الموسوي، وتم التجديد له في العامين ١٩٩٥ و١٩٩٨.

أظهر نصر الله خلال قيادته للحزب، وجهاً مختلفاً عن كل القيادات السياسية والعسكرية والفكرية في الساحة، فتميز بالهدوء، والعقلانية والحنكة، وحسن الأداء والتصرف، كما تميز بقراءة واضحة وعميقة للأحداث والمتغيرات، فتعامل معها بصدق وصراحة ومسؤولية كاملة، فلاقى التفافاً شعبياً، وتأييداً ندر أن لقيه سياسي آخر في هذه المرحلة، وقد ساعده ذلك، في معركته لاستعادة مساحات واسعة من الجنوب اللبناني وتحرير البقاع الغربي، وارساء قواعد جديدة للتعامل مع العدو، وتحرير المياه، وأبرز أقواله: «إن المقاومة هي عنصر القوة الأساسي الذي نمتلكه في لبنان، ومعها لن يبقى لبنان بلداً صغيراً، بل بلداً كبيراً وعظيماً».

ب ـ تأثير المقاومة الفلسطينية:

كان لمدرسة العمل الفدائي الفلسطيني في الستينات، أثر في تثقيف وتسليح وتدريب كل الكوادر اللبنانية المتعطشة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ونشأت بين الوطنيين والإسلاميين اللبنانيين والقيادات الفلسطينية علاقة حميمة، ساعدت الفدائيين الفلسطينيين على الانتشار في

الجنوب والبقاع وضواحي بيروت، وبذلك التقى المحرومون من أرضهم مع المحرومين في أرضهم، ففتح أبناء الجنوب قراهم ومنازلهم وقلوبهم للمقاتلين الفلسطينيين، والتحقوا في صفوفهم وقاتلوا إلى جانبهم خاصة بعد أحداث أيلول/ سبتمبر في الأردن العام ١٩٧٠، اثر طرد الفدائيين إلى لبنان، وتحوّل الجنوبيون إلى عيون وآذان للفدائيين وقدموا المئات من الشهداء وعلى الرغم من الأخطاء التي ارتكبها الفلسطينيون بحق بعض المدن والقرى الجنوبية، فإن العلاقة بين الطرفين بقيت وشيجة، وظهر ذلك في التصدي المشترك للاجتياحات والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، بخاصة في العام ١٩٨٢، وبعد الخروج الفلسطيني من لبنان، سلم المقاتلون الفلسطينيون أسلحتهم وذخيرتهم لأشقائهم المقاومين في لبنان، لإكمال مسيرة التحرير.

وكانت إسرائيل تظن واهمة أنها بإبعاد الفلسطينيين عن الحدود، سوف ترتاح، وسيصبح لبنان لقمة سائغة في فمها، غير أن البذار الذي زرعته الثورة الفلسطينية في هذه الأرض سرعان ما نبت في المقاومة الوطنية اللبنانية ثم المقاومة الإسلامية، فعناصر المقاومتين تربّتا عسكرياً على يد المقاومة الفلسطينية، وإذا كانت جبهة المقاومة الوطنية سببت ازعاجاً وقلقاً للاحتلال، وأرست أسساً لمرحلة جديدة، فإن المقاومة الإسلامية التي انضوى تحت لوائها معظم شرائح المجتمع اللبناني، استطاعت أن تدحر هذا الاحتلال وتذله، وتعيد للبنان وللأمة العربية والإسلامية الكرامة والمجد.

ثانياً: بداية النشاط

بدأ نشاط الإسلاميين في لبنان منذ مطلع السبعينيات، في إطار العمل السياسي والفكري والثقافي، وتشكلت النواة الأولى لعمل المقاومة الإسلامية منذ العام ١٩٧٨، وذلك عبر لجان صغيرة كانت منتشرة في المناطق الشيعية في لبنان، سواء في بيروت الغربية، أو ضاحية بيروت الجنوبية، أو الجنوب والبقاع، ولكن لأسباب تتعلق بالإمكانات، لم تقم في حينها بنشاط عسكري لافت. وكانت هذه المجموعات ـ كما حدثني عنها بعض مؤسسيها ـ تعمل تحت اسم «اللجان الإسلامية»، وهي مؤلفة من عناصر متدينة، متميزة عن بقية الأفراد الذين كانوا منخرطين في صفوف الأحزاب والتنظيمات الوطنية اللبنانية في تلك الفترة.

وكانت أبرز نقاط التجمع الأساسية لهذه المجموعات، في البسطا (٦٥ شاباً)، تتراوح أعمارهم بين ١٦ و١٧ سنة، أي أن أعمارهم لم تصل العشرين ربيعاً، وفي المصيطبة، وكان (أستاذ الكيمياء) نعيم قاسم (أصبح الشيخ نعيم قاسم نائباً للأمين العام لحزب الله لاحقاً)، يحاضر أسبوعياً في هؤلاء الشباب في مسجد المصيطبة، وكانت هناك تجمعات أخرى كاتحاد الطلبة المسلمين في الغبيري، وأبرز الأسماء التي عملت

في تلك الحقبة محمد رعد (الذي أصبح نائباً) والشهيد حسن شري (الذي كان مسؤولاً سياسياً في بيروت لحركة أمل)، وحسين الشامي (كان في الشياح)، ومحمد فنيش ومحمد برجاوي وغيرهم، وبرز نشاط هذه المجموعات المتدينة في سياق الأحداث اللبنانية، ومواجهة الحملة ضد الإسلاميين إثر الحرب الإيرانية ـ العراقية، وكانت لديها مشاعر تعاطف مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، عبرت عنها بمواقف وآراء متعددة، وكانت بقية القوى تنعت عناصرها بـ«التخلف والجهل وغيرها من الصفات القاسية»، لذلك كانت لهذه المجموعات تجارب خجولة في اطار المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي في حينها، خاصة وأن ثمة عوائق كبيرة كانت تحول دون ذلك، فالجبهة الجنوبية كانت ممسوكة من قبل بعض القوى، والفرص كانت ضئيلة أمام لعب دور بارز، على الرغم من وجود محاولات، كالتي كان يقوم بها الشيخ عبد الكريم عبيد (اختطف لاحقاً من قبل الإسرائيليين واعتقل)، مع بعض الخلايا السرية، من نشاط ضمن ما كان يسمى بالشريط المحتل (وجميع أفراد هذه الخلايا ما زالوا أحياء).

وفي العام ١٩٨٢، انكسر الطوق بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، فلم تعد هناك خطوط تماس، أو قوى تعيق الحركة، سواء كانت لبنانية أو فلسطينية، فانطلقت المجموعات الإسلامية للعمل، خاصة من تلك التي كان لأفرادها تجارب تتراوح بين أربع وخمس سنوات، وعندما وصل الاحتلال إلى مشارف خلدة جنوب بيروت، توزع المقاتلون الإسلاميون على محورين: خلدة ـ الليلكي، وكلية العلوم ـ مثلث خلدة، حيث شاركوا بمواجهات عنيفة إلى جانب مجموعات من الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية، وبقايا الجيش السوري،

وسقط للإسلاميين في تلك المعركة، الشهيد سمير وهران، وأصيب اثنان من كبار المسؤولين المركزيين في حزب الله، وكانا ينتميان آنذاك إلى أحزاب أخرى، لكن كانت لهما خصائص مميزة، كما أصيب الشيخ جمال كنعان.

ووصف كنعان معركة خلدة بالتاريخية، لما حصل فيها من قتال شرس، أدى إلى قتل عدد من الجنود الإسرائيليين وأسر ملالة، وقد استمر القتال حوالي ٥ أيام على الرغم من أن إسرائيل استخدمت كل وسائلها القتالية من طيران حربي ومروحي وبوارج ودبابات، وقال: استشهد في المواجهة عدد من المقاتلين الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين من مختلف الأحزاب والقوى السياسية الوطنية والإسلامية، ولم يبق في نهاية المطاف إلا أربعة أشخاص من الإسلاميين كنت واحداً منهم، وهم: الشهيد سمير نور الدين الشهيد عبد المنعم قصير، والشهيد أديب بيضون، واستطعنا الصمود ساعات أمام هجوم كبير، من البحر، ومن عرمون ومدينة الزهراء، وكنا متحصنين بأربعة منازل، وكانت لدينا بعض قذائف «بي ـ ٧» وسلاحنا الفردي، وقد استطاع سمير نور الدين أن يحرق ملالة بصاروخ، ويقذفها إلى جانب الطريق، واصطاد الملالة الثانية عبد المنعم قصير، والثالثة كانت من نصيب أديب بيضون، والرابعة واجهتها بنفسي، وهنا توقف رتل الدبابات، وبقينا في المعركة مدة ٦ ساعات، حتى فرغت منا الذخيرة، وفي هذه الأثناء أصيب قصير بيده، فانسحب، وبقينا ثلاثة عناصر تم تطويقنا ببقعة ضيقة جداً، ولم نستطع أن نصل إلى الذخائر التي خلفها بعض المقاتلين، لكننا تمكنا من الوصول إلى «رانج روفر» وكان مركزاً عليه «دوشكا»، وعندما صعدت إليه مع سمير نور الدين، انهال الرصاص علينا بشكل هستيري، ولما

شرعت بإطلاق النار لم أعد أرى شيئاً، لأن عيني سقطت على خدي، فناديت سمير فلم يرد، فشعرت أنه استشهد أو أصيب، وأخيراً صعد إلى السيارة شاب أجهله وقادنا إلى مستشفى البربير حيث تمت معالجتي.

وكانت معركة خلدة محطة مهمة في انطلاقة العمل الإسلامي المقاوم، وتجربة أعطتنا الكثير من الدروس.

واعتبر أحد المسؤولين العسكريين البارزين في حزب الله خليل حرب، أن الخلايا في تلك الفترة لم تكن منظمة بما للكلمة من معنى، فكان كل ثلاثة أو أربعة أشخاص يشكلون مجموعة، ينفذون عمليات أشبه ما يكون بالعمل الفردي، وكان هذا العمل يؤدي إلى بروز كادر مهم، إلى أن أصبحت الخلية المؤلفة من أربعة أشخاص ثمانية أشخاص، والثمانية أصبحوا عشرة، واقتصر الأمر في البداية على الارتباط الفكري، دون أن تكون هناك مجموعات أو تشكيلات معينة، لأن ذلك حدث بعد الاجتياح الإسرائيلي ومعركة خلدة. فمن باب الشعور بالمسؤولية والتكليف الشرعي، أحس هؤلاء الشباب بضرورة التجمع ومواجهة الاحتلال، وكانت اللقاءات تتم في مركز اتحاد الطلبه في الغبيري، وهناك بدأت تتوافد أعداد من الشباب المتحمس، وأصبحنا نشكل مجموعات للحراسة الليلية وأثناء المواجهات، شارك الجميع بالقتال بشكل شرس.

وتمّ تدريب هؤلاء الأشخاص، أسوة ببقية شباب تلك المرحلة، حيث انصهر الجميع في أحداث الحرب اللبنانية، فالبعض كان يتدرب مع حركة أمل، والبعض الآخر تدرب لدى حركة «فتح»، وأذكر أنه في العام ١٩٧٨، أقيمت لنا دورة في مخيم صبرا، وكنا في حدود ٦٠ شاباً، وكان الجميع يتساءلون: من هم هؤلاء؟ لأننا بالفعل كنا متميزين، ولنا خصوصيتنا.

وهناك من ذهب إلى طهران، وقاتل على الجبهة الإيرانية ـ العراقية، وبعضهم عاد مع الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان العام ١٩٨٢، وفريق منهم استشهد. وكان عدد من هؤلاء الإسلاميين داخل حركة أمل، لكنهم يحتفظون بخصوصيتهم، وقد عانى هؤلاء كثيراً، ما اضطر بعضهم للاستقالة والعودة إلى الحركة أكثر من مرة في ذلك الوقت، من بينهم الشهيد الشيخ حسن شري (سرور)، والشيخ نعيم قاسم الذي دخل الحركة وخرج منها لاعتبارات معينة في العام ١٩٧٨، أما السيد حسن نصر الله فبقي حتى العام ١٩٨٢.

وكان لوصول الحرس الثوري الإيراني إلى البقاع، أثر معنوي كبير في نفوس الشباب، فتدفق العشرات باتجاهه للتدريب، وانشأ الحرس دورات عامة عدة، كان في طليعتها السيد عباس الموسوي، والسيد حسن نصر الله، تم بعدها اختيار تشكيلات، منها ما اتجه نحو الجنوب، ومنها ما قصد بيروت، على أساس البدء بعمل تنظيمي، وبالنسبة لي يضيف حرب: تركت عملي في مصلحة الكهرباء الصناعية، وتركت محلي في زقاق البلاط واتجهت جنوباً، وكنت قد تزوجت منذ شهرين فقط، ورافقني عدد من الإخوان، بعد أن جمعنا بعض الأسلحة والأغراض. وفي الجنوب بدأنا نجول على القرى، ونشجعهم على الالتحاق بالمقاومة، وكان عددنا لا يتجاوز العشرين أو ثلاثين شخصاً، وتحركنا في صيدا، النبطية، الزهراني وصور، وصولاً إلى قرى الشريط التي كنا نجهلها وبدأنا في توزيع المهام والأدوار، وكانت تقديراتنا أن الإسرائيلي سوف ينسحب من شمالي الليطاني، وسيبقى في جنوب الليطاني، وعليه بدأ عملنا على أساس أن تكون منطقة عملياتنا الأساسية هي منطقة شمال الليطاني، وأن تكون منطقة جنوب النهر منطقة تخزين الأسلحة.

واجهتنا في البداية صعوبات كثيرة، منها قلة العدد، ومساحة الجنوب الواسعة، والامكانات المتواضعة، ورغم أننا كنا نخبىء بعض الأسلحة كالكلاشنكوف و«B7»، لكن الاستفادة منها كانت محدودة، وكانت خبرتنا بسيطة، وكان عملنا شبه بدائي، كان من الممكن أن نصنع عبوة سلكية، ونجمع بعض المواد المتفجرة «.T.N.T» في صندوق مثلاً، ونضع لها صاعقاً، ونمد شريطاً بطول ١٠٠ أو ٢٠٠ متر، وعندما نريد تفجير العبوة، كنا نحضر بطارية سيارة من ٥٠ أمبير أو ٦٠ أو ٧٠ أمبير، لتنفيذ ذلك. وكل هذا كان خارج الأصول العسكرية، لكننا كنا نريد أن نعمل ولو بهذه الأدوات والاستعدادات المتواضعة، ونجحنا في تنفيذ عدد من العمليات في البداية وكانت سهلة، فكان اثنان من المقاومين يقتربان بسيارتهم من أحد الحواجز الإسرائيلية، ويفتحان النار عليها ويفران بسرعة، واستهدفنا حافلة في منطقة الناقورة، وأخرى في الصرفند، وكنا نعتبر ذلك من الأهداف الثمينة في العام ١٩٨٢، ولم تمض ثلاثة شهور أو أربعة حتى بدأنا تشكيل مجموعات، وبدأنا نلتقي ونخطط.

وعن تشكيل النواة الأولى للمقاومة الإسلامية، حدثني نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، فقال: في سنة ١٩٨٢م، عندما حصل الاجتياح الإسرائيلي للبنان، كان هناك مجموعة من المؤمنين من لجان وجمعيات مختلفة، قد اجتمعوا لمرات عديدة، من خلال ممثلين لهم، حتى يؤسسوا حزباً يكون جامعاً وموحداً لهذه الجمعيات والقوى المتفرقة، واستلهموا من قيادة الإمام الخميني (قدس)، تلك الروحية التي فتحت أذهانهم على قاعدة عملية تركز على مسألة الولي الفقيه، والانقياد له كقائد للأمة الإسلامية جمعاء، لا يفصل بين مجموعاتها

وبلدانها أي فاصل، وهذا ما ينسجم مع طرح الإسلام بأن القيادة تكون مركزية وتكون كل المجموعات الموجودة في العالم تابعة لهذه السيادة من ناحية التوجهات الفكرية والسياسية العامة، والتي تعبر الجماعة في أدائها الشرعي، من هنا هذه المجموعة التي اجتمعت كممثلة للفئات المختلفة، واكبت حركة الاجتياح الإسرائيلي، وكان الارتباط كبيراً بين فترة التشكيل وفترة الاجتياح، وجعلت لأولوية اهتمامها مقاومة العدو الإسرائيلي من أجل تحرير الأرض، وذهبت هذه المجموعة المؤلفة من تسعة أشخاص إلى زيارة إيران ولقاء الإمام الخميني (قدس)، وعرضت عليه وجهة نظرها في تأسيس وتكوين الحزب اللبناني، فأيد هذا الأمر، وبارك هذه الخطوات، وركز على ضرورة أن تكون الأولوية في مواجهة إسرائيل، كأولوية شرعية وكواجب ليس على المسلمين في لبنان فقط، إنما واجب على كل المسلمين في العالم، من هنا تشكلت النواة الأولى، ووضعت برنامج عمل مختصر حول القواعد الأساسية، ثم جرى بعد ذلك اختيار قيادة سميت بالشورى، فأصبحت قيادة الحزب هي الشورى التي تدير شؤونه وتتابع مسائله المختلفة، ووزعت الأدوار والمسؤوليات على أساس الأهداف التي رسمت ومن الأهداف:

أ ـ مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

ب ـ من أجل خدمة الناس والتعاطي مع قضاياهم.

ج ـ التعاون مع كل القوى التي تساعد في إطار وحدوي في مصلحة الناس والقضايا التي نحملها بشكل عام.

ثالثاً: نشأة حزب الله كما يرويها السيد حسن نصر الله

مرت نشأة حزب الله، بمراحل ومحطات عدة حدثني عنها الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله فقال: بدأ الاحساس بالحاجة إلى تشكيل حزب الله قبل العام ١٩٨٢، لكن هذه الحاجة لم تكن ملحة إلى حد تدفع بمجموعة من الرموز، الاقدام على القيام بهذه الخطوة، وعندما تم الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٨٢، نقلت هذه الفكرة من الممكن إلى الضروري، على أن تأخذ المسألة سنوات. إذ ليس شرطاً أنه بعد خمس أو عشر سنوات، يمكن أن يولد تنظيم آخر غير «حركة أمل» اسمه «حزب الله». إنما كان ذلك ممكناً. غير أن الاجتياح فرض هذا الأمر، ودفعنا إلى أن نشكّل تنظيماً جديداً له طبيعة وشخصية وهدف مختلف تماماً عما هو موجود في الساحة.

في البداية، عندما كان يرأس حركة أمل مؤسسها السيد موسى الصدر، كان الملتزمون بالإسلام، أو حسب المصطلح الموجود «الإسلاميون»، ينظرون إلى هذه الحركة على أنها حركتهم، خصوصاً وأن الصدر كان يعلن بشكل واضح أن هذه الحركة هي حركة إسلامية، وقد ثبتت في المؤتمر العام الأول مجموعة مفاهيم ومبادىء للمحرومين، أكد فيها الصدر أن ايديولوجية الحركة هي الإسلام القرآني، والإسلاميون

كانوا يتطلعون إلى هذه الحركة على أنها حركة إسلامية، وبالتالي عوّلوا عليها آمالاً كبيرة.

وبعد اختطاف الصدر، صارت الحركة تأخذ منحى مختلفاً، فلم تعد بنظر الإسلاميين تمثل مشروعاً لحركة إسلامية، أصبحت حركة متأرجحة بين الاتجاه الإسلامي والاتجاه العلماني، لذلك برز داخل الحركة أكثر من تيار. وكان الإسلاميون يشكلون تياراً، وجهات أخرى تمثل تيارات أخرى. وكان الإسلاميون قبل العام ١٩٨٢ داخل «أمل» يعملون باتجاه اعادة الحركة إلى الخط الذي رسمه السيد الصدر، في وقت كانت فيه أطراف أخرى تريد سلوك اتجاه آخر، والحركة أيضاً لم تستطع ـ لأسباب مختلفة ـ أن تستوعب نخباً، أو مجموعات أخرى كانت تعمل في الساحة تحت اسم «الدعوة الإسلامية»، والتي كانت حزباً أشبه بـ«الاخوان المسلمين»، وكانت لهم امتدادات في أكثر من قطر عربي، وكان يطلق عليها «الدعوة الإسلامية ـ اقليم لبنان»، ولهذا التنظيم كان يوجد نخب ومجموعة واجهات علنية تطل من خلالها. ومن جملة هذه الواجهات: «الاتحاد اللبناني للطلبة».

وكان هناك بعض الإسلاميين داخل حركة أمل، يحاولون «أسلمة» الحركة بالكامل، فبعضهم ـ ونتيجة لعدم وجود أفق لديهم غير مفتوح ـ كان يفتش عن بديل، فوجدوا في حزب الدعوة هذا البديل، فانتسبوا إليه، وهذا يعني أن الموجودين داخل أمل كانوا صنفين:

صنف أدخله حزب الدعوة، وكان في الأصل على سبيل بناء مراكز قوة.

وصنف آخر متديّن وهو حركة أمل، ولأنه لا يوجد أفق لدى

الحركة، تم البحث عن بديل إسلامي آخر، فوجدوا ذلك في حزب الدعوة فانتسبوا إليه.

في المحصلة كان هناك كيان موجود خارج أمل، وفيه رموز وشخصيات إسلامية، وكانت هناك أطر بدأت تتشكل مثل بعض التجمعات العلمائية، التي هي تجمعات مستقلة، لا هي تابعة لـ«أمل»، ولا هي تابعة لـ«حزب الدعوة»، وإن كان هناك رموز مؤثرين لهذا التجمع، رموز علمائية كفضيلة السيد محمد حسين فضل الله، والشيخ محمد مهدي شمس الدين.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، قوي الاتجاه الذي يريد حركة إسلامية وتياراً إسلامياً، وقيادة إسلامية، ومشروعاً إسلامياً، وأصبح هناك اندفاع خاص، صحيح أن هذا الاتجاه كان موجوداً قبل العام ١٩٧٩، لكنه كان يسير ببطء، ويمكن اعتبار الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٩ و١٩٨٢ بالحيوية، وكانت الأمور تتجه نحو بداية حسم. وأذكر أنه في المؤتمر الرابع لحركة أمل في العام ١٩٨١، كانت مجموعة كبيرة من داخل الحركة، تأخذ اتجاهاً إلى أنه إذا لم يؤخذ بالفكرة التي ستطرح على المؤتمر، سنعمل خروجاً جماعياً، والفكرة كانت التزام «أمل» بولاية الفقيه، وأن الولي الفقيه هو الإمام الخميني، وهو إمام الأمة، وبالتالي فإن شرعية القيادة، وشرعية الحركة، وشرعية البرنامج تؤخذ من الموافقة على ذلك.

ومن الأفكار التي طرحناها: أنه بعد انتخاب القيادة من قبل المؤتمر، يجب أن تسافر هذه القيادة إلى طهران للقاء الإمام الخميني، للطلب منه تعيين ممثل له داخل «أمل» لإعطاء شرعية للقرارات والتوجهات، وكان هذا الموضوع بالنسبة لنا موضوع مفصلي في

المؤتمر. وكان واضحاً أن هناك تيارين داخل الحركة، وهناك تنافس بينهما، وفي الوقت نفسه كانت هناك مشكلة كبيرة بين «أمل» وبين بعض الأحزاب اليسارية والتنظيمات الفلسطينية. فوضع أمل كان حساساً جداً، وليس ببساطة تستطيع أن تفرض عليها شيئاً وأن تأخذها إلى انقسام.

ومما أتذكره أيضاً، أنه في كواليس المؤتمر، أجرى معي بعض القياديين الكبار في حركة أمل، تسوية، وطلب ألاّ نطرح الموضوع في المؤتمر لأنه قد يؤدي إلى انشقاق، والوضع لا يحتمل ذلك، لكنه تعهد بأن نذهب بعد انتخاب القيادة إلى الإمام الخميني، ونبايعه ونطلب ما نريد، فكل ما نريده سيحصل لكن بدون مشاكل.

وبعد الاجتياح الإسرائيلي، كان الخلاف داخل «أمل»، على كيفية مواجهة الاحتلال، وهذا التيار كان له قياديون أساسيون في مجلس قيادة الحركة في تلك المرحلة، مثل حسين الموسوي «أبو هشام»، والحاج حسين الخليل عضو مجلس القيادة ومسؤول الأمن التنظيمي وشخصيات أخرى.

وكان اقليم البقاع بما نسبته ٩٥٪ مع هذا التيار، وفي بيروت كانت غالبية التشكيل التنظيمي مع هذا التيار، لكنه في الجنوب كان ضعيفاً، غير أن ذروة الخلاف التي أدت إلى الانقسام في «أمل» والخروج منها في ذلك الحين، هو موضوع هيئة الانقاذ ومشاركة نبيه بري في هذه الهيئة.

فهذا الفريق اعتبر أن هذه النقطة هي نهاية المطاف، ولم تعد هناك إمكانية للاستمرار، فصار الخروج الكبير من «أمل».

ومما أتذكره أيضاً، أن المكتب التنظيمي في الحركة اجتمع،

واتخذ قرارات فصل بحق بعض الأشخاص، لكن هذا الأمر لم تكن له قيمة، لأن هذه المجموعة خرجت وأخذت خياراً آخر.

وفي المرحلة الأولى بعد الخروج من أمل، شكلت المجموعة تنظيماً أطلقت عليه اسم «أمل الإسلامية» حتى يبقى أعضاؤه محافظين على اسم «أمل»، وكانت الفكرة، أنه في هذا الاطار يمكن أن ينضوي كل المؤمنين الذين كانوا في أمل وخرجوا منها، وكان الاسم المتقدم في هذه المجموعة حسين الموسوي، لكن الأعضاء كانوا يتعاطون في ما بينهم بالتساوي، حيث يشكلون فريقاً واحداً، فهم اخوة يجمعهم اتجاه واحد.

ومن أبرز الأسماء القيادية في أمل، والتي انضوت تحت لواء «أمل الإسلامية» إضافة للموسوي: السيد إبراهيم أمين السيد، والشيخ حسن عبيد، وكان اقليم البقاع كله مع هذه المجموعة، لأن الجنوب كان تحت الاحتلال، ومساحة العمل المتاحة كانت البقاع، أما في بيروت والجنوب، فكان التطلع إلى ما هو أكثر، كان التطلع إلى أمر جديد، إلى صيغة جديدة، وليس إلى حركة انشقاق.

وأستطيع أن أقول عملياً، إنه نتيجة الاجتياح، أصبح هناك انقسام داخل «أمل»، وصار ما يسمى بـ«أمل الإسلامية»، وبقي بعض الأشخاص الذين خرج منهم من شكّل كذلك «المقاومة المؤمنة»، وهكذا أصبح في الساحة، الإسلاميون الذين خرجوا من أمل، والتشكيلة المسماة بحزب الدعوة وكانت في ذلك الوقت سرية، وكان هناك تجمعات علمائية، وتشكيلات مستقلة، وبعض العلماء الذين ينتسبون إلى حزب الدعوة، كما كانت توجد جمعيات مستقلة، ولجان ثقافية، ومكتبة هنا ومكتبة هناك، كنا نسميها مفردات متناثرة، إذ لا يوجد رابط في ما بينها.

في تلك الفترة كان الاجتياح الإسرائيلي قائماً، والاستحقاق الجديد أمامنا هو كيفية مواجهة هذا الاحتلال، وقد دخل عنصر جديد في المعادلة، متمثل بوجود الحرس الثوري الإيراني في لبنان.

فإثر الاجتياح كادت الحرب أن تتطور إلى حرب إقليمية، بالرغم من أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت تخوض حرب دفاع عن النفس في ما يسمى بحرب استمرت ٨ سنوات مع العراق، وأخذ الإمام الخميني قراراً بإرسال قوات إيرانية إلى سوريا ولبنان للمشاركة في الدفاع عن هذين البلدين، وجاء في ذلك الحين وفد قيادي إيراني برئاسة وزير الدفاع ورئيس الحرس الثوري، والتقى المسؤولين السوريين، ونتيجة للمحادثات وصلت أعداد ضخمة من القوات الإيرانية إلى سوريا. ولكن ما أن استقرت هذه القوات حتى توقفت الحرب، وأصبح واضحاً أن هذه هي حدود الحرب، ولن تأخذ بعداً إقليمياً. وتقرر أن تتحول المعركة إلى حرب استنزاف، وأمر الخميني عندئذ القوات الإيرانية بالعودة إلى إيران وبقي جزء من الحرس الثوري في لبنان، وكانت مهمة هذه المجموعة تعبوية وتدريبية، وإقامة مخيمات ونقل تجربة.

استطاع وجود الحرس الثوري في لبنان، أن يشكل عامل جمع، خصوصاً وأن هناك جزءاً تطلع إلى أن يكون الحرس بديلاً عن كل الأطر الموجودة في الساحة، يعني «أمل» «وحزب الدعوة الإسلامية»، وجمعيات وتجمعات العلماء، فالمرحلة مرحلة مواجهة الاحتلال الإسرائيلي أي مرحلة جهادية، والحرس الثوري الإيراني يستطيع أن يكون الحاضنة أو المحور أو قطب الرحى الذي تدور حوله كل هذه القوى الجهادية، وبإمكانه أن يقود نحو المواجهة.

في البداية لم تكن سياسة الإخوة الإيرانيين أن يكونوا بديلاً عن

اللبنانيين ، ولا أن يقاتلوا نيابة عنهم، ولم تكن سياستهم أيضاً أن يقودوا اللبنانيين، وهذا شيء مهم بالتجربة، وكانت سياستهم محصورة بالمساعدة وليس بالقيادة، ولا بأن يكونوا بديلاً، وقالوا: عندنا إمكانية معينة، عندنا خبرة وتجربة وكل إمكاناتنا بخدمتكم، لكن عليكم أن تضعوا تجربتكم بأنفسكم.

هذا الأمر شكل عنصراً إيجابياً في جميع هذه المتفرقات، وتمثلت البداية في اللقاء التحضيري لثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: هي التي خرجت من حركة «أمل»، وأصبح اسمها «أمل الإسلامية».

المجموعة الثانية: تشكل حزب الدعوة، الذي كانت واجهته الاتحاد اللبناني للطلبة.

المجموعة الثالثة: هي تجمّع العلماء المسلمين في البقاع.

وبالتالي فإن كل مجموعة من هذه المجموعات، اختارت ثلاثة أشخاص، شكلت هيئة تحضيرية من ٩ أشخاص، هم ممثلو هذه المجموعات الثلاث، وعقدوا لقاءات عدة في ذلك الحين.

وبعد الاجتياح بأسابيع قليلة. اجتمعوا في المدرسة الدينية ببعلبك التي هي الآن «مدرسة الإمام المنتظر»، الذي كان مؤسسها السيد عباس الموسوي.

وبعد اجتماعات عدة لهؤلاء الإخوة الذين ينتسبون إلى جهات مختلفة، وخطوط كانت متفاوتة ومتباعدة في ما بينهم، كانت هناك حاجة إلى مناقشة الأمور بشكل عميق، وهذا يحتاج إلى وقت، فليس

من السهل التوصل إلى اتفاق على تفاصيل، أو إقامة تشكيل واحد بسرعة، لكن كانت هناك أساسيات يمكن الانطلاق منها وهي:

١ ـ إننا نريد إقامة حركة واحدة تنظيمياً، وليس إقامة جبهة أو قيادة مشتركة، مع استمرار التنظيمات، أي أن أمل الإسلامية تستمر، وحزب الدعوة يستمر، وتجمع العلماء يستمر، ثم نأتي بممثلين عن هذه التجمعات لتشكيل جبهة تنسيق في ما بينها وقد تضع قراراً، فالطموح كان حركة إسلامية واحدة أو بالتالي تنظيم واحد، قيادة واحدة، تشيكلات واحدة، أطر جهادية واحدة، وليس حركة تنسيق، وهذه النقطة تمّ حسمها.

٢ ـ النقطة الثانية، تحديد أن الحركة إسلامية، وبالتالي فإن الإسلام هو الذي يحكم الحركة: عقيدة، أيديولوجيا، أحكام شرعية، الشروط، الممارسة، المواقف، الطروحات السياسية والفكرية كلها إسلامية، وهذه النقطة لم يجر حولها نقاش.

٣ ـ النقطة الثالثة تتعلق بالشأن القيادي، فالكل أجمع على الالتزام بمبدأ ولاية الفقيه، وأن هذه الصيغة هي الصيغة الإسلامية الشرعية، التي تعطي المشروعية لأي حركة إسلامية، أو دولة إسلامية، أو نظام إسلامي، أو أي عمل سياسي إسلامي.

٤ ـ النقطة الرابعة: اتفق الجميع أن هذه الولاية (ولاية الفقيه)، تتجسد حالياً بالإمام روح الله الموسوي الخميني، فالمواصفات تنطبق عليه من حيث المبدأ، وعليه فإن القائد وولي الأمر والإمام هو الخميني، وبالتالي فإن التوجيهات التي سيعطيها ستكون ملزمة لهذه الحركة.

٥ ـ النقطة الخامسة: (وكانت موضع إجماع)، هي مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والمهمة الرئيسية لهذا التشكيل هي المقاومة، وهي مهمة جهادية. بمعنى أننا نريد مقاومة، ولم نأت لتأسيس حزب سياسي. لأنه ليس لدينا خيار لإزالة الاحتلال سوى خيار المقاومة.

وأتذكر هنا، أن الإخوة ناقشوا كل ما يمكن أن يُتخذ من قرارات لمواجهة الاحتلال، مستفيدين من تجربة الفلسطينيين، ومن تجربة احتلال إسرائيل لأراض عربية أخرى، وناقشوا القرارات الدولية، وتعاطي المؤسسات الدولية مع هذا الملف: مجلس الأمن الدولي، والجامعة العربية، وخرجوا بنتيجة تتمثل بأنه لا يوجد هناك حل سوى أن تحمل البندقية وتقاتل الاحتلال، وتحرمه من الاستقرار، وعليه لا بد أن تشكل حركة مقاومة. وتم الاتفاق على أن تخوض هذه المقاومة حرب عصابات، حرب استنزاف طويلة الأمد، إضافة إلى استنهاض الأمة بالدم، واستنزاف العدو بالعمليات (من أدبيات السنوات الأولى)، باختصار هذه هي الأسس التي تم الاتفاق عليها.

وعندما وصلنا إلى الموضوع التنظيمي، تم الاتفاق على أن تكون قيادة هذه الحركة قيادة جماعية، أي لا يوجد لها قائد وحتى ذلك الحين لم يكن هناك أمين عام، بل توجد قيادة جماعية الأعضاء فيها متساوون.

بعد ذلك تم السفر إلى طهران، وزيارة الإمام الخميني، وشرح له الإخوة ما حصل من اجتياح إسرائيلي، فبارك الإمام ووافق على كل ما أجمع عليه الإخوة، وأعطى شرعية وتأييداً لهذا الخط الجهادي، وأنا أتذكر عباراته في ذلك اللقاء عندما قال:

«لا تعتمدوا على أحد، ولا تنتظروا عوناً من أحد، وهذا ما أقوله

الآن للفلسطينيين، ولكن كونوا على ثقة بأنكم إذا استمريتم في هذا الطريق أنتم منتصرون حتماً. والنصر معقود في راياتكم ونواصيكم، برغم صعوبة الظروف».

وعاد الإخوة من إيران بهذه الشرعية، وهي كانت كافية لكل أبناء التيار الإسلامي الذي كان ينتمي إلى أي مجموعة من هذه المجموعات، أن يسلموا القرار الجديد والصيغة الجديدة.

وأتذكر أنه في تلك المرحلة، بقينا شهوراً عدة، في مختلف المناطق اللبنانية، خصوصاً في بيروت، وكانت التساؤلات: أين أصبحت الصيغة، حتى صارت هذه الصيغة من مصطلحات مرحلة التأسيس وأصبح الجميع يدعو للاتكال على الله للإعلان النهائي، ما دامت المبادىء والفكرة أصبحت واضحة.

في ذلك الحين، بدأ الاتفاق على أن تكون القيادة الأولى مؤلفة من شورى، أو شورى القرار، واتفق على أن تكون القيادة الأولى من خمسة أعضاء، يشكلون كل التنظيمات، يؤلفون الهياكل، ويضعون القوانين، والأنظمة والبرامج، ويشكلون هيئات ولجان متخصصة، ولكنها كانت النواة الأولى التي ينطلق منها الحزب، وبانتخاب الشورى الأولى، تم العودة إلى المجموعات الثلاث، وكان على كل مجموعة أن تنتدب ثلاثة أشخاص، وهذا ما تم بالفعل، فأصبحت المجموعة تسعة أشخاص، كانت تشكل البدايات، أما الأسماء، فلم نأخذ بعد قراراً بإعلانها، لأن بعض الأسماء ما زالت غير معروفة، وقد تحفظنا على عدم كشف أسماء لها علاقة بالجانب الأمني فقط، لكن بلا شك كان السيد عباس الموسوي، من العناوين الرئيسة (إننا نتكلم هنا عن الذين استشهدوا لأنه لم يعد هناك مشكلة بالنسبة لهم)، بعد ذلك بدأت

التشكيلات في المنطقة، وصارت نواة العمل الجهادي تكبر، لكنها كانت مجموعات متفرقة، وبدأت تأخذ منحى الجسم المنظم، فوضعت برامج وخططاً، انطلق بعدها «حزب الله».

تعرض الحزب في البداية إلى الكثير من الصعوبات، منها العمل في جنوب لبنان، وهذا ما أدى إلى صدامات مع حركة أمل.

فما بين العام ١٩٨١ والعام ١٩٨٥، لم تكن هناك مشكلة، والسبب هو أن المناطق الجنوبية كانت تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وتواجد حزب الله في تلك المناطق لم يكن علنياً، فكثير من العمليات التي نفذها الحزب (وهذه بالتجربة نقطة مهمة)، لم يكن يتبناها، فكان الإسرائيليون يعتقلون على اثر كل عملية أشخاصاً آخرين لا علاقة للحزب بهم، وهذا ما أربك الاحتلال وجعله في حيرة من أمره، فقد عجز عن معرفة الجهة التي تقف وراء هذه العمليات، في حين لم يكن يعنينا كثيراً الحضور الإعلامي، فمصلحة المقاومة هي باستمرار ونجاح عملياتها، وعدم الكشف عن خلاياها، وكان هذا الأمر أساسياً بالنسبة لنا.

ولأن وجودنا كان سرياً بين الأعوام ١٩٨١ و١٩٨٥، لم تحصل أية مشاكل بيننا وبين «أمل»، وكان ثقل تواجدنا العملي في البقاع، حيث تحول ٩٠٪ من أمل إلى حزب الله.

أ ـ اقتتال «أمل» و«حزب الله»

وقال السيد حسن نصر الله، أنه بعد العام ١٩٨٥، حصل الانسحاب الإسرائيلي من الجبل والبقاع الغربي وبيروت وصيدا وصور والنبطية، وكانت الدولة اللبنانية في تلك الأثناء غائبة طبعاً، فصارت

القوى الموجودة تريد تثبيت السلطة على المنطقة، فعملياً كانت «أمل» موجودة في الضاحية الجنوبية وبيروت وصيدا وصور والنبطية والبقاع الغربي باعتبارها تنظيماً علنياً، وأصبحنا نحن تنظيماً آخر موجوداً في مناطق محكومة لحركة أمل، فكان هذا الأمر في البداية يؤدي إلى بعض الاشكالات، وفي النهاية أصبح هناك تنظيمان يتنافسان على ساحة واحدة، وأرض واحدة، وكانت شرارة الأحداث في بدايتها فردية، وتطورت لاحقاً للأسف الشديد إلى بعض المواجهات الخطيرة.

وكانت تحدث في تلك الفترة بعض الحوادث الفردية مع القوات السورية، سببها خلافات بسيطة بين عناصر الحاجز السوري وبعض شباب حزب الله، وانحصر ذلك في الأيام الأولى للانطلاقة، نتيجة الظروف الأمنية التي كانت سائدة. فالحزب في بداية تكونه لم تكن لديه عوامل الضبط والهيكلية التامة، والتوجيه والتخطيط، فكانت تحصل بعض التوترات، لكنها كانت ذات طابع فردي ومحدود، وليس نتيجة قرار سياسي.

وعن تلك الفترة، رأى الشيخ نعيم قاسم، أن وجود حزب الله هو وجود في نفس الوسط الذي كانت تتواجد فيه حركة أمل، ومشروع حزب الله في نفس القواعد التي يمكن أن تتبنى هذه الرؤية، وبالتالي كان يوجد منافسة حقيقية بين حزب الله وحركة أمل، وكانت «أمل» تعتبر أن الحزب سيأخذ دورها ومكانها ومكانتها، وكنا نعتبر أن حقنا الطبيعي في أن نعمل في الساحة التي تتقبلنا والتي يحق لنا أن نستقبلها، إضافة إلى نمو العمل المقاوم، من خلال حزب الله، وتطلع حركة أمل إلى خصوصية العلاقة مع الدولة في الوضع الداخلي بشكل خاص. بل كان يوجد شعور أن المشروعين متصادمان، وبالتالي لم تكن عوامل الثقة

كافية، وكانت هناك اثارات موضوعية على الأرض، واختلافات سياسية لها علاقة بالرؤية بالنسبة للقرار ٤٢٥، وبالنسبة للحلول السياسية التي لها علاقة بمواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

على كل حال ـ يضيف الشيخ قاسم ـ ارتبطت هذه العوامل أيضاً بظروف اقليمية قاهرة، وبتوازنات في المنطقة سرعان ما تبددت، وتبينت الحقائق. فاطمأن الجميع أن موضوع المنافسة هو موضوع شريف وواقعي ولن يصل إلى حدود التفكير بإلغاء الآخر. والرؤية السياسية لا يمكن أن تكون مجيرة لأي طرف اقليمي أو دولي، وبالتالي لا داعي لأن تكون المسألة ذات أبعاد تؤثر على هذه العلاقة. ثم حصلت مساعٍ حثيثة من قبل إيران وسوريا، من أجل جمع حزب الله وحركة أمل لتبديد المخاوف، وإلغاء فتيل الانفجار الذي أدى إلى مشاكل كبرى، كانت نقطة سوداء، لا يرغب أحد في العودة إليها، والكل يتمنى أن تنتهي إلى غير رجعة، والحمد لله انتهت كذلك. وأبرز العوامل التي أدت إلى المصالحة هو التدخل السوري الإيراني كما أشرت، وتبديد المخاوف المشتركة وطمأنة الطرفين بعدم وجود أي نية سلبية مبيتة اتجاه الطرف الآخر.

ب ـ فصل الشيخ صبحي الطفيلي

ومن المشاكل التي صادفها حزب الله، الخلاف مع الأمين العام السابق للحزب الشيخ صبحي الطفيلي، حتى تم فصله، وعن هذه المسألة، قال الشيخ قاسم:

نشأ الخلاف مع الشيخ صبحي طفيلي بعد مغادرته الأمانة العامة ووجود قناعات موجودة عنده في طريقة المتابعة تختلف عن قناعتنا،

مثلاً أبرز قضية تتمثل بمسألة إنماء البقاع، إذ كان يرى ضرورة التحرك السلبي ونزول الناس إلى الشارع وقطع الدفع عن الدولة، وحمل السلاح في المواجهة إذا اقتضى الأمر، وكبرت المشكلة إلى درجة التنافس على الأماكن هناك في البقاع خاصة، وبالقوة حتى انفجرت الأزمة في أعلى مراتبها عندما حاول الشيخ أن يأخذ الحوزة الدينية الموجودة تحت عنوان حقه في أن يسيطر عليها، إضافة إلى اشكال إحياء يوم القدس بشكل منفصل عن الحزب، مع العلم أنه كان ما زال داخل الحزب والمفروض أن لا يكون هناك أي نشاط لأي فرد بدون قرار حزبي، وأبلغناه هذا الأمر بشكل مباشر، وأصر على إحياء يوم القدس بعرض عسكري مختلف عن العرض الذي أقامه حزب الله في منطقة البقاع، وهذه النقطة هي التي كانت نقطة الفصل بحيث اتخذ الحزب قراراً بفصله من الحزب، بعد أن اتخذ هذا المنحى الانشقاقي من وجهة نظرنا، لأن حركته سواء تحت عنوان ما سمي بثورة الجياع، أو في الفرز المباشر ميدانياً وعدم الانصياع لقرارات القيادة شكل شرخاً لا يمكن لأي حزب أن يقبل بأن يكون في داخله من يقود مجموعة من الحزب أو من المناصرين، وهو خارج عن إطار القيادة، ويستفيد من إمكانات الحزب، ومن رصيده ومن مراكزه، هذا أمر غير ممكن، ولذا كان الفصل من الحزب اختلافاً في الرؤية العملية والميدانية في كيفية متابعة الشؤون الداخلية بشكل خاص وفي كيفية تحديد الأولويات في مواكبة هذه الأمور.

رابعاً: التسمية والمنهج

يبيّن حزب الله تصوراته ومنهجه، في الرسالة المفتوحة التي وجهها إلى المستضعفين في لبنان والعالم، في ١٦ شباط/فبراير العام ١٩٨٥، بمناسبة الذكرى السنوية الأولى، لاستشهاد الشيخ راغب حرب، فيعتبر نفسه جزءاً من أمة الإسلام في العالم، التي تواجه أعتى هجمة استكبارية من الغرب والشرق على السواء، بهدف تفريغها من مضمونها الرسالي، وبهدف استلاب خيراتها وثرواتها واستثمار طاقاتها وكفاءات أبنائها، والسيطرة على كافة شؤونها، ويرى في إيران، طليعة لنواة دولة الإسلام المركزية في العالم، ويلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة وعادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط، والتي تتجسد بالإمام الخميني.

وعلى هذا الأساس، فهو في لبنان ليس حزباً تنظيمياً مغلقاً، ولا اطاراً سياسياً ضيقاً، بل أمة ترتبط مع المسلمين في كافة أنحاء العالم برباط عقائدي وسياسي متين هو الإسلام. وما يصيب المسلمين في أي مكان، يصيب جسم الأمة ولا بد من التحرك لمواجهته.

أما الثقافة التي يتبعها الحزب، فمنابعها الأساسية القرآن الكريم، والسنّة المعصومة، والأحكام والفتاوى الصادرة عن الفقيه. والنظرة إلى القدرة العسكرية لا يتخيل أحد حجمها، إذ ليس هناك جهاز عسكري

منفصل عن بقية أطراف الجسم، بل إن كل واحد في الحزب هو جندي مقاتل، حين يدعو داعي الجهاد، وكل واحد يتولى مهمته في المعركة وفقاً لتكليفه الشرعي في إطار العمل بولاية الفقيه، وعلى الرغم من التزامه برسالة الإسلام، إلا أنه لا يفرضها على أحد، كما أنه يكره أن يفرض الآخرون قناعاتهم وأنظمتهم عليه، وهو لا يريد أن يحكم الإسلام في لبنان بالقوة، كما حكمت المارونية السياسية، لكنه يدعو الجميع إلى التعرف للإسلام والاحتكام إلى شريعته، باعتبار أنه إذا أتيح للشعب أن يختار بحريته شكل نظام الحكم في لبنان، فإنه لن يرجح على الإسلام بديلاً، ولذلك دعا إلى اعتماد النظام الإسلامي على قاعدة الاختيار الحر والمباشر من قبل الناس، لا على قاعدة الفرض بالقوة كما يخيل للبعض.

ويطمح أن يكون لبنان جزءاً لا يتجزأ من الخارطة السياسية المعادية للولايات المتحدة والاستكبار العالمي وللصهيونية، والتي يحكمها الإسلام وقيادته العادلة. والحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل به على طريق تحقيق هذا الطموح هو: انقاذ لبنان من التبعية للغرب أو للشرق، وطرد الاحتلال الصهيوني من أراضيه نهائياً، واعتماد نظام يقرره الشعب بمحض اختياره وإرادته، وطبقاً لهذه الرؤية، واجه الحزب النظام الماروني السياسي، لاعتبارين:

الأول: كونه صنيعة الاستكبار العالمي، وجزءاً من الخارطة السياسية المعادية للإسلام.

الثاني: كونه تركيبة ظالمة في أساسها لا ينفع معها أي اصلاح أو ترفيع، بل لا بد من تغييرها من جذورها.

وفي ضوء هذين الاعتبارين، تم تحديد الموقف من أية معارضة للنظام اللبناني، فاعتبر أن كل معارضة تتحرك ضمن خطوط حمر، فرضتها القوى المستكبرة، هي معارضة شكلية، لا بد وأن تلتقي في نهاية المطاف مع النظام القائم، وكل معارضة تتحرك ضمن دائرة الحفاظ والحرص على الدستور المعمول به حالياً، وتلتزم عدم اجراء أي تغيير أساسي في جذور النظام، هي معارضة شكلية أيضاً، لا تحقق مصلحة الجماهير المستضعفة وكذلك فإن كل معارضة تتحرك في المواقع التي يريدها النظام أن تتحرك من خلالها، هي معارضة وهمية ليست إلا خدمة للنظام.

وبالتالي فإن كل طرح للإصلاح السياسي على ضوء النظام الطائفي العفن لا يعني الحزب في شيء، تماماً كما لا يعنيه تشكيل أية حكومة أو اشتراك أية شخصية في أية وزارة تمثل جزءاً من النظام الظالم.

وتوجه إلى المسيحيين بعامة والموارنة بخاصة، للفت نظرهم، بأن السياسة التي ينتهجها زعماء المارونية السياسية، من خلال «الجبهة اللبنانية» أو «القوات اللبنانية»، لا يمكن أن تحقق لهم الاستقرار والسلام في لبنان، لأنها سياسة قائمة على العصبية والامتيازات الطائفية والتحالف مع الاستعمار وإسرائيل. وكان هذا سبباً رئيساً من أسباب الانفجار الذي شهده لبنان.

واعتبر أن جذور المنكر هو أمريكا، ولا بد من مواجهته، وذلك استناداً إلى ما قاله الخميني، بأن أمريكا هي سبب كل مصائبنا وهي أم الخبائث، وتوقف عند ظاهرة المقاومة الإسلامية التي انطلقت من المناطق اللبنانية المحتلة، فرأى أنها فرضت تحولاً تاريخياً وحضارياً جديداً على مجرى الصراع ضد الصهاينة، فهذه المقاومة سطرت ولا

تزال، أروع الملاحم والبطولات، ضد قوات الغزو الصهيوني، وحطمت بإيمان مجاهديها أسطورة إسرائيل التي لا تقهر، واستطاعت أن توقع الكيان الغاصب في مأزق حقيقي جراء الاستنزاف اليومي له عسكرياً وبشرياً واقتصادياً، اضطر قادته أن يعترفوا بقساوة المواجهة التي يلقونها على أيدي المسلمين، ولذا فإن هذه المقاومة لا بد أن تتواصل وتنمو وتتصاعد بعون الله تعالى، وأن تلقى من المسلمين جميعاً في كافة أقطار العالم، كل الدعم والتأييد والمساندة والمشاركة حتى يتم اجتثاث الجرثومة السرطانية واقتلاعها من الوجود. لقد استطاعت هذه المقاومة بدماء شهدائها وجهاد أبطالها أن ترغم العدو، ولأول مرة في تاريخ الصراع ضده، على اتخاذ قرار بالانسحاب من لبنان، دون أي تأثير أمريكي أو غيره، بل على العكس تماماً، فإن قرار الانسحاب أظهر قلقاً أمريكياً حقيقياً، وشكل نقطة انعطاف تاريخية في مجرى الصراع ضد الصهاينة الغاصبين.

وأكد لي الشيخ نعيم قاسم، أن الذي يقرأ الرسالة المفتوحة التي أعلنت في سنة ١٩٨٥ يتلمس الخطوات العملية للبرنامج السياسي العام، الذي عرضه حزب الله في تلك الفترة، وعمل على أساسها، نعم بسبب الخطر الإسرائيلي المباشر تجنبت قيادة الحزب إبراز عناصرها بشكل معلن، لمدة ثلاث سنوات تقريباً، على قاعدة التأسيس والتكوين وعدم إعطاء فرصة للعدو من أجل أن يقضي على هذا التأسيس في المهد، مما ساعد على تصليب المسيرة تدريجياً، ثم بعد ذلك بدأ الأمر يتوسع أكثر إلى أن وصلنا في التسعينات وبعد اتفاق الطائف في لبنان، لنقوم بعمل بارز على المستوى السياسي، فضلاً عن العمل البارز على المستوى العسكري، في مواجهة إسرائيل كمقاومة للاحتلال.

واتفقنا في شورى حزب الله على إطلاق تسمية حزب الله وهي تسمية قرآنية وردت في آيتين في كتاب الله جلاّ وعلا، الأولى في سورة المائدة الآية ٥٦ حيث يقول تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ والآية الثانية في سورة المجادلة الآية ٢٢ ﴿رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، واعتبرنا أن هذه التسمية القرآنية التي تتحدث عن التولي لله ولرسوله والذين آمنوا، وعن رضا من الله تعالى على المؤمنين الذين هم حزبه، هي تسمية مباركة، وتؤشر إلى الأهداف والمنهجية التي يجب على المؤمنين اتباعها بأن يكونوا حزباً لله لا أن يكونوا حزباً لغيره.

أما الأبعاد الفكرية التي انطلقنا منها فهي تتمحور حول الإسلام، إذ أننا نعتبر الإسلام ديناً كاملاً شاملاً للحياة، حيث يقول تعالى في كتابه العزيز: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ وهذا يعني أننا إذا عدنا إلى الإسلام، فإننا سنجد فيه كل ما نحتاجه من قواعد لحياتنا العامة، على كل المستويات: الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والجهادية، ويمكننا من خلال أطروحة الإسلام، أن نسعد في هذه الدنيا، وأن نعمم في مجتمعنا ما يريحه ويطمئنه في حياته اليومية، سواء على مستوى علاقة الإنسان بربه، أو علاقة الإنسان بنفسه، أو علاقة الإنسان في مجتمعه بشكل عام، لذا نحن عندما نقول إننا نعمل ضمن إطار حزب الله، يعني أننا نعمل ضمن إطار تعاليم الإسلام، وما ورد فيها فنحن لسنا انتقائيين من تعاليم الإسلام بل نحن ملتزمون بكل واجب ومنتهون عن كل محرم ورد في الإسلام العزيز، ثم التفسير والفهم على منهج أهل البيت (ع)، وبما أوصله إلينا العلماء الأفاضل وعلى رأسهم الإمام الخميني (قدس)، الذي

يعتبر الولي الفقيه والقائد الذي نتبع منهجه في تفسير الرؤية الإسلامية، وتحديد الأبعاد الاستراتيجية، إذا نحن نعتبر أن حياتنا برؤية لهذه الحياة إما أن تكون الرؤية مادية وإما أن تكون الرؤية دينية.

أ ـ الدور الإيراني

كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجاً لحزب الله، وطموحه الاقتداء به لإقامة دولة إسلامية، واعتبر الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله، أن حدث إعلان الدولة الإسلامية في إيران العام ١٩٧٩، كان تاريخياً ومهماً بالنسبة لنا في لبنان، لأسباب عدة، فعلى المستوى الفكري والإيماني والعقائدي، هناك دولة للإسلام سوف تبنى من خلال هذه الثورة تحكم بالإسلام، وهناك سبب آخر سياسي، وهو أن هذه الثورة أطاحت بأهم وأقوى حليف لإسرائيل ومشروعها في المنطقة وهو الشاه، ونحن عادة ننظر إلى ما يجري في الخارج من بوابة الصراع مع العدو الإسرائيلي لمواجهة المشروع الصهيوني. والثورة الإيرانية طردت السفير الصهيوني وأغلقت السفارة الصهيونية وحوّلت نفس المبنى إلى أول سفارة لفلسطين، منذ ذلك الحين بدأت العلاقات عاطفية، إيمانية وفكرية، لأننا كنا نعتبر ما يحدث هناك لا يمثل طموحاتنا فحسب، بل طموحات كل المسلمين والشرفاء وأعداء الصهيونية.

وفي العام ١٩٨٢ عندما اجتاحت إسرائيل لبنان، كنا ننظر حولنا لمن يمكن أن يمدّ لنا يد المساعدة، وكانت سوريا إلى جانب اللبنانيين، وقدمت آلاف الشهداء والجرحى، وهذا قليل ما يتم الاضاءة عليه، لكن هذه حقيقة، وأكثر الدول العربية وقفت صامتة ولم تحرك ساكناً على الاطلاق، وقد وقفت الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى جانب الشعب اللبناني، وهي لم تقف إلى جانب الشيعة في لبنان أو إلى جانب

مجموعة معينة، على الرغم من الحرب التي كانت مفروضة على إيران في حينها من قبل العراق، وفي ظل حرب الثماني سنوات، أصدر الإمام الخميني قراراً في تلك الفترة هو ارسال قوات إيرانية إلى سوريا ولبنان، لأنه كان يتوقع أن تمتد الحرب وتتحول إلى حرب اقليمية، لكن عندما وصلت هذه القوات كان زحف قوات الاحتلال الإسرائيلي توقف، وأصبحت طبيعة الحرب مختلفة. ومع كل ذلك عرضت إيران خدماتها على اللبنانيين والفلسطينيين في لبنان، وعلى السوريين وكل القوى التي تريد أن تقاتل دفاعاً عن هذا البلد وأن تعمل على تحرير هذه الأرض، وما نحتاجه تقدمه لنا الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا ما أعلنته في أكثر من مناسبة، ولكن بالطبع هناك أمور يتم النقاش حولها، فمثلاً كما في موضوع السلاح، فإني أقول لك، أن أشتري سلاحاً في لبنان، أسهل بكثير من أن استورده من إيران، فهناك فرضيات غير واقعية، خصوصاً إذا نظرنا إلى نوعية السلاح الذي يملكه حزب الله أو الذي كانت تقاتل به المقاومة، والمهم أنه في سنوات المقاومة وقفت الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى جانب لبنان، وهذا يجعل علاقتنا بها علاقة أقوى. فإيران منذ الأيام الأولى، قامت بتأسيس مؤسسات اجتماعية في لبنان، مؤسسة الشهيد ترعى أبناء وعائلات الشهداء، ونحن منذ اليوم الأول لم نحمل عبء عائلات الشهداء، لماذا تجد أنني أصرخ في بعض الخطابات وأقول: تكفلوا بعائلات الشهداء في فلسطين، طبعاً الآن تقوم مؤسسة الشهيد بفعل الشيء نفسه لعائلات وأبناء شهداء الانتفاضة الفلسطينية، وإيران أقامت مؤسسة للشهداء في لبنان، ومؤسسة للجرحى الذين تمنعهم جراحهم من العمل لرعايتهم، وأقامت مؤسسة ترعى عائلات المعتقلين والأسرى، ومؤسسة جهاد البناء لاعادة إعمار البيوت التي

يهدمها القصف الإسرائيلي، إذن هناك حضور يومي وميداني من خلال المؤسسات الاجتماعية، وأنت تعرف أنه في مرحلة المقاومة، ليس المطلوب فقط أن تؤمن سلاحاً للمقاومة، فعائلات الشهداء والمعتقلين هي من أكبر الأعباء الملقاة على عاتق أي مقاومة، لذلك كانت العلاقة الإيمانية التي تعمقت مع الممارسة الميدانية، وأدت بطبيعة الحال إلى علاقة عاطفية قوية بين قواعد حزب الله وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ارتقت إلى النظرة إلى الإمام الخميني أو الإمام الخامنئي ليس كزعيم دولة، وإنما كزعيم ديني روحي ومرجعية وإمام، نتطلع إليه من خلال هذا المنظار.

ولكن أود أن أؤكد لك، أن العلاقة ليست علاقة تبعية على الاطلاق، وكثيرون يشتبهون في هذا الأمر، فإيران لم تطلب في يوم من الأيام شيئاً من المقاومة، ولم تتدخل معنا في يوم من الأيام لتقول لنا قاتلوا أو لا تقاتلوا، قفوا أو لا تقفوا، تقدموا أو لا تتقدموا، لا في الشأن الجهادي ولا في الشأن السياسي الداخلي، وأحياناً كان بعض السياسيين اللبنانيين يشتبهون فمثلاً يقيم أحد السياسيين اللبنانيين الكبار علاقة طيبة مع إيران، ثم يجد أن حزب الله يعارضه في السياسة الداخلية، وكان يتصور أنه إذا أقام علاقة طيبة مع إيران فهذا يضمن ولاء حزب الله له، ولكن حزب الله عندما يعارض أو يوالي في السياسة اللبنانية، ينطلق من رؤيته هو وليس من خلال علاقة إيران ومصالحها في لبنان، ولذلك لا توجد علاقة تبعية بين حزب الله والجمهورية الإسلامية في إيران على مستوى الواقع.

وعزّز نائب الأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم في حديثه لي أيضاً، هذه النظرة، فقال: إن الحديث عن الدعم الإيراني لحزب الله،

يأتي من دور الإمام الخميني الذي أعطى مباركته لتأسيس الحزب، وبعد ذلك كان النشاط يتركز بشكل أساس على عمل الشورى ومن معها، وبالتالي فإن دور الإيرانيين بشكل عام كان دوراً مسانداً ومساعداً لهذا الاتجاه الذي ينسجم مع رؤيتهم، وعليه لم يكونوا في دائرة التدخل في التفاصيل المرتبطة بعمل الشورى، إنما كانوا في اطار الدعم الذي يؤكد على تبني هذا التوجه، وعلى القناعة بمشابهته بأفكارهم وآرائهم. ومعلوم أن الإمام الخميني أخذ قراراً بإرسال الحرس الثوري من أجل مساندة لبنان وسوريا، وأقام في منطقة البقاع مخيمات تدريب، كان يدرّب عناصر حزب الله ويبث فيه من الروحية الثورية والتعاليم الإسلامية، وكذلك في التدريب المنظم الذي ساعد في تكوين قدرة عسكرية مهمة في مواجهة العدو الإسرائيلي، وكان يوفر شيئاً من التسليح في تلك الفترة، أي في مقدمات عمل حزب الله.

ولكن وبكل صراحة كان قرار حزب الله مستقلاً وقواعده معروفة وضوابطه معلنة، ويتصدى الأمين العام وأعضاء القيادة لتبيان وجهة النظر في المواقف المختلفة، وعليه ليست آراؤنا غامضة، نحن نقول بوضوح:

أولاً: قاعدتنا السياسية الكبرى رفض التسوية والإيمان بتحرير الأرض كامل الأرض بدون استثناء.

ثانياً: مشاركتنا في الحياة السياسية اللبنانية مشاركة فعالة على قاعدة عدم التنازل عن قناعاتنا الشرعية التي نؤمن بها.

ثالثاً: السلاح نحمله لمواجهة العدو الإسرائيلي، وسلاح الداخل فتنة، ولا يجوز استخدام أي سلاح في الداخل للتعبير عن الاختلاف أو الاعتراض أو الممانعة بأي صورة من صور التنافس، أو الاختلاف الداخلي.

وهكذا عندنا مجموعة من القواعد السياسية التي أعلناها في مواقف مختلفة ونترجمها بشكل مباشر من خلال الأداء اليومي، ولا يوجد تأثير في القرار السياسي على قرارات الحزب في هذا الشأن، نعم قد يلحظ المرء انسجاماً في القرارات السياسية للحزب مع الرؤى السياسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا أمر طبيعي، لأننا عندما نحمل نفس المبدأ يعني الإسلام، وعندما نحمل عدداً من القواعد المتشابهة إذ لا نؤمن بالتسوية وتسويق الاحتلال وهم كذلك، ونؤمن بضرورة خدمة الشعب وهم كذلك، ونؤمن بحمل الإسلام في الحياة اليومية وهم كذلك، إذاً هنا تشابه في القواعد الإجمالية، تبقى التفاصيل التي تختلف من بلد إلى آخر بخصوصيات كل بلد، وهذه تتمايز بحركة الاهتمام الداخلي، وطبيعة الظروف الموضوعية التي تنسجم مع هذا البلد دون البلد الآخر، وعليه التشابه الإجمالي يمكن أن يعطي الإيحاء بأن قرارات الحزب متأثرة بالقرار السياسي الإيراني، ولكن أعتقد بعد تجربة ١٩ عاماً، ورؤية التطبيقات الواضحة على الأرض، لمس منه الجميع بشكل مباشر قرارات الحزب وخصوصياته، والسرعة التي يأخذ فيها هذه القرارات، وطبيعة تصدي قياداته التي تعبر مباشرة عن قناعاته، بل أقول أكثر من هذا، كانوا يتهموننا في البداية أننا جالية إيرانية في لبنان، ثم خففوا من هذا الأمر، فاعتبروا أننا موجهون من إيران، ولكن في السنوات الأخيرة أصبح واضحاً وجود خصوصيات للحزب، تبرز من خلال أدائه، ولا ننكر أبداً أن إيران تدعمنا، بل نفتخر بهذا الدعم، ونعتبر أن إيران تقوم بواجبها في هذا الشأن وبقناعاتها، وكما نفتخر بدعم سوريا لنا، وهي تمثل أيضاً قناعات في هذه المنطقة لها علاقة بدعم المقاومة وتحرير الأرض.

ب ـ المبادىء السياسية والجهادية

يمكن تحديد المبادىء السياسية للحزب حسب رؤية مدير مؤسسة الشهيد سابقاً الشيخ حسن حمادة:

١ ـ خدمة العمل السياسي للعمل الجهادي: واعتبر هذا المبدأ من أهم الأمور التي مكنت المقاومة الإسلامية من مواصلة جهادها حتى تحقيق النصر، رغم المحاولات الإسرائيلية ـ الأميركية، ومن يقف معهما، تحويل الصراع من ساحة الجهاد والقتال إلى ساحة السياسة والمفاوضات، وفشلوا جميعاً، لأن حزب الله وخلافاً لكل القوى العاملة في السياسة على قاعدة أن كل شيء يجب أن يكون في خدمة السياسة بما في ذلك القتال، فإنه يرى أن كل شيء بما في ذلك السياسة، يجب أن يكون في خدمة الجهاد حتى رفع خطر العدو وتهديداته. ففي حزب الله، كانت السياسة والعمل الاعلامي والتبليغي والاجتماعي وكل الأعمال الأخرى في خدمة العمل الجهادي، وهذا الأمر حيّر العدو وجعله عاجزاً عن اختراق جبهة المقاومة.

٢ ـ الحفاظ على الوحدة الوطنية والداخلية: وأهمية هذا المبدأ يأتي كرد عملي على التهم والافتراءات التي حاول الأعداء لصقها بحزب الله، على أنه حزب لا ينتمي إلى لبنان كوطن، ولا ينضوي تحت سقف المواطنية الصحيحة، ولذلك فإنه ليس عنصراً وحدوياً بل تفتيتياً لكن الحزب يعتبر الوحدة الوطنية شرطاً للصمود في وجه العدو، وشرطاً للاستقرار الاجتماعي والتقدم في مختلف الميادين، وانطلاقاً من ذلك عمل حزب الله في الساحة اللبنانية على تجاوز كل الحساسيات المذهبية والتوازنات الطائفية، وتناسي كل الضغائن التي خلفتها جروح الحرب الأهلية، وترفع فوق كل الاختلافات الايديولوجية والسياسية، وأقام

علاقات متينة مع مختلف القوى والأحزاب ،في السلطة والمعارضة، باستثناء من أبقى على علاقة مع إسرائيل. فتمكن حزب الله من خلال المقاومة وهذا المبدأ السياسي أن يتحول إلى مرتكز أساسي للوحدة الوطنية.

٣ ـ العمل على تماسك الأمة ووحدتها: يعتبر حزب الله نفسه جزءاً من هذه الأمة ويعيش قضاياها وهمومها، ويرى نفسه معنياً باستعادة عزتها وكرامتها، والتي لا تتحقق إلا من خلال الوحدة والتماسك والتعاون في كل القضايا التي تهم الأمة حاضراً ومستقبلاً. ولتحقيق هذا المبدأ، ينبغي تجنب كل أشكال التفرقة والفتن، سواء منها الدينية أو المذهبية أو القومية أو الوطنية.

٤ ـ المحافظة على حرية القرار السياسي والجهادي: إن أي تبعية في القرار السياسي والجهادي، بغض النظر عن الجهة أو العلاقة الايجابية أو السلبية معها، سوف يستتبع العديد من الاشكاليات التي قد تبعد حزب الله ومقاومته عن أهدافه.

أما المبادىء الجهادية للحزب، فاختصرها، بالجهاد في سبيل الله، والالتزام بقضية فلسطين والقدس والعمل على استعادتهما للأمة، ومواجهة الاستكبار العالمي.

ومن أهداف الحزب الرئيسية: بناء الإنسان والمجتمع، بناء إيمانياً جهادياً، روحياً وأخلاقياً، وتحصينه في مواجهة النزاعات المادية الفاسدة، وأشكال الانحراف والضياع. وهذا الهدف ينبع من عمق الفهم الرسالي للإسلام وحقيقة الدين الذي يعمل على ضمان سعادة الدارين للإنسان. وكذلك استنهاض الأمة ورفع روح الجهاد فيها، وحشد كل

طاقاتها في مواجهة العدو الصهيوني ومشاريعه العدوانية. ومنع تسلط القوى الاستكبارية على لبنان، ومواجهة نفوذها والمساهمة في تحرير منطقتنا من هيمنة تلك القوى ومشاريعها وبالأخص الاستكبار الأمريكي. ثم تبني الفئات المستضعفة والمحرومة وحمايتها، والعمل على انهاء الحرمان، والتمييز بين المناطق المحرومة ورفع مستواها. وأخيراً انجاز تجربة نموذجية لحركة إسلامية جهادية، ملتزمة بالإسلام المحمدي الأصيل.

جـ ـ القضية الفلسطينية

اعتبر حزب الله، أن إسرائيل رأس الحربة الأمريكية في العالم الإسلامي، وهي عدو غاصب تجب محاربته، حتى يعود الحق المغصوب إلى أهله، فهذا العدو، يشكل خطراً كبيراً على مستقبل الأجيال ومصير الأمة، خصوصاً أنه يحمل فكرة استيطانية توسعية، بدأ تطبيقها في فلسطين المحتلة، ويحاول التمرد والتوسع ليبني دولة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل. فالصراع مع إسرائيل الغاصبة، ينطلق من فهم عقائدي وتاريخي مؤداه، أن هذا الكيان عدواني في نشأته وتكوينه، وقائم على أرض مغصوبة، وعلى حساب حقوق شعب مسلم، ولذا فإن مواجهته يجب أن تنتهي بإزالته من الوجود، والحزب لا يعترف بأي اتفاق لوقف اطلاق النار ضده، أو أية اتفاقية هدنة معه، أو أية معاهدة سلام منفردة أو غير منفردة. وهو يدين كل مشاريع الوساطة مع إسرائيل، ويعتبر الوسطاء طرفاً معادياً، لأن وساطتهم لا تخدم إلا الإقرار بشرعية الاحتلال الصهيوني لفلسطين وعلى هذا الأساس، تمّ رفض معاهدة كامب ديفيد، ومشروع فهد، ومشروع فاس، ومشروع ريغان، ومشروع بريجينيف، والمشروع الفرنسي ـ المصري، وأوسلو،

ووادي عربة، وكل مشروع تضمن اعترافاً ولو ضمنياً بالكيان الصهيوني، وأدان كل الدول والمنظمات التي لهثت وراء الحل المؤدي إلى مقايضة الأرض بالسلام، لأن في ذلك خيانة لدماء الشعب الفلسطيني المسلم، ولقضية فلسطين المقدسة.

ورأى عضو المكتب السياسي في الحزب، مسؤول الملف الفلسطيني حسن حدرج، أن قضية فلسطين هي القضية المركزية للأمة الإسلامية، لما لها من قداسة ومكانة في الإسلام، باعتبارها الأرض التي باركها الله سبحانه وتعالى، كونها تضم القدس وهي أولى القبلتين وثالث الحرمين، وملتقى الرسالات السماوية التوحيدية وأرض الأنبياء، وفي أحضانها ولد رسول الله عيسى ابن مريم عليه السلام، وإلى مسجدها الأقصى كانت رحلة رسول الله محمد لعروجه إلى السماء. واعتبار أن الكيان الصهيوني، القائم على أرض فلسطين، كيان غير شرعي وغير قانوني، نشأ نتيجة تواطؤ وتقاطع مصالح بين الدول الاستعمارية والحركة الصهيونية، وقد أسس على الغزو والعدوان والاحتلال والارهاب ولن نعترف في يوم من الأيام بهذا الكيان حتى لو اعترف به العالم بأجمعه، وهذا موقف مبدئي عقائدي لا يمكن التراجع عنه تحت أي ظرف من الظروف، وإن عملية التسوية والمفاوضات والاتفاقات التي أنتجتها والتي يمكن أن تنتجها في المستقبل، لن تحقق سلاماً دائماً ومستقراً في المنطقة لأنها انطلقت من الإقرار بشرعية الكيان الغاصب.

ويرى أن السلام الحقيقي هو السلام القائم على الحق والعدل، وهو السلام الذي يضع حداً لتنكر المجتمع الدولي للحقوق المشروعة للفلسطينيين، عبر إنصافهم، ورفع الظلم والاضطهاد عنهم، واعطائهم حقوقهم كاملة، وذلك لا يتحقق إلا بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين

إلى أرضهم وديارهم التي طردوا منها، وسيادة الفلسطينيين جميعاً على أرض فلسطين التاريخية بعاصمتها القدس، وما لم يتحقق ذلك فسيبقى الصراع مع الكيان الصهيوني متواصلاً ولن يتخلى الفلسطينيون والعرب والمسلمون عن أرضهم وحقوقهم ومقدساتهم في فلسطين تحت أي ظرف من الظروف[1].

(١) أبو النصر، فضيل، حزب الله حقائق وأبعاد، الشركة العالمية للكتاب ـ بيروت.

خامساً: العمل العسكري

إن الذين شهدوا وعايشوا وتابعوا عمليات المقاومة الإسلامية في لبنان، والتطور النوعي الذي وصلت إليه قد يذهلهم أن يعرفوا مدى الصبر وقدرة التحمل والتدرج العملي الذي واكب هذه المسيرة الضخمة.

فالبدايات كانت متواضعة إلى حد الشعور بالرثاء، قياساً بالمسؤولية الملقاة على عاتق «المغامرين» الذين قرروا سلوك هذا الدرب الشاق، فالأساليب كانت بدائية وبسيطة، ويمكن كشفها بسهولة، والتنفيذ كان صعباً وحذراً في ساحة مفتوحة ومرصودة والامكانات كانت قليلة، والناس كانوا قد أصيبوا بالاعياء والتعب لهول ما رأوا من دمار وقتل وتشريد ومشاكل وصراعات. لكن الإرادة القوية للعدد القليل من المجاهدين في ذلك الوقت. تجاوز كل هذه الصعاب، بعد أن قرر خوض المعركة وهو يضع نصب أعينه: إما الشهادة وإما الانتصار، ولا ثالث لهما.

وإذا كنا قد استعرضنا بعض المحطات السريعة لهذا النشاط، في حديثنا عن البدايات، فإن استكمال بقية الخيوط، والغوص في التفاصيل الدقيقة، احتاج مني سنوات من الصبر والمتابعة، حتى تمكنت من لقاء

بعض الذين مارسوا وخططوا وأشرفوا على العمليات العسكرية، للتعرف عن كثب على أدق التفاصيل لعمل هذه المدرسة التي تصلح للتعميم والتدريس، وأخذ العبر، وللوقوف على معلومات تنشر للمرة الأولى وعلى لسان قادتها.

وقبل الحديث عن أبرز المحطات الجهادية كما حدثني عنها أحد القادة العسكريين في حزب الله خليل حرب، فإن الشيخ نعيم قاسم وضعني في صورة الأجواء الشعبية والميدانية التي كانت سائدة آنذاك فقال: لم يكن لدى الشعب اللبناني عموماً قناعة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي إذ أن التجربة التي خاضتها الفصائل الفلسطينية لم تكن مشجعة في التدخل الميداني واليومي في حياة الناس، حتى أن صورة سيئة قد ترسخت في أذهان الكثيرين وأصبحوا من المعترضين على عمل المقاومة ضد إسرائيل، إضافة إلى شعورهم بأنه عمل بدون جدوى وأنه مكلف ولا طاقة لهم على التحمل، ولذا عندما حصل الاجتياح الإسرائيلي كان يفترض الإسرائيليون أنهم سيتخلصون من العمل المقاوم لمعرفتهم بالخصوصيات الموجودة في القرى وبالخلافات الموجودة مع بعض المنظمات الفلسطينية، وهكذا لم يكن مألوفاً أن تعود المقاومة نشيطة من جديد، بل كان الاعتقاد السائد أن المقاومة ستنتهي، وكانت المفاجأة لحركة حزب الله وأقول بصراحة بعض أهلنا اعترض على عملنا وواجهنا بالرفض لهذا المسار ولهذا الاتجاه، ولكننا نحمل قناعة لا بد أن ندافع عنها ونتحمل آلامها وتضحياتها والممانعة التي تواجهنا بسببها، وانطلقنا بعون الله تعالى، وكنا قلة، ولم تكن الظروف المحيطة على المستوى الشعبي المباشر وعلى المستوى اللبناني العام مساعدة لتأييد هذا العمل المقاوم، ولكننا حرصنا على أمرين أساسيين:

الأمر الأول: أن تكون مقاومتنا مقاومة سرية وهادفة وتبني مجموعات لقتال العدو الإسرائيلي ولا تكون استعراضية.

الأمر الثاني: إجراء عملية تثقيف وتوعية وتعبئة للناس لتوضيح الخطر الإسرائيلي ولإعطاء تجربة ونموذج في التطبيق العملي يلغي الصورة السيئة التي علقت في أذهانهم ويرون النتيجة الطبيعية والعملية والإيجابية لعمل المقاومة.

وهكذا لاحظنا أن الصورة بدأت تتغير تدريجياً ولكن حضورنا في البقاع كان حضوراً معلناً وأساسياً نظراً لخصوصية البقاع في كونه محرراً وليس تحت الاحتلال الإسرائيلي، أما في الجنوب وباقي المناطق فكان سرياً يأخذ بعين الاعتبار عدم تعريض المؤمنين والمحاربين للخطر.

١ ـ العمليات الاستشهادية

يعتبر الاستشهاد جزءاً من الثقافة الإسلامية للتربية على الجهاد، فتاريخنا الإسلامي وتعبئتنا الإسلامية كما قال الشيخ نعيم قاسم، حافلة بالبناء على الشهادة وبيع النفس قربة لله تعالى، والآية الكريمة واضحة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَۖ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ وَٱلۡقُرۡءَانِۚ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِۚ فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعۡتُم بِهِۦۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾، فإذاً هناك تعبئة إسلامية باتجاه الاستشهاد، وباتجاه بذل النفس في سبيل الله تعالى. عندما يتطلب الأمر بذل النفس، ولكن المهم هي كيفية التربية والتعبئة على هذه الروحية، والحمد لله استمدينا من روحية الإمام الخميني (قدس) هذه التعبئة الجهادية، وعبأنا إخواننا على المضمون والمفهوم الإسلامي، وهذا

سيولد بشكل طبيعي حب الشهادة مع الالتزام بالقيام بالواجب، والتكليف الشرعي لمقاومة المحتل الإسرائيلي، استناداً إلى قرار الولي الفقيه، وعليه بدأ شبابنا يقبلون على الشهادة، لأنهم يؤمنون بأن شهادتهم ستوصلهم إلى الجنة، وبأنهم ينفذون أمراً وتكليفاً شرعياً، وأنهم مبرؤون الذمة في هذا الأمر.

وعلى هذا الأساس، انطلقت أفواج الاستشهاديين، وبدأ تنفيذ هذا النوع من العمليات، وأوضح لي خليل حرب، أن القيام بعمليات عسكرية ضد قوات الاحتلال كان أمراً مغرياً جداً في حينه، لأن الضباط والجنود الإسرائيليين كانوا في أجواء من الطمأنينة، فكانوا يتنقلون بسيارات عمومية أو خاصة، ويركبون «الأوتوستوب» على الطرقات، ولكن قلة الخبرة والامكانات أضاعت من أيدينا الكثير من الفرص. إلى أن حان وقت عملية أحمد قصير الاستشهادية، وكان الهدف منها ايقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية في صفوف الاحتلال، واعطاء دفعة قوية للمعنويات الشعبية كي تنتفض وتتمرد على العدو.

أ ـ نسف مقر الحاكم العسكري الإسرائيلي:

وروى تفاصيل العملية، فقال: كان أمامنا مركزين نرغب في تفجيرهما، مركز في «الريجي» بالنبطية، وآخر هو مقر الحاكم العسكري في صور، وتم التركيز على نسف الثاني عبر عملية استشهادية، وكان بطلها شاب لم يتجاوز الـ١٧ ربيعاً، كان يعمل في السعودية، وجاء إلى لبنان في أعقاب الاجتياح، يدعى أحمد قصير، وكان واحداً من الشباب المتحمسين، يتصف بصفاء النفس والروح، مؤمن وخلوق، وتم اختياره بعد إلحاح شديد من قبله على تنفيذ هذه المهمة، وخضع لأكثر من امتحان قاس، فنجح وبقي مصراً عند موقفه، وبعد الاتفاق معه، انعزل

عن أهل قريته دير قانون النهر، حتى أيقن الجميع أنه سافر، وهو كان يدرس ويستعد للهجوم بينما كان فريق آخر يقدم له المعلومات الكاملة عن المبنى الذي يضم الحاكم العسكري «فيلغ» ومساعديه ومكاتب الاستخبارات والشرطة العسكرية وقوات حرس الحدود وعندما قرر الانطلاق بسيارة مفخخة بأكثر من طن من المواد المتفجرة، من مكان قريب من المركز المستهدف، في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، حالت بعض العوائق من التنفيذ، منها احساس قصير بعدم التوفيق، وصودف وجود آلية نصف مجنزرة عند مدخل المعسكر كانت موضوعة لقطع الطريق على المعتقلين اللبنانيين يمنعهم من الفرار وفي اليوم التالي أي في ١١ ـ ١١ ـ ١٩٨٢، كانت الوجبة أدسم، حيث اضطر عدد من الضباط والجنود اللجوء إلى المبنى اتقاء من المطر الشديد، من بينهم مسؤول المخابرات في الجيش الإسرائيلي، فاقتحم قصير بسيارته هذا المقر فانهار بكامله، وتطايرت حجارته في الأرجاء، وقد سقط ـ حسب احصاءات صحيفتي «هآرتس» و«دافار» الإسرائيليتين، ١٤١ قتيلاً، و١٠ مفقودين، واعترف الناطق العسكري الإسرائيلي بمقتل ٧٤ ضابطاً وجندياً و٢٧ مفقوداً، بينهم خبراء أمنيون.

وشكلت هذه العملية صفعة أمنية وسياسية ومعنوية ونفسية كبيرة لقوات الاحتلال الإسرائيلي، وصفها وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك آرييل شارون بـ«المجزرة»، بينما وصفها آخرون «بالكارثة الكبيرة»، وحملوا شارون المسؤولية وطالبوا بإقالته فوراً، وقالوا: «إسرائيل تورطت جداً في لبنان».

وفي محاولة التخفيف من وقع هذه الصدمة، حاول بعض الصهاينة في البداية الترويج بأن انهيار المبنى ناتج عن انفجار أنابيب غاز، لكن سرعان ما اعترف الاحتلال بأن ما حصل «عمل محترف جداً جداً».

وحفاظاً على السرية، وانكاراً للذات، وابتعاداً عن الأضواء، لم تعلن المقاومة الإسلامية عن هذه العملية، فاتجهت أنظار إسرائيل نحو الفلسطينيين واليساريين والقوى الأخرى، وبدأت تبحث عن الجهة التي قامت بهذا العمل.

ب ـ عملية مدرسة الشجرة

كان للعمل الاستشهادي ضوابط، فالإجازة لذلك لم تكن تعطى إلا إذا كانت العملية ستقتل ٣٠ إسرائيلياً أو أكثر. وهذا العدد لا يمكن أن تصل إليه إلا عبر المتفجرات، وعندما تأكد لنا خلال الرصد بأن مبنى مدرسة الشجرة التابع لـ«الأنروا» مقابل ثكنة الجيش اللبناني في صور، هو هدف مناسب، نفذ «الشهيد الحسيني» في ١٤ ـ ١٠ ـ ١٩٨٣ العملية الاستشهادية الثانية، فقتل ٢٩ ضابطاً وجندياً ـ حسب الاعترافات الإسرائيلية ـ على الرغم من الاحتياطات التي اتخذت بعد العملية الأولى، وإخلاء المباني من الأعداد الكبيرة واللجوء إلى المواقع المحصنة والمرتفعات.

بعد هاتين العمليتين، فشلت عملية استشهادية كانت تعتبر الثالثة في هذا السياق، عندما انفجرت سيارة الشهيدين اللذين كانا متجهين لتنفيذ العملية في منطقة صور، نتيجة خلل فني.

جـ ـ عمليات ضد القوافل العسكرية:

بعد العمليات الثلاث، ارتفعت معنويات المقاتلين والمواطنين على حد سواء، وبدأ الاحتلال يتقهقر ويخلي بعض المواقع، وأصبح يتخذ الكثير من الحيطة في تحركاته ومع ذلك، كانت العمليات الاستشهادية له بالمرصاد، فاصطادت القوافل العسكرية في القرى والبلدات وعلى الطرقات، وأبرز هذه العمليات:

ـ عملية علي صفي الدين في ١٣ ـ ٤ ـ ١٩٨٣، ضد قافلة في دير قانون النهر، أدت إلى تدمير آليتين، اعترف الاحتلال على أثرها بمقتل ٦ جنود وجرح ٤ آخرين.

ـ عملية الشهيد عامر كلاكش «أبو زينب» في ١١ ـ ٣ ـ ١٩٨٨، ضد قافلة قرب مستعمرة المطلة، أدت إلى قتل ١٢ جندياً وجرح ١٤ آخرين.

ـ عملية هيثم دبوق في ١٩ ـ ٨ ـ ١٩٨٨، ضد قافلة على طريق مرجعيون، تل النحاس، سقط بنتيجتها ٣٠ جندياً بين قتيل وجريح، اعترف الإسرائيليون ـ حسب احصاءاتهم ـ بمقتل جندي وجرح ٣ آخرين.

ـ عملية عبد الله عطوي «الحر العاملي» في ١٩ ـ ١٠ ـ ١٩٨٨، ضد قافلة قرب بوابة فاطمة، أسفرت عن سقوط ٤٣ جندياً وضابطاً بين قتيل وجريح، بينما اعترف الاحتلال بمقتل ٨ وجرح ٨ آخرين.

ـ عملية الشيخ أسعد برو في ٩/٨/١٩٨٩، ضد قافلة على طريق القليعة ـ مرجعيون، وسقوط ٢٠ بين قتيل وجريح، وقد اعترف الإسرائيليون بمقتل ضابط وجرح ٥ جنود.

ـ عملية إبراهيم ضاهر في ٢١/٩/١٩٩٢، ضد قافلة على طريق الجرمق، وسقوط ٢٥ بين قتيل وجريح.

ـ عملية صلاح غندور في ٢٥/٤/١٩٩٥، ضد مركز الـ١٧ في بنت جبيل، وجرح ١١ حسب احصاءات الإسرائيليين.

ـ عملية علي أشمر، في ٢٠ ـ ٣ ـ ١٩٩٦، في رب ثلاثين، وقد اعترف الاحتلال بمقتل اثنين، بينهم نقيب يدعى صالح زيدان.

ـ عملية عمار حسين حمود في ٣٠ ـ ١٢ ـ ١٩٩٩، على طريق القليعة، أدت إلى مقتل ٧ جنود وجرح ٨ آخرين.

وتبين أن المقاومة الإسلامية، انتقلت بعد العام ١٩٨٥، إلى مرحلة جديدة، فبدأت في اصدار البيانات وتقديم نفسها للعالم، وكانت تضع في حساباتها الانسحاب الإسرائيلي إلى المنطقة الحدودية، فعمدت إلى تخزين السلاح، والمواد المتفجرة في تلك المنطقة، وأسست مجموعات كل واحدة مؤلفة من ثلاثة أشخاص.

ويقول حرب: في تلك الفترة بدأنا نعرف قيمة وضرورة المدفع، وبدأنا بإرسال دوريات إلى داخل الشريط الحدودي، لتقيم هناك. وبدأنا نتطور في عمليات الاستطلاع، وأدخلنا إلى حد ما عنصر اللاسلكي بطريقة بدائية جداً قبل الانسحاب، وعندئذٍ عملنا تشكيلات فعلية للاستقطاب، وإقامة دوريات داخل القرى، وكان السيد عباس الموسوي يدخل إلى دير قانون النهر، وينظم دورات للمواطنين بدءاً من أعمار ١٠ سنوات وحتى ٦٠ سنة، وكان كغيره يمتشق السلاح ويلبس بذلة عسكرية ويسير في الطرقات كأي مواطن، وأصبح لدينا معسكر للتدريب إضافة لمنطقة البقاع، ومعسكرات الحرس الثوري، بعدها انتقلنا إلى القيام بهجمات على المواقع في منطقة الاحتلال، لكننا كنا نعيش وضعاً صعباً في القرى، لأن حركة «أمل» كانت تعتبر نفسها مسؤولة عن الأمن، ولم نكن نستطيع أن نعبر إلى خطوط التماس أو نخرج بأسلحتنا، أو بثيابنا العسكرية، وكنا نطارد في بعض الأحيان، وتتم مداهمتنا في البيوت واعتقالنا، كما يتم تفتيش سياراتنا عند الحواجز وتصادر أسلحتنا، ما أدى إلى احتكاك واقتتال.

٢ ـ وحدات المقاومة:

عندما انطلقت المقاومة الإسلامية للعمل، بشكل متفرغ، بعيداً عن المشاحنات والحساسيات، بدأت تنظم صفوفها، وتطور أسلوب مواجهتها للاحتلال، فبعد سقوط اتفاق ١٧ أيار/مايو، انتقلت إلى خطوة أساسية، تمثلت باقتحام المواقع وتدمير البنية الأمنية للاحتلال، وزرع العبوات الناسفة ونصب الكمائن في عمق المناطق المحتلة، وتوزع نشاط هذه الوحدات على الشكل التالي:

أ ـ القوة الخاصة:

تشكل القوة الخاصة رأس الرمح القتالي، ومعظم أفرادها من الاستشهاديين الذين تلقوا تدريبات على مستوى عال، وهي تكلف عادة بالعمليات الخطيرة والصعبة، كالتصدي لعمليات الانزال، وإقامة الكمائن الاستشهادية والتسلل واستهداف المواكب القيادية للعدو. وتوزع عمل هذه القوة حسب السنوات على النحو التالي:

السنة	العمليات
١٩٨٢_١٩٩٢	٣٨
١٩٩٣	٦
١٩٩٤	٣
١٩٩٥	٤
١٩٩٦	عملية واحدة
١٩٩٧	٣
١٩٩٨	٣
١٩٩٩	٢
٢٠٠٠	٢
المجموع:	٦٦ عملية

ب ـ وحدة الرصد والاستطلاع:

مهمة هذه الوحدة مراقبة الاحتلال ومواقعه وتحركاته، ورفع تقارير يتم على ضوئها تنفيذ المهام القتالية، كالكمائن وزرع العبوات وغير ذلك. ولعبت الكاميرا التي كانت تنقل الصور إلى غرفة العمليات لدراستها واستخدامها، في الحرب النفسية ضد جنود الاحتلال.

جـ ـ وحدة الاسناد الناري:

اعتمدت وحدة الاسناد الناري، المدافع والصواريخ، بعد أدخلت هاتين الوسيلتين للعمل لدى المقاومة بين أعوام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥، ومهمتهما توفير التغطية النارية أثناء الهجوم أو الانسحاب بعد تنفيذ العمليات، أو التصدي لأية محاولات إنزال جوية، وقصف تجمعات الاحتلال وعملائه المستوطنات، وقد استخدمت المقاومة هذه الوسائل لأول مرة في عملية تلة الحقبان. لتأمين سلامة الانسحاب وإشغال المواقع المجاورة، ثم في عملية سجد أو «بدر الكبرى»، وشهدت الأخيرة تجلياً لتشكيل منظم للوحدة وتنفيذ دقيق للرمايات. وتطور العمل بعد ذلك للتصدي للطائرات واستهداف مراكز ومستوطنات حساسة.

ويصف أحد ضباط غرفة عمليات المقاومة الحاج رضا، الاسناد الناري بأنه: «إحدى الوحدات المهمة في المقاومة، يبرز دورها خلال القيام بعمليات هجومية على المواقع أو نصب الكمائن لدوريات الاحتلال والعملاء أو ضرب تجمعات جنوده وشل حركتهم، وحققت هذه الوحدة انجازات مهمة في السنوات الأخيرة، من خلال الاصابات الدقيقة في مواقع الاحتلال، التي أدت إلى سقوط العديد من جنود العدو

قتلى، وقد اعترف بقدرة المقاومة في هذا المجال[1]، ويشير إلى نمو وتطور المستوى البشري واللوجستي في هذا المجال، بدءاً من المدافع المباشرة وغير المباشرة وصولاً إلى الصواريخ وتدريب المجاهدين، وثم استخدام صاروخ الكاتيوشا بشكل أكثر فعالية، رغم أنه كان موجوداً لدينا منذ زمن طويل.

أما الأسلحة القتالية التي استخدمتها هذه الوحدة، فهي: مدافع هاون (القذائف القوسية)، صواريخ الكاتيوشا، صواريخ ضد الآليات، صواريخ مضادة للطائرات، المضادات الأرضية (رشاشات ثقيلة ومتوسطة) وتوزعت عمليات هذه الوحدة، بين أعوام ١٩٨٢ ـ ٢٠٠٠، كالآتي:

السنة	العمليات
١٩٨٢ـ١٩٩٢	١٠٩
١٩٩٣	٣٥
١٩٩٤	٢٠
١٩٩٥	٣٣
١٩٩٦	٤٠
١٩٩٧	٤١
١٩٩٨	٣٨
١٩٩٩	٧٠
٢٠٠٠	١٨٥
المجموع	٥٧١ عملية

(١) صفحات عز في كتاب الأمة، ١٩٩٨، ص٤٦٠.

الكاتيوشا: استطاع صاروخ الكاتيوشا، احداث ما سمي بـ«توازن الرعب»، أو «الردع الصاروخي»، عندما أحسنت المقاومة استخدامه، سواء في دقة التصويب أو التوقيت، وأكد أحد قادة المقاومة، أن دور هذا النوع من الصواريخ برز أثناء الاجتياح الصهويني العام ١٩٩٣، عندما صب جحيمه الملتهب على المستوطنات، كرد على العدوان، وفي اجتياح العام ١٩٩٦، كانت منصات هذه الصواريخ أحد أهم استهدافات الطائرات الحربية الإسرائيلية، ومددت حربها ١٦ يوماً دون جدوى، فقد فشلت المراقبة الجوية والتقنيات الالكترونية والرادارات من كشف أماكن انطلاق هذه الصواريخ، ما فرض في نهاية المطاف أمراً واقعاً جديداً في المواجهات، أدى إلى توقيع تفاهم نيسان/ أبريل، فانطلقت يد المقاومة، وكبلت يد جيش الاحتلال، وتم تحييد المدنيين من قبل الطرفين في المعركة.

ويبلغ طول هذا النوع من الصواريخ ٢٨٨ سنتم، ومداه ٢٠,٥ كلم، وعياره ١٢٢ ملم، والرأس المتفجر ١٨,٥ كلغ، والمواد المتفجرة ٦,٦ كلغ. وسرعته ٦٩٠ متراً في الثانية. وهو من الجيل الأول والثاني في السلاح العسكري وقد استخدم في الحرب العالمية الثانية، ويعرف بزخات البرد لكثافة نيرانه، ويطلق من راجمات عدد٢٠ أو ٤٠ فوهة، وتمكنت المقاومة من تحقيق اصابات مباشرة فيه لأهدافها المحددة، بعد أن نجحت ـ ومن خلال تكتيك خاص ـ من تضليل رادارات المحتل التي تعمل على تتبع مسار القذائف، فلم يتمكن العدو من تدمير أي منصة، لا عبر الطيران الحربي ولا عبر القصف أو المواجهة، وقد اضطر الكيان الصهيوني، بسبب ضغط هذا السلاح، إلى توقيع اتفاقية مع المقاومة الإسلامية وكان هذا أول انتصار رائع للمقاومة الإسلامية في تلك الحقبة.

ـ مليوكا: جهاز صاروخي يستخدم ضد الدروع، ويعتبر من الجيل الأول والثاني، سرعته بطيئة ويرى بالعين أثناء انطلاقه نحو هدفه، وحققت المقاومة عبره اصابات مباشرة في الدوريات العسكرية الصهيونية، وهو سلكي يطلق من منصة مجهزة بمنظار، يعتمد مبدأ الحشوة الجوفاء لاختراق الدروع، ويعطي حرارة تصل إلى ٣ آلاف درجة مئوية.

ـ ساغر: وهو سلكي من جيل الصواريخ الثاني، وإصابته دقيقة، ويعتبر أسرع من مليوكا، واستطاعت المقاومة الإسلامية أن تدمر بواسطته العديد من الآليات العسكرية الإسرائيلية، ويطلق من منصة ثابتة، وله منظار لتتبع الهدف، ويعطي حرارة تفوق ٣ آلاف درجة مئوية، تؤهلها اختراق الدروع.

د ـ العبوات الناسفة:

تدرجت المقاومة في استخدام العبوات الناسفة، ضد آليات ودوريات الاحتلال الإسرائيلي، حسب مراحل تطور المواجهات، حتى وصلت بدقتها حداً أذهلت كبار القادة العسكريين الصهاينة، وكانت الساحة الميدانية أفضل اختبار للإداء الجيد والإرادة الحديدية، والهدف في كل مرة، إنزال أكبر عدد من القتلى والاصابات والخسائر في صفوف الاحتلال، وإلحاق الهزيمة النفسية لدى جنوده، وإعطاء المجاهدين المزيد من الشموخ والافتخار. وقد تطور هذا الأسلوب، إلى درجة وصلت فيها عبوة ناسفة أن تقتل ٩ جنود إسرائيليين، كما حصل في شيحين، وتكرر في مرجعيون، ما دفع بوالد أحد القتلى الإسرائيليين إلى القول:

«ماذا، هل نرسل أولادنا ليكونوا الإوز في حقل رماية، يكفي، انتهى، كل هذا بلا هدف وبلا جوهر، ماذا نفعل هناك، ليس لنا ما نبحث عنه، أنا أنوي الانضمام إلى حركة الأمهات الأربع، لن أصمت بعد، كفى»[1].

ويعترف ضابط إسرائيلي كبير، في حديث للتلفزيون الإسرائيلي، بأنه لا يوجد حل جيد أو حل معقول جراء هذه العبوات، والغالبية من قتلى الجيش أصيبوا جراء عبوات زرعها حزب الله.

ويؤكد آلون بن دايفيد، المراسل العسكري للقناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي في مقابلة معه: «إن العبوات هي الطريق المريحة لحزب الله في العمل ضد الجيش الإسرائيلي، هكذا يعمل ويضرب الجيش من دون أن يكشف نفسه أو يتعرض للإصابة، وهذه العبوات تكلفنا ثمناً باهظاً أكثر من نصف إصابات الجيش الإسرائيلي في لبنان تقع نتيجة عبوات» ويشرح واقع العبوات، فيقول: يتم اخفاؤها داخل حجر، أو شبه حجر مصنوع من الفيبرغلاس الذي يصعب جداً اكتشافه، ولكن أصعب من ذلك هو ترويع الجنود، فهناك أجزاء من الجسد ينبغي أن تبقى مكشوفة، إنهم ليسوا معادن، وهم جنود مشاة»[2].

وبلغ مجموع عمليات تفجير العبوات منذ بدء مسيرة المقاومة الإسلامية وحتى التحرير العام ٢٠٠٠، حوالي ٨٥٨ عملية، موزعة كما يلي:

---

(١) صفحات عز في كتاب الأمة، ١٩٩٨، ص٤٧٦.
(٢) المصدر السابق، ص٤٤٧.

السنة	العبوات
١٩٨٢_١٩٩٢	٣١٠
١٩٩٣	٤٩
١٩٩٤	٦١
١٩٩٥	١٠٣
١٩٩٦	٨٦
١٩٩٧	٧٤
١٩٩٨	٨٣
١٩٩٩	٥٦
٢٠٠٠	٣٦

هـ ـ الكمائن:

اتسعت خبرة المقاتلين، واشتد ساعدهم التدريبي والهجومي، فعرفوا مكامن الضعف والثغرات الموجودة في صفوف ودوريات الاحتلال، فرصدوا كل حركة كبيرة كانت أم صغيرة، ونصبوا لكل واحدة فخاً محكماً، أوقع العديد من القتلى والجرحى، عدا الخسائر المادية.

وبلغ عدد كمائن المقاومة حتى دحر الاحتلال، ٥٤٥ كميناً موزعة كالتالي:

السنة	الكمائن
١٩٨٢_١٩٩٢	٢٣٢
١٩٩٣_١٩٩٤	١٢٩
١٩٩٥	٤٥

١٩٩٦	٤٧
١٩٩٧_١٩٩٨	٦٨
١٩٩٩_٢٠٠٠	٢٤

وكانت أبرز هذه الكمائن ما يلي:

*** كمين انصارية**

كانت نخبة الوحدات الخاصة في الجيش الإسرائيلي تتوهم، أن لبنان ساحة مفتوحة لحركتها، يمكن أن تزرع منها العبوات الناسفة، وتخطف وتعتقل وتغتال من تريد وفي أي وقت دون أن تواجه تصدياً وقد عمق لديها هذا الوهم، نجاحها في تنفيذ بعض العمليات في هذا السياق كعملية «الكفور»، حيث تم تفجير عبوات ناسفة بعدد من المقاومين كانوا يتفقدون تلك المنطقة التي شهدت انزالاً إسرائيلياً ليلياً، وجرى اشتباك معه.

لكن يقظة المقاومة وتتبعها لهذا المسلسل، مكنها من رد الصفعة بأقسى منها، فكمنت لقوة من الكوماندوس من وحدة شييطت ١٣ تضم ١٦ عنصراً في بلدة انصارية في قضاء الزهراني بالجنوب، والتي تقع على مقربة من شاطىء البحر وذلك في ٥ ـ ٩ ـ ١٩٩٧، ففرشت المنطقة بالعبوات الناسفة، وانتظرت صيدها الثمين، وما إن وصلت المجموعة إلى المكان، حتى فجرت المقاومة العبوات، فتطايرت أشلاء الجنود على الأشجار، واتبعت ذلك بإطلاق رصاص كثيف أدى إلى قتل ما تبقى من الجنود.

ويروي قائد العملية في حزب الله «أبو شمران» ما جرى، فقال: أثناء الحراسة الليلية في بلدة انصارية، شعرت عناصر المقاومة، التي

تبعد مسافة ٢ كلم عن الشاطىء و١٠٠ متر عن البلدة المذكورة، بحركة قوية دلت على احتمال حصول انزال إسرائيلي، وتم استباق الانزال بتحليق طيران مروحي فوق البلدة وعدد آخر من القرى والبلدات.

وأضاف: اقتربت الحركة، ولم يكن من الممكن تحديد هوية المتحركين إلى حين وصولهم إلى بعد ٢٠ أو ٢٥ متراً من نقطة تمركز مجموعة المقاومة. فتم تمييزهم ومعرفتهم من اللباس ثم الحديث باللغة العبرية، بالإضافة إلى أن حجم الحركة كان يدل على تعدد العناصر وتجهيزهم بأعتدة، وهناك أسلوب للتسلل، وكل هذه الأمور أكدت لنا أنهم إسرائيليون. وكنا اتخذنا احتياطاتنا فزرعنا المنطقة بست عبوات مرتبطة بمركز تفجير واحد سلكياً، وانتظرنا إلى حين بلوغهم المنطقة الملغومة، وقمنا بتفجير العبوات في لحظة واحدة.

للحظة الأولى كانت الصدمة سيدة الموقف، وقدرنا المجموعة التي أصيبت بحوالي٢٠ إلى ٢٥ بين قتيل وجريح، بعد قليل سمعنا حركة أكدت لنا وجود بقية للمجموعة، وبذلك انقسمت مجموعة المقاومة إلى قسمين، تقدم ثلاثة عناصر واشتبكوا مع من تبقى على قيد الحياة، وعددهم ٤ أو ٥ عناصر، وحصلت المواجهة وجهاً لوجه ومن شجرة لأخرى، أصيب خلالها اثنان من المقاومين بجروح طفيفة بعد ربع ساعة من المواجهة المباشرة، وعمد القسم الثاني إلى سحب المصابين والدخول في المواجهة مع العناصر الإسرائيلية الأخرى، واستمرت المواجهة حوالي نصف ساعة، إلى حين قدوم الطيران للنجدة وسحب الجثث، وقام بإنشاء حزام ناري في المنطقة، وتكثف الطيران بعد فشل أول مروحية في الهبوط. في هذا الوقت كانت نيران المضادات من المجموعات المساندة للمقاومة، بدأت باتجاه الطائرات، بالإضافة

إلى مضادات الجيش اللبناني، وقمنا نحن باتخاذ مواقع قتالية. وكان همّ الطائرات الإسرائيلية سحب الجثث، وقد وصل عدد المروحيات إلى عشر على الأقل، واستمرت عملية المواجهة وسحب الجثث من الواحدة والدقيقة العاشرة ولغاية الرابعة والنصف صباحاً»[1].

ونقلت صحيفة «جيروزاليم بوست» عن نشرة «فورين ريبوت» البريطانية، إن مجموعة الكومندوس الإسرائيلية، كانت تسعى إلى أسر أو قتل المسؤول العسكري في حزب الله الحاج خليل حرب. ولو حصل ذلك فإنه قد يشكل لحزب الله نكسة، ومجداً «للشييبيطت ١٣» التي كلفت بالعملية، والتي سبق لها أن نفذت عملية اغتيال المسؤول الفلسطيني خليل الوزير «أبو جهاد» في تونس العام ١٩٨٨.

وأفاد تقرير لجنة التحقيق الإسرائيلية، أن قوة الشييبيطت، وقعت في كمين اشتمل على عبوات «كليمغور» أدت إلى انفجار العبوة الكبيرة التي كان يحملها على ظهره الرقيب ايتمار إيليا. وسلسلة الانفجارات في مكان واحد أدت إلى تلك النتيجة القاسية[2].

وقد خلف الإسرائيليون وراءهم أشلاء ومعدات منها:

بقايا أسنان ومفاصل، وأيد ونخاع بشري، أربع أرجل اثنتان منهما لجندي واحد، واثنتان قد تكونان لجنديين أو لواحد، نصف رأس، سلاح ناري من نوع «أم ـ ١٨» مع جهاز ليزر ليلي، سلاح ناري من نوع ١٥ ـ ٨٨، ٤ رشاشات من نوع «أ ـ ك ٤٧»، وأربعة رشاشات كلاشنكوف صفراء، أسلحة نارية خاصة بالبحرية الإسرائيلية، بدلات

(١) «السفير»، ٦ ـ ٩ ـ ١٩٩٧.
(٢) «السفير» نقلاً عن التلفزيون الإسرائيلي في ١٥ ـ ١٠ ـ ١٩٩٧.

غطس مائية، سترات واقية من الرصاص، أحزمة مدججة بالذخائر، قارب مطاطي، قنابل دخانية ومضيئة، «بالمات» بحرية خاصة بالغطس، صواعق كهربائية للعبوات، أجهزة اتصال وحبال، امصال، أجهزة ارسال بحرية، وسائل تنفس بحرية، حمالات طبية للجرحى، علب اسعاف أولية، مواد متفجرة، قلادة عسكرية، ٣ أحذية عسكرية. وفي وقت لاحق تم تبادل هذه الأشلاء، بمعتقلين وتحرير جثث شهداء كانوا لدى الجيش الإسرائيلي.

*** كمين بركة الجبور**

ومن الكمائن الناجحة للمقاومة، التي أدت إلى أفدح الخسائر البشرية والمعنوية في النخب العسكرية الإسرائيلية، كان كمين بركة الجبور في ٢٣ شباط/فبراير العام ١٩٩٩، وقد أدى إلى قتل وجرح ١٥ جندياً إسرائيلياً من قوة كوماندوس المظليين، واعترف العدو بمقتل ثلاثة ضباط هم: قائد القوة الرائد ايتان بلهان، الملازم ليزار ارتيتو، والملازم دايفيد غرانت وجرح خمسة جنود، وقد غنمت المقاومة أعتدة عسكرية منها جهاز اتصال لاسلكي، وبندقية من نوع أم ـ ١٨، ومخازن بندقية رشاشة.

٣ ـ اقتحام المواقع واحتلالها

بعد القيام بعدد من العمليات الاستشهادية، طرحت فكرة الهجمات على مواقع الاحتلال، على أن يشارك في تنفيذها بين مائة وخمسين أو مائتي عنصر، وتم تحديد موقع علمان الشومرية سنة ١٩٨٦ هدفاً أولياً، والسبب هو أن هذا الموقع كان يقسم المنطقة المحررة، ويشرف على مساحات واسعة من الأرض فالمسافة مثلاً من كفرا إلى حاريص التي

يحتاج اجتيازها إلى خمس دقائق، تجبر على قطعها بساعات، وكنا نستطيع الوصول إلى هذا الموقع من جهات عدة، خاصة وأن لدى المقاومة نقاط ارتكاز مهمة مثل صديقين، وفي النبطية كانت لدينا بلدة جبشيت، وفي الاقليم كانت اللويزة، وفي تلك الفترة أصبحت هناك تشكيلات، ومسؤول تعبئة، وقد قسمنا الجبهة الممتدة من الناقورة حتى جزين أي شرق صيدا، إلى ٤ محاور، فسمي محور صديقين بمنطقة البحر، ومحور بنت جبيل بالأوسط، ومحور النبطية، ومحور الاقليم. وكان لكل محور مسؤول، ومراكز تضم حوالي ١٠ إلى ١٥ شخصاً، ووزعت الأدوار في ما بينهم، فخصصت مهمة البعض بالرصد وآخر بالاستطلاع، وبدأ الاعداد لاقتحام هذا الموقع بقوة مؤلفة من ٦٠ إلى ٧٠ شخصاً، مؤلفة من مجموعة هجوم، ومجموعة دشم، ومجموعة اسناد، ومجموعة استطلاع لفتح ثغرة وتحديد الوقت المناسب طبقاً لمعرفة حركة العدو واستنفاره وعدد عناصره، والألغام الموجودة.

وقد أخذ التحضير لهذا الهجوم مدة شهر تقريباً، وتم تحديد الموعد في ١١ ـ ٩ ـ ١٩٨٦، وكان مسؤول المحور في ذلك الوقت الشهيد رضا حريري، ومسؤول الاستطلاع الشهيد مصطفى عبد الكريم، ومسؤول الدعم الشهيد حسين قاروط، انطلق الهجوم في ساعة متأخرة من الليل، وبعد السيطرة على الموقع، تبين وجود جندي كان مختبئاً في الداخل، فتح النار وأصاب الشهداء الثلاثة، لكن بقية المجموعة أجهزت عليه وتم أسر ملالة ونقل حمولة من الذخائر والسلاح عبر خمس شاحنات، وكان أثر نجاح المقاومة في هذه العملية على معنويات الاحتلال، بالغ السلبية.

والعملية التالية بعد الحقبان، كانت عملية بدر الكبرى، التي تمت

في خلالها مهاجمة ١١ موقعاً، بينما المستهدف كان موقع سجد، وكان هدف سلسلة الهجمات على المواقع الأخرى، إشغال هذه المواقع وارباكها، وأسر الجنود الإسرائيليين وعملائهم.

ويمكن اعتبار «بدر الكبرى» نوعية، ودخلنا «موقع سجد» الذي كان حصناً حصيناً لأنه عبارة عن قلعة، وتم تدميره بالكامل. وشارك في اقتحام الموقع ما يزيد عن ٢٠٠ عنصر، ولأول مرة كانت متوافرة سيارات الاسعاف والدفاع المدني وطبيب، بمعنى أنه أصبح لدى المقاومة شكل من أشكال التنظيم، وكان هناك تخطيط من قبل الحرس الثوري الإيراني، وتوافرت المدفعية وحركة رصد حتى اللحظة الأخيرة. بعد تلك العملية سرت شائعات واسعة في صفوف العملاء عن احتمال تحرير جزين، عبر عملية «المائة شهيد»، ما أحدث زلزالاً نفسياً في صفوف الإسرائيليين واللحديين على حد سواء.

وتتابعت العمليات، تعرضت خلالها المقاومة لضربتين مؤلمتين، واحدة في علمان ـ الشومرية، بسقوط ما يزيد عن ١٧ شهيداً، وشاركت فيها عناصر من «الجماعة الإسلامية» والثانية في «علي الطاهر»، وخسرت فيها القائد الشهيد سمير مطوط «الحاج جواد»، وتم تعويض هذه الخسائر باقتحام موقع برعشيت، وسحب ملالة من داخله، وفي تلك المرحلة، بدأت المقاومة في تفعيل دور العبوات الناسفة، وكانت العبوة في بادىء الأمر تصنع من ٥٠ كيلوغراماً من المتفجرات كي تؤدي مهمتها وكانت تحتاج إلى ١٠ أشخاص لنقلها ولكن بعد الخبرة قللت الكمية إلى ٥ كلغ وتقوم بنفس النتيجة، وكان ينقلها شخص واحد، هو الذي يفجرها سلكياً. وهذا النوع كان يحتاج إلى تمويه، والإسرائيليون كانوا يعتمدون على البدو في تتبع الأثر، لما لهم من دراية، وكانت

المقاومة تتعامل مع كل حالة حسب متطلباتها، وتجتاز عقبتها، تماماً كما حصل في مشاكل عدة كانت تعترضها أثناء مهماتها وأدائها العملي. وأحياناً كانت تستغل أعمدة الكهرباء لغرس العبوات فيها، وقد أدت إلى قتل العشرات من الإسرائيليين.

وبعد سلسلة عمليات ناجحة، شعر الإسرائيليون بالخطر الحقيقي، وبانهيار معنويات العملاء، فبدأوا بتعزيز قواتهم بالنخب العسكرية، وتوقفوا عن الرهان على العملاء. وكشف حرب، أن المقاومة الإسلامية وضعت خطة للتخلص من قائد الميليشيا انطوان لحد، فقامت بعمليات استطلاع عدة، واعتقلت عدداً من العملاء في بعض القرى والمزارع في المنطقة التي كان يقيم فيها، وأثناء الوصول إلى سور المنزل، صادفت الأقدار أن تطلق سهى بشارة النار على لحد في محاولة لاغتياله، فأثار ذلك حفيظة الأمين العام لحزب الله آنذاك الشيخ صبحي الطفيلي، ووجه لنا انتقاداً شديد اللهجة، لكننا أخبرناه أننا موجودون في محيط المنزل وشرحنا له الظروف التي حصلت.

بعد ذلك وزعنا ثلاث مجموعات في مناطق حساسة، واحدة في الأماكن التي لا تخضع للاحتلال ولا لحركة أمل، وكانت مهمتها القيام بعمليات محددة كإطلاق النار على الكمائن أو وضع العبوات، واعتمدنا على بعض المدنيين لتزويد عناصرنا بالماء والطعام والذخائر المهربة من وقت إلى آخر، وكان بعض عناصر «أمل» يساعدوننا ويعملون معنا سراً والثانية كانت في منطقة مريمين، وهي خط تماس ومساحة حرشية، تقع بين ياطر وبيت ليف، وكانت هذه المجموعة مؤلفة من ١٢ عنصراً، أما الثالثة فكانت في منطقة السلوقين ولم يتحدث أحد عنها حتى الآن،

وأمل ما زالت تجهل حقيقتها، وقد قمنا حينها بقصف إذاعة الميليشيا بالصواريخ حيث توقفت عن البث.

وتواصلت العمليات، إلى أن كانت المرحلة المتطورة في تاريخ نشاط المقاومة، بعد اجتياحي ١٩٩٣ و١٩٩٦، فدخلت المعركة تقنيات جديدة، وأسلحة وتجهيزات حديثة، وتكتيكات مختلفة، أطلق عليها «حرب الأدمغة». فدخلت كل النخب العسكرية الإسرائيلية إلى الجنوب، مقابل إرادة وصمود وتحدي رجال المقاومة الإسلامية، وصارت هذه النخب الإسرائيلية تتلقى الضربات الموجعة المتتالية، ما أشعر الاحتلال أنه دخل «عش الدبابير» كما كان يقول، فذاق شتى أنواع الهزائم. فتصور أن شخصاً واحداً قرب قلعة الشقيق واجه قافلة إسرائيلية منفرداً، ففجّر بجنودها عبوات عدة كان قد زرعها في المكان، وأطلق عليها النار بغزارة ولم يتراجع باعتباره استشهادياً، فظنت القافلة أنها وقعت في كمين، فهرب أفرادها، وعاد المجاهد حياً، وهذه الواقعة مصورة لدينا، وهي تدرس حالياً في المعاهد العسكرية الروسية، ثم جاء موعد اقتحام موقع الدبشة، بعد فترة من التوقف عن الاقتحامات، ويعتبر هذا الموقع حساس ومهم لأكثر من سبب، فصورناه من أماكن خلفية، وهو يقع فوق مساحة جغرافية كبيرة، وفي داخله ما يزيد عن مائة جندي إسرائيلي، وتتوافر فيه كل التجهيزات.

بدأنا بدراسة الموقع وأخذنا إذناً بالهجوم من الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، وكان طموحنا أن نقوم بشيء مميز، وفي الوقت ذاته كنا حذرين جداً. فخططنا على أساس الوصول إلى القسم الأول من الموقع، ولدينا الاستعداد والجهوزية لتقديم عدد من الشهداء، شرط الوصول وغرس علم حزب الله لأول مرة على دشمة الموقع.

وأخذنا بالاعتبار خطوط الامداد التي تساند العدو، وتدخل الطيران الحربي والمروحي ومستوى فعاليته وتأثيره، وكان إلى جانب هذا الموقع، موقع آخر اسمه «الموقع الفلسطيني الشمالي»، فقمنا من خلال ثغرة بين الموقعين بالتسلل والوصول إلى خلف الموقع، وكان هدفنا من الثغرة دفع العدد الأكبر من المهاجمين لدخول نقطة الهجوم الأساسية، وهي أصعب نقطة في الموقع، حيث لم يكن الإسرائيلي يفكر باحتمال اقتحامها اطلاقاً، لكننا لاحظنا خلال مراقبتنا للموقع، وجود خط بسيط بمقدار القدم، ينزل الجندي الإسرائيلي منه، ففهمنا بأنه لا توجد ألغام في هذا الخط، ثم إنه يشكل المساحة المواجهة للمنطقة المحررة، فقررنا أن يكون الهجوم غير عادي، عبر مجموعة من ١٨ عنصراً، ورسمنا خطة نوحي من خلالها للعدو أن هجومنا سيأتي من نقطة محددة، حتى يخلي لنا المنطقة الأصعب التي هي خارج اطار حسابات الاحتلال، وقررنا أن نحرق خزانات الوقود حتى تبقى النيران مشتعلة فيها أطول فترة ممكنة، ليراها أكبر عدد ممكن من السكان، ويصعب على الاحتلال التنكر للهجوم. وحددنا التوقيت بعد فترة استراحة، وكنا نشن الهجمات فجراً، حتى نضمن وجود أكبر عدد من الجنود، لحصد أكبر عدد من القتلى والاصابات. وجهزنا أكثر من كاميرا لتصوير هذا الحدث، وفي الصباح أكملنا بقية التفاصيل، وأصبحنا جاهزين للعمل، وقد غرسنا بعض العبوات الناسفة التي كانت عبارة عن أفخاخ، نخلفها وراءنا بعد الانسحاب، كما كنا نترك بعض الأشياء المفخخة أيضاً، فكان العدو يلتقطها ظناً منه أنها غنائم، فتنفجر فيه، كما كنا نموّه العبوات ونضعها كالصخور الموجودة في المكان ليزيد تفجيرها من الخسائر البشرية والمادية للمحتل.

بعد كل التحضيرات الأساسية، بدأنا ننتظر اطلاق الرصاصة الأولى، وأعطى الشيخ حسين نصر الايعاز بالهجوم، فأطلقت النيران باتجاه الخزانات التي بقيت مشتعلة لمدة ثلاث ساعات تقريباً، وكانت سعة كل واحد حوالي ٢٠ برميلاً من المحروقات، وأصيب لنا جريح واحد هو أبو علي فريد، مدني من النبطية، وهو الذي صعد إلى الموقع وغرس علم الحزب فوقه، وفكك بعض التهجيزات والهواتف من داخل الموقع، وحصل على بعض الغنائم، ولكن العدو لم يعترف بالهجوم، بينما الأفلام التي تم تصويرها أصبحت جاهزة للبث، وعندما نفى الإسرائيليون حصول الهجوم عبر وسائلهم الإعلامية، بدأنا ببث الأفلام التي أظهرت أدق تفاصيل الهجوم، وسقوط الاصابات الإسرائيلية والحرائق داخل الموقع، فيما علم المقاومة يرفرف فوق ساتر الموقع، فأحدث ذلك صدمة كبيرة للإسرائيليين، لأنه كشف كذب القيادة العسكرية الإسرائيلية وتضليلها للرأي العام. وكانت غايتنا من هذا الهجوم، هو الاثبات للعدو بأننا قادرون على اقتحام المواقع ونسفها، في وقت كان يتغنى فيه الاحتلال بهذه الحصون المدججة بالأسلحة، والمجهزة بأحدث المعدات والتقنيات.

أحدثت نتائج هذه العملية شرخاً نفسياً ومعنوياً لدى الجنود الإسرائيليين، فقد شعروا بأن دشمهم وكل اجراءاتهم الأمنية لن تحميهم من هجمات المقاومين، وكذلك فإنها أعطت المجاهدين قوة دفع هائلة لتنفيذ عشرات عمليات الاقتحام بعد ذلك، ما أدى إلى دحر الاحتلال وفراره.

والقصص التي يرويها قادة ومقاتلو المقاومة الذين شاركوا في اقتحامات المواقع، تشبه الخيال أحياناً، لما تحمل من مغامرات وتحدٍّ وأساليب قتال، فيروي مقاومان من أبطال عملية سجد مثلاً، أن سبعة

مقاومين بينهم مصور، انقضوا على الموقع رغم أن قائدهم استشهد منذ اللحظة الأولى، وتمكنوا من السيطرة عليه خلال سبع دقائق، ودمروه ونسفوا الآليات المعادية، وزرعوا اعلام المقاومة فوقه، بعد أن أمضوا أسفله لمدة ١٤ ساعة وربع الساعة(١).

وتحدث أبو حسن وأبو حسين، عن عملية بلاط ـ رميش، التي قاداها، فقالا: إن مسرح العملية كان القطاع الغربي ونفذها فصيل من المقاومين، توزعوا على ثلاث مجموعات: واحدة ضمت ثلاثة مقاتلين، تولت زرع عبوات ناسفة شديدة الانفجار على طريق رميش ـ مقر الـ١٧ (مقر قيادة اللواء الغربي لجيش الاحتلال الإسرائيلي واللواء الغربي لميليشيا لحد)، بعد رصد لحركة العدو، والثانية ضمت أيضاً ثلاثة مقاتلين، توغلت داخل المنطقة المحتلة وصولاً إلى محاذاة الحدود الدولية مع فلسطين المحتلة، ونصبت كميناً لدورية عسكرية إسرائيلية في محيط موقع بلاط الذي يبعد حوالي ٧٠٠ أو ٨٠٠ متر عن مستعمرة زرعيت، والثالثة ضمت ستة مقاتلين مهمتها المساندة وتأمين الدعم الكامل للمجموعتين. وقد أدى الاقتحام إلى سقوط ١٥ إصابة إسرائيلية، وسمعنا صراخ الإسرائيليين بشكل يشبه العويل، وعندما شعرنا بالعطش الشديد ونقص التموين، وضعنا حصى بالفم(٢).

ويروي مالك، أحد أبطال المواجهة في جبل الرفيع، كيفية اقتحام هذا الموقع واستشهاد هادي حسن نصر الله، فيقول: عندما أصبح جنود الاحتلال تحت مرمى نيراننا هاجمناهم بالقنابل اليدوية والأسلحة

---

(١) «السفير»، ١٤ ـ ٥ ـ ١٩٩٧.

(٢) السفير، ٢٧٥ ـ ٨ ـ ١٩٩٧.

الرشاشة، وكان الجنود يصرخون ويولولون، واستمرت رماياتنا بين ٥ أو ٦ دقائق، إلى أن تدخل الاسناد الناري للاحتلال، فطلبت من مجموعة التأمين بقيادة «ذو الفقار» (التي كان هادي أحد عناصرها)، التدخل والالتفاف على القوة المعادية، وأثناء الهجوم بدأ الجنود الإسرائيليون يصرخون: «ايغوز، ايغوز» لتعريف أنفسهم خشية أن يكون الذين يهاجمونهم من الإسرائيليين أيضاً، فصرخنا في وجههم «الله أكبر، يا أبا عبد الله، يا زهراء» وأمطرناهم بأسلحتنا وقتلنا عدداً منهم، وأنا شخصياً شاهدت جثتين ومررت عليهما.

وأشار ذو الفقار، إلى أنه أعطى الشهيد هادي حسن نصر الله والشهيد علي كوثراني (كميل)، الأمر للالتفاف على القوة الصهيونية، فيما بقيت أنا والشهيد هيثم مغنية نواجه من الجهة الأخرى. وكنا نتابع الشهيدين نصر الله وكوثراني إلى أن أصبحا في منطقة جردية يشتبكان مع العدو على مسافة لا تتجاوز المتر الواحد، فاستشهدا[١].

ويكشف «أبو أحمد» تفاصيل مثيرة لعملية مركبا التي نفذت على بعد نحو ٥٠ متراً من الحدود الدولية، على مقربة من ثلاث مستعمرات هي: المنارة، مارغليون، مسكفعام، فقال: استطعنا تصوير العملية لحظة بلحظة والاقتحام كان نهاراً حيث لم يكن العدو يتوقع ذلك، وقد اعترفت إسرائيل بمقتل أربعة جنود وجرح عدد آخر. لكن الحقيقة كانت تشير إلى أكثر من ذلك، وقد شكلت هذه العملية المفاجئة صدمة للاحتلال، بسبب الجرأة ومدى العمق الذي وصلنا إليه، وذلك نتيجة للمعلومات الدقيقة التي كنا نملكها عن تحركات العدو[٢].

---

(١) السفير، ١٦ ـ ٩ ـ ١٩٩٧.
(٢) النهار، ١٤ ـ ١٠ ـ ١٩٩٧.

وروى أبطال اقتحام موقع بئر كلاب، أبو ياسر، وذو الفقار وحمزة، أساليب ضرب قوة مظليين إسرائيليين أثناء وصولهم إلى الموقع المذكور، فأكد أبو حمزة أنه صور ثلاثة أفلام على مدى ٤ ساعات، للموقع من بعد ١٥ متراً فقط، وكنت أسمع أصوات الجنود والعملاء وأشاهد كل تحركاتهم، وكان عددهم ١٥ عنصراً، وكانوا قد نصبوا منصة صواريخ تاو ورادارات، وأكد ذو الفقار، أنه شاهد بعد الهجوم دماغ جندي إسرائيلي خارج رأسه، وقتيلاً خلف رشاش البراوننغ (١٢,٧) وسمعت أنين عدد من الجنود المصابين داخل الدشمة، واستشهد لنا عنصر وجرح آخر، وقال صلاح: كان الهدف من العملية: ممارسة الحرب العسكرية والحرب النفسية معاً[١].

وقصة اقتحام موقع حداثا التي استغرق التحضير لها ٤٥ يوماً، رواها قائد الهجوم «أبو حسين»، فقال: بدأنا التسلل عند العاشرة ليلاً، وتموضعت مجموعات الاسناد القريبة والبعيدة حسب الخطة الموضوعة، ووصلت مع خمسة من مجموعتي الخاصة لاقتحام الموقع إلى الأسلاك الشائكة، وهي على بعد مائة متر من الموقع، يرافقنا قائد مجموعة الاعلام الحربي عند الساعة الواحدة ليلاً، وجلسنا هناك حتى ساعات الفجر الأولى، وتحديداً عند الخامسة والنصف، عندها بدأنا الهجوم، وطلبنا من مجموعة الاسناد المباشرة بعمليات القصف، وعندها تقدم الإخوة في فريق الهندسة باتجاه حقل الألغام وفتحوا الطريق أمام المهاجمين، واستغرق ذلك مدة ١٢ دقيقة، تقدمت بعدها المجموعة الأولى وتبادلت اطلاق النار مع قوة الحماية الموجودة داخل الدشم،

(١) الكفاح العربي، ٣ ـ ٣ ـ ١٩٩٨.

وخلال الاشتباك أصيب هادي مشيمش «جبريل» وتم سحبه (لكنه استشهد لاحقاً)، وفي هذه الأثناء طلبنا من الاسناد تكثيف القصف لتدمير باقي الدشم وهذا ما حصل، ثم دخلنا الموقع، وجرى تطهير الدشم بالقنابل، ودمرنا بعض الآليات واستغرق ذلك ١٥ دقيقة، وكانت آخر ٧ دقائق هادئة جداً داخل الموقع، حيث تحركنا بسهولة بعد أن قضينا على جميع مصادر النيران، وتوجه الإخوة إلى النقطة المحددة مسبقاً ورفعوا الرايات وأدينا القسم معاهدين الشهداء على الاستمرار في مسيرة التحرير، واللافت خلال سرد الوقائع، تلك الطمأنينة والجرأة التي نفذت خلالها العملية، فيتحدث أبو حسين عن ليلة هادئة أمضاها ورفاقه قبل الاقتحام أمام الأسلاك، وكان بعضنا يمازح البعض الآخر، وكنا نتراشق بالحجارة الصغيرة، واهتم أحد الإخوة بتحضير الطعام ووضعناها في صحون كرتونية وتناولنا العشاء دون أن يشعر بنا حراس الموقع، وعند الفجر تيممنا وصلينا جلوساً، ثم انطلقنا عند ساعة الصفر[1].

وفي أول عملية نوعية، بعد فوز ايهود باراك بالانتخابات الإسرائيلية، وانسحاب ميليشيا لحد من جزين وجهت المقاومة صفعة قوية للاحتلال، من خلال اسقاط طائرة من نوع كوبرا، قتل فيها ضابط إسرائيلي، وأصيب ٣ جنود إسرائيليين، واثنين من الميليشيا العميلة، وذلك أثناء كمين للمقاومة في عقماتا[2].

ومن أبرز المواجهات التي خاضتها المقاومة مع قوات الاحتلال، كانت عملية وادي السلوقي، التي أدت إلى سقوط عدد كبير من القتلى

(١) الديار اللبنانية، صفحات عز في كتاب الأمة.
(٢) الديار، ١٢ ـ ٦ ـ ١٩٩٩.

والجرحى في صفوف العدو، وقد أكد ضابط في غرفة عمليات المقاومة، أن المواجهة كانت مدروسة بدقة في غرفة العمليات، ومخططاً لكل مفاصلها، ما جعلها تحقق أهدافها وتشكل درساً جديداً للعدو، يظهر كفاءة المجاهدين العالية في حرب الالتحام المباشر، وتخاذل جنود العدو في المقابل، وقد سقط بنتيجتها عدد من القتلى والجرحى من الإسرائيليين[١].

٤ ـ الكاميرا المقاومة:

دأبت إسرائيل منذ انشائها، على كتمان المعلومات، وقلب الحقائق، والاستئثار بنشر الأكاذيب، عبر صياغة اخبارية توزعها على وكالات الأنباء ووسائل الإعلام المختلفة، بما يخدم أغراضها. وكانت تعمد على الدوام أثناء حروبها مع العرب، أو أثناء مواجهتها مع المقاومة إلى اخفاء أرقام قتلاها وجرحاها، والخسائر التي تلحق بآلياتها ومنشآتها، كي لا تعكس الوقائع آثارها السلبية على نفسية المستوطنين من جهة، وتعطي الجيوش العربية أو المقاومة، شحنة معنوية، وتكشف لها جوانب العجز والثغرات في صفوف الاحتلال.

ولمست المقاومة الإسلامية، بالخبرة الميدانية، أهمية الكاميرا في الصراع، فجهزت لهذه الغاية فريقاً متخصصاً، للمشاركة في الجبهة، ولكن عبر عدسات التصوير بدل السلاح المباشر، علماً بأن أفراد هذا الفريق، خضعوا لدورات عسكرية، وقد امتلكوا من المؤهلات النفسية والمعنوية والجسدية، ما يؤهلهم لخوض المعارك بروح لا تقل إيماناً وعزيمة وقدرة على الصمود والثبات عن أي عنصر مقاتل يقتحم المواقع العسكرية، أو يفجر جسده في قوافل وآليات الاحتلال.

---

(١) العهد، ٢٧ ـ ٨ ـ ١٩٩٩.

في البداية استخدمت المقاومة الإسلامية الكاميرا، لتوثيق العمليات، وسرعان ما تنبهت إلى خطورة هذه العين السحرية، فاستخدمتها لأهداف أبعد مدى وأشمل وأكثر فعالية، يمكن تلخيصها بالتالي:

- تسجيل وقائع المواجهات الميدانية مع الاحتلال، بالصوت والصورة، وفضح عجز العدو وفراره من أرض المعركة، أو اظهار الأرقام الحقيقية لخسائره، وكان المصورون يركزون على تعبيرات الجنود وهم يتبادلون التهم، ويصرخون من الألم وهم يسقطون الواحد تلو الآخر، لإيصال الرسالة إلى ذويهم وقادتهم بشكل واضح.

- إحباط معنويات الجنود الإسرائيليين وعملائهم، المتحصنين في بعض المواقع الأمامية، ودب الرعب في نفوسهم، ما يساعد على هزيمتهم في أي قتال.

- استدراج الاحتلال إلى «كمائن إعلامية» كما حصل في عملية الدبشة، عندما أنكر الاحتلال الهجوم، وغرس رايات حزب الله فوق الدشم، ولما كشفت المقاومة الحقائق من خلال الأفلام التي تم التقاطها، اضطر الاحتلال إلى التراجع عن أقواله السابقة، ما خلف موجة واسعة من الانتقادات والاتهامات بين المسؤولين الإسرائيليين.

- دفع بعض الجنود إلى رفض الخدمة العسكرية في المستنقع اللبناني، بعد أن يرى بأم العين، مصيبة زملائه، وما حل بهم من كوارث.

- تحريك أهالي الجنود، للتظاهر ضد الوجود الإسرائيلي في لبنان، بعد افتضاح حالة الترهل والانهيار أمام المقاومين.

ويعتبر المشرفون على هذا الجهاز في المقاومة، أن الغاية من التصوير، هي ابراز حقيقة إسرائيل، وكشف كذبها في كل مرة لا تعترف بالعمليات التي تمت أو بعدد ضحاياها الحقيقيين، كما أن الهدف الآخر هو التأكيد على جدية بناء مجتمع مقاوم يؤرخ للمقاومة، فنحن نعلم أن التاريخ سيتعاطى مع هذه المقاومة تعاطياً هشاً وعابراً، ولكي لا يقال عن هؤلاء المجاهدين بأنهم لصوص وعصابات، كما أنه في السابق كان يعلن عن الكثير من العمليات والبطولات الاستعراضية من قبل بعض الفرقاء، لكن هذه الأفلام ستكون شاهداً ودليلاً للتاريخ لكل الشعوب التي تريد أن تحرر أرضها من الاحتلال، أما الاستشهادي أو المجاهد الذي يتم تصويره وهو يتلو وصيته، فهو للتدليل على أن الأمر لم يتم بالترغيب أو بالترهيب، وكذلك فمن حقنا أن نحارب العدو بالسلاح الاعلامي الذي يستعمله أيضاً[١].

ويلفت أحد قادة المقاومة، إلى أن من أبرز فعاليات الكاميرا، هو إعادة تقويم أداء المقاومين بعد كل عملية مصورة، «فالكاميرا تجعل أرض المعركة حاضرة في غرفة العمليات أمام القادة. وهذا ما تقوم به طائرات الاستطلاع من دون طيار بشكل مباشر، مع فارق يتمثل في أنها تبحث عن الهدف في مساحات واسعة، وغالباً من دون جدوى. بينما كاميرا المقاومة مثبتة مسبقاً في مكان محدد تنتظر الهدف الآتي إلى حتفه»[٢].

ويخضع المقاوم المصور ـ كما تحدث مصورو المقاومة الإسلامية ـ بداية الأمر لتدريبات كاملة، شبيهة بتلك التي يتلقاها أفراد الوحدات

(١) الديار، ١٧ ـ ١٢ ـ ١٩٩٧.
(٢) السفير، ١٠ ـ ٣ ـ ١٩٩٨.

الخاصة، ثم يخضع لدورة متخصصة ذات طابع أكاديمي ـ نظري، تليها تجارب عملانية من خلال المشاركات التصويرية في المناورات التي تنفذ قبل العمليات، ثم القيام بتصوير عمليات محدودة، إلى أن يصبح «الخريج» قادراً على تصوير عمليات نوعية كالكمائن واقتحام المواقع.

ونحن ندرك أهمية الصورة في عمل المقاومة، ولذا لا بد في النهاية من أن تتقيد بمسار الخطة، فهناك مقاومون مهمتهم قتل الجنود وعملائهم، ولنا مهمتنا التي تفتك بالمجتمع الإسرائيلي بمجمله، عبر الصورة، وهنا نشعر بالتعويض الكبير عن عدم المشاركة المباشرة في قتل الأعداء الذين يكونون بمتناولنا لأننا نقتل بالمقابل معنويات المجتمع الإسرائيلي.

لقد استشهد لجهاز الاعلام الحربي، ثلاثة شهداء في المواجهات، وهم: بهجت دكروب (في عملية بئر كلاب في تموز/يوليو ١٩٩٣)، أحمد حيدر «باقر» (عدوان تموز/يوليو ١٩٩٣)، ومصطفى مزنر (عملية الدبشة)، كما أصيب العديد من الجرحى[(١)].

ويؤكد أحد المسؤولين عن الإعلام الحربي، ويدعى «هلال» إلى أنه بعد دراسات عديدة لطبيعة الصراع مع العدو الإسرائيلي، وجدت قيادة المقاومة تفوقاً نوعياً لديه على المستوى الاعلامي، وقد نجح على مدى السنوات المنصرمة في صراعه مع العرب في استمالة الرأي العام العالمي وتسخيره لمصالحه، وبناء عليه، تقرر استخدام السلاح نفسه في مستوى أكثر تقدماً، فاستغلينا الصوت والصورة في حرب نفسية، كان لا بد منها لاستكمال التفوق النوعي للمقاومة، بعد الانجازات الأمنية والعسكرية، وقد نجحنا في كشف زيف القادة الإسرائيليين وادعاءاتهم

(١) السفير، ١٠ ـ ٣ ـ ١٩٩٨.

بعدم وقوع خسائر في صفوف جيشهم، أو سقوط مواقعهم في أيدي المقاومين وكانت الأفلام المصورة تعرض بتأخير مقصود أو ما يشبه «الخديعة»، ونجحنا في ايقاع مصداقية اعلامهم في هذا المكمن الجديد، ولا أحد ينسى الاحراج الذي تعرض له إسحاق رابين بعد نفيه لسقوط موقع الدبشة، ورفع أعلام حزب الله على دشمه، إذ بينت الصورة المتلفزة في اليوم التالي زيف كلامه وادعائه.

فتصوير العمليات وعرضها، ترك آثاره الايجابية على المجتمع اللبناني، بشكل عام، لأنه زاد من واقعية العمليات، ودلل على أهميتها، وأعطى دفعاً معنوياً كبيراً للمواطنين، إذ شعروا، وربما لأول مرة، بأن الجندي الإسرائيلي يعاني ويتألم وينال العقاب الذي يستحقه[١].

ويكشف التلفزيون الإسرائيلي، تفوق حزب الله في معركة الاعلام، ويذكر بحكايات بطولات الشعب الفيتنامي ضد اليانكيين الأمريكيين، ويعترف مراسل القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي آلون بن دايفيد، بأنه كانت في لبنان معركة من نوع آخر، هي الحرب الإعلامية وقد سجل فيها حزب الله انتصارات باهرة، ويضرب أمثلة بالدور الذي لعبه تلفزيون «المنار» التابع للحزب في نقل الوقائع الميدانية، والهزائم المعنوية والنفسية للجيش الإسرائيلي، مما أثر كثيراً على معنويات الجنود وأهاليهم، بينما رفع من الرصيد المعنوي لدى المقاتلين في حزب الله.

ونتيجة التأثير المباشر والكبير للإعلام المقاوم، تغيّر هدف الطائرات الحربية الإسرائيلية من ملاحقة المجاهدين أو قصف مناطق

---

(١) الديار، ٢٥ ـ ١٠ ـ ١٩٩٧.

تواجدهم، إلى البحث عن مناطق بث راديو وتلفزيون حزب الله، كما أشارت إلى ذلك صحيفة «يديعوت أحرونوت» والتي أضافت: إن أجهزة المخابرات الإسرائيلية بدأت تعد العدة ضد أجهزة الحزب الإعلامية، مثل تلفزيون «المنار» وراديو «النور»..

واعترفت أن هناك تقارير اعلامية كاذبة تنشرها القيادة الإسرائيلية بهدف التغطية على حقيقة الخسائر الإسرائيلية في الجنوب، ودعت لعدم الاستمرار في بث الكذب الإسرائيلي، لأن وسائل اعلام حزب الله تنشر الحقيقة كاملة، ما يؤدي إلى حدوث شرخ في صدقية وسائل الاعلام الإسرائيلية لدى الجنود.

وذكرت الصحيفة، إحدى الرسائل الإعلامية للحزب التي تبث بالعبرية لجنود القوات الخاصة الإسرائيلية، تقول:

«إنكم تحاربون بالسلاح، لكن رجال حزب الله ولدوا ومعهم السلاح، ويمكنكم التعرف إلى ساحة الحرب، لكن رجال حزب الله تمتزج أرواحهم مع هذا المكان، إن اسمكم هو جنود قشرة اللوز، لكن جنود حزب الله محترفون أكل قشرة اللوز» وتشير يديعوت أحرونوت إلى كارثة تدهور الحالة المعنوية للجيش الإسرائيلي جراء هذا الإعلام، وقالت:

إن حرب حزب الله الإعلامية، فاقت تصورات القادة الإسرائيليين، خاصة عندما افتتح رجال المقاومة مكاناً خاصاً بهم في شبكة الانترنت الدولية، لكشف حقيقة ما يجري في الجنوب، وتمنعه الرقابة الإسرائيلية من النشر[1].

---

(١) العهد، ١٦ ـ ٥ ـ ١٩٩٧.

٥ ـ الحرب السرية:

منذ انشاء الكيان الصهيوني في لبنان، حتى الآن، والصهاينة يبذلون جهداً غير عادي لاختراق الساحة أمنياً، من خلال تشكيل خلايا وشبكات تجسس، تكون بالنسبة لهم الأذرع والعيون التي يعتمدون عليها، لمعرفة أدق التفاصيل الداخلية في لبنان، وإذا كانت إسرائيل استفادت في البداية من وجود بعض ضعاف النفوس، أو من الجهات السياسية التي ترغب في بناء علاقات خاصة لتحقيق مآرب خاصة لها، فإن الأمر تطور في ما بعد، خاصة بعد دخول فصائل منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان، وقد شهدت الساحة اللبنانية على مر السنوات الماضية، صراعاً استخباراتياً كبيراً، سجل فيها لبنان بعض الانتصارات، ولكن إسرائيل نجحت في زرع شبكاتها الأمنية في صفوف المنظمات الفلسطينية، ما أدى إلى افشال مئات العمليات الفدائية، وسقوط العديد من الشهداء في كمائن محددة، وفي قصف تجمعات ومخازن أسلحة ومقرات رئيسية للفصائل، وفي اغتيال قادة، أو خطفهم، كما حصل في عملية فردان العام ١٩٧٣، عندما تم اغتيال القادة الثلاثة: كمال ناصر، وكمال عدوان و«أبو يوسف النجار». واستطاعت الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية، ومن خلال عملائها، تفجير العشرات من السيارات المفخخة أو شن هجمات استهدفت نقاطاً عسكرية حساسة للفلسطينيين أو الوطنيين اللبنانيين، وللأسف الشديد، فقد وصل بعض المجندين لصالح جهاز «الموساد» في الصفوف الفلسطينية واللبنانية إلى مواقع قيادية، فساعدوا الجيش الإسرائيلي على تنفيذ عدد من الاجتياحات والغارات الجوية، أو القصف البري والبحري، واقتحام مستودعات الأسلحة، وتفجير مستودعات الذخائر، وعندما تم تشكيل «جيش لبنان الجنوبي»،

حوّلت إسرائيل عناصره إلى ميليشيا هدفها جمع المعلومات، وتجنيد عناصر داخل المناطق المحررة بهدف القيام بعمليات تخريبية.

واستفادت المقاومة الإسلامية كثيراً من أخطاء الثورة الفلسطينية، والحركة الوطنية اللبنانية، في هذا المجال، فاعتمدت السرية المطلقة لتحركاتها وعملياتها، ما جعل الاحتلال في حيرة من أمره، ولقد فشل في اكتشاف خلايا المقاومة السرية، أو اختراقها، أو متابعة نشاطها، بل إن ما حصل هو العكس تماماً، فقد شكل حزب الله جهازه الخاص بهدف جمع المعلومات ومتابعة ورصد حركة الجيش الإسرائيلي وعملائه، وتوجيه الضربات الموجعة إليه. ونجح في كشف العديد من شبكات التجسس، والقضاء عليها في مهدها.

وكان حزب الله، تلقى درساً قوياً في استشهاد أمينه العام عباس الموسوي، بسبب ضعف درايته الأمنية واتخاذ الاحتياطات اللازمة، واستفاد من هذا الدرس في حماية الأمين العام الجديد السيد حسن نصر الله، عندما اكتشف محاولة لخطفه أو اغتياله، وافشالها واعتقال العنصر المكلف بهذه المهمة، وساهم تفكيك العديد من الشبكات الإسرائيلية، في تأمين الحماية لأنشطة المقاومة وعملياتها، وبالتالي في تعطيل قدرة الجيش الإسرائيلي على توجيه ضرباته إلى أهداف مؤكدة، وهذا ما جنب المقاومة ضربات مادية ومعنوية، كان يمكن أن يحقق فيها الجانب الإسرائيلي نجاحات ميدانية. ولم يقتصر النشاط الأمني للمقاومة على هذين المجالين - أي حماية القيادات والخطوط الخلفية - بل شمل ملاحقة منفذي الهجمات أو الاختراقات كأعمال التفجير أو الخطف أو الاغتيال، ما كشفت العديد من الشبكات التي تولت تنفيذ مهمات أمنية في لبنان، ليس ضد المقاومة فحسب، بل ضد شخصيات ومؤسسات

لبنانية أيضاً، ونسج حزب الله في هذا الاطار تعاوناً وثيقاً مع الأجهزة الأمنية اللبنانية الرسمية ومع مثيلاتها في سوريا، لتأمين اعتقال المتورطين واحالتهم إلى المحاكمة[1].

ويعترف ضابط رفيع المستوى جداً في شعبة الاستخبارات الإسرائيلية، بثلاثة أسباب أفضت إلى فشل التجسس الإسرائيلي في محاربة حزب الله: «النزاعات والخلافات وحروب اليهود بين الأذرع المختلفة، انهيار الشبكة الاستخبارية المسؤولة عن لبنان أو التجاهل التقليدي للموساد لما يجري في بلاد الأرز، وحتى حرب لبنان، كان الجيش الإسرائيلي مسؤولاً عن جمع المعلومات الاستخبارية في لبنان، أما الموساد فأسهم في هذا المجهود بغرامه العاصف مع «الكتائب»، الأمر الذي أنشأ الحرب»[2].

وفضح كبير كتاب التحقيقات في صحيفة «هآرتس» رون بيرغمان، الفشل الاستخباري الإسرائيلي في لبنان، وتناول قصصاً كثيرة، تدل على حالات الضعف والتفكك واللامبالاة في صفوف هذا الجهاز، الأمر الذي أفسح في المجال لحزب الله، من أن يسجل الكثير من نقاط الانتصار عليه، فالسرية التي كان يتبعها الحزب إضافة إلى الانضباطية والإيمان، والقدرة على اختراق صفوف المتعاملين مع الإسرائيليين، وتفكيك العديد من الشبكات الأمنية، عوامل ساعدت في ترك الجيش الإسرائيلي أعمى في مواجهة الحزب، ويدفع الجنود حياتهم ثمناً لهذا الفراغ الاستخباري.

---

(١) فضل الله، حسن، حرب الارادات، صراع المقاومة والاحتلال الإسرائيلي في لبنان، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٩٩٨، ص١٤٦.

(٢) السفير، ١٨ ـ ٥ ـ ١٩٩٩.

«فحزب الله منظمة صلبة، مدربة، مؤهلة وتشكل تحدياً كبيراً جداً للشاباك، لشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» وللموساد، وقد أخفقت إسرائيل في تجنيد عملاء في صفوفه، فيما أفلح حزب الله في تجنيد مساعدين كثيرين في جنوب لبنان، بينهم رجال في جيش لبنان الجنوبي، يساعدونه في جمع المعلومات عن الجيش الإسرائيلي، ويصغي رجاله لموجات البث اللاسلكي وخطوط الهاتف العسكرية، فيما يحافظون أنفسهم على صمت اتصال ومستوى سرية عال جداً. وعندما لا تكون هناك معلومات استخبارية، ليست هناك عمليات هجومية ولا احباط ممركز لعمليات، وفي عام ١٩٨٨، وقعت ١٢٠٠ مواجهة مع حزب الله أغلبيتها الساحقة ما بين ٩٠ ـ ٩٥٪، كانت بمبادرة من حزب الله»[(١)].

٦ ـ حصيلة العمليات

أكدت مصادر الاعلام المركزي لحزب الله، أن حصيلة العمليات التي نفذتها المقاومة بلغت حوالي ٦٧٨٦ عملية منها ٥٢٨٢ ما بين سنوات ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠ توزعت كالتالي:

ـ عام ١٩٩٤: ٣٧٨ عملية، أبرزها مقتل العميل عبد النبي بزي، وشن هجوم مباغت على مركز قيادة الفوج الإسرائيلي في ثكنة الريحان، وإقامة كمين لقافلة إسرائيلية على طريق مرجعيون ـ الخيام، وتدمير ملالة وآلية كمنكار وإحراق سيارة جيب وشاحنة.

ـ عام ١٩٩٥: ٦٦٠ عملية، أبرزها اسقاط مروحية إسرائيلية فوق منطقة القوزح، واقتحام موقع أرنون ـ الشقيف، وتفجير عبوة ناسفة تزن

(١) السفير، ١٨ ـ ٥ ـ ١٩٩٩.

١٥٠ كلغ بمجموعة من ضباط سلاح الهندسة واعترفت إسرائيل بمقتل قائد المجموعة وجرح ٤ جنود.

ـ عام ١٩٦٦: ٧٦٣ عملية، أبرزها تفجير عبوة بدورية إسرائيلية على طريق حولا ـ مركبا، وقد اعترف العدو بأربعة قتلى بينهم كولونيل، وجرح تسعة جنود آخرين، وكمين لدورية مشاة إسرائيلية على طريق الدبشة ـ الخردلي أدى إلى مقتل خمسة إسرائيليين وجرح ٨ آخرين، حسب الاعتراف الإسرائيلي.

ـ عام ١٩٩٧: ٧٨٦ عملية، أبرزها كمين لقوة كوماندوس تابعة للواء المظليين، كانت تحاول التقدم باتجاه بئر الضهر في البقاع الغربي، وقد دارت مواجهات استمرت حوالي ٣ ساعات ، وأدت إلى مقتل ٣ إسرائيليين بينهم قائد القوة، وجرح ٧ آخرين، إضافة إلى جرح عميل، وسقط للمقاومة شهيدان. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، تّم اكتشاف قوة كوماندوس إسرائيلية، كانت تتسلل لتنفيذ عدوان، فتمكنت المقاومة من قتل ١١ عنصراً، وجرح ٤ آخرين وقتل ضابط طبيب فيها.

وخاضت المقاومة أيضاً مواجهة عنيفة مع قوة إسرائيلية في جبل الرفيع استمرت حوالي ٣ ساعات، وأدت إلى قتل ٤ إسرائيليين، واستشهاد ٣ مقاومين بينهم هادي نصر الله، نجل الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله.

ـ عام ١٩٩٨: ١١٦٤ عملية، أبرزها تنفيذ ٢٣ عملية في ٧ شباط/فبراير، ضد مواقع ودوريات الاحتلال وعملائه.

وفي ٢٦ شباط/فبراير، تمت مهاجمة موقع بلاط، وقد اعترف قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي عميرام ليفين، بمقتل ثلاثة أحدهم برتبة ملازم أول، وإصابة اثنين بجروح خطيرة.

وفي ٢ تموز/يوليو، شنت المقاومة ١٨ هجوماً، ضد مواقع الاحتلال وعملائه، وتمكنت من السيطرة على موقع حداثا. وفي ٩ آب/أغسطس اقتحمت المقاومة موقع سجد، واشتبك أحد المقاومين بالسلاح الأبيض مع جندي من وحدة المظليين، وقد صفع المقاوم الجندي وانسحب، وسجلت كاميرا المقاومة المشهد، الذي وصفته إسرائيل بأنه «كارثة وعار».

ـ عام ١٩٩٩: ١٥٢٨ عملية، أبرزها كمين بركة الجبور، وفي ٢٨ شباط/فبراير، فجرت المقاومة عبوة ناسفة بموكب قيادي عسكري ـ أمني رفيع المستوى، على طريق مرجعيون ـ حاصبيا، اتبعتها بعبوة أخرى استهدفت قوة إسرائيلية حاولت التقدم نحو مكان الانفجار، واعترف الاحتلال بمقتل قائد القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان الجنرال ايرزغريشتاين، وسائقه الرقيب أول عماد أبو الريش، وضابط اتصال ومراسل الإذاعة الإسرائيلية ايلان روعيه، وجرح ٣ آخرين. وفي ١٥ أيار/مايو، تمكنت المقاومة من احتلال موقع بيت ياحون، وتصفية عدد من العملاء وأسر عميل جريح، وتمكن أحد المقاومين من قيادة ناقلة جند من طراز أم ـ ١١٣ إلى خارج الموقع ثم إلى المناطق المحررة.

ـ عام ٢٠٠٠: سجل عمليات بارزة في مزارع شبعا، منها أسر ثلاثة جنود في ٧ تشرين الأول/اكتوبر، وتفجير عبوة في قافلة إسرائيلية في تلك المنطقة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ثم تفجير عبوة أخرى في محيط مزرعة رمتا في ٢٦ من الشهر نفسه وقد اعترفت إسرائيل بمقتل جندي وجرح اثنين.

جدول لعمليات المقاومة الإسلامية ١٩٨٢ ـ ٢٠٠٠

نوع العملية	العدد الإجمالي
عمليات استشهادية	١٢
تفجير عبوات	٨٥٨
كمائن	٥٤٥
مواجهات	٢٥٨
اقتحام	٦٦
قنص	٦٨
قصف مدفعي	٣٥١٤
قصف صاروخي	٥٧١
هجوم ناري	٢٥٨
صواريخ موجهة	٣٨
قصف مستوطنات	٤٧٦
أسر	١٢

أ ـ خسائر إسرائيل البشرية

دفعت قوات الاحتلال الإسرائيلي ثمناً بشرياً غالياً، لاحتلالها الجنوب والبقاع الغربي، إضافة إلى خسائرها المادية والمعنوية الأخرى. وطبقاً لمصادر المؤسسة العسكرية الصهيونية، فإنه سقط لها أكثر من ١٢٠٠ قتيل وآلاف الجرحى والمفقودين، أما المسؤولون السياسيون في الكيان الصهيوني فيرفعون العدد إلى ١٥٠٠ قتيل، فيما ذكرت مصادر واحصاءات المقاومة الإسلامية، أن عدد القتلى الإسرائيليين أكثر من ١٨٠٠ بين ضابط وجندي، وذلك في الفترة الواقعة ما بين اجتياح العام ١٩٨٢، والهزيمة في العام ٢٠٠٠.

ب ـ خسائر الميليشيا اللحدية

عمدت المقاومة إلى تفكيك وعزل وتهميش الميليشيا التي كان يرأسها العميل انطوان لحد، فشنت سلسلة من الهجمات المركزة ضد مواقعها ودورياتها وأفرادها، وتمت تصفية العديد من رموزها، وتوزعت الاصابات حسب السنوات على النحو التالي:

السنة	القتلى	الجرحى
١٩٨٢ـ١٩٩٢	٣٦٨	٤٧٤
١٩٩٣	١٠١	١٤١
١٩٩٤	٧٩	١٧٢
١٩٩٥	٧٤	١٦٠
١٩٩٦	٥٢	١٠٨
١٩٩٧	٤٨	١١٢
١٩٩٨	٤٢	٨٤
١٩٩٩	٢٥	١١٥
٢٠٠٠	٣٥	٧٣

جـ ـ شهداء المقاومة الإسلامية

قدمت المقاومة الإسلامية في مسيرة التحرير ١٢٨١ شهيداً، بينهم ١١ استشهادياً فيما اعتبر ثلاثة مقاومين «شهداء أحياء» لأنهم نجوا من الاستشهاد بمعجزات.

٧ ـ الموقف الرسمي اللبناني:

مرت العلاقة بين المقاومة والدولة اللبنانية بمحطات عدة، شهدت توترات حيناً وانفراجات حيناً آخر، وصولاً إلى دعم غير محدود في

مراحل لاحقة، ففي البداية كانت هناك أزمة ثقة بين المقاومة والدولة لما عهدته بعض الحكومات من تردد وخوف من وجود المقاومة من جهة، وبسبب الضغوط الخارجية الهائلة على هذه الحكومات من جهة أخرى، غير أن اصرار النهج المقاوم وصبره على مواصلة جهاده، وإثبات قدرته على التصدي والمواجهة، وتسجيل صفحات مضيئة، أعطى لبنان وهجاً وموقعاً مختلفين داعياً في نهاية المطاف إلى تبني هذه المقاومة وتقديم كافة التسهيلات لها، واحتضانها سياسياً وإعلامياً. وقد ارتقت هذه العلاقة إلى أسمى مراحلها في عهد حكم الرئيس اميل لحود، ورئيس الحكومة سليم الحص. وكان الرئيس العماد لحود مسانداً للمقاومة منذ توليه قيادة الجيش اللبناني، قبل أن يصبح رئيساً للبلاد، وفي ظله وظل سلطة العماد ميشال سليمان، تحول الجيش اللبناني إلى جيش وطني بكل ما لهذه الكلمة من بعد ومعنى، فأرسى مفاهيمه على ضرورة حماية المقاومة ومساعدتها، والذود عنها، داخلياً وخارجياً، ورفض أي اتهام لها بالإرهاب، وقد خاضت الدولة اللبنانية معارك دبلوماسية واسعة النطاق، لتحرير بعض المفاهيم والتمييز بين المقاومة والإرهاب، وخاصة في أروقة الأمم المتحدة، وأكدت على لسان المسؤولين فيها بأن حزب الله هو حزب لبناني، ومقاومته مشروعة، ونشاطه ضمن حدوده الوطنية، وينفذ الشرعة الدولية في الدفاع عن وطنه وتحرير أرضه من الاحتلال الإسرائيلي.

وأعلن لحود مراراً، أن المقاومة وحّدت اللبنانيين، وهي تمثل وجه لبنان المضيء، والدفاع عنها مسؤولية وطنية وقومية، وعلى هذه القاعدة، كرم الرئيس لحود الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في قصر بعبدا، وقلده وساماً تقديراً للتضحيات التي قدمها الحزب، وللدور الذي لعبه من أجل رفع كلمة لبنان والعرب عالياً في كافة

المحافل الدولية. وهذه المرة الأولى التي يقدم فيها رئيساً لبنانياً على مثل هذه الخطوة، وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على الشعور الحقيقي الداعم لدى الرئيس اللبناني لهذه المقاومة. ومنذ ذلك التاريخ توطدت العلاقة الحميمة بين الدولة والمقاومة، وبدأت عمليات التنسيق الميداني المشترك، والتعاون في العديد من المجالات. ولم يبخل الجيش اللبناني في المراحل الأخيرة، من تقديم عدد من الشهداء في مواجهة الطائرات والدبابات الإسرائيلية. وقد أبلى في هذه المواجهات بلاء حسناً اعترف به العدو قبل أي جهة أخرى وسبق هذه المرحلة، تعرض لبنان لحملات قوية تطالبه بوقف مقاومته، وإلا سيكون عرضة لحصار اقتصادي، ومادي وإعلامي وسياسي وهجوم عسكري وارتأى بعض أركان السلطة في حينها ضرورة إخضاع المقاومة للقرار الرسمي وكان صاحب هذا الشعار وزير الخارجية آنذاك فارس بويز وقد قال: «بضرورة التناغم بين الدولة والمقاومة»، معتبراً أن الحكومة تتحمل مسؤولية ما يجري تجاه إسرائيل والمجتمع الدولي، فلا أقل من أن تدير عمليات المقاومة وتقوم بمراقبتها وتحدد مهامها. لكن حزب الله رأى أن هذا الطرح يمكن أن يفقده القدرة على التحرير، لأنه سيبقى مقيداً بشروط وضوابط تهدئة وتصعيد حسب رؤية الدولة الخاضعة للضغط. أما إذا كانت المقاومة متحررة من التزامات الدولة فبإمكانها التحرك بما يخدم مشروعها التحريري، ولعل فكرة الاستفادة من المقاومة وجعلها ورقة في التفاوض السياسي، مع وجود القوة الإسرائيلية المتغطرسة والمستعدة للقيام بكل أعمال الوحشية لفرض شروطها، والرافضة للالتزام بأي قرار دولي أو اتفاق محلي، مع وجود التغطية الكاملة لمتطلبات إسرائيل، والانحياز لها. ولكي لا يحصل التصادم بين المقاومة والدولة،

طرح حزب الله شعار السير في خطين: خط المقاومة للتحرير من دون الخضوع للمسار التفاوضي، وخط الدولة السياسي في متابعة القرار الدولي ٤٢٥ الذي يدعو إسرائيل للانسحاب الكامل من لبنان. شرط أن يؤكد على تقييد هذا القرار بعبارة من دون قيد أو شرط. لإسقاط مخاوف الترتيبات الأمنية التي ممكن أن يفسر بها هذا القرار»[١].

سليم الحص: دعم مطلق للمقاومة:

وحدثني رئيس الحكومة السابق سليم الحص، عن رؤيته وتعاطي حكومته مع المقاومة أثناء توليه المسؤولية فقال:

«عرفت الحكومة التي قمت برئاستها، بدعمها للمقاومة بشكل مطلق وبدون تحفظ، وقد عبرنا عن هذا الدعم بكل المواقف والبيانات والتصريحات التي كنا ندلي بها، كما عبرنا عنها في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد بصورة استثنائية في بيروت بعد الغارة الإسرائيلية الثانية على المنشآت الكهربائية اللبنانية، ومن المعروف أن لبنان تعرض لثلاث غارات خلال السنة الأخيرة من عهد حكومتنا.

الأولى كانت في شهر حزيران / يونيو ١٩٩٠، والثانية كانت في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٠، والثالثة كانت في حزيران / يونيو العام ٢٠٠٠.

بعد العدوان الثاني في شباط/فبراير، اتصلنا بجامعة الدول العربية وطلبنا عقد جلسة استثنائية من أجل لبنان، فكان هناك جلسة لمجلس وزراء الخارجية العرب تم تحويلها إلى بيروت، وكان الاجتماع مخصصاً للبنان. وتقدمنا في حينها بورقة عمل أمام المؤتمر، عرضنا فيها تأييدنا المطلق للمقاومة، وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يمتلكه بلد

(١) قاسم، نعيم، حزب الله: المنهج، التجربة، المستقبل، دار الهادي - بيروت.

صغير مثل لبنان أرضه محتلة فصدر قرار تاريخي عن مجلس وزراء الخارجية العرب بدعم حق لبنان بالمقاومة بشكل واضح وصريح.

وبذلك اكتسبت المقاومة مزيداً من الشرعية العربية بشكل رسمي، وأنا من الذين يؤمنون بأن المقاومة هي قنبلة العرب، فالعرب خاضوا حروباً متعددة مع إسرائيل، في الأعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، وغيرها، وكلها كانت حروب مُنّي فيها العرب بها جميعاً بهزيمة، لأنه في منطق الأمور ليس هناك أي تكافؤ في القوة العسكرية بين إسرائيل والعرب مجتمعين. إضافة إلى أن إسرائيل مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية بالمال والسلاح والموقف السياسي والإعلامي والدبلوماسي، وهي تزود إسرائيل بأحدث الأسلحة التي تصنّعها. فعندما يواجه العرب إسرائيل في حرب تقليدية مفتوحة، الطائرة في مقابل الطائرة، والدبابة في مقابل الدبابة، والمدفع مقابل المدفع، يظهر بوضوح التفوق الإسرائيلي. لأن هناك تفوقاً في التكنولوجية الحربية تتمتع بها إسرائيل ويفتقدها العرب. وكأن العرب مكتوب لهم أن يخسروا كل الحروب التي يواجهون فيها إسرائيل بسبب هذا التفوق التكنولوجي الحربي الذي يتوافر لإسرائيل. فكيف للعرب أن يواجهوا إسرائيل بالسلاح الذي يتفقون به على إسرائيل؟ إنه الإنسان الذي يعمر قلبه الإيمان وروح الفداء والتضحية. وهذا سلاح لا يقوى عليه أي سلاح إسرائيلي. فأمام المقاومة الشعبية. أمام مقاومة الإنسان العربي بروح التضحية وقوة الإيمان يعجز السلاح المتطور، بل يبطل تماماً.

فسلاح الإنسان لا تستطيع الطائرة أو المدفع والصواريخ الذكية من الأسلحة الحديثة أن تتصدى له. وقد برهن ذلك جلياً لبنان في مقاومته للاحتلال الإسرائيلي في الجنوب. فكانت المرة الأولى في تاريخ الصراع

العربي ـ الصهيوني الذي تخرج فيه إسرائيل عن أرض عربية بالقوة، دون أن تخلف وراءها علماً يرفرف فوق سفارة.

وهنا لا بد أن أشير إلى أن وحدة المقاومة والجيش اللبناني والشعب والدولة بكل مؤسساتها هي التي صنعت الانتصار، فالمقاومة كانت محل إجماع بين اللبنانيين، وهذا مصدر قوة للمقاومة. وقد لعب رئيس الجمهورية العماد إميل لحود دوراً متميزاً في مساندة ودعم المقاومة، فهو عرف على مدى تاريخه بموقفه الوطني والقومي الصادق، ولم يحد عنه يوماً قيد أنملة خارج أو على سدة الرئاسة، كان ملتزماً بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، وترجم ذلك في مواقف الحكم. ولطالما كنت أدلي بتصاريح وأنا في رئاسة الحكومة في عهد الرئيس الياس الهراوي، أبديت فيها إعجابي الشديد بلحود عندما كان قائداً للجيش اللبناني، وقلت يومها، لو طلب مني أن أعيد الكرة لعينت العماد لحود قائداً للجيش مرتين: مرة لأنه أفضل ضابط ماروني (لأن القيادة معقودة للموارنة في الجيش)، ومرة ثانية لأنه أفضل ضابط على الإطلاق بغض النظر عن طائفته.

أما بالنسبة للدعوات التي خرجت لنشر الجيش اللبناني في الجنوب، فكانت غاياتها السياسية والأمنية معروفة، ففي العام ١٩٩٠ كان الجنوب تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، فكيف يمكن أن تنشر الجيش في منطقة محتلة، وكانت لدينا تجارب سابقة في هذا الصدد أيام الرئيس الياس سركيس، وقد طلب منا آنذاك من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة أن نرسل جيشاً إلى الجنوب كي نعطل الدور الذي كانت تقوم به الميليشيات الموالية لإسرائيل في مرحلة سعد حداد. وأرسلنا بالفعل كتيبة من الجيش اللبناني عبر البقاع، ووصلت إلى بلدة كوكبا

فتعرضت للقصف من قبل إسرائيل وميليشيات حداد، فتوقفت الكتيبة وأحبطت العملية ورفعنا صوتنا احتجاجاً على ذلك، فعادت نفس الجهة التي دعتنا إلى إرسال الجيش عبر هذا الطريق، إلى إنزاله للطريق الساحلي، وبالفعل تجاوبنا مع ذلك، ولكن قبل أن تصل هذه الكتيبة إلى مدينة صور تم قصفها مجدداً، فتوقفت ولم تقو على استكمال سيرها. فهذا الأمر لم يكن بيدنا، وقد جربنا أكثر من مرة بهذا الصدد. وكانت إسرائيل والمتعاملين معها دائماً بالمرصاد للجيش اللبناني.

ولكن بعد انتصار المقاومة ودحر إسرائيل من الجنوب في العام ٢٠٠٠، طلب إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب باعتباره تنفيذاً للقرار الدولي ٤٢٥، وقد قمنا بخطوتين: أولاً تعزيز الجيش في كل الثكنات بالجنوب وتحديداً في صيدا، وصور والنبطية. فمن مدينة صور تستطيع أن تنطلق أي قوة عسكرية إلى أي منطقة جنوبية بوقت قصير، وكذلك الأمر بالنسبة للنبطية، فالجيش إذن موجود في الجنوب، وثانياً: أنشأنا كتيبة مشتركة مؤلفة من قوى الأمن والجيش للحفاظ على الأمن هناك.

أما نشر الجيش على طول الحدود في مواجهة الجيش الإسرائيلي، والأخير جيش عدو، فيمكن أن يترتب عليه افتعال مشكلة، وهناك بعض الدعوات استشم من موقعها رائحة تحويل الجيش إلى سياج أمني لحماية إسرائيل، وهذا ما رفضه لبنان بالمطلق، لأنه من المرفوض تقييد يد المقاومة أو الحد من قدرتها، على التصدي والمواجهة لأي عدوان.

يضاف إلى هذه المواقف، أذكر أن الحكومة اللبنانية، في عهد تحملي مسؤوليتها، وعلى مدار سنتين متتاليتين ذهبت إلى مقر الأمم المتحدة وخاطبت المجتمع الدولي، وأكدت حق لبنان بالمقاومة، وذلك من خلال الكلمة التي ألقيتها أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة، وفي كل

الاجتماعات واللقاءات التي أجريناها وكانت كلها على مستويات رفيعة، وكنا دائماً نؤكد أن لبنان لن يتخلى عن مقاومته حتى إزالة الاحتلال الإسرائيلي عن كامل ترابه الوطني.

وأذكر أنه في العام ١٩٩٦ في عهد الرئيس الياس الهراوي، رعت الدولة اتفاق نيسان/إبريل، بالاتفاق مع الولايات المتحدة وفرنسا، وتشكلت على ضوء ذلك لجنة مشتركة تشرف على ما سمي باتفاق التفاهم، وكان بذلك اعتراف بالمقاومة، لأنها كانت طرفاً رئيساً في هذا الاتفاق، كانت هي مقابل إسرائيل.

٨ ـ الدور السوري:

وقفت سوريا إلى جانب المقاومة الإسلامية، كما سبق لها أن وقفت وساندت المقاومة الوطنية اللبنانية من قبل، وذلك انطلاقاً من إيمانها بأن هذا الخيار الاستراتيجي هو السبيل الأبرز لتحرير الأراضي المحتلة. وأن ما عداه لن يحقق شيئاً. خاصة وأن التجارب عبر قنوات التفاوض والدبلوماسية تعثرت بسبب التعنت الصهيوني وشكّل التحالف السوري ـ الإيراني، والتنسيق والتعاون في هذا المجال، حجر الزاوية في إعطاء القوة والمنعة للمقاومة الإسلامية، فعبر سوريا كانت تعبر الأسلحة الإيرانية إلى المقاومة، ومن خلالها عبر الحرس الثوري الإيراني إلى منطقة البقاع للإشراف والتدريب لعناصر حزب الله، ولعبت دمشق دوراً مهماً في احتضان وحماية المقاومة ومنع توجيه الطعنات لها من غير جهة. وفتحت لها الأجواء الجوية للتنقل والحركة بين لبنان وطهران بعد أن كان مطار بيروت مغلقاً في وجه الطيران الإيراني. وساندتها سياسياً في المحافل الدولية، ودافعت عنها سياسياً وإعلامياً في كل الظروف الصعبة، وفي ظل تصنيفها بالإرهاب من قبل الولايات المتحدة،

ورفضت الانصياع للضغوط السياسية والاقتصادية، التي طالبتها بتجريد المقاومة الإسلامية من سلاحها، ونشر الجيش في الجنوب للصدام معها، وأكدت على شرعية هذه المقاومة وضرورة استمرارها حتى استعادة كل الأراضي اللبنانية والسورية المحتلة.

وحول هذه العلاقات وأبعادها ورؤاها، حدثني عضو المجلس السياسي في حزب الله ومسؤول العلاقات الإعلامية الشيخ حسن عز الدين فقال:

لم يكن تشكّل خيار المقاومة والمواجهة للاحتلال الإسرائيلي بالأمر السهل البسيط. حيث إن الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، أثقل بتداعياته ونتائجه السياسية والميدانية مجمل وضع المنطقة وخاصة لبنان، الذي عاش حالة من الانهيار والإحباط والهزيمة التي تقاطعت مع الحرب الأهلية، لتحقيق الأهداف الإسرائيلية للغزو بطرد فصائل المقاومة الفلسطينية، وإيجاد نظام موالٍ لإسرائيل، وترتيب اتفاقات أمنية مع العدو.

في مثل هذه الظروف الصعبة، وفي سياق هذه المناخات الضاغطة على المستوى النفسي والسياسي، لم يكن لخيار المقاومة أن يولد، لولا عاملين أساسيين في آن:

الأول: مفاعيل وتداعيات الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني (قدس)، وتأثيراتها على المستوى العربي والإسلامي، واتخاذها نموذجاً كيف تواجه الشعوب بإرادتها الصلبة وإيمانها، قوى الظلم والعدوان، وتنتصر عليهم، وتسترد حقوقها وحريتها.

الثاني: العلاقات الاستراتيجية التي كانت تربط الجمهورية

الإسلامية بسوريا، اللتان أكدتا وقوفهما منذ البداية إلى جانب الشعب اللبناني في حقه المشروع في المقاومة ودعمهما لهذا الحق والوقوف إلى جانبهما.

من هنا ندرك أن نهج المقاومة وخيار المواجهة ضد الاحتلال، الذي استمر لأكثر من عشرين عاماً، أنجز انتصاراً إلهياً، تجلى باندحار العدو عن معظم الأراضي اللبنانية الذي ما كان ليتحقق، لولا تضحيات المجاهدين وإيمانهم وثباتهم، ولولا الالتفاف الشعبي بكل فئاته وتلاوينهم، وتلاقي القوى والأحزاب السياسية في لبنان، الإسلامية والوطنية اللبنانية والفلسطينية، وإلى جانب ذلك كله، ما قدمته سوريا حافظ الأسد، من دعم معنوي سياسي، ليشكل مظلة فعلية حمت هذا الخيار من كل الذين حاولوا مواجهته وإجهاضه أو تصوير عدم جدوانية هذا الطريق، والذي جسده الرئيس الراحل حافظ الأسد على امتداد تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، واستمر في عهد الدكتور بشار الأسد في إطار رؤية تميزت بها سوريا عن الآخرين، مما انعكس عمقاً في التعاون والتنسيق والتفاهم بين لبنان وسوريا والمقاومة، والتي حققت تطلعات الشعب اللبناني والسوري والشعوب العربية، نحو بناء مستقبل أفضل للأمة.

ولتحديد مستوى العلاقة بين حزب الله وسوريا، لا بد من ذكر بعض المرتكزات الأساسية على المستوى الفكري والسياسي، والتي تشكل قاعدة وخلفية حقيقية وعملية لهذه العلاقة:

١ ـ ينظر حزب الله إلى الوجود الإسرائيلي على أنه وجود غريب عن جسد الأمة زرعته القوى الاستعمارية في قلب المنطقة العربية والإسلامية، لتحقيق هيمنتهم وسيطرتهم على المنطقة، وتأمين مصالحهم

فإن هذا الكيان غير شرعي وغير قانوني وغير أخلاقي، وهو غدة سرطانية يجب إزالتها من الوجود.

٢ ـ تعتبر قضية الشعب الفلسطيني قضية إنسانية كاملة الأبعاد، ما زال شعبها يعيش المأساة والاضطهاد. والتميز العنصري الصهيوني، والقتل والدمار. ولم تنته على امتداد أكثر من خمسين عاماً، نتيجة التواطؤ الأمريكي الداعم للصهيونية، سياسياً وأمنياً واقتصادياً، وبالتالي يقتضي الواجب الديني والسياسي والأخلاقي بوجوب استعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية الكاملة، بشتى الوسائل المشروعة الممكنة، وعدم التخلي عن ذرة واحدة من هذه الحقوق.

٣ ـ تعتبر قضية القدس بما لها من رمزية تاريخية ودينية، جوهر القضية الفلسطينية التي بدورها تعتبر القضية المركزية الجامعة للشعوب العربية والإسلامية، والتي يجب الدفاع عنها واستنهاض جميع القوى الشعبية والسياسية، في إطار عملية التحرير.

على أساس هذه الرؤية الفكرية ـ السياسية لموضوعة الصراع مع العدو الإسرائيلي، والتي تقاطعت بشكل استراتيجي مع رؤية سوريا لجوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي، التي آمن بها الرئيس الراحل حافظ الأسد، والتي تنطلق من جملة ثوابت تعبر عن تقاطع فريد في الخلفيات الفكرية والعقائدية، وتعكس رؤية واضحة مستمدة من منظور شامل ومتكامل لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وتستحضر قواعد مشتركة مبنية على محاكاة التاريخ والجغرافيا، وتمازج الأهداف الإسلامية والقومية والوطنية، والنظر إلى مستقبل الشعوب والأمم، وتنحو باتجاه مسار واحد في وجهة تقود إلى فهم مشترك لما يحاك لهذه الشعوب والأمم من قبل القوى الاستكبارية والتوسعية. لذلك فإن العلاقة مع

سوريا، هي علاقة متينة وقوية، كما تشكل العلاقة مع سوريا عمقاً حقيقياً لجهاد المقاومة ونضالها ضد العدو الصهيوني، لذلك فإن مسار تطوير هذه العلاقة وتمتينها وتصليبها أمام المتغيرات الدولية، يعتبر هدفاً أساسياً لا بد من الحفاظ عليه. إن سوريا تشكل السند الحقيقي، والداعم الفعلي والمؤيد لنضال وجهاد الشعوب العربية، وللقوى المقاومة في المنطقة، سواء في لبنان وفلسطين. كما تشكل العلاقة بين سوريا وإيران، والتي بدأت منذ انتصار الثورة الإسلامية كمتغير داعم للحقوق العربية والفلسطينية، سنداً حقيقياً وعمقاً استراتيجياً، للقوى المقاومة للاحتلال الإسرائيلي.

لذا فإننا نعتبر بأن استمرار العلاقة وتمتينها مع هاتين الدولتين، تحكمه الرؤية الاستراتيجية لموضوعة الصراع مع العدو وكيفية مواجهته، وإن موقف سوريا الثابت في الممانعة من التفريط بالحقوق العربية، يستحق الدعم والتأييد، وعلى هذا الأساس فإن علاقتنا مع سوريا تحكمه رؤية سوريا تجاه موضوع الصراع مع العدو، وأولوية المواجهة والتصدي والممانعة، ومدى انسجامها مع تطلعات شعبها وآماله وطموحاته فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

بهذه الثوابت نستطيع فهم المدى الحقيقي والواقعي لعلاقة حزب الله بسوريا، كما علاقته بسائر القوى السياسية والحزبية المنخرطة في مشروع المقاومة، والتي نلتقي معها في الإطار الداخلي على القواسم المشتركة، التي تسعى للدفاع عن المحرومين والفقراء، وعلى أولوية دعم وتأييد المجتمع المقاوم الذي يساهم في تأمين الصمود والثبات لشعبنا المقاوم. وعلى هذا الأساس لا يمكن قيام علاقة مع أي طرف محلي يقيم مباشرة أو غير مباشرة علاقة مع العدو الإسرائيلي.

وهذه القناعات المتأتية من هذه النظرة تأخذ بعين الاعتبار الانفتاح على القوى والأحزاب على مختلف توجهاتها الفكرية والسياسية، ونبذ التعصب والانغلاق، وتكريس الانتماء العربي والإسلامي، والتفاعل مع قضايا الأمة بكافة مستوياتها وشرائحها، والدفع باتجاه حالة استنهاض شاملة تشكل منهجاً عاماً للشعوب في اطار مشروع المقاومة والصراع العربي ـ الصهيوني.

لقد بذلت سوريا، ولا تزال الجهود الدائبة من أجل صوغ منظومة عربية موحدة، وخطاب واحد قائم على التكاتف والتآزر، وتوفير الطاقات اللازمة والمطلوبة من أجل الخروج بموقف عربي وإسلامي متضامن في مواجهة الحلف الصهيوني ـ الأميركي، وهذا بدوره ينسجم مع القناعات التي يؤمن بها حزب الله، ويعكس حقيقة تاريخية عاشها العالم العربي والإسلام على مدى العصور الماضية، وكان من شأن التفتت وانهيار الكيانات وضعف الأنظمة، أن أدى إلى تشرذم الساحة العربية والإسلامية، ومكن الصهاينة من تنفيذ مخططهم، بدعم من قوى الاستعمار، واحتلال فلسطين والقدس الشريف، وليس خافياً على أحد المساعي الكبيرة التي بذلتها سوريا الأسد والجمهورية الإسلامية الإيرانية، لتمتين العلاقة والحفاظ على البعد الاستراتيجي لها بين الأقطار العربية والإسلامية، وتمكينها من الوقوف أمام رياح التغيير الأميركية الرامية إلى سلب الأمة هويتها الوطنية وثقافتها المتجذرة في هذه المنطقة.

وعلى هذا الأساس، فإن حزب الله الذي اتبع منذ نشأته الأولى، اسلوب المقاومة في سبيل تحرير الأراضي المحتلة، وأخذ على عاتقه العمل على تشكيل مجتمع المقاومة، وجد سوريا الأسد الحاضن الأول

لهذا النهج والداعم الأساسي لمسيرة المقاومة، انسجاماً مع الرؤى والأهداف الاستراتيجية التي وضعتها القيادة السورية، خصوصاً في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد، وما يكرسه اليوم نجله الدكتور بشار الأسد، والمحطات الحرجة والوقائع التاريخية التي شهدتها الأمة تؤكد، بما لا يدع للشك، صوابية هذه الأهداف والرؤى، فمنذ بدايات الاستيطان الصهيوني، مروراً بالعام ١٩٤٨، تاريخ إعلان إنشاء الكيان الغاصب، إلى الحروب العربية ـ الإسرائيلية، والعنصر السوري يقف بثبات أمام هذه التحديات المصيرية في مناخ عربي مأزوم في سياساته التنازلية أمام العدو.

ولا شك بأن الدعم السوري الذي حظي به حزب الله، والتنسيق العالي المستوى بين سوريا الأسد ولبنان والمقاومة، على مدى سني المواجهة، منذ الاجتياح الصهيوني عام ١٩٨٢ وحتى التحرير عام ٢٠٠٠، قد تجلى بأبهى صوره وأوضح حالاته، وتمثل بتبني العمل المقاوم في ساحات المواجهة والقتال ضد الاحتلال الصهيوني، ودعم خيار المواجهة والتصدي للشعب اللبناني بكل فصائله الوطنية والقومية والإسلامية، في إطار أولوية الصراع والمواجهة، على أي شيء آخر، هذه الأولوية التي أتاحت لحزب الله أن ينظم برنامجه وأهدافه في الاتجاه الصحيح، وينأى بنفسه عن الحروب الداخلية والاقتتال الطائفي، ليتفرغ بالكامل لقتال العدو، وبعدم الاستسلام أو التراخي أمام الضغوط السياسية التي حاولت الإدارتان الأميركية والصهيونية فرضها على طاولة المفاوضات، والمدافع عن حقها في استخدام الوسائل التي تراها مناسبة في سبيل تحرير الأرض المحتلة واسترجاع الحقوق الوطنية المسلوبة، وبالتالي الرافض لأي تنازل أو تفريط بهذه الحقوق باعتبارها غير خاضعة لأي نوع من المساومة.

لقد تعامل حزب الله مع الظروف السياسية المستجدة بموضوعية وواقعية تجاه النظام العربي، وعمل جاهداً على عدم إضعاف الموقف السوري والموقف العربي، لإبقائه صامداً وثابتاً أمام الضغط الأميركي والإسرائيلي، فعندما تمسكت سوريا بعوامل القوة الموجودة حينها، والتي أبرزها كانت المقاومة في لبنان واتكأت عليها، كما ارتكزت على وحدة الموقف اللبناني ـ السوري بكل أبعاده الخارجية، دعم حزب الله وأيد مواقف سوريا الداعية إلى عدم التفريط والتنازل عن الحقوق، وكما مكنها ذلك من الصمود والثبات، والوقوف بوجه الضغوطات الأميركية الدائمة والمستمرة إلى يومنا هذا.

هذه الضغوطات التي تطال لبنان وسوريا والمقاومة وقوى الانتفاضة، فضلاً عن إيران العمق الاستراتيجي لقوى التصدي والمواجهة والممانعة، لم تكن لتصمد لولا تلك العلاقة التي ارتكزت على رؤية سليمة، ونظرة عميقة لطبيعة العدو الإسرائيلي العنصري.

وفي هذا السياق، فإن ما تتعرض له سوريا اليوم له ارتباط مباشر في عملية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تشكل المقاومة وسلاحها العنصر الجوهري، وعامل القوى الأساسي لحفظ الحقوق العربية والفلسطينية والسورية واللبنانية. بهذا الاعتبار جعلت المقاومة لبنان في صلب دول المواجهة، باعتبار أن أصل وجوده مهدد من قبل العدو، ومن خطر المشروع الصهيوني ما زالت قائمة، كما مكنته من لعب دور سياسي بارز إقليمياً ودولياً، وعززت من حضوره على المسرح السياسي، وهذا الدور الكبير للبنان يتعزز أكثر من خلال فهمنا لطبيعة لبنان، ذي هوية الانتماء العربي، وهو جزء من هذا الصراع الذي يستهدف الجميع دون استثناء.

أما هذه المخاطر التي ما زالت قائمة وتهدد الجميع دون استثناء، فبالتأكيد هي تحالف حزب الله مع سوريا ومع لبنان، فهي محكومة لهذه الرؤية، وهي ثابتة وتعزز يوماً بعد يوم.

٩ ـ الانتصار الكبير:

استنفدت إسرائيل على مدى ٢٢ عاماً، كل وسائلها العدوانية: العسكرية، السياسية والاقتصادية بمساندة الولايات المتحدة من أجل إدخال لبنان «بيت الطاعة» التسووي كما فعلت على جبهات أخرى، وفي وقف المقاومة، وإنهاء تطورها ومدها المتصاعد دون جدوى، فأيقنت أنه لم يعد أمامها من سبيل سوى الفرار من الميدان، خاصة وأن حالة التململ في صفوف الجيش الإسرائيلي بدأت تكبر نتيجة الخسائر الفادحة التي مني بها، كما أن المجتمع الصهيوني نفسه بات مقتنعاً بضرورة إخلاء الميدان فوراً، لأن الوضع أصبح مكلفاً وخطراً.

لذا انتهز إيهود باراك هذا المناخ الانهزامي، وأطلق وعده للإسرائيليين في ٧ تموز/ يوليو ١٩٩٩، بالخروج من لبنان،لكنه لم يفصح عن الطريقة التي يمكن أن يترجم بها هذه الرغبة . وتمهيداً لهذه الخطوة، وضع خططاً ميدانية تقلل من تواجد جنوده في المواقع الأمامية، لتخفيف نسبة الخسائر البشرية، بحيث يصل العدو إلى ألف جندي، والاعتماد على «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة العميل انطوان لحد، ليقوم بمهمة جيش الاحتلال. غير أن اللحديين ارتعدوا خوفاً بعد أن سرّبت لهم هذه المعلومات، وأدركوا بأنهم سيكونون أكباش محرقة، خدمة للصهاينة، فالمقاومة أصبحت تملك من القوة بحيث تقتحم المواقع وتدمرها. وتغتال كبار القيادات في عز النهار.

١٠ ـ مناورات تسبق الفرار:

ولما شعر باراك بحال الحرج لدى عملائه، حاول أن يلقي بصفارة المفاوضات مع السوريين واللبنانيين، كخطوة قد تعيد له بعض ماء الوجه المهدور، وباركت الولايات المتحدة فوراً هذه المناورة، ودعت إلى رعايتها. لكن الأفخاخ التي كانت منصوبة في هذا المسعى، جعلت دمشق والمقاومة الإسلامية، تتريثان في اتخاذ الموقف السريع والمتسرع، فإسرائيل كانت تحاول تمرير شروطها في ما يتعلق بالحدود، بحيث يتم تعديلها في بعض النقاط، وتحويل قوات الطوارىء الدولية إلى قوة ردع بدل أن تكون قوة سلام ومراقبة، وتوقيع معاهدة بين بيروت وتل أبيب، تعطي الثانية مجالاً في التدخل بالقضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والأمنية، إلا أن يقظة سوريا والمقاومة الإسلامية، حرما الكيان الصهيوني من تحقيق مبتغاه، وتمسك الطرفان اللبناني والسوري بثوابتهما الوطنية والقومية، ورفضا أية تنازلات، وأعلنا بوضوح أن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يكون كاملاً من الأراضي اللبنانية، من دون أية مساومات أو شروط وكذلك الانسحاب من الجولان حتى حدود الخامس من حزيران / يونيو العام ١٩٦٧.

وانعكس هذا الموقف بكل ما يحمل من جدية وبعد، في قمة الرئيسين: الأميركي بيل كلينتون، والسوري حافظ الأسد في جنيف. ففشلت الخطة الإسرائيلية، لكن جعبتها كانت تحمل الكثير من البدائل ـ ودائماً بالاتفاق والتنسيق والتعاون مع واشنطن ـ، فلجأ باراك ـ ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني ـ إلى الأمم المتحدة، لتوفير غطاء للانسحاب، متذرعاً بتطبيق القرار ٤٢٥ الذي ينص على ذلك. وبالطبع رحبت الأمم المتحدة بالبادرة وبدأت مع دول كثيرة، ممارسة

الضغوط وحملات التهويل على لبنان وسوريا، للقبول بهذه الفرصة، لكن دمشق وبيروت صمدتا مجدداً أمام هذه الكماشة لعلمهما بأن الاحتلال يترنح، ولا بد من الإجهاز عليه سريعاً، دون إغضاب العالم، أو إشعاره بأنهما يماطلان في تطبيق القرار الدولي لأنه مفخخ، وعملتا على خطين:

الأول: ترك الأبواب مشرعة للمقاومة الإسلامية، لاستكمال عملياتها في اقتحام المواقع، ومطاردة فلول الإسرائيليين وعملائهم في جحورهم، وعلى الطرقات، حتى يتم إجلاء الاحتلال.

الثاني: كشف زيف الادعاءات الإسرائيلية بالرغبة في تنفيذ القرار الدولي الرقم ٤٢٥، لأن شروطها كانت تجوفه من الداخل، فإسرائيل كانت تطالب بإعادة ترسيم الحدود، وهذا ما لم ينص عليه القرار، وتريد ضمانات واتفاقات، وصيغ تضمن الحماية لعملائها، وإدخالهم الجيش اللبناني، وهذا مرفوض بالطبع، وتدخل في شؤون لبنان الداخلية.

والمطالبة بوقف المقاومة فترة من الزمن، لإعادة جدولة الانسحاب، مجرد تمييع والتقاط أنفاس، بعد أن تدهورت حالة الجيش الصهيوني وميليشياته العميلة، وهو أمر لا يستحق النقاش.

واستطاع لبنان بفضل قيادته الوطنية الحكيمة المتمثلة بالرئيس اميل لحود، ورئيس الحكومة سليم الحص، أن يجهض كل ما رمت إليه إسرائيل.

وأمام هذا الموقف المقاوم الصلب، كانت الخيارات لدى الصهاينة تتقلص شيئاً فشيئاً، واتضح ذلك من خلال ما طرح بشأن خيارات

الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة: هل هي حدود العام ١٩٢٣، أم ١٩٤٨، أم ١٩٧٨، أو الحدود الحالية، وكان رد لبنان حاسماً في هذه النقطة: حدود الهدنة في العام ١٩٢٣، وحينها أعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله: إنه حتى لو انسحبت إسرائيل إلى الحدود الدولية، فإنها تكون قد حلت مشكلة واحدة مع لبنان، وتبقى خمس مشاكل أخرى. هي الأسرى اللبنانيون في الخيام وفلسطين وعدم الاعتداء على الأرض والمياه والأجواء اللبنانية، وميليشيا لحد، والتعويضات وقضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وضرورة عودتهم.

بعد ذلك أطلقت إسرائيل عدداً من الأسرى اللبنانيين الذين كانت تحتجزهم في سجونها، في محاولة لإظهار حسن النية، وبدأت تعد العدة للرحيل، مع محاولة الإبقاء على ذيولها المتجسدين في عناصر لحد، وراحت تروّج أنها على استعداد لتسليم المواقع للبنان أو للأمم المتحدة، مقابل قرار يعفو عن اللحديين. لكن لبنان رفض المساومة في هذا الأمر، معلناً أن كل خائن لوطنه، ومتعامل مع العدو يجب أن يحاكم ويصدر بحقه قرار قضائي.

وفي آخر سهم لها، حاولت إسرائيل، حشر الأمم المتحدة في الصراع، ووضع قوات الطوارىء في مواجهة مباشرة مع لبنان، وذلك من خلال إدخال تعديلات على مهمات الطوارىء وعددها وعتادها، بحيث تتحول إلى سياج أمني لإسرائيل، وكادت الأمم المتحدة تتجاوب مع هذا المسعى، لولا تأجيل مجلس الأمن القرار من ٢١ أيار / مايو ٢٠٠٠ إلى ٢٥ من نفس الشهر، لمناقشة تضمين الانسحاب مزارع شبعا المحتلة كما طلب لبنان، وبما أن الوضع كان متفجراً ولا يحتمل التأجيل، انفرط عقد الوجود الصهيوني في لبنان، فانهارت كل أحلام

ومخططات الصهاينة وحلفائهم، وبدأ الجيش الإسرائيلي يتقهقر بشكل يثير الاستغراب والدهشة، بينما المقاومة تطارد جنودهم من موقع إلى آخر، ومن قرية إلى قرية، إلى أن اندحروا كلياً خارج الحدود، تاركين وراءهم بعض العملاء الذين تحصنوا داخل بعض المواقع، لكن الرعب سرعان ما دب في نفوسهم، عندما رأوا الجموع البشرية تزحف نحو القرى والبلدات التي كانت تخضع لسيطرتهم، فقرروا اللحاق بالصهاينة، أو الاستسلام للناس أو للمقاومين، فكان المشهد مؤثراً جداً، وقد أعاد البعض هذا الانتصار إلى «السر الإلهي» والبعض الآخر أعاده إلى القدرة والصمود والصبر والجهاد، ومهما كانت التحليلات والرؤى، فإن النصر كان ثميناً ومبهراً وغالياً، ليس للبنان الذي استعاد ضياءه وحريته واستقلاله، بل للأمة العربية والإسلامية، التي كانت تنتظر مثل هذا الشعاع، ليعيد لها ثقتها بنفسها وكرامتها.

أ ـ عودة المنطقة المحتلة إلى حضن الوطن:

عايشنا قصة الانتصار، وفرار الاحتلال، وانهيار عناصره العميلة، كأننا أمام شريط سينمائي، تمت حبكته وإخراجه بطريقة فاجأت الجميع، سواءً في لبنان أو في الوطن العربي أو في العالم بأسره. إذ لم يكن أحد يتصور أن تسقط أكبر آلة عسكرية في المنطقة، وأكثر جيش نظامي مدجج بالسلاح وتتوفر له الغطاءات الجوية والبحرية، وتحميه الأجهزة المتطورة والأقمار الاصطناعية، وتقدم له الدول العظمى كل الدعم، أمام نفر من المجاهدين، الذين باعوا الدنيا من أجل الفوز بالآخرة.

كانت المشاهد تمر أمام أعيننا كالحلم، فنموذج الهزيمة التي حصلت للجيش الإسرائيلي وعملائه في منطقة جزين، والهروب تحت جناح الليل إلى عمق المنطقة المحتلة، كان يتكرر أمام كل الناس. كما

أن سقوط المواقع الرئيسية، من عرمتى إلى البياضة، إلى القصير، علمان، دير سريان، وغيرها، فتح الطريق للمواطنين للتدفق دون خوف إلى الشريط الأمني لإعادته إلى حضن الوطن من جديد.

١ ـ الانطلاقة الأولى:

صبيحة الحادي والعشرين من أيار/ مايو العام ٢٠٠٠، شهدت الفصل الأول، وبوابة العبور للتحرير، فانطلق أهالي القنطرة بمواكبة سيارات المقاومة، لاستعادة بلدتهم الأسيرة، بعد احتفال لهم في بلدة الغندورية، وقد حاولت قوات الطوارىء الدولية إقفال البوابة الحديدية في وجههم لمنعهم من المضي في زحفهم، لكن اندفاعة وجرأة المواطنين، وإحساسهم بفرار العملاء من قريتهم، دفعهم إلى اقتحام البوابة وفتحها، ما اضطر آليات الطوارىء إلى التراجع، خوفاً من وقوع اشتباك مع المواطنين، فوصل الأهالي إلى بلدتهم وسط صيحات «الله أكبر» وأقيمت الصلاة شكراً لله.

وكان لسقوط القنطرة أثر معنوي كبير، لدى سكان بقية القرى، فتهافت المواطنون من كل مكان، عبر الطرق المتعرجة والجبال والأودية، غير عابئين بالتحذيرات من وجود الألغام، وبدأ الزحف باتجاه القصير لتحريرها، وسارعت القوات الدولية لإغلاق الطريق بالبوابات الحديدية، لأن سقوط هذه البلدة سيفتح الطرق إلى بقية القرى والبلدات المحيطة خاصة دير سريان والطيبة، لكن المواطنين الذين كانوا يشتعلون حرارة وحماسة كسروا البوابات، ومضوا لتحرير بلدتهم ودخول منازلهم، وسط الزغاريد ورش الورود والأرز. ومضى الموكب إلى دير سريان، وكان العناق حميماً وحاراً بين المقيمين والعائدين، ونحرت الخراف ابتهاجاً بالنصر.

ووسط الطريق بين دير سريان والطيبة، التقى أهالي الطيبة والدموع تتساقط من عيونهم فرحاً بهذا الموعد التاريخي، وبدخول الطيبة، أصبحت المقاومة على بعد ثلاثة كيلومترات فقط من المستعمرات الصهيونية، وأصبحت أعلام حزب الله ترفرف أمام أعين الجنود على الحدود، ما زاد القلق في نفوسهم، وقد أشاد السيد حسن نصر الله بدور الأهالي والمقاومين في تحرير القرى في اليوم الأول، فقال:

«لا بد من الإشادة بالأهالي والمقاومين الذين دخلوا قبل يوم أمس، إلى بلدة القنطرة وإلى بلدة القصير، ديرسريان والطيبة، وفتحوا الطريق أمام ما شهدناه بالأمس، وأمام ما نشهده اليوم، بالتأكيد حكومة باراك تفاجأت بهذا الانهيار السريع والمذهل لميليشيا انطوان لحد غير المتوقع، والإنسان يتساءل هنا مستغرباً عن عظمة هذه الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية التي تتفاجأ بانهيار ميليشيا لحد، إن القرار الإسرائيلي بالخروج من أرضنا فرض على الكيان فرضاً، حتى توقيت الانسحاب لم يكن بيد باراك، ولا في يد الأمم المتحدة، ولا في يد كوفي أنان، إلا أن التوقيت فرضه نساؤنا ورجالنا وأطفالنا وشعبنا ومقاومتنا»[١].

أحدث سقوط الطيبة إرباكاً لدى باراك وجيشه، ولم يستطع حيال هذا الواقع المستجد الإقدام على أي مغامرة عسكرية، كالقصف بالطيران، أو المدفعية، أو التصدي للمدنيين، فاختار استكمال خطوات الفرار بكل ما أوتي من قوة، وإلا فإن نيران المقاومة اقتربت من عنق المستوطنات، وذراع الكاتيوشا أصبح بمقدوره أن يطال أماكن أعمق من تلك المغروسة عند الحدود.

---

(١) حمادة، الشيخ حسن، أيام الانتصار، دار الهادي - بيروت، ص١٠٣ - ١٠٤.

وقد استغلت المقاومة الإسلامية هذا الإرباك، ودفعت بعشرات المقاتلين إلى الخطوط الأمامية، وهذا ما شجع بقية المواطنين في القرى والبلدات التي لم تحرر بعد إلى التحرك للعودة إلى بيوتهم. وسارعت المقاومة إلى اقتحام مواقع ومقرات الميليشيا اللحدية وجمع الوثائق والملفات ومصادرة الأسلحة واعتقال العملاء، والسيطرة على مخازن الذخيرة.

وكان لسقوط الطيبة وقع الصدمة في نفوس الإسرائيليين، وهذا ما عبّر عنه المراسل العسكري للقناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي الون بن ديفيد: «لم يكن أحد في الجيش يتوقع أن يحصل هذا بهذه السرعة وبشكل جارف، وأن ينهار الحزام الأمني أمام أعيننا، أنا أعتقد بأن المشكلة بدأت عندما قام الجيش بإخلاء موقع الطيبة قبل عدة أيام وفتح الباب أمام حزب الله إلى داخل المنطقة الشيعية، المجموعة الضعيفة في المنطقة الأمنية، خطة الجيش كانت بتنفيذ انسحاب منظم ومنسق مع الأمم المتحدة، ونسمع الآن أن المجلس الوزاري المصغر يتخبط ما إذا كان ينبغي انتظار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وتأخير الانسحاب عدة أيام من أجل تنفيذه منظماً، وكما تبدو الأمور حالياً في الميدان، فإنها من الممكن أن تحسم تقديم موعد الانسحاب ليكون على عجل وبغير تنسيق مع الأمم المتحدة[١]».

٢ ـ تحرير القطاع الأوسط:

في اليوم التالي أي في ٢٢ من أيار/مايو ٢٠٠٠، وضعت المقاومة خطة لضرب الفوج السبعين التابع للعملاء، وطلبت من الأهالي

(١) فضل الله، حسن، سقوط الوهم، دار الهادي ـ بيروت، ص١٥٣.

من قرى: حولا، مركبا وطلوسة، الانتقال فجراً إلى بلدة شقرا، ومنها يتم الانطلاق لتحرير جميع قرى القطاع الأوسط ويبدو أن المشهد أثار حفيظة الإسرائيليين، فبدأت الطائرات والمدفعية الإسرائيلية بقصف الطرق والأودية لمنع المسيرة الشعبية من المضي، ففتح أهالي طلوسة طريقاً عبر وادي السلوقي، كمعبر لبقية القرى، وعندما لاحظ الإسرائيليون واللحديون هذا الإصرار الغريب على مواصلة الزحف، رغم القصف، ازداد فرار العملاء من تلك المنطقة. واستكمل الزحف الشعبي بهجمات عنيفة للمقاومة على المواقع الإسرائيلية في: العيشية، الشقيف والدبشة، والسيطرة على مواقع الفوج الثمانين والواحد والثمانين، لكن تدخل المروحيات الصهيونية، وسقوط شهداء وجرحى من المدنيين، ومحاولة وقف المقاومة والمواطنين من متابعة الطريق من بيت ياحون إلى كونين الطيري فبنت جبيل أدى إلى دخول المواجهة طوراً جديداً من التحدي، ولكن أرتال السيارات على الطرق بقيت في مكانها، وظلت تحاول دخول قراها بشيء من الإصرار الغريب. وقد فقدت المقاومة في هذا اليوم الشيخ أحمد يحيى «أبو ذر»، الذي كان يتقدم المواكب على محور حداثة ـ رشاف، محققاً تحريراً لهذا الموقع الاستراتيجي الحساس. وبذلك أصبحت القرى المحررة على النحو التالي: القنطرة، القصير، دير سريان، علمان، الطيبة، عدشيت، القصير، حولا، ميس الجبل، بليدا، مركبا، رب ثلاثين، العديسة، بيت ياحون، رشاف، كونين وطلوسة.

٣ ـ تحرير القطاع الغربي:

ومع اليوم الثالث للتحرير، أي في ٢٣ أيار / مايو، بدأت تتكشف معالم النتائج النهائية للهزيمة الإسرائيلية والميليشيا المتعاملة معها، فقرر

باراك وطبقاً لتوصية من المجلس الوزاري المصغر، الانسحاب من بنت جبيل، حيث كانت تشكل المركز الرئيسي للقيادتين الإسرائيلية واللحدية، ومفتاح قرى: عين إبل، دبل، رميش المسيحية، ومع ظهر ذلك اليوم، كانت كل قرى وبلدات ومدن القطاعين الأوسط والغربي بيد أصحابها. وفي القطاع الأخير تم تحرير: الناقورة، شمع، طير حرفا، علما الشعب، راميا، عيتا الشعب، شيحين، وحانين.

٤ ـ استعادة القطاع الشرقي وتحرير معتقلي الخيام:

وكان الفصل الأخير من التحرير، مثيراً للمشاعر والإعجاب، وقد دفعت المقاومة الإسلامية فيه عدداً من الشهداء والجرحى، فالهجمات استهدفت المواقع القريبة من الحدود، ما يعني أن كافة المستوطنات الشمالية باتت مكشوفة وعلى مرمى من نيران المقاتلين. وكانت بلدة الخيام ومعتقلها بالذات هدف المقاومين والمواطنين فتم اقتحام المعتقل بعد فرار السجانين إلى الأودية، ومنها إلى فلسطين المحتلة. وكان المشهد مؤثراً، عندما بدأ العناق الحميم بين الأسرى وذويهم والمقاومين، كانت الفرحة أقوى من أن توصف، إذ لم يكن يدور في خلد أحد من المعتقلين أن يرى النور بهذه السهولة واليسر، وكاد الجميع لا يصدقون ما يشاهدونه من رايات للمقاومة، وهتافات للأهالي.

وبتحرير الخيام ومعتقلها، انحصر الجيش الإسرائيلي في ثمانية مواقع على الحدود مباشرة، وبعد دراسة ميدانية للمستجدات، سارع الإسرائيليون بالانسحاب ليلاً من تلك المواقع، وقد تكفل الطيران بتدمير الأسلحة الثقيلة على الأرض.

وصباح يوم الأربعاء، الرابع والعشرين من أيار/ مايو، تمّ تحرير

كفركلا وبوابة فاطمة، ورفعت أعلام حزب الله على الحدود مباشرة في مواجهة المستوطنات كعلامة بارزة للانتصار. وقد اتخذ المواطنون وكل الزوار العرب من هذه البوابة، نقطة لرجم الجنود الإسرائيليين وسياراتهم بالحجارة. وقد اعترف المراسل العسكري الإسرائيلي الون بن ديفيد، في ٢٤ ـ ٥ ـ ٢٠٠، بالهزيمة المرة على يد حزب الله، ورسم صورة لما حدث، فقال:

«عناصر حزب الله وضعوا العبوات وأطلقوا الصورايخ الموجهة باتجاه القوافل المنسحبة، وأطلقوا قذائف الهاون، لكن أغلب عملية الإخلاء جرى تنفيذها بالدبابات من المواقع الإسرائيلية، وبعد ذلك فجرت سبعة مواقع، فقد كان واضحاً لنا جميعاً بالأمس، عندما انهارت المنطقة الأمنية، بأن الجيش لن يستطيع البقاء هناك فترة طويلة، نعم حزب الله أملى علينا الجدول الزمني لهذا الانسحاب[1].

وما أن بزغ فجر الخامس والعشرين من أيار/مايو ٢٠٠٠، حتى كان الجنوب والبقاع الغربي يغتسلان بنور الحرية، بعد إزالة كابوس الاحتلال الإسرائيلي، تحول هذا التاريخ رمزاً للانتصار في لبنان، ويوماً وطنياً ونقطة تحول في تاريخ الصراع مع الكيان الصهيوني، فقد فتح هذا اليوم الباب لاستكمال تحرير بقية الأرض والمياه اللبنانية، وسلم الراية للشعب الفلسطيني، كي ينتفض ويقاوم، لاستعادة حقوقه المغتصبة. وكانت لهذا الفجر انعكاساته الأمنية والسياسية والمعنوية والإعلامية السلبية على الكيان الصهيوني، عبرت عنها تصريحات ومواقف وتحليلات كبار السياسيين والمحللين والخبراء العسكريين الإسرائيليين.

---

(١) فضل الله، حسن، سقوط الوهم، ص١٧٣.

وبقدر الشعور بالكآبة بهزيمتهم شعروا بالفرح لخروجهم سريعاً من «فيتنام الجديدة» أو «المستنقع» أو «وادي الدموع»، أو «الجحيم»، أو «الكابوس» حسب معجم مصطلحاتهم، قبل أن يتكبدوا المزيد من الخسائر والإذلال.



السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي

الولادة... التدريب، التخطيط، والمشاركة الميدانية



مقدمة:

نجحت المقاومة الإسلامية، على مدى سنوات جهادها ضد الوجود الإسرائيلي وامتداداته في لبنان، والتصدي لاعتداءاته المتكررة، أن توفر مناخاً حماسياً، وتعيد تأجيج الروح الكفاحية لدى جيل الشباب داخل لبنان وفي بلاد الاغتراب، وترفع معنوياته وتشجعه على الانخراط في صفوف العمل المقاوم، بخاصة بعد أن أثبتت له جدوى هذه الوسيلة النضالية لتحرير الأرض من الاحتلال، عكس كل ما كان يشاع لإحباط الهمم وتشويه الحقائق.

فبدأ هذا الجيل من الشباب، من مختلف الطوائف، والمذاهب والتيارات السياسية البحث عن الطريق المؤدي إلى هذا الركب، مستعيداً بذلك مرحلة سبق وأن قاتل في خلالها، إلى جانب الفدائيين الفلسطينيين، وفي صفوف جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، قبل أن يضطر للتوقف، بسبب الظروف القاسية التي مرت بها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وخروجها من لبنان من جهة، وارتباك وضع الأحزاب والقوى الوطنية والقومية من جهة أخرى.

وكانت للاعتداءات الإسرائيلية الوحشية، والمجازر التي ارتكبها الاحتلال على مدى أكثر من عشرين عاماً، أثره أيضاً في نفوس الشباب،

فأبدى استعداداً للمواجهة والتصدي، والانتقام، واقتلاع هذا الاحتلال من جذوره. وأصبح الجميع ينتظر الفرصة الملائمة للتعبير عن موقفه ومشاعره، وتأمين اللحظة التي يعود بها إلى عرينه في المقاومة، إلى أن جاءت بعفوية صادقة.

١ ـ فكرة السرايا:

ولدت الفكرة لدى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، أثناء قيام عدد من الشباب المسيحيين بتقديم التهنئة والتبريك له باستشهاد نجله هادي في إحدى العمليات بجنوب لبنان، حيث أبدوا استعدادهم للانضمام إلى صفوف المقاومة الإسلامية، فوعدهم بدرس الموضوع، وتداول الفكرة مع قيادة حزب الله. فرحب الجميع بهذه الخطوة، وتم اقتراح صيغة تسمح باحتواء الشرفاء في صفوف المقاومة من كل الطوائف والأطياف السياسية، شرط أن لا يسمح هذا الانفتاح بتسرب أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وإحداث ثغرة في جدارها.

وبعد اجتماعات ومناقشات ودرس مستفيض، ولد ما اصطلح على تسميته بـ «السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي»، وقد راعى اختيار الاسم الكثير من الاعتبارات لتجنب الوقوع في بعض المحظورات والإشكالات التي كانت سائدة في الساحة السياسية والإعلامية، ولعدم إثارة الحساسيات، واتخذ الشعار من الرشاش وشجرة الأرز عنواناً.

وبناءً عليه، دعا حزب الله، إلى المزيد من الالتفاف حول المقاومة، ودعمهم لها، وهو ما لاحت بشائره، من خلال الإقبال الكثيف للالتحاق بهذه السرايا، حيث يكون لكل لبناني مهما كانت هويته السياسية أو الطائفية، أو إمكاناته المادية والعلمية، أو القدرة على

المشاركة في شرف دعم المقاومة، وصناعة فجر التحرير القادم لأهله ووطنه»[1].

وعلى ضوء ذلك، انطلقت مبادرة حزب الله في تشكيل السرايا ـ كما أوضحت مصادره ـ من جملة أسس وأبعاد لها امتدادها الواقعي والاستراتيجي، فضلاً عن دراسة الواقع اللبناني، وضرورة استنهاض الطاقات الكامنة في الشباب الطامح إلى تحرير الأرض والإنسان، عبر خلق إطار جامع ينضوي تحت لوائه كل اللبنانيين، وخلق نوع من التكامل المدروس مع التوجه المقاوم، وتمحورت المبادرة حول أهداف رئيسية للتحقيق ووضعت جملة أولويات:

١ ـ تكريس قضية الصراع مع العدو وتحرير الأرض.

٢ ـ محاربة التطبيع.

٣ ـ إجهاض محاولات العدو لتكريس احتلاله وكيانه الغاصب، كواقع شرعي وقانوني في قلب المنطقة.

٤ ـ خلق نقطة إجماع كبرى، وطنياً وقومياً وإسلامياً تشمل مختلف أنواع القوى والتيارات والشرائح الاجتماعية، والمذاهب الدينية والمعتقدات السياسية والثقافية والفكرية.

٢ ـ الإعلان عن الولادة:

وفي ٣ ـ ١١ ـ ١٩٩٧، أعلن السيد حسن نصر الله عن ولادة السرايا، في مؤتمر صحفي عقده في مقر نقابة الصحافة اللبنانية في بيروت، وحدد فيه الغاية والأهداف والمنطلقات والرؤى التي رسمت

(١) العهد، ٢٨ ـ ١١ ـ ١٩٩٧.

لهذه السرايا، فقال: كنا في ذكرى أسبوع شهداء جبل عامل، أعلنا عن فكرة واقتراح ـ والبعض أسماها مبادرة ـ لتكوين صيغة جديدة لعمل المقاومة، يمكن أن يتسع لكل لبناني يريد أن يشارك بشكل عملي وميداني في مواجهة الاحتلال وعمليات المقاومة، وقتال العدو، وكنا قد وعدنا أن نعلن الصيغة في الفترة القريبة بعد أسبوع الشهداء.

لقد استحق الأمر بعض الجهد والوقت، لأننا لم نطرح الفكرة للاستهلاك الاعلامي، أو لمجرد إطلاق أفكار جديدة في الساحة، بل نحن جديون، ونريد لهذه الصيغة الجديدة أن تكتب لها الحياة، وأن تنطلق وتصبح رقماً كبيراً وحقيقياً في ساحة المقاومة وقتال المحتلين في لبنان.

من هنا احتاج الأمر إلى الكثير من الدراسة والتخطيط والتدقيق وأخذ جميع الملاحظات والجوانب الأمنية والميدانية والسياسية والإعلامية والعملية بعين الاعتبار، مما أمكننا بعد ذلك من التوصل إلى فكرة ومشروع واضح ومحدد، لعمل هذه الصيغة سيمكنها إن شاء الله من أن تكون حاضرة فاعلة وجادة الحضور في ساحة المقاومة.

علينا الأخذ بالاعتبار، أننا نريد تشكيل وإعلان إطار مقاوم، سيكون هدفاً للعدو، ولاختراقاته الأمنية، ونحن يهمنا بدرجة عالية جداً، أن تكون حركة المقاومة في أي إطار أو صيغة من صيغها، دقيقة ومحمية ومحصنة أمام اختراقات العدو، سواء على مستوى الأشخاص والحركة والأداء والعمليات نقاط الانطلاق.

الآن أستطيع القول إننا جاهزون تماماً، وعلى جميع الصعد، للبدء بتنفيذ هذه الصيغة.

ثم أعلن الفكرة وبعض تفاصيلها، وآلية الالتحاق بهذا الإطار المقاوم:

من ناحية هدف هذا التشكيل أو الإطار هناك مقاومة اليوم في الجنوب، وقتال واستشهاد ودماء وبطولات. ولكن نحن حريصون جداً، في إتاحة الفرصة ـ وهذا هو الهدف ـ وأن يكون هناك إطار يمكن كل لبناني يريد المشاركة في أعمال المقاومة أن يقاتل من خلال هذا الإطار. بغض النظر عن انتمائه الديني وطائفته وخطه السياسي، وانتمائه الفكري وميوله وعواطفه، أي لبناني نريد إتاحة الفرصة له للمشاركة في أعمال المقاومة، من خلال عنوان وإطار عمل يشعر معه أنه يمثله ويعبّر عن القسم المشترك بين اللبنانيين جميعاً.

طبعاً كانت الأجواء والتطورات في السنوات والأشهر الأخيرة التي حصلت في لبنان، دافعاً قوياً وحافزاً أساسياً للاندفاع في هذا الاتجاه، والعمل على تكوين إطار من هذا النوع. على الرغم من أن هذا الأمر له إيجابياته الكبيرة، وله بعض المحاذير والمخاطر، التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، نحن نستفيد هنا ـ أضاف نصر الله ـ من أجواء الإجماع الوطني حول المقاومة، والتأييد والالتفاف الشعبي الذي لم يسبق له مثيل حول المقاومة. نستفيد أيضاً من إلحاح الكثير من الشباب اللبناني من مختلف الطوائف والاتجاهات والتيارات والأفكار السياسية، للمشاركة في أعمال المقاومة. هذا الجو كله، يشكل فرصة نعتبر من خلالها، أن ما نقوله الآن، وما نعلنه يأتي في التوقيت الصحيح والمناسب، وفي اللحظة التي آن فيها الأوان، وأينعت فيها الثمار، ويمكن لهذه الصيغة أن يكتب لها الحياة، لا أن تكون مجرد فكرة تطرح على المستوى الإعلامي والسياسي.

هذا في الهدف والحيثية والدوافع.

أما في الاسم فمسألة ذرست كثيراً، وبحثت بعمق، نحن فتشنا عن اسم جامع، بحيث أي لبناني لا يشعر أن عنده مشكلة مع هذا الاسم، وأيضاً فتشنا عن اسم جديد غير مستهلك في الساحة السياسية والإعلامية، حتى لا يثير حساسية قديمة، أو لا يشير إلى معارك أو عناوين أو اتجاهات سياسية قد لا يناسب بعض اللبنانيين.

المهم نحن حريصون جداً على أن يكون الاسم اسماً وعنواناً لإطار مقاوم جامع. وأيضاً أن يكون اسماً في الصيغة النضالية والجهادية والميدانية والقتالية فلا يكون اسماً ينطبق على حزب سياسي، حتى لا يقال إننا نشكل حزباً سياسياً جديداً. نحن لا نشكل حزباً من هذا النوع، بل نفتش عن إطار عمل مقاومة، يتجه للشباب اللبناني أن يقاتل، وبعد إنجاز هذه المهمة يعود إلى خطة أو تياره السياسي أو فكره وانتمائه.

لذلك تقرر أن يكون الاسم «السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي». فهو اسم جديد، ولا أعتقد أنه يثير أي حساسية أو ملاحظة، عند أي من اللبنانيين، وإطار يمكن أن يقاتل تحت عنوانه وشعاره ورايته أي لبناني، ولا يشير إلى أي انتماء سياسي سوى الانتماء إلى هذا الوطن، الذي نريد أن نقاتل دفاعاً عن سيادته وحريته وكرامته.

من الناحية العملية بيّن الشروط التي يجب أن تتوافر في أي لبناني للالتحاق بالسرايا، وتمثلت بشرطين:

١ ـ **الشرط الأول:** أن يكون قادراً على المستوى العقلي والنفسي والجسدي، للمشاركة في القتال، لأن هذا الإطار هو إطار مقاومة حقيقية وليست إعلامية.

٢ ـ **الشرط الثاني:** ألا تكون حوله أي شبهات، كعلاقة أو ارتباط

مع العدو الإسرائيلي. وأعتقد أن هذا الشرط مفهوم تماماً، لأن هذا الإطار، هو إطار مقاومة وبالتالي يجب أن نكون حريصين على أمن هؤلاء المقاومين وعلى سلامة ودقة حركتهم، وألا يكون هذا الإطار مستهدفاً من قبل العدو. وحتى نؤمن أفضل شروط عملية وافية لعمل هؤلاء المقاومين، يمكنهم من النجاح، كما هو الحال بالنسبة لمجاهدي المقاومة الإسلامية.

كلكم سمعتم في الأيام الماضية، اعترافات وتصريحات رئيس أركان العدو أمنون شاحاك، الذي يعترف فيه بأنهم عاجزون على المستوى الاستخباري من معرفة ماذا يجري في صفوف حزب الله، ونحن سنعمل أيضاً ليكون هذا العدو عاجزاً عن معرفة ما يجري في صفوف السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

على مستوى الآلية: رفض أن يحدد مراكز لاستقبال طلبات المقاومين، فبعد أن نكون أعلنا عن الاسم وطبيعة ومهمة هذا الإطار، سوف نحرص أن تكون جوانب العمل فيه غير مطروحة للتداول، وحريصون جداً على انطلاقة دقيقة وأمنية لهذا الإطار. لم نحدد أماكن معلنة حتى لا نضع أنفسنا في المصيدة والفخ، وأشار إلى إمكانية الإعلان عن أرقام هواتف خليوية، يستطيع أي شخص يريد الالتحاق بالسرايا الاتصال بها، والهدف من ذلك الاتفاق على مكان اللقاء ليتم التفاهم بعد ذلك على التفاصيل. وسوف يأخذه بعض الإخوة المعنيون، لمعرفة الاسم ومجموعة المعلومات عن المؤهلات الفكرية والثقافية، ووضعه الصحي ومؤهلاته العسكرية. ولمعرفة أن هذا المقاوم قادر على إعطاء يومين في الأسبوع أو ثلاثة أيام في الشهر، أو يقدر على قسمة العطلة السنوية بحيث يحدد أسبوع للمقاومة وآخر للعائلة.

كما سوف تؤخذ معلومات حول الاختصاص، لأن في المقاومة اختصاصات متعددة، والكفاءات العلمية تفيد. وسوف تتم الاستفادة من هؤلاء المقاومين في الأماكن والمواقع المناسبة. وبالنسبة لشهداء السرايا، فسوف تتبناهم السرايا اللبنانية، وسيتم التعامل معهم تماماً كشهداء حزب الله والمقاومة الإسلامية، والجرحى إن سقط جرحى، أو الأسرى إن وقع أسرى، سنقوم برعايتهم ورعاية عائلاتهم.

وآمل من خلال هذا الطرح الجديد، إضافة توظيف طاقات كبيرة وهامة من شعبنا في الاتجاه المقاوم. ونحن نثق بطاقات هذا الشعب، وأعرب عن اعتقاده بأن هذا الإطار المقاوم، ومن خلال هذا التنوع في الشباب اللبناني، وفي الإمكانات التي سيتيحها حزب الله، والخبرات التي سيضعها في تصرف السرايا، ستتمكن هذه المجموعات في وقت قريب جداً، إن شاء الله في البدء بتنفيذ عمليات نوعية ورائعة وموفقة، كتلك التي ينفذها مجاهدو المقاومة الإسلامية في لبنان، الذين تراكمت لديهم خبرات وإمكانات ١٥ سنة من المقاومة، والعمل الميداني.

هذه السرايا تبدأ من الصفر، ستبدأ من النقطة التي وصلت إليها المقاومة الإسلامية، ليتابعا سوياً وليتحقق بدماء الشهداء وتعب المجاهدين والمناضلين والمقاومين، في جميع الأطر المقاومة، التي تعود أو عادت إلى ساحة العمل المقاوم، الهدف المنشود وتحرير الأرض وإعادتها إلى السيادة الوطنية، وإعادة الأهل المهجرين إلى الأرض التي هجروا منها ظلماً وعدواناً.

وأوضح أن المقاومة الإسلامية ستستمر بشكل مستقل عن السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي. والسبب أن المقاومة الإسلامية قائمة وموجودة كتشكيل وعمل نضالي وجهادي. والعقدة ليست

باستقلاليتها حتى نلغيها، بل إن الفرصة غير متاحة ـ حسب الإشكال المطروح ـ لبقية اللبنانيين للمشاركة في أعمال المقاومة، ويمكن أن يكون بعض الأشخاص لا يناسبهم القتال تحت عنوان المقاومة الإسلامية، ووجودها وتاريخها قوة للشعب اللبناني ولمشروع المقاومة ككل، سنحتفظ به ونؤسس إلى جانبه إطاراً جامعاً يمكن أن يأتي يوم ويصبح هذا العنوان عنواناً لكل أشكال المقاومة في لبنان، لكن في الواقع الحالي يجب المحافظة على إطار المقاومة الإسلامية، وعلى الإطار الثاني الوليد الجديد والفتي ونترك الأمور للمستقبل.

وحدثني نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم عن نشأة وتجربة السرايا فقال:

«في سنة ١٩٩٧م، أنشأنا السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وكان الهدف هو توفير فرصة لمن يرغب في مقاومة الاحتلال ولا يحمل نفس القناعات الفكرية والسياسية التفصيلية التي يحملها حزب الله، ولكن يحمل بقناعة تامة فكرة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ولا يكون مخترقاً أمنياً. كان لا بد من توفير فرصة لهؤلاء، حتى يقوموا بالواجب الذي نؤمن به أيضاً، ولا أخفي أن السبب الأساسي أيضاً، هو تلك الانتقادات التي كانت توجه لنا، بأننا نحتكر المقاومة، مع العلم بأننا تعاونا مع عدد من الأحزاب بطريقة ثنائية، ولكن لم يكن التعاون مشجعاً، وكانت خصوصيات الأحزاب تمنع توسيع عملها المقاوم، إلا أن البعض كال لنا جملة من الاتهامات لأننا نريد أن نقاوم وحدنا ولا نريد أن ندع الآخرين يقاومون، وعندما لم نجد فائدة من التعاون الثنائي، ولم نجد آثاراً قد تثبتت على الأرض، قلنا من الأفضل أن ننشيء نحن إطاراً لا يلزم من ينتسب إليه بقناعاتنا

الفكرية والسياسية، وإنما يوفر فرصة مقاومة محتل، بحيث لا نكون وحدنا الذين نقاوم، بل يشاركنا آخرون يحملون قناعة مقاومة المحتل، وهذا يقطع الطريق على الاعتراض غير الموضوعي علينا، وبنفس الوقت يعطينا قدرة إضافية وسنداً إضافياً من خلال هؤلاء الذين يريدون المقاومة، هكذا أنشأت سرايا المقاومة للاحتلال الإسرائيلي ١٩٩٧م، وكانت العناصر الموجودة فيها متنوعة في الواقع بانتمائها إلى طوائف مختلفة من مسلمين ومسيحيين، ولقناعات مختلفة سواء كانت قناعات يسارية أو عادية أو حتى إيمانية في بعض الحالات، دون أن يكون هناك رغبة في الانتساب إلى الحزب مباشرة، وبما أن السرايا كانت مخصصة للعمل المقاوم، لم يكن لها حضور إعلامي وسياسي مباشر، والمعروف أن العمل المقاوم يحتاج إلى سرية بالغة، فكان التواصل معهم يتم بمعزل عن الإعلام وبمعزل عن نشاط سياسي عام، إنما اقتصر فقط على مقاومة الاحتلال، وقد أخذناهم في مجموعات متناسبة، وكنا ندربهم على أولويات تساعدهم في مقاومة المحتل، وقاموا بعمليات عدة أعلنت من خلال وسائل الإعلام، ولكن في اعتقادنا أن الفترة التي عملت فيها السرايا أي من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٠م، بين تدريب والقيام بعمليات بحسب إمكاناتهم وطاقاتهم، لم توفر فرصة كافية لتنمو هذه السرايا أكثر، أو يكون لها حضور من نوع مختلف، أو يكون لها شهداء، لأننا لم نكن نرغب في أن نزجهم في مواقع لا يستطيعون لها أو تعرضهم للأخطار، وهم غير مهيئين على المستوى العسكري للدفاع عن أنفسهم، إذ ليس المطلوب أن يقاتلوا ويقتلوا إنما المطلوب أن يقوموا بواجب فإذا قتلوا أثناء الواجب فهذا أمر طبيعي، من هنا كانت تجربة السرايا تجربة جيدة ولكنها كانت محدودة في إطار هذه السنوات الثلاث، وكان الشوق

كبيراً عند الذين قاتلوا من خلال السرايا والتحقوا بها، وهذه التجربة جيدة، فتحت لنا أبواباً حول كيفية العمل مع فئات لا ترغب أن تكون منتسبة مباشرة إلى التنظيم.

وتبين لنا من خلال دراسة التركيبة السياسية والاجتماعية للملتحقين بالسرايا، أن ٧٥٪ منهم تزيد أعمارهم عن ٢٥ سنة، و٥٨,٥٪ منهم يحمل الشهادة الثانوية وما فوق، بينهم ٥,٩٪ في الدراسات العليا، وغالبيتهم من القطاع الطلابي، و٥١٪ منهم حزبيون سابقون و٦,٨٪ لا يزالون ينتسبون إلى أحزاب مختلفة، بينما النسبة الباقية وهي ٤٢,٢٪ لا يمارسون تجربة حزبية أو سياسية.

وتوزعوا حسب المذاهب والطوائف على النحو التالي: ٣٨٪ من المسلمين السنة، و٢٥٪ من المسلمين الشيعة، ٢٠٪ من الدروز و١٧٪ من المسيحيين.

٣ ـ الإعداد والتجهيز:

ما أن تم الإعلان عن قبول طلبات الالتحاق بالسرايا اللبنانية، وتحديد أرقام الهواتف لتلقي الاتصالات، حتى انشغلت هذه الخطوط الثلاثة المحددة لذلك، دون أن تتوقف عن الرنين لحظة واحدة. وقد بلغ عدد المتصلين في اليوم الأول فقط، أكثر من مائة متصل، ما يدل على اندفاع الشباب اللبناني ورغبتهم في أداء دورهم الوطني والجهادي، وقد أبدى المشرفون على تلقي الاتصالات والطلبات، ارتياحاً بالغاً عندما لمسوا تنوعاً من مختلف فئات المجتمع وطوائفه. إضافة إلى عشرات الاتصالات من الخارج، من لبنانيين وعرب آخرين، مسلمين ومسيحيين على حد سواء، يطلبون الانضمام إلى هذه السرايا، وإلى هذه

المسيرة الكفاحية وظهر أن غالبية المتصلين ليست لهم انتماءات سياسية سابقة ودافعهم الوحيد هو الدفاع عن الأرض وحقوق الأمة، وأن معظمهم ليسوا من الشيعة فنصفهم تقريباً ينتمي إلى الطائفة السنيّة، ونسبة ١٥ إلى ٢٠٪ ينتمون إلى الطوائف المسيحية. والبعض ليس من مسيحيي الجنوب اللبناني، بل من سكان الجبل والمتن والبقاع وعكار وطرابلس بالشمال، وكان من بين المتصلين أيضاً، عدد كبير من دول الخليج، خاصة من الكويت.

وكان رد القائمين على قبول هذه الطلبات، أن الباب مفتوح مرحلياً أمام اللبنانيين دون سواهم، ولكن ذلك لم يعن إغلاق كل النوافذ، على أمل أن تتوافر الإمكانات المادية في استيعاب الجميع دون استثناء، لأن الصراع المفتوح مع الاحتلال الإسرائيلي. يسمح بأن تكون كل الطاقات الشابة في قلب المعركة. وعلى خطوط المواجهة المباشرة.

واعتمد حزب الله الحذر الشديد، مع كل الذين رغبوا وسجلوا أسماءهم ليكونوا أعضاء في جسم السرايا، خشية إحداث أي اختراق أمني، فكان لكل شخص ملف واستمارة، يتم فيها جمع المعلومات الضرورية حوله. وكان يتم لقاء تعارف بين المتصل ومندوب المقاومة يخضع خلاله لحيثيات خاصة، فلا مقر ثابتاً أو معروفاً للقاءات. وإنما أماكن وعناوين منفصلة.

وأوضح مصدر في حزب الله: «أن الصيغة مرنة كفاية، بما يسهل كل إشكال المقاومة، فإذا أراد حزب معين المساهمة في عمل السرايا يستطيع ذلك، وإذا أراد العمل من خلال مجموعات خاصة به، وطلب مساعدتنا، لا مانع لدينا، ليس ضرورياً أن يكون جميع الملتحقين

بالسرايا من المتفرغين. إذ أن الكثيرين قد لا يستطيعون المساهمة سوى بجزء من أوقاتهم، وهؤلاء لن نقفل الباب أمامهم، بل هم المعنيون أصلاً بمبادرة الحزب، التي هدفت بالدرجة الأولى إلى إشراك أكبر قدر ممكن من اللبنانيين في عملية التحرير. وهذا لا يتحقق على نطاق واسع في حال اقتصر التطويع على متفرغيهم، والانتساب إلى السرايا يتم على قاعدة التطوع، بمعنى عدم حصول المنتسب على أي مقابل، إلا في حالات التفرغ، أو ترتب تبعات معينة على مشاركته في أعمال المقاومة»[1].

وبعد مجهود شاق، وعمل دؤوب على مدار الأسبوع، وضعت لوائح، وصنفت فئات، واختير الأشخاص الذين تتوفر فيهم مواصفات الرجل المقاوم. فاخضعوا لدورات عسكرية مكثفة، أشرفت عليها قيادات المقاومة الإسلامية.

والإعداد لم يكن عسكرياً وقتالياً فحسب، بل كان ثقافياً وفكرياً وأمنياً أيضاً، فالعنصر المقاوم يجب أن تتوافر فيه صفات عدة إضافة إلى الجسمية والعقلية، فالسرّية مثلاً كانت إحدى أهم وأبرز الصفات التي كان يجب أن يتحلى بها المقاتل، فتسرب المعلومات من شأنها أن تؤدي إلى كشف الخطط والعمليات والتقنيات المستخدمة للعدو، فيسهل عليه معرفة الأشخاص والأماكن والطرق التي يمكن سلوكها، فيحتاط لها ويجهز على المقاومين.

ومما أثلج صدور القائمين على التدريب، الروح المعنوية العالية،

---

(١) السفير، ١١ - ١١ - ١٩٩٧.

والحماس الشديد لدى المتطوعين، وعشق القتال ضد الاحتلال، ولذلك كان الإقبال على التدريب مليء بالحرارة، خاصة أن أعمار الشباب الملتحقين بدورات العمل، تتراوح ما بين ٢٢ سنة حتى الأربعين سنة، وبعضهم لديه تجربة عريقة بالعمل النضالي، اكتسبها خلال التحاقه بالنشاط الحزبي أو تنظيمات العمل الفدائي الفلسطيني. وغالبيتهم مثقف سياسياً ويدركون أبعاد ودلالات ومعاني خطوتهم الجهادية، وكان اللافت أنه طوال فترات التدريب، لم يغب أحد عن إحدى الدورات، ولم يتراجع أو يتخلف أحد.

وكانت فترة اللقاءات، اتباع أسلوب الحوار الحر والمفتوح مع الجميع، لأن هذا المزيج من الأفكار والمعتقدات والطوائف، كان لا بد أن يفرز تنوعاً، كان يتم استثماره لصالح المقاومة وليس العكس، فانصهر الجميع في بوتقة وطنية يجمعها هدف واحد هو محاربة العدو. وتطلع أساسي هو التحرير واستعادة الكرامة، وإلحاق الهزيمة بالمحتل، وتلقينه درساً قاسياً.

لقد استطاعت هذه التجربة، كما حدثني عنها عدد من الذين عاشوها، أن تضع جيلاً قادراً على تحمل المسؤولية، وقادراً على التحرير، وعلى خوض أصعب وأقسى مراحل القتال، كما هو قادر على صياغة حياة خالية من الحساسيات والضغائن والأحقاد التي كان يثيرها البعض لحسابات ضيقة وصغيرة كادت أن تدمر لبنان، وتعيده القهقرى عشرات السنين إلى الوراء، وتعطي الاحتلال فرصة لبث الفتنة، وخلق شرخ داخلي بغيض، وتعميق حدة الصراعات والانقسامات، ليتسنى له غرس جذوره في الأرض، وتقوية عمر احتلاله.

٤ ـ قائد السرايا يقوّم التجربة:

ووصف قائد السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي ويدعى «رامي» طبقاً لاسمه العسكري، في حديثه لي، تجربة هذه السرايا، بأنها كانت فريدة من نوعها على الساحة اللبنانية، فقد قدمت للشعب اللبناني بكل فئاته وتياراته وتنوعاته ومناطقه، إطاراً جامعاً، سمح له بالمشاركة في واجبه الوطني، فكانت إحدى تعبيرات الشباب الذي انخرط في هذا الإطار، العداء المطلق لإسرائيل، من خلال المشاركة القتالية والميدانية، فتجلت بذلك ملامح الوحدة الشعبية إن صح التعبير، وكرست ما يتميز به لبنان من غنى في التنوع والعطاء، ومن النتائج الكبرى لهذا العمل النوعي أن المنخرطين في السرايا، على الرغم من تعدد مشاربهم الثقافية والعقيدية وانتماءاتهم المذهبية والطائفية. وجدوا أنفسهم في بوتقة أزيلت فيها الحواجز ولم يعد ما يميز المواطن اللبناني عن الآخر، إلا في القتال ضد العدو خاصة أن هناك قضية تجمعهم، وهم يدركون أن الأوطان لا تبنى إلا بوحدة وتماسك أبناء الشعب الواحد والإرادة الواحدة، وثبت لديهم أنه لا توجد بينهم فواصل، لا جغرافية ولا بالرؤى العامة. وإنما كانت هناك هواجس مصطنعة كالموجودة في الساحة اللبنانية، وتوظف هنا وهناك، لصالح زعامات مناطقية، أو زعامات طائفية. ورأوا أن الناس لو عاشوا ونذروا أنفسهم لقضايا كبرى، لأصبح لدى المجتمع حصانة قوية ضد أي اختراق، وضد أي عامل تفرقة، وبالتالي يتعمق الوعي. ويبنى البلد بكل أسسه السليمة. ويكون هناك وطن له وزن ومكان بين الأمم والأوطان المترامية الأطراف، محرّر من الاحتلال ومن الرواسب السلبية، ويحسب له ألف حساب. باعتبار أن هذا البلد له تاريخ وحضور، وشعبه منتمٍ إلى شيء، وله قضية يعيشها.

وقد لمسنا أبرز مفردة لدى الذين شاركوا في السرايا الوطنية أنهم وجدوا أنفسهم في هذا الخندق المتقدم، وشعروا بانتمائهم إلى وطن له قضية سامية، مستعد للتضحية من أجلها، وهو يعيش لها.

فالسرايا أنشئت من أجل مقاومة ودحر الاحتلال الإسرائيلي، ولذلك فإن عملها سيستمر بعد تحرير جزء كبير من أرض الجنوب والبقاع، بهدف استعادة ما تبقى من الأرض المحتلة في مزارع شبعا، إضافة إلى القرى السبع، وبعض النقاط الأخرى. ونحن نعتبر موقف الدولة اللبنانية بوجود أجزاء محتلة وفق ترسيم الحدود والخرائط والاتصالات مع الأمم المتحدة وغيرها، وهو دليل على بقاء الاحتلال وضرورة اقتلاعه.

يضاف إلى هذه الأسباب وجود معتقلين لبنانيين، ما زالوا أسرى ورهائن في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ولهذا السبب فإن السرايا اللبنانية ستواصل مقاومتها، لتحقيق الأهداف التالية:

أ ـ إزالة الاحتلال عن الأجزاء المغتصبة.

ب ـ تحرير الأسرى والمعتقلين.

جـ ـ التصدي لأي عدوان إسرائيلي محتمل، وهذا يتطلب البقاء في أعلى جهوزية ممكنة.

وعن المناخ الذي يسود التنوع والتعدد العقيدي والطائفي والثقافي، بين عناصر السرايا، قال:

العلاقات بين كوادر وقيادات السرايا، تتجلى بأحسن صورها، في الترابط والمحبة والتضامن بين الجميع، وهذا الأمر لم يفاجئنا، لأنه منذ زمن بعيد كانت لنا رؤية بالنسبة إلى لبنان، مختلفة عما كان سائداً

وشائعاً، وكنا نطرح ذلك في خطبنا واجتماعاتنا الفكرية. فاللبنانيون عندما يزيلون من أمام أعينهم صورة التعصب الطائفي والمذهبي، وعندما يحطمون الحواجز المصطنعة، ويفتحون قلوبهم وعقولهم للحوار، لن يحول بينهم وبين التآخي والتعاون والنقاش والتلاقي حول نقاط مشتركة ومصيرية شيء. هذا بالحد الأدنى، إن لم يكن هناك أيضاً من أهداف أخرى تصل إلى الحضور المباشر في تقبل الآخر على قاعدة أن يصبح له أخاً.

نحن نعرف إذا أخذنا بالميزان المجتمع المسيحي والمجتمع الإسلامي، فإن التعايش المشترك بينهما حسب الطريقة التي يدار بها الوضع اللبناني، هو عبارة عن موزاييك والبعض يحاول أن يوظف ذلك لمصالح تكتيكية وخاصة، ولكن إدارة الحوار بشكل صحيح كما يجري الآن بين حزب الله وبكركي، جعلنا نلمس حالة من التآخي الكبير على المستوى النفسي واللقاء الأقوى.

وعن مستوى التنسيق والتعاون بين السرايا والمقاومة الإسلامية، أوضح لي، أن العلاقة والتنسيق بين الطرفين طبيعي، وحتمي ومؤكد في كل المجالات التي تحتاجها الأمور الميدانية. فالسرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، كما هو معروف وليدة فرع من فروع المقاومة الإسلامية في لبنان. وقائد المقاومة السيد حسن نصر اللّه، عندما أعلن عن انشاء السرايا، كان من بين الأسباب التي دفعته إلى ذلك، وجود شباب كثر في لبنان يريدون قتال العدو، وكانوا يطالبون حزب الله مباشرة، بايجاد اطار غير الاطار الإسلامي للانضواء تحت لوائه، من أجل مقاتلة المحتل، لأنهم يحملون أفكاراً وطنية وعقائدية وفكرية

أخرى، أو ينتمون إلى طوائف ومذاهب مختلفة إذ أن الفئة الغالبة على المقاومة هي الشيعة، كانوا يريدون أن يلعبوا دوراً في القتال لا يلزمهم بالتبعات الفكرية والعقائدية الموجودة في المقاومة الإسلامية، فكانت السرايا هي الوعاء الكبير لذلك، وقد أفرز نصر الله لهذه السرايا طاقماً من خيرة الطواقم في المقاومة، للتدريب والإشراف على تنشئة واعداد أفواج هذه السرايا. وشيئاً فشيئاً بدأ التدرج داخل السرايا لإنشاء كوادر تستطيع أن تدير نفسها بنفسها، مع بذل كل الجهد من قيادة المقاومة في التعبئة والتسليح والتدريب للوصول إلى هذه النتيجة، وهذا ما حصل فعلاً، فالتعاون والتنسيق الميداني كان أمراً منطقياً.

٥ ـ رؤية العناصر

وللتعرف عن قرب، إلى نماذج المقاتلين في هذه السرايا، وأنماط تفكيرهم، ومستوى تدريبهم، ونظرتهم إلى المقاومة والصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، التقيت بعدد منهم، فروى لي «الشيخ نظير» ـ وهو بالطبع اسم عسكري من طائفة الموحدين الدروز، عن تجربته والتحاقه بالسرايا، فقال:

التحقت في صفوف السرايا منذ بداية تأسيسها، وإنني اعتبرها حركة مقاومة لبنانية شاملة، بمعنى أن لبنان متعدد الطوائف، وهذه السرايا جمعت في صفوفها عناصر من كل الطوائف. وقد شاركت بالعديد من العمليات، واكتسبت خبرة قتالية، واستفدت من التعرف إلى شرائح كثيرة من المجتمع اللبناني، وعندما تحقق التحرير، ازددنا ثقة بأنفسنا، وثبت أن جهودنا أثمرت.

وحالياً فإن استعدادات وجهوزية ونشاط السرايا لمتابعة القتال، قائمة كما كانت في البدايات، فنحن لن نتوقف إلا بعد تحرير آخر ذرة تراب من أرضنا. فأنا أولاً لبناني قبل أن أكون من مذهب معين، أنا وطني لبنان، أنا مقاوم، أرفض الاحتلال والذل والهوان، وكل عناصر السرايا من حولي يحملون نفس المشاعر، لم أحس بينهم يوماً بالغربة، بل العكس شعرت بتآلف ووحدة رؤى وتطلع مع الآخرين، فالذي يجمعنا هو الوطن وتحرير الأرض. وإننا نعي دورنا وواجبنا جيداً، فلن يهدأ لنا بال حتى نستعيد مزارع شبعا، والأسرى، ومتابعة الطريق لتحرير فلسطين.

وعاد بالذاكرة إلى البدايات: عندما انتسبنا إلى السرايا، خضعنا إلى دورات عسكرية لفترات طويلة، وتدربنا على جميع أنواع الأسلحة، وعلى العمليات العسكرية التي ينفذها حزب الله، واكتسبنا الكثير من الخبرات، ولم يعترنا يوم شعوراً طائفياً أو مذهبياً، كنا نعتبر أنفسنا جميعاً في ميدان واحدٍ، وشاركنا في عمليات عديدة، كما شاركنا في التحضير والاعداد، خلافاً لما كان سائداً أثناء العمل في صفوف الأحزاب الأخرى، وعلى الرغم من خوضنا غمار الحرب الأهلية، فإن السرايا أعادت تأهيلنا من جديد، سواء على المستوى الميداني أو الفكري أو الوطني، وكان وما زال همنا الوحيد تحرير الأرض من رجس الاحتلال الإسرائيلي.

وحدثني «جورج»، وهو طبيب مسيحي ماروني من منطقة كسروان درس الطب في فرنسا، فقال: إن سبب كل الكوارث والأزمات التي لحقت بالأمة العربية هو التجزئة، ولو عالجت الحكومات العربية هذه القضية بشكل جذري، لما ضاعت الحقوق. ولما وصلنا إلى ما وصلنا

إليه، وما نشهده من مآس ومجازر اليوم في فلسطين، ليس سوى انعكاس لحالة الاستفزاز بالشعب الفلسطيني، دون أن تكون هناك قوة عربية رادعة.

لقد تأخر التحاقي بالسرايا، دون أن أعرف السبب، قد يكون سني الكبير وقد يكون انتمائي الطائفي، غير أن هذه الهواجس زالت سريعاً، أردت الانضمام إلى السرايا: كتعبير عن مشاعري الوطنية والعربية بعيداً عن النعرات الطائفية. لقد خالفت الكثيرين الذين كانوا يقفون ضد حزب الله، نتيجة اعجابي وتقديري لأداء هذا الحزب، واشتركت في التدريب والعمليات، وكانت أمنيتي وأنا أرى ما يتعرض له الشعب الفلسطيني، لو أن شباب الانتفاضة تلقوا سابقاً تدريباً وتحضيراً على نفس المستوى، لكانوا حققوا الكثير الكثير، ووجهوا طعنات موجعة لصدر العدو.

ما أزعجني هو أنني لم أجد مسيحيين كثر في مجموعتي، بينما لقيت معاملة خاصة، واحتضاناً ورعاية افتخر بها، لم تكن هناك تفرقة بين عناصر السرايا، كنا جميعاً منصهرين في العمل المقاوم، فداخل السرايا انكسرت القاعدة التي كانت تقول إن قوة لبنان بضعفه، وأصبح الشعار قوة لبنان بمقاومته، وبوحدة أبنائه لقد تعلمت الكثير من خلال عملي في السرايا. أدركت أن وسيلة التحرير هي المقاومة أدركت ذلك عملياً وميدانياً، خاصة وأن كل الأديان السماوية حضّت على ذلك ونجحت في الوصول إلى غاياتها من خلال هذا الطريق.

وكانت بقية الأحاديث مع عناصر السرايا متشابهة، فالجميع أبدى رغبته بمواصلة النضال، وأعرب عن سعادته بالانتماء إلى مجموعات المقاومة، معتبرين أن هذا «المجتمع» هو رهان التحرير، والعودة بلبنان الوطني إلى وضعه السليم.

٦ ـ العمليات العسكرية

انطلقت عمليات السرايا ضد مواقع وتجمعات قوات الاحتلال الإسرائيلية وعملائها في الرابع عشر من آذار/مارس العام ١٩٩٨، ونفذت في ذلك اليوم ثلاث عمليات استهدفت مواقع: السويداء، برعشيت وحداثا. مستخدمة الأسلحة الرشاشة والصاروخية ومدافع الهاون، وقد تمكنت من تدمير بعض دشم موقع برعشيت، ومرصد لقوات الاحتلال، وإصابة مرابض رشاشة ثقيلة مع تحقيق اصابات مباشرة ومؤكدة في حامية الموقع، كما استطاعت السرايا من تدمير عدة تحصينات في موقع حداثا، وإصابة مرابض أسلحة ثقيلة ودمرت بعض دشم وتحصينات موقع السويداء، ومرابض رشاشة، وأوقعت اصابات داخل الموقع.

ولهذه المناسبة، أصدرت السرايا بيانها الأول، وجاء فيه: «أردنا أن يسبق الفعل منا أي قول، وأردنا أن نعلن وجودنا بالدم والعرق والرصاص والبندقية، بالتضحية والحضور الميداني في ساحات القتال، دفاعاً عن وطننا وأرضنا وشعبنا والكرامة، واخترنا هذا اليوم بالتحديد، لنؤكد أن العدو الإسرائيلي لا يفهم منطق القانون والقرارات الدولية، وأن هناك منطقاً واحداً يفهمه وهو منطق القوة، الذي أثبت حتى الآن قدرته على إلحاق الهزيمة بالعدو، وفرض عليه أن يتنازل ويتراجع في أكثر من موقف وموقع.

إننا اليوم، ومن موقع الفعل المقاوم والميداني، نعلن عن ولادة السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والتي دخلت ساحة النضال والجهاد بعد أشهر عدة من التحضير والاعداد والتأهيل، بعيداً عن العيون

والأوهام، لتعبر عن ثقة اللبنانيين بكل طوائفهم بخيار المقاومة، وعن أملهم الكبير بالنصر القريب إن شاء الله.

إن السرايا اللبنانية للمقاومة، تؤكد منذ الرصاصة الأولى، التزامها المطلق بهذا الطريق، مهما بلغت التضحيات، وستشكل بعون الله الإطار النضالي الذي يتسع لكل لبناني شريف غيور على شعبه ووطنه وكرامته.

وأكد لي قائد السرايا، أن عدد العمليات التي نفذت، بلغت ٣٥٠ عملية، وهذا رقم قياسي بالنسبة لعمر التجربة فالسرايا ما قبل التحرير بسنتين بدأت بالمشاركة بالعمليات، وخلال تلك المدة تمكنت من تنفيذ هذا الرقم من العمليات، ما بين قصف، وكمائن، وإغارة على المواقع، توجت بالمشاركة في عمليات اقتحام المواقع المباشرة، سواء بمنطقة البياضة أو عرمتا، وهذا يعني قمة الحضور العسكري، قياساً ببعض الفصائل التي شاركت في المقاومة سابقاً. والكل يعرف ما تحتاجه عمليات احتلال المواقع، من أداء ومستوى بنيوي وعسكري، وهذا يعني استعداداً كبيراً للتنشئة والقتال إلى جانب المقاومة.

أما المواقع التي استهدفتها العمليات، فهي: السويداء، بلاط، حداثا، برعشيت، القنطرة، بيت ياحون، رشاف، مثلث دير سريان، مشعرون، طير حرفا، سجد، مرج حولا، الدبشة، الجاموسة، القليعة، القصير، بيت ليف، الحردون، القبع، المحيسبات، بئر كلاب، الصلعة، عرمتا، شمع، البياضة، ثكنة الريحان، المحيبيب، الرادار، الزفاتة، الطهرة، بركة الدجاج، وضهور الكسارة.

وتوزعت العمليات على النحو المدرج في الجدول التالي[1]:

ترقيم تلقائي	الموقع	عدد العمليات
١	السويداء	٢٩
٢	بلاط	٢٦
٣	رشاف	٢٥
٤	حداثا	٢٥
٥	الدبشة	٢٤
٦	حميد	٢١
٧	سجد	٢٠
٨	طير حرفا	١٩
٩	مشعرون	١٨
١٠	القنطرة	١٤
١١	المحيسبات	١٢
١٢	برعشيت	١١
١٣	قلعة الشقيف	١٠
١٤	المثلث	١٠
١٥	الجاموسة	٨
١٦	بئر كلاب	٨
١٧	الحردون	٧
١٨	الصلعة	٦
١٩	القصير	٦

(١) تقرير بعدد وأماكن العمليات، المرجع: السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

ترقيم تلقائي	الموقع	عدد العمليات
٢٠	شمع	٥
٢١	القبع	٥
٢٢	بيت ياحون	٤
٢٣	الرادار	٣
٢٤	الطهرة	٣
٢٥	مرج حولا	٢
٢٦	الزفاتة	١
٢٧	ثكنة الريحان	١
٢٨	المحيبيب	١
٢٩	بركة الدجاج	١
٣٠	ضهور الكسارة	١
٣١	البياضة	١

وعن مدى تطور الأداء القتالي وتنوعه، ومستوى التخطيط والتجهيز والتقدم باتجاه العمق وبعض المشاكل التي كانت تعترضهم قدّم لي قائد السرايا، أمثلة ونماذج عنها فقال:

حققت السرايا خطوات ميدانية مهمة، كعمليات تفجير عبوات ناسفة عند سواتر موقع: بيت ليف، أو موقع السويداء، واحتلال مواقع كما حصل في البياضة وعرمتى، بالمشاركة مع المقاومة الإسلامية.

وتناول تفاصيل الاعداد والتجهيز والتنفيذ لكل عملية، فأشار إلى أن زرع العبوة الناسفة على ساتر موقع السويداء، تم في ٤ كانون أول/ ديسمبر العام ١٩٩٩. وكان الهدف استدراج عناصر الموقع إلى نقطة العبوة، بعد

الاشتباك المباشر مع حامية الموقع، وحين خروجهم من مخابئهم، يتم تفجير العبوة، حتى تتسبب بقتل وجرح أكبر عدد ممكن منهم.

أما في الآلية، فيتبادر للذهن السؤال التالي، لماذا توضع العبوة على ساتر الموقع، وليس على الطريق المؤدي إليه؟ بالطبع كان هناك تنوع في وضع العبوات، إذ يتحدد غرسها طبقاً لحركة العدو واستمراره بها، حتى تحقق العملية نجاحاً.

وكان لوضع العبوة على الساتر اعتبار آخر، هو الاعتبار النفسي والمعنوي عند العدو، فمن يستطيع الوصول إلى مثل هذا المكان المتقدم، وينفذ خطته فإنه قادر على فعل أي شيء، الأمر الذي كان يزيد المحتل وعملاءه احباطاً شديداً.

كانت خطة الهجوم تحتاج إلى أربعة عناصر، وهنا لن أتحدث عن الوقت والجهد الذي استغرقه الرصد والاستطلاع الدائم. لأن هذا العمل يبقى مخفياً ومجهولاً وعديده لا مبرر لذكره.

وفي توزيع المهام، كان العمل موزعاً بين فريق استطلاع خاص، سواء كان رصداً ثابتاً، أو متحركاً وقتالياً.

بعد تأمين المعلومات كاملة، تم اختيار المجموعة المناسبة لتنفيذ العملية. وكان الأمر يحتاج إلى جملة امكانات، سواء بشرية أو لوجستية. ففي الجانب البشري تم التوزيع على الشكل التالي: اثنان يتقدمان نحو ساتر الموقع ليزرعا العبوة. أحدهما اختصاصي زرع عبوات والثاني مقاتل، أما الاثنان الآخران فقاما بدور الاسناد القريب لهما، ودورهما تأمين التغطية للتقدم والانسحاب.

وكان من المفترض أن يتم تنفيذ هذه العملية، قبل الرابع من

كانون الأول/ ديسمبر، لكن طرأ ما أخرّها. فعندما اكتملت التحضيرات والتجهيزات اللوجستية للعملية، دون أن يتغير أي شيء في المعلومات، تمّ رسم سير العملية في السويداء، كما تم تحديد النقطة التي يمكن أن تفاجىء العدو. وأثناء التنفيذ، وعندما وصل المقاومون على مسافة مائة متر من الموقع، فوجئنا بعناصر حزبية لبنانية، تقصف الموقع دون تنسيق مع المقاومة الإسلامية، ومن مسافة بعيدة، بمدافع الهاون.

كنا في تلك اللحظات بحاجة إلى هدوء كامل، للتسلل إلى الموقع، لأن العدو في مثل هذا الوضع يكون في حالة استرخاء تام. لكن القصف دفع العدو للاستنفار، وبدأ القصف المضاد، والتمشيط حول الموقع، خوفاً من أن يكون هناك هجوم، فتوقع عناصر السرايا، أنه تم كشفهم، خاصة أن بعضهم أصيب بشظايا القصف المدفعي البعيد. فغيروا نقطة تواجدهم سريعاً، وبقوا في أماكنهم بينما كاد الفجر يبزغ، وأصبحنا محرجين ما بين أن يعود المقاومون، أو يبقوا حيث هم، لأن الموقع المستهدف كان مستنفراً.

أثناء تنقلهم من نقطة إلى أخرى، في مدار الموقع، جرح أحد الشباب، بشظية، لكنها كانت طفيفة، فاقترب أحد عناصر الاسناد لمعالجة المصاب، فالانسحاب أصبح صعباً، وقد يعرض كل العناصر للخطر، فحددنا حجم الإصابة لمعرفة مدى إمكانية تأخير سحبه، فرأى الاسناد بضرورة حمله خارج المكان، غير أن المصاب أصرّ على البقاء، لأنه خشي أن تنفذ العملية دون أن يكون له شرف المشاركة. ثم كان القرار ببقاء الجميع في أماكنهم طيلة ذلك النهار. وتبيّن لاحقاً أن البقاء كان أفضل من التحرك، ولم يتمكن الموقع من كشفهم، فعادوا ونفذوا العملية في الليلة التالية، فزرعوا العبوة وأطلقوا النار على الموقع ثم دار

اشتباك مع حاميته، عندئذ تم تفجير العبوة لاسلكياً، فقتل عميل من ميليشيا انطوان لحد، وجرح آخر، حسب ما تبين لنا من رصدنا الخاص.

هذا النموذج شكل اختراقاً، وتجربة ميدانية ناجحة. وكنا دائماً نعتمد في معلوماتنا على المقاومة الإسلامية.

سبق هذا النوع من العمليات، زرع عبوتين أخريين، على ساتر موقعي برعشيت وبيت ليف، وبالنسبة للأخيرة، زرعت العبوة على بعد ١٥ متراً من الطريق الترابي المؤدي له، أي عند بوابة الموقع، والمشكلة التي تبينت لنا عند بيت ليف، حتى بعد التحرير، وجود حقول الألغام، وكلفتنا تلك العملية بتر سيقان أربعة مقاومين من المقاومة الإسلامية تابعين لفريق الهندسة وكانوا يحاولون شق معبر للسرايا، وكانت الألغام مزروعة تحت الصخور، وكنا نعتقد خطأً أن الأرض الصخرية لا يوجد فيها ألغام، لأن الصخرة يمكن أن تفجر اللغم، فتكشف لنا أن العدو لم يترك أي وسيلة إلا واستعملها، وسرعان ما أبطلنا مفعول هذا الأسلوب، بعد أن كلفنا الأمر بعض الجهد والوقت والجرحى.

وفي تفجير العبوة عند ساتر موقع برعشيت، أصيب عميلان بجروح عدة.

ب ـ المشاركة باحتلال مواقع

بعد الارتقاء بمستوى التدريب والقتال، أصبحت لنا القدرة على المشاركة الميدانية في اقتحام مواقع الاحتلال مع المقاومة الإسلامية، وغرس اعلامنا فوق سواترها.

وكما تعلم فإن المقاومة تجربة، والتجربة من الناحية العسكرية في

إعداد الإنسان لامتلاك خبرة، تحتاج إلى سنوات طويلة وكان تحقيق ذلك خلال سنتين من عمر السرايا، قفزة نوعية بالزمن، يصبح خلالها المقاتل قادراً على المشاركة في احتلال موقع، فاحتلال الموقع يحتاج إلى قدرة بدنية وذهنية، ومهارات تدريبية وقتالية عالية ومناورات ميدانية تسبق العملية. وعندما أدخلنا شباب السرايا في المناورة تبين لنا أن نسبة كبيرة منهم، قادرة على اقتحام الموقع. لأن تنفيذ مثل هذه العمليات يحتاج إلى سرعة ومرونة، إضافة إلى حرصنا على عدم سقوط اصابات لنا، مع اسقاط أكبر عدد ممكن من الخسائر لدى العدو، وهذا يتطلب دقة تهديف، وجرأة وإقداماً وصبراً، فاخترنا أبرز النوعيات وأثناء المناورة، وضعنا هذه العناصر عند أقرب نقطة على اطلاق النار، للاطمئنان إلى مدى قدرتهم على الحركة والنار أثناء الهجوم والإغارة على الموقع، ونفذنا ضدهم قصف بمثابة تمشيط من قبل العدو، لمعرفة كيفية انتشارهم، وقدرتهم على تلقي وامتصاص الصدمة.

كانت النتيجة رائعة، فشباب السرايا، سواء بصعود الجبل، أو القتال أو الحركة أو غير ذلك، كانوا مميزين جداً، فاخترناهم للنزول إلى اقتحام موقع عرمتى. وكان لهم دور بارز، أشركنا أربعة منهم في الهجوم المتقدم، وهذا شيء مهم، لأنه كما جرت العادة، فإن عدد المهاجمين يكون قليلاً. وهذا أيضاً دليل ثقة.

أضف إلى ذلك كانت هناك مشاركة للسرايا بالإسناد القريب، كما كانت لها مشاركة بالإسناد البعيد.

الاسناد القريب هو مشاة متقدمة، تؤمن التغطية للمهاجمين برمايات أسلحة فردية على نقاط العدو، ويفتح الطريق أمام الشباب.

أما الاسناد البعيد، فمهمته تدمير كل المواقع أمام الفرقة المهاجمة.

على العموم فإن عملية عرمتى كانت في أواخر أيام عملية التحرير، وكان لها الأثر الكبير في نفس العدو وعملائه. وكان احتلال عرمتى هو الأول من نوعه في تاريخ المقاومة، بسبب طبيعة هذا الموقع الجغرافية، وتحصينات الجنود بداخله، وقربه من ثكنات الاحتلال الرئيسية، وتوفر القدرة للامداد. أي كانت هناك جملة من المواقع تحول دون دخوله، ويمكن أن يسبب لنا خسائر بشرية كبيرة للوصول إليه. لكن في الفترة الأخيرة، ساعدتنا مجموعة من العوامل لاقتحام عرمتى. كنا في عزّ الروح المعنوية العالية للمقاتلين والقدرة القتالية أيضاً، وفي قمة انهيار الروح القتالية والمعنوية والنفسية لدى العدو الإسرائيلي وعملائه، وتدابيره الأمنية.

وساعدنا أيضاً في الانتصار، عوامل منها:

- ادخال عدد بشري كبير إلى العمق.

- ادخال مواد تفجيرية إلى مكان قريب من الموقع.

وهذا سر من أسرار عمل المقاومة، لقد استطاعت فعل ذلك قبل شهر أو شهرين من تنفيذ العملية.

وتم تفجير الموقع تفجيراً كاملاً، وكان التفجير بهذا الحجم يحتاج إلى كميات كبيرة جداً من المواد الناسفة، فلو حاولنا ادخال هذه المواد أثناء الهجوم، فإن الأمر يحتاج إلى متسع من الوقت، ما يسمح للعدو بالتدخل عبر طائراته الحربية والمروحية، ويتسبب بإصابات كبيرة في

صفوفنا، وهنا كان لا بد من ادخال الكميات المطلوبة على مراحل، وفي أوقات متباعدة، حتى لا يتم كشف الخطة.

من هنا نقول إن التخطيط للعمليات يحتاج إلى وقت جيد، فهو لا يتحقق خلال أيام قليلة، وفي هذا السياق يتم تحديد فترة طويلة، وتبدأ خطوات التنفيذ على مراحل، ضمن اجراءات وتدابير محددة. حتى تأتي اللحظة المناسبة للتنفيذ، وعندما تتوفر كل العناصر، قد لا تنفذ العملية في الليلة ذاتها، ويمكن أن يتم تأجيلها إلى اليوم التالي أو بعده، أي بعد أن يتأمن الهدف الأفضل لنا.

أثناء عملية عرمتى كانت عناصر السرايا موجودة في ثلاثة مواقع: في الاسناد البعيد، والاسناد القريب، وضمن مجموعة الاقتحام الأولى. كان موعد التنفيذ فجراً والتسلل سبق ذلك بيومين، حيث تم تمركزهم في النقاط المحددة، وهذا أمر ايجابي جداً، لأنه يتطلب حالة صبر، مع عدم اعطاء أي انطباع بوجودك في تلك المنطقة، على الرغم من وجود الطيران الحربي والمروحي والتجسسي في الأجواء المحيطة، وعلى الرغم من رصد العدو الدائم. فتصور أن يبقى المقاتل ٤٨ ساعة مختبئاً خلف صخرة، أو مموهاً بشجرة، ثابت في مكانه مع ما يتطلب ذلك من حاجات الإنسان إلى الطعام والشراب وسواه، هذا يدل على أن مقاتلي السرايا كانوا يتمتعون بقدر عال من الانضباط والقدرة على الاحتمال.

ويجب ألا ننسى أن الظروف الجوية يمكن أن تكون عاملاً سلبياً، فطبيعة المرتفعات أثناء تنفيذ العملية كانت باردة. ومع ذلك تحملوها وصمدوا، ونفذوا العملية.

جـ ـ دخول الدبابة مجال العمليات:

أما عملية البياضة، فتميزت عن العمليات الأخرى بمشاركة الدبابة لأول مرة في صفوف المقاومة باحتلال موقع. والسمة هو أن عدم اكتشاف العدو، حركة آليات ضده، تعني مهانة كبيرة للاحتلال، كما تعني حالة الإحباط والخوف، والارتباك في صفوف العدو.

شاركت الدبابة بقصف الموقع بعنف، علماً بأنه كانت لدينا الإمكانية لاستخدام سلاح آخر يستطيع أن يؤدي دورها، أو يستبدل عوضاً عنها، وهذا كان يحتاج إلى مدفع، لأن مهمة الدبابة هو القصف المباشر، عير أنها كانت عملية رمزية، لها أبعادها، فاستخدام هذا السلاح في المعركة، مع اقتراب موعد التحرير، حسبما كنا نرصد ونلاحظ، يعني تطوراً في تنظيم صفوف المقاومة، فالدبابة إلى جانب الصاروخ في المواجهة يعطي مفعولاً هائلاً، فالجنود الإسرائيليون والعملاء شعروا بالهزيمة النفسية قبل الهزيمة الميدانية، ما عجّل انسحابهم وفرارهم باتجاه فلسطين المحتلة. وقد سادت في أوساط الميليشيات العميلة آنذاك أنباء عن قرب احتلال المقاومة لكل القرى والبلدات الخاضعة لسيطرتها. فسبب ذلك حالة من الإرباك والفوضى في صفوفها.

وكانت خطتنا المطلوبة من إدخال الدبابة إلى المعركة، إثبات قدرتنا على اختراق كل الإجراءات الأمنية للاحتلال، فرغم كل الاحتياطات استطاعت هذه الدبابة مع ما لها من ضجيج، وحركة مكشوفة، أن تصل إلى هدفها وتقصف وتحقق أهدافها.

وبالطبع لقد تم زرع علم السرايا فوق سواتر موقعي البياضة

وعرمتى، إلى جانب أعلام حزب الله، وكان لهذا العمل أثره النفسي لدى مقاتلي السرايا حيث شعروا أنهم أصبحوا في جهوزية وقدرة للوصول إلى رأس هرم العمل المقاوم، وبمقدرتهم زرع أعلامهم، والمشاركة في النصر.

وهناك عملية لم يشر إليها في سجد، رغم أهميتها، فقد صادف هجوم السرايا على هذا الموقع ليلة الاندحار الإسرائيلي، فتعززت المعنويات عند المقاومين والمواطنين على حد سواء، بينما اتسعت دائرة الانهيار لدى المحتل وعملائه، وشعرنا جميعاً أننا بتنا على أبواب الانتصار الكبير، والتحرير الشامل.

لا بد أن نلفت هنا، إلى أن التركيز على هذه العمليات النوعية والمميزة، لا يلغي ولا يقلل من أهمية العمليات الأخرى التي نفذتها السرايا، مثل الاشتباكات مع حاميات المواقع، أو القصف المدفعي والصاروخي من قريب أو بعيد، لكننا كنا نعتبر أن ذلك أصبح في سياق المهمات اليومية والتقليدية وطموحنا كان يتركز دائماً على تجاوز هذه العمليات.

وبعد تحرير أجزاء واسعة من الجنوب والبقاع الغربي، توقفت عملياتنا، لكن نشاطنا الفاعل ما زال موجوداً على خط الجبهة الأمامي في الجنوب، وهو ينحصر في الاستطلاع والدوريات، وهذا ما فرضته طبيعة المرحلة الراهنة. بانتظار أي مستجدات، ونحن جاهزون للمشاركة في استكمال خطوات التحرير في مزارع شبعا وغيرها. لأننا نعتبر أن الوطن ما زال محتلاً ما دام شبر واحد من أرضنا بقي قيد الاحتلال.



الملاحق

مذكرات، بيانات، قرارات واحصاءات

نص قرار مجلس الأمن ٤٢٥ حول لبنان(١)

تاريخ ١٩ آذار ١٩٧٨

إن مجلس الأمن،

بعد أن أخذ برسائل المندوب الدائم للبنان (S - 12600, S - 12606) والمندوب الدائم لإسرائيل (S- 12607).

وبعد أن استمع إلى تصريحات مندوبي لبنان وإسرائيل الدائمين.

مبدياً قلقه الشديد بالنسبة إلى تدهور الوضع في الشرق الأوسط وإلى نتائج ذلك بالنسبة إلى المحافظة على السلم الدولي.

ومعلناً قناعته بأن الوضع الحالي يعيق إقامة سلام عادل في الشرق الأوسط.

١ ـ يطلب أن تحترم بدقة وحدة الأراضي اللبنانية، وكذلك سيادة لبنان واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً.

٢ ـ يطلب إلى إسرائيل أن توقف عملها العسكري ضد وحدة الأرض اللبنانية وأن تسحب قواتها بدون إمهال من كامل الأراضي اللبنانية.

---

(١) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي، المجلد الثاني والمجلد الثالث، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.

٣ ـ يقرر، بناء على طلب الحكومة اللبنانية، أن ينشىء فوراً، تحت سلطته، قوة دولية مؤقتة لجنوب لبنان، من أجل تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين ومساعدة الحكومة اللبنانية على تأمين عودة سلطتها الفعلية إلى المنطقة، على أن تكون هذه القوة مؤلفة من عناصر تقدمها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

٤ ـ يرجو الأمين العام أن يقدم له، خلال أربع وعشرين ساعة، تقريراً حول تطبيق القرار الحالي.

البيان الأول لجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية

يا أبناء بيروت البطلة.

«يا أبناء شعبنا اللبناني العظيم في الجنوب والجبل والبقاع والشمال».

«أيها المقاتلون الوطنيون الشجعان».

«إن العدو الإسرائيلي المستمر في حربه الوحشية ضد لبنان منذ أكثر من مائة وأربعة أيام يبدأ اليوم تدنيس أرض بيروت الوطنية الطاهرة التي قاومت ببطولة طوال هذه المدة ولقنته في خلدة والمتحف وفي ضاحيتها الجنوبية وكل مداخلها دروساً في البطولة لن ينساها».

«إن العدو المجرم يتنكر لكل الاتفاقات التي أجبر على إبرامها بفضل المقاومة البطلة للشعبين اللبناني والفلسطيني بقيادة القوات المشتركة يستهدف اقتحام بيروت الوطنية التي استعصت عليه عندما كانت في حال الاستنفار والتعبئة، وقبل تثبيت الخطة الأمنية التي قضت بتسليم أمن بيروت للسلطة الشرعية.

«إن العدو الإسرائيلي يستأنف جريمته النكراء وسط الرعاية الأميركية نفسها التي تميزت بالخداع المكشوف والرخيص والتي أظهرت خلالها الولايات المتحدة الأميركية أنها القائدة الفعلية للعدوان عسكرياً وسياسياً ضد لبنان وشعبه، ويكشف التذرع بجريمة اغتيال المرحوم

الشيخ بشير الجميل للقيام بهذا العدوان الغادر على بيروت الوطنية مسؤولية إسرائيل وأميركا عن جريمة الاغتيال كما يؤكد مدى خطورة الأهداف المجرمة التي يحملها المخطط الأميركي - الإسرائيلي ضد لبنان، وحدة وكياناً ومصيراً».

«إن أميركا وإسرائيل لا تريدان لبنان بلداً موحداً مستقلاً حراً سيداً وديمقراطياً».

«إن أميركا وإسرائيل ستتابعان تنظيم الدسائس والمؤامرات لتفرقة شعبنا وتقسيم بلادنا وتجزئتها تأميناً لسيطرة مديدة لهما على لبنان، وعبر لبنان على سائر الأقطار العربية المجاورة».

«يا رجال ونساء لبنان من كل الطوائف والمناطق والاتجاهات».

«أيها اللبنانيون الحريصون على لبنان بلداً عربياً سيداً حراً مستقلاً»...

«إلى السلاح استمراراً للصمود البطولي دفاعاً عن بيروت والجبل، عن الجنوب والبقاع والشمال».

«إلى السلاح تنظيماً للمقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال وتحريراً لأرض لبنان من رجسه على امتداد هذه الأرض من أقصى الوطن إلى أقصاه».

«أيها اللبنانيون

إن واجب الدفاع عن الوطن هو أقدس واجب، إن شرف القتال ضد المحتل هو الشرف الحقيقي الذي ينبغي لكل وطني أن يفاخر به».

«فلتنتظم صفوف الوطنيين اللبنانيين كافة وبغض النظر عن

انتماءاتهم السابقة وعن الاختلافات الإيديولوجية والطائفية والطبقية، في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي، كسراً للقيد الذي تحاول أن تفرضه اليوم أميركا وإسرائيل على عنق شعبنا الحر ورفعاً لراية التحرر الحقيقي لشعبنا العظيم».

بيروت في ١٦ أيلول/ إبريل ١٩٨٢

جورج حاوي

محسن إبراهيم

البيان الأول للسرايا اللبنانية

«لقد أردنا أن يسبق الفعل منا أي قول، وأردنا أن نعلن وجودنا بالدم والعرق والرصاص والبندقية بالتضحية والحضور الميداني في ساحات القتال دفاعاً عن وطننا وأرضنا وشعبنا والكرامة، واخترنا هذا اليوم بالتحديد لنؤكد أن العدو الإسرائيلي لا يفهم منطق القانون والقرارات الدولية وأن هناك منطقاً واحداً يفهمه هذا العدو وهو منطق القوة الذي أثبت حتى الآن قدرته على إلحاق الهزيمة بالعدو وفرض عليه أن يتنازل ويتراجع في أكثر من موقف وموقع، إننا اليوم ومن موقع الفعل المقاوم والميداني، نعلن عن ولادة السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والتي دخلت ساحة النضال والجهاد بعد أشهر عدة من التحضير والإعداد والتأهيل بعيداً عن العيون والأوهام لتعبر عن ثقة اللبنانيين بكل طوائفهم بخيار المقاومة وعن أملهم الكبير بالنصر القريب إن شاء الله، إن السرايا اللبنانية للمقاومة تؤكد منذ الرصاصة الأولى التزامها المطلق بهذا الطريق مهما بلغت التضحيات وستشكل بعون الله الإطار النضالي الذي يتسع لكل لبناني شريف غيور على شعبه ووطنه وكرامته».

ضحايا مجزرة صلحا[1]

الرقم	الاسم الكامل	العمر
١	حسين قرنبش	٨٥ سنة
٢	يونس قرنبش	٦٥ سنة
٣	صالح قرنبش	٦٠ سنة
٤	حسين خليفة قرنبش	٥٠ سنة
٥	ذيب قرنبش	٢٥ سنة
٦	مصطفى قرنبش	٥ سنوات
٧	يونس قرنبش	١٧ سنة
٨	إسماعيل قرنبش	٨ سنوات
٩	موسى قرنبش	١٥ سنة
١٠	محمد سعيد قرنبش	٤٥ سنة
١١	محمد حسين قرنبش	٤٥ سنة
١٢	ناصيف ظاهر عبد الله عون	٤٥ سنة
١٣	علي كاظم عون	٤٥ سنة
١٤	محمود عبد الله عون	٥٠ سنة
١٥	محسن عبد الله عون	٦٥ سنة
١٦	حسين ظاهر عبد الله عون	٥٥ سنة

(١) المرجع: الريس، فايز، القرى الجنوبية السبع.

١٧	نجيب ظاهر عبد الله عون	٤٥ سنة
١٨	إسماعيل حيدر	٦٠ سنة
١٩	علي حيدر حمد	٥٠ سنة
٢٠	شبيب طالب	٦٥ سنة
٢١	فاطمة طالب	١٢ سنة
٢٢	مسلم حمود	٧٠ سنة
٢٣	علي موسى حسن	٤٥ سنة
٢٤	الشيخ محمد إبراهيم	٦٠ سنة
٢٥	جمعة معنقي	٦٠ سنة
٢٦	سعيد خليل	٨٠ سنة
٢٧	محمد الحاج معنقي	٧٠ سنة
٢٨	نعيم مصطفى معنقي	٧٥ سنة
٢٩	عبد فياض حمود	٤٠ سنة
٣٠	حسن علي منا	٨٠ سنة
٣١	أحمد أسعد	٤٠ سنة
٣٢	موسى طرفة	٤٥ سنة
٣٣	أحمد الحاج مصطفى	٤٢ سنة
٣٤	خليل حسن عون	٥٠ سنة
٣٥	مصطفى عون	٤٥ سنة
٣٦	محمود عون	٥٠ سنة
٣٧	إسماعيل عون	١٢ سنة
٣٨	عباس عون	٧ سنوات
٣٩	يوسف عون	٤٨ سنة

٤٠	إبراهيم كسيرة	٥٠ سنة
٤١	موسى كسيرة	٤٠ سنة
٤٢	نعيم إسماعيل	٥٠ سنة
٤٣	كامل عبد ظاهر	١٨ سنة
٤٤	كاملة عبد ظاهر	١٤ سنة
٤٥	الحاج معروف	٦٥ سنة
٤٦	الحاج مصطفى	٧٠ سنة
٤٧	موسى علي عون	٧٠ سنة
٤٨	علي يعقوب	٨٠ سنة
٤٩	حسنة الحاج معروف	٥٠ سنة
٥٠	حسين نعيم إسماعيل	٣٥ سنة
٥١	مريم سعيد ظاهر	١٦ سنة
٥٢	علي حميد ظاهر	٤٥ سنة
٥٣	ظاهر علي قاسم	٧٥ سنة
٥٤	زين عون	٤٠ سنة
٥٥	محمود عبد الرحيم	١٦ سنة
٥٦	موسى حسن حمود	٤٥ سنة
٥٧	حسين موسى حمود	١٢ سنة
٥٨	نمر طالب قاسم	٥٠ سنة
٥٩	محمود السكافي	٤٠ سنة
٦٠	قرنفلة السكافي	٤٥ سنة
٦١	رشيد طالب	٧٥ سنة
٦٢	محمود العمري	٤٥ سنة

٦٣	أحمد جيدي	٥٠ سنة
٦٤	سعيد خليل	٦٠ سنة
٦٥	علي شفيق	١٥ سنة
٦٦	موسى علي يعقوب	٦٠ سنة
٦٧	محمد علي حسين	٥٣ سنة
٦٨	حسين تميم	٤٥ سنة
٦٩	فاطمة عون	٢٥ سنة
٧٠	حسن علي أحمد عون	٦٠ سنة
٧١	علي أحمد عون	٦٥ سنة
٧٢	حسين علي أحمد	٤٠ سنة
٧٣	أحمد حسن علي أحمد	٣٥ سنة
٧٤	جواد حسين	٧٥ سنة
٧٥	رمزية قرنبش	٦ سنوات
٧٦	إسماعيل سلامة رضا	٧٠ سنة
٧٧	محمود محمد علي كسيرة	٤٥ سنة
٧٨	محمد حسين كسيرة	٦٥ سنة
٧٩	حمد محمود رضا	٥٠ سنة
٨٠	محمود علي شبلي	٤٠ سنة
٨١	مصطفى محمد قاسم	٥٥ سنة
٨٢	علي عبد الحاج إسماعيل عون	٥٠ سنة
٨٣	إبراهيم عبد عون	٨ سنوات
٨٤	خليل عبد عون	١٢ سنة
٨٥	عبد الله حسين علي	٥٥ سنة

٨٦	محمد ظاهر عبد الله عون	؟
٨٧	أحمد معنقي	٤٥ سنة
٨٨	قاسم شبلي	٣٥ سنة
٨٩	إسماعيل داود	٦٠ سنة
٩٠	عليا القاسم	٥٠ سنة
٩١	حسن رضا	٤٠ سنة
٩٢	أمينة شهاب	٤٠ سنة
٩٣	سعدية سعيد شهاب	٥٠ سنة
٩٤	محسن الحاج ذيب	٧٠ سنة
٩٥	نجمة نجار	٥٥ سنة
٩٦	علي مصطفى معنقي	٤٥ سنة
٩٧	حسين مصطفى معنقي	٥٠ سنة
٩٨	خديجة رضا	٥٠ سنة
٩٩	أمين محسن الحاج ذيب	٦٠ سنة
١٠٠	زمزم معروف	٥٠ سنة
١٠١	حسن سعيد ظاهر	٥٠ سنة
١٠٢	حسين اليوسف	٥٠ سنة
١٠٣	محمود معنقي	١٨ سنة
١٠٤	أحمد نايف عمر	؟
١٠٥	علي نايف عمر	؟

اتفاق القاهرة[1]

«سرّي للغاية»

اتفاق

في يوم الاثنين ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٩ اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش اميل البستاني ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظمة. وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض وزير الخارجية والسيد الفريق أول/ محمد فوزي وزير الحربية. انطلاقاً من روابط الأخوة والمصير المشترك فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد وأن تتم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته. واتفق الوفدان على المبادىء والإجراءات التالية:

الوجود الفلسطيني:

تم الاتفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

١ ـ حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان.

(١) المصدر: شارل حلو، «حياة في ذكريات» (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٥).

٢ ـ إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

٣ ـ وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقة مع السلطة وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات وذلك «ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية».

٤ ـ السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن «مبادىء سيادة لبنان وسلامته».

العمل الفدائي:

تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي وذلك عن طريق:

١ ـ تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

٢ ـ تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.

٣ ـ تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.

٤ ـ إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.

٥ ـ إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين.

٦ ـ القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجود في لبنان بواسطة قيادتها.

٧ ـ تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة.

٨ ـ دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود والتي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية.

٩ ـ تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.

١٠ ـ إلغاء قاعدة جيرون.

١١ ـ يسهّل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي

١٢ ـ الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.

١٣ ـ ومن المسلّم به أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.

١٤ ـ يؤكد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.

١٥ ـ يبقى هذا الاتفاق سرّياً للغاية ولا يجوز الاطلاع عليه إلاّ من قبل القيادات فقط.

رئيس الوفد اللبناني إميل بستاني   **رئيس الوفد الفلسطيني ياسر عرفات**

مذكرة إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة
حول موقف لبنان من مزارع شبعا

بتاريخ الرابع والخامس من شهر أيار/مايو عام ٢٠٠٠ حضر إلى لبنان موفد سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد تيري رود لارسن برفقة وفد، لمناقشة الحكومة اللبنانية في موضوع تنفيذ القرار ٤٢٥ من قبل إسرائيل وفقاً لمضمون الرسالة التي تلقاها سعادة الأمين العام من الحكومة الإسرائيلية فيما يختصّ بالانسحاب الإسرائيلي من لبنان.

يهم لبنان أن يضع بتصرفكم وقائع تلك المناقشات فيما يختصّ بمزارع شبعا بالنظر للدقة والأهميّة التي يستوجبها هذا الموضوع، خصوصاً وأن سعادة الأمين العام سيضمن هذه المناقشات في تقريره لمجلس الأمن حقاً، وبالتالي فإنها ستكون من بين النقاط التي سيبني عليها المجلس قراراته اللاحقة مما يستلزم طرحاً واضحاً وبعيداً عن التأويل أو التفسير فيما يختصّ بالموقف اللبناني الرسمي من هذه القضية، والذي تمّ تلخيصه بما يلي بنتيجة المناقشات مع السيد لارسن:

أولاً: إن لبنان يرحب بمسعى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التطبيق الكامل وغير المشروط للقرار ٤٢٥، ويعتبر أن هذا التنفيذ، إذا ما حصل وفقاً لروحية ونصّ هذا القرار، إنما يكون نتيجة للتضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب اللبناني طيلة ٢٢ سنة كانت خلالها إسرائيل تمتنع عن تنفيذ القرار.

ثانياً: بالنسبة لتعريف الحدود الدولية.

خلال المناقشات مع موفد الأمين العام وفريق الخبراء الذي يرافقه، أوضح لبنان بأن مفهوم الحدود الدولية هو ذلك الذي ينطبق عليه خط الحدود المرسوم عام ١٩٢٣، وقد كانت وجهات النظر متطابقة بين الجانب اللبناني ووفد الأمم المتحدة حول هذه النقطة، إلا أن فروقات أخرى في غاية الأهميّة بالنسبة للبنان قد برزت خلال المناقشات حول الجزء من الحدود الدولية والمتعلق «بمزارع شبعا». وللتعريف عليها بإنجاز، فإن هذه المزارع تقع بين لبنان وسوريا في الجزء الشرقي للحدود اللبنانية، وهي تابعة تاريخياً للبنان وجزء لا يتجزأ منه وتضمّ حوالي ١٥ ألف نسمة كلهم لبنانيون وحوالي ١٢٠٠ منزل بحسب النقاط والمستندات المعدّدة أدناه والتي جرى إبرازها لموفد الأمين العام وفريقه وهي:

١ - يبيّن المستند رقم (١) محاضر تصنيف أراض صادرة عن الجمهورية اللبنانية - وزارة المالية - مصلحة الموارد العامة بتاريخ ١٩٥٤ و١٩٥٥ تتضمّن تصنيف أراض في مزارع فشكول، الريحانية، برختا وغيرها وهي جميعاً من ضمن مزارع شبعا، مما يثبّت بصورة مؤكدة خضوع تلك الأراضي للجبايات المالية التابعة للجمهورية اللبنانية.

٢ - إن جميع أراضي تلك المزارع تعود لهؤلاء السكان بموجب سندات ملكية (PROPERTY DEEDS) صادرة عن الجمهورية اللبنانية - محافظة الجنوب - دائرة صيدا العقارية، ومعلوم في العرف الدولي أنه لا توجد دولة في العالم يحق لها إصدار سندات ملكية لأراض خارجة عن نطاق سيادتها، وقد أبرزت لموفد الأمين العام مجموعة مستندات بهذا الصدد وسلّم بعض منها إلى السيد PENTER خبير خرائط الأمم المتحدة (مستند ٢).

٣ ـ إنه بالعودة أيضاً إلى بعض الوقائع التاريخية، فقد جرى تسليم موفد الأمين العام وفريقه نسخة عن حكم قضائي صادر عن المحكمة الشرعية للطائفة السنيّة في بيروت بتاريخ ١٩٤٥/٣/٣١، وفحواه امتلاك أراض ومقام النبيّ إبراهيم في إحدى تلك المزارع المسماة مزرعة مشهد الطير (مستند ٣).

٤ ـ كما جرى أيضاً تسليم وفد الأمم المتحدة نسخة عن قرار مجلس الوزراء اللبناني المنعقد بتاريخ ١٩٤٨/١/١٦ والذي يبلغ فيه المحكمة الشرعية أعلاه عدم صلاحيتها بامتلاك تلك الأراضي باعتبارها أملاكاً أميرية تعود للدولة اللبنانية ولا يحق لمحكمة دينيّة امتلاكها دون ترخيص من الدولة، مما يؤكد بأن سيادة الدولة اللبنانية على تلك المنطقة تعود لما قبل العام ١٩٤٥ (مستند ٤).

٥ ـ باعتبار أن تلك الأراضي تقع بين لبنان وسوريا فقط وفي الجزء الشرقي من الحدود اللبنانية، ولما كان خط الحدود المعتمد خلال فترة الانتداب الفرنسي أغفل في تلك الفترة ذكر تبعيّة تلك المزارع، بحيث إن ترسيم بعض الخرائط وضعها ضمن الأراضي السورية، مما اقتضى من الحكومة اللبنانية توجيه مذكرة إلى الحكومة السورية في العام ١٩٤٦ بهذا الشأن، وكان جواب الحكومة السورية في حينه وبموجب المذكرة رقم ق ٥٧٤ (٥٣/١٢٤) تاريخ ١٩٤٦/٩/٢٩ بأن ما حصل هو خطأ فنيّ بحت لم يكن يقصد منه تعديل الحدود أو إدخال المزارع المذكورة في نطاق سوريا. واستتبع ذلك تأليف لجنة لبنانية ـ سورية في العام ١٩٤٩ برئاسة الأمير الراحل مجيد إرسلان وزير الدفاع اللبناني حينذاك، واتفقت اللجنة على اعتبار مزارع شبعا جزءاً من لبنان يحدّها من الشرق الوادي المعروف بوادي العسل. وعلى هذا الأساس تمتلك

الحكومة اللبنانية أيضاً خرائط تعود لعام ١٩٦٦ وما قبله تشير إلى كون وادي العسل هو الحدّ الشرقي (مستند رقم ٥).

٦ ـ كما يتوفر أيضاً لدى الحكومة اللبنانية مستند جمركي صادر عن الجمارك السورية في بانياس الجنوبية يمنح بموجبه «الراعي يوسف موسى حمد من مزرعة فشكول اللبنانية جواز مرور» لتجول مواش للرعاية داخل الأراضي السورية، وهذا المستند مؤرخ في ١٨/١/١٩٥١ مما يؤكد بأن مزرعة فشكول، وهي إحدى مزارع شبعا، هي ضمن الأراضي اللبنانية (مستند رقم ٦).

٧ ـ رخصة بناء ممنوحة للمواطن مصطفى عبد الله محمد في موقع خلة الريحان المزرعة ـ خراج شبعا ـ صادرة عن الجمهورية اللبنانية قائمقامية مرجعيون (مستند رقم ٧).

وقد جرى إبرازها للفريق التقنيّ المرافق للسيد لارسن.

تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل ليست معنيّة بهذه المزارع أو بأي نزاع حولها أو ادعاء بملكيتها خصوصاً وأنها احتلت الجزء الأكبر منها عام ١٩٦٧ خلال الحرب، ثمّ احتلّت الجزء الباقي لاحقاً كما سيرد ذكره.

ويستدل مما تقدّم بأن مزارع شبعا تعود للبنان وتقع بين لبنان وسوريا وهي ليست موضع نزاع أبداً بين البلدين، وبالتالي فإنه لا يعود لأية سلطة أو مرجعية أخرى النظر فيها.

٨ ـ بالإضافة إلى ما تقدّم، تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل قد باشرت باحتلال تلك المزارع في حرب حزيران ١٩٦٧، فاحتلت في الخامس عشر منه ستة مزارع ثمّ في العشرين منه ثلاثة مزارع ثمّ في

الخامس والعشرين منه خمسة مزارع، وطردت أهاليها إلى داخل لبنان بعدما دمرت حقولهم ومنازلهم. ثم إن إسرائيل وفي شهر نيسان ١٩٨٩ عادت واحتلت المزرعة الأخيرة في تلك البقعة وهي مزرعة بسطرة وطردت منها العائلات الثلاثين الموجودة فيها ثم ضمتها إلى باقي المزارع. ويتبّين من ذلك أن إسرائيل قامت بقضم تلك الأراضي اللبنانية واحتلتها تباعاً على مراحل منذ العام ١٩٦٧ ولغاية العام ١٩٨٩.

ثالثاً: بالاستناد إلى ما تقدّم، يتبيّن بصورة مؤكدة ولا تقبل التأويل أن مزارع شبعا هي لبنانية، ويشكل الانسحاب الإسرائيلي منها جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ القرار ٤٢٥، وفي خلاف ذلك يكون هذا الانسحاب غير كامل وينطبق عليه صفة إعادة الانتشار لقوات الاحتلال الإسرائيلي، مع ما يترتب عليه من نتائج، وليس الانسحاب الكامل من جميع الأراضي اللبنانية بحسب ما ورد حرفياً في القرار.

رابعاً: إن لبنان يتمسك بالسلام العادل والشامل في المنطقة والقائم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويدعو المجتمع الدولي إلى حمل إسرائيل على تنفيذ تلك القرارات بصورة كاملة وملحّة، إذ من دون ذلك فإن السلام والأمن الدوليين سيكونان دائماً عرضة للخطر والاهتزاز في كامل المنطقة.

رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية

سليم الحص

الجيش الإسرائيلي

جرحى خلال العمليات في لبنان ١٩٨٢ ـ ١٩٩٨

إحصاءات محدثة، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

السنة	عدد الجنود الجرحى
حزيران/يونيو ـ آب/أغسطس ١٩٨٢[(١)]	٢١٢٧
أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ـ أيار/مايو ١٩٨٥[(٢)]	١٧٥٦
حزيران/يونيو ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥	١٩٣
١٩٨٩	٣٠
١٩٩٠	١٤
١٩٩١	١٩
١٩٩٢	٤٨
١٩٩٣	٦٧
١٩٩٤	٥٨
١٩٩٥	٩٨
١٩٩٦	٩٨
١٩٩٧	٩٨
١٩٩٨ (كانون الثاني/يناير ـ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر)	٩٥
المجموع	٤٧٠١

(١) خلال حرب «سلامة الجليل».

(٢) خلال انتشار الجيش الإسرائيلي في لبنان بعد الحرب.

شهداء مجزرة قانا (١٨/٤/١٩٩٦)

الاسم والشهرة	مكان الاستشهاد	تاريخ ومكان الولادة
جميلة محمد أديب	قانا	١٩٢٤ حاريص
علي إسماعيل	قانا	
حسين عباس إسماعيل برجي	قانا	١٩٩١ قانا
فاطمة حسين إسماعيل برجي	قانا	١٩٥٨ قانا
منال حسين إسماعيل برجي	قانا	١٩٨١ قانا
عباس إسماعيل برجي	قانا	١٩٢٠ قانا
مصطفى إسماعيل برجي	قانا	١٩٦٠ قانا
ليلى مصطفى إسماعيل برجي	قانا	١٩٦٣ قانا
بنين علي إسماعيل برجي	قانا	١٩٥٨ قانا
محمد علي إسماعيل برجي	قانا	١٩٧٩ قانا
مريم علي إسماعيل برجي	قانا	١٩٨٩ قانا
حسن علي إسماعيل برجي	قانا	قانا
يوسف رضا بزيع	قانا	١٩٦٧ زبقين
حسن إبراهيم بكري	قانا	
علي حسن إبراهيم بكري	قانا	١٩٩١ صدّيقين
زهراء حسن إبراهيم بكري	قانا	١٩٩٤ صدّيقين
أحلام محمد بلحص	قانا	
حسين علي رحمة الله بلحص	قانا	١٩٨١ صدّيقين
موسى شوقي محمد بلحص	قانا	١٩٩٣ صدّيقين

هيام شوقي بلحص	قانا	١٩٧١ صدّيقين
عبد الكريم عادل بلحص	قانا	١٩٨١ صدّيقين
فاطمة شوقي بلحص	قانا	١٩٨٣ صدّيقين
أحمد شوقي بلحص	قانا	١٩٩٠ صدّيقين
فهد شوقي بلحص	قانا	١٩٨٨ صدّيقين
محمد علي فياض بلحص	قانا	١٩٣٦ صدّيقين
فاطمة سعد الله بلحص	قانا	١٩٨١ صدّيقين
زهرة سعد الله بلحص	قانا	١٩٨٦ صدّيقين
خديجة سعد الله بلحص	قانا	١٩٨٧ صدّيقين
أمل سعد الله بلحص	قانا	١٩٨٨ صدّيقين
غالب سعد الله بلحص	قانا	١٩٦٦ صدّيقين
فياض سعد الله بلحص	قانا	١٩٧١ صدّيقين
إبراهيم سعد الله بلحص	قانا	١٩٨٩ صدّيقين
نائلة سعد الله بلحص	قانا	١٩٧٦ صدّيقين
حسن علي رحمة الله بلحص	قانا	١٩٩٥ صدّيقين
حسين رحمة الله بلحص	قانا	
أحمد رحمة الله بلحص	قانا	١٩٨٤ صدّيقين
قاسم رحمة الله بلحص	قانا	١٩٨٦ صدّيقين
رحمة الله علي بلحص	قانا	١٩٤١ صدّيقين
زهرة رحمة الله بلحص	قانا	١٩٧٩ صدّيقين
عباس علي بلحص	قانا	١٩٩٣ صدّيقين
زهرة علي بلحص	قانا	١٩٧٤ صدّيقين
فاطمة علي بلحص	قانا	١٩٩٤ صدّيقين

حسن علي بلحص	قانا	١٩٩٦ صدّيقين
محمد سعد الله بلحص	قانا	١٩٨٤ صدّيقين
مريم رحمة الله بلحص	قانا	١٩٧٤ صدّيقين
عبد المحسن حيدر بيطار	قانا	١٩٨٦
عبد الهادي حيدر بيطار	قانا	١٩٨٥
فادي بيطار	قانا	
علي بيطار	قانا	
عبودي بيطار	قانا	
محمد بيطار	قانا	
إبراهيم أحمد تقي	قانا	١٩٤١ جبال البطم
دنيا إبراهيم تقي	قانا	١٩٨٩ جبال البطم
أحمد إبراهيم جابر	قانا	١٩٣٧ قانا
إلهام أحمد جابر	قانا	١٩٧٣ قانا
محمود جابر	قانا	
علي حسين جعفر	قانا	
سامية علي جعفر	قانا	
رامي علي جعفر	قانا	
محمد علي جعفر	قانا	
حمزة علي جعفر	قانا	
هيام علي جعفر	قانا	
إبراهيم علي جعفر	قانا	
ناهدة علي جعفر	قانا	
جورجيت مخايل الحاج	قانا	١٩٣٨ قانا

أحمد سليم حيدر	قانا	١٩٣٤ قانا
فوزية أحمد حيدر	قانا	١٩٥٣ قانا
حسن أحمد حيدر	قانا	١٩٩٠ قانا
قاسم محمود خليل	قانا	جبال البطم
حسين قاسم خليل	قانا	جبال البطم
محمد قاسم خليل	قانا	جبال البطم
مريم علي خليل	قانا	جبال البطم
حسام ياسين خليل	قانا	جبال البطم
علي ياسين خليل	قانا	جبال البطم
حسن قاسم خليل	قانا	جبال البطم
صادق أحمد ديب	قانا	١٩٩٠ رشكناناي
سعدية علي ديب	قانا	١٩٦٨ رشكناناي
محمد حسين ديب	قانا	١٩٨٨ رشكناناي
حمزة حسين ديب	قانا	١٩٩٠ رشكناناي
علي أحمد ديب	قانا	١٩٨٦ رشكناناي
قاسم أحمد ديب	قانا	١٩٨٢ رشكناناي
سكينة شريف ديب	قانا	١٩٦٢ رشكناناي
محمد أحمد ديب	قانا	١٩٩٢ رشكناناي
شاهينة حبيب سعد	قانا	حاريص
ميرفت حسين عبد الله(*)	قانا	
علية محمد عزام	قانا	١٩٤٦ صدّيقين

(*) جنسية فلسطينية.

تميمة محمد عزام	قانا	١٩٥٣ صدّيقين
دنيا علي عزام	قانا	١٩٩٤ صدّيقين
غادة محمد عطوي	قانا	١٩٧٠ صدّيقين
فاطمة عبد الحميد فقيه[١]	قانا	١٩٧٤ أبيدجان
ريما عبد الحميد فقيه[١]	قانا	١٩٨٣ أبيدجان
حسين علي فتوني	قانا	١٩٥٩ قانا
زمزم شريف فرحات	قانا	برعشيت
هنادي عبد الودود مال الله[٢]	قانا	
زينب خليل مرعي	قانا	
ميرفت حسين المحمد[٣]	قانا	١٩٨٤ جبال البطم
مريم قاسم هاشم	قانا	١٩٦٨ رشكناناي
نهلة يوسد هيدوس	قانا	

(١) جنسية فلسطينية.
(٢) أصل العائلة من القليلة.
(٣) لديها جنسية عراقية.

شهداء مجزرة النبطية (١٨/٤/١٩٩٦)

الاسم والشهرة	مكان الاستشهاد	تاريخ ومكان الولادة
فوزية علي خواجا	النبطية الفوقا	١٩٥٤ النبطية الفوقا
علي حسن عليان العابد	النبطية الفوقا	١٩٨٥ النبطية الفوقا
محمد حسن عليان العابد	النبطية الفوقا	١٩٨٢ النبطية الفوقا
هدى حسن عليان العابد	النبطية الفوقا	١٩٨٧ النبطية الفوقا
نور حسن عليان العابد	النبطية الفوقا	١٩٩٦ النبطية الفوقا
مرتضى حسن عليان العابد	النبطية الفوقا	١٩٩٢ النبطية الفوقا
لولو حسن عليان العابد	النبطية الفوقا	١٩٨٠ النبطية الفوقا
ندى حسن عليان العابد	النبطية الفوقا	١٩٩٠ النبطية الفوقا
أحمد علي بصل	النبطية الفوقا	١٩٧٢ النبطية الفوقا

شهداء مجزرة سيارة الإسعاف (١٣/٤/١٩٩٦)

الاسم والشهرة	مكان الاستشهاد	تاريخ ومكان الولادة
نوفا أحمد العقلة	طريق المنصوري	١٩٣٥ مروحين
هدوء فادي الخالد	طريق المنصوري	١٩٨٤ المنصوري
منى حبيب شويخ	طريق المنصوري	١٩٦٧ المنصوري
زينب عباس جحا	طريق المنصوري	١٩٨٧ المنصوري
حنين عباس جحا	طريق المنصوري	١٩٩٢ المنصوري
مريم عباس جحا	طريق المنصوري	١٩٩٦ المنصوري

إحصاء الجيش الإسرائيلي للقتلى والجرحى من جنوده في لبنان، ١٩٨٢ ـ ١٩٩٨[١]

إحصاءات محدثة، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

السنة	عدد الجنود القتلى
حزيران/يونيو ـ آب/أغسطس ١٩٨٢[٢]	٣٤٩
أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ـ أيار/مايو ١٩٨٥[٣]	٣٠٦
حزيران/يونيو ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥	٢
١٩٨٦	٨
١٩٨٧	١٨
١٩٨٨	٢٠
١٩٨٩	٣
١٩٩٠	٧
١٩٩١	١٠
١٩٩٢	١٣
١٩٩٣	٢٦
١٩٩٤	٢١
١٩٩٥	٢٣
١٩٩٦	٢٦
١٩٩٧	٣٩
١٩٩٨ (كانون الثاني/يناير ـ ٧ تشرين الأول/أكتوبر)	١٥[٤]
المجموع	٨٨٦

(١) المصدر: Israel Defense Forces, Spokesperson's Office, Information Branch (1998) http://www.idf.il/English/FACTSS/killed.htm.

(٢) خلال حرب «سلامة الجليل».

(٣) خلال انتشار الجيش الإسرائيلي في لبنان بعد الحرب.

(٤) اثنان قتلا في حوادث خلال قيامهما بمهماتهما.

اتفاق ١٧ أيار [مايو] ١٩٨٣
النصوص الرسمية الكاملة[١]

نص الاتفاق

إن حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة إسرائيل

إدراكاً منهما لأهمية وتعزيز السلام الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية،

تأكيداً لإيمانهما بأهداف شرعة الأمم المتحدة ومبادئها وإقراراً بحقهما وواجبهما في العيش بسلام مع بعضهما ومع جميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها،

وبناء على اتفاقهما على إعلان إنهاء حالة الحرب بينهما،

رغبة منهما في إقامة أمن دائم ما بين بلديهما وتلافي التهديد واستعمال القوة فيما بينهما،

رغبة منهما في إقامة علاقاتهما المتبادلة وفقاً لما نصّ عليه هذا الاتفاق،

(١) المصدر: الجمهورية اللبنانية، «وثائق اتفاق جلاء القوات الإسرائيلية»، كتاب أبيض (بيروت: وزارة الخارجية ـ وزارة الإعلام، ١٩٨٣).

وبعد أن زودتا مندوبيهما المفوضين الموقعين أدناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الاتفاق، بحضور ممثل الولايات المتحدة الأميركية،

اتفقا على الأحكام الآتية:

المادة ١

١ ـ يتعهد كل من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، ويعتبر أن الحدود الدولية القائمة بين لبنان وإسرائيل غير قابلة للانتهاك.

٢ ـ يؤكد الفريقان أن حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل أنهيت ولم تعد قائمة.

٣ ـ عملاً بأحكام الفقرتين الأولى والثانية، تتعهد إسرائيل بأن تسحب قواتها المسلحة من لبنان وفقاً لملحق هذا الاتفاق.

المادة ٢

في ضوء مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يتعهد الفريقان بتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية وبطريقة تؤدي إلى تعزيز العدالة، والسلام والأمن الدوليين.

المادة ٣

رغبة في توفير الحد الأقصى من الأمن للبنان ولإسرائيل، يقيم الفريقان ويطبقان ترتيبات أمنية، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية، وفقاً لما هو منصوص عليه في ملحق هذا الاتفاق.

المادة ٤

١ ـ لا تستعمل أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو إرهابي ضد الفريق الآخر، أو ضد شعبه.

٢ ـ يحول كل فريق دون وجود أو إنشاء قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة، أو منظمات أو قواعد أو مكاتب أو هيكلية تشمل أهدافها أو غاياتها الإغارة على أراضي الفريق الآخر أو القيام بأي عمل إرهابي داخل هذه الأراضي، أو أي نشاط يهدف إلى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر. لهذه الغاية، تصبح لاغية وغير ملزمة جميع الاتفاقات والترتيبات التي تسمح ضمن أراضي أي من الفريقين بوجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر.

٣ ـ مع الاحتفاظ بحقه الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي، يمتنع كل من الفريقين:

أ) عن القيام أو الحث أو المساعدة أو الاشتراك في تهديدات أو أعمال حربية أو هدامة، أو تحريضية أو عدوانية أو الحث عليها ضد الفريق الآخر، أو ضد سكانه أو ممتلكاته، سواء داخل أراضيه أو انطلاقاً منها، أو داخل أراضي الفريق الآخر.

ب) عن استعمال أراضي الفريق الآخر لشن هجوم عسكري ضد أراضي دولة ثالثة.

ج) عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للفريق الآخر.

٤ ـ يتعهد كل من الفريقين باتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات القانونية بحق الأشخاص والمجموعات التي ترتكب أعمالاً مخالفة لأحكام هذه المادة.

المادة ٥

انسجاماً منهما مع إنهاء حالة الحرب يمتنع كل فريق، في إطار أنظمته الدستورية، عن أي شكل من أشكال الدعاوة المعادية للفريق الآخر.

المادة ٦

فيما عدا حق العبور البريء وفقاً للقانون الدولي، يمنع كل فريق دخول أرضه أو الانتشار عليها أو عبورها لقوات عسكرية أو معدات أو تجهيزات عسكرية عائدة لأية دولة معادية للفريق الآخر، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الإقليمي.

المادة ٧

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق وبناء على طلب الحكومة اللبنانية وموافقتها، ليس هناك ما يحول دون انتشار قوات دولية على الأرض اللبنانية لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها. ويتم اختيار الدول المساهمة الجديدة في هذه القوات من بين الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة ٨

١ ـ أ) عند دخول هذا الاتفاق حيزْ التنفيذ، ينشىء الفريقان لجنة اتصال مشتركة تبدأ ممارسة وظائفها من وقت إنشائها وتكون الولايات المتحدة الأميركية فيها مشاركاً. يعهد إلى هذه اللجنة بالإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق في جميع جوانبه. وفيما يخص القضايا ذات العلاقة بالترتيبات الأمنية، تعالج هذه اللجنة المسائل غير المفصول بها والمحالة إليها من قبل لجنة الترتيبات الأمنية المنشأة بموجب الفقرة(ج) أدناه.

تتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع.

ب) تهتم لجنة الاتصال المشتركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان وإسرائيل، بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتوجات والأشخاص، والمواصلات، إلخ.

ج) في إطار لجنة الاتصال المشتركة تنشأ لجنة الترتيبات الأمنية المحدد تشكيلها ووظائفها في ملحق هذا الاتفاق.

د) يمكن إنشاء لجان فرعية للجنة الاتصال المشتركة حينما تدعو الحاجة.

هـ) تجتمع لجنة الاتصال المشتركة في لبنان وإسرائيل دورياً.

و) لكل من الفريقين، إذا رغب في ذلك، وما لم يحصل أي اتفاق على تغيير الوضع القانوني، أن ينشىء مكتب اتصال على أرض الفريق الآخر، للقيام بالمهام المذكورة أعلاه في إطار لجنة الاتصال المشتركة وللمؤازرة في تنفيذ هذا الاتفاق.

ز) يرأس أعضاء كل فريق في لجنة الاتصال المشتركة موظف حكومي رفيع المستوى.

ح) تكون جميع الشؤون الأخرى المتعلقة بمكاتب الاتصال هذه، وبموظفيها، وكذلك بالموظفين التابعين لأي من الفريقين والموجودين على أرض الفريق الآخر لسبب ذي صلة بتنفيذ هذا الاتفاق، موضوع بروتوكول يعقد بين الفريقين ضمن لجنة الاتصال المشتركة، وبانتظار عقد هذا البروتوكول تعامل مكاتب الاتصال والموظفون المشار إليهم وفقاً للأحكام المتصلة بهذا الموضوع المنصوص عليها في اتفاقية البعثات الخاصة تاريخ ٨ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٦٩، بما فيها الأحكام المتعلقة بالامتيازات والحصانات. وهذا دون المساس بموقف الفريقين من تلك الاتفاقية.

٢ ـ خلال فترة الستة أشهر التالية لانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من لبنان وفقاً للمادة الأولى من هذا الاتفاق، وبعد الإعادة

المتزامنة لبسط السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل، وفي ضوء إنهاء حالة الحرب، يشرع الفريقان، في إطار لجنة الاتصال المشتركة، بالتفاوض، بنية حسنة، بغية عقد اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص وتنفيذها على أساس غير تمييزي.

المادة ٩

١ ـ يتخذ كل من الفريقين، في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق، وذلك وفقاً للأصول الدستورية المتبعة لدى كل من الفريقين.

٢ ـ يتعهد الفريقان بعدم تنفيذ أية التزامات قائمة تتعارض مع هذا الاتفاق وبعدم الالتزام بأي موجب أو اعتماد قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الاتفاق.

المادة ١٠

١ ـ يتم إبرام هذا الاتفاق من قبل الفريقين طبقاً للأصول الدستورية لدى كل منهما، ويسري مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الإبرام، ويحل محل الاتفاقات السابقة بين لبنان وإسرائيل.

٢ ـ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق كل المرفقات له (الملحق والذيل، والخريطة والمحاضر التفسيرية المتفق عليها).

٣ ـ يمكن تعديل هذا الاتفاق أو تنقيحه أو استبداله برضى الفريقين.

المادة ١١

١ ـ تجري تسوية الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه بطريقة التفاوض ضمن لجنة الاتصال المشتركة. وكل خلاف من هذا النوع تعذرت تسويته بهذه الطريقة بجري طرحه للتوفيق. وإذا لم يحل، يصار إلى إخضاعه لإجراء يتفق عليه للفصل فيه بصورة نهائية.

المادة ١٢

يبلَّغ هذا الاتفاق إلى أمانة الأمم المتحدة لتسجيله وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

حُرر في خلده وكريات شمونة في اليوم السابع عشر من أيار [مايو] ١٩٨٣ على ثلاث نسخ بأربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والإنكليزية والفرنسية. في حال أي اختلاف بالتفسير يعتمد على أحد سواء النصان الإنكليزي والفرنسي.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية | **عن حكومة دولة إسرائيل**

أنطوان فتّال | **بشهادة** | **دايفيد كمحي**

عن حكومة الولايات المتحدة الأميركية

موريس درايبر

نص «تفاهم نيسان» الذي تم التوصل إليه لوقف إطلاق النار في لبنان ٢٦/٤/١٩٩٦[1]

التفاهم

بعد المناقشات مع حكومتي إسرائيل ولبنان، وبالتشاور مع سورية، تفهم الولايات المتحدة أن لبنان وإسرائيل سيتكفلان بما يلي:

١) إن الجماعات المسلحة في لبنان لن تنفذ هجمات بصواريخ الكاتيوشا أو بأي نوع آخر من الأسلحة داخل إسرائيل.

٢) إن إسرائيل والمتعاونين معها لن يطلقوا النار من أي سلاح كان على المدنيين أو الأهداف المدنية في لبنان.

٣) فوق هذا يلتزم الفريقان أن يتكفّلا بعدم استهداف المدنيين بالهجمات أياً تكن الظروف، وعدم استخدام المناطق الآهلة بالمدنيين ولا المنشآت الصناعية والكهربائية قواعد انطلاق للهجمات.

٤) لا شيء مما ورد ذكره ههنا يمنع أياً من الفريقين من ممارسة حق الدفاع عن النفس، ولا تكون هذه الممارسة انتهاكاً لهذا التفاهم.

تؤلف مجموعة مراقبة من الولايات المتحدة وفرنسا وسورية ولبنان وإسرائيل. وتكون مهمتها مراقبة تطبيق التفاهم المنصوص عليه أعلاه.

(١) النص الأصلي بالإنكليزية، وقد حصلنا عليه من محفوظات وكالة «رويتر» للأنباء ـ بيروت.

وترفع الشكاوى إلى مجموعة المراقبة. وفي حال ادعاء خرق هذا التفاهم، يتقدم الفريق المدعي بشكوى في غضون ٢٤ ساعة. أمّا إجراءات التعامل مع الشكاوى فستحددها مجموعة المراقبة.

وستؤلف الولايات المتحدة أيضاً مجموعة استشارية من فرنسا والاتحاد الأوروبي وروسيا، وسوى هذه من الأطراف المعنية، من أجل المساعدة في تلبية حاجات إعادة الإعمار في لبنان.

ومن المعترف به أن التفاهم لإنهاء الأزمة الحالية بين لبنان وإسرائيل لا يمكن أن يكون بديلاً من حل دائم. والولايات المتحدة تفهم أهمية تحقيق سلام دائم في المنطقة. ومن أجل هذه الغاية، تقترح الولايات المتحدة استئناف المفاوضات بين سورية وإسرائيل وبين لبنان وإسرائيل في وقت يتفق عليه من أجل التوصل إلى سلام شامل. والولايات المتحدة تفهم أنه من المرغوب فيه أن تجرى هذه المفاوضات في مناخ من الاستقرار والهدوء.

يعلن هذا التفاهم في تمام الساعة ١٨:٠٠ من مساء ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ في الدول المعنية كافة وفي وقت واحد. والوقت المحدد للتنفيذ هو الساعة ٠٤:٠٠ من صباح ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

مؤتمر صحافي للأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، حول رأي الحزب في حصيلة العدوان الإسرائيلي وتقويمه لـ«تفاهم نيسان» ٢٦/٤/١٩٩٦[1]

[مقتطفات]

[.......]

في الحادي عشر من نيسان [أبريل] بدأ العدو الصهيوني اجتياحه الرابع للبنان معلناً على لسان قادته مجموعة أهداف أهمها:

١ ـ ضرب البنية التحتية للمقاومة الإسلامية وحزب الله.

٢ ـ إسقاط تفاهم تموز ١٩٩٣ وإطلاق يد العدو الصهيوني في ضرب المدنيين اللبنانيين كيفما شاء وأنّى شاء ولو في العاصمة بيروت.

٣ ـ الضغط على الحكومة اللبنانية لإيقاف عمليات المقاومة ونزع سلاحها وبقاء الأرض والأهل مرتهنين للاحتلال بانتظار ما ستسفر عنه المفاوضات.

٤ ـ منع إطلاق الكاتيوشا على المستوطنات في شمالي فلسطين المحتلة كوسيلة من وسائل الدفاع عن المدنيين اللبنانيين.

(١) «العهد» العدد ٦٣٥، ٣٠/٤/١٩٩٦.

ومضمراً في الآن نفسه مجموعة أهداف أُخرى أهمها تحقيق أهداف قمة شرم الشيخ من خلال ضرب المقاومة وصولاً إلى:

١ ـ استفراد لبنان وعزله عن سورية وفرض الشروط عليه.

٢ ـ محاصرة سورية وعزلها تمهيداً لاستدراجها إلى صلح وفق الشروط الإسرائيلية.

واستخدم العدو أحدث الأسلحة الأميركية تدميراً في اجتياحه طوال ستة عشر يوماً، جواً وبراً وبحراً، منفذاً ضد المدنيين والأهداف المدنية ما يقرب من ٨٥٠ غارة جوية بواسطة الطيران الحربي والمروحي ومطلقاً ما يقرب من ٤٥ ألف قذيفة مدفعية ثقيلة براً وبحراً، مكرراً تجربته الفاشلة في اجتياح تموز [يوليو] ١٩٩٣.

فماذا حقق من أهداف عدوانه المعلنة والمضمرة خلال فترة الستة عشر يوماً التي تعادل ضعف الفترة الزمنية التي استغرقها عدوان تموز [يوليو] ١٩٩٣؟

لقد عاد العدو فدمر المنازل والبيوت وألحق الأضرار بها وبالمزروعات وبالمنشآت، وهجر عدة مئات آلاف من السكان اللبنانيين.. وارتكب عدة مجازر بحق الناس الأبرياء كشفت عن وجهه الإرهابي أمام الرأي العام العالمي وعمقت الأحقاد ضد الإسرائيليين وقدمتهم كمجرمي حرب لا يختلف بعضهم عن بعض، فليس بيريز أكثر تحضراً ومدنية من سلفه رابين ولا من آرييل شارون منسق مجازر صبرا وشاتيلا، فجميعهم من مدرسة واحدة تقوم منهجيتها على العدوان وسفك دماء الأبرياء واحتلال أراضيهم بالقوة وتهجيرهم من ديارهم.

وفي المقابل على هذا الصعيد:

ردت المقاومة الإسلامية على استهداف المدنيين اللبنانيين باستهداف المستوطنين الصهاينة في شمال فلسطين فهجرت سكانها بمعظمهم، وحوّلت المستوطنات إلى أرض خربة تصعب الحياة فيها. أكثر من مئة ألف هجروا المستوطنات، وأكثر من ألفي وحدة استيطانية دمرت إضافة إلى عدة مصانع، فضلاً عن الأضرار والخسائر الاقتصادية الجسيمة، وسقوط عدد من القتلى والجرحى هناك. وبرغم عدم التكافؤ في قوة النيران بين الجانبين فإن الخسائر في شمالي فلسطين المحتلة كانت بالغة وكبيرة أيضاً.

وعلى المستوى العسكري:

١ ـ لم تسجل إصابة أي منصة إطلاق لصواريخ الكاتيوشا طوال فترة العدوان. وأنا أتحدى شمعون بيريز وجميع معاونيه أن يقدموا صورة واحدة لمنصة صواريخ استطاعوا أن يقصفوها طيلة ستة عشر يوماً من العدوان، وهذا دليل الفشل العسكري الإسرائيلي الذي وعدوا به شعبهم وعوّلوا الكثير من الآمال الانتخابية عليه.

٢ ـ استشهد للمقاومة الإسلامية بعد اليوم الخامس، ونحن عندما هنا نقول إلى اليوم الخامس لم يسقط لنا أي شهيد لم نكن نعني على الإطلاق التبرؤ من الشهداء المدنيين، الشهداء المدنيون هم أهلنا وأبناؤنا وإخواننا، هم أهل مجاهدينا وأبنائهم، ولكن كنا نقصد بذلك أن نقول للعالم كله إن العدو الإسرائيلي الذي يقول إنني أقتل مجاهدي حزب الله هو لا يقتل إلاّ الأطفال والنساء. والآن عندما أحدد العدد بكل فخر واعتزاز أقول إن شهداء حزب الله خلال ستة عشر يوماً، ثلاثة عشر شهيداً معروفون بالأسماء، سنشيعهم وسنقيم لهم أعراس شهادة، وقد استشهدوا في مهام مختلفة أثناء التنقل بسياراتهم، وأثناء مواجهات ميدانية في الجنوب والبقاع

الغربي، وكذلك أثناء القصف المدفعي العشوائي. ولكن هل توقفت الكاتيوشا؟ حتى هذه اللحظة استمرت الكاتيوشا تتساقط على المستعمرات في شمالي فلسطين من دون أن يتمكن العدو الإسرائيلي على الرغم من كل إمكاناته وتقنياته من وقف ذلك وعلى عدد أكبر من المستعمرات من تلك التي أصيبت في تموز [يوليو] ١٩٩٣.

ومن جهة ثانية فإن الموقف الرسمي اللبناني بقي طوال فترة العدوان متمسكاً بحق الشعب اللبناني في مقاومة الاحتلال واستخدام السلاح بوجه الصهاينة المحتلين لأرضنا في الجنوب والبقاع الغربي.

ومن جهة ثالثة فرض على العدو الصهيوني أن يلتزم عدم التعرض للمدنيين.

ومن جهة رابعة لم تصب البنية التحتية للمقاومة الإسلامية بأية أضرار، بل على العكس من ذلك؛ استمرت هذا البنية تصمد وتواجه وتتحرك بفاعلية منقطعة النظير حتى اللحظة الأخيرة، وازدادت الخبرة وتصلبت قدرات المواجهة، ولم يستطع العدو تقطيع أي تواصل بين أفراد القوى المجاهدة المشاركة في التصدي للعدوان في كل الميادين والاختصاصات والأسلحة.

وعلى الصعيد الآخر:

نتيجة للمقاومة الباسلة، والصمود الرائع، والوحدة الوطنية، والتنسيق الرسمي اللبناني مع سورية، تم إحباط الهدف الأساس للعدوان، المراهن على استفراد لبنان واستدراجه، وعلى محاصرة سورية وعزلها، وتبعاً لذلك، وبالإضافة إلى ما تركته المجازر بحق الأبرياء في قانا والنبطية الفوقا وسحمر والحنية من آثار سيئة على صورة الصهاينة

لدى الرأي العام الدولي، تدافعت الدول الأوروبية والعربية والإسلامية إلى دمشق، وبعضها كان قد اجتمع في شرم الشيخ ليغطي بعض هذه الأهداف، تدافعت لتدين العدوان الصهيوني ولتطرح عدة مبادرات لإنهاء الوضع القائم ولتسقط عملياً مفاعيل قمة شرم الشيخ من خلال تضامنها مع الشعب اللبناني وحقه في مقاومة الاحتلال وتمييز ذلك عما تشيعه الدعاية الأميركية والصهيونية بأنه إرهاب.

وهكذا نجد أن أهداف العدوان الإسرائيلي على لبنان وشعبه قد سقطت بالكامل، ولم يستطع بيريز المرشح أن يحوز على الورقة الانتخابية الرابحة من خلال الاستمرار في عدوانه، فاضطر للانكفاء مدعياً لنفسه أن تدمير المنازل والطرق واستهداف المدنيين بالمجازر الإرهابية وقتل الأطفال والنساء.. كفيل بتضليل الناخبين الإسرائيليين وإيهامهم بأن الأهداف من عناقيد الغضب قد تحققت.

[.......]

بقي هناك عدد من الهموم والمواضيع أريد أن أشير إليها:

١ ـ همّ مواصلة المقاومة ضد المحتلين الصهاينة حتى دحرهم عن أرضنا، وهذا الأمر لم يمسه على الإطلاق التفاهم الذي تم الإعلان عنه اليوم، المقاومة ستستمر بجهادها وتضحياتها حتى تحرير الأرض من رجس الاحتلال الصهيوني، ومعها كل الشعب اللبناني وضمائر الشعوب الحية في العالم التي عبّرت عن موقفها وتضامنها خلال أيام العدوان.

٢ ـ همّ بناء ما تهدم، وهنا أقول إن البيوت التي تهدمت هي بيوت أهلنا، ونحن إلى جانب كل المؤسسات الرسمية والأهلية، كما كان شعارنا «معاً نقاوم ومعاً نبني» هذا الشعار سيبقى. من صباح الغد ومع

عودة أهلنا الشرفاء إلى بيوتهم التي هجروا منها سوف تبدأ مؤسساتنا وفي طليعتها مؤسسة جهاد البناء بالعمل لخدمة هؤلاء الناس من أجل إعادة الحياة إلى كل ما خرب ودمر.

٣ ـ التفاهم الذي أُعلن عنه اليوم بالنسبة إلينا نعلن التزامنا بمضمون هذا التفاهم الذي نرى فيه عودة إلى تفاهم تموز مع آلية وضمانات. أمّا النص فهو في الحقيقة يعني الحكومتين اللبنانية وحكومة العدو الإسرائيلي، لسنا ملزمين بالحروف والنصوص كما وردت في الاتفاق. وأن هناك مصطلحات نحن لا نوافق عليها إذا أردنا أن نعتبر أن هذا النص يعنينا بالكامل. نحن نعتبر أن الفصائل المسلحة هي أشرف مجموعات مقاومة في العالم، ونحن لا نعتبر أن هناك أرضاً اسمها إسرائيل، هناك أرض اسمها فلسطين المحتلة. وهناك أيضاً بنود لا تعنينا: مفاوضات وإعادة المفاوضات.. موقفنا من مبدأ المفاوضات هو موقف واضح، لذلك أقول: نحن في قيادة حزب الله نقول: في ما يعني البنود التي تتحدث عن ترتيب معين يحمي المدنيين في الطرفين، روح هذا التفاهم وبنود هذا التفاهم التي تعني هذا المعنى نحن ملتزمون بها وليس لدينا أي مشكلة في ذلك، وعلى هذا الصعيد أؤكد أنه ليس هناك أي قيد على حرية حركة المقاومة وعملياتها لتحرير الأرض المحتلة. وما ذكر عن عدم استخدام المناطق الآهلة بالسكان قواعد لإطلاق الصواريخ وما شاكل أو كما ذكرت إذاعة العدو كأماكن لقصف الصواريخ، أقول: منذ سنوات طويلة هذه سياستنا: المقاومة الإسلامية لم تطلق صواريخ من المناطق الآهلة بالسكان، وتعتبر أن أهل القرى هم أهلها وشباب المقاومة هم أبناء هذه القرى، سياستنا والتزامنا منذ سنوات طويلة أننا لا نطلق شيئاً من داخل القرى، ولذلك يعتبر هذا البند انسجاماً مع سياستنا التي نتبعها في حركة المقاومة.

والنقطة الثانية: نحن نعتبر أن هذا التفاهم من المفترض أن يحمي المدنيين والأهداف المدنية في لبنان، في الحد الأدنى قبل تفاهم تموز. في كل الحروب الإسرائيلية السابقة، الذي كان يعني العالم هو المدنيون الإسرائيليون، وكان المدنيون الإسرائيليون في سلم ومدنيونا فقط هم الذين يهجرون، منذ حرب تموز [يوليو] تغيرت المعادلة: نهجر ويهجرون، صحيح لا يوجد توازن لأننا نحن مقاومة ولسنا دولة تعطيها أميركا كل سنة ثلاثة مليارات دولار مساعدات. الكاتيوشا في مقابل أقوى سلاح جو في المنطقة، ولكن بعد تموز [يوليو] أصبح الكلام يتداول عن المدنيين الإسرائيليين والمدنيين اللبنانيين. جاء تفاهم تموز ليحمي المدنيين عندنا، والجميع يعلم أدبياتنا في هذا الموضوع: نحن ليس لدينا هوى أو هوس اسمه إطلاق صواريخ الكاتيوشا، عندما كان العالم كله يتجاهل قتل أطفالنا ونسائنا في القرى الأمامية كنا نضطر لاستخدام هذا السلاح لنردع العدو، وبالتالي أن نحمل أي أطراف إلى تفاهم يحمي المدنيين ويكبل يد العدو الإسرائيلي عن قصف المدنيين عندنا، ونحن نعلم أنه أقدر على قصف المدنيين، وهو الذي يملك الطائرات والمدفعية البعيدة المدى والبوارج والعملاء أيضاً، إننا نعتبر من تفاهم تموز إلى هذا التفاهم الذي يحمل روح تفاهم تموز، بل هو في الحقيقة جوهره يحقق حماية المدنيين، أضف إلى ذلك أننا منذ اليوم الأول قلنا إن أي حل يجب أن يؤدي إلى فك الحصار البحري عن الموانئ وعن الصيادين، ونحن الآن نعود ونجدد المطالبة بأن هذا الحصار البحري يجب أن يفك بالكامل، أيضاً أضاف لجنة المراقبة والضمانات الدولية، حيث ستكون الدول الضامنة أمام محكٍ كبير في أول تجربة خرق للعدو الإسرائيلي، وأقول ثقوا تماماً بأن المقاومة

الإسلامية لن تخرق هذا التفاهم وهي التي لم تخرق تفاهم تموز أبداً. العدو الإسرائيلي منذ تفاهم تموز إلى ما قبل ١١ نيسان [إبريل] خرق تفاهم تموز ٢٣١ مرة وردت المقاومة الإسلامية على هذا الخرق فقط عشر مرات، في أغلب الحالات التي سقط فيها شهداء مدنيون، وبالتالي هذه الدول الضامنة الأعضاء في لجنة المراقبة والعالم كله يجب أن يكون شاهداً على هذا الأمر الجديد الذي يحصل، وهنا طبعاً الدولة اللبنانية التي قالت واعتبرت أنها معنية بدرجة أُولى بهذا التفاهم، عليها أن تراقب بجدية بالغة وأن لا تتسامح في أي قصف يطاول أهدافاً مدنية، حتى لو اقتصرت الأضرار على الماديات. وعلى هذا الأساس فإن التعرض لأي هدف مدني يحمّل الحكومة اللبنانية بالدرجة الأُولى مسؤولية المتابعة من خلال لجنة المراقبة والدول الضامنة. ما يعنينا نحن في حزب الله بالدرجة الأُولى حماية المدنيين عندنا، وهذا ما نسعى لتحقيقه في إطار أي تفاهم. وأؤكد أن معادلة كريات شمونة ـ بيروت التي أطلقها شمعون بيريز في اليوم الأول سقطت، لم تسقط اليوم ولن تسقط عند الرابعة فجراً، سقطت آخر قصف يوم الثلاثاء ١٦/٤/١٩٩٦ وبعدها كانت كريات شمونة تُقصف وبيروت والضاحية بقيتا خارج القصف.

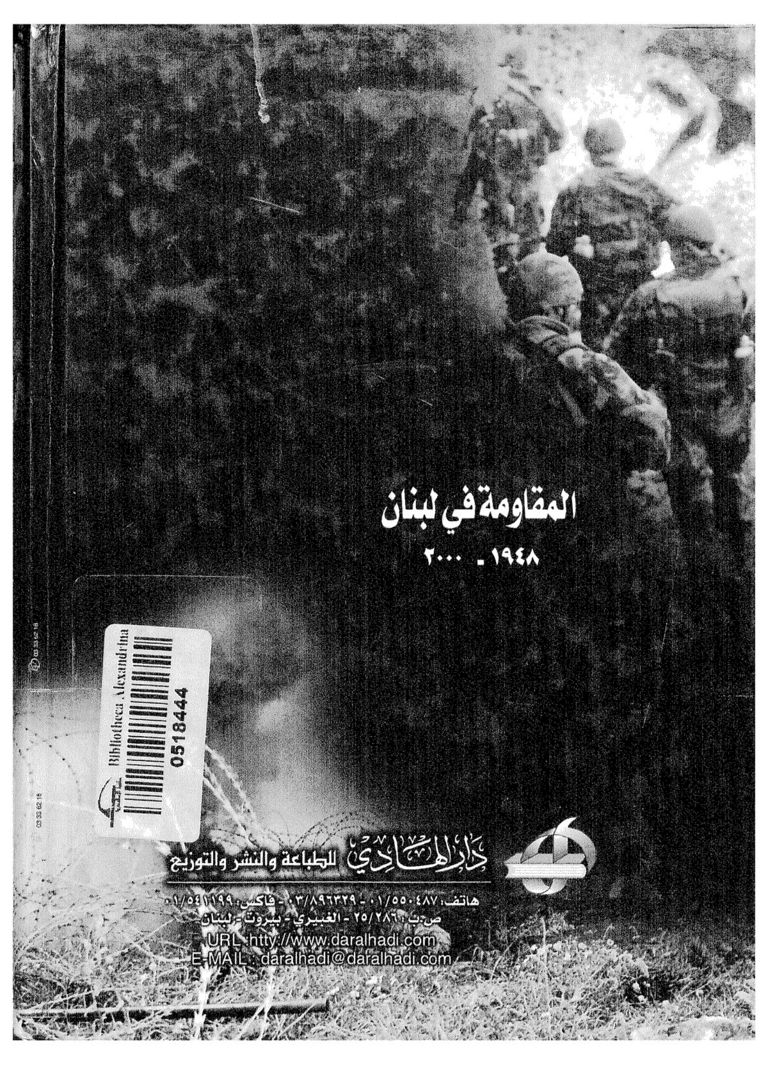
[.......]

وفي الختام إننا ندعو إخواننا المجاهدين في المقاومة الإسلامية إلى وقف إطلاق الكاتيوشا من الساعة الرابعة فجراً. كما ندعو أهلنا النازحين للعودة إلى ديارهم وبيوتهم وسنكون معهم وفي خدمتهم [....].

[.......]

الفهرس

ف:1/23/1/06 تاريخ استلام:26/2/2006


المقاومة في لبنان
١٩٤٨ - ٢٠٠٠
Bibliotheca Alexandrina
0518444
دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع
هاتف: ٠١/٥٥٠٤٨٧ - ٠٣/٨٩٦٣٢٩ - فاكس: ٠١/٥٤١١٩٩
ص.ب: ٢٥/٢٨٦ - الغبيري - بيروت - لبنان
URL :htty://www.daralhadi.com
E-MAIL : daralhadi@daralhadi.com